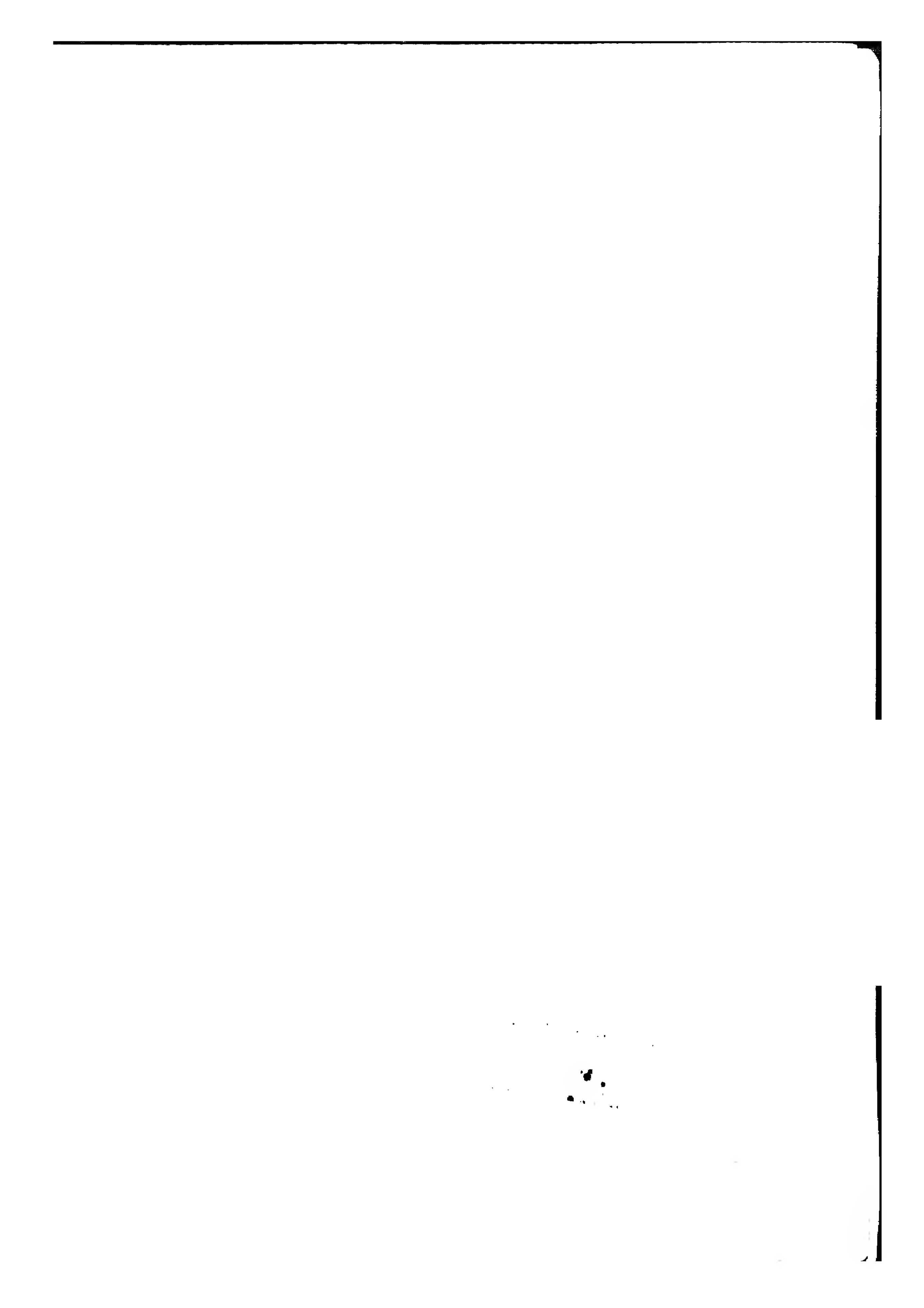

قصة الموارنة
في الحرب
سيرة ذاتية بقلم
جوزيف
بوخليل

دار فيش

تصميم الغلاف
جومانا جوزيف ابو شقرا

قصّة الموازنة في الحرب

سيرة ذاتية



قصّة الموازنة في الحرب

سيرة ذاتيّة



بقلم

جوزف أبو خليل



الطبعة الأولى

١٩٩٠م - ١٤١٠هـ

الطبعة الثانية

١٩٩٠م - ١٤١٠هـ

الطبعة الثالثة

١٩٩٠م - ١٤١٠هـ



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

بيروت - لبنان

ص.ب - ٨٣٧٥

هاتف: ٨٦٢٤٣١ - ٨٦٥٤٠٧

تلكس - ٢٢٦٦١

فاكس - ٨٦٥٤٠٧

بناية أبو هادي شارع جان دارك - بيروت

مقدمة

عند أي حال سيستقر لبنان بعد الزلزال الذي لا يزال يهزّه، أرضاً وشعباً ومؤسسات... وهل هو إلى قيامة مؤكدة أم إلى زوال... وأي لبنان يريده اللبنانيون، أو إلى أي حدّ توضحت صورة الوطن الذي يرتجونه ويطمحون إليه؟

هذه الأسئلة وغيرها لم تزل تُطرح منتظرة الفصل الأخير من الأزمة اللبنانية التي لم تنتهِ فصولاً. فالزلزال نفسه لم ينته، والانقلابات التي يحدثها في كل يوم، بل في كل ساعة، في الأرض والنفوس، وفي العلاقة بين اللبنانيين، وبينهم وبين محيطهم، وفي نظرة الانسان اللبناني نفسه إلى ذاته وإلى الكون والحياة... هذه الانقلابات لا تسمح بأي جواب عن التساؤلات المذكورة. كما لا تسمح أيضاً بقراءة هادئة للأحداث التي توالت على أرض الوطن الصغير على مدى خمس عشرة سنة تقريباً ولا تسمح أيضاً، بأي حكم نهائي على هذه الأحداث. فأين الصواب والخطأ في ما كان وصار، وما هي الأفعال التي كانت من صنع اللبنانيين أو التي كانت من صنع «المؤامرة» كما يقال؟

حكم التاريخ لم يحن أوانه بعد. فالتاريخ يتأنّى في أحكامه، عادة، وينتظر، ويراقب، ويتريث، وبخاصة في أحكامه على ما يكتب ويقال في هذا الشرق وفي لبنان أيضاً، حيث الكلمة تحمل أكثر من معنى، وحيث المواقف المعلنة قلّما تعكس المواقف الحقيقية، وحيث البيانات المكتوبة هي للتضليل والتمويه، أكثر مما هي

للتوضيح . والحقيقة أنّ لو شاء مؤرخ في المستقبل أن يفتش عن الحقائق والوقائع في ما كتب عن الأزمة اللبنانية لما وجد حقيقة واحدة، أو في أحسن الأحوال لما وجد إلاّ القليل القليل مما ينشده ويرتجيه.

في أي حال، لا نستطيع أن نعرف، بعد، مصير لبنان. لذلك تظلّ أي قصة تكتب عن الحرب اللبنانية ناقصة. فمن خلال الفصل الأخير منها تُعرف القصة كلها. ومن الأحداث اللبنانية ما لن يُعرف إلاّ بعد الفصل الأخير. وهو الفصل الذي سيحدّد الأخطاء والتجاوزات ويعّين الأبطال الحقيقيين، فيُسقط أبطالاً ويرفع أبطالاً. وإلى أن يحين هذا الموعد يظلّ كل تأريخ لوقائع الحرب اللبنانية سابقاً لأوانه، وكذلك الحكم على هذه الوقائع وأفعال أبطالها والمؤثرين فيها سلباً وإيجاباً.

فليس الغرض، إذاً، مما سيرُوى في هذه الفصول استعراض ما كان وصار والحكم عليه، بل تقديم مراجعة شخصية لوقائع تجربة شخصية قد تكون مفيدة لمن يقرأها، كما قد تكون مساعدة على فهم الكثير من الوقائع. وهي، بالتأكيد، نموذج عن تجارب أخرى عديدة عاشها الآلاف من اللبنانيين وتقلّبوا في نارها، فغيّرت فيهم وفي ذواتهم، وغيّرت أيضاً في أحوال لبنان. إنّ لمن المكابرة انكار هذا التغيير الذي يصل إلى عمق أعماق الوطن الصغير، وإلى عمق أعماق النفس اللبنانية. ومكابر كل لبناني يقول أنه لم يتغير. ومكابر كلّ من يدّعي أنه لم يخطىء أبداً ولم يتبدل أو لم يُغيّر في مواقفه وآرائه. وهل معقول أن يحدث ما حدث في لبنان وتظلّ الآراء والمواقف على حالها، وكذلك النظرة إلى المستقبل والمصير وإلى العلاقة بين اللبنانيين أيضاً وبينهم وبين محيطهم الأقرب والأوسع؟ أو هل من المعقول بعد هذا الزلزال، بل بعد هذه الزلازل المتتالية، أن تبقى الأرض على حالها، أو أن نعتبرها باقية على حالها وكذلك حال المقيمين فوقها؟

بالنسبة إلى المؤمنين بالقيامة، ان ثمة ولادة جديدة للبنان هي الآن جنين في النفوس والقلوب. ولادة لا تعني تقسيماً له، طبعاً، أو تبديلاً في أسباب وجوده ودوره بل تأكيداً لهذا الوجود، وللدور والمهمة؛ يعبّر عن إيمان بهذا الوطن لم يكن

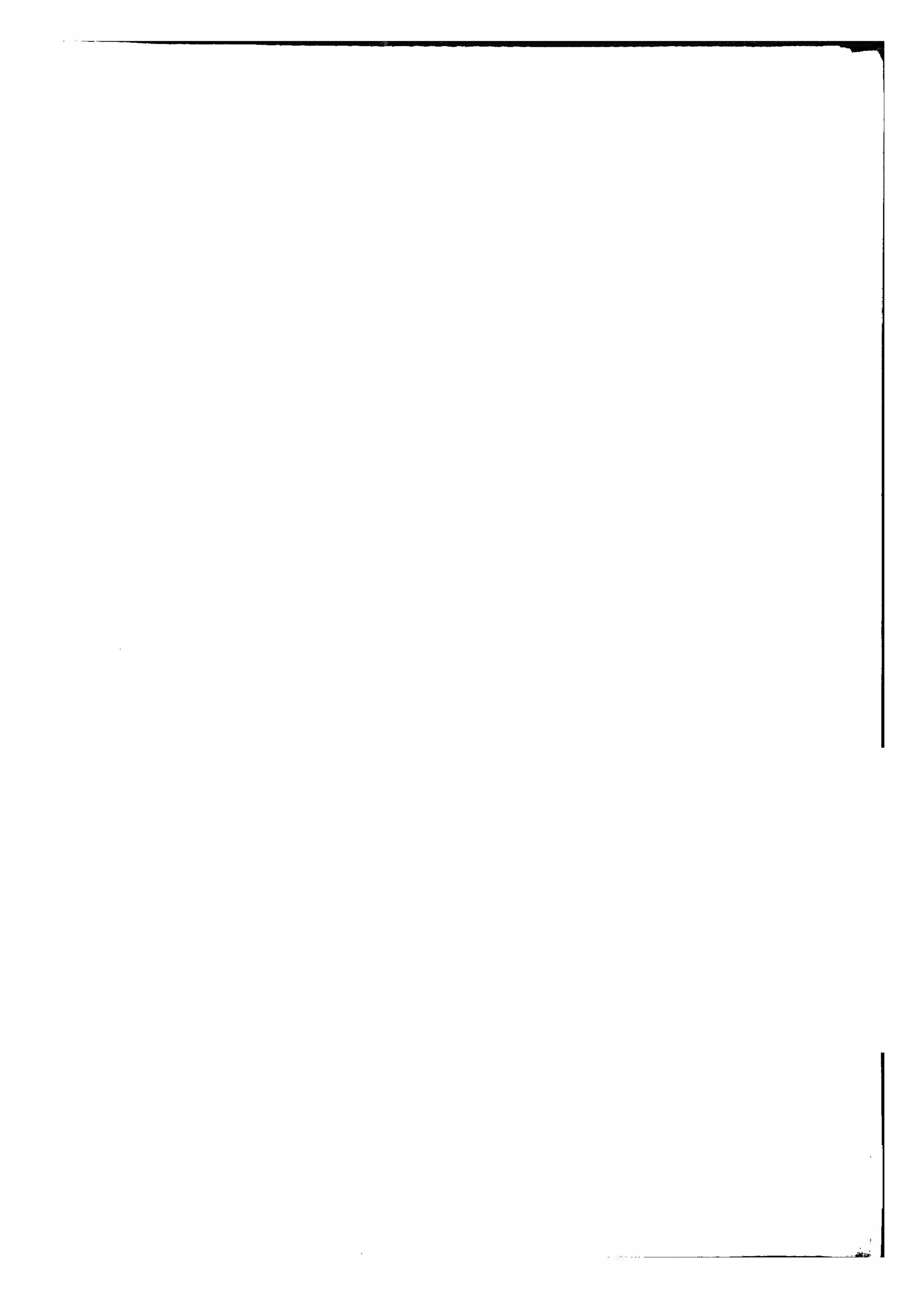
موجوداً أو على الأقل لم يكن من قبل بالحرارة نفسها أو بالعمق نفسه. هذه الولادة الجديدة المنتظرة تأتي ثمرة المعاناة الطويلة، طبعاً، ولكن أيضاً وخصوصاً ثمرة الانقلابات التي أحدثها الزلزال في العقول والنفوس.

وهذه القصة هي نموذج عن هذه الولادة أو عن هذه الانقلابات وصورة عنها، يكتبها مسيحي ماروني وكتائبي عتيق أتيح له أن يعيش مأساة لبنان يوماً، وأن يشارك في العديد من فصولها، وأن يكون في مواقع القرار أحياناً وإن على مستوى متواضع، فأتيح له، بذلك، الوقوف على الكثير من الحقائق، والتأمل فيها واستخلاص العبر والنتائج منها حتى الوصول إلى التغيير الكامل في النظرة إلى بعض جوانب المصير اللبناني وبعض مكوّناته الأساسية.

فماذا لو تتبّعنا وقائع هذه التجربة؟

الجزء الأول

الخطيئة الأصلية



١ ـ الحادث ـ الذريعة

في الساعة الرابعة عشرة من نهار الأحد ١٣ نيسان ١٩٧٥، أبرق آمر فصيلة الدرك في فرن الشباك إلى القيادة العامة لقوى الأمن الداخلي يقول:

«إلحاقاً لبرقيتنا رقم ٢٦٦٨ تاريخ اليوم، أقفلنا شارع مار مارون في عين الرمانة بدوريتين لمنع مرور عناصر فدائية. ولكن سيارة فيات فيها مسلحون مرت عنوة ولم تمتثل، وما أن وصلت إلى منتصف الشارع المذكور حتى تبادلت إطلاق النار مع عناصر من المحلة. وكانت النتيجة أن جرح فدائي وشخص آخر من الكتائب يدعى جوزف أبو عاصي ويشاع أنه توفى. ويوجد أوتوبيس بداخله عدد من القتلى والجرحى لم نتمكن من الوصول إليه بسبب إطلاق النار بغزارة... حالة الأمن مضطربة جداً ويمكن أن تجرّ البلاد إلى حوادث دامية... إنها تتضاعف تدريجياً وتتطلّب التدخل السريع لتطويق الحادث على مستوى عال... سنفيد.

التوقيع: عبد الساتر

بهذا الإيجاز البالغ وصف صاحب البرقية حادث عين الرمانة الشهير الذي أصبح في غضون ساعات بمثابة إعلان حرب من قبل المنظمات الفلسطينية والمتحالفين معها من اللبنانيين على عين الرمانة، ومن خلالها على حزب الكتائب اللبنانية.

ومثل كل الحروب التي تبدأ، عادة، بحادث صغير يكون هو الشرارة الأولى لكنه لا يلبث أن تغمره الأحداث اللاحقة وتطغى على وقائعه، كذلك كانت حال الحادث الذي قيل عنه أنه منطلق الحرب اللبنانية ـ الفلسطينية ومفجّرها، والحقيقة أنه لم يكن أكثر من عود ثقاب أشعلته يد، بالصدفة أو عن سابق تصوّر وتصميم، ورمت به إلى كومة من بارود وكبريت. فأسباب الحرب كانت موجودة، بل معدّة ومهيأة لكنها تنتظر الشرارة الأولى.

والصحيح أن النزاع كان قد بدأ قبل سنوات، وبالتحديد في العام ١٩٦٩، عندما انتقلت الثورة الفلسطينية إلى لبنان وراحت تتحدّى الدولة اللبنانية وسيادتها وقراراتها وتأخذ مكانها أحياناً في الموقف من إسرائيل ومن الصراع العربي ـ الإسرائيلي في وجه عام. وقد اضطرت الدولة إلى التراجع، تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية، تراجعاً تجسد في ما يسمى اتفاق القاهرة الذي أدى إلى تغييب السلطة اللبنانية تغييباً شبه كامل على الصعيدين الأمني والسياسي. فبدأت مؤسساتها تتداعى الواحدة بعد الأخرى بدءاً بالمؤسسة العسكرية، طبعاً، بصفتها العمود الفقري في كيان الدولة والعصب الأساسي في سلطتها على الأرض والناس.

أجل، حرب لبنان بدأت في العام ١٩٦٩ لا في العام ١٩٧٥. بدأت في الجنوب اللبناني بين المنظمات الفلسطينية من جهة والجيش اللبناني من جهة ثانية. فلما أرغم الجيش على التراجع والإنكفاء، وأرغمت الدولة على التنازل عن سلطتها وسيادتها، كان التصادم بين حزب الكتائب والمنظمات الفلسطينية، مناوشات متقطعة، في المرحلة الأولى، على تخوم المخيمات القائمة في «المناطق الشرقية»، ثم حرباً بالمعنى الصحيح في مرحلة لاحقة على التخوم نفسها بل على كل التخوم. وفي هذا الإطار يعتبر «حادث عين الرمّانة» مفصلاً ومنعطفاً. وبصرف النظر عما إذا كان الحادث مدّبراً أو لا، فقد اتخذت منه المنظمات الفلسطينية، مدعومة بحلفائها اللبنانيين، ذريعة لشن حملة سياسية وعسكرية على حزب الكتائب متهمة إياه بالعمل على «تصفية الثورة الفلسطينية» و«بالتآمر على قضيتها». هذا مع العلم بأن عمل التصفية هذا كان أكبر من «الكتائب»، وأكبر من الدولة اللبنانية نفسها. فكما

كانت الدولة قبل أن تنهزم وتتراجع، كذلك «الكتائب» كانت تدافع عن ذاتها وتحاول الحدّ من الإنفلاش الفلسطيني. فقبل سنوات، أي قبل ١٣ نسيان ١٩٧٥ بسنوات، كانت العلاقة بين الكتائب ومنظمة التحرير الفلسطينية علاقة حسنة، نسبياً. وفي وقت من الأوقات كادت هذه العلاقة ترتقي إلى مستوى التعاون والتضامن. وقد بذل الجانبان جهداً لا يستهان به، ليس فقط للحؤول دون التصادم، بل أيضاً للوصول إلى أرضية مشتركة تحدّ من التناقض بين المصلحتين: المصلحة اللبنانية والمصلحة الفلسطينية.

إن موقف الكتائب من قضية فلسطين ومن الصراع العربي - الإسرائيلي هو، في الأساس، موقف تأييد كامل للقضية وكفاح أصحابها والتزام صادق، كان الشيخ بيار الجميل قد عبّر عنه أبلغ تعبير في كتاب مفتوح وجهه إلى وزير الخارجية الأميركية عهدذاك، هنري كيسنجر، إبان جولة لهذا الأخير على دول المنطقة ومنها لبنان في ١٩٧٣/١٢/١٦. وقد يكون من المناسب هنا استعادة بعض مقاطع الرسالة المذكورة للدلالة على وضوح الموقف المذكور وصدق الالتزام.

يتخذ الشيخ بيار من المثل الإسرائيلي حجة للدلالة على حسن المثل اللبناني. فهو، في الأساس، يتكلم من موقع تاريخي متخطياً واقع الحال والأحقاد المتبادلة بين العرب وإسرائيل، وخصوصاً بين الفلسطينيين وإسرائيل، وهمّه اثبات صحة الخيار اللبناني وسلامته:

■ فهو، أولاً، لا يضمر أي حقد تجاه الشعب اليهودي: «إننا من المعجبين بذكاء اليهود ورقيهم ونقدّر لهم افضالهم على التقدم العلمي في عصرنا، تقدماً يعود خيره على البشرية جمعاء. إنّ لهم حضوراً في المختبرات ومراكز الأبحاث العلمية يفوق أي حضور آخر. وما زالوا كثرة بين الفائزين بالجوائز العلمية، وكثرة بين المفكرين والأدباء والعلماء والفنانين... إن شعباً يختزن هذه الإمكانات يستحق، مع التقدير، المحبة أيضاً، وله في أي حال الحق في الحياة والكرامة مثل كل البشر».

■ غير أن إسرائيل «تشكل إساءة مزدوجة. فقد أساء وجودها إلى العرب

وإلى اليهود في آن واحد. وهي عدا كونها قائمة على أنقاض وطن آخر لشعب آخر، ورطت اليهود في مغامرة لا استبعد أبداً أن تنتهي بمأساة أخرى لشعب شبع مآسي وظلامات». . . «إن ثمن وجود إسرائيل كان محو اسم فلسطين وتشريد شعبها كما ربما لم يشرّد أي شعب آخر، بعد قتل المئات والألوف منه. فأي شرعة أو قانون أو دستور يجيز اقتلاع شعب كامل من أرضه من أجل توطين شعب آخر»؟

■ إنّ «حق اليهود التاريخي في فلسطين» هو معتقد يحتكره اليهودي. . . «إنه تماماً كالحق الذي قد يدّعيه المسيحي الكاثوليكي في عاصمة الكثلكة. . . في مدينة روما مثلاً، وهي مسألة إيمان وشأن من شؤون الفرد». . . «وليس من حق صاحبه أن يفرضه على الآخرين». . . «ثم، إذا كان لليهود حقوق في فلسطين، فأين هي حقوق الفلسطينيين، من مسيحيين ومسلمين، في الأرض التي هي مهد المسيحية والإسلام أيضاً». . . «المبرّر الديني واهٍ وظالم فيما لو تكرّس قاعدة ومقياساً لاقتسام الأراضي بين الشعوب».

■ وجود إسرائيل نفسه هو موضوع النزاع بين العرب وإسرائيل لا «مساحة من الأرض». . . «لا بضعة كيلومترات». ويخاطب الشيخ بيار، هنا، الوزير الأميركي قائلاً: «إنكم تنطلقون من واقع وجود إسرائيل، دولة مثل سائر الدول، لها الحق في السلامة والأمان مثل كل الشعوب والأمم، وتريدون أن تعدلوا بينها وبين العرب، فيما المشكلة ليست في فقدان العدل بين العرب وإسرائيل بقدر ما هي في وجود إسرائيل كما هي في صيغتها الراهنة».

■ . . . «وعبثاً تحاول إسرائيل فرض وجودها في المنطقة بالقوة». وهي إذا كسبت «المزيد من الحروب مع العرب واستولت على المزيد من الأراضي العربية، فلن تتمكن من إقامة علاقة طبيعية مع محيطها». هذا فضلاً عن « ان حرباً واحدة تخسرها إسرائيل مع العرب تكفي للقضاء عليها. أما العرب فبوسعهم أن يخسروا عشرات الحروب ومساحات شاسعة من الأرض، وأن يظلّوا في الوقت عينه سيفاً مسلطاً فوق رأس إسرائيل يحرمها الهناء والاستقرار».

■ ولا يستبعد الشيخ بيار، هنا، أن يكفّ العرب مؤقتاً عن طرح مسألة

وجود إسرائيل وأن يرضوا «بانسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة أو من بعضها، وبإقامة دولة فلسطينية هنا أو هناك تساعد على تهدئة الوضع ووقف كل أنواع القتال». لكنه يشك كثيراً في «فائدة هذه المحاولة التي لا نعترض عليها ولا نرفضها إلّا إذا رفضها الفلسطينيون أصحاب الحقوق»... نشك في فائدتها لأنها تجري في هذا العصر وليس في العصور القديمة عهد كان يُفتك بشعب كامل فلا يدري بمصيره أحد في سائر أنحاء الأرض. أمّا اليوم وبعدما اقتحمتم أنتم الأميركيون مجاهل الفضاء والكواكب وفجرّتم الذرة وأنشأتم الروابط بين الشعوب عبر الأقمار الاصطناعية فجعلتم من السنين أياماً ومن الأيام ساعات ودقائق وثوان... بعد هذا الانقلاب التاريخي لم يعد ممكناً ما كان قبله مستطاعاً على هذا الصعيد. وإسرائيل في صيغتها الحاضرة محاولة ليست من هذا العصر».

■ أمّا مرور الزمن فلا يعتمد عليه في هذا المجال: «الربع قرن الذي مضى ليس قصيراً كما تتصوّرون... وقياساً على ما تمّ في خلاله من تغييرات واكتشافات وفتوحات في الفضاء، إنه في حجم الاربعمائة سنة التي قضيناها نحن في هذا الشرق، وفي لبنان، نتساءل ونكافح وندرس حتى كانت لنا هذه الصيغة»... «فهل من الضروري أن يبقى اليهود والعرب، وأنتم أيضاً مسمرين على الصليب ربع قرن آخر، بل قل أربعمائة سنة أخرى»؟

■ «فقبل أن تكون قضية إسرائيل كانت هناك قضية لبنان... كانت المسألة الشرقية أو مسألة الأقليات في الشرق». وكيف حاولت السياسة الدولية أن تحلّها عن طريق «الوطن القومي» للمسيحيين ثم لليهود. أمّا لماذا رفض المسيحيون هذه الصيغة «فلأنهم في البداية طلّاب حرية... وبما أن الدولة الدينية التيوقراطية هي النقيض للحرية فقد كان من الطبيعي أن يرفضوا حلاًّ لمشكلتهم كان هو نفسه سببها»... «ثم لأنهم أرادوا ألّا يكونوا غرباء عن العالم العربي كما كانت اسرائيل ولا تزال غريبة عن هذا العالم. فكانت هذه التجربة الانسانية التي تتمّ على أرض لبنان، وكانت التجربة الأخرى التي فرضت على فلسطين. والتجربتان من عمر واحد». لكن إسرائيل «لا تزال مرفوضة في هذه المنطقة فيما لبنان أصبح جزءاً منها لا يتجزّأ».

■ أمّا كيف نصل إلى السلام الحقيقي في الشرق الأوسط، «فليس من الضروري تشريد اليهود مرة أخرى»... «يبقى اليهود في فلسطين ولكن لقاء عودة أبنائها الأصليين إليها وإقامة وطن مشترك بين اليهود والمسلمين والمسيحيين، وطن لا يميّز بين الناس بسبب إنتماءاتهم الدينية».

يتضح مما تقدم أن موقف الكتائب من الحق الفلسطيني وخصوصاً وجود إسرائيل كان أبعد ما يكون عن الوصف المغشوش الذي أعطي له يومها. لكن انتصارها للدولة عندما كانت هذه تدافع عن سلطتها وسيادتها، ثم حلولها مكان الدولة في مقاومة الانفلاش الفلسطيني، جعلها مرمى لسهام المنظمات الفلسطينية وحلفائها من اللبنانيين.

والصحيح أنّ حالاً من الاسترخاء والاستسلام للأمر الواقع سيطرت على القوى السياسية كلّها، إلى حدّ أن أي اعتراض عليه كان شذوذاً، بل الشذوذ بعينه. فمن من الناس كان يجرؤ على الشكوى أو الاعتراض؟ فإضافة إلى الوهج الذي أخذته الثورة الفلسطينية كان هناك أيضاً الترهيب والترغيب بكل أشكالها المتعددة. المال يتدفق على طالبيه والمحتاجين إليه من صناديق الثورة المتخمة بالمال مقروناً بشهادات حسن السلوك الوطني تعطى للمتودّدين إلى الثورة وحَمَلة شعاراتها وأعلامها. حيث صار كل اعتراض على أعمال الفلسطينيين بمثابة خيانة.

وقد عُدَّ صوت الكتائب بالفعل، في ذلك الحين، صوتاً نشازاً. إذ بقيت وحدها تقريباً ترفع الصوت وتعترض على واقع الدولتين والجيشين والسلطتين على الأرض الواحدة.

الطريف في هذا المجال أن ما كان يقوله الشيخ بيار الجميل في تلك الأيام لم يكن ليخرج عن حدّ المعقول، أو عن حدود ما أصبح، بعد خراب البصرة، على افواه كلّ اللبنانيين.

ومَن من اللبنانيين لا يقول، اليوم، ما كان يقوله بيار الجميل، أو لا يؤيده أو لا يتبنّاه؟

فحتى الذين استهجنوا كلامه يومها، وكفّروه يقولون مثله اليوم وأكثر: «لا

عودة إلى ما قبل العام ١٩٨٢». ويقرنون القول بمقاومة مسلّحة للوجود الفلسطيني المسلّح لا تختلف في شيء عن المقاومة التي أظهرتها الكتائب ومارستها في مستهل المحنة. كأنّه كان من الضروري أن تحدث كل الكوارث التي حدثت لكي يتحد اللبنانيون في رفض الأمر الواقع ومقاومته قولاً وعملاً.

فما الذي أعمى البصائر في ذلك الحين وعطّل العقل وشلّ الإرادات وقضى بأن تحتكر الكتائب موقف الاعتراض على واقع الدولتين والجيشين، بل على واقع تغييب الدولة اللبنانية وتغييب جيشها مع سلطتها وسيادتها على الأرض والناس؟

لقد أحدثت بيانات الشيخ بيار الجميل المتلاحقة بهذا المعنى، ما بين كانون الثاني (يناير)، ونيسان (ابريل)، من العام ١٩٧٥، ضجة ولا أعظم. وجاءت مخالفة للأجواء المسيطرة بل متحدّية لها. فقامت القيامة على الرجل وعلى «كتائبه» ولم تقعد. ووصفوه بأبشع الأوصاف. ونسبوا إليه العداء المطلق للقضية الفلسطينية وأصحابها إضافة إلى العمل على «تصفية الثورة»، طبعاً، كرمى لعين إسرائيل! وتوالى شحن الأجواء والنفوس حتى كادت هذه أن تنفجر. والحقيقة تقال أن الانفجار لم يكن ينقصه إلّا عود ثقاب لكي يتمّ، وقد أُعِدّت له العدّة كاملة مادياً ومعنوياً. فالانفلاش الفلسطيني المسلّح كان قد غطى وجود الدولة وسلطتها وأصبحت المخيمات الفلسطينية التي تلّف العاصمة بيروت من كل جانب قلاعاً محصنة. بل أكثر من ذلك بدأ المسلّحون الفلسطينيون يخرجون من مخيماتهم ليقيموا حواجز التفتيش على المفارق والطرق المجاورة بحجة الدفاع عن أمن الثورة الفلسطينية وأمن المخيمات. وصار على المواطن اللبناني أن يثبت هويته وبراءته للدوريات الفلسطينية إضافة إلى حسن ظنه وسلامة نواياه.

مقابل ذلك كان السلاح قد بدأ ينتشر في أيدي الناس، بل كانت الكتائب نفسها قد بدأت تتسلّح وتشجع الأهلين على التسلّح منذ العام ١٩٦٩، وبالتحديد منذ أُرغمت الدولة على الاعتراف بالوجود الفلسطيني المسلّح وبحقه في التحرّك، في اتفاق القاهرة الشهير. فمنذ ذلك الحين والكتائب تعدّ نفسها لمقاومة بدت، بالنسبة إليها، لا بدّ منها بعد تعطيل الجيش وإقصائه عن مسؤولياته العسكرية

والأمنية. فهل أخطأت الكتائب في ما فعلت؟ أو هل كان من المستطاع تجنب المواجهة المسلحة بالاكتفاء بالعمل السياسي وحده؟

الأكيد أن الكتائب لم تكن لتضمر شرّاً للمقاومة الفلسطينية أو هي تفتش عن الشرّ. الخوف فقط كان دافعها إلى التسلّح . . . الخوف على المصير . . . والخوف على النفس، والخوف على الكرامة الشخصية. وقد تميزت الكتائب منذ تأسيسها بالانتصار للدولة وجيشها وأدواتها الأمنية. وإذا كان صحيحاً أنها نشأت نشأة شبه عسكرية وعنيت بتدريب المنتمين إليها من الشباب على بعض أصول العمل العسكري، وراحت منذ انتقال الثورة الفلسطينية إلى لبنان تتسلّح وتشجع الأهلين على التسلّح، إلّا أن الصحيح أيضاً أنها ظلّت حتى اللحظة الأخيرة تحاول تجنب المواجهة المسلّحة مع المنظمات الفلسطينية وتأخيرها.

حاولت، أولاً . . . الوصول إلى صيغة تفاهم مع القيادة الفلسطينية، وإلى ترتيبات معينة تمنع الاحتكاك بين المخيمات وما جاورها من تجمعات سكنية: في تلّ الزعتر والدكوانة والضبيه وجسر الباشا. وتألّفت لجان مشتركة لهذه الغاية. وفي وقت من الأوقات كان التعاون على أشدّه بين الجانبين، وكانت المودّة المتبادلة، وخصوصاً بين الشيخ بيار الجميل والسيد ياسر عرفات، على أصفى وأنقى ما تكون عليه مودّة. وأذكر انّ يوم كانت قوى الجيش اللبناني مشتبكة مع المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا وفي برج البراجنة، كان أبو عمار يتصل هاتفياً أكثر من مرّة بالشيخ بيار الجميل طالباً تدخله الشخصي لوقف القصف المدفعي على هذه المخيمات. ومرّة قال له: «إنّي استنجد بك من عمق ملجئي الخاص . . . فالقصف لا يطاق».

ويوم تمّ التوقيع على اتفاق القاهرة لم تعترض الكتائب ولم توافق. كانت وجهة نظرها التي عبّر عنها الشيخ بيار الجميل أكثر من مرّة، سواء في اجتماعات مجلس الوزراء أو في لقاءاته مع «أبو عمار» وسواه من القادة الفلسطينيين . . . كانت وجهة النظر هذه ألّا يكون هناك اعتراف رسمي وعلني بالوجود الفلسطيني المسلّح، لأنّ ذلك يعرّي الدولة اللبنانية تجاه إسرائيل، ويسقط اتفاق الهدنة المعقود

معها، ويعرّض لبنـان لحرب ليس قـادراً عليها. . . وبدلاً من الاعتراف الرسمي والعلني، ليكن هناك تفاهم ضمني بين السلطات اللبنانية والقيادة الفلسطينية لا يحرج لبنان، دولياً، ولا يحرمه الغطاء الشرعي الذي تؤمنه الاتفاقات والشرائع الدولية. ولهذا السبب كان موقف الكتائب من اتفاق القاهرة موقف من يحاول، مرّة أخرى، إتقاء المواجهة المسلّحة والحرب الأهلية حتى لو كان الثمن اتفاقاً مثل اتفاق القاهرة.

أجل، إلى هذا الحدّ ذهبت الكتائب في حرصها على تلافي الأعظم. لكن واقع الأمر كان أكبر من كل هذه المحاولات وقد باءت كلّها بالفشل. ولم يكن من المستطاع وقف التدهور في الأوضاع الأمنية والسياسية إلّا بالامتنـاع عن أي اعتراض أو مقاومة حتى لو كان ذلك بالكلام. وهذا ما لم يفعله بيار الجميل، ولم تفعله الكتائب. الأمر الذي جعل منها مرمى لكل السهام أو العقبة الوحيدة التي لا تزال تقف في وجه الانفلاش الفلسطيني المتزايد والآخذ في الاتساع.

اتفاق القاهرة أصبح حبراً على ورق وقد تجاوزه الفلسطينيون وتخطّوا بنوده وحدوده كلّها. والصحيح أن الاتفاق المذكور كان، في نظر المنظمات الفلسطينية، أداة لتكريس أمر واقع هو نفسه لا يقف عند حدود. وكذلك كانت حال الاتفاقات اللاحقة التي عقدت تفسيراً للإتفاق الأساسي أو توضيحاً له. وكان كلّما كبر حجم الوجود الفلسطيني المسلّح كلّما صغر حجم وجود السلطة الشرعية اللبنانية ودورها في حماية الأرواح والكرامات والممتلكات.

وأمام هذا التداعي في الدولة اللبنانية وأدواتها الأمنية، يقابله تنامٍ متزايد في السلطة الواقعية الفلسطينية، أخذت المخاوف تقوى وتشتد، وبخاصة في الأوساط المسيحية عامة وفي المناطق المحيطة بالمخيمات الفلسطينية خاصة، وقد بدأت مواكب الفلسطينيين المسلّحة تخترقها جيئة وذهاباً تارة في هذا الاتجاه وطوراً في ذاك. حتى كان الاصطدام الذي وقع يوم الثالث عشر من نيسان (ابريل) ١٩٧٥، وكان سببه المباشر مرور موكب من هذه المواكب المسلّحة في أكثر الأحياء المسيحية حساسية. ولم يكن للكتائب يد في الاصطدام المذكور وإن كان التمييز بين المنتمين إليها وغير المنتمين من المسيحيين قد أصبح صعباً. فالحملة التي شنّها الفلسطينيون

وحلفاؤهم على الكتائب أحدثت ردّة فعل في الأوساط المسيحية تجسّدت في الانتصار لها والتضامن معها كما لم يحدث في أي مرحلة من تاريخ الحزب المذكور. حتى غدا كل مسيحي تقريباً نصيراً للكتائب يشارك في أعمالها ويشاركها أيضاً في همومها، وخصوصاً في محلّة عين الرمانة الواقعة جنوب العاصمة بيروت والممتدة على الخط الذي أصبح، لاحقاً، خط تماس وجبهة حرب ونار. فكلّ أهل عين الرمانة تقريباً كانوا من انصار الكتائب وإن كانوا لا ينتظمون في صفوفها ويلتزمون قراراتها. وهؤلاء هم الذي ذُعروا وهم يرون المواكب الفلسطينية المسلّحة تخترق أحياءهم في ما يشبه الترهيب المتعمّد. فماذا لو كان قد سبق ذلك مصرع أحد الكتائبيين من مرافقي الشيخ بيار الجميل إلى حفل تدشين كنيسة من كنائس المحلّة؟ وقد قتل هذا الكتائبي برصاص مسلّح فلسطيني مرّ من هناك في سيارته وفي ما يشبه التحدي المقصود.

هبّ الأهلون كلّ إلى سلاحه. فما أن رأوا الموكب الفلسطيني المسلّح ـ وقد ظنوا أنهم يتعرّضون لهجوم ـ حتى راحوا يطلقون النار على «المهاجمين» بشكل لا يعبّر عن شجاعة بقدر ما يعبّر عن ذعر. ولم يكن بين كل هؤلاء أي كتائبي ملتزم. لكنّهم كانوا كلّهم تقريباً لا يتبرّأون من الكتائب، ولا كانت الكتائب تستطيع التبرّؤ منهم.

وعلى هذا النحو أصبح حزب الكتائب «مسؤولاً» عن حادث لم يشارك فيه ولا كانت له يد في أي واقعة من وقائعه.

فماذا لو كان ثمة من يتحيّن الفرص لإزالة العقبة التي يشكلها الحزب المذكور، بحكم موقعه على الساحة اللبنانية، في وجه الانقلاب الحاصل على الدولة، وعلى النظام السياسي القائم؟

كان حادث عين الرمانة هو الذريعة والفرصة المتاحة التي أشعلت النار في عين الرمانة، لكي يمتدّ لهيبها لاحقاً إلى كل لبنان. ذلك أن محاولة التخلص من مقاومة حزب الكتائب لم تنجح، كما لم تنجح أيضاً محاولة «عزله» عن الأوساط المسيحية. والمقاومة التي بدأت «كتائبية» في مرحلة أولى استحالت «مقاومة

مسيحية» شاملة المسيحيين عموماً وكلّ المناطق المسيحية تقريباً في مرحلة لاحقة، وخصوصاً بعدما تيّسر لحزب الكتائب نفسه أن يربح «الجولة الأولى» نسبياً، فقويت ثقته في قدرته على الصمود والمواجهة، وقويت أيضاً ثقة المسيحيين فيه وفي هذه القدرة. ولم تكن هذه الثقة. قبل الجولة الأولى، مؤمنة.

وخلافاً لكلّ ما كان يقال في ذلك الحين، لم يكن حزب الكتائب مهيأ أو مؤهلاً كفاية لمثل هذه المواجهة. فلا تسلّحه يقارب التسلّح الفلسطيني، ولا مقاتلوه كانوا مقاتلين مجرّبين. يضاف إلى ذلك الوهج الذي أخذته الثورة الفلسطينية، والترهيب الذي كانت قيادة هذه الثورة تحرص على إشاعته تعزيزاً للهيبة والقدرة المعنوية. حتى غدا التصدّي للمنظمات الفلسطينية وحلفائها مجازفة ولا أعظم. وليست مبالغة القول أن قيادة الكتائب كانت تتهيّب المواجهة وتخافها وتحاول ما أمكن تلافيها. وكان خوف المسيحيين، إجمالاً، مضاعفاً. ولهذا السبب أحجموا في البدء عن الجهر بتأييدهم للكتائب وتضامنهم معها على رغم عطفهم الشديد عليها. وأذكر أنّ الأيدي كانت على القلوب ونحن نتتبع سير المعارك الأولى في عين الرمانة والشياح، وفي الدكوانة وجسر الباشا. وفي إحدى الليالي أوصينا من بيت الكتائب المركزي بقرع أجراس الكنائس في الساحل والجبل من قبيل الاستغاثة بالأهلين أنفسهم. ولم نصدّق ـ ولم تصدّق الناس في الأيام التالية، وبعدما أمكن التوصل إلى أول اتفاق لوقف اطلاق النار ـ أن لا قتلى بين الكتائبيين بل بعض الجرحى، وأن المنظمات الفلسطينية لم تسجل أي تقدّم.

في ذلك الحين فقط بدأت الوفود الشعبية تؤم بيت الكتائب مؤيدة ومبايعة! ومنذ ذلك الحين أيضاً قويت عزيمة المقاتلين الكتائبيين. وبالتالي لم يكن كلام كمال جنبلاط، في هذه الحال، مبالغاً فيه عندما قال قبل الاصطدام: «إن بضعة فدائيين فلسطنيين قادرون وحدهم على رمي الكتائب في البحر» وربما كان الرجل واثقاً من ذلك. وفي الواقع، كان لكلامه وقع وصدى كبيرين وكادت الناس تصدّق هذا الكلام.



٢ - «المؤامرة» و «المتآمرون»

لعلّ لفظة «مؤامرة» هي أكثر الألفاظ رواجاً في لبنان، ترد في كل خطاب وتصريح وبيان وتتنزلق على كل لسان.

«المؤامرة» هي وراء كلّ المتاعب والمآسي، تلاحق الناس في كل مكان، وتتلطّى وراء كل الحروب والمعارك. تشعل النار كلّما هدأت. وتضرب المؤسسات، وتدكّ كل البنى الفوقية والتحتية، وتزرع الاضطراب والفوضى، وتعمّم الفتن الطائفية والمذهبية وتنشر الشرّ في كل المناطق والأحياء.

كلّ ما حدث ويحدث في لبنان هو من صنع «المؤامرة». فلا ضرورة لأن يسأل المرء لماذا وما هي الأسباب ومن أين هي آتية؟... «المؤامرة مستمرة»... «كان لبنان في نعمة لولا المؤامرة»... «خيوط المؤامرة ترتسم في سماء لبنان»... «حذار الوقوع في شرك المؤامرة».

هكذا منذ سنوات.

ولكن، ما هي هذه «المؤامرة»، وما هي هويتها، ومن هم أبطالها، ولماذا لا يُدلّ صراحة إلى الجهة أو الجهات التي دبّرتها وسهرت على تنفيذها!

إنّ في لبنان شغفاً بالكلام على «المؤامرة»، وبخاصة في أوساط بعض السياسيين وخطباء المنابر، يختصرون بها كل خلفيات الحرب اللبنانية، أو يسترون

بها على جهلهم أو على تعاميهم أو على كسلهم أو على النقص في ذواتهم، وخصوصاً النقص في الشجاعة، شجاعة تعيين الجهة أو الجهات الحقيقية التي كان لها ولا يزال الدور الفاعل في تخريب لبنان وإسقاط بنيته كوطن ودولة.

ولماذا نفتش عن «المؤامرة»، عن هذا السرّ الخفي، طالما أن أسباب الحرب معروفة؟

أو لماذا نلجأ إلى السحر في كشف خفايا هذه الحرب طالما أن لا شيء مخفياً أو مجهولاً أو لا يقع تحت النظر وسائر حواس الإنسان؟

ربما كان اللجوء إلى «العرّافين» جائزاً ساعة بدأت الأرض تزلزل من تحت أقدامنا، في بدايات المحنة. كنّا مبتدئين ولا خبرة لنا سابقة في التجارب القاسية، لا نعرف كيف تُبنى الدول والأوطان، ولا كيف تسقط وتزول. كما لا نعرف معنى السيادة والاستقلال، ولا ما هو النظام السياسي وكيف يكون. ولم تكن لدينا أية معرفة أو خبرة سابقة في العلائق الدولية، وفي «لعبة الأمم»، وفي المصالح الدولية. ولعلّ أكثر ما كنا نجهله هو التناقض بين منطق الدولة ومنطق الثورة. وقد خُيّل إلينا أن لا شيء يحول دون «التلاحم» بين الثورة الفلسطينية والدولة اللبنانية، بل أن هذه مكملة لتلك.

هذا وغيره كان، بالنسبة إلينا من المعميات. فجاز لنا اللجوء إلى «العرّافين» نسألهم حقيقة ما يحدث. وجاز لنا أيضاً ربطه بـ«المؤامرة»، أو بمؤامرة ما مجهولة وستظلّ مجهولة. وجاز لنا ربما وأيضاً اعتبار حادث عين الرمانة الشهير هو السبب وأن حزب الكتائب مسؤول عنه وعن الانفجار كلّه، فإذا لوحق الحزب المذكور وعوقب على «فعلته»، بالعزل أو بسواه، سلم لبنان وسلمت الثورة الفلسطينية معه.

إذا كان هناك من مؤامرة على لبنان فهي، بالتأكيد، مؤامرة لبنانية ـ فلسطينية ـ عربية، وأبطالها فلسطينيون ولبنانيون وعرب، من دون أن يعني ذلك أن إسرائيل بريئة مما حدث لهذا البلد المعذّب وأهله، أو أن لا يد أميركية أو سوفييتية أو أوروبية في ما حدث ويحدث. وقد آن للبنانيين أن يسمّوا الأشياء بأسمائها وأن

يدلّوا إلى الأسباب الحقيقية. فما كان يوم الثالث عشر من نيسان (ابريل) عام ١٩٧٥ مجهولاً أو غير معروف أو غير مفهوم أو غير واضح، أصبح اليوم من الحقائق الساطعة التي يجب أن تقال وتعلن. فلا بدّ من إجراء مراجعة لكل ما كان وصار. ولا بدّ من بعض النقد الذاتي الذي لا يرمي إلى الإدانة بقدر ما يرمي إلى تصحيح الأخطاء وتصويب الخطى وإحياء الثقة بين اللبنانيين أنفسهم وبينهم وبين الفلسطينيين والسوريين وكل العرب. وهل من سبيل لإحياء هذه الثقة إلاّ الاعتراف بالخطأ، وإلاّ الاعتراف بالحقائق، مُرّة كانت أم حلوة؟

لا، ليس من مؤامرة.

فأسباب الحرب اللبنانية باتت معروفة، أو أن هناك من الأسباب اللبنانية والفلسطينية والعربية ما يغني عن البحث عن المؤامرات الخارجية... بل ما يغني أيضاً عن البحث عن يد إسرائيل أو سواها في ما كان وصار. فإذا كان صحيحاً أن إسرائيل مسؤولة عن تشريد الشعب الفلسطيني، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّه كان من المحتم أو من اللازم والضروري أن تنتقل الثورة الفلسطينية بعدّتها وعديدها إلى لبنان... وقد كان هذا الانتقال، وبموافقة عربية شاملة، وبتواطؤ لبناني، مدمّراً لهذا البلد ومؤسساته. ولولا ذلك لما كانت حرب لبنان ولا كانت كل هذه المآسي.

أليس لأن الأمر كذلك أقصيت الثورة الفلسطينية عن الأردن بالحديد والنار، وأقصيت أيضاً عن سوريا وعن كل بلد عربي آخر؟

لو لم تكن «الثورة» هذه تحمل معها هذا الخطر على كل دولة عربية لكانت بالفعل ثورة على كل أرض عربية. وهذا ما يعرفه كل الملوك والرؤساء العرب. وقد تصرّفوا جميعاً على هذا الأساس في التعامل مع الثورة الفلسطينية. فسمحوا لها في بلدانهم بأشياء ومنعوا عنها أشياء. سمحوا لها بالكلام، وليس كل الكلام طبعاً، وحظروا عليها أي وجود عسكري، وأي عمل عسكري، ومنعوها من ممارسة أي سلطة على الأرض والناس. ولم يشركوها في أي قرار من قرارات الحرب والسلم ولم يطلعوها، مسبقاً، على أي قرار من هذا الطراز. وكانوا في ما يفعلونه أمناء لمصالح بلدانهم وشعوبهم، وحريصين كل الحرص على حق هذه البلدان والشعوب

في السيادة والاستقلال، وفي السلام والاستقرار. فلم يفرّطوا فيه، ولم يعرّضوه لأي تفريط. لكنهم لم يكونوا بالحرص نفسه بالنسبة إلى حق لبنان ولا كانوا بالامانة نفسها، بل على العكس من ذلك مارسوا على لبنان من الضغوط ما ضاعف من عجزه في حماية سيادته واستقلاله أمام الانفلاش الفلسطيني؛ وأرغموه أحياناً على التسليم بما لا تسلّم به أي دولة مسؤولة.

ولا ننسى كم مرّة أقفلت سوريا حدودها مع لبنان عقاباً له على موقفه من تجاوزات المنظمات الفلسطينية، وكم قدّمت لهذه المنظمات من التسهيلات والمساعدات المادية والمعنوية، وكم ناصرتها على الدولة اللبنانية وسيادتها. ولم تكن سوريا لتجهل، طبعاً، آثار ذلك على لبنان كوطن ودولة. فالثورة والدولة لا تلتقيان على الأرض الواحدة. فإمّا هذه وإمّا تلك. وكان واضحاً أن سوريا لا تؤيد الدولة اللبنانية وتنصرها، بل ربما كانت لا ترتاح إلى وجودها، أو على الأقل إلى طبيعة هذا الوجود، فتركته يتداعى، بل ساعدت على تفككه وتداعيه، ربما لكي، تكون لها اليد، لاحقاً، في إعادة تركيبه وتأسيسه وعلى النحو الذي يلائمها، أو ربما أيضاً وخصوصاً لكي تكون لها اليد الطولى في مصير لبنان وفي المصير الفلسطيني في آن واحد.

وهكذا يكون العرب من حيث يدرون أو لا يدرون قد ساهموا في تغليب الثورة الفلسطينية على الدولة اللبنانية، بل في إسقاط هذه الدولة وحرمان اللبنانيين الإطار الذي كان يجمعهم ويوحّدهم. فلماذا نفتش عن «المؤامرة الخارجية»؟!

كاد الأردن، كدولة، يلقى المصير نفسه الذي لقيه لبنان لو لم يواجه الانفلاش الفلسطيني بوحدة داخلية كادت، في وقت من الأوقات، تخونه هو أيضاً. إن «أحداث أيلول» كادت تودي بالدولة الأردنية، بل كاد الأردن يصبح هو الدولة الفلسطينية. وبمعجزة استطاع الحسين بن طلال انقاذ عرشه ومملكته، وكان ذلك بإقصاء الثورة الفلسطينية عن الأراضي الأردنية أو بتهجيرها إلى لبنان بالحديد والنار.

وما قدر عليه الاردن في آخر لحظة لم يقدر عليه لبنان. إن نصف اللبنانيين

تقريباً كانوا ضدّ دولتهم، أو على الأقل ضدّ النظام السياسي الذي تقوم عليه دولتهم. فاستقبلوا الثورة الفلسطينية كحليف لهم ضدّ هذه الدولة وهذا النظام. وهكذا وجدت الدولة اللبنانية نفسها أمام تحالف ضدّها يجمع ما بين المسلمين من أبنائها إضافة إلى الفلسطينيين، وسوريا أيضاً فيما الدول العربية الأخرى تتفرّج أو تمالىء المنظمات الفلسطينية وتتودّد إليها.

أو بكلام آخر، لقد استطاعت المنظمات الفلسطينية أن تؤلّب حولها في نزاعها مع الدولة اللبنانية كلّ المنقلبين على النظام اللبناني من اللبنانيين وأن تتخذ منهم غطاء سياسياً لها يحمي حضورها السياسي والعسكري ويدعمه. وفوق ذلك لم يكن وارداً أن تأخذ الدول العربية بناصر الدولة اللبنانية، لأنها كانت عند الاختيار بين الثورة الفلسطينية وهذه الدولة، لا تتردد في الانحياز إلى الثورة، أو على الأقل تتظاهر بالعمل على التوفيق بينهما على رغم علمها الأكيد باستحالة ذلك في أي حال من الأحوال.

بقي المسيحيون وحدهم يدعمون الدولة وجيشها. فما بينهم وهذه الدولة علاقة مصير. فهي، في الأساس، دولتهم التي أسسوها. وهي التي تحمي وجودهم السياسي وحرياتهم. فإن سقطت سقطت معها كل حماية. وهذا ما أضفى على الصراع الطابع الطائفي أو الديني. ففي الأساس، النزاع نزاع سياسي يتصل بوجود الدولة وسلطتها على أراضيها. لكن الانقسام بين مؤيّد لها ومنقلب عليها كان انقساماً طائفياً، أو انقساماً في المصالح السياسية. وعبثاً حاول فريقا الصراع التنصل من أي غرض طائفي، فالانقسام الطوائفي ظلّ أقوى من النوايا. والمسيحيون هم مع الدولة والنظام؛ والمسلمون ضدّ الدولة والنظام. ومن خلال هذا التناقض استطاعت المنظمات الفلسطينية النفاذ إلى داخل البيت اللبناني واحتلال مركز فيه يضاهي مركز الدولة ويحجبه في بعض الأحيان ويقضي عليه في نهاية المطاف. واستحالت الحرب حرباً أهلية، وبخاصة بعد تعطيل المؤسسات السياسية وانتقال الصراع من داخل هذه المؤسسات إلى الشارع. وكان من الطبيعي أن يصبح هذا الصراع مسلّحاً بالقوة المادية بمختلف أشكالها.

هذه هي «المؤامرة»، إن صحّ اعتبار ما حدث مؤامرة.

و «المتآمرون» هم اللبنانيون والفلسطينيون والعرب عموماً. فلا داعي للتفتيش عن يد إسرائيل، إلاّ إذا كان اللبنانيون والفلسطينيون والعرب جميعاً «عملاء» لإسرائيل، بمعرفتهم أو بغير معرفتهم. وهل هي إسرائيل التي قذفت بالفلسطينيين من الاردن إلى لبنان؟ وهل هي إسرائيل التي شجعت الفلسطينيين على الحلول مكان الدولة اللبنانية؟ وهل هي إسرائيل التي أوحت إلى بعض اللبنانيين بالاعتماد على الوجود الفلسطيني المسلّح لإسقاط النظام السياسي اللبناني أو لاصلاحه؟

هذا لا يعني أن إسرائيل لم تستفد مما حدث للبنان أو لم تستغله أو لم تستثمره لاحقاً لأغراضها. فهي بلا ريب لم تقف مكتوفة أو متفرّجة. وربما كان وجود لبنان، كملتقى أديان وحضارات، يزعجها ويطعن في وجودها السياسي بالذات. لكن تحميلها مسؤولية الكارثة التي حلّت بلبنان مسألة فيها نظر. وفي أي حال ان إسقاط لبنان كدولة لم يكن في حاجة إلى أي تدخل إسرائيلي. فالتدخل الفلسطيني... والتدخل السوري والعربي في وجه عام، إضافة إلى التناقض الأساسي في بنية الوطن اللبناني، كلّها عوامل كانت كافية لتعطيل الدولة اللبنانية واسقاطها. ومتى سقطت الدولة في لبنان سقط كل شيء.

وعندما وقع حادث عين الرمّانة، في ١٣ نيسان ١٩٧٥، كانت الدولة قد أصبحت مغيبة تغييباً كاملاً وأصبحت عاجزة عن أي مقاومة للوجود الفلسطيني المسلّح وعن أي حماية لأبنائها بل عن أي دور من أدوارها الأمنية والسياسية. حيث ساد الفلتان وانتشرت الفوضى في كل مكان، وعمّت ظاهرة الميليشيات المسلّحة كل الفئات والطوائف اللبنانية، بعضها يدعم الحضور الفلسطيني المسلّح ويستفيد منه في حربه ضد الدولة والنظام، وبعضها الآخر يحاربه ويقاومه مستعيناً بما تبقى من رموز الشرعية ومؤسساتها، أو بحجة الدفاع عن الدولة والنظام.

الطريف هنا أن كل فريق من فريقي الصراع كان يظّن نفسه أنه هو المعتدى عليه، وهو المظلوم وهو المهدّد في مصيره كما في كل فتنة أو حرب أهلية. وقد صدق من قال أن حرب لبنان تصنّف في عداد الحروب التخريبية التي راجت في هذا

العصر حيث العمل التخريبي في البلد المعتدى عليه يأخذ مكان الاجتياح العسكري الكلاسيكي. ويبدأ «الهجوم» بتعطيل المؤسسة العسكرية، أداة الدولة الأولى والأساسية في الدفاع عن ذاتها. ثم يصار إلى اشعال الفتنة الداخلية على النحو الذي يقسم الشعب إلى فريقين اثنين يدّعي كل منهما أنه هو في الحق والآخر في الضلال. وهكذا تنتفي كل قدرة دفاعية وكل مقاومة وطنية بالمعنى الصحيح، وتستباح الأرض والسيادة وتكتمل السيطرة الخارجية على الأرض والشعب والمؤسسات.

أليس على هذا النحو تمّت السيطرة على لبنان؟

واندفع فريقا الصراع في اقتتال تعدّدت فيه البطولات وتنوعت، يصنعها فتيان يتناوبون على تأدية «الشهادة» لقضية يظنّونها هي القضية الوطنية. وشهدت ساحات القتال بسالة لدى المقاتلين في الجانبين قلّ نظيرها. وبلغ عطف الناس، في الجانبين، على المقاتلين حدّ مواكبتهم إلى ميادين القتال والسهر على راحتهم، في أوقات الراحة، والهتاف لهم كلّما حققوا انتصاراً. وانتشرت النصب التذكارية باسماء الشهداء في الشوارع والأزقّة، وأصبحت المآتم أعراساً تزغرد فيها النساء، والأمهات خصوصاً، بدلاً من أن تنتحب.

والحقيقة تقال أنّ اللبنانيين خاضوا حربهم الأهلية في مرحلتها الأولى ببراءة كلية. وقد عُرفت هذه المرحلة بحرب السنتين. وبدت في الجانبين حرباً مقدّسة، خوضها واجب وطني وعمل عظيم، والموت فيها شهادة!

كل المقاتلين كانوا يستشهدون للبنان. ولكن أي لبنان؟!

المقاتلون في المعسكر الآخر هم «مسلّحون» فقط. لا يستحقون صفة المقاتل. وهم مأجورون ومرتزقة أو انعزاليون وعملاء. والعكس بالعكس. وقام في كل جانب منطق متكامل و«حقائق» وأحكام تشكل مجتمعة إدانة كاملة للفريق المقابل. وهذا يبيّن إلى أي حدّ نجح العمل التخريبي في تقسيم البلد وأهله، وفي الإيحاء إلى كل فريق من فريقي الصراع بضرورة الحسم العسكري كباب إلى إنهاء الحرب وإعادة السلام.

وتنصل الجميع من مقولة «لا غالب ولا مغلوب» وكفّروها وارتفعت الأصوات في كل جانب: لا بدّ من غالب ومغلوب. والصحيح أن المناداة بالحسم العسكري بدأت بأصوات المنقلبين على النظام بزعامة كمال جنبلاط وبقيادته. وقد وجد الزعيم الاشتراكي أن الفرصة مؤاتية لإنهاء «الحكم الماروني»، أو لإسقاط صيغة الاربعينات القائمة على الثنائية المارونية ـ السنّية. فراح يعّد للأمر عدّته. ونظم حملة عسكرية على الجبل مشى فيها الفلسطينيون، كما يبدو، مرغمين.

كانت زعامة كمال جنبلاط تشكل، بالنسبة إلى الفلسطينيين، الغطاء السياسي الذي حُرِموه في حربهم مع النظام الاردني، وكان المرحوم أبو حسن سلامة يقول لي ما معناه: «لو كان لنا، في الاردن، غطاء مماثل للغطاء الذي يؤمّنه لنا كمال جنبلاط في لبنان، لما كان أيلول الأسود ربما»! وكان أبو حسن من دعاة التفاهم مع القيادات المسيحية وخصوصاً حزب الكتائب. وقد سعى إلى ذلك مع من سعى إليه من دعاة التقريب بين الجانبين المسيحي، والفلسطيني. لكن كمال جنبلاط لم يكن أبداً من هذا الرأي. فقام بالمستحيل للحؤول دون الأخذ به. ومرّة استطاع تعطيل لقاء كان مقرّراً أن ينعقد في منزل الشيخ بيار الجميل في بكفيا لهذا الغرض. فغاب عنه من كان ينبغي ألاّ يغيب من أركان القيادة الفلسطينية. وتعذّر التفاهم.

ولم يكن وارداً أن يستبدل الفلسطينيون صداقة جنبلاط بصداقة الكتائب. ولما وجدوا أنفسهم مجبرين على الاختيار بين الاثنين اختاروا جنبلاط طبعاً، ومضوا في هذا الاختيار حتى النهاية. ولعلّ في هذا الإطار جاء قول بعض القادة الفلسطينيين من «أن طريق القدس تمر من بكفيا وجونية». وكان ذلك إيذاناً بالحملة على الجبل، وقد حشد لها جنبلاط من القوى والإمكانات، اللبنانية والفلسطينية، ما مكّنه في غضون أيام من احتلال عدد من القرى المتنية وبلوغ مشارف بكفيا بالذات.

٣ ـ «الغيتو» المسيحي

كانت المعارك في الأسواق التجارية من بيروت قد بدأت تأخذ منحىً خطيراً بالنسبة إلى الأحياء المسيحية. فالضغوط العسكرية على مواقع حزب الكتائب تضاعفت محدثة خللاً كبيراً في ميزان القوى. وراحت هذه المواقع تتساقط الواحد بعد الآخر.

صحيح أن المقاتلين الكتائبيين استطاعوا في وقت من الأوقات فكّ الطوق المضروب على المنطقة الشرقية من العاصمة، باحتلال محلّة «الكرنتينا»، وإزاحة المخيمات الفلسطينية في الضبّيه وجسر الباشا والنبعه. لكن توسع رقعة القتال من بيروت إلى الجبل، إضافة إلى كثافة القصف المدفعي على الأحياء السكنية، أرغم قوّات حزب الكتائب على التراجع مرّات. وبعدما كانت هذه القوات تقاتل على أبواب شارع الحمرا، اضطرت إلى الانكفاء مرّة أولى إلى منطقة الفنادق، ومرّة ثانية إلى منطقة المرفأ، وعلى مسافة خطوات من بيت الكتائب المركزي بالذات.

وكان الاحساس بالوحدة قد بدأ يجتاح الأوساط المسيحية منذ حادث عين الرمّانة الشهير وما أعقبه من خطوات، بدءاً بقصة عزل حزب الكتائب، وانتهاء بـ «عزل» الحكم نفسه وقد أصبح مقتصراً على رئيس الجمهورية، مروراً بـ «عزل» الجيش وشق صفوفه وبعثرة قياداته وألويته. والصحيح أن العزل تطوّر ليصبح عزلاً للمناطق والأوساط المسيحية مقروناً بما يشبه الحصار العسكري من الساحل

إلى الجبل. وقد زاد الأمر سوءاً اضطرار رئيس الجمهورية سليمان فرنجية إلى مغادرة القصر الجمهوري في بعبدا إلى بلدة الكفور في كسروان، تحت وطأة القصف المدفعي الكثيف. فبدا ذلك لأوساط المسيحيين قمة العداء والاضطهاد، وعلامة هزيمة آتية.

كانت الترجمة العملية لهذا الشعور بالعزلة والوحدة أن بدأ المسيحيون، على مستوى قياداتهم الفكرية والسياسية، يعيدون النظر في كل ما كان وصار منذ تأسيس لبنان في أعقاب الحرب الكونية الأولى. الحصار المضروب عليهم وحّد صفوفهم كما لم تتوحّد في أي يوم. فإضافة إلى التفافهم حول حزب الكتائب بوصفه طليعتهم المتحركة، كانت «الجبهة اللبنانية» القيادة السياسية التي يرتاحون إليها تجمع ما بين أحزابهم وقياداتهم وتقرّر باسمهم وبالنيابة عنهم، بل عن كل طوائفهم. وتحوّلت جامعة الروح القدس في الكسليك إلى ملتقى لرجال الفكر والسياسة تترجع فيه أصداء الحرب المعلنة على النظام وأهله وتتوالى من خلاله الطروحات على أنواعها، مثل التعدّدية والفدرالية وما إليهما. لقد أيقظت الحرب كل المخاوف مقرونة بذكريات الماضي ومآسيه. وما كان منسياً تطوّع بعضهم لنبشه من بين الكتب العتيقة. وبقدر ما كانت تشتد الضغوط السياسية والعسكرية بغرض إسقاط النظام، بقدر ذلك كان الفكر السياسي عند المسيحيين، والموارنة خصوصاً، يزداد تقوقعاً وغوصاً في تاريخ الحروب الأهلية. فغابت فترات العيش المشترك غياباً كلّياً لتبقى فترات الاضطراب والفتن وحدها كأنها التاريخ كلّه وكل التجارب الماضية. وكان أن ظهرت مقالة في الصحف للسيد حسين القوتلي بصفته مديراً لدار الإفتاء شاء صاحبها أن يذكّر من ينبغي تذكيره بأن أقصى المستطاع، بالنسبة إلى المسلمين اللبنانيين، هو المشاركة الكاملة في الحكم والسلطة. وما دونها مخالف للدين والشريعة. فكان ذلك فرصة للمشككين في صيغة العيش المشترك لإثبات فشلها.. وقد ذهب بعضهم إلى حدّ تجميع كل الآيات القرآنية التي تثبت أن الإسلام دين ودنيا وللدلالة على أن الوطن الإسلامي ـ المسيحي مستحيل.

لم يسبق أن حدث نشاط فكري بمثل هذه الكثافة، غير أنه نشاط مركز على دحض مشروع الوطن اللبناني القائم على المشاركة في الحكم والسلطة. كأنّ الردّ

على رفض المسلمين لنظام الطائفية السياسية لا يكون إلّا برفض المشاركة نفسها . . . إلّا باستقلال المسيحيين عن المسلمين في إدارة شؤونهم من خلال دولة فدرالية كاملة.

في أي حال، واقع الأمر كان أكبر مشجع لهذا التوجّه. فالدولة، دولة الأربعينات، سقطت والنظام السياسي أصبح حطاماً. والمشاركة في الحكم، على قدر ما نصّ عليه ميثاق الأربعينات، معطلة. والذين عطلوها هم ممثلو المسلمين في الحكم، من رئيس الحكومة، إلى الوزراء، إلى بعض أركان الإدارة والأجهزة الرسمية. هذا فيما المناطق المسيحية محاصرة ومعزولة عن باقي مناطق البلاد وعن العالم. فإذا صحّ أن الغرض من ذلك كان إقناع المسيحيين بوجوب تغيير النظام السياسي أو تعديله أو اصلاحه، فالنتيجة جاءت معكوسة. ذلك أن الحرب على النظام جاءت مع حرب الفلسطينيين على الدولة وبالإتكال عليها. فأصبحت المخاوف مضاعفة. وما الفائدة من تغيير النظام أو اصلاحه إذا كان مقرّراً ومحتماً أن يظلّ لبنان مقرّاً للثورة الفلسطينية ومستقراً تحكم بتغييب الدولة اللبنانية وسلطتها عن حدودها بل عن كل أراضيها؟

وماذا لو نجح كمال جنبلاط، من خلال حملته العسكرية على الجبل، في اختراق بكفيا وجونية، وبالتالي، في إسقاط «الحكم الماروني». . . وكيف سيكون تعامله مع الوجود الفلسطيني العسكري والسياسي وكان قد أصبح بمثابة دولة؟ بل ماذا لو أصبح لبنان هو الدولة الفلسطينية أو البديل من فلسطين؟

والحال أن الكلام على التوطين، توطين الفلسطينيين، كان قد بدأ يحتل الصدارة، مقروناً بكلام آخر على «خطة كيسنجرية» تقول بدفن القضية الفلسطينية في لبنان طالما أن لبنان قد أصبح موطناً للفلسطينيين. فليظلّوا فيه، وليحكموه، وتنتفي بذلك حاجة الفلسطينيين إلى وطن ودولة. هذا المنطق البراغماتي لم يكن غريباً عن العقل الأميركي، وعن العقل الكيسنجري في نوع خاص. فماذا لو أصبح واقع الحال في لبنان ينطبق انطباقاً كاملاً على هذه الصورة؟

هذا وغيره جعل المسيحيين يعيشون في ما يشبه «الغيتو» لا يغادرونه ولا

يقوون على مغادرته، وقد سدّت كل المنافذ والأبواب، وأحيطت من كل جانب بحواجز من نـار. وكانت بيـانات «الحـركة الـوطنية». أو «جبهـة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية» كناية عن تنديد متواصل بـ «الغيتو» المشار إليه ناسبة إلى حزب الكتائب صنعه وتحصينه، فيما الحقيقة أنه من صنع القوى التي ربطت مصيرها بالمنظمات الفلسطينية وتعاونت معها على محاصرة المناطق المسيحية بغية اسقاطها. ولمّا بدأ الوسطاء يفدون على لبنان لاصلاح ذات البين بين أفرقاء الصراع، كان هناك ما يشبه الحظر على الموفدين العرب الاتصال بالقيادات المسيحية، وبخاصة حزب الكتائب وأركان «الجبهة اللبنانية». فهم متهمون بالعداء للعرب وبالعمل على «تصفية المقاومة الفلسطينية» وقد تمّ الترويج لهذه التهمة في البلدان العربية إلى الحدّ الذي جعل الاتصال بالقيادات المسيحية أشبه بالخيانة.

ولسوء الحظ، لم يكن لهذه القيادات ما يربطها بالعواصم والأوساط العربية ويؤمن لها الاتصال الذي تحتمه علاقة لبنان بمحيطه العربي. ولعلّ خطيئة حزب الكتائب في هذا المجال أنه، على رغم المكانة التي احتلها في البلاد والدور الذي لعبه على المستوى الداخلي، لم يبن لنفسه علائق سياسية مع البلدان العربية إلاّ في بداية السبعينات، وبعدما كانت المنظمات الفلسطينية قد توغلت في لبنان وبدأت تثبت أقـدامها في عاصمته وعلى حدوده. فالجولة التي قام بها الشيخ بيار الجميل على رأس وفد كتائبي كبير، على دمشق والقاهرة، وعلى الرياض وعمان، كانت هامّة لكنها متأخرة. ودمشق هي التي أنفتحت على حزب الكتائب، قبل حرب تشرين ١٩٧٣، وكان ذلك بمبادرة في منظمة حزب البعث في لبنان. فقامت اتصالات بين الجانبين، وتألفت لجان مشتركة ساهمت كثيراً في التقريب بين المواقف ووجهات النظر إلى حدّ أن موقف حزب الكتائب في حرب تشرين كان موقف تضامن كلّي مع سوريا عُبّر عنه باشكال مختلفة.

غير أن هذه الجولات والاتصالات لم تكن كافية لمقارعة الوهج الذي كان للثورة الفاسطينية، ولا لتنقية الصورة المروج لها من خلال الإعلام العربي الموجّه والمتأثر كثيراً بالنفوذ الفلسطيني. وكان من الصعب جداً، بل من المتعذر أيضاً في

بعض الأحيان اختراق الأجواء المهيمنة في العواصم العربية بحقيقة ما يحدث في لبنان، إلّا في عمان. ففي العاصمة الأردنية فقط كان كلام وفد الكتائب مسموعاً ومفهوماً وموافقاً عليه. فتجربة الأردن مع المنظمات الفلسطينية كانت لا تزال ساخنة وحية. وهي نفسها التي تتكرّر في لبنان. غير أن التفهم الأردني كان، في الوقت عينه، يخفي ارتياحاً إلى التخلّص من عبء كاد يسحق المملكة الاردنية ويسقطها. وماذا يستطيع الأردن تقديمه من عون، أو ماذا يفيد تفهّمه لوجهة النظر اللبنانية وهو المطعون في صدقه وإخلاصه للقضية الفلسطينية والمتّهم أيضاً بتصفية القضية وأصحابها؟!

كانت شهادة الأردن في حزب الكتائب وسائر القيادات المسيحية شهادة شريك في «المؤامرة» على المقاومة الفلسطينية!

أما مصر ـ السادات فقد كانت، كما يبدو، تهيىء نفسها لمرحلة ما بعد حرب تشرين، أو للتسوية التي تجلّت لاحقاً لأزمة الشرق الأوسط في اتفاقات كمب ديفيد المعروفة.

ولم تكن دمشق، بعد، قد أوقفت دعمها وتأييدها للمنظمات الفلسطينية... أو على الأقل لم تكن، بعد، قد اختلفت مع ياسر عرفات وكمال جنبلاط على حدود ما لهما في لبنان أو على حدود ما لها ولهما.

... وفي اختصار، كانت اطلالة العرب على الأزمة اللبنانية، عندما يطلّون، من خلال مسلميه من دون مسيحييه، ومن خلال القوى المتحالفة مع المنظمات الفلسطينية لا من خلال كل القوى ولا من خلال مؤسساته الشرعية طبعاً. فقوي الشعور بالوحدة والعزلة في الأوساط المسيحية حتى بلغ، في وقت من الأوقات، حدّ الاختناق. بل ان دمشق نفسها، عندما أوفدت وزير خارجيتها السيد عبد الحليم خدّام كبداية توسط ووساطة، كان ذلك في ذروة الهجوم على بلدة زغرتا المارونية في الشمال، بلدة رئيس الجمهورية سليمان فرنجية وقد شاركت فيه المنظمات الموالية لسوريا. وقيل أيضاً أن القوّات السورية نفسها كانت مشاركة في شكل أو في آخر.

. . . وقد ظلّ الرئيس فرنجية، يومذاك، يؤخّر استقباله للسيد عبد الحليم خدّام، حتى انجلت وقائع القتال الدائر في بساتين زغرتا وتأكدّ له تراجع المهاجمين وانحسار المعركة. لقد رفض أن يستقبل وزير الخارجية السورية تحت الضغط العسكري على بلدته وعرينه وقد عدّه عملية ابتزاز!

وهكذا لم يكن أمام المسيحيين إلاّ البحر يتنفسون من خلاله، ولكن، من أين الهواء؟

فموفدو الفاتيكان، وفرنسا، وأميركا لا يملكون ما يساعد على فك الحصار المضروب على المناطق المسيحية. ونصائحهم لم تكن من النوع الذي كان يتوقعه المسيحيون ويرتاحون إليه. كان المسيحيون يظنّون أن الغرب لن يتخلّى عنهم. فلم يصدّقوا أن الدنيا تغيّرت، وأن شأنهم في لبنان والشرق، بالنسبة إلى العالم الغربي، صغير ومتواضع جداً. كما لم يصدّقوا انّ عند الضرورة يُضحّى بهم وبلبنان نفسه. والحقيقة تقال أن الزعماء المسيحيين فوجئوا بكلام الموفدين والمبعوثين وفوجئوا خصوصاً بكلام الموفد الأميركي براون وكان كلامه بمثابة دعوة إلى الهجرة إلى أميركا وتشجيع عليها!

والحال أن الاعلام الفلسطيني كان قد ملأ عواصم الغرب صوراً عن المسيحيين وعن مقاتليهم وعن المقاتلين الكتائبيين لا تشرّفهم. منها ما هو صحيح ومنها ما هو مزوّر أو مضخم أو مبالغ فيه. وأي حرب لا تحدث فيها جرائم وارتكابات؟ وأي حرب لا تنفجر فيها الغرائز والأحقاد؟ وأي حرب لا يلعب فيها القتلة دور المقاتلين الأبطال؟ وفي أي حرب ظلّت الارتكابات والتجاوزات وقفاً على معسكر من دون الآخر؟

وقد ربح الإعلام الفلسطيني المعركة الإعلامية في العواصم الغربية وسجّل لنفسه انتصارات ساحقة. والصحيح أنه احتكر الساحة الاعلامية وأدواتها ووسائلها فخلت هذه من أي مقاومة تذكر أو من أي مزاحمة. وساد الاعتقاد في الغرب أن المسيحيين جماعة رجعيين أو محافظين، أو مثل البيض في أفريقيا الجنوبية، يقتلون الأبرياء ويهجّرون المساكين ويقيمون حفلات السكر والعربدة

فوق الجثث الممزقة. ولم يكن هناك من ينقل صوراً أو أخباراً عن تجاوزات الفلسطينيين وارتكابات حلفائهم وهي أيضاً كثيرة. فالحصار يشمل أيضاً هذه الناحية. والاتصال بالغرب ودوله وشعوبه وقف على جانب من لبنان من دون الآخر. فلم يكن المسيحيون، بعد، قد أنشأوا مكاتب ومراكز اتصال لهم في العواصم الغربية. ولم تكن حقيقة ما يحدث في لبنان، قد بدأت تصل إلى الناس هناك. فكيف إذا كانت مصالح البلدان الغربية نفسها تقضي بتجاهل هذه الحقيقة أيضاً وتناسيها؟!

لم يكن المسيحيون أبرياء من كل ما حدث للبنان وفيه.

وربما كان عليهم تدارك ما حدث أو على الأقل بعض ما حدث وصار.

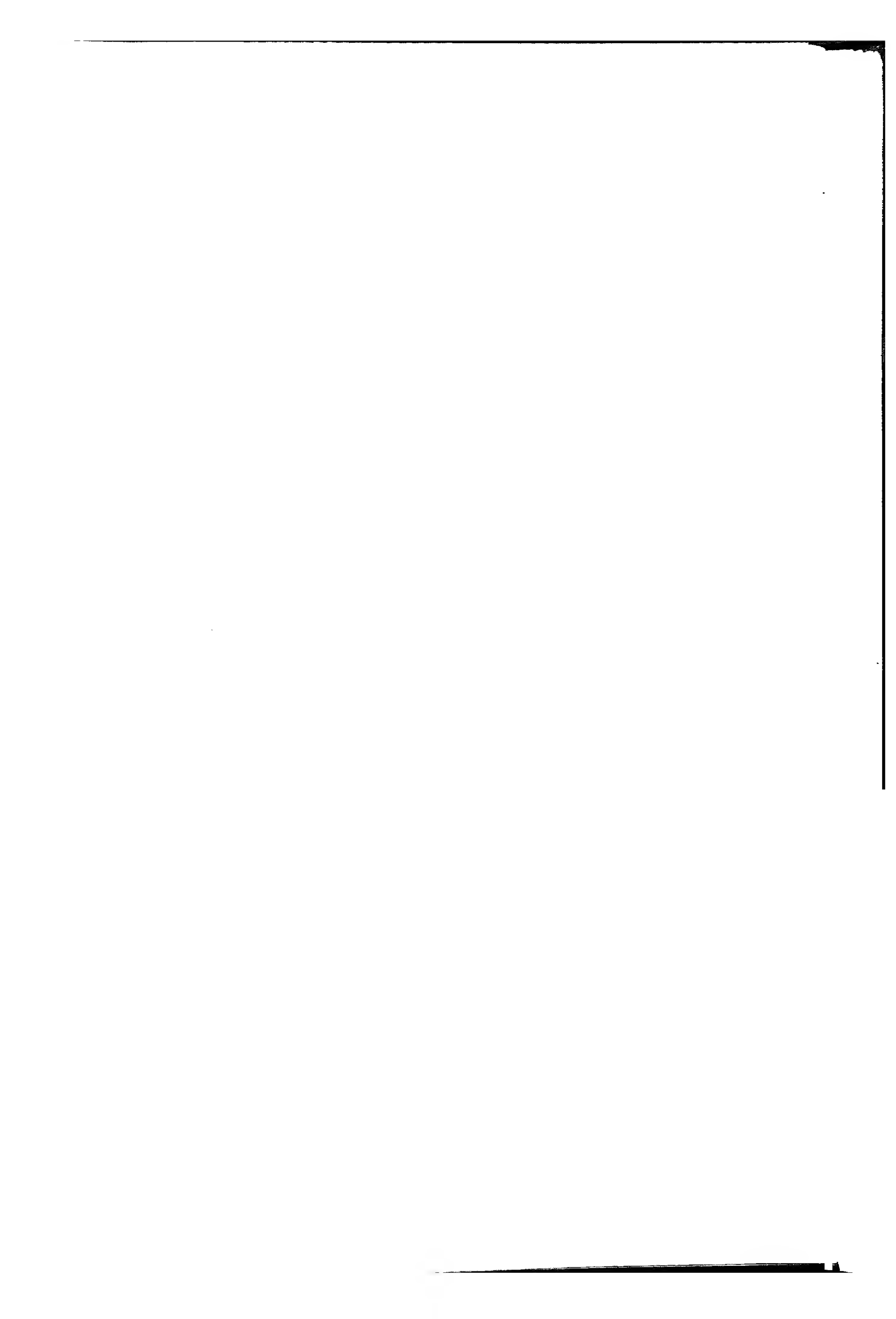
وربما كان من الضروري أن يبادروا هم إلى اصلاح النظام السياسي لا أن ينتظروا ثورة المسلمين عليه ويدفعوا الثمن مضاعفاً.

وربما كان عليهم كذلك أن يوثقوا صلاتهم وعلاقتهم بالمحيط العربي، وأن يكونوا منه وفيه قبل المحنة وتداركاً لها. فالكلام على تلك الفترة من الحرب اللبنانية لا يرمي إلى تبرئة ساحة هذا الفريق أو ذاك، بقدر ما يهدف إلى اظهار بعض الحقائق والوقائع المتصلة بالمأساة اللبنانية. وهي، في الحقيقة، مأساة يتساوى فيها أبطالها في الخطيئة والقهر، وفي الاساءة والمعاناة.



الجزء الثاني

سباق بين سوريا واسرائيل



١ ـ من الكسليك إلى حيفا

ثمة فصل من فصول المأساة اللبنانية لا يزال حتى الآن غامضاً، بل مجهولاً، ومجهولة وقائعه والحقائق.

فلا الذي كُتبَ عنه كان صحيحاً، ولاالذين يعرفون حقائقه والأدوار التي تمثلت فيه يكشفون عن هذه الحقائق أو يدلّون إلى الأدوار وأبطالها. حتى ليصح القول أن معظم ما كتب وقيل في هذا المجال كان من صنع الخيال، إمّا للاثارة والتشويق وإمّا للدس والافتراء، والمطلعون لا يفصحون ولا يوضحون. فالحرص على ابقاء هذا الفصل من مأساة لبنان سرّاً من الأسرار التي لا يكشف عنها، عادة، إلّا بعدما تصبح أشبه بجثث محنطة أفسح في المجال لاستنباط أغرب القصص والروايات.

صحيح أن الحرْب اللبنانية مليئة بالأسرار. إنها مثل كل الحروب التي لا تُعرف حقائقها كاملة إلّا بعد سنوات. وقد لعبت فيها ما يسمّى «الدبلوماسية السرّية» ما تلعبه، عادة، في كل الحروب. فتخلّلتها، مثل كل الحروب، اتصالات بين المتحاربين أنفسهم، بين الأعداء، إمّا مباشرة وإمّا عبر الوسطاء والمحايدين. وتمّت فيها صفقات وتسويات، ولم تخلُ طبعاً من الخيانات على أنواعها. وأي حرب لم تحدث فيها مثل هذه الغرائب؟ ويقال أن الحروب تخاض أيضاً، إضافة إلى ميادين القتال المكشوفة، وراء الكواليس وفي صالونات السفارات والبعثات

الدبلوماسية، ناهيك بأجهزة الاستخبارات والدعاية السياسية.

حرب لبنان هي أيضاً من هذا الطراز، مليئة بالغرائب، حافلة بالحقائق المرّة التي لا يكشف عنها حرصاً على سلامة المستقبل والمصير. وثمة اعتبارات آنية تتصل، عادة، بمجريات الحرب نفسها تقضي بابقاء هذه الحقائق مخفية. ويوم تسمح هذه الاعتبارات وغيرها بتأريخ وقائع المأساة اللبنانية كلّها سيكون ذلك قصة تاريخية مدهشة ومذهلة. وسيكون الفصل المتعلّق بأدوار سوريا وإسرائيل في الأزمة اللبنانية الأكثر إثارة وغرابة.

غير أن من هذه الحقائق ما يقضي بتدوينها قبل أن تنسى، وقبل أن تُدفن مع من يملكونها حينما ينتهي أجلهم ويغادرون هذه الدنيا. وخصوصاً أن كثيرين تطفّلوا على هذا الشأن وادّعوا حقائق وألفوا كتباً وروايات ضلّلت الناس بدلاً من أن تنورّهم. فماذا لو رُويت قصة «العلاقة مع إسرائيل»، أو «التعامل مع إسرائيل»، وكيف حدث ذلك ومتى ولماذا، وكيف بدأت القصة، وكيف انتهت، وهل هي منتهية حقاً، ومتى الفصل الأخير؟!

لعلّ الفائدة من ذلك هي أن هذه القصة كانت تجربة من تجارب الحرب اللبنانية التي بان خيرها من شرّها فوجب أن تُعرف. المهم أن تُحكى من قِبَل الذين عاشوها ومثلوا بعض أدوارها من دون تكلّف، وأن يكون الصدق في الكلام هو القاعدة لا التسويق... تسويق بعض الأفكار والآراء الشخصية. الحقيقة فقط وهي وحدها كافية لجعل القصة مفيدة ونافعة ومنقذة. وقد كُتِبَ لي أن أكون واحداً من الذين عاشوا هذه التجربة كما لم يعشها إلّا القليلون. بل الأصح كُتِبَ لي أن أعيش مأساة لبنان في كل فصولها، يوماً فيوماً، ساعة فساعة بل لحظة فلحظة ومن دون أي انقطاع... كما السواد الأعظم من اللبنانيين طبعاً ولكن مع فارق الالتزام والتدخل المباشر والمساهمة في صنع القرار والمبادرة الشخصية بحكم المسؤولية والدور المعطى لي، عن استحقاق كان ذلك أو من دون استحقاق. وكان من الطبيعي أن أعيش الفصل المتعلّق بـ «التعامل مع إسرائيل» مثل كل الفصول الأخرى، وأن أمثل فيه بعض الأدوار، وأن أكون أيضاً من أصحاب المبادرة في هذا المجال، وخصوصاً في الخطوات الأولى التي كانت هي المفصل والمنعطف

ونقطة التحوّل في مسار الأزمة اللبنانية عند أحد مفارقها الأساسية.

لا أدّعي هنا تغيير مجرى الحرب والتاريخ طبعاً، فربما ما حصل كان قد حصل على يد سواي. وربما كنت العوبة من دون أن أدري. ومكابر كل من يقول أنه لم يتورّط في ما لا يريده، إبّان هذه المحنة المريرة، أو لم ينزلق أو لم ينفعل أو لم يتأثر بأفعال الآخرين. والصحيح أن معظم أفعالنا كانت ردّات فعل بعضها مصيب وبعضها مخطىء ومدّمر، كما في كل المآسي الانسانية. وفي هذا الاطار كانت المبادرة - إن صحّ اعتبارها مبادرة - في الاتصال بإسرائيل.

كانت ليلة من ليالي أذار (مارس) ١٩٧٦ المظلمة، والمعارك في الأسواق التجارية من العاصمة بيروت على أشدّها... أو بالأصح كانت العتمة قد بدأت تنفلش وتغمر الأرض ومن عليها وتضفي على أرض المعركة رهبة ووحشة خانقتين. ولا ضوء إلّا ذلك المنبعث، خافتاً، من نوافذ المبنى الذي اتخذ منه الشيخ بشير الجميل مقرّاً لقيادته... مبنى «السوكومكس» القائم على الطرف الغربي من شارع الأرز، في محلّة الصيفي، وعلى مسافة أمتار قليلة من بيت الكتائب المركزي الذي تمزّق سقفه القرميدي بفعل القذائف والقنابل المتساقطة عليه منذ أسابيع.

وكنت، بحكم وظيفتي كرئيس تحرير لجريدة «العمل»، الناطقة بلسان حزب الكتائب، وبحكم انتقال مكاتب التحرير إلى مبنى «السوكومكس» الأقلّ تعرّضاً للرصاص الطائش والقصف العشوائي، أمضي الليل مع الشيخ بشير، أو مع من كان قبله يتولى القيادة العسكرية، أتتبع سير المعارك، وأخاف مع الخائفين، وأعدّ القذائف المتساقطة وانتظر طلوع الفجر لكي أُغادر إلى منزلي.

في الشارع المظلم ضوضاء وجلبة. فالمقاتلون بالعشرات يحتشدون، كما في كل ليلة، في انتظار أدوارهم لكنّهم في هذه الليلة ليس كما في سائر الليالي. ومن خلال إحدى النوافذ المطلّة عليهم كان «بشير» يتأمل في الوجوه وقد وقفت إلى جانبه أشاركه التأمّل والقلق من دون أن أعرف السبب. ونادراً ما كنت أسأل عن أسباب الخوف والقلق. فالسؤال يزعجني في مثل هذه الأحوال. وكنت أفضّل ألّا أسأل، وألّا أعرف. ولماذا السؤال طالما أن القلق محتم كما في كلّ الحروب

والمعارك؟ والعمل العسكري ليس من شأني، وليس من شأني أن أقدّم نصحاً أو مشورة. والصمت أجدى في مثل هذه الحال.

لكن الشيخ بشير لم يصمت، كأنّه شاء أن يشركني في أسباب قلقه، قال: «هل ترى كل هؤلاء المقاتلين الأشدّاء؟... إنهم، الليلة، يرفضون، بحياء طبعاً، الحلول مكان رفاقهم على خطوط النار... فالذخيرة تنقصهم... ولا ذخيرة عندي أزوّدهم بها... وما جمعناه من رصاص من الأهلين في منازلهم نفذ... ولا أدري ما العمل»!!

هالني ما سمعت.

كنت أعرف، طبعاً، أن لا سبيل للردّ على القصف المدفعي العشوائي الكثيف على بيت الكتائب ومحيطه بقصف مماثل. فالقذائف تنقصنا. وأقصى المستطاع بضع قذائف فقط في كل ليلة لإثبات الوجود كما يقال، تُجمع أثمانها من التبرّعات. ولو كان المهاجمون يعرفون ذلك لكانت حساباتهم مختلفة.

كنت أعرف ذلك لكنّي لم أكن أعرف أن المقاتلين يحملون بنادق فارغة إلّا من بعض الرصاصات. هذا لا يصدّق. وهذا مخيف. فأي مقاتل يذهب إلى الموت بمثل هذه العدّة التعيسة؟!

«وماذا عن الاتصال بإسرائيل» قلت بصوت خافت ومرتجف». فأجاب: «لا أدري إلى أي حدّ الأمر جدّي... يقولون أن الجواب كان إيجابياً لكنّي لا أصدّق، ولا أثق في هذه المغامرة»!

وكان بعض الرفاق قد ركب رأسه وتوجّه، بحراً، إلى إسرائيل وعاد ليقول: «ان الجماعة على استعداد لتزويدنا بالذخائر». لم أعرف كيف كان ذلك. وكانت نظرتي إلى الأمر «نظرة الشيخ بشير نفسها تقريباً. فالاتصال بإسرائيل خطوة كبيرة وخطيرة فضلاً عن أن نتائجها مجهولة. لكن المعارك الدائرة في الأسواق ليست أقلّ خطورة ونتائجها المتوقعة بفعل النقص في الذخيرة لا تتطلّب أي حسابات. فماذا لو سقط بيت الكتائب المركزي في أيدي المهاجمين؟؟

لم يكن لدينا أي استعداد ذهني للاتصال بإسرائيل. بل كان الأمر من الأمور المرفوضة والمستحيلة ولا يدخل أبداً في حساباتنا السياسية أو العسكرية. لقد تربّينا على منطق الالتزام بالصراع العربي ـ الإسرائيلي وموجباته على رغم أننا لا نحلّ مسألة العداء للدولة اليهودية في مرتبة الأيديولوجية، كما السواد الأعظم من العرب والمسلمين. بل كنّا دائماً ننظر إلى إسرائيل نظرتنا إلى ما يشبه «الشرّ الذي لا بدّ منه» للحدّ من الطغيان الأكثري في المنطقة العربية والإسلامية.

صحيح أن الشيخ بيار الجميل كان يهدّد دائماً بـ «الإستعانة بالشيطان» إذا لزم الأمر. لكنّه لم يكن ليهدّد بذلك إلاّ للتخويف فقط، بل ردّاً على الترهيب والتخويف. وكانت له، في أي حال، وجهة نظر معروفة في وجود إسرائيل وسط المنطقة العربية. كما كان لـه الرأي الثـابت والواضـح في الحق الفلسطيني. والفلسطينيون، في نظره، أصحاب حقوق تاريخية ومشروعة في أرض فلسطين، والعمل الفدائي عمل مقدّس، ولبنان ملتزم هذه الحقوق حاضراً ومستقبلاً. وليس وارداً، في أي حال من الأحوال، الخروج عن هذا الخط الاستراتيجي.

وأذكر أن جاء أحدهم، مرّة ـ وكان ذلك في بداية السبعينات وكان حزب الكتائب قد بدأ يتخوّف من الآتي ويفتش عن مصادر للسلاح ـ جاء الشخص المذكور يطلع أمين عام الحزب السابق المحامي جوزف سعادة، وفي حضوري أنا على نتائج اتصال أجراه مع السفير الإسرائيلي في قبرص بمبادرة منه شخصية، خلاصتها، كما جاءت في برقية موجهة إليه بهذا المعنى «أن إسرائيل على استعداد لتزويد حزب الكتائب بالسلاح شرط أن يتقدّم برسالة خطّية يؤكّد فيها على ذلك». فكان جواب الأمين العام فوراً: «دعك من هذا الأمر، فليس وارداً أن نفعل ذلك».

وكنّا نشعر من وقت إلى آخـر، ومنذ أن انفجـر النزاع مـع المنظمات الفلسطينية، كما لو أنّ هناك أشخاصاً مهمتهم الإيحاء إلينا بـأن إسرائيل على استعداد لتزويدنا بالذخائر إذا طلبنا ذلك. غير أن هذه الإيحاءات لم تلق، على مستوى القيادة الكتائبية، أي صدى ولا أي استجابة. فلا الاستعانة بإسرائيل كانت واردة، من الناحية الفكرية والذهنية، ولا الحرب كانت قد أخذت المنحى

الخطير الذي أخذته لاحقاً، ولا الحاجة إلى الذخائر كانت قد بلغت الدرجة التي بلغتها في النصف الأول من العام ١٩٧٦. ومن كان يتصوّر أن الأمـور ستتدهور إلى هذا الحدّ أو أن الحرب ستطول بهذا المقدار؟!

والحال أن الحرب طالت، وأن الحاجة إلى الذخيرة تطوّرت على النحو الذي جعل الفكر لا يستبعد الاتصال بإسرائيل ولا يستهجنه ولا يرفضه. فإذا كانت هذه التهيئة من صنع جهة ما، تكون هذه الجهة في منتهى العبقرية والذكاء. وإذا كانت الحرب نفسها قد صنعت ذلك تكون بالفعل أسوأ الحروب وأشدّها قسوة على البشر. وكم يجب أن تكون قاسية هذه الحرب، وكم يجب أن تكون قد تفاعلت وتطوّرت لكي تصبح الاستعانة بإسرائيل من الأمور الواردة!

أجل، لم نعد نهتم إلا بالبقاء. فالدفاع عن البقاء أصبح يتقدّم على كل الاعتبارات. هكذا وجدت نفسي أتجاوب مع فكرة الاتصال بإسرائيل كما لو أنها من الأفكار الواردة والعادية. أقول ذلك لا لتبرير ما كان وما صنعت، بل للدّلالة على أن حشر المسيحيين إلى الحدّ الذي يرغمهم على التوجه نحو إسرائيل لم يكن مصادفة. فقبل أيام لم تكن الفكرة واردة أبداً، لا في السرّ ولا في العلن. وفجأة أصبحت من الضرورات، بل من مستلزمات البقاء.

حملت نفسي، فوراً، وتوجهت إلى بكفيا، وكانت الساعة قاربت العاشرة ليلاً، أي الساعة التي يأوي فيها الشيخ بيار الجميل عادة إلى فراشه. دخلت عليه، ففاجأه دخولي في مثل هذه الساعة وقال: «خير إن شاء الله، ما الخبر»؟

قلت: «يا رئيس، ليس من عادتي أن أقوم بعمل ما، من دون استشارتك، أو على الأقل من دون اطلاعك عليه مسبقاً. وقد جئت، الليلة، لا لاسألك الرأي في ما أنوي عليه، فأنا أعرفه وأعرف موقفك المبدئي ممّا سأعرضه: جئت لاحيطك علماً فقط من قبيل الأمانة، أني متوجّه، الليلة، إلى إسرائيل...»

فقاطعني: «إلى إسرائيل» كما لو أنّه لا يصدّق. قلت: «نعم» إلى إسرائيل، فالحال في الأسواق لا تطاق و«الشباب» يمتنعون عن التوجّه إلى خطوط النار ببنادق شبه فارغة من الرصاص. ولا أحد يستطيع أن يرغمهم على ذلك فضلاً عن أن

إرسالهم إلى الموت هكذا، جريمة».

تساءل بصوت مبحوح: «هل إلى هذا الحدّ». قلت: «وأكثر، فأنا آتٍ لتوّي من هناك. وما تراه العين ليس كما تسمعه الأذن».

قال: «الذهاب إلى إسرائيل عمل خطير وخطر». تشجعت وقلت: «ليس أخطر مما يحدث في الأسواق، وليس أخطر من الذهاب إلى الحرب من دون سلاح... والحرب مفروضة علينا، والاستسلام غير وارد».

ولمّا رأيته مصغياً استرسلت في تبيان «الحجج» وكنت قد أعددتها سلفاً خلال طريقي إليه. قلت: «لن نكون أول المتصلين بإسرائيل، ونعرف جميعاً أن هناك دائماً اتصالات سرّية بين العرب أنفسهم وإسرائيل. وربما كان بعضهم يعدّ العدّة للصلح معها. وربما كانت هناك تسويات تتمّ على حسابنا وعلى حساب لبنان». وقلت أيضاً: «إنه اتصال شخصي لا يربط أحداً ولا يقيّد أحداً، الغاية منه الاستقصاء فقط، ولنا أن نقرّر لاحقاً المضي في هذا الاتصال أو الرجوع عنه واعتباره كأنّه لم يكن... لست أنت مسؤولاً عن هذه الخطوة أقوم بها على مسؤوليتي الشخصية متحمّلاً كل تبعاتها وأخطارها».

لا أذكر ان قال الشيخ بيار نعم أو لا. أذكر فقط أنه أطرق يفكّر ويردّد بين الفينة والفينة: «هذا عمل خطير وخطر». وقد كرّر ذلك مرّات وهو يرافقني إلى الباب مودّعاً. فغادرته وأنا أقول: «الإتكال على الله».

عدت إلى بيروت وأنا مصمّم على القيام بالمغامرة في الليلة نفسها، وقبل طلوع الصباح. فالأوضاع المتدهورة لا تنتظر. والعزم قد يخف عندي كما قد يحدث ما يثبط العزيمة ويصدمها. وبالفعل، وقبل طلوع الفجر، كنت استقلّ مع أثنين من المتطوّعين مركباً سياحياً من المراكب المستريحة في نادي اليخوت، في الكسليك، يقوده بحار عتيق ومجرّب، فوق امواج بلغ صخبها حدّه القصي. فكان أشبه بحصان شرس يحار كيف يرمي بفارسه إلى الأرض. فبحر اذار (مارس) بحر هائج عصفت به رياح ليلية وراحت تهزّه من الأعماق.

ولئلاّ أصاب بدوار البحر، بقيت واقفاً متكمشاً بأحد قضبان اليخت الحديدية أتأرجح مع تأرجحه في اتحاد كامل. فلا سبيل للمقاومة. وقد اكتشفت لتوّي أن اتحادي بالمركب في صعوده وهبوطه مع صعود الأمواج وهبوطها هو أفضل بكثير من أي محاولة للاستقلال عنه. فمصيري يرتبط بمصيره، وهو أدرى مني بالتعامل مع الأمواج الثائرة وأكثر خبرة. فلماذا أفعَل غير ما يفعله هو طالما أنّه يظلّ عائماً مهما ثارت الأمواج وصخبت؟

المهم أن أظلّ واقفاً صامداً.

وصمدت، واقفاً متكمشاً بالقضيب الحديدي سبع ساعات كاملة أمضاها المركب في اجتياز المسافة التي يجب أن تبعدنا عن الشاطىء بضعة أميال في عرض البحر، ثم مسافة أخرى ظلّت مجهولة لدينا حتى هذه المفاجأة: كانت الساعة قاربت التاسعة صباحاً، وقد استعاد البحر هدوءه الكامل وبدأت الشمس تداعب وجهه وتمسحه بنورها الدافىء. أحسست أنا أيضاً بالدفء، المادي والروحي. وما أجمل الهدوء بعد العاصفة. وخيّل أليّ أنني أستطيع أن أهبط عن سطح المركب إلى داخله فأتمدّد على أحد مقاعده الجلدية واستريح. وما كدت أفعل وأهم بالاستلقاء وألقي نظرة رضا من النافذة الصغيرة إلى البحر المستكين حتى رأيت ما لم أفهمه. رأيت باخرة أو مركباً أو زورقاً كبيراً، لا أدري، فخبرتي في البحر وما يعوم عليه عادة خبرة متواضعة جداً، أدركت لتوّي أنه قطعة حربية، وقد اختفى عن سطحه كل انسان، وبانت فوهات مدافعه الرشاشة وغير الرشاشة مصوّبة نحونا، ورفرفت على صوارية اعلام خيّل إليّ أن الوان أحدها هي الوان العلم الفلسطيني! ورأيته يدور حول مركبنا كأنّه يحاصرنا. فقلت في نفسي: «وقعنا في قبضة الفلسطينين». وسرى الخوف في عروقي سريعاً. كنت أسمع ان لدى المنظمات الفلسطينية زوارق حربية من دون أن أعرف كيف يكون الزورق الحربي وما هو حجمه والوانه وشكله. والصحيح أن هواجسي الآتية معي من بيروت المشتعلة كانت هي التي ترى أو توحي إليّ بما أرى وأسمع. فلم تمضِ لحظات حتى تأكد لنا أن «الزورق» أو «المركب» طراد حربي إسرائيلي حينما راح قائده يخاطبنا من خلال مذياعه ويعرّفنا عن نفسه ويسألنا من نحن وإلى أين نتجه.

ومنه عرفنا أننا قبالة منطقة الصرفند!

وتولّى أحد رفاق الرحلة التعريف عن هويتنا والجهة التي نقصدها. فكان الجواب: «انتظروا ولا تتحرّكوا»! وانتظرنا ولم نتحرك، فيما كان الطراد لا يفتأ يدور حول مركبنا المتواضع ولا يهدأ، ولا يظهر على سطحه انسان. واستمر الانتظار والترقب ما يقارب الخمس عشرة دقيقة سمعنا بعدها قائد الطراد الإسرائيلي ينادينا ويقول: سيروا أمامي جنوباً وأنا أتبعكم». وسرنا وهو يتبعنا وقد نزل بسرعة مركبه إلى مستوى سرعة مركبنا، حتى أطلّ علينا رأس الناقورة، وأطلّ من ورائه زورق أو طراد آخر راح يقترب منا بسرعة حتى جاور مركبنا ببضعة أمتار. وبدا أن هناك عملية تسلّم وتسليم بين الطرادين. الأول غادرنا إلى حيث كان، والثاني أمرنا باللحاق به، فإذا به يقودنا حتى مداخل مرفأ حيفا، وكانت الشمس قد بدأت تميل إلى المغيب.

ولأول مرّة تقع عيني على انسان إسرائيلي!

كانوا بضعة جنود تولّوا تفتيش مركبنا قبل أن يسمح له بالدخول إلى المرفأ. بعضهم غطس في الماء للتدقيق في جوانب المركب وقعره، وللتأكد من أنه لا يجرّ معه متفجرّة، وبعضهم الآخر فتش الداخل وما فوق المقاعد وتحتها، وجمع الأسلحة التي نحملها من بنادق وقذائف يدوية قائلاً أنها ستبقى «أمانة» لدى مفرزة أمن المرفأ حتى يحين موعد رحيلنا.

كنت في هذه الأثناء أحدّق في وجوه هؤلاء الجنود كما لو أنهم آتون من عالم آخر... من القمر أو من المرّيخ. فالصورة المرتسمة في ذهني عن الانسان الإسرائيلي هي من صنع الخيال، صورة خرافية إن صحّ القول. إنها صورة الانسان المتفوق الذي لا بدّ من أن تكون شخصيته مختلفة. فمنذ ما يقارب الثلاثين عاماً ونحن نسمع ونقرأ عن إسرائيل وأعمالها وحروبها في المنطقة ما يبعث على الدهشة. فهي دائماً منتصرة، فضلاً عن أنها جعلت من أرض فلسطين، كما يقال،جنة خضراء. فلا بدّ، بالتالي، من أن يكون انسانها من نوع «السوبرمان» الذي لا يُقهر!

وهل هو قليل أن أرى إسرائيلياً عن قرب ووجهاً لوجه؟ ومن كان يتصوّر ذلك؟

كنت كمن يرى حلماً. المرفأ الكبير يحتشد بالبواخر من كل الأحجام والهويات، وقد تلالأت صواريها وسطوحها بالأنوار وبدا جبل الكرمل من خلفها كتلة من نور هو أيضاً زاد من وهجها كوني آتياً من العتمة، من الظلام. فالفارق كبير، هنا أنوار فوق أنوار وهناك ظلمة خانقة. وقد عانيت من الأهوال في الطريق ما جعل وصولي إلى حيفا المضيئة كما لو أنني أدخل في جنّة. فمنذ زمن لم أشهد مثل هذه الأضواء، ولم أشعر بمثل هذه الطمأنينة. فما أحلى الشعور بالسلامة بعد شهور مثقلة بالمخاوف والآلام وبعد ليلة مليئة بالمخاطر. تذكرت، هنا، أنني لم أتناول طعاماً منذ ما يقارب الخمس عشرة ساعة، ولا فنجان قهوة. قليل من الماء فقط. وكان ذلك، طبعاً، علامة شعور بالارتياح النفسي والجسدي يغمرني ويبعث فيّ الشهية إلى الأكل والشرب وما إليهما.

واقتادتنا قاطرة إلى أحد أرصفة المرفأ حيث كان في انتظارنا شخص عرّف عن نفسه بأنّه «أبو داود». ويبدو أن في إسرائيل أيضاً أسماء حركية وأسماء مستعارة. لقد عرفت في ما بعد أن «أبو داود» رجل مخابرات شأنه شأن «أبو ابراهيم» الذي استقبلنا لاحقاً في غرفة مغلقة من غرف أحد فنادق حيفا وهو برتبة جنرال في «جيش الدفاع الإسرائيلي». وكلاهما يتكلّمان العربية. وأول كلمة بادرني بها «أبو ابراهيم» قوله: «لقد تأخرتم كثيراً». وقد عنى بذلك، كما فهمت لاحقاً، أنهم كانوا ينتظرون ويتوقعون لجوءنا إليهم منذ زمن بعيد. وأضاف: «نحن نعرفك ونعرف متى كنت في دمشق، ومتى كنت في القاهرة، فعندنا من المعلومات عنك ما يغنينا عن السؤال «من أنت»!

وبدا أنّه يعرف أيضاً لماذا نحن في إسرائيل وماذا نريد. فاختصر المقابلة التي لم تدم أكثر من نصف ساعة تقريباً. قال بعدها: «تتوجهون الآن إلى تل أبيب برفقة «أبو داود» لتطرحوا قضيتكم على المسؤولين». ومن حيفا إلى تل أبيب مسافة ساعة تقريباً لا أذكر أن قال «أبو داود» في أثنائها كلاماً مهماً أو طرح عليّ سؤالاً. وكان قد اختارني لأكون رفيقه الوحيد، وإلى جانبه، فيما رفاق الرحلة ركبوا سيارة أخرى.

. . . إنّه رجل طويل القامة، يتكلم العربية كما لو أنّه عربي، نحيل الجسم مبتور اليد، لا أذكر إنْ كانت اليمنى أو اليسرى. إنّه من «مشوهي الحرب»، عرفت لاحقاً أنّـه يقوم بمهمة أمنية ما، مخابراتية طبعاً، على الحدود المشتركة مع لبنان وفي المنطقة التي سميت، في ما بعد، الشريط الحدودي. وربّما لأنّه هذا «الاختصاصي» في الشؤون اللبنانية اختير لاستقبالنا ومواكبتنا. وأتساءل الآن إن لم يكن «أبو داود» هو الذي دبّر لجوءنا إلى إسرائيل وهيّأ له في شكل من الأشكال؟!

لماذا جيء به من الحدود إلى حيفا؟ لماذا هو الذي استقبلنا على رصيف المرفأ لا سواه؟

لم أرَ له وجهاً في ما بعد. لقد اختفى. كأنّ مهمته انتهت لدى وصولنا إلى تل أبيب حيث أنزلونا في شقة فخمة من شقق مجمّع سياحي قائم على أحد أطراف المدينة أطلق عليه اسم «كاونتري كلوب». لقد جهزت الشقة بكل ما يلزم وبكل ما قد نحتاج إليه من طعام ومشروبات وبحيث نكون في غنى عن مغادرتها إلى أي مطعم أو مقهى. وأبلغني «أبو داود» أن اجتماعاً قد أعدّ لنا مع عدد من المسؤولين في الساعة الحادية عشرة ليلاً سيكون على رأسهم وزير الدفاع شيمون بيريز!

هذا الاهتمام بنا والسرعة التي تمّ بها التحضير للاجتماع جعلاني استبشر خيراً. قال: كلوا، الآن ، واستريحوا ريثما يحين موعد الاجتماع.

وأكلنا، واسترحنا. هذا إن صحّ أنها كانت استراحة بالنسبة إليّ شخصياً.، فالتهيؤ للاجتماع شغل فكري وعقلي ومشاعري كلّها. فماذا سأقول، وكيف سأطرح ما نحن آتون من أجله، وما سوف يكون وقع ذلك، وما سوف يكون الجواب. لقد تهيّبت الموقف واعتراني احساس بالحرج لم أعرفه من قبل. فلم يسبق ان قمت بمهمة في مثل هذه الخطورة. والسرعة التي تمّت بها الرحلة لم تسمح لي بالتهيّؤ لها فضلاً عن أن همّ السلامة طوال ساعات الرحلة كان يطغى على كل همّ آخر.

وتضاعف تهيّبي للموقف عندما اقتادونا إلى مكان الاجتماع وأدخلونا قاعة تتوسطها طاولة مستطيلة جلس من حولها عسكريون من كل الرتب وبعض

المدنيين، وعلى رأسهم الوزير شيمون بيريز.

رحّب بي بيريز بلغة فرنسية ركيكة ودعاني إلى الجلوس إلى يمينه وقال: «نحن هنا لكي نستمع إلى مطالبكم فماذا تريدون»؟

وفي خلال لحظات استجمعت كل قواي وقد قرّرت أن أكون صريحاً في كلامي، بسيطاً، فلا ألّف ولا أدور، ولا أقول إلاّ الحقيقة. قلت في نفسي: «إنّهم يعرفوننا قبل أن يرونا، ويعرفون ما نحن فيه وعليه. فلماذا التستّر»؟ وقلت في نفسي أيضاً: «ليس من حقي أن ألتزم أمامهم ما ليس من مهمتي، ولا أن أعِدَ بشيء ولا أن أتعهّد بأي موجب... لتكن لعبة مكشوفة، وبأوراق مكشوفة، والباقي على الله».

قلت أيضاً: «يا معالي الوزير، جئنا نطلب أسلحة وذخائر، هكذا في كل بساطة، وقد سدّت في وجهنا كل المصادر في وقت يشتد الحصار من حولنا إلى حدّ الاختناق».

وقلت: «ليس عندنا ما نعطيه مقابل المساعدة التي نطلبها. ولن تصدّقني، بالطبع، ان قدّمت وعداً بمقابل سياسي لا نملكه. فنحن نراهن على العرب منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وليس وارداً أن نتراجع عن هذا الرهان أو نعيد النظر فيه والسكين على اعناقنا. فقرار من هذا الطراز لا يتخذ تحت وطأة الظروف القاسية التي نجتازها. ولن تصدّقونا إن تسرّعنا وفعلنا ذلك، ولن تحملوا كلامنا على محمل الجدّ، وغداً عندما تزاح عن صدورنا وعقولنا أوزار هذه المحنة ننظر في أمرنا ونقرّر. أمّا الآن فليس لدينا ما نعرضه كمقابل. سمّوا ذلك شحاذة إن شئتم. إننا، بالفعل شحاذون».

وقلت كذلك: «لا أدري إن لم نكن قد سلّفناكم شيئاً ما في الماضي أو إن كنتم تعتبرون ذلك ديناً عليكم. فيهود وادي أبو جميل كانوا، في وقت من الأوقات، مهدّدين في وجودهم، وقد تولّينا حمايتهم وحماية أرزاقهم، لا من أجلهم فقط أو من أجل إسرائيل، بل تأكيداً على نظرتنا إلى بلدنا لبنان كلمتقى أديان وحضارات. فهل ترون في هذا الموقف المبدئي ما يستحق أو يستوجب مبادلة بالمثل

من قبلكم تتمّ بتزويدنا بالسلاح والذخائر التي نحتاج إليها الآن. لكم أن تقدرّوا ذلك وتتفهموه. وما كنت أنا لأشير إليه لو كان عندنا ما نعطيه أو نقدّمه كمقابل... فلعلّه هو المقابل»!!

لا أدري إن كانت صراحتي قد أعجبته أو أساءت إليه أو وجد فيها سذاجة لم يشأ التوقف عندها. فتعليقه الوحيد على كلامي كان في قوله: «لا تستحوا من الشحاذة فنحن أيضاً لا نزال نشحذ السلاح والمال وليس في الأمر أي عيب». وانتقل فوراً إلى السؤال: هل لي أن أعرف، بالتحديد، ماذا تطلبون، وأي نوع من السلاح، وأي نوع من الذخائر»؟

الشق الأول من كلامه طمأنّني وشجعني. لكن الشق الثاني أحرجني. فالجواب عنه ليس من شأني بل من شأن أحد رفاق الرحلة وقد خشيت ألّا يحسن الجواب أو ألّا يأتي الجواب رصيناً وجدّياً وبخاصة بعدما استطرد بيريز وأضاف إلى سؤاله سؤالاً آخر عن عدد المقاتلين عندنا وعن عدد الذين نستطيع تعبئتهم للقتال. كنت أعرف أن رفيقي يحمل لائحة بالأسلحة والذخائر التي نطلبها أو نحتاج إليها أعدّها هو على مسؤوليته. فلمّا اطلعّت عليها قبل مجيئنا بدت لي على كثير من المبالغة والارتجال. إنها لائحة بعشرات الألوف من البنادق والمدافع والقذائف، هكذا من دون أي معلومات وأسانيد كالتي طلبها الوزير الإسرائيلي وسأل عنها. وفيما كان رفيقي يقرأ اللائحة كنت أنا أغطّي وجهي براحة يدي كي لا أرى وقع ما يقوله على مسامع الحاضرين. فماذا لو وجدوا ما نطلبه مبالغاً فيه أو غير معقول أو غير مقبول؟ وكنت أعرف أن مطالبنا لا تستند إلى أي إحصاءات وأي أدلّة. فالمقاتلون عندنا لا ينتظمون في فرق أو فصائل أو كتائب. كلّهم متطوّعون ومن سكان الأحياء يعملون في النهار ويحاربون في الليل. وبعضهم لم يخضع لأي تدريب أو تأهيل، والأسلحة أسلحة فردية هي ملك حامليها وقد ابتاعوها بأموالهم الخاصة. والخلاصة أننا لا نعرف ما عندنا من مقاتلين جدد. فقياساً على ماذا كان تحديد الكميات المحدّدة في لائحة رفيقي وبالاستناد إلى أي إحصاءات؟!

ولعلّ السامعين كانوا يعرفون أكثر مما نعرف نحن عما نطلبه ونحتاج إليه، فاصغوا إلى قراءة رفيقي من دون أي ردّة فعل. وظلّ الوزير بيريز المتكلّم الوحيد في الاجتماع، كأنّ كل الحضور كان فقط للاستماع أو تكملة لسيناريو معيّن يقتضي من جملة ما يقتضيه اجتماع في مثل هذه الأبّهة. فمعظم جنرالات الجيش الإسرائيلي كانوا هناك ومعهم، كما يبدو، كبار أجهزة الإستخبارات، إضافة إلى عدد من الخبراء والاختصاصيين في الشأن اللبناني. فهل كان هؤلاء كلّهم مجرّد شهود أم ماذا؟

لم يدم الاجتماع طويلاً. فقد اختصره بيريز بالاستماع إلينا وبعض الأسئلة والملاحظات، لينهيه بقوله: «سأعرض ما طلبتموه على الحكومة وأعود إليكم بالجواب غداً». وضرب لنا موعداً في الساعة الحادية عشرة صباحاً في مكان يحدّد لاحقاً. وأضاف: «آمل أن يكون الجواب إيجابياً وعلى نحو ما أرتجيه وترتجون».

وبالفعل، وفي اليوم التالي، وفي الساعة المحدّدة، التقيناه مع عدد من معاونيه في أحد مطاعم تل أبيب حيث أبلغنا، ونحن نتناول الطعام، أن الموافقة قد تمّت على مساعدتنا بالذخيرة والسلاح، ولم يحدّد الكمية، ولا الأشكال والأنواع. قال: «تمكثون هنا حتى تضعوا مع الجهات المختصة الخطط والترتيبات العملية للشحن، والاستعدادت المطلوبة منكم لهذا الغرض». لم أطلب ايضاحات، طبعاً، ولم أسأل عن تفاصيل. لقد كفاني الجواب المبدئي وكان، في نظري، انجازاً عظيماً.

وأمضينا ثلاثة أيام نتدارس مع المختصين وسائل الشحن وأماكن الإنزال والتفريغ على الشاطىء اللبناني. وقد فهمنا أن بواخر الشحن الإسرائيلي لن تقترب من الشاطىء وأن تسليم حمولاتها سيكون في عرض البحر وعلى مسافة معينة من الشاطىء. فلم تكن إسرائيل، بعد، قد قرّرت الكشف عن رأسها، كما يقال، والمجاهرة بما تفعله. وكان ذلك، طبعاً، يتلاءم مع حرصنا نحن على ابقاء الأمر سرّياً.

وعدنا إلى جونية ولكن ليس كما غادرناها قبل ثلاثة أيام. فلم نكن وحدنا في البحر بل في حراسة البحرية الإسرائيلية وبمواكبة إحدى قطعها لنا، من حيفا،

حتى النقطة المقابلة لمرفأ جونية وعلى بعد بضعة أميال.

هكذا كانت بداية «التعامل مع إسرائيل»: مبادرة، بل مغامرة شخصية لم يسبقها أي قرار سياسي وأي استعداد لها أو تحضير... إلّا إذا كان الجانب الإسرائيلي نفسه قد هيّأ للأمر في شكل من الأشكال. فالاستجابة السريعة التي لقيناها لديه تدلّ عل أنّه كان يستعدّ لها ويتوقع لجوءنا إليه في أي وقت.

وسينقضي وقت طويل قبل أن يُعرف كيف كان هذا التحوّل في مسار الحرب اللبنانية، ومن هي الجهة التي عملت له أو تسبّبت فيه أو سعت إليه. فما فعلناه نحن لا يعدّ العامل الحاسم والأساسي، بل نتيجة عوامل سابقة لا يد لنا فيها أو قرار. حتى ليصّح القول أننا أرغمنا على اللجوء إلى إسرائيل ولم يكن من ذلك مفرّ. يؤكده الارتجال الذي اتسمت به المغامرة التي تقدم وصفها،وقد حرصت على أن يكون وصفاً دقيقاً وصادقاً وعلى قدر ما أسعفتني الذاكرة طبعاً. لقد مضى على ذلك ثلاث عشرة سنة، فربما نسيت بعض التفاصيل، لكنّي لم أنسَ بالتأكيد ما هو مهم وأساسي. ومن المؤكد أن الجانب الإسرائيلي يحتفظ بوقائع الحوار الذي تمّ بيننا وبين شيمون بيريز. ومن المؤكد، بالتالي، أنه لا يستطيع أن ينسب إليّ ما يتجاوز الكلام الذي قلته في ذلك الحين. كما لا استطيع، من جهتي، أن أنسب إليه كلاماً لم يقله. فالرجل لم يتعهد إلّا بمساعدة لوجستية. لقد كانت حكومته حريصة على عدم التورّط في رمال الحرب اللبنانية.

٢ ـ المبادرة السورية

هل كانت دمشق تجهل أن تنامي الوجود الفلسطيني السياسي والعسكري، والديموغرافي، في لبنان سيؤدي إلى زعزعة بنى الدولة اللبنانية كمؤسسة هي أمّ المؤسسات والاطار الذي يجمع بين أجزاء الوطن وأهله؟

غني عن القول أن انتصار دمشق للمنظمات الفلسطينية على الدولة اللبنانية، في مستهلّ النزاع بين الجانبين، كان هو العامل الأساسي في تغليب «المنظمات» على «الدولة». فمن «البوّابة» السورية كان الفلسطينيون يتدفقون على لبنان. ومن «البوّابة» السورية كانت تصلهم الامدادات على أنواعها، ناهيك بالدعم السياسي الذي بلغ في وقت من الأوقات حدّ اقفال الحدود المشتركة بين البلدين من قبيل الضغط على السلطات اللبنانية لحملها على المزيد من التساهل مع المنظمات الفلسطينية والتراجع أمامها. هذا في الوقت الذي كان الحضور الفلسطيني في سوريا يخضع لقيود وضوابط تحول دون استقوائه، مستقبلاً، على سيادة الدولة وسلطتها على أراضيها وعلى حدودها خصوصاً.

ومن المؤكد انّ لولا «البوّابة السورية» لما تمكنت المنظمات الفلسطينية من الانتقال من الأردن إلى لبنان، بعدّتها وعديدها، ولما تمكنت، بالتالي، من إحداث الخلل الذي أحدثته في بنية الوطن اللبناني ومؤسساته. وإذا كان صحيحاً أن موقف دمشق، من هذا القبيل، لم يكن ليختلف عن موقف معظم العرب أو معظم الدول

العربية، في التعاطف مع الثورة الفلسطينية، إلّا أن الصحيح أيضاً أن وسائل التعبير عن هذا التعاطف لم تكن واحدة. فما تستطيع سوريا تقديمه للمنظمات الفلسطينية من خلال حدودها المشتركة مع لبنان، لا تقوى عليه الدول العربية الأخرى ولا تملكه. فكيف سمحت دمشق لنفسها بأن تفعل ما فعلته، ولماذا استدارت لاحقاً، مائة وثمانين درجة كاملة، وانتقلت من صف «الدفاع عن الثورة الفلسطينية»، إلى صف التصدّي للمنظمات الفلسطينية وحلفائها من اللبنانيين؟ . . . أو لماذا لم تفعل ذلك قبل أن تتهاوى مؤسسات الدولة اللبنانية تحت الضربات التي كانت تكال لها على أيدي الفلسطينيين وحلفائهم؟

لقد ترافق التبدّل في الموقف السوري، مع التبدّل الذي حصل في موقف الحركة الوطنية بزعامة كمال جنبلاط من التنافس السوري ـ الفلسطيني على لبنان. فالنفوذ الفلسطيني تضاعف واستقوى على النفوذ السوري وتخطّاه. وحلّت «صبرا» مكان دمشق في تسيير اللعبة الداخلية اللبنانية، بل أصبحت «صبرا» هي التي تسقط الحكومات في لبنان وترفعها، لا دمشق. وفيما كان «التلاحم» بين الثورة الفلسطينية و«الحركة الوطنية اللبنانية» يقوى ويشتد، كان «سوء التفاهم» بين هذه «الحركة» ودمشق يقوى بدوره ويشتد.

وترافق هذا كلّه مع لجوء الميليشيات والتنظيمات المسيحية إلى إسرائيل تطلب منها الذخائر والسلاح. فأتاح ذلك لـ «المقاومة المسيحية» أن تعزّز من دفاعاتها وأن تصحّح، ولو جزئياً، ميزان القوى العسكري الذي كان قد اختلّ اختلالاً عظيماً. ولا يُعرف إلى أي حدّ كان هذا العامل مؤثراً في الموقف السوري، وهل هي مصادفة أم لا أن يترافق التبدّل في هذا الموقف مع دخول إسرائيل، عملياً، على الساحة من خلال الدعم اللوجستي الذي بدأت تقدّمه لاحزاب «الجبهة اللبنانية» وتنظيماتها المسلّحة. فالأمران حصلا في فترة زمنية واحدة تقريباً، أو على مرحلتين متلاحقتين. إذ حينما بدأت الإمدادات الإسرائيلية تصل إلى الميليشيات المسيحية، كانت النبرة في صوت دمشق قد بدأت تتبدّل، وكان السيد عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السورية، قد بدأ يطلق مقولة «أمن سوريا من أمن لبنان»!

فهل كانت سوريا بذلك تطرح نفسها على المسيحيين بديلاً من إسرائيل أم ماذا؟

الحقيقة تقال أن خطاب الرئيس الأسد التموزي الشهير (٢٠ تموز ١٩٧٦) نزل على الأوساط المسيحية نزول قطرات الندى على تربة أضناها الجفاف. ولو قال الرئيس السوري ما قاله في الخطاب المذكور، قبل أشهر قليلة، وقرن القول طبعاً وأيضاً ببعض الأفعال، لما كان هناك أي اتصال بين التنظيمات المسيحية وإسرائيل. فماذا لو استعدنا، هنا، بعض ما ورد في ذلك الخطاب؟

بعدما روى الرئيس الأسد ما كان بينه وبين كمال جنبلاط من كلام على الحسم العسكري وكيف أن جنبلاط قد أصرّ على هذا الحسم قائلاً له: «خلّونا نؤدّبهم... لا بدّ من الحسم العسكري، فمنذ مئة وأربعين سنة يحكموننا، بدنا نتخلّص منهم»، قال: «الحسم العسكري بهذا المعنى، لو تحقق، سينتج عنه أول ما ينتج، بروز مشكلة جديدة في لبنان، وفي هذه المنطقة... مشكلة شعب ما، مشكلة دين ما، مشكلة جزء من لبنان، مشكلة مقهورين سيتعاطف العالم معها... وسيعمل العالم لإيجاد حلّ لهذه المشكلة... وهذا الحلّ لن يكون اطلاقاً إلّا بتقسيم لبنان، ولكنه تقسيم العنف، تقسيم القهر... وستنشأ دولة لهؤلاء المقهورين، دولة يملؤها الحقد، يتوارث أبناؤها الحقد نتيجة القهر الذي عانوه، سيكفرون بكل القيم العربية، وبكل قيم الإسلام باعتبار الإسلام دين الأكثرية في الوطن العربي. ستنشأ دولة، وأقولها صريحة واضحة، أكثر خطراً واشدّ عداء من إسرائيل، ليس لأن هؤلاء الناس الذين سيعيشون فيها هم إسرائيليون أو هم غرباء، بل «نتيجة مسلسل القهر الذي عانوه... ثم ان الحسم العسكري بهذه الطريقة سيفتح الأبواب على مصاريعها لكل تدخل أجنبي، وخاصة التدخل الإسرائيلي، ولنتصور جميعاً حجم المأساة التي يمكن أن تنتج إذا تدخلت إسرائيل وأنقذت بعض العرب من بعض العرب الآخرين» !

كان صوت الرئيس السوري أول صوت عربي يرتفع مندّداً بالطوق المضروب على المناطق المسيحية وأهلها. وهل هو قليل أن تنتصر سوريا للمسيحيين اللبنانيين وهم الذين تعوّدوا، كلما طغى عليهم المحيط العربي

ـ الإسلامي، أن يتوجّهوا إلى الغرب المسيحي يطلبون مساندته وحماه؟

هذا على رغم ما كان بينهم وبين سوريا من حذر متبادل وسوء ظنّ، لا هم يطمئنون إلى نياتها حيالهم وحيال الكيان الوطني اللبناني، ولا هي ترتاح أو تطمئن إلى نياتهم حيالها وحيال العروبة في وجه عام. فإذا بخطاب الرئيس حافظ الأسد يفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقة بين البلدين ويحدث إنقلاباً. وقد روى لنا الرئيس السوري، مرّة ـ وكنّا وفداً كتائبياً برئاسة الشيخ بيار الجميل يزور دمشق ورئيسها ـ كيف جاءه المرحوم كمال جنبلاط، إبّان الحملة الفلسطينية ـ الإشتراكية على الجبل، معترضاً على الموقف السوري الجديد ومستاءً قال: «دخل عليّ جنبلاط وقد احمرّت عيناه وانفكت ربطة عنقه كأنّه آتٍ لتوّه من المعركة. وبعصبية فائقة راح يحدّثني عن حكم الموارنة الذي آن له، في نظره، أن يزول. وقال لي: إن سوريا تفوّت علينا فرصة لن تتكرّر. ولمّاحاول تبرئة نفسه وحركته من أي عصبية طائفية قلت له: إنّكم مسلمون تهاجمون المسيحيين في مناطقهم وهم يدافعون عن أنفسهم وعن مناطقهم. فإن لم تكن هذه حرباً طائفية فماذا تكون»؟!

وبالطبع لم يخرج كمال جنبلاط مرتاحاً من هذه المقابلة. ولعلّها كانت الأخيرة بين الرجلين... كانت دمشق قد اتخذت قرارها في التصدّي للتحالف الفلسطيني ـ الإسلامي ـ الجنبلاطي وبدأت تنفذه على الأرض.

قال الشيخ بيار الجميل يومذاك: «إن سوريا، في ما تفعله تخدم العروبة أعظم خدمة. فهي تثبت بذلك أن العروبة تعلو على أي عصبية دينية، وتعفي المسيحيين من مشقة التوجه إلى الغرب ودوله».

ولماذا الإحتماء بالغرب، أو بـ «الأم الحنون» فرنسا طالما أن سوريا العربية والإسلامية هي الحمى والملاذ؟

وقامت علاقة بين المسيحيين اللبنانيين وسوريا ولا أجمل. هذا على رغم الجسور الممدودة بين هؤلاء وإسرائيل منذ ما يقارب الستة أشهر. والصحيح أن العلاقة مع الدولة اليهودية لم تكن، بعد، قد تخطّت حدّ التزوّد بالذخيرة والسلاح، كما لم تكن بعد، قد أخذت أي منحىً سياسياً. وبكلام آخر، كان

الحكم في إسرائيل لا يزال حكم حزب العمل. وهو حكم متحفّظ بالنسبة إلى العلاقة مع المسيحيين في لبنان، لا يقطعها، ولا يدعها تتعدّى الدعم اللوجستي المحدود، والانتصار المحدود أيضاً لأقلّية من أقليات الشرق، كما الانتصار للأكراد في وقت من الأوقات.

وفي المقابل لم تكن نظرة الميليشيات المسيحية إلى إسرائيل لتتعدى، بعد، النظرة إلى مصدر مهمّ للذخيرة والسلاح، وبخاصة بعدما تبيّن لها أن السلطات الإسرائيلية كانت، حيناً، تفتح «الحنفية» وحيناً آخر تقفلها. كما كانت تسمح بذخائر وأسلحة معينة ولا تسمح بسواها، متذرعة بموقف أميركي، حقيقي أو مزعوم، يحظر عليها التصرف بما عندها من سلاح أميركي إلّا للدفاع عن النفس. وفي الواقع كانت إسرائيل لا تبخل على الميليشيات المسيحية ببعض ما لديها من غنائم حروبها مع الجيوش العربية ـ وفي إسرائيل أكداس من هذه الغنائم، من سيارات عسكرية ومدّرعات عتيقة وقذائف مدفعية ـ لكنها لم تكن لتستجيب لأي طلب يتعدّى هذا الاطار. ففي حدود هذه الغنائم، التي فسد بعضها، كانت إسرائيل تساعد وتدعم في مرحلة أولى. ولعلّ ما كانت تجود به هو التدريب، تدريب أفراد التنظيمات المسيحية على القتال، وعلى سائر الأعمال العسكرية، من إدارية وفنية.

وباختصار، ما كان للتعامل مع إسرائيل ليتطوّر إلى ما هو أبعد من التزود المؤقت والعابر بالذخيرة والسلاح، لو أتيح لـ «المبادرة السورية» في لبنان أن تنجح، أو أن تكون «المبادرة» التي تحتاج إليها أوضاع لبنان وتتطلّبها. وقد قيل أن سوريا كانت مفوّضة، دولياً وأميركياً خصوصاً، إعادة الأمور إلى نصابها في لبنان بعدما أفلتت من أيدي أصحابها، بل من كل الأيدي. ولم تكن إسرائيل معارضة لهذا التفويض، بدليل أنّه عندما توجهت أنا إلى تل أبيب ساعياً لدى المراجع المختصة لكي تغض النظر عن دخول القوات السورية لبنان، لم ألقَ الممانعة التي كنت أخشاها وقد قيل لي يومذاك: «ليس لدينا اعتراض على الدخول السوري، لكن يُخشى إذا دخل السوريون بلادكم ألاّ يخرجوا منها في المستقبل».

والحال انّ على رغم هذا التحذير، وعلى رغم أن القيادات المسيحية كانت

حذرة هي أيضاً حيال الدخول العسكري السوري، إلاّ أنها كانت تفضل، كما قال الشيخ بيار الجميل في ذلك الحين، «أن نتعامل مع دولة مسؤولة على التعامل مع منظمات غير مسؤولة». وهو الفارق بين الوجود العسكري السوري، والوجود العسكري الفلسطيني، بالنسبة إلى المستقبل والمصير. الأول مسؤولة عنه دولة، والثاني لا يسأل عنه أحد باعتبار أن المنظمات الفلسطينية تجاهر بجعل لبنان فيتنام ثانية. ولم يكن من المستطاع ضبط الوجود الفلسطيني في حدود معقولة ومعينة إلاّ بقوّة عسكرية نظامية، ومتمتعة بغطاء سياسي وشرعي. فالميليشيات المسيحية لا تملك هذه القدرة ولا هذه الصفة، مهما بلغ دعم إسرائيل اللوجستي لها. ولم يكن وارداً أن تتدخل إسرائيل، عسكرياً، إلاّ في حدود أمنها المباشر على حدودها الشمالية. فإذا التدخل العسكري السوري يصبح الأداة الوحيدة الممكنة، والفضلى.

يقال، هنا، ومن قبيل الملامة والعتب، أن المسيحيين هم الذين استجاروا واستعانوا بالقوات السورية أو تسبّبوا في دخولها لبنان. والحال أن القوات المذكورة دخلت الأراضي اللبنانية من دون أن تستأذن أحداً من اللبنانيين، ومن دون أن تنتظر طلباً في هذا المعنى يتقدّم به فريق من أفرقاء الصراع. ولا المؤسسات الشرعية اللبنانية طلبت ذلك في صورة رسمية وقد كانت منقسمة على نفسها، وبالتالي، مشلولة ومعطّلة. وإذا صحّ أن القيادات المسيحية كانت موافقة، ضمناً، على هذا التدخل أو غير معترضة، إلاّ أن الصحيح أيضاً أن موافقتها الضمنية هذه لم تكن لتشكل، وحدها، غطاءً لقرار هو في هذه الأهمية والخطورة. إن دخول القوّات السورية لبنان كان، إلى حدّ ما، قراراً دولياً وأقليمياً، إذا استجاب لمطالبة الفئات المسيحية بـ«قوة رادعة» تقمع الفوضى وتردع الفلتان، إلاّ أنّه لا يعدّ، في أي حال، من الأحوال، «غلطة مسيحية».

وهل كان ينتظر من المسيحيين أن يصمّوا آذانهم، مثلاً، عما ذهب إليه الرئيس حافظ الأسد في خطابه التموزي المعروف، وقد كان الصوت العربي الوحيد الذي يرتفع مندّداً بالهجمة التي يتعرّضون لها على أيدي المنظمات الفلسطينية وحلفائها البلديين؟

وماذا كان قد حدث لو لم تتدخل سوريا، ولو متأخرة، وترغم «القوات المشتركة»، والتي كانت فلسطينية في معظمها، على التراجع والإنكفاء؟ ربما كان المنقلبون على النظام والمطالبون بتغييره أو باسقاطه قد نجحوا في الوصول إلى ما يرتجون. ولكانت مسألة الانفلاش الفلسطيني قد ظلت مطروحة، وبحدّة مضاعفة. وربما لبنان نفسه كان قد أصبح هو «الدولة الفلسطينية». أو في أحسن الأحوال، كان لبنان قد تكرّس دولتين، دولة أو دويلة فلسطينية، ودولة أو دويلة مسيحية لا تستطيع أن تصمد وتبقى إلّا بحماية إسرائيلية، مباشرة أو غير مباشرة.

لهذه الاعتبارات وغيرها رحبت الأوساط المسيحية بالمبادرة السورية بدلاً من أن تعترض. بل أكثر من ذلك راحت هذه الأوساط تنتظر وصول القوّات السورية إلى بحمدون وعاليه، وإلى العاصمة بيروت، على أحرّ من الجمر. وأذكر أن المحامي كريم بقرادوني، وبحكم علاقته الشخصية الحميمة ببعض أركان الحكم السوري، كان يذهب إلى دمشق ويجيء أكثر من مرّة في الأسبوع، وبتكليف من حزب الكتائب، طالباً استعجال وصول القوات المذكورة. وكان بقرادوني ينقل عن لسان الرئيس حافظ الأسد قوله دائماً: «إننا نتقدم في حقول الغام»!! فلم يكن سهلاً على سوريا أن تبدو متصدّية للمنظمات الفلسطينية ومنتصرة للمسيحيين على المسلمين. وكانت قواتها العسكرية تتريث في تقدمها وتحاول، كلّما خطت خطوة، أن تستوعب ردود الفعل عليها قبل أن تقدم على خطوة لاحقة.

كانت «المبادرة السورية»، كما أعلنت نفسها، ترمي، من جهة، إلى التوفيق بين اللبنانيين... وإلى ضبط الوجود الفلسطيني المسلّح من جهة ثانية في حدود الاتفاقات المعقودة بين القيادة الفلسطينية والسلطات اللبنانية. وهي لكي توحي إلى المسيحيين بالاطمئنان، أو لكي تخفف من حذرهم تجاه العروبة وتجاهها هي خصوصاً حاولت التخفيف ما أمكن من «المطالب الإسلامية»، أو من «التنازلات» المطلوبة من المسيحيين على صعيد النظام والإصلاحات الدستورية وبدا وزير الخارجية السورية، آنذاك، عبد الحليم خدام، في «قمة عرمون» (١٩٧٦/١/٣٠)، أقرب إلى المدافع عن النظام اللبناني وصلاحيات رئيس الجمهورية الماروني، منه إلى المعترض. والصحيح أنه رأى الخلل في النظام في

الممارسة لا في النصوص، وأنحى باللائمة على رؤساء الحكومات بصفتهم مقصرّين في تطبيق المشاركة، موجهاً كلامه إلى الرئيس صائب سلام: «كنتم موارنة يا صائب بك في الحكم أكثر من الموارنة»... «ليست المارونية بالموارنة، اسمحوا لي أن أقول للسياسيين كلكم، مارستم الحكم وكلكم بشكل أو بآخر خدمتم المارونية السياسية وكنتم موارنة في المفهوم السياسي». وكان خدام يردّ بذلك على إصرار بعضهم على وضع نصوص تحدّ من صلاحيات رئيس الجمهورية وتخفف منها.

وهكذا أمكن الوصول إلى اتفاق سياسي ثم اخراجه في ما عُرف «الوثيقة الدستورية» التي كرّست طائفية الرئاسات الثلاث، والمناصفة في المقاعد النيابية، إضافة، طبعاً، إلى عروبة لبنان!

غير أن الاتفاق على الإصلاحات السياسية ظلّ من دون فائدة، أو بالأصح ظلّ ينتظر معالجة الجانب الأهم من الأزمة اللبنانية. فأزمة لبنان ليست أزمة إصلاحات سياسية فقط، بل أيضاً أزمة علاقة بين الدولة اللبنانية من جهة والثورة الفلسطينية من جهة ثانية. وكان مفروضاً أن يتمّ ضبط الوجود الفلسطيني المسلّح في حدود اتفاق القاهرة. وكانت سوريا قد أخذت على نفسها تطبيق هذا الاتفاق، كما كانت القمة العربية في مؤتمري الرياض والقاهرة قد أوصت بذلك مفصلاً وأنشأت له ما يسمّى «قوات الردع العربية».

طبعاً، خيّل إلى الجميع، آنئذ، أن أزمة لبنان انتهت: تمّ انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ومن ضمن الأصول والمهل الدستورية... وانشئت قوات الردع العربية كأداة تنفيذ يأمرها رئيس الجمهورية مباشرة ويديرها. وكان قد تمّ أيضاً الاتفاق على الاصلاحات السياسية، إضافة إلى الاتفاق على وقف اطلاق النار وازالة المظاهر المسلّحة وجمع الأسلحة الثقيلة في أماكن تخضع لرقابة السلطات الشرعية وأدواتها الأمنية. فماذا بقي لكي تنتهي الحرب؟ بقي التنفيذ، وخصوصاً تنفيذ اتفاق القاهرة، وقد راح يتعثر على يد اللجنة الرباعية العربية التي أنشأتها القمّة العربية لمساعدة السلطات اللبنانية على تأدية دورها في هذا المجال. فإضافة إلى أن بعض الدول العربية الممثلة في اللجنة المذكورة وجد صعوبة في أن يقسو على المنظمات الفلسطينية، وقد ظلّت هذه تحاول التملّص من قيود الاتفاقات المعقودة،

كما وجد أيضاً صعوبة مماثلة في التسليم بالدور السوري، بل بالتفرّد السوري، وقد كانت دمشق تحاول أن تتفرد في التنفيذ وفي الاشراف عليه.. إضافةإلىهذاكلّه، نسي الجميع، أو تناسوا لبّ المشكلة المتمثل في الوجود الفلسطيني المسلّح نفسه، بصرف النظر عمّا إذا كان خاضعاً لأحكام اتفاق القاهرة أو لا. فالاتفاق المذكور يعالج، نظرياً، نتائج المشكلة وفروعها لا الأصل. بل انه يعترف بالوجود الفلسطيني المسلّح ويعطيه حقوقاً في التحرّك والحركة ولو مقيّدة. ومعنى ذلك أن سيادة الدولة على أراضيها وعلى حدودها الجنوبية خصوصاً سوف تبقى منقوصة. ومعناه أيضاً أن الحرب مع إسرائيل قائمة مع كل أعبائها وأوزارها، ومع كل مفاجآتها ومسؤولياتها بالنسبة إلى لبنان. وعلى رغم ذلك ظلّت القيادة الفلسطينية تحاول التملّص من قيود الاتفاقات المعقودة وبخاصة بعدما أصبحت سوريا، الساعية أبداً إلى الامساك بالورقة الفلسطينية، بعد الورقة اللبنانية، هي التي ستشهد على التنفيذ وتشرف عليه وتقوم به أيضاً في صورة مباشرة.

وزاد الأمر سوءاً دخول مصر ـ السادات في مفاوضات صلح منفرد مع إسرائيل، بعد زيارة رئيسها المفاجئة للقدس، أدّت إلى اتفاقات كمب ديفيد المعروفة. وقد وجدت سوريا فيها انقلاباً عليها وعلى دورها في المنطقة العربية وفي لبنان خصوصاً. فكان «الانقلاب السوري» الثاني في غضون سنتين تقريباً حينما استدارت دمشق، مرة أخرى، مائة وثمانين درجة، وعادت إلى التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية من خلال «جبهة الرفض» العربية التي تألفت وانطلقت من بغداد نفسها، وعلى رغم ما بين دمشق وبغداد من تناقضات وعداء.

وعادت «حرب السنتين» في لبنان لتصبح حرب سنوات.

فما جاءت القوات السورية من أجله عُلّق وعُلّقت معه مقرّرات مؤتمري الرياض والقاهرة وكلّ ما كان متفقاً عليه، ضمناً أو صراحة، لجهة إخضاع الوجود الفلسطيني المسلّح لاحكام اتفاق القاهرة وسائر الاتفاقات التي تفسّره وتعيّن وسائل تنفيذه. واستمرّت السلطات الشرعية اللبنانية لا تملك ما يساعدها على بسط سلطتها على الأرض والناس. واستمرّت الميليشيات تؤدي أدوارها، بل تضاعفت

الأدوار والاستعدادات. فكان من الطبيعي أن تسوء تدريجياً علاقة القوات السورية مع الأهلين، وخصوصاً في المناطق المسيحية، وبالتالي، علاقة دمشق نفسها مع «الجبهة اللبنانية» واحزابها وتنظيماتها.

فإضافة إلى أن الدول العربية المشاركة في قوات الردع العربية قد بدأت تنسحب الواحدة تلو الأخرى، من قبيل الاحتجاج الضمني على التفرّد السوري... بالإضافة إلى ذلك، كان انتشار القوات السورية في المناطق المسيحية يتحول شيئاً فشيئاً إلى مشكلة. لقد ظنّ المسيحيون في البداية أن الأمن في مناطقهم في غنى عن قوات الردع العربية وخصوصاً القوات السورية. فلا حروب داخلية في هذه المناطق ولا اضطرابات. وهي تدّعي أنها «مناطق حرّة» أو محرّرة، وتابعة، مبدئياً، للشرعية اللبنانية. فلماذا الانتشار السوري؟!

بل أكثر من ذلك، لقد رحبت الأوساط المسيحية بدخول القوات السورية إلى لبنان من زاوية الاعتقاد في أنها آتية لردع الوجود الفلسطيني المسلّح والمتحالفين معه لا لردعهم هم أو لردع ميليشياتهم وتنظيماتهم العسكرية. فلا داعي، إذاً لانتشارها في الأشرفية وجونية مثلاً وما إليهما. أو هكذا توهمّ قادة الميليشيات المسيحية، فيما منطق المبادرة السورية، ومنطق مقرّرات قمتي الرياض والقاهرة، بل منطق انتشار السلطة الشرعية وأدواتها الأمنية لا يتفق مع هذا الاستثناء. فقوات الردع، سورية كانت أو غير سورية، يجب أن تنتشر في كل لبنان. وقد حدث أن كانت دمشق متهمة بالانحياز إلى الجانب المسيحي. فماذا يقول المسلمون، بل ماذا يقول كل العرب إذا امتنعت القوات السورية أو أحجمت عن الانتشار في المناطق المسيحية.

عندما طُرحت هذه المسألة، كانت الجبهة اللبنانية تعقد خلوتها الشهيرة... «خلوة سيدة البير»، وقد جاء من ينقل إلى أركانها عزم القوات السورية على دخول منطقة الاشرفية من بيروت، لكن قادة الميليشيات التابعة للجبهة تمانع في ذلك وتعارض، وخصوصاً الشيخ بشير الجميل الذي كان أصبح الأكثر نفوذاً بين زملائه والأشدّ تأثيراً. وكان «بشير» يشارك في أعمال «الخلوة»، بصفته العسكرية ويحاول،

من خلال هذه المشاركة، التأثير على المقررات النهائية وخصوصاً لجهة انتزاع قرار بالمحافظة على «المؤسسات» التي نشأت بسبب ظروف الحرب. وبالفعل، استطاع الشيخ بشير الفوز بهذا القرار وقد جاء ليكّرس هذه «المؤسسات» كأمر واقع يتسم بالضرورة الوطنية وبالشرعية.

والمفارقة، هنا، أن الشيخ بيار الجميل، والد الشيخ بشير، لم يكن من المتحمّسين لهذا القرار بل متحفظاً حياله كل التحفظ. ويعكس ذلك تبايناً في الرأي والنظرة إلى «دولة الغد»، بين حزب الكتائب من جهة وسائر التنظيمات المنضوية في «الجبهة اللبنانية» أو المتحالفة معها من جهة ثانية. بل الصحيح انّ فيما كان الشيخ بيار ـ رحمه الله ـ يضغط ويضع كل ثقله الشخصي «لإعادة ما للدولة للدولة» مهما كان الثمن، كان «بشير» ومن خلال موقعه في قيادة التنظيمات المسلّحة، يعارض هذا التوجه ويعمل على تعزيز السلطة التي آلت إلى هذه التنظيمات، وبالتالي، إلى تعزيز سلطته هو. وجاءت مسألة انتشار القوات السورية في شرق بيروت، بل في «المناطق الشرقية» عموماً، تطرح نفسها في وسط هذه الأجواء. وكان الشيخ بيار، وخلافاً للاتجاه السائد في أوساط «الجبهة اللبنانية»، يريد هذا الانتشار، أو على الأقل لا يريده أن يصبح مشكلة. وقد وضع كل ثقله الشخصي، يومئذ، لتفادي هذه المشكلة. واستطاع، بما كان له من «مونة» على الرئيس كميل شمعون، تسوية الأمر على نحو يسمح للقوات السورية بالانتشار في «المناطق الشرقية» وفي صورة يؤخذ فيها بعين الاعتبار الواقع النفسي في هذه المناطق ولدى أهلها.

وربما أن العلاقة بين دمشق والأوساط المسيحية بدأت تسوء منذ تلك اللحظة.

ظنّت دمشق أن المسيحيين سيرحبون بالقوات السورية في مناطقهم بصفتها قوات حليفة، على الأقل، وخصوصاً أنها جاءت تردع الجهات التي تخاصمهم وتحاربهم. فأقلّ الواجب، وأقلّ التحالف والالتقاء في المصالح، أن تنفتح المناطق المسيحية على القوات السورية لا أن تنغلق عليها.

والحال أن المسيحيين وجدوا مشقة كبرى في رؤية القوات السورية تدخل

مناطقهم وتقيم الحواجز الأمنية وتفتش المارّة والسيارات وتسأل عن الهويات. فما بينهم وبين سوريا من حذر قديم وعتيق لا يزول في يوم أو يومين. و «شهر العسل» القائم بينهم وبين سوريا يأتي بعد «زواج» يكاد يكون مرتجلاً بل مفاجئاً. وفوق هذا كلّه لم يكن سهلاً أبداً على أهل «الشرقية» أن يروا العسكر السوري يمارس عليهم سلطة ما حتى لو كانت لازمة وضرورية لأمنهم أو لإنهاء الحرب التي وعدوا بإنهائها. فعدا أن هذه السلطة ليست منهم ولهم، أساساً، كانت نظرة أهل «الشرقية» إلى عسكر سوريا نظرة تعال موروثة عن أيام تعاملهم مع «الفَعَلَة» والعمال السوريين الذين كانوا يفدون بالمئات والألوف للعمل في لبنان وخصوصاً في أملاك المسيحيين وأرزاقهم وأراضيهم الزراعية. ومنهم من راح يتندّر، ساخراً وقائلاً أن هذا الجندي أو ذاك كان عاملاً لديه أو خادماً مرتزقاً. فكيف يعترف أو يقبل به صاحب سلطة حتى ولو في حدود السؤال عن الهوية والاسم والاتجاه؟!

كان هناك، طبعاً، رفض لأي وجود أجنبي أو غير لبناني. لكن كان هناك أيضاً ما يصح تصنيفه تحت عنوان «الصراع الطبقي». فالعسكر السوري عسكر غريب وفوق ذلك إنّه من مستوى اجتماعي آخر. وربما كان هناك من العسكر السوري من سبق له أن كان خادماً أو عاملاً زراعياً في هذه الأرض أو تلك من أراضي المسيحيين اللبنانيين، فأحسّ بالحاجة إلى تأكيد ذاته أمام مخدوميه سابقاً، أو وجد الفرصة مؤاتية لتأكيد كرامته الشخصية أو للثأر لهذه الكرامة التي قد تكون مُسّت في يوم من الأيام.

وهكذا دخلت القوات السورية، في العام ١٩٧٧، المناطق المسيحية، ودخل معها أكثر من سبب لكي تصطدم بأهل هذه المناطق وتصبح أقرب إلى جيش الاحتلال. هذا مع العلم بأن بشير الجميل لم يقبل بهذا الانتشار إلّا مرغماً. وربما كان مصمّماً على التخلّص منه في أول فرصة منذ تلك اللحظة التي نزل فيها عند إرادة والده ورئيسه في آن. وفي أي حال، إن تحوّل «المبادرة السورية» إلى تحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية، بحجة العمل على اسقاط اتفاقات كمب ديفيد، زاد من حدّة التناقضات العسكرية والأمنية، والاجتماعية أيضاً والسياسية، القائمة بين أهل «المناطق الشرقية» من جهة والانتشار العسكري السوري من جهة ثانية.

ولم تكن الحواجز التي ينصبها العسكر السوري، كما لم يكن تعامل هذا العسكر مع الأهلين، من النوع الذي يخفف من هذه التناقضات، وخصوصاً عندما لم يجد الجنود السوريون إلا صورة الرئيس حافظ الأسد يرفعونها فوق حواجزهم ويدافعون بواسطتها عن كبريائهم. ولم يلاحظوا، طبعاً، أنهم بذلك يضيفون سبباً آخر من أسباب التصادم والتحدّي والاستفزاز. كما لم يلاحظوا أيضاً أن إقامتهم طالت أكثر من اللزوم، بل أكثر من الممكن تحمله والمستطاع. فجيشهم جيش غريب، مهما قيل عن الروابط بين الشعبين. وهو، مثل كل الجيوش، بما فيها الجيش اللبناني نفسه، لا يحسن الأدوار الأمنية ولا يتقن التعامل مع المدنيين. فماذا لو كانت المهلة المعطاة لقوّات الردع العربية... مهلة التسعين يوماً، قد انتهت من دون أن تؤدي هذه القوات مهمتها... بل ماذا لو أصبح التجديد المتكّرر لهذه القوات ـ وقد أصبحت في ما بعد سورية مئة في المئة ـ هو القاعدة الدائمة؟!

لقد تعذّر على السلطات الشرعية اللبنانية أن تسترد ما لها من سلطة وهيبة ومؤسسات، ليس فقط لأن المبادرة السورية انقلبت تحالفاً مع المنظمات الفلسطينية، بل أيضاً لأن قوى الأمر الواقع نفسها لم تشأ إعادة ما للشرعية للشرعية. والحقيقة تقال أن السلطة تؤخذ ولا تعطى، وخصوصاً في حال الدولة اللبنانية. فسذاجة مفرطة أن يعاد ما للدولة للدولة بالحسنى. وسذاجة مضاعفة أن تنتظر الدولة، أو السلطة الشرعية، من قوى الأمر الواقع تنازلاً لها أو تراجعاً تلقائياً أمام سلطتها. فلا بدّ من اللجوء إلى القوة، تحت أي شكل من الأشكال. فماذا لو لم يكن أمام السلطة الشرعية اللبنانية إلّا القوات السورية تستعين بها لاسترداد ما سقط منها في أيدي قوى الأمر الواقع والميليشيات؟!

وقد حدث أن كان الجيش اللبناني مشلولاً أو معطّلاً أو مطعوناً في «وطنيته» أو في «شرعيته» وشرعية الاستعانة به. فواقع الحال لا يتفق مع وجود أي جيش، بل انّه لا يتفق مع وجود أي دولة لبنانية. وحينما يكون هناك جيش... أو حينما تكون السلطة الشرعية اللبنانية قادرة على استخدام جيشها، فلن تسمح، بالطبع، لا بالوجود الفلسطيني المسلّح ولا بأي وجود آخر سياسي أو عسكري غير وجودها هي. ولهذا السبب كان تغييب الدولة في الأساس، بعد تعطيل جيشها. ولهذا

السبب تواصل هذان التغييب والتعطيل، وبحيث لا تكون هناك دولة بالمعنى الصحيح ولا يكون هناك جيش حقيقي. فإذا السلطة اللبنانية سلطة رمزية ليس أمامها إلّا القوات السورية تستعين بها لتأكيد حضورها. هذا مع العلم بأن هذه القوات كانت قد بدأت تستقلّ في أدوارها وتحرّكها وتعمل بموجب ما تتلقّاه من أوامر من دمشق أو من قيادتها المباشرة لا بموجب ما تأمر به السلطة اللبنانية. وإذا كان صحيحاً أن قيادة قوات الردع العربية مسندة، منذ مؤتمري الرياض والقاهرة، إلي ضابط لبناني، إلّا أن الصحيح أيضاً أن هذه القيادة تحوّلت إلى مكتب وساطة أو إلى مكتب ارتباط بين بيروت ودمشق، بل إلى ما يشبه مكتب البريد.

وهكذا حين وجدت الشرعية اللبنانية نفسها عاجزة عن الانتشار في أماكن الوجود العسكري السوري والفلسطيني، كما في أماكن انتشار الميليشيات الميسحية، حاولت في وقت من الأوقات أن يكون لها موطىء قدم في مكان ما، بل في أي مكان، كخطوة أولى وكتأكيد على عزمها على اثبات وجودها. حاولت ذلك في عين الرمّانة في المنطقة الشرقية مستفيدة من الاشتباكات التي وقعت بين الكتائبيين و«الوطنيين الأحرار»، في إطار الصراع على النفوذ بين الحزبين الحليفين، فلم تفلح. إذ استطاع الشيخ بشير الجميل أن يقصي «الأحرار» عن المحّلة المذكورة، وأن يحول دون انتشار بعض قوى الجيش اللبناني فيها في آن واحد. وكانت حجة «بشير» أن على الشرعية أن تثبت وجودها في أماكن الانتشار الفلسطيني - السوري لا «في المناطق الشرقية». والصحيح أن الشيخ بشير، وقد شدّد من قبضته على قيادة الميليشيات المسيحية، وازدادت سلطته قوة في المناطق الشرقية، بدا مصمّماً على عدم السماح للسلطة اللبنانية وجيشها بالعودة إلى هذه المناطق. وقد شنّ حملة عنيفة على الجيش، أو على البقية الباقية منه، فوصفه بـ «الجيش التلفزيوني» الذي لا يستقوي إلا حيث يجب ألّا يستقوي. بل بدا «بشير» منذ ذلك الحين كأنّه عقد العزم على خوض معركة الوصول إلى السلطة المركزية الوطنية، متبعاً خطة الاستيلاء التدريجي على الأرض ومن عليها. فكان همّه ألّا يدع الحكم القائم، حكم الرئيس الياس سركيس، يهدأ أو يستقّر أو يجد له موطىء قدم في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات المسيحية. يساعده على ذلك،

ويضمن له التجاوب الشعبي في هذه المناطق، عجز الشرعية اللبنانية المطلق عن ممارسة أي سلطة في المناطق الواقعة تحت النفوذ الفلسطيني ـ السوري. ويساعده أيضاً أن سمعة الجيش كانت قد تمرّغت كفاية في الوحل وشاعت عنه صورة الجيش الذي لم يحسن الدفاع عن أمن الدولة ولا عن أمن الناس!

هذا وغيره أدّى إلى ما يشبه الحياد الكامل للحكم المركزي يلوذ به حفاظاً على نفسه وعلى البقية الباقية من الشرعية. فكان هذا الحكم يرى النزاع يحتدم ولا يملك ما يخفف منه أو يجد له حلاً أو تسوية. بل كان يبدو، أحياناً، خصماً للفريقين معاً، أو أن كلا الفريقين يخاصمانه رداً على امتناعه عن الانحياز.

بكلام آخر، وأمام سقوط الحلّ الذي تمثل في المبادرة السورية وفي مقرّرات مؤتمري القمة العربية في الرياض والقاهرة، كنتيجة حتمية لاتفاقات كمب ديفيد، لم يجد حكم الرئيس الياس سركيس إلّا أن يكتفي بإدارة الأزمة، محاذراً الانحياز إلى هذا الجانب أو ذاك، راضياً لنفسه بهذا القدر المتواضع من الحضور، معتبراً نفسه قد أدّى الأمانة إذا استطاع المحافظة على رموز الشرعية وتسليمها كاملة إلى الخَلَف.

وفيما «سوء التفاهم» يتطوّر من سيء إلى أسوأ بين دمشق و«الجبهة اللبنانية» وبين قوّاتها المنتشرة في المناطق الشرقية من جهة والميليشيات المسيحية من جهة ثانية، كانت العلاقة بين هذه الميليشيات وإسرائيل تزداد وثوقاً. لقد عاد الاعتماد على الدعم الإسرائيلي لهذه الميليشيات يأخذ الأهمية التي كانت له في المنطلق. وتعذر أن تكون سوريا، بالنسبة إلى المسيحيين، بديلاً من إسرائيل في مواجهة الانفلاش الفلسطيني، وخصوصاً بعدما تصالحت دمشق مع منظمة التحرير الفلسطينية وتلاقت معها في العمل على إسقاط خطوة السادات واتفاقات كمب ديفيد.

صحيح أن إسرائيل لا تقدم إلّا بعض الذخائر وبعض السلاح، مع بعض التدريب والتأهيل للمقاتلين، إلّا أنّ المسيحيين عموماً كانوا دائماً يحلمون بتدخل إسرائيل في لبنان يتخطّى هذه الحدود. بل كانوا في ما يشبه الاقتناع بأن ما من قوة

تقتلع الوجود الفلسطيني المسلّح إلاّ القوة الإسرائيلة. فسوريا تخلّت عن هذه المهمة بعدما أوحت باستعدادها لها. والعرب لن يتخلّوا عن تعاطفهم مع منظمة التحرير الفلسطينية مهما آل إليه مصير لبنان. والعالم مأخوذ بهمومه المباشرة ولا يسأل إلاّ عن حاجته إلى النفط العربي وإلى الأسواق العربية. ولم يكن ليضيره أن يكون لبنان «مستودعاً» للقضية الفلسطينية وأصحابها، دائماً أو مؤقتاً لا فرق.

غير أن المراهنة على إسرائيل لم يكن ليقابلها، بعد، من جانبها ما يتخطّى الاهتمام بأمن مستعمراتها الحدودية. فالوجود الفلسطيني في لبنان لم يكن من هموم المخطّطين للأمن الإسرائيلي إلاّ بمقدار ما يقترب من الحدود وهذه المستعمرات. حتى إذا أمكن حصره في الداخل اللبناني، وحصر أذاه، يكون ذلك انجازاً عظيماً. وعبثاً حاولت أنا، بصفتي مسؤولاً عن الاتصالات مع إسرائيل، وعبثاً حاول الشيخ بشير حمل العسكريين الإسرائيليين على إعادة النظر في هذه الاستراتيجية، من منطلق الخوف من أن يتكرّس لبنان مستقرّاً نهائياً للفلسطينيين. فلم يكن هذا الطرح ليلقى صدى لدى القادة العسكريين والسياسيين وخصوصاً لدى عازار وايزمن وزير الدفاع آنذاك. وإذا كان صحيحاً أن رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي رافائيل إيتان وبعض العسكريين ورجال المخابرات هم منذ زمن من دعاة التعاون مع مسيحيي لبنان إلى أقصى حدّ، ويظهرون لنا مودّة وتعاطفاً مع أحوالنا لا يرقى إليهما أي شك، إلاّ أن الصحيح أيضاً أن هناك تياراً معاكساً كان يتمثل في بعض العسكريين والسياسيين ويتميّز بالتحفظ والكثير من التردّد. ويبدو أن التيارين كانا يتمثلان في الحكومة الإسرائيلية، حكومة حزب المعراخ.

ولم يكن سهلاً على أنصار التضامن مع مسيحيي لبنان أن يعّدلوا في سياسة الحكومة الإسرائيلية. فمثل هذا التغيير الاستراتيجي يتطلّب قرارات تقرب، في مضمونها وأوصافها، من قرارات الحرب.

وكدنا في وقت من الأوقات نقنط من التعامل مع إسرائيل، ومرّات كثيرة أصبنا بالاحباط حينما كان بعض المسؤولين يصارحنا بالقول: «لا تتكلوا علينا بأكثر من المساعدة اللوجستية المحدودة». وهي مساعدة تمكننا من خوض حرب

استنزاف دائمة لكنّها لا ترجّح كفة ولا توصل إلى أي حلّ. ولكن، ما الحيلة إذا كان مفروضاً علينا أن نظلّ نقاتل ونقاوم؟

ولعلّ الرسائل المتبادلة بين بن غوريون وليفي أشكـول في العام ١٩٥٤ والتي نشرت لاحقاً وتمّ الترويج لها للدلالة على أن إسرائيل تكيد للكيان اللبناني منذ زمن بعيد... لعلّ هذه الرسائل تعبّر عن التيارين اللذين يتجاذبان الفكر الإسرائيلي من هذا القبيل، على المستويين السياسي والعسكري. وبالفعل، كنّا نشعر بأن هناك من يظهر حماسة ظاهرة وأكيدة للمقاومة المسيحية وأن هناك من لا يبدي أي حماسة. أو بكلام آخر هناك من ينشد تغييراً كيانياً في لبنان يعزّز من شأن المسيحيين وحضورهم، وهناك من لا يرى فائدة من ذلك بالنسبة إلى الأمن الإسرائيلي. وليست مبالغة القول أن ثمة مدرستين فكريتـين على هذا الصعيد في إسرائيل تتجاذبان الشعب والمسؤولين في آن واحد. وكانت أحداهما تتمثل ـ أو هكذا بدا لنا ـ في شخص وزير الدفاع وايزمن، والثانية في شخص رئيس الأركان رافائيل إيتان. كان همّ وايزمن الأول والأخير إيجاد حزام أمني يحمي الحدود الشمالية وأمن المستعمرات الحدودية، فيما همّ إيتـان إضافـة إلى أمن الحدود والمستعمرات كان أكثر من ذلك. ولعلّ إيتان كان يراهن على متغيّرات داخلية وخارجية من شأنها متى تمّت، أحداث تغيير أساسي وجوهري في استراتيجية الأمن الإسرائيلي.

وفي أي حال، لقد حرص أركان الجهاز الخاص الذي كان قد أنشىء لتأمين الاتصال بالجانب اللبناني وألحق برئاسة الوزراء، وعلى رأسهم ديفيد كمحي الذي أصبح لاحقاً أمين عام وزارة الخارجية الإسرائيلية... حرص هؤلاء دائماً على التوفيق بين النظريتين أو المدرستين. وكان كمحي دبلوماسياً بارعاً في هذا القبيل. فمن دون أن يخالف سياسة حكومته كان دائماً يوحي إلينا بأننا نستطيع الاتكال على إسرائيل، على الأقل في منع المنظمات الفلسطينية وحلفائها من الاستيلاء على لبنان في صورة نهائية، بل أيضاً في الحؤول دون أي انهيار عسكري يدفع المسيحيون ثمنه من وجودهم ومن حضورهم السياسي. وكان كلامه دائماً في هذا المجال من النوع

الذي يوحي بالأمل الكبير من دون أن يلتزم أمامنا، باسمه الشخصي أو باسم حكومته، أي التزام محدّد.

وباختصار كانت المراهنة على إسرائيل تتأرجح هكذا بين اليأس والأمل، ترجّح كفة هذا الأخير الحاجة إلى سند خارجي وحليف اقليمي لم يتيسّرا حتى ذلك الحين إلاّ في الدولة اليهودية. وكم مرّة توجهت إلى تل أبيب لأعود كما ذهبت؟! بل كانت اللقاءات تتوالى بمعدّل واحد كل عشرة أيام تقريباً، بعضها يتم في إسرائيل وبعضها الآخر في لبنان من دون أن نسجّل أي تقدم. فحدود التدخل الإسرائيلي لا تتغير. والدعم الإسرائيلي لا يتخطّى هذه الحدود. حتى كانت «عملية الليطاني رقم ١» كما سمّاها الإسرائيليون يومذاك (١٩٧٨/٣/١٤) حينما تقدم الجيش الإسرائيلي، ساحلاً ووسطاً وجبلاً، في محاولة لإقصاء المنظمات الفلسطينية عن الحدود. فأقصاها إلى حين، ثم قفل راجعاً وقد ظنّت قيادته أنّها بذلك حققت نصراً كبيراً. والحقيقة أن العملية لم تكن إلاّ حلقة في مسلسل متعدّد الحلقات من الكرّ والفرّ بين القوات الإسرائيلية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية.

كنّا، «بشير» وأنا، في تل أبيب نستطلع حقيقة ما وراء هذه العملية وإلى ماذا تهدف، وكانت قد بلغت، كما تأكد لنا لاحقاً، مراحلها الأخيرة. حُدّد لنا موعد مع الوزير وايزمن في مكتبه، لكنّه حضر متأخراً، وبدا أنه عائد لتوّه من جولة على المنطقة التي توّغل فيها الجيش الإسرائيلي. أطلّ علينا فرحاً مرتاحاً كما لو أنّه عائد من فتح عظيم. ولعلّه كان يظنّ أننا نشاركه الفرح والارتياح، فراح يحدّثنا عن هذا «الفتح» معتبراً إياه انجازاً كبيراً. وقد يكون، في الحقيقة، انجازاً مهماً بالنسبة إلى أمن المستعمرات الإسرائيلية، لكنّه بالنسبة إلينا لا يعني شيئاً، بل أنه يقذف بالفلسطينيين وأنصارهم إلى الداخل اللبناني من دون أن يحدث أي تغيير في مجرى الصراع اللبناني ـ الفلسطيني. ولمّا أبدينا هذه الملاحظات ثارت ثائرته قائلاً: «وهل تريدوننا أن نحارب بالنيابة عنكم»؟؟ وقامت مشادة حادة بينه وبين الشيخ بشير كادت تؤدي إلى قطيعة لولا تدخل ديفيد كمحي كالعادة بلباقته المعهودة. وتدخل رئيس الأركان رافائيل إيتان لاحقاً، وإثر عودتنا إلى بيروت، حينما أبرق إلى «بشير» يطلب الاجتماع إليه في أقرب وقت.

وفي ليلة عاصفة جنّ البحر فيها وتعالت أمواجه أمتاراً عدّة، توجهنا، بشير وأنا أيضاً، لمقابلة إيتان على ظهر طراد إسرائيلي يقف قبالة مرفأ جونية وعلى مسافة بضعة أميال. جاء إيتان بعرض ظنّ أنه يتجاوب مع آمالنا قال: «ما رأيكم لو تتسلّمون أنتم المنطقة التي تمّ تطهيرها من الفلسطينيين»؟! وكانت لإيتان نظرية تقول أن من الجنوب يكون تحرير لبنان من الهيمنة الفلسطينية على أوضاعه. ومن الجنوب أيضاً تكون مساعدة إسرائيل لنا أجدى وأفعل وأكثر منالاً! ولا أدري إلى أي مدى كان الرجل مقتنعاً بهذه النظرية، وإلى أي مدى كان يراها عملية وقابلة للتطبيق. في أي حال، بدا مقتنعاً بما يقول ووعد بأقصى الدعم إن قبلنا العرض وجعلنا من الجنوب منطلقاً لنا نحو الداخل اللبناني. قال: «ثمة فارق كبير بين أن نسند ظهركم من الجنوب، وفي صورة مباشرة، وان نرسل الدعم إليكم من البحر وهو لن يكون إلّا محدوداً»...

ولا أدري أيضاً كيف بدا العرض بالنسبة إلينا معقولاً وقابلاً للتطبيق. فالحرب عوّدتنا على المغامرات وعلى الأعمال المجنونة، وصرنا لا نستصعب أي مغامرة. وكانت قد تكوّنت عندنا قناعة بأن هذه الحرب تتطلّب، ربما، قرارات وخطوات مجنونة، وأن الحسابات الدقيقة لا تبدّل شيئاً في واقع الحال. لقد كبرت روح المغامرة في صدورنا. ولعلّ ما جمعني مع الشيخ بشير وقرّبني إليه أكثر هي روح المغامرة لديه: فهو لا يتهيّب أي مغامرة. وليس أدلّ على عظم تقديرنا لهذه الخطوة من أننا كتمناها عن قياداتنا ورؤسائنا ليقيننا بأنها ستكون مرفوضة لديهم جملة وتفصيلاً. ولكن، هل يمكن إبقاء مثل هذه العملية الخطيرة طي الكتمان وهي التي تتطلّب إرسال مئات المقاتلين إلى الجنوب، مع ما يستتبع ذلك من أعمال وخطوات لاحقة؟!

وبالفعل، وما أن تمّ نقل ما يقارب الثلاثمائة مقاتل، بحراً، إلى الناقورة، وبدأ توزيعهم على الشريط الحدودي، حتى انفضح الأمر وقامت قيامة الشيخ بيار الجميل عليّ وعلى الشيخ بشير. وأصدر أمين عام الحزب جوزف سعادة أمراً صريحاً وحاسماً إلى بشير بسحب المقاتلين فوراً واعادتهم إلى جونية. ولم يكن بشير، في مثل هذه الأحوال، ليتمرّد على أمر مثل هذا الأمر. صحيح أنّه كان يتفرّد ويتخذ

مبادارت. لكن عندما يصل الأمر إلى حدّ التمرّد يلين ويتراجع. لقد كان حريصاً دائماً على التمتع برضا والده ورئيسه وببركة أمين عام الحزب!

ولم تدم إقامة المقاتلين الثلاثمائة في الجنوب أكثر من أربعة أيام اعيدوا بعدها إلى بيروت.

لقد اكتشفنا، ولو متأخراً، خطورة ما فعلناه... أو بالأصح صحونا من حلم ثقيل وخطير.

٣ ـ حرب المائة يوم

كانت العلاقات قد أخذت تتوتر بين «الجبهة اللبنانية» ودمشق عندما بدأ الرئيس سليمان فرنجيه يمهّد لاستقلاله عن «الجبهة» وانفصاله عنها. هل هي مصادفة، أم لأنّ الرئيس الأسبق رأى أن طريقه أصبحت غير طريق حلفائه فلا بدّ من الافتراق؟

لقد صنع، مرّة، مشكلة لأن الشيخ بيار الجميل التقى السيد ياسر عرفات في دار السفارة الكويتية. وكان السفير الكويتي عبد الحميد البعيجان قد سعى، وبما له من دالّة على رئيس الكتائب، إلى الجمع بين الرجلين لعلّ في ذلك ما يخفّف من الخلاف ومن حدّة النزاع بين الجانبين اللبناني والفلسطيني. تمّ اللقاء على مائدة السفير البعيجان وفي حضور الشيخ بشير وفي حضوري أنا، وقد اصطحبنا الشيخ بيار معه من دون أن نعرف إذا كان ذلك قد تمّ بمبادرة منه أو بطلب من السفير الكويتي أو من الجانب الفلسطيني بالذات. لم يسفر هذا اللقاء عن أي اتفاق واضح أو محدّد. فالمشكلة أكبر من أي لقاء من هذا النوع. وربما لم يكن السفير البعيجان ليتوقع أو ينشد أكثر من بعض التقارب الشخصي أو من بعض التلطيف في الأجواء المحمومة. كان اللقاء ودّياً، ومثله الكلام المتبادل، والعتب المتبادل أيضاً. ولذلك أهميته متى تذكرنا أن الشيخ بيار اشترط أن يتمّ اللقاء من دون إعلان أو إعلام. فالنفوس في الأوساط المسيحية لم تكن، بعد، لتتحمّل أي مصالحة مع الزعيم الفلسطيني.

ما أن بلغ الرئيس فرنجيه خبر اللقاء حتى اتصل بالشيخ بيار الجميل عاتباً، بل غاضباً، وناسباً إليه التفرّد. . . وهذا لا يجوز؟ وفي أول اجتماع عقدته «الجبهة اللبنانية» حرص الرئيس الأسبق على التنويه بـ «الخطيئة» التي ارتكبها الشيخ بيار، وعلى الاعتراض عليها بل على اعتبار ما أقدم عليه رئيس الكتائب «مخالفة» لقرارات «الجبهة» وسياستها العامة!!

والأرجح أن الرئيس فرنجية كان قد بدأ يتحيّن الفرص ويفتش عن ذرائع تمكّنه من الانفصال عن حلفائه. فانتهز هذه الفرصة. وبعد أيام طلب أن تنعقد «الجبهة» في خلوة مطوّلة لمناقشة الأوضاع الطارئة على أن يكون ذلك في زغرتا. وكان الرئيس الأسبق قد غادر مقرّ اقامته في «النقاش» في جوار بيروت، وانتقل إلى بلدته في صورة نهائية. وخيّل إلى الجميع أن المناسبة ستكون مناسبة مهمة من الناحية الوطنية، وأن قرارات مهمة ستتخذها «الجبهة». فدعاني الشيخ بيار إليه وطلب إليّ اعداد بعض الملفات والتقارير المتعلّقة بالنزاع مع الفلسطينيين وبأوضاع منظماتهم إضافة إلى المشاريع الموضوعة لتنظيم «الجبهة اللبنانية» وإعطائها الهيكلية التي تفتقدها. وحرص أيضاً على أن يصطحبني معه إلى الخلوة لكي أساعده في طرح التقارير والملفات والمشاريع المذكورة. كما حرص الرئيس كميل شمعون على اصطحاب ابنه «دوري» الذي كان، يومذاك، يشغل منصب الأمين العام في حزب «الوطنيين الأحرار».

ولشدّة ما كانت دهشة الجميع عندما بدأت أعمال الخلوة ـ وكان ذلك في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ ـ وطلب الرئيس فرنجية الكلام ليطرح موضوع «وجود الأحزاب في الشمال» وأيضاً مسألة «الجباية المالية» التي تقوم بها الجبهة في الشمال. وكان الرئيس فرنجيه قد بدأ منذ مدة في الاعراب عن تذمّره من توسع حزب الكتائب في الشمال اللبناني وخصوصاً في دائرة زغرتا ـ الزاوية. وكان يقول دائماً ما معناه أن «اللبنانية» التي يحملها حزب الكتائب إلى الشمال لا تتميّز في شيء عن «اللبنانية» التي يحملها هو ويبشّر بها بصفته الشخصية، وبصفته عضواً من أعضاء الجبهة، فلماذا الكتائب في الشمال. . . أو بكلام آخر لماذا هذه المنافسة؟!

وأمضى المجتمعون يومين تقريباً يناقشون هذه المسألة. وكان الشيخ بيار

أقلّهم تدخلاً في الكلام وقد حرص على تفادي أي تصادم مع الرئيس فرنجيه وعلى تفادي أي خلاف يخرج إلى العلن. لكن بدا واضحاً أن الرئيس الأسبق نفسه كان يفتش عن الخلاف ويسعى إليه ويستعجل تأكيده وإعلانه. وقد حيل بينه وبين ذلك لكن استعداداته لم تتغيّر. إذ فيما كان أركان «الجبهة» يحاولون لفلفة الأمور حفاظاً على وحدة الصف، كانت الاعتداءات على الكتائبيين في الشمال تتوالى، وتتطوّر أيضاً حتى بلغت درجة القتل والاغتيال. وبعدما كان الاغتيال يتناول أعضاء عاديين، انتقل إلى مستوى القادة والمسؤولين. فإذا بالمسؤول الحزبي الأول في دائرة زغرتا، وهو جود البايع، وهو من الكتائبيين القدماء المشهود لهم بالمسالمة وبالحرص القديم أيضاً على التريث في توسيع القاعدة الحزبية في الشمال المسيحي تلافياً لأي تصادم مع الحزبيات المحلّية... إذا بجود البايع يسقط في يوم من تلك الأيام قتيلاً برصاص «مجهولين» بل ربما برصاص «المجهولين» أنفسهم الذين اغتالوا رفاقه السابقين، وكان قد بلغ عددهم الستة.

كان الحرص على ضبط النفس في حزب الكتائب، وخصوصاً على مستوى القاعدة الحزبية، قد استنفذ أو يكاد. وإلى متى ضبط النفس طالما أنه لا يوقف المأساة وطالما أن ملاحقة المحازبين في الشمال لا تتوقف؟!

والصحيح ان ضبط النفس بدأ يأخذ معنى الانهزام والتراجع. وهو أمر لم يكن مقبولاً بالنسبة إلى حزب يحتل موقعاً ريادياً - إن صحّ القول - على الساحة اللبنانية. واشتدّت ضغوط القاعدة على القيادة الحزبية. وتراءى للشيخ بشير الجميل أن ردّة الفعل باتت ضرورية ولا بدّ منها. فراح يعّد لها العدّة وقد حدّد لها هدفاً يعيد للحزب هيبته التي فقدها بالصمت والسكوت وما إليهما: كان الهدف اختطاف النائب طوني فرنجيه، ابن الرئيس الأسبق، من داخل عقر داره في اهدن، والاتيان به إلى بيروت... إلى المجلس الحربي واحتجازه هناك حتى تتوقف مطاردة الكتائبيين في الشمال. وبوسعي التأكيد أن اغتيال النائب فرنجية لم يكن وارداً على الأقل لأن الذهاب إلى هذا الحد، يوذي سياسياً، ولا يفيد بل كل الفائدة السياسية وكل التعويض المعنوي الذي يقتضيه واقع الحال هو أن ينجح المكلفون بهذه العملية في الوصول إلى إهدن وفي اعتقال طوني فرنجيه في عقر داره

ونقله إلى بيروت سالماً. ففي هذا النجاح بطولة، وفيه الشهادة على أن يد حزب الكتائب تصل إلى هناك أيضاً والهيبة في هذه الحال، تكون مصانة، والثمن لا يعّد، في هذه الحال، غالياً.

كانت الساعة قد قاربت العاشرة صباحاً من نهار الثالث عشر من حزيران ١٩٧٨ عندما بدأت الاذاعات تتحدث عن عملية كوماندوس تمّت على قصر اهدن واسفرت عن احتجاز النائب فرنجية كرّد على الاغتيالات التي حدثت في الشمال، وخصوصاً اغتيال المسؤول الكتائبي جود البايع. وكنت أنا عند الشيخ بيار في مكتبه في بيت الكتائب وهو يتلقى الاتصالات الهاتفية، وكان أحدها، كما أذكر، من النائب رينه معوّض يناشده التدخل لاطلاق النائب «المحتجز» في أقرب وقت تلافياً لأي مضاعفات. لا أكتم أنني كنت فرحاً بالعملية وبما أذيع عن نجاحها. فأنا من الذين أحسوّا بالإذلال أيضاً كمقابل وحيد لضبط النفس. وأنا أيضاً من الذين كانوا يتمنّون ردّاً لائقاً وفي مستوى التحدّي الحاصل. فماذا لو كان الرّد قد تمّ وعلى نحو ما قيل عنه وأذيع؟

تركت الشيخ بيار يواصل تطمين المتصلين به إلى سلامة النائب طوني فرنجية، وقد كان واثقاً، من خلال اتصال هاتفي أجراه مع ولده بشير، من أن الغرض من العملية يقف عند هذا الحدّ، وأن لا خوف على حياة «الرهينة»... تركت الشيخ بيار وهو يرّد على المتصلين به وتوجهت رأساً إلى مكتب الشيخ بشير في المجلس الحربي الكائن في محلة الكرنتينا لأتتبع عن قرب سير العملية وإلى أين وصلت. دخلت على الشيخ بشير فوجدته مضطرباً، أي على عكس ما كنت أتوقعه. فهل فشلت العملية؟ هل حدث ما ينفي الأنباء التي تردّدها الاذاعات؟ أم أن الاصابات في صفوف المجموعة التي تولّت التنفيذ كثيرة؟ تردّدت في السؤال والاستفسار كعادتي في مثل هذه الحال. فأنا من الذين لا يسألون ولا يستفسرون عندما يشمّون رائحة هزيمة أو انكسار أو كارثة ما أو مأساة ويؤثرون الصمت والسكوت. الصمت أخف وطأة عليّ وعلى الآخرين. وربما لأنني أكره، شخصياً، نقل الخبر السيء إلى الغير أحاذر دائماً إحراج من يحمل مثل هذا الخبر فلا أسأله. أتركه هو أن يفصح عما عنده إن أراد.

ومن دون أن يبادر بشير إلى اطلاعي على حقيقة ما يحدث فهمت، من خلال ما يقوله ويستفسر عنه في اتصاله بجهاز الاتصالات اللاسلكية، أن سمير (جعجع) مصاب، وقد تكون اصابته خطيرة. وكان بشير يحاول التأكد من امكان اسعافه ونقله إلى أحد المستشفيات. وفهمت، لاحقاً، أن اصابة سمير هي في ذراعه، ولم أعرف أكثر.

وفجأة قُرع الباب، وكان الشيخ بيار هو الآتي وعلى وجهه أكثر من سؤال. كنّا، قبل دخوله، ثلاثة بشير وأنا، وشخص ثالث لا أذكر من كان. وبدلاً من أن يستوضح حقيقة الأمر في حضورنا اقتاد بشير إلى غرفة ثانية لينفرد به بضع دقائق خرج بعدها من دون أن يتفوّه أمامنا بكلمة وغادر مسرعاً. والأرجح أن الشيخ بيار كان قد علم بمصرع طوني فرنجيه فجاء ليسأل كيف كان ذلك، أو ليتأكد فقط من أن بشير لم يأمر بما حصل.

كان الشيخ بشير، قبل أيام، قد دخل عليّ فجأة في مكتبي في جريدة «العمل» ليبادرني رأساً بالقول: «ما رأيك لو انتزعنا «الزغلول» من عقر داره في اهدن جئنا به إلى هنا». ولمّا سألته: «من هو الزغلول» قال: «طوني فرنجيه». وأضاف: «عملية كوماندوس تضع حدّاً للمهزلة التي تتوالى فصولها في الشمال. وهي السبيل الوحيد لترضية رفاقنا الشماليين وقد رأيت مثلي، أمس، كم هم ناقمون على القيادة الحزبية بحجة أنها لا تدافع عنهم ولا تثأر لهم». وكان هؤلاء قد عبّروا عن نقمتهم في اجتماع لهم بالقيادة المذكورة بالقول: «يوم استدعينا للمشاركة في الدفاع عن عين الرمانة والشياح، وعن الكحّالة والأسواق التجارية، وعن عينطورة والمتين في أعالي المتن، لبّينا النداء ولم نتلكأ عن خوض أي معركة من معارك العاصمة والساحل والجبل. وها نحن الآن مطاردون في الشمال وقد سقط منّا، اغتيالاً، من سقط، ودمّرت لنا بيوت وأحرقت بيوت، لا لسبب إلّا لأننا ننتمي إلى حزب الكتائب. هذا فيما الحزب لا يحمينا ولا يدافع عنا مكتفياً بضبط النفس في صراع لا ينفع فيه ضبط النفس ولا يجدي».

قلت للشيخ بشير: «الشماليون على حق، فلا بدّ من الردّ على الاعتداءات التي يتعرضون لها منذ أسابيع. لكن رأيي في العملية قد يكون رأي جبان، فلست من

الذين يتجرّأون على خطوات من هذا الطراز، وأخشى أن أنصح بصرف النظر عنها في الوقت التي قد تكون ضرورية ولا بدّ منها... أنا أمشي مع أي خطوة تتفق عليها مع أخيك الشيخ أمين»!

وكنت أعرف أن الشيخ أمين (الجميل) قلّما يوافق على ما يفعله بشير. فما بين الأخوين من اختلاف في الطبع، وفي التوجّه والسلوك السياسي والعسكري، كفيل بجعل الحكم على العملية المقترحة أكثر توازناً.

وقد علمتُ، لاحقاً، أن الشيخ أمين لم يكن موافقاً أبداً بل معترضاً ومحذراً من مغبة ما قد تتطوّر إليه «العملية» وما قد ينتج عنها من مضاعفات. غير أن بشير لم يتراجع ولم ينزل عند نصح أخيه وقد تعوّد أن يسأل ويستشير، لكنه كان يستقل في قراراته وخطواته.

ويبدو أن محاولة احتجاز طوني فرنجية لم تتمّ على نحو ما هو مخطّط لها. فالمقاومة التي لقيها المكلّفون بالتنفيذ أدّت إلى معركة كان لا بدّ من أن يكون كل مشارك فيها، في الهجوم أو في الدفاع، قاتلاً أو مقتولاً. وتشاء الظروف، ظروف المعركة، أن يكون طوني فرنجية من بين ضحايا المعركة، هو وزوجته وابنته، إضافة إلى ٣٩ من أنصاره.

وكان يوم الثالث عشر من حزيران عام ١٩٧٨ يوم شؤم على الجميع.

وبدلاً من أن تكون «العملية» التي أرادها بشير الجميل رادعاً للفلتان، أصبحت سبباً لفلتان مضاعف، وفرصة أمام دمشق لكي تربط بين الانتقام لحليفها الرئيس فرنجية والانتقام لنفسها أيضاً. فما أن انقضت أيام على مأساة اهدن حتى أُلحقت بمأساة أخرى حينما هوجمت بلدة القاع في البقاع واعتقل ٣٦ من شبّانها الكتائبيين وأعدموا، للفور، بالرصاص، وبدا أن ذلك كان انتقاماً لضحايا عملية اهدن. السن بالسن والعين بالعين. ولم تكن قيادة القوات السورية في لبنان غريبة وبريئة عن عملية الثأر هذه، فدعت «الجبهة اللبنانية» إلى اضراب عام في المناطق الشرقية ردّت عليه القوات السورية فوراً بقصف مدفعي وصاروخي طاول كل هذه المناطق وأغرقها في النار والدمار. وكان ذلك في اليوم الأول من تموز (يوليو)

١٩٧٨: مئات المدافع والراجمات الصاروخية تقذف بحممها من دون انقطاع، كأن العقل الذي يأمرها ويحرّكها قد جنّ. وعبثاً حاول رئيس الجمهورية الياس سركيس وقف هذا الجنون، فغضب دمشق كان أقوى وأشدّ من غضبه. بل ان غضبها لم يهدأ، نسبياً، إلاّ عندما عزم الرئيس سركيس على الاستقالة من منصبه. فسكتت المدافع بعض الوقت لكي تعود وتخضع المناطق الشرقية لترهيب متواصل دام ما يقارب المائة يوم.

ويبدو أن السلطات السورية كانت قد قرّرت سحب قواتها من المناطق الشرقية ولكن ليس كيفما كان. فوجود هذه القوات في المناطق المذكورة أصبح محاطاً بالعداء من كل جانب وعرضة للدخول في حرب استنزاف مؤذية له من الناحية السياسية، وخصوصاً بعدما ضجّت العواصم العربية والغربية بالاحتجاجات على أنواعها. فلماذا تبقى؟ ولعلّ الضغط العسكري لم يكن يرمي إلاّ لتمكين هذه القوات من الانسحاب مرفوعة الرأس منتصرة. إن هيبة دمشق وجيشها يجب أن تظلّ مصانة ومحفوظة. وحفاظاً عليها أيضاً كان التفجير الواسع الذي تمّ في الأول من تشرين الأول، حوصرت «بيروت الشرقية» في أثنائه أياماً ومنعت عنها المؤن والمساعدات، هذا فيما بكفيا تتعرّض لقصف مدفعي خاص لم تعرف له مثيلاً. وليس أدلّ على القساوة التي عوملت بها المناطق المسيحية في ذلك الحين من اضطرار مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد في جلسة طارئة واتخاذ قرار بدعوة «المتقاتلين» إلى وقف اطلاق النار فوراً. وكان القرار في حدّ ذاته بمثابة اعتراف بالقوات اللبنانية كفريق في النزاع، بل بمثابة اسقاط لصفة القوات السورية كقوة شرعية.

وفي وسط هذه الضوضاء تمّ انسحاب القوات السورية من «المناطق الشرقية»، وخصوصاً من محلّة الأشرفية في بيروت، لكي يصبح لبنان قطاعين، أحدهما تحت سيطرة هذه القوات مقرونة بما كان للوجود الفلسطيني المسلّح وحلفائه من حضور وسيطرة، والثاني تحت سيطرة «القوات اللبنانية» وقد اكتسبت نوعاً من الشرعية الواقعية وأصبحت لها «قيادتها الموحدة» برئاسة بشير الجميل وزعامته المتنامية.

وبلا ريب كان هذا الانسحاب السوري انتصاراً سياسياً للقوات اللبنانية وخصوصاً لقائدها الشيخ بشير، على رغم كلفته الباهظة في الممتلكات والأرواح، وفي الرعب الذي سيطر على «المناطق الشرقية» طيلة ثلاثة أشهر تقريباً. وقد سمّاها بشير «حرب المائة يوم» وكانت بالنسبة إليه رهاناً قد يربح وقد يخسر، بل كانت احتمالات الخسارة والهزيمة تفوق بأشواط احتمالات الربح والانتصار. فالفوارق كبيرة بين حجم القوات السورية والحجم المتواضع، آنئذ، للقوات اللبنانية، ناهيك عن حجم العتاد العسكري. فمقابل مئات المدافع والراجمات الصاروخيـة التي تقصف المناطق السكنية وتزرع الرعب في قلب كل انسان، كانت هناك فقط بضعة مدافع تردّ بها «القوات» فلا تصيب إلّا الصخور والتلال. فعلى ماذا كان يتكل بشير الجميل في معركة «يختل» فيها موازين القوى بهذا المقدار؟

التقيته بعد وقف اطلاق النار في «الهوليدي بيتش»، المجمّع السياحي الكائن في نهر الكلب وقد لجأت إليه مع من لجأ من محرّري جريدة «العمل» لتأمين صدور الجريدة من هناك. كانت اطلالته، بالفعل، اطلالة عائد من معركة. انتحى بي جانباً ليقول لي همساً: «لو كنت أعرف، مسبقاً، أن إسرائيل لن تتدّخل إلى جانبنا لأحجمت عن هذه المواجهة. ومراهنتنا على هذا التدخل هو ما قوّى فينا العزم والصمود. فلولاها لما كانت لنا هذه القدرة»!

والحقيقة تقال أن الجانب الإسرائيلي لم يعدنا، في ذلك الحين، بأي تدخل، بل أوحى إلينا بالعكس. بل إنّه لم يعدنا بأي تدخل عسكري في أي حين. وكان دائماً صريحاً في التأكيد على موقفه الثابت، موقف الدعم اللوجستي غير المباشر وعدم التورّط في أي مواجهة عسكرية، سواء مع الفلسطينيين أو مع السوريين. وعلى رغم هذه التأكيدات المتكرّرة لم نشأ تصديق الأمر كما لم نشأ اسقاط التدخل العسكري الإسرائيلي من حساباتنا. وكان ذلك أشبه بمراهنة على مجهول.

طبعاً، كان المسؤولون الإسرائيليون يحاولون دائماً التشديد من عزائمنا، مع بعض الايحاء بأن إسرائيل لن تدعنا نسقط، عسكرياً أو سياسياً. لكن، ولا مرّة وعدوا أو تعهدّوا بما يتجاوز هذا الاطار. ولعلّ هذا ما جعلنا نواصل المراهنة على

تدخل ما، يتم في وقت من الأوقات، وخصوصاً إذا تعرّضت جبهاتنا للإنهيار. لكن «حرب المائة يوم» لم تكن حرب جبهات بل حرب تدمير وترويع الصمود فيها صمود نفسي وروحي قد يقوى عليه الأهلون كما قد لا يقوون عليه أبداً. فمتى يكون السقوط... وكيف تعرف به إسرائيل؟ تلك كانت النقطة المجهولة التي ظلّت تشغلنا وتقلق البال.

ولا أدري إلى أي مدى كان الجانب السوري على علم بهذه الحقائق. فربما لو كانت دمشق متأكدة من الموقف الإسرائيلي المشار إليه لما تراجعت وسلّمت بالانسحاب وربما كانت طوال الأشهر الثلاثة التي سبقت الإنسحاب ترصد الأجواء الإسرائيلية وتحاول اختبار مدى استعداد إسرائيل للتدخل المباشر، فتضرب حيناً وتستريح حيناً آخر. وقد حدث في بداية هذه المواجهة، وبالتحديد في السادس من تموز (يوليو) وكانت المدفعية السورية تدكّ بيروت الشرقية بمئات القذائف، أن حلّقت سبع طائرات إسرائيلية في سماء العاصمة مخترقة جدار الصوت بشكلٍ هزّ العاصمة هزّاً. خيّل إلينا أن الطيران الإسرائيلي يقصف المواقع السورية إيذاناً بالتدخل الذي نراهن عليه. ولكن، ما عتم أن تبيّن أن الأمر لا يعدو كونه عملاً استعراضياً، أو ربما هو «رسالة» موجهة إلى الجانب السوري، رسالة تحذير وانذار. وفي أي حال، كان العمل الاستعراضي هذا كافياً لتهدئة القصف المدفعي والصاروخي بعض الوقت. وقد قيل يومذاك أن هذا «التدخل» تمّ استجابة لنداء استغاثة بعث به الرئيس كميل شمعون إلى أحد المسؤولين الإسرائيليين. والمهم في هذا المجال أن العزم المستمد من المراهنة على التدخل الإسرائيلي كان هو العامل المهم في تعديل ميزان القوى. حتى ليصح القول أن وهم التدخل الإسرائيلي كان كافياً لتعزيز صمود القوات اللبنانية، وبالتالي، صمود الأهلين، وهذا ما عناه بشير بقوله يومذاك: «صحيح أن إسرائيل لم تتدخل لكن المراهنة على تدخلها انقذنا».

الطريف هنا أن الموقف الإسرائيلي الثابت كان قد تأكد لنا مكرّراً من خلال رسالة بعث بها أحد أركان الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة الأميركية اتيحت له فرصة مقابلة رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن لمدة أربعين دقيقة خرج بعدها

بهذه الانطباعات والأجوبة الصريحة: (الرسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول (يوليو) ١٩٧٨)

الفلسطينيون : «إن إسرائيل لن تستردّ أي فلسطيني من لبنان ولن تسمح لأي منهم بالاستيطان في الضفة الغربية وغزة. كان رئيس الوزراء الإسرائيلي صريحاً في هذا الموضوع فقال: ليذهبوا إلى العراق أو السعودية أو الكويت أو ليبيا. وحين سألته إذا كانت إسرائيل ترفضهم ولبنان غير قادر على استيعابهم فهل بامكان إسرائيل مساعدتنا لتجريدهم من السلاح أجاب: «هذا العمل ليس من شأن إسرائيل ولن تتورّط فيه» .

الموقف من سوريا : «أوضح بيغن أن إسرائيل لا تريد أن يستولي السوريون على لبنان، فقلت له أن سوريا هي، عملياً، على وشك الاستيلاء على لبنان وخصوصاً أننا لا نسيطر إلّا على بقعة محدودة تمتد من جونية إلى شرق بيروت. كما أننا لا نستطيع تحمّل هذا الوضع المتردّي. هل إسرائيل مستعدة لنجدتنا؟ ـ كانت أسئلتي لبيغن واضحة بشأن سوريا وكرّرتها عليه أربع مرّات. لكنه لم يعطني ولا مرّة جواباً مرضياً ومشجعا. كانت أجوبته تدور حول موضوع تسليحنا، من قِبلَ إسرائيل، في الشمال والجنوب وحول تدريب عناصرنا لديها، وحول امدادنا بالصور الفوتوغرافية عن مواقع السوريين التي تصوّرها طائراتهم الاستكشافية، وحول المساعدة الدبلوماسية في العواصم التي لإسرائيل فيها نفوذ. قال بيغن أيضاً: قل لجماعتكم أن لا يسعوا إلى التقسيم إذا كانوا غير قادرين على

حماية استقلالهم. وقال أيضاً أنه نفر من سكوت العالم المسيحي عنا وطلب منا التوّجه إلى البابا. وكان يتكلّم على مسيحيي العالم كأنهم حلفاؤه في العنصرية. وقد حمل بعنف على الكرسي البابوي لسكوته عى مذبحة اليهود في أوروبا. ويرى بيغن أن علينا أن نعاونه في العالم المسيحي وبخاصة في الكنيسة الكاثوليكية. وقد كرّر مراراً قوله: إذا كان مسيحيو الغرب لا يساعدون مسيحيي لبنان فكيف نطمئن إلى موقفهم من سلامة إسرائيل.»

وعلى رغم هذه التأكيدات المتكرّرة على الموقف الإسرائيلي لم نيأس من احتمال تدخل إسرائيل في وقت من الأوقات، وعلى نحو فاعل ومؤثر. والصحيح أن المراهنة على هذا التدخل كانت، بالنسبة إلينا، أشبه بملاذ ذهني أو فكري نلجأ إليه في أوقات الشدّة. والصحيح أيضاً أننا، مع الوقت، جعلنا من هذا التدخل هدفاً يجب أن نسعى إليه ونعمل له. وبكلام آخر: صدّقنا أنفسنا بأننا نستطيع، مع الوقت، أحداث تغيير في الموقف الإسرائيلي، من خلال الاتصالات والمناقشات المتواصلة، ومن خلال اثبات أهليتنا لأن نكون رقماً أساسياً في المعادلات السائدة أو الرائجة. فمن نكون لكي تراهن علينا إسرائيل هي أيضاً؟؟ وماذا نساوي في المعادلات المذكورة؟ وأي وزن سياسي لنا لكي تتخذ إسرائيل من وجودنا حليفاً يصح الاعتماد عليه والذهاب معه إلى أكثر من «مشوار» عابر وطارىء؟

فحتى ذلك الحين كانت إسرائيل تتعامل معنا كجماعة لا تستحق إلّا العطف وبعض المساعدة. وربما هي كانت تفتش عن موطىء قدم لها في داخل لبنان. وبالتأكيد كان يهمّها أن يكون لها أصدقاء، بل عملاء يزوّدونها بالمعلومات على أنواعها. فمن أهم ما تعتمد عليه السياسة الإسرائيلية هي المعلومات تدفع ثمنها، عند الضرورة، بأغلى الأسعار. حتى ليصح القول أن بتجميع أكبر كمية ممكنة من المعلومات تخوض إسرائيل حروبها في المنطقة وتنتصر. وقد تبيّن لي من أول اتصال أن لدى الدوائر الإسرائيلية من المعلومات الدقيقة عن لبنان ما لا يصدّق. إنها

تعرف عن بلادنا وعن العائلات اللبنانية، وخصوصاً في الجنوب، ما لا يعرفه أكثر اللبنانيين وأوسعهم اطلاعاً. تعرف الجنوب اللبناني شبراً شبراً وبيتاً بيتاً، وتعرف الأشخاص واحداً واحداً تقريباً. فماذا لو كانت تنظر إلينا أيضاً كعملاء يضافون إلى عملائها السابقين والقدماء؟

والحال أن الدوائر الإسرائيلية كانت قد أنشأت لنفسها أكثر من «نقطة اتصال» لها في المناطق المسيحية تستقي بواسطتها المعلومات على أنواعها ولا تكتفي. وظنّ «بعضهم» أن لا عيب في الأمر ولا ضرر، كما أن «البعض» الآخر جعل من نفسه، بعلمه أو من دون علمه «مخبراً» لدى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية يبيعها المعلومات مقابل تسهيلات للاتجار بالأسلحة. وقد أحسّ الشيخ بشير الجميل بأن الاتصال بإسرائيل يتمّ على أكثر من يد وأنّه يأخذ، أحياناً، طابع العمالة. فمن المستحيل في هذه الحال ضبطه أو التحكّم فيه. فما كان منه إلّا أن طلب اجتماع مصارحة مع الجانب الإسرائيلي أصرّ فيه على إقفال هذه الدكاكين، كلّها من دون استثناء، وحصر الاتصال في أجهزة القوات اللبنانية. بل أكثر من ذلك صارح المسؤولين الإسرائيليين بقوله: «أنا أختار المعلومات التي يجب أن تنقل إليكم وليس لكم أن تطلبوا أو تسألوا أو تحققوا مع أي شخص من الأشخاص... فنحن حركة مقاومة لا شبكة استخبارات». ومنع الأجهزة المختصة في القوات اللبنانية من تزويد الدوائر الإسرائيلية بأي معلومات إلّا بموافقته الشخصية. وكان له، نسبياً طبعاً، ما أراد، نظراً لاستحالة ضبط هذه المسألة في صورة كليّة. فبوسعه منع الأباحية في هذا المجال لكن منع العمالة، السرية والمنظمة، فمسألة فيها نظر؟

المهم أن «بشير» حرص كل الحرص على ضبط العلاقة مع إسرائيل على النحو الذي يحصر المساعدات الإسرائيلية في القوات اللبنانية طبعاً، ولكن أيضاً على النحو الذي يمنع الفلتان والاختراقات على أنواعها... فلا اتصالات من وراء الظهر، ولا مشاريع أخرى تطبخ من دون علمه. وربما الدوائر الإسرائيلية كانت تفضل تنويع العلائق مع القوى السياسية في «المناطق الشرقية» وتوّد لو تكون حرّة في اختيار الأصدقاء والمفاتيح. لكنّها أمام اصرار الشيخ بشير الجميل على حصر

العلاقة معه من دون سواه لم ترَ بدّاً من التجاوب معه وخصوصاً بعدما أخذت القوات اللبنانية شكل المؤسسة المنظمة وأصبحت خاضعة لقيادة موحّدة، إضافة إلى الوزن السياسي الذي بلغته والذي بدأ يتخطّى كل الأوزان. ولعلّ من الأسباب التي قضت بما سمّي «حركة تموز» ١٩٨٠، التي انهت الوجود المسلّح لحزب الوطنيين الأحرار، أن السيد داني شمعون أمين الدفاع في الحزب المذكور، ظل يتعامل مع الدوائر الإسرائيلية في صورة مستقلة.

يبقى أن التطوّر المهم في هذا المجال هو المواجهة العسكرية مع القوات السورية وما رافقها من ترهيب وتحديات متبادلة أنهت أو تكاد فترة التأرجح بين «المبادرة السورية» والمساعدة الإسرائيلية. لقد أصبحت سوريا هي «العدو». ولم يبقَ إلّا إسرائيل نستعين بها على القوات السورية طبعاً ولكن أيضاً وخصوصاً على الوجود الفلسطيني المسلّح، وكلاهما في جبهة واحدة، جبهة الرفض، أو جبهة التصدّي والصمود في وجه اتفاقات كمب ديفيد والصلح المصري المنفرد مع إسرائيل.

ولماذا لا يكون صلح مماثل بين لبنان وإسرائيل؟!

والراهن انّ ولا مرّة شعرنا أن «التعامل مع إسرائيل» هو عيب يجب أن نستحي به. فالحرص على سرّيته كان حرصاً على السلامة، العامة والشخصية، لا أكثر ولا أقلّ، والعداء للدولة العبرية كان التزاماً سياسياً ينقصه الشعور أو الاحساس بالعداء، فلّما سقط لبنان كوطن ودولة، تحت وطأة الطغيان الفلسطيني على الدولة وسيادتها، سقط معه الالتزام المذكور. ثم جاء الشعور بالقهر، من جرّاء ما عانيناه على يد المنظمات الفلسطينية، وعلى يد القوات السورية لاحقاً، ليجعل من التعامل مع إسرائيل أمراً عادياً يقرّه العقل ولا تخالفه العاطفة. لذلك لم تكن خطوة السادات في نظرنا، خيانة بل على العكس من ذلك رأينا فيها كل البطولة... ولم نكن ندري، طبعاً، أن اتفاقات كمب ديفيد ستكون، من الناحية العملية، وبالاً علينا وعلى بلدنا. وعندما خاطب مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي، في ٧ أيار (مايو) ١٩٧٩، الرئيس اللبناني الياس سركيس، داعياً إياه

«إلى زيارة أورشليم»، رأينا في كلامه غير ما رآه رئيس حكومتنا الدكتور سليم الحص يومذاك.رأينا فيه ما ذهبت إليه «لجنة البحوث اللبنانية» في الكسليك عندما قالت في بيان لها بهذا المعنى: «إن الإرادة اللبنانية تردّ بالإيجاب على دعوة بيغن». . . وأن «التزام لبنان بالتضامن العربي مخالف لهذه الإرادة». . . و«بخاصة أن التضامن العربي سقط في حرب لبنان»!

والحقيقة تقال أننا لم نشعر ولا مرّة أن هناك تضامناً عربياً بالمعنى الصحيح، أو أننا معنيون بهذا التضامن، بل خيّل إلينا، في وقت من الأوقات، أن التضامن مع إسرائيل هو الأجدى. وأسجّل هنا، للتاريخ، أن الشيخ بيار الجميل لم يكن أبداً من هذا الرأي، وكذلك ابنه الأكبر الشيخ أمين. ولم يكن الشيخ بيار ليغض النظر عن العلاقة التي أنشأناها مع إسرائيل إلّا مرغماً وكان الإسرائيليون يعرفون ذلك ويمتعضون منه، ويأخذون علينا التقصير في الارتقاء بالعلاقة بيننا وبينهم إلى مستوى الزعماء والقادة. لقد ظلّ بيار الجميل على تحفظه الذي لم يؤثر فيه لقاؤه باسحاق رابين، اللقاء الذي عملنا له على مدى أسابيع. وبدلاً من أن يؤدي إلى تفاهم بين الرجلين أدّى إلى عكسه. وخرج الاثنان من اللقاء، الذي تمّ على ظهر بارجة حربية، بأكبر نسبة من سوء التفاهم (١٩٧٦).

كان رابين يكرّر السؤال من وقت إلى آخر قائلاً: «ما نوع المساعدة التي تطلبونها». فيردّ الشيخ بيار: «لا نطلب شيئاً ما دمتم تعرفون ما يحتاج إليه لبنان لكي يخلص». وظلّ الرجل على تحفظّه، بغض النظر عن المساعدة اللوجستية التي نتلقاها من إسرائيل كما لو أنه يقرّ، ضمناً، بضرورتها، ويقف حائلاً دون أي التزام سياسي معها ودون أي تورّط. ولم نكن نحن، بشير وأنا وسائر أعضاء الفريق الذي تكوّن لهذا الغرض، لنبدي أي تحفظ. لقد يئسنا في صورة نهائية من أي حلّ عربي، ولم يبقَ إلّا «الحلّ الإسرائيلي» نعمل له حتى لو تتطلّب وقتاً وجهداً ومخاطرة.

لقد تكوّن عندنا اقتناع راسخ في أنّه ليس إلّا إسرائيل قادرة على اقتلاع الوجود العسكري الفلسطيني من لبنان تمكيناً للدولة اللبنانية من أن تقوم. فالعرب عاجزون عن الأمر لألف سبب وسبب. وسوريا تراجعت عن هذه المهمة. ومن

الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، أن تتكوّن إرادة لبنانية، على مستوى الوطن كلّه، تتصدّى للمنظمات الفلسطينية وترغمها على الانسحاب. فلم يبقَ إلّا إسرائيل تقوم بالدور الصعب إذا كانت، طبعاً، صاحبة مصلحة فيه وفي أهدافه. وإذا كان الثمن صلحاً مع الدولة العبرية فأننا لا نجد عيباً في تأديته كاملاً... هكذا كنّا ننظر إلى الأمر، ومن دون أن نحسب حساباً لردّات الفعل، أو للصعاب التي تعترض أي صلح بين لبنان وإسرائيل. ولم تكن خطوة السادات، بعد، قد فقدت زخمها، ولا كانت اتفاقات كمب ديفيد خسرت بعد الوهج الذي أخذته في البداية. لقد خيّل إلى الجميع، في ذلك الحين، أن أزمة الشرق الأوسط على أبواب حلّ شامل وكامل.

ولعلّ أفضل صورة تقدّم عن أجواء تلك الأيام هي الصورة المعبّر عنها في مشروع كتاب طُلِبَ فيه من الشيخ بشير الجميل أن يتعهد «بقطع التعامل مع إسرائيل». وكان ذلك في أعقاب مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيت الدين، في منتصف تشرين الأول ١٩٧٩. لقد جعلت سوريا، في تلك الأيام، من قطع العلاقة مع إسرائيل شرطاً من شروط التهدئة، وأصرّت على إصدار إعلان صريح بهذا المعنى يوقعه بشير الجميل ويلتزمه. فإلى أي حدّ كانت دمشق مقتنعة بأن اعلاناً من هذا النوع ينهي المشكلة؟ في أي حال، لقد جعلوا من هذا «الاعلان»، في ذلك الحين، قضية، وأوحي إلى الناس بأنّ من خلاله يتمّ الانفراج ويبدأ الخلاص وتتمّ الخطوات التي أوصى بها مؤتمر بيت الدين. وأمام الحاح أعضاء لجنة المتابعة التي شكلها المؤتمر لهذا الغرض، وخصوصاً السفير السعودي علي الشاعر، ولئلّا يقال أننا نبخل على البلاد بمثل هذا الإعلان، كلّفني الشيخ بشير بوضع نصّ كتاب موّجه إلى رئيس الجمهورية بهذا المعنى، ظلّ محفوظاً، لأن السفير الشاعر عاد فاستبدله بسطرين... ولأن المسألة لم تكن مسألة اعلان كلامي تقف دون تطبيقاته العملية الف عقدة وعقدة. والأرجح أن دمشق لم تكن تتوقع استجابة لشرطها فطلبت هذا الشرط وأصرّت عليه. والحقيقة أن اصدار مثل هذا الإعلان لم يكن سهلاً على بشير الجميل. فماذا تقول إسرائيل؟!

لقد اقتضى الأمر أن نتوجّه، بشير وأنا، إلى إسرائيل، ونقابل رئيس الوزراء

الإسرائيلي مناحيم بيغن، ونعرض عليه المسألة، ونطلب منه تفهّم ظروفنا وتلقي ما سنعلنه بتفهّم أيضاً وموافقة. وربما كان بيغن، حتى ذلك الحين، لا يعلّق أهمية كبرى على العلاقة مع المسيحيين أو مع القوات اللبنانية. فكان جوابه سريعاً ومقتضباً: «اكتبوا ما تريدون شرط ألّا تشتمونا»!

وبالفعل، وضعت النص لدى عودتنا، وقد نال موافقة الرئيس سركيس واستحسانه الكاملين وجاء على النحو الآتي:

فخامة الرئيس،

«تجاوباً مع المساعي العربية الرامية إلى مساعدة لبنان على استرداد أمنه توصلاً إلى إحياء مؤسساته والنهوض به من كبوته... ومساهمة من قِبلنا في تذليل الصعاب التي تعترض المساعي المذكورة، مساهمة تمليها علينا أيضاً المسؤولية الوطنية وتأتي في سياق حقنا في المشاركة في تقرير مصير هذا الوطن المهّدد في سلامة مصيره، نتوّجه إلى فخامتكم بما نراه ضرورياً ولازماً لتوضيح موقفنا من الأزمة واسبابها وحلولها، راجين وضع لجنة المتابعة العربية في أجواء هذا التصوّر وابلاغها استعدادنا لتقديم المزيد من الايضاحات إن طلبتها والمزيد من المساعدة إن هي طلبت مساعدتنا.

«**فخامة الرئيس،**

«إن صح أن المعالجة الشاملة للأزمة باستئصال أسبابها وجذورها، لا تزال متعذرة أو هي تحتاج إلى تهيئة وتنقية أجواء، فالصحيح أيضاً أن أي تهيئة تظلّ متعذرة من دون الرجوع إلى الأسباب الحقيقية. يقضي بذلك أيضاً ما تخلّل الحرب التي تعصف ببلادنا ـ وما تتخلّله كل حرب كذلك ـ من تكهنات مبنية على سوء الظن وذرائع لتبرير الفظائع وادعائات لتغطية الاعتداءات وليس من قبيل التكهن إن قلنا أن لبنان معتدى عليه تحت ستار الحفاظ على أمنه ووحدته وانتمائه العربي وديموقراطيته.

«فما حدث بدأ عملية اخلال واسعة بالأمن شملت مناطق البلاد

كلّها، أبطالها معروفون، ومعروفة الجهات الآمرة بها. وقبلها لم تكن وحدة لبنان من القضايا المطروحة أو المختلف عليها. وكانت ديموقراطيته في أحسن حال، ناهيك عما كان قد بلغه اللبنانيون كلّهم من ارتياح إلى الخيار العربي. لم يكن معقولاً في أي حال، أن تنفجر الحرب من أجل هذه القضايا أو بسببها، ولا كانت هي قضايا متفجرة أو قابلة للانفجار. كل القضية أن هذا الوطن الصغير فرض عليه أن يكون مستقرّاً للجزء الأكبر والأفعل من الشعب الفلسطيني ولثورته المسلّحة. فما كان ممكناً، والحال هذه، إلاّ أن يختلّ توازنه وتتداعى مؤسساته وتتوزع أرضه بين أبنائه وأبناء فلسطين، فتنشأ نزاعات تنعكس، بدورها، على وحدوية السلطة والسيادة، وعلى العلاقة بين اللبنانيين انفسهم وهم، في المنطلق والأساس، عائلتان روحيتان اثنتان لا عائلة واحدة. إن أي بلد عربي آخر كان سيواجه هذه الحال نفسها لو وقع عليه هذا العبء المستحيل. فكيف بلبنان وهو القائم على توازن ولا أدق، والذي لم يكن قد مضى على صيغته الجديدة ما تحتاج إليه الأمم الناشئة، عادة، من زمن لكي تقوى على طوارئه والعواصف.

«ولأن الحال كذلك استطاعت كل البلدان العربية التي واجهت هذا العبء ان تدفعه عنها لئلاّ تتعرّض لما تعرّض له لبنان. أما لبنان فلم يستطع من جرّاء ما واجهه من طغيان وهو الكيان الطريّ العود، المعتمد على أشقائه أكثر من نفسه في صون استقلاله وسيادته. وليست خطيئة ينبغي التكفير عنها بالموت إن كان، من هذا القبيل، مقصراً. وهب أنه تأخر في إصلاح نفسه ومؤسساته الناشئة، فتأخر عن انصاف أبنائه وعجز، بالتالي، عن الاقتداء باشقائه في دفع العبء عن اكتافه فهل هذا يبرّر ويفسرّ كفاية الحرب التي تعرّض لها؟ وهل هو جائز تناسي السبب الرئيس للأزمة وحصرها في هذا السبب أو اختلاق الذرائع لتبرير ما لا يقبل أي تبرير؟

«فخامة الرئيس

«إن كان الحرص على مراعاة مشاعر الفلسطينيين وهم في غربة عن وطنهم يقضي بالتغاضي، كلّياً أو جزئياً، عن آثار وجودهم المسلّح بيننا في كيان لبنان ووحدة أرضه وشعبه، وفي أمنه وسيادته واستقراره، فلا شيء أبداً يقضي بتحميلنا نحن والفريق الذي نمثل مسؤولية ما حدث من هذا القبيل. هذا ظلم من جهة ومن جهة أخرى إنه تقسيم مضاعف. فثمة واقع تقسيمي فرضه الوجود الفلسيطني المسلّح وجسدته الازدواجية في السلطة وعززه التزاحم بين السلطتين. إن افتراض وجود نزعة تقسيمية لدينا أو لدى سوانا من اللبنانيين لتغطية الواقع المذكور والانطلاق من ذلك لشنّ حملة ولا أشرس علينا، يجعل من التقسيم تقسيمين، التقسيم المادي الذي يمكن أن يزول، وينبغي أن يزول في يوم من الأيام، والتقسيم الروحي الذي يصعب أن يزول كما قد لا يزول أبداً إلّا بالقهر.

«ونلاحظ هنا، يا فخامة الرئيس، أن المنحى الذي أخذته الحرب اللبنانية هو هذا المنحى. فأمام تعذر الوصول إلى صيغة توفيق بين حرية الثورة الفلسطينية من جهة ومقتضيات الدولة والسيادة وحكم القانون من جهة ثانية... وأمام عجز الثورة الفلسطينية عن الخضوع للضوابط التي أنشأها اتفاق القاهرة، وقد قبلت به الدولة اللبنانية مرغمة، واستحالة الوصول إلى بديل قابل للتطبيق على رغم المحاولات المتكررة.

«أمام هذا وذاك قام هذا الاتجاه الذي يقول أن لا شيء يزيل التناقض الأساسي بين الوجود الفلسطيني ووجودنا، على الأرض الواحدة، إلّا تغيير لبنان نفسه، أو تكييفه على الأقل على النحو الذي يجعل الشذوذ قاعدة والقاعدة شذوذاً. فبدلاً من أن يقال، مثلاً، أن الثورة الفلسطينية تأخذ لنفسها جزءاً من لبنان، قيل أننا نحن والفريق الذي نمثل، نسلخ عن لبنان وننفصل عنه ونستقلّ.

«لقد كان من المنتظر والمرتجى أن يحدث الرجوع عن هذا كلّه حينما تطوّعت سوريا لهذه المهمة، وأعلنت أيضاً بلسان الرئيس حافظ الأسد ما نعلنه هنا بالتمام. فمن خلال هذه الوقائع تدخلت سوريا بعدما عرضها الرئيس السوري في خطبته التموزية الشهيرة، بصراحة ما بعدها صراحة، وأفاض في وصف المظالم المرتكبة تحت مظلّة الشعارات الكريمة. وباختصار، لم نقل هنا أكثر مما قاله الرئيس الأسد في حينه، ولا زدنا كلمة. ان شهادته أحسن شهادة: أزمة لبنان لسنا سببها، ولا التقسيم هو من صنع أيدينا، ولا نحن من تسبّب في تدخل إسرائيل. بل ان الرئيس الأسد نفسه قال: «إن الحسم العسكري قد يؤدي إلى تدخل إسرائيل لانقاذ العرب من العرب الآخرين». وهل ما يحدث اليوم على يد القوات السورية هو غير ما قاله الرئيس الأسد من قبل، وحذر منه ومن عواقبه وشروده.

«لسنا نحن من تغيّر بصفتنا الفريق الذي لا يزال، كما قبل التدخل السوري، يتلقى الضربة تلو الضربة وللذرائع نفسها... ولا الأزمة تغيّرت أو تغيّرت أسبابها. انها سوريا، الأسد التي تغيّرت، ولها، بلا ريب، أسبابها:

«فهي، أولاً، لم تعرف كيف توفق بين منطق الثورة ومقتضيات الدولة، ولا جرّبت أن تعامل الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان بمثل ما عاملته عندها. وقد يكون لذلك مبرّراته، ومنها كون لبنان هو آخر ملاذ للفلسطينيين، وآخر موطن لهم ربما، وآخر ممرّ لهم إلى فلسطين. ونحن لا نلوم سوريا على هذا التهيّب للموقف. نلومها فقط على التظاهر بعكسه.

«وهي، ثانياً، لم تعرف كيف تعامل اللبنانيين وهي تعنى بأمنهم، وربما كان ذلك صعباً على قواتها المسلحة التي تربّت على القسوة، كما هي كل الجيوش، لا على الرأفة بالمواطن البريء إن أخطأ. وقد فاتها أن جيشها يظلّ جيشاً غريباً في لبنان لا جيش البلاد، وأن من الصعب

جداً أن تكون له الحرمة التي هي للجيش الوطني. فاعتبرت سوء التفاهم بين أهلنا وجنودها علاقة خصومة مجانية وعداء. والصحيح أن لا مفرّ من سوء التفاهم في كل أمن مستعار.

«وهي، ثالثاً، وجدت نفسها بعد خطوة السادات ومعاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل، مدعوة إلى الردّ على ذلك بإعادة نظر شاملة في كل توجهاتها، وبالأخص في تعاملها مع أفرقاء الصراع في لبنان. فأدخلت من التعديل على علاقاتها بهؤلاء ما أدّى إلى انقلابات كاملة على هذا الصعيد. وإذا أعداء الأمس يصبحون اليوم أصدقاء. والعكس بالعكس. ومعنى ذلك أن سوريا عادت إلى المواقع التي كانت لها في مستهل النزاع؛ تدعم المشككين في الجيش، وفي الشرعية، وتعطي التفسيرات نفسها للأزمة والصراع، ولا تتوانى أيضاً عن اللجوء إلى الحسم العسكري الذي من أجل منعه أدخلت جيشها إلى لبنان. وهي لا تجد غضاضة في التذرّع بالتدخل الإسرائيلي بعدما كفّرت هذا الاستغلال أكثر من مرّة. وباختصار، عادت سوريا إلى المنطق الذي يقول أن أمام تعذر إزالة الأسباب الحقيقية التي تقسم لبنان غصباً عنه، يصير توحيده بالقوة، أو على الأقل كسر شوكة الذين، من شدّة خوفهم على المصير، جعلوا من أنفسهم مقاومة ولا أشرف لمنع ما كانت سوريا نفسها قد تطوّعت لمنعه بالقوة. لكأنها هنا قد سلّمت بالأمر الواقع الفلسطيني في لبنان، كأمر واقع دائم لا بدّ من أن يستتبعه التقسيم، فقرّرت إزالة الاعتراض والمعترضين عليه وهو، في نظرها، أهون الشرّين. وهي في ما تفعله تحفظ وحدة لبنان، ولكن في قالب من حديد.

«يا فخامة الرئيس،

«لقد آن لهذا الليل أن ينتهي، ولأن لا نهاية له إلّا إذا قيلت الحقيقة كاملة قلناها، وإن كانت في بعض جوانبها جارحة. فهي تستحق ذلك

وتستأهله. يقضي بذلك أيضاً أن المبادرة العربية الجديدة تأتي بعد غياب طويل لم يبلغ العرب في خلاله من حقائق الأزمة اللبنانية إلاّ ما يسمح المستفيدون منها تبليغه. ولعلّ هذا الغياب ما حمّل لبنان وسوريا أضعاف أضعاف طاقتهما. فالحلّ العربي هو مطلبنا ومطلب كل اللبنانيين. ولا حلّ للأزمة اللبنانية إلاّ من خلال حضور عربي صادق وفاعل يتفق مع انتماء لبنان إلى الأسرة العربية ومع ما يمليه هذا الانتماء من حقوق وواجبات.

«فنرجو، يا فخامة الرئيس، أن تضعوا لجنة المتابعة العربية في هذه الأجواء، وأن تؤكدوا لها باسمنا وباسم الفريق الذي نمثل، ما قد لا يحتاج إلى أي تأكيد لولا حملات التشكيك المتبعة كاسلوب في تسعير نيران الحرب وتبرير الاعتداءات:

«أولاً ـ أنّ لمن نافل القول أن لبنان يكون واحداً أو لا يكون... ولا تقسيم إلاّ هذا الناجم، حكماً، عن توزع أرضه بين أبنائه والفلسطينيين، ومن هذه الازدواجية في السلطة والصلاحية على الأرض الواحدة.

ثانياً، أنّ لمن التجنّي وسوء النية أن يوضع اللبنانيون أو بعضهم على محك الاختيار بين العرب وإسرائيل. وهو تشكيك يخدم هذه الأخيرة أكثر مما يخدم العرب. وفي أي حال، اننا مع قطع أي علاقة بإسرائيل إن كان ثمة علاقة ينبغي قطعها. وهي إن صحّت، فدلالة أيضاً على أن المطالبة بقطعها تعني أيضاً تبريراً لحدوثها في ظروف تغيّرت الآن ففقدت مبرّراتها».

وينتهي مشروع الرسالة المذكورة بجملة مقترحات تتناول كيفية وقف اطلاق النار على مختلف الجبهات، وكيفية الدخول في الحلّ السياسي والنهائي. لكن، لا هذا المشروع أنهى المشكلة، ولا المشروع الآخر الذي اقترحه السفير السعودي أرضى دمشق وحلفاءها. إنها «المبادرة السورية» التي تغيّرت، بحكم المتغيّرات

الإقليمية، من دون أن يعني ذلك أننا لم نخطىء، ولم يخطىء المسيحيون عموماً، في التعاطي مع هذه المبادرة على رغم التبدّل الذي طرأ على أغراضها وأهدافها. لقد كانت فرصة، لو تمّت التهيئة لها، لكانت غيّرت كثيراً في مسار الأزمة اللبنانية وتطوّراتها اللاحقة.

٤ ـ مقاومة «التوطين»

ما من مرّة زرت فيها إسرائيل إلّا عدت متسائلاً عن معنى الكلام على «الدولة الفلسطينية» أو على «دولة فلسطينية ما» فوق رقعة ما من أرض فلسطين. فما أعظم الفارق بين ما كان يقال عندنا في لبنان عن هذا الموضوع، وما يقال في إسرائيل على كل المستويات، على مستوى الشعب والحكومة والقيادات على أنواعها وكل الأحزاب.

وكنت دائماً أتذكّر كلاماً لـ «أبو عمار» قاله، في أيام التقارب الكتائبي ـ الفلسطيني، وعلى مائدة الشيخ بيار الجميل. كنّا خمسة أشخاص: الشيخ بيار، وياسر عرفات، وأمين وبشير، وأنا. وفي أجواء ودّية ومتفائلة راح أبو عمار يتحدث عن المستقبل الفلسطيني، وعن العلاقة التي يجب أن تقوم بين الشعبين متى أصبحت للفلسطينيين دولتهم. وقال: «إن مسألة الدولة الفلسطينية مسألة وقت، وهذه الدولة هي لا بدّ آتية».

كان ذلك في العام ١٩٧٣.

في حينه، لم أجد في كلام «أبو عمار» أي مبالغة. لكن حينما تعرّفت على إسرائيل، وعلى الفكر الإسرائيلي بل على كيف ينظر الإسرائيليون إلى مستقبلهم ومستقبل دولتهم، رأيت الفارق أكبر من أن يقدّر، بين الأجواء السائدة عندنا في لبنان وتلك التي يغرق فيها العقل الإسرائيلي، إلى حدّ أن ولا مرّة عدت من

إسرائيل إلّا وقد ازداد يقيني بأن الدولة الفلسطينية حلم صغار، وأن مصير لبنان، بالتالي، على كف عفريت.

«العلم الفلسطيني فوق قباب القدس»؟! ما هذا التبجّح... بل ما هذا الوعد يكرّره أبو عمار لنفسه وللفلسطينيين وللبنانيين أيضاً... بل ما هذا الحلم يدغدغ المخيّلات الخصبة ويداعبها؟

فعدا الكلام الذي كنت أسمعه من أفواه الكبار والصغار، كنت أرى القدس والضفة الغربية وقد تغيّرت معالمها، ولا أثر لحدود ما قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧. وبالكاد تتعرّف على المواقع التي كان يقف عندها الجيش الأردني، وخصوصاً على الطريق الدولية الجديدة التي تربط القدس بتل أبيب. والقدس الشرقية نفسها، على رغم طابعها الشرقي والعربي، تكاد تمتزج كلياً بالقدس الغربية وتتحد فيها بعد إحياء الأحياء اليهودية فيها وترميمها. والقدس كلّها محاطة ومسيّجة بسلسلة من المستعمرات والتجمعات السكنية تتوزع على التلال وتشكل، مجتمعة، طوقاً حول المدينة وتحاصرها. هذا فيما على كتف كل قرية عربية، «قرية» إسرائيلية حديثة «تحرسها» وتتحكم بوسائل تزويدها بالماء والكهرباء وما إليهما. وهذا أيضاً فيما الهجرات العربية من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية لا تقف عند حدود، إضافة إلى الربط المحكم بين الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية والقدس بالاقتصاد الإسرائيلي في وجه عام.

وفي الوجدان الإسرائيلي، الضفة الغربية هي يهودا والسامرة. وهكذا على خريطة الدولة الرسمية، وعلى أفواه الناس، وفي الصحف والكتب المدرسية: فلا فصل بين إسرائيل والضفة الغربية، ولا فواصل من أي نوع كان، بل روابط متزايدة يوماً بعد يوم. فماذا لو تذكرنا قصة قرية «ياميت» في سيناء وكم كلّف الغاؤها حكومة إسرائيل من جهد تطبيقاً لمعاهدة الصلح مع مصر ـ السادات؟

كاد سكان قرية «ياميت» يسقطون حكومة بيغن عندما عزمت هذه على ترحيلهم عنها. فأي حكومة ستقوى على إلغاء مئات المستعمرات الإسرائيلية تمهيداً لإعادة «الضفة والقطاع» لاهلهما الأصليين؟!

ولم تكن «الانتفاضات» في الضفة الغربية، بعد، لتشكل أكثر من عملية إخلال بالأمن عابرة. هذا وغيره كان يزيد من يقيني ويقين سواي بأن لا مكان تقوم عليه الدولة الفلسطينية الموعودة. وطالما تذكرت كلاماً لمسؤولين أردنيين كبار سمعته منهم في خلال الزيارة التي قام بها وفد كتائبي، برئاسة الشيخ بيار الجميل إلى العاصمة الأردنية قبل سنوات قليلة. لقد حرص هؤلاء على افهامنا، ومعظمهم من أصل فلسطيني، أن لا مكان لـ «فلسطينيي لبنان» في الضفة الغربية... فهم ليسوا منها، ولا هي على استعداد لاستقبالهم وقيل لنا أيضاً، يومئذ، وبصراحة: «فتشوا عن حلّ لمشكلة بلدكم غير هذا الحل فهو لن يكون»!!

ومرّة قال لنا السيد عبد الحليم خدام: «من الطبيعي جداً ألّا ترضى إسرائيل بدولة فلسطينية على الضفة الغربية لأنها لن تكون إلّا بندقية موجهة إلى مقتل أكيد لوجودها».

وباختصار، لقد أتيح لي، من خلال معرفتي للواقع الإسرائيلي التعرّف عن كثب على طبيعة «الاستيطان» الإسرائيلي الذي نسمّيه، نحن، احتلالاً: فحيثما تضع إسرائيل قدمها تصبح الأرض ملتصقة بها. وبسرعة مدهشة يبدأ الاستيطان، والتجذّر، والالتصاق بالأرض، حتى لو شاءت إسرائيل نفسها أن تنسحب وتتراجع فهي لا تستطيع. ويظلّ الاستيطان أقوى من أي قرار سياسي يخالفه. ومن هنا الأهمية التي ترتديها «المستوطنات الإسرائيلية» على الصعيد السياسي. فهي تُبنى لكي تبقى. وتل أبيب، التي هي أصلاً حي يهودي من أحياء يافا، تبتلع يافا، الآن، وتحذفها عن الخريطة. هكذا هي حال القدس مع شطريها. وحيفا تكاد لا تُعرف بعد «تهويدها» الكامل. وإذا صح أن الضفة الغربية لم تتغيّر كل معالمها بعد، إلّا أن الصحيح أيضاً أن التغيير قائم على قدم وساق. وعلى الصعيد النفسي والروحي يعتقد الإسرائيليون، على شتى المستويات، أن مسألة الضفة الغربية تعتبر منتهية وعلى النحو الذي يكرّسها يهودا والسامرة.

وأكثر من مرّة ناقشنا موضوع «الحق الفلسطيني» مع المسؤولين الإسرائيليين، من زاوية الاعتراف بأن هناك «مشكلة فلسطينية» على الأقل آخذة في التعاظم،

وينبغي إيجاد حلّ لها، وأن دفنها في لبنان، أو محاولة دفنها في لبنان ليس هو الحلّ. فلم نسمع، مرّة، ما يوحي بأن العقل الإسرائيلي ينفتح بقيراط على مشروع الكيان الفلسطيني أو الدولة الفلسطينية. الأردن، في نظرهم، هو «الدولة الفلسطينية» من دون أن تحمل، طبعاً، هذا الاسم. والتسوية تكون مع الأردن لا مع منظمة التحرير الفلسطينية. والقدس ستظلّ واحدة وعاصمة إسرائيل إلى الأبد.

هذه الصورة كانت موجودة قبل اتفاقات كمب ديفيد. وبعد الاتفاقات المذكورة ازدادت رسوخاً. وأصبح الكلام على الضفة الغربية كلاماً على «يهودا والسامرة». وأي قوة سترغم العقل الإسرائيلي على أحداث الانقلاب الذي نحلم به هنا في لبنان؟!

بهذا التساؤل كنت أعود من إسرائيل.

وبه أيضاً كان يعود، طبعاً، كل من يزور إسرائيل ويعاين ما يحدث على الأرض التي يُرشحونها لتكون دولة فلسطينية. إذن، «التوطين» ليس مجرّد كلام وشائعات. إنه مشروع تسوية حقيقي يُعمل له، في إسرائيل طبعاً، وفي لبنان خصوصاً، وفي المحافل الدولية... والعربية أيضاً. فقط البنية العسكرية التي أنشأتها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان كانت تهمّ الدوائر الإسرائيلية، السياسية والعسكرية. أمّا مصير الأربعمائة ألف فلسطيني الذين «استوطنوا» لبنان على دفعات فلم يكن يهمّها أبداً. وكذلك طبعاً كانت «هموم» الدوائر الأميركية، والأوروبية إلى حدّ ما. أمّا الهمّ الفلسطيني فقد كان مركّزاً على تنمية الوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير، تنمية لا تقف عند حدود ولا تسأل عن مصير لبنان ودولته.

حاولت الشرعية اللبنانية، في شتاء ١٩٨٠، إدخال جيشها إلى الجنوب تحت غطاء عربي ودولي، ولبناني أيضاً إلى حدّ ما، وسوري كذلك إذا صحت شائعات تلك الأيام، تنفيذاً للقرار الدولي رقم ٤٢٥. فما كان من ياسر عرفات إلّا أن شنّ هجوماً على السلطة اللبنانية بلغ حدّ التطاول على رئيس الجمهورية. وأصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، إثر اجتماع طارىء لها، بياناً اعتبرت فيه قرار

مجلس الوزراء اللبناني بهذا المعنى قراراً بحصر الوجود المسلّح بالقوات الشرعية فقط. . . وهذا تجاهل لـ «شرعية الوجود الفلسطيني المسلّح الذي أقرّته الاتفاقات الثنائية وقرارات مؤتمرات القمة العربية»؟!

وحذت إسرائيل حذو منظمة التحرير وكذلك فعل الرائد سعد حداد وهو يهدّد بمقاتلة جيش الشرعية إذا اقترب من «دولة لبنان الحرّ». وأسقط في يد السلطة اللبنانية التي وجدت نفسها مرغمة على التراجع وعلى تعليق قرارها. وكذلك كانت حالها إثر المحاولة الوفاقية التي قام بها الرئيس الياس سركيس والتي عُرفت بـ «المبادىء الـ ١٤»، في اذرا ١٩٨٠. فقد ظلّت هي أيضاً، اسوة بسابقاتها، حبراً على ورق.

كنّا، كفريق عمل، نجتمع أسبوعياً برئاسة الشيخ بشير ونناقش أوراق العمل التي يعدّها بعضنا بحثاً عن المخارج والأبواب والنوافذ. وكنّا، أحياناً، نلتقي لهذا الغرض في خلوات تستمر يومين أو ثلاثة في دير سيدة البير. وهو نهج لم تتعوّده القيادات المسيحية. ولا حتى «الجبهة اللبنانية» التي كانت بنيتها لا تسمح بذلك، فاجتماعاتها اجتماعات للتشاور العادي لا للدرس والمناقشة يعتمد فيها على الحدس الشخصي والخبرة القديمة وقد توافرا على نحو كاف لدى أركانها وخصوصاً الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل.

كان لا بدّ من بعض المنهجية العلمية في التهيئة للمواقف والخيارات والقرارات، اقتبسنا بعض أصولها عن الإسرائيليين من خلال اجتماعات العمل معهم، ومن خلال ما أتيح لنا معرفته عن الدوائر والأجهزة المختصة التي تحضّر لهم هم أيضاً القرارات والمواقف. والمعلومات هي أهم باب إلى المعرفة وحسن التقدير. وتحليلها اختصاص وعلم. وعندما يحين موعد اتخاذ القرار يجب أن يكون الاختيار متاحاً بين اثنين على الأقل، أو ثلاثة أو أربعة مع بيان بسلبيات كل قرار وايجابياته وشتى الاحتمالات.

كنّا، طبعاً، مبتدئين، وطالما تساءلنا إن كان من حقنا احتكار هذا الدور. وأكثر من مرّة طرحت على رفاقي هذا السؤال: «وبأي حق ننصّب انفسنا هيئة تقرير ونتحمل مسؤولية قرارات تتخذ، أحياناً، الطابع المصيري»؟!

وقد حدث أن أصبحت المبادرة في يد بشير الجميل والقوات اللبنانية، بحكم ديناميتها، والفعالية التي أتاحها احتكار السلاح والمال. فأصبحت المواقف التي نقرّرها هي السائدة والنافذة على شتى الصعد والمستويات. وهذا حمّلنا مسؤولية مضاعفة طالما شعرنا بثقلها. وهذا ما قضى بتعزيز جهاز المخابرات والارتقاء به إلى أعلى مستوى، وباتباع منهجية في الدرس والتحليل والتقرير تقينا العثرات والارتجال، والمطبّات. وعلى رغم ذلك كان لا بدّ من الوقوع في الخطأ، أحياناً. وكان لا بدّ من التعثر. ولم تكن كل قراراتنا مصيبة.

ومن مراجعة متأنية لكل ما حدث حتى ذلك التاريخ تبيّن لنا أن الخطة التي اتبعناها نجحت في أشياء وفشلت في أشياء أخرى. وكانت الخطة ترمي إلى تحقيق الأهداف المرحلية الآتية:

١ ـ تنظيم المقاومة المسيحية من خلال تقوية القوات اللبنانية وتعزيزها.

٢ ـ السعي إلى توحيد الموقف السياسي عند المسيحيين.

٣ ـ الاتصال بالمحافل الدولية عبر مكاتب تنشأ في الخارج لهذه الغاية.

٤ ـ التعاون مع إسرائيل والإفادة منها كمصدر للسلاح وكعنصر أساسي في الخطة.

٥ ـ الوصول إلى الحكم بالتعاون مع رئيس الجمهورية الحالي.

وهذه الخطة لم تنجح إلّا جزئياً. لقد حققت الصمود، وعززت من امكانات المقاومة، ووحدت الموقف السياسي. لكنّها ظلّت في هذه الحدود. والعودة إلى بعض أوراق العمل التي أعدّت في ذلك الحين كانت أسباب الفشل ترتسم كما يلي:

«منذ طُرحت القضية الفلسطينية اتخذ لبنان الرسمي والشعبي، والكتائب في الطليعة موقفاً علنياً إيجابياً منها. وقد بقيت الكتائب على هذا الموقف على رغم الشكاوى من سلوك الفلسطينيين وتصرفاتهم منذ أواخر الستينات، والتي أدّت إلى

اتفاق القاهرة الذي وإن لم نؤيـده، لم نرفضه حفاظاً على وحدة الصف اللبناني وتجنباً لحرب أهلية داخلية.

«إلّا أن وقوفنا في وجه التجاوزات الفلسطينية استغلّه أعداء لبنان وأظهرونا بمظهر المعادين للقضية الفلسطينية والـفلسطينيين، مما جعل الفريق الإسلامي في لبنـان، وخصوصـاً بعد «أيلول الأسـود» في الأردن، وبتشجيـع من اليسـار والمداخلات العربية المختلفة وفي مقدمتها المداخلات السورية، يربط نفسه عضوياً بالفلسطينيين ويتخذ منا موقفاً عدائياً. وقد استتبع ذلك اتهامات شتى، وفي طليعتها تهمة التعامل مع إسرائيل (حتى قبل قيام هذا التعامل) بهدف تصفية القضية الفلسطينية، وفي وقت لم يكن أحد من المسيحين قد وصل إلى مجرّد التفكير بالاتصال بإسرائيل.

«وقد نتج عن هذا الوضع برمته وفي تعقيداته كافة أن المشكلة الفلسطينية أصبحت جزءاً من المشكلة اللبنانية الداخلية وربطت، بالتالي، وضعنا الداخلي بمشكلة الشرق الأوسط، وفي خضّم الصراع بين الدولتين العظميين، مما سهّل دخول الجيش السوري إلى لبنان بذرائع شتى.

«من هنا أن قضيتنا كمسيحيين ساعين إلى الأمن والحرية لم تتبنّاها القوى الدولية كقضية قائمة بذاتها وإن قبلت بتفهمها شكلاً. وقد تهرّبت هذه القوى من مواجهة قضيتنا على نحو مباشر وربطتها بالشرعية الدستورية اللبنانية، مع علمها الأكيد أن هذه الشرعية أعجز، في وضعها القائم، من أن تتخذ المبادرات الجريئة اللازمة، وبالتالي، أن تطرح الحلول الملائمة. فالشرعية المطالبة بأن تكون المعبّرة عن جميع اللبنانيين، وبأن تحلّ المشكلة اللبنانية، ترى نفسها بين نارين. فإن هي أقدمت على ضرب الفلسطينيين (كما جرى في العام ١٩٧٣) واجهتها الدول العربية بموقف عدائي صلب. وإن هي تركت الفلسطينيين يجولون ويصولون على هواهم، كما هو الواقع، واجهت واقعاً تقسيمياً صريحاً. ولربما سياق الأحداث المتتالية، وخصوصاً اليوم، ومع هذا الاصرار الغريب على دعم شرعية عاجزة. . . ربما عنى لنا إرادة دولية واضحة بأن يتم حلّ مشكلة الاستيعاب الفلسطيني على حساب لبنان. وربما يكون وقوف الأميركيين والإسرائيليين، عملياً، في وجه

وصولنا إلى الشرعية عن طريق شرعي، برهاناً آخر عن هذه الإرادة في توطين الفلسطينيين في لبنان، وبموافقة عربية ضمنية».

غير أن المراهنة على تحالف معيّن مع الشرعية اللبنانية ظلّت هي النقطة التي نتفق عليها جميعاً على رغم بعض التحفظات، هذه المراهنة تشجع عليها المصالحة بين الرئيس سركيس والشيخ بشير وقد بدأت تتطوّر إلى تقارب ملحوظ. وكان هناك ما يشبه الاجماع على تصوّر يتألف من الخطوط العريضة الآتية:

«**أولاً**: إن التوافق على تشخيص واحد للأزمة شرط ضروري لأي تصوّر لعلاقة تكاملية بين الشرعية اللبنانية القائمة، أي الشرعية الرسمية، والمقاومة المسيحية.

«**ثانياً**: إن لأزمة لبنان جذوراً عميقة تكمن في تعارض المفاهيم الأساسية التي ينطلق منها الأفرقاء اللبنانيون في نظرتهم إلى لبنان: تكويناً ووجوداً ودوراً ومستقبلاً. غير أن الوجود الفلسطيني فيه ـ الذي حطّم التوازن اللبناني ـ شكل السبب المباشر الظاهري لهذه الأزمة وكبسولة التفجير. وقد ارتبطت هذه الأزمة عملياً بأزمة الشرق الأوسط عن طريق ما قام ويقوم به الفلسطينيون، عسكرياً وسياسياً واعلامياً، وعلى كل صعيد، في لبنان وخارجه إلى حدّ بدا معه لغير مراقب أن لا حلّ للأزمة اللبنانية إلاّ بعد الحلّ النهائي للقضية الفلسطينية. وفي يقين الفلسطينيين وحاملي لوائهم أن لا حلّ للقضية الفلسطينية، إلاّ بإقامة دولة فلسطينية. وهذه الدولة تبدو لبعض المراقبين مستحيلة، ولجميعهم مستبعدة، أقلّه على المدى المنظور، فمن المستحيل أن توافق إسرائيل، رضائياً، على إقامة دولة فلسطينية نتيجة اتفاقات كمب ديفيد أو مفاوضات الحكم الذاتي، أو في إطار أي تفاوض آخر محتمل مثل مؤتمر جنيف أو سواه. كما أن من المستبعد أن تقوم الدول المعنية وذات التأثير القوي، وبخاصة الولايات المتحدة، بفرض دولة فلسطينية على إسرائيل على نحو قسري وتحت ضغط النفط أو الحرب. وبهذا يكون الفلسطينيون، شعباً وتنظيمات، باقين في لبنان. وها هم قد أنهوا، الآن، البنيات التحتية لدولة فلسطينية غير معلنة بعد.

«**ثالثاً**: إن الوجود الفلسطيني الطويل أو الدائم شكل ويشكل قوة جذب لكل المداخلات الخارجية من دولية وأقليمية. فهو مبرّر تدخل إسرائيل وعملياتها العسكرية وسبب دخول سوريا إلى لبنان بما ومن تمثله.

«**رابعاً**: إن الوجود الفلسطيني الذي سهّل التواجد السوري وبرّر التدخل الإسرائيلي، عطّل الشرعية اللبنانية، دوراً ومؤسسات، وجعل من لبنان وطناً مخلّعاً ودولة محتلّة.

«واستطاعات الفصائل الفلسطينية احتلال القسم الأكبر من لبنان عسكرياً. وبسبب فشلها في احتلال الرقعة الباقية منه بالقوة، عمدت هذه الفصائل وتعمد إلى احتلالها سياسياً عن طريق إيصال حلفائها والمرتبطين بها في «الحركة الوطنية» و«التجمع الإسلامي» إلى الحكم والحكومة. وعلى رغم أن الفلسطينيين يرفضون أي وجود فعّال للشرعية اللبنانية في مناطق احتلالهم، إلاّ أنهم يحاولون بواسطة الشرعية وعن طريق المشاركة في الحكم، النفاذ إلى المناطق المحرّرة بانتظار السيطرة عليها لاحقاً. ولولا عناد المقاومة المسيحية وصمودها لكان لبنان كلّه محتلاً، أو لكان أصبح هو الحلّ لأزمة المنطقة.

«**خامساً**؛ إن المقاومة المسيحية ارتقت بازمة لبنان إلى مستوى القضية. وعلى رغم كل أخطائها استطاعت خلق جيل يحمل البندقية من أجل قضية. كما استطاعت المحافظة على الحرية ولو في رقعة صغيرة من لبنان. فأصبحت القضية اللبنانية مرتبطة على نحو عضوي ومصيري بالمقاومة المسيحية.

«غير أن هذه المقاومة، في السياق الداخلي والاقليمي والدولي القائم، غير قادرة وغير راغبة أيضاً لوحدها في القيام بتحرير الوطن كلّه، خشية أن تصبح حربها التحريرية حرب تقسيم وتوطين. أمّا إذا زال عن هذه المقاومة طابعها المسيحي بدخول أفرقاء غير مسيحيين فيها أو بتحالفهم معها تحالفاً عضوياً، فأن بمقدورها عندئذ تحرير كل لبنان واعادة سيادته ووحدته إليه، وهنا يبرز دور الشرعية اللبنانية الرسمية. فهي قادرة على تبنّي المقاومة المسيحية وتحويلها إلى مقاومة لبنانية.

«**سادساً**: إن تحويل المقاومة المسيحية إلى مقاومة لبنانية هو أخطر قرار يتخذه الحكم وأكثره صعوبة. وذلك لافتراضه شرطاً مسبقاً وهو اقدام الشرعية على تغيير ذاتها: طابعاً وطبيعة، لكي تستطيع تغيير المقاومة نوعاً وأسلوباً. فلا بدّ من إدخال روح ثورية على الحكم بحيث يقدر على التجاوب مع المقاومة اللبنانية في كلّ أساليبها الثورية وعلى مواجهة الفلسطينيين بكل أساليبهم الإرهابية. إنه انقلاب ذاتي تقوم به الشرعية، منطقاً ومنهجاً واشخاصاً.

«**سابعاً**: إن الموافقة على كل ما جاء أعلاه يقودنا إلى اقتراح استراتيجية واحدة لكل من الشرعية والمقاومة ترمي إلى تغيير ميزان القوى الحالي داخلياً، وإلى تعديل بعض المعادلات خارجياً وتهدف إلى تحقيق ما يلي:

١ ـ إيجاد صيغة حكم جديدة هي الفدرالية، تحل محل دستور ١٩٢٦ والاعراف الدستورية المعمول بها.

٢ ـ تحرير لبنان من الاحتلال السوري.

٣ ـ ضبط المنظمات الفلسطينية في مرحلة أولى وإنهاء وجودها السياسي والعسكري في مرحلة ثانية.

هذه الاستراتيجية تكون على وجهين:

- إمّا مبادرة من الشرعية بدعم المقاومة.

- وإمّا مبادرة من المقاومة بدعم الشرعية.

«**ثامناً**: إن مبادرة من الشرعية الرسمية بدعم المقاومة اللبنانية خطوة ذات ثقل سياسي. فهي أقرب إلى طبيعة الشرعية منه إلى طبيعة المقاومة الثورية. في هذا الاطار نقترح أن تقوم الشرعية بما يلي:

«١ ـ لبننة المقاومة المسيحية بضمّ فئات غير مسيحية إليها أو إقامة تحالف عضوي بينها وبين هذه الفئات، وذلك على أساس الصيغة الجديدة للدولة ولنظام الحكم فيها. ويأتي التحالف وفقاً لسلّم أوليات يبدأ بالزعامات الدرزية (وليد جنبلاط؟) مروراً بالقيادات الشيعية (أمل؟) وانتهاء بالقوى السنية (المرابطون؟).

والأولية الدرزية إنما هي بهدف تحرير كل جبل لبنان كشرط مسبق لتحرير أي رقعة . . . فلا تحرير من دون وحدة جبل لبنان.

«٢ ـ العمل على تفتيت «الحركة الوطنية» وانقاذ المسلمين من الهيمنة الفلسطينية. ومن الخطأ تشكيل حكومة ائتلافية تضم أعضاء من «الحركة الوطنية» مرتبطين بالمنظمات الفلسطينية. فذلك يعني صلحاً ينظمه الحكم بين أفرقاء، أحدهم معتد على سيادة الدولة. كما أنه من الخطأ انتظار بروز انتفاضة إسلامية عفوية، لأن الوقت يعمل في اتجاه الاستسلام الإسلامي للإرادة الفلسطينية. الانتفاضة الإسلامية ضد المنظمات الفلسطينية تصبح ممكنة متى تحرّكت الشرعية وانتصرت المقاومة اللبنانية.

«٣ ـ تصحيح صورة المقاومة المسيحية في الخارج وإزالة الاتهامات الموجهة ضدّها والتي ساهم الحكم القائم، ولو جزئياً، في صياغتها والترويج لها، خصوصاً في أوروبا، وفي نوع أخص في الولايات المتحدة الأميركية.

«**تاسعاً**: أمّا الوجه الثاني للاستراتيجية المقترحة، أي مبادرة من المقاومة المسيحية بدعم من الشرعية الرسمية، فهو بديل من الوجه الأول وحلّ ذو فعل عسكري، وهو أقرب إلى الى طبيعة المقاومة الثورية منه إلى طبيعة الشرعية الرسمية.

«إن هذا البديل يهدف إلى قيام المقاومة المسيحية بانقلاب، بالاشتراك مع الجيش اللبناني. وتوصلاً إلى ذلك تعمد الشرعية إلى اتخاذ الخطوات الآتية:

«١ ـ تحضير مجموعة من الضباط المسلمين المستعدين للتعاون مع المقاومة المسيحية.

«٢ ـ تعيين قائد جديد للجيش موال لهذه الخطة واجراء حركة تشكيلات في الجيش وتعيين الضباط الثقة في المواقع الرئيسة.

«٣ ـ تنسيق مكثف على مستوى المخابرات لوضع خطة تفصيلية للانقلاب.

«٤ ـ إعطاء التوجيهات اللازمة للادارات العامة لكي يتمّ تمويل عدد من المشاريع الرئيسة والملحة.

«٥ ـ تأمين تغطية أميركية وأخرى عربية للانقلاب.

«يقتضي الأخذ بعين الاعتبار وجوب الانتهاء من تنفيذ الخطة قبل انتخاب رئيس جديد للجمهورية في العام ١٩٨٢.

«**عاشراً**: في حال امتناع الشرعية الرسمية، ولأي سبب كان، عن هذا التعاون الاستراتيجي المقترح، فإن المقاومة المسيحية تكون مضطرة لأن تكمّل المسيرة وحدها، وفق استراتيجية أخرى مناسبة.

هذا التصوّر اختصر في حينه، أفكاراً منثورة هنا وهنالك، وعبّر عن توجهات تلك الأيام ومناخاتها. وهو لم يؤخذ به بصفته تصوّراً نهائياً وفي كل أبوابه وخطوطه، لكنّه أوجد توجهاً عاماً محوره التعاون والتحالف مع الشرعية اللبنانية الرسمية على مواجهة الوجود الفلسطيني الآخذ شكل «التوطين» ووجهه ومعناه. ولعلّ ما أصبح، لاحقاً، خطاً ثابتاً، هو الحصول على الغطاء الشرعي، ضمناً أو صراحة، للمقاومة المتمثلة في القوات اللبنانية، والتهيؤ للانتخابات الرئاسية الآتيه في العام ١٩٨٢. فاقتراب الاستحقاق الدستوري أسقط فكرة الانقلاب، وخصوصاً أن الوصول إلى الحكم بالطرق الشرعية هو، بالتأكيد، أقلّ مشقة وكلفة، وأقرب منالاً، وخصوصاً في ظروف لبنان.

وكانت اللقاءات بين الشيخ بشير والرئيس الياس سركيس قد بدأت تأخذ شكل اللقاءات الحميمة يحضرها، إضافة إليهما، الوزير فؤاد بطرس، والعقيد جوني عبده مدير المخابرات، وأنا. ولعلّ همّ رئيس الجمهورية في ذلك الحين كان مركّزاً على فك العزلة المفروضة على بشير الجميل و«قواته» وعلى تحقيق الاعتراف بهما كمحاور أساسي، وعلى مدّ الجسور بين بشير وبعض القيادات غير المسيحية. كأنّه قد اقتنع بالشخص وبأهليته ودوره، فوجب أن يعرفه الآخرون ويعترفوا به ويحاوروه. وطالما نادى الرئيس سركيس أيضاً بالحوار الكتائبي ـ السوري كواسطة إلى الحدّ من الاختناق الداخلي، بل كواسطة لاعفائه هو من مشقة الاتفاق مع سوريا وتحمل أثمانه. والحال أن الرئيس سركيس قد اكتشف، من خلال تجربته مع السوريين، أن لدمشق مطالب من لبنان وأهله لا يملك هو ما يمكّنه من النزول

عندها حتى لو كان مقتنعاً بصوابيتها. فماذا لو كان بعض هذه المطالب مبالغاً فيه؟

وفي أي حال، ان أي تنظيم جديد للعلاقة بين البلدين يقتضي قرارات يتحمّل مسؤوليتها المسيحيون، والموارنة خصوصاً، بصفتهم الجانب الحذر والمتحفظ حيال سوريا ودورها في لبنان. ولم يكن الرئيس سركيس ليطمح، شخصياً، إلى مثل هذا الدور أو ليدّعي تمثيل هؤلاء في مفاوضة دمشق. بل ظلّ حتى آخر عهده يفضل أن يأتي من يحمل هذه الصفة أو يطمح إلى مثل هذا الدور، فيوافق أو لا يوافق، ويعترض أو لا يعترض. وما دامت القوات اللبنانية، بعد الكتائب أو معها، تدعّي لنفسها هذه الصفة، فليكن التفاوض والحوار، والبت أيضاً، معها لا مع سواها، ولا معه هو في نوع خاص. وقد نشط الرجل لمدّ جسر من الجسور بين دمشق وبشير الجميل. ولمّا استمزج رأي بشير في الأمر لم يلق ممانعة بل ترحيباً. فرهان بشير على اسرائيل لم يكن ارتهاناً. وهو لو لقي لدى سوريا ما لقيه لدى إسرائيل لكان راهن على سوريا لا على إسرائيل. وساعة تفتح له دمشق أبوابها ينصرف عن كل الأبواب.

ولكن، ماذا تريد دمشق، أو ما هي مطالبها؟

لم تكن دمشق بعد، قد كشفت كل أوراقها تاركة للبنانيين، وللمسيحيين خصوصاً، أن يكتشفوا هذه الأوراق. فالعلاقة المميزة كلمة مطاطة من الممكن تضمينها الكثير، ومن الممكن أيضاً تضمينها القليل. وكان قد شاع أيضاً أن دمشق تطالب بمعاهدة أمنية أو ما شابه بين البلدين إضافة لكلام على «علاقة استراتيجية» ظلّ غامضاً يردّده البعض من دون أن يدرك مضمونه ومعناه.

وكالعادة حتى ذلك التاريخ، كان كريم بقرادوني هو الرسول والواسطة، نظراً لعلاقته الوثيقة والحميمة مع دمشق، ومع الرئيس الياس سركيس، فضلاً عن كونه من أركان حزب الكتائب وعضواً في مكتبها السياسي. وفوق هذا كلّه كان كريم قد انضمّ حديثاً إلى فريق العمل الذي أنشأه بشير الجميل وأصبح من أعضائه الفاعلين.

كان ذلك في أواخر شهر شباط من العام ١٩٨٠. لكن الذي حدث هو أنه

فيما كان كريم يجتمع بالسيد عبد الحليم خدام جاء من ينقل إليهما أن سيارة بشير قائد القوات اللبنانية تعرّضت، في أثناء مرورها قرب مبنى وزارة الخارجية اللبنانية، لانفجار سيارة ملغومة لاسلكياً، أودى بحياة ابنته الطفلة مايا وثلاثة من مرافقيه وأربعة آخرين، وكان واضحاً أن الشيخ بشير هو المقصود والمستهدف، ولكن لوعكة صحية بسيطة أرغمته على ملازمة الفراش يومذاك لم يكن هو الذي يقود سيارته كالعادة بل سائقه الخاص وقد اصطحب معه الطفلة مايا، للنزهة، ورفيقيه.

يقول كريم بقرادوني أنّ عبد الحليم خدام علّق على الخبر بقوله: «إنه عمل حقير». ومن جملة ما نقله عن «أبو جمال» قوله: «قل لبشير إن إسرائيل تستطيع أن تجعل منه جنرالاً لكنّها لا تستطيع أن تصنع منه زعيماً وطنياً»!

وفي أي حال، ولدى عودة بقرادوني في اليوم التالي، وكان الشيخ بشير يستقبل المعزّين في منزله في الأشرفية، لم يكن صعباً على هذا الأخير أن يترك المعزّين لكي يطلع من كريم على نتائج زيارته لدمشق بالتفصيل. كان يعلّق أهمية بالغة على هذا الاتصال... فربما بالتعاون مع سوريا تنفتح نافذة نحو الخلاص. وبعد أيام قليلة كنّا ثلاثة نحاور السيد عبد الحليم خدام في مكتبه في دمشق: كريم بقرادوني، وجورج سعادة، وأنا، ونطرح المشكلة بكل أبعادها. وتكرّرت الجولة مرّة ومرتين وثلاثاً من دون التوصل إلى ما هو أكثر من تلطيف للأجواء.

الجزء الثالث

بشير الجميل

١ ـ الطموح إلى السلطة

بانسحاب القوات السورية من «المناطق الشرقية»، في تشرين الأول من العام ١٩٧٩، تكون قد تهيأت الأرضية الصالحة لجملة تطوّرات على الساحة اللبنانية تواصلت سريعة لتشكل، في النهاية، مشروع تسوية لأزمة لبنان كامل المعالم والأوصاف. لقد خلت الساحة أو تكاد أمام زعامة بشير المتنامية، وأصبحت القوات اللبنانية الفريق الذي يحسب له حسابه في الصراع الدائر وفي أي معادلة. فكان همّ الشيخ بشير تقوية هذه السلطة وتعزيزها في مسيرة «قبلتها» السلطة الوطنية المركزية. بهذا الأفق كان طموح القائد الشاب. ويبدو أنّه منذ صغره، أو على الأقل منذ بداية الأحداث، يحمل في ذاته هذا الطموح.

لم أكن، في البدء، على علاقة طيبة مع بشير. وبين الأخوين أمين وبشير كنت أرى نفسي أقرب إلى الأول مني إلى الثاني، سواء كان في النظرة إلى لبنان والأسس التي يقوم عليها أو في السلوك الحزبي والسياسي في وجه عام. بدأ بشير حياته الحزبية متمرّداً على حزبه وقيادته، ولم أكن أنا من الذين يستمرئون الطعن في هذه القيادة وقراراتها وخصوصاً أن على رأسها الرجل الذي اتخذت منه قدوة لي في حياتي الشخصية والوطنية والحزبية. فالشيخ بيار الجميل، عندي، مثل أعلى وقيمة لا تمسّ. وكم كنت أتألم عندما أسمع ولده بشير يتطاول أحياناً على هذا المقام. وكان، بالفعل، كمن يستعجل الحلول مكان أبيه في القيادة والزعامة. وكنت أنا كمن يرى في الأمر هرطقة.

على العكس من ذلك كان الشيخ أمين أشدّ تمسكاً بالتقاليد العائلية. ينحني أمام الوالد وسلطته. وكان في الوقت عينه أكثر امتثالاً لقرارات الحزب وأوامر الوالد وتوجيهاته. إضافة إلى ذلك ظلّ مؤمناً بلبنان الواحد، وبلبنان الأربعينات شأنه شأن الوالد وكل السائرين على خطاه، وأنا منهم. وهذا ما جعلني أتفق مع الشيخ أمين ولا أتفق إلاّ نادراً مع الشيخ بشير، من دون أن ألاحظ، في البدء، أن الأخوين يتنافسان ويتزاحمان. لذلك كنت أتصوّر نفسي مكلّفاً الجمع بينهما دائماً، توحيداً للجهد لا أكثر ولا أقل. ولم أكن أعرف أنهما خُلقا ليتزاحما حتى النهاية. وكانت لي دالّة على الاثنين أستمدّها من العلاقة الشخصية التي كانت بيني وبين الشيخ بيار ومن الثقة التي وضعها الرجل في شخصي. فإذا دعوتهما إلى التلاقي تلاقيا، ولكن من قبيل المجاملة لا أكثر. ومرّة ـ وكان ذلك في أشدّ أوقات التصادم مع القوات السورية ـ قدم بشير عن طريق البحر، من الأشرفية المحاصرة إلى مقرّ الشيخ أمين في الجديدة، فقط لأنني طلبت منه الحضور في محاولة مني للجمع بين الأخوين في معركة لا يميّز الخصم فيها بينهما. وكانت آخر محاولة من هذا القبيل، وقد تأكد لي، آنئذ، أن لا سبيل للتوفيق بينهما إلاّ بأن ينسحب الواحد للآخر. وكان هذا متعذراً إن لم يكن مستحيلاً.

أمر واحد كان يجمع بين الشقيقين هو معاناة الاعتراض الذي كانا يلقيانه في طريق صعودهما. فبدافع التبرؤ من الوراثة العائلية، كان هناك ما يشبه الاعتراض العفوي، في أوساط المحازبين، على أي تقدم أو ارتقاء يحققه أو يبلغه أحد الأخوين، إلى حدّ أن بشير قال، يوماً، لأبيه: «ليتني لم أكن ابناً لك». وبلا ريب، كان في الظاهرة ظلم وجدت نفسي، مرّة، أثور عليه يوم كان المكتب السياسي يناقش موضوع اختيار مرشح الحزب لملء المقعد النيابي الذي شغر بوفاة الشيخ موريس الجميل. كانت التقديرات ترجح الفوز في المعركة الانتخابية إذا كان أمين الجميل هو المرشح لا سواه. ومع ذلك بدا أعضاء المكتب السياسي كما لو أنّهم يتحفظون تأثراً بعقدة الوراثة العائلية. فما كان مني إلاّ أن رفعت الصوت قائلاً: وهل إذا كان أمين هو ابن الشيخ بيار يفقد حقه كمحازب، ويفقد أهليته أيضاً وكل المواصفات التي تؤهله للفوز على منافسه باشواط»؟!

وقد عانى بشير ما عاناه. من قبل، شقيقه أمين، مع هذا الفارق وهو أن بشير كان أكثر اقداماً في طلب السلطة وأكثر جرأة وصراحة. لقد حيل بينه وبين الوصول، مرّة، إلى منصب نائب رئيس المجلس الحربي فيما المنصب الذي كان يطمح إليه هو منصب الرئيس لا نائبه. ولم تتم الموافقة على أن يكون هذا «النائب» إلّا بعد مشقة، كما لم يتمكن بشير من بلوغ الرئاسة المذكورة إلّا بعد غياب الشخص الذي كان يحتلّها، وهو وليم حاوي الذي استشهد في القتال حول مخيّم تل الزعتر.

كان طموح الشيخ بشير إلى السلطة طموحاً لا يقف إلّا عند حدّ بعض الضوابط الخلقية التي تربى عليها. فلم يبع نفسه مرّة، لكنه لم يتراجع مرّة عما يريده ويهدف إليه. وظلّ حريصاً دائماً على أن يكون سيداً وغير مرتهن لأحد. لكنّه لم يكن من الذين يتراجعون أمام صعوبة أو عقبة. يُقدِم ولا يتردّد، تساعده على ذلك جاذبية في شخصه فائقة ونادرة. وما كان يبدو في شخصه، في البداية، طموحاً صبيانياً، مبالغاً فيه أو في غير محلّه، أصبح مع الوقت استحقاقاً: لقد بدأ الطامح الشاب يبرهن على أنه أهل للسلطة، على أي مستوى كان، وعلى أنه إذا عزم على شيء لا يتراجع. وإذا تكلم فبطلاقة لسان يحسده عليها أعظم الخطباء، بالعربية كان أو بالفرنسية أو بالانكليزية. ووراء الكلام وضوح في الرؤية والتفكير لا يخونه حتى لو ارتجل الخطبة والكلام. يقتحم قلوب الآخرين وعقولهم مدفوعاً بعزم على غزو كل قلب وكل عقل. وكان إذا نوى اكتساب مودّة شخص وتأييده نفذ إلى أعماق هذا الشخص وانتزع منه المودّة والتأييد. وإذا قرّر مخاصمة شخص جعل منه أضحوكة ونعته بأقذع الأوصاف. وإذا ارتبط بعهد أو كلمة مع شخص استمات في الحفاظ على كلمته وعهده.

وقد جاءت تجربة الحرب والنضال لتصهر هذه الصفات في بشير الجميل وتزيدها حدّة ووضوحاً. فإذا طموحه الفائق إلى السلطة يصبح، في نظر الآخرين، طموحاً مشروعاً ومقبولاً، ومطلوباً أيضاً وبخاصة لأن ما من سلطة مارسها القائد الصاعد إلّا اتقن فيها الممارسة إلى حدّ الابداع أحياناً. فالتباهي ليس من عيوبه،

والأبهة لا تروقه، ولا يهوى المواكب السيارة ترافقه في تنقلاته ولا يستمرىء حراسة المرافقين الثقيلة الظلّ على المارّة والناس، ولا يتعمد التميّز عن الآخرين بأي مظهر من المظاهر الخارجية. فهو في طبعه كذلك، لكنّه أصبح مع الوقت والممارسة، يتعّمد اتقان هذه الصفات وقد اكتشف عظم تأثيرها على الناس ومقدار السحر فيها والجاذبية. وقد لا يُعرف مقدار النجاح الذي حققه بشير الجميل من هذا القبيل إلاّ من خلال ما لقيه لدى الناس من صفح عن كل ما تسبّبت لهم بعض مواقفه وأعماله من قهر ومعاناة. فالاستياء الذي قوبلت به «عملية ٧ تموز» مثلاً، عملية تصفية الوجود المسلّح لـ«نمور الأحرار»، أو «عملية الصفرا» كما سمّيت في ذلك الحين... هذا الاستياء لم يدم أكثر من بضعة أيام، بل أعقبه موجة ارتياح وتأييد. لقد ارتاح الأهلون، طبعاً، من شرور الاشتباكات المسلّحة المتكرّرة بين الكتائبيين و«الوطنيين الأحرار»، لكنّهم ارتاحوا أكثر إلى السلطة الأمنية التي بسطها بشير على المناطق الشرقية واتقن ممارستها على الأرض والناس.

وهكذا استطاع الشيخ بشير الجميل في خلال فترة قصيرة أن يحقق جملة نجاحات وانتصارات:

- لقد استطاع اقلاق راحة القوات السورية المنتشرة، غصباً عنه، في المناطق الشرقية وارغامها على الانسحاب.

- واستطاع أيضاً قطع الطريق على أي انتشار لجيش الشرعية في المناطق المذكورة ومنع أي سلاح فيها إلاّ سلاح القوات اللبنانية.

- وتمكّن أيضاً من انتزاع موافقة حزبه، حزب الكتائب، على التخلّي للقوات عن كل مقاتليه تقريباً، وعن أي عمل مسلّح. وكان ذلك، في منطقه، مقدّمة لارغام حزب «الوطنيون الأحرار» على السير في هذا الاتجاه، مثله مثل كل أحزاب «الجبهة اللبنانية»، وتحت شعار «توحيد البندقية».

بقيت منطقة المتن الشمالي خارجة عن سلطته العسكرية بسبب ممانعة شقيقه أمين واعتراضه على هذا الاحتكار الذي ظلّ يقاومه حتى آخر لحظة... وبقيت أيضاً «المنطقة الأرمنية»، إن جاز القول، منطقة برج حمود ذات الكثافة السكانية

الأرمنية، تستقل هي أيضاً في شؤونها وتشكل، من هذا القبيل، امتداداً للواقع المتني وحاجزاً دون بلوغه. وهذا ما يفسّر الاشتباكات المسلّحة التي وقعت بين الكتائبيين والجماعات الأرمنية المنتمية إلى حزب الطاشناق، على رغم العلاقة القديمة والمستقرّة التي كانت قائمة بين الكتائب والطاشناق. ولهذه الاشتباكات خلفية نفسية تعود إلى بداية الأحداث اللبنانية، بل إلى «سوء التفاهم» الضمني الذي ولّدته الأحداث لدى الجانبين. فقد لاذت الأحزاب الأرمنية بالحياد حيال الصراع الدائر في البلاد وظلّت تحاذر الانغماس فيه على رغم حدّته وتورّط كل المقيمين على الأرض اللبنانية فيه. بل أن «الحياد الأرمني» حياد قديم عُبّر عنه دائماً بسياسة لبنان الرسمية القائمة على التوفيق بين التناقضات، وعلى الحياد أيضاً بالنسبة إلى الصراعات الداخلية. ذلك أن «عقدة التصفية» ظلّت تتحكم بكيان الأقلية الأرمنية وقد حملتها معها من تركيا ومن المذابح التي كان الشعب الأرمني ضحية لها. وربما هذه العقدة هي أيضاً عقدة بالذنب إن صحّ ان ما جرّ على الشعب الأرمني هذه المآسي هو التعصّب القومي والعرقية والتطرّف في كل أشكاله. فمالت الأقلية الأرمنية إلى الاعتدال وحاذرت التدخل في أي صراع يأخذ المنحى الديني أو المذهبي واتخذت من الصراعات الدائرة في لبنان موقفاً وسطاً أو محايداً أو متفرّجاً في بعض الأحيان.

والحقيقة تقال أن حياد الأقلية الأرمنية كان يزعجنا، وخصوصاً أن من أبنائها يساريين وشيوعيين لم يتورّعوا عن تقديم «خدماتهم» للقوى السياسية المتحالفة مع المنظمات الفلسطينية ومن داخل المناطق الشرقية بالذات. بل اننا كنّا نرى أن هناك، بالفعل، «مشكلة أرمنية» في لبنان. وكنّا نخشى أن تنفجر المشكلة في وجهنا كما انفجرت، من قبل، مشكلات مماثلة. فلما توقفت الاشتباكات في برج حمود، بمسعى من الجانبين، وانصرفنا إلى معالجة جذورها مع ممثلي حزب الطاشناق بالذات، لم نرَ بدّاً من مصارحة هؤلاء بملاحظاتنا ومخاوفنا، ومآخذنا أيضاً. قلنا:

«إن «ملجأ المضطهدين» هذا ـ أي لبنان ـ قد يتكرّس بؤرة اضطرابات دائمة إذا لم يعرف «المضطهدون» هؤلاء كيف يوفقون بين هاجس الحفاظ على

خصائصهم، كجماعات ملاحقة ومضطهدة بسبب خصائصها من جهة، والمصير المشترك الذي يُفترض أن يجمعهم ويوحّد في ما بينهم في إطار هذا الوطن من جهة ثانية.

«فجوهر وجود لبنان هو الحرية، حرية المعتقد في نوع خاص لكل الذين حُرموها في هذا الشرق. فليس، إذاً، ما هو أعظم من هذا الجوهر... لكن تطوّع لبنان للمهمة التي لم يتطوّع لها أي وطن آخر، مهمة استقبال المضطهدين بسبب المعتقد والدين، والحدب عليهم، وتقديم نفسه وطناً لهم، يعني، بالضرورة، أنه مدعو إلى الانهماك دائماً بالتوفيق والتأليف بين هؤلاء اللذين يفدون إليه على مرّ التاريخ، جماعات لكلّ منها خصائصها وتراثاتها، فإذا هو دائماً أمام شرّين: شرّ السقوط في خطيئة الاضطهاد وهو يحاول «صهر» هذه الجماعات في «بوتقة» واحدة... وشرّ التمزق والتشرذم والتوزّع قطاعات بين الجماعات المذكورة وأنانياتها إذا تركها تغرق وتنغمس في هذه الأنانيات.

«تلك كانت حاله مع أبنائه ذوي الأصل الأرمني وقد وفدوا إليه هجرات متتالية في التاريخ بعضها اتحد فيه بفعل الزمن، وبعضها الآخر يتريث في هذا الاتحاد ويحار بينه وبين انتمائه القومي الأصلي والأصيل. والحقيقة أن في كل مواطن أرمني الأصل انتماءين: الانتماء إلى ارمينيا، والانتماء إلى لبنان، مع الإيحاء، غير المقصود طبعاً، بأن الانتماء الأول يسبق الثاني ويتقدم عليه. ويتجسّد ذلك في هذا الانطواء على الذات من قِبل الطائفة الأرمنية، انطواء يتمظهر في كل نواحي الحياة تقريباً: في اللغة، والأدب، والثقافة، والاقتصاد، والاجتماع. حتى ليخيل إلينا، أحياناً، أنها أرمينيا التي انتقلت إلى لبنان بمؤسساتها العامة والخاصة، وبأحزابها وكنائسها وكل تقاليدها. وهذا ليس عيباً أو خطيئة بل قد يكون مصدر غنى وثراء لهذا الوطن. ولكنّه قد يصبح مصدر اضطرابات لا تنتهي إذا استمرّ كياناً قائماً بذاته منغلقاً على نفسه ومستقلاً؟

وقلنا أيضاً: «والحال أن ثمة ما يوحي إلى اللبنانيين بشيء من هذا الكيان المتميز، والمستقل في مصيره عن مصائر الآخرين، بل عن المصير اللبناني ككلّ.

وقد تمّ هذا الايحاء مرتين في خلال عقدين من السنين: المرّة الأولى في أحداث السنة ١٩٥٨، والمرّة الثانية في هذه الأحداث. وكان للمواطنين الأرمن عموماً، في المرّتين، موقف هو أقرب إلى الحياد منه إلى أي موقف آخر. فهل الحياد جائز أو ضروري ومفيد للمصير اللبناني»؟

وقلنا كذلك: «إن كل القضية أن يظلّ لبنان بالخصائص والشروط التي أتاحت للهجرات الأرمنية المتتالية أن تستقرّ في ربوعه وتنعم فيه بكل الحريات، أو أن يصبح وطناً آخر يُرغم الأرمن، وسواهم، على الرحيل عنه مثلما رحلوا عن ارمينيا، وسوريا، وبلاد ما بين النهرين، وايران حديثاً، وتركيا بطبيعة الحال، إلى آخر السلسلة. فإذا الحياد، في هذه الحال، انحياز إلى الفريق العامل على تغيير طبيعة هذا البلد وجوهر وجوده ودوره في محيطه. ذلك هو الشعور السائد في أوساط المتشبثين بهذا الوطن، في الآونة الأخيرة، وقد أحيا الكثير من الذكريات القديمة وطرح أكثر من سؤال، أقلّه هذا السؤال: هل لبنان سوق بورصة فقط، وتجارة رابحة، وشقة مفروشة، وجسر للعبور إلى ما وراء البحار»؟

هذه المصارحة بيننا وبين ممثلي الجانب الأرمني، إن لم تكن كافية لإزالة سوء التفاهم القديم والمتجدّد، أفادت كثيراً في التخفيف من «الحياد الأرمني» ومن «الشذوذ» الذي كانت تشكله منطقة برج حمود الأرمنية وسط «المناطق الشرقية». ولم يكن الشيخ بشير، في الحقيقة، ليطلب أكثر من ذلك، أو أكثر من الالتزام الضمني بخطّه السياسي، وخصوصاً بعدما لاحظ أن التصادم مع الأقلية الأرمنية قد يتطوّر إلى ما هو أخطر وأكثر ضرراً، وبعدما لاحظ أيضاً أن هناك استعداداً لدى القيادات الأرمنية للتنسيق والتعاون معه في حدود لا يعرّض أمن المواطنين الأرمن المقيمين في بيروت الغربية للخطر.

وبقيت العلاقة مع الشرعية التي ظلّت علاقة متوترة، بل علاقة خصومة متبادلة، وعلاقة تصادمية أيضاً وخصوصاً بسبب ما بين هذه الشرعية وقوى الأمر الواقع من تناقضات. لقد كان من الطبيعي أن يبدأ الرئيس الياس سركيس عهده بالامساك بالسلطة، أو باعادة ما للدولة للدولة. فعلى هذا كان الاتفاق الذي أتى به رئيساً. وعلى هذا نصتّ مقرّرات القمة العربية في مؤتمري الرياض والقاهرة عام

١٩٧٦. وعلى هذا تواعد الجميع عندما اتفقوا على اعتبار الحرب منتهية. لكن الحرب لم تنته، ومقرّرات القمة العربية ظلّت حبراً على ورق، فيما «المبادرة السورية» قد أصبحت تحالفاً مع المنظمات الفلسطينية، وأصبحت قوة الردع العربية مقتصرة على القوات السورية مع الاصرار على أنها هي الأداة الأمنية الوحيدة بيد الشرعية اللبنانية.

هذا وغيره جعل من التنازل للشرعية المذكورة تنازلاً لسوريا، وجعل الشرعية نفسها في حال ارتهان عسكري وسياسي لسوريا وجيشها، أو على الأقل هكذا بدت الشرعية اللبنانية وهي تحاول استرداد السلطة من أيدي الميليشيات وقوى الأمر الواقع، وخصوصاً في المناطق الشرقية المسيحية. فهي، من هذا القبيل، خصم لهذه القوى، وخصم للقوات اللبنانية أيضاً.

يضاعف من هذه الخصومة عامل الصراع من أجل السلطة كسلطة، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية والوطنية. فالسلطة، في حال لبنان، تؤخذ ولا تُعطى. ولم يكن هناك إلّا بيار الجميل يدعو إلى إعادة « ما لقيصر لقيصر وما للّه للّه». فهو وحده الذي كان ينعم بفضيلة الزهد بالسلطة، الأمر الذي لا ينطبق على حزبه بالذات. وقبل أن تكون القوات اللبنانية، كان حزب الكتائب نفسه قد قام مقام الدولة في نواحٍ عديدة وصار يمارس قدراً مهماً من السلطة على الأرض والناس، مرّات اضطراراً بحكم غياب الدولة، ومرّات تأثراً بحبّ السلطة الملازم لطبيعة الحزب، أي حزب، والملازم لطبيعة الناس، كل الناس، باستثناء القديسين والنسّاك. فعلى رغم ما كان لبيار الجميل من هيبة ومكانة في حزبه، ظلّ من الصعب عليه إرغام هذا الحزب على إعادة ما للدولة للدولة على رغم توجيهاته المتكرّرة وأوامره الصارمة، أحياناً في هذا الشأن. أو بكلام آخر كان من المتعذر عليه الارتقاء بحزبه إلى مستوى الزهد الذي بلغه هو. والصحيح أنّه ليس من طبيعة الحزب، أي حزب، أن يكون زاهداً في الحكم والسلطة. فكيف إذا كانت السلطة قد أصبحت، كليّاً أو جزئياً، بين يديه؟

أجل، حزب الكتائب نفسه، وقبل أن تكون القوات اللبنانية، وقبل أن تصبح «القوات» هي السلطة في المناطق الشرقية، كان هذا الحزب يجد صعوبة

بالغة في إعادة ما للدولة للدولة، إمّا لأن الدولة نفسها غائبة ومتوارية، أو متلكئة في استرداد سلطتها، وإمّا لأنّ من المحازبين من كان يتمسّك بما وقع بين يديه من سلطة أو بما أسند إليه من سلطة وصلاحيات. فإذا كانت هذه حال حزب الكتائب وعلى رأسه رجل يستميت في إعادة ما للشرعية للشرعية، فماذا عن حال القوات اللبنانية وقد تربّع على رأسها قائد شاب يضجّ فيه الطموح ويخطط أيضاً للوصول إلى أعلى مراتبها؟!

وقلّة من الناس تعرف أن بشير الجميل بدأ يطمح إلى رئاسة الجمهورية قبل انتخاب الرئيس الياس سركيس بالذات... أو بالأصحّ صدّق كلاماً لكمال جنبلاط قاله له على سبيل المناورة: «ولماذا لا تكون أنت مرشحاً للرئاسة لا الياس سركيس»؟! حدث ذلك يوم زار الشيخ بشير كمال جنبلاط، معزّياً بوفاة شقيقته ليندا جنبلاط. وكان بشير ينقل كلام جنبلاط إلى بعض المقرّبين جداً إليه كأنه كلام صدق، أو كأنه كلام شهادة فيه وفي اهليته للمنصب العالي.

ولم يكن وارداً أن يتنازل بشير لشرعية الياس سركيس، أو أن يسلّمها السلطة التي آلت إليه في المناطق الشرقية، لأسباب وطنية طبعاً ولكن أيضاً لأنه هو نفسه كان يعتبر السلطة التي بين يديه طريقاً إلى السلطة الوطنية... ولم يكن بشير الجميل،، وخلافاً لكلّ ما أشيع، تقسيمياً. وإذا كان صحيحاً أنه هو الذي قال «إن صيغة ٤٣ ماتت ودُفنت ووضعنا حجراً كبيراً فوق قبرها كي لاتقوم»، ألاّ أن الصحيح أيضاً أن طموح الزعيم الشاب، الوطني والشخصي، كان أكبر من «الوطن القومي المسيحي» وأوسع حدوداً. وإذا صحّ أيضاً أنه كان يفتش عن بديل من «الصيغة»، وخلافاً لرأي والده الشائع والمعروف، إلاّ أنّ الصحيح أيضاً أنه كان يفتش عن ذلك من خلال سلطة مركزية وطنية تشمل لبنان كلّه، وتحكمه كلّه.

كان كمن يتمنّى أن يكون هو الحاكم لا الياس سركيس. فكيف إذا كان الياس سركيس، بحكم موقعه، يحاول استرداد ما له كرئيس للدولة والشرعية وينظر إلى القوات اللبنانية كقوة مزاحمة له من دون أي وجه شرعي أو قانوني؟!

وباختصار، العلاقة بين بشير الجميل والرئيس الياس سركيس كانت

محكومة بكل هذه العوامل حتى غدت علاقة خصومة متبادلة ونزاع متواصل. وبقسوة بالغة كان بشير يحمل على رئيس الجمهورية، وعلى الشرعية و«جيشها التلفزيوني». وكانت حملاته تلقى صدى في أوساط الناس وتأييداً. فالناس هي في طبيعتها ضدّ الحاكم وخصوصاً في أحوال لبنان وشرعيته. وقليلون هم الذين كانوا يقولون أن الشرعية اللبنانية مغلوب على أمرها، مثل كل الناس، بل مثل لبنان نفسه. وكان على الرئيس الياس سركيس، رحمه الله، أن يتلقى هذا التشكيك فيه وهو صامت.

من جهتي، لم أكن مع هذه القسوة وإن كنت مثل كل الناس آخذ على الحكم والشرعية ميوعتها وأتمنّى لو يحدث انقلاب، كنت على العكس من بشير، ومن بعض «الرفاق»، أميل إلى نوع من التحالف مع الشرعية، متأثراً بموقف الشيخ بيار الجميل على هذا الصعيد وبالتقليد الذي درج عليه حزب الكتائب كل عمره وهو التضامن مع الدولة والشرعية.

... كان الشيخ بشير قد بدأ يكوّن لنفسه فريق عمل من أشخاص يرتاح إليهم ويثق فيهم... فريق عمل خاص يتخطّى القيادة الجماعية، أو الائتلافية، القائمة على رأس القوات اللبنانية. بدأ ذلك في أعقاب الانسحاب السوري من المناطق الشرقية و«حرب المائة يوم». ووجدت نفسي، فجأة، واحداً من أعضاء هذا الفريق. وكان انحيازي إلى بشير وخطّه السياسي قد اكتمل. والتعاون المتقطع الذي كان بيني وبينه تطوّر إلى مشاركة كاملة. فمن جهة، حدث إبّان «حرب المائة يوم» ما باعد بيني وبين شقيقه أمين الذي كان ميّالاً إلى التهدئة، وإلى الدخول في تسوية مع سوريا بدت لي، في ذلك الحين، تراجعاً. وقد زارني يوماً في مكتبي في محاولة لاقناعي بوجهة نظره التي تتلخص باستئناف التعاون مع سوريا وجيشها العامل في لبنان على ضبط الوجود الفلسطيني المسلّح. بل كان كمن يراهن على تسوية تنهي هذا الوجود المتعارض مع وجود الدولة اللبنانية حتى لو كان ثمنها استيعاب فلسطينيي الهجرة الأولى، هجرة العام ١٩٤٨. ولا أدري لماذا أثارني هذا الطرح وصدمني وجعلني استفظع في الشيخ أمين اقتناعه به. فغادرني مستاءاً، وودعته وأنا مستاء. وقد ضاعف من استيائي تدخل الشيخ أمين أكثر من مرّة

لتسهيل الانسحابات السورية من الأشرفية ومن مداخل بيروت الشرقية على النحو الذي لا يجعل هذه الانسحابات هزيمة. وساءني أيضاً أن يظلّ يدلي بتصريحات هي للتهدئة أكثر مما هي للتحدّي أو للردّ على التحدّي. فإذا بي ازداد قرباً من بشير وابتعاداً عن أمين، سواء كان في أعمالي أو في كتاباتي اليومية في جريدة «العمل».

ولم يكن من مفرّ من الاختيار بين الأخ وأخيه، وخصوصاً بالنسبة إليّ أنا شخصياً. فمن جهة، كان كلّ منهما يتمتع برصيد في الحزب بعضه موروث أو مأخوذ عن الأب، وبعضه الآخر من صنع اليد. فكلاهما من أصحاب المبادرات، والدينامية من خصائصهما. وعندي أن لا أمين ولا بشير كانت تنقصه الكفاية القيادية أو السياسية أو الوطنية. وكان من الطبيعي أن تكون كلمتهما في الحزب مسموعة أكثر من سواهما. وعلى رغم المقاومة العفوية لصعودهما التي كانت سائدة في الحزب، كان هناك أيضاً ما يشبه التسليم بأن أحدهما يجبُ أن يرث الأب مستقبلاً أو أن يخلفه في الزعامة وفي رئاسة الحزب. وفي أي حال، لم أكن أرى خليفة للشيخ بيار الجميل إلّا واحداً من ولديه: أمين أو بشير. وكان انتقال المبادرة إليهما، إبّان المعارك في العاصمة أو في الجبل، أو في الشمال أيضاً، قد عجّل من الاختيار بينهما، وخصوصاً بعدما أخذت الأحداث تتفاعل وتكبر وتعظم، وتتوالى بسرعة بدت فيه القيادة الحزبية كأنها عاجزة عن اللحاق بها، وبدا الحزب نفسه كأنّه لم يُصنع لمثلها.

ثم إن توالي الأحداث كان يتطلّب خطوات وقرارات سريعة لا تقوى عليها أي قيادة جماعية، كما أن هذه الأحداث قد بدأت تتطلّب أجهزة ومؤسسات وأدوات يفتقر إليها الحزب ولا يملكها. فإذا المبادرات الخاصة تكثر لملء الفراغ، تارة من داخل الحزب ومؤسساته وطوراً من خارجه ومن خارج مؤسساته، وغالباً من الخارج. وهذا ما يفسّر تكاثر الأجهزة والمؤسسات التي قامت على هامش حزب الكتائب، ومنها القوات اللبنانية، ومنها أيضاً المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي أنشأها الشيخ أمين الجميل في منطقة المتن الشمالي، والتي تعادل وتوازن، وتنافس أيضاً المؤسسات التابعة للقوات اللبنانية.

وكان من يختار بين الأخوين يختار أيضاً بين هذه المؤسسات. وعلى هذا النحو وجدت نفسي، في تشرين الأول ١٩٧٩، في عداد أعضاء فريق العمل الذي ارتجله الشيخ بشير وبدأ أول اجتماعاته في المجمّع السياحي «الهوليدي بيتش» في منطقة نهر الكلب. وكنت، طبعاً، من الذين ورثوا عن الكتائب، وعن الشيخ بيار الجميل خصوصاً، الفكر الوطني، والمراهنة على صيغة ٤٣، والميل إلى التسوية في الظروف الصعبة، وخصوصاً الانحياز التلقائي إلى الدولة والشرعية.

اعترف، هنا، بأنني في وقت من الأوقات كفرت بـ «الصيغة». وكان ذلك في أعقاب أزمة نفسية انفجرت في ليلة سوداء عنف في خلالها القصف العشوائي الآتي من بيروت الغربية مزمجراً ومروعاً حتى كدت اختنق من الخوف والذعر. وفي مكتبي، في بيت الكتائب، المطلّ على الأسواق القديمة المشتعلة، أحسست أن الفكر يخونني، مثل أعصابي. فماذا أكتب للناس... وهل أظلّ ابشرهم بالصيغة اللبنانية وحالي وحالهم هذه الحال... وما هو هذا «التعايش» الذي يستحيل احقاداً محمولة على فوهات القذائف والصواريخ، وشتائم تحملها في الصباح صحف سخرت نفسها والحرية للذم والتحقير وللشتيمة أيضاً؟

وإذا بي ألعن «الصيغة» والذي اخترعها. وكان ذلك في ربيع العام ١٩٧٦.

وإذا بي أيضاً أبدأ، مثل غيري، أبحث عن البدائل. وإذا بي كذلك اتطوّع لمدّ أول جسر مع إسرائيل وأراهن مع من راهن عليها ولا أسأل. غير أن فورة الغضب والنقمة هذه لم «تحرّرني» كفاية، لا من ذكريات الأمس وهي عزيزة على قلبي، ولا من الأرث الملتصق بكياني عبر نيف وثلاثين عاماً من العمل المتواصل في صفوف الكتائب وعلى خطى بيار الجميل. لقد ظلّ عقلي يملي عليّ كتابة المقالات المطوّلة عن «الصيغة» وعن «التعايش»، ولكن من دون حرارة... من دون حرارة الإيمان. وكان الشيخ بيار يلاحظ ذلك ولا يملّ من تذكيري بأن «الصيغة» صعبة وطريق شاقة ولكنها ايديولوجية تستحق بأن يموت المرء من أجلها وأن يشقى.

المهمّ، في هذا السياق، أنني لم أكن على انسجام تام مع رفاقي في فريق العمل الذي شكلّه الشيخ بشير وتبدّل مرّات قبل أن يستقرّ، كان معظمهم من

الذين طلّقوا «الصيغة اللبنانية» نهائياً وعزموا على اسقاط الشرعية التي تمثلها. وكان الرئيس الياس سركيس، بالنسبة إليهم شخصاً من شمع» ينبغي تذويبه! لكنّي، أنا، كنت من رأي الشيخ بيار الجميل القائل «إن مقاومتنا لا معنى لها أو هي تظلّ مقاومة منقوصة إذا نقصها غطاء الشرعية اللبنانية». كنت دائماً من أنصار التحالف مع هذه الشرعية. فماذا، مثلاً، لو اتفق الشيخ بشير الجميل مع الرئيس الياس سركيس؟!

كانت ثمة علاقة مودّة تربطني بالأمير فاروق أبي اللمع مدير عام الأمن العام آنئذ. وكنت التقيه من وقت إلى آخر، سواء في مكتبه أو في منزله ونتحدث. و «من حديث إلى حديث» كما يقال سألني، مرّة: «هل أنت على استعداد لقول ما تقوله على مسامع الرئيس سركيس». فأجبت بالإيجاب طبعاً. وكان ذلك في حضور شقيقة الشيخ بشير الكبرى، السيدة ماديس أسود. وكما لو أن الأمر معدّ له منذ مدّة، كان المغفور له الرئيس سركيس يستقبلنا نحن الثلاثة في قصر بعبدا ويستعرض على مسامعنا، قبل أن نتكلّم، شتى المراحل التي مرّ فيها منذ تسلّمه مسؤولياته الدستورية حتى تلك الساعة، متوقفاً في صورة خاصة عند المحاولات المستحيلة التي قام بها لتنفيذ ما أتفق عليه في مؤتمري القمة العربية في الرياض والقاهرة، وكيف أن أعضاء لجنة المتابعة العربية راحوا يتنصلون، الواحد تلو الآخر، من المسؤولية. قال: «عقدنا سلسلة اجتماعات مع السفراء أعضاء اللجنة المذكورة، ووضعنا سوية برنامجاً تطبيقياً للبنود التي نصّ عليها اتفاق القاهرة، وتمّ تدوين كل ذلك في محضر شامل للجلسات حرصت على أن يوقع عليه الجميع تدليلاً على الموافقة. فلمّا حان موعد التوقيع راحت الاعتذارات تتوالى حتى أصبحت وحدي».

وأضاف: «ماذا بوسعي أن أفعل إلاّ أن أحافظ على الشرعية ورموزها ومؤسساتها»؟

وقد استغرق عرض الرئيس سركيس ساعة ونصف الساعة تقريباً كنّا في خلالها نستمع إليه من دون أن نتكلّم. وكنت أنا خصوصاً أتمنّى لو يختصر ويعفينا من مطالعة لم نأتِ من أجلها. وما جئنا من أجله واحد، وهو أن يتصالح الياس

سركيس وبشير الجميل أو على الأقل أن يلتقيا. فما صنعه الرجل اعرفه، وأعرف كيف انتهت أعمال لجنة المتابعة العربية، وأعرف خصوصاً لماذا تنصل أعضاؤها من التوقيع على المحضر النهائي. فتطبيق ما اتفق عليه يقيّد المنظمات الفلسطينية ويضع حدوداً لاعمالها في لبنان. ويبدو أن الضغوط الفلسطينية على العواصم العربية المعنية أعطت ثمارها فعُلّق كل شيء، وعلّقت معها سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها.

هذا كلّه أعرفه. ولم أكن، طبعاً، من الذين ينسبون التقصير إلى الرئيس سركيس أو النقص في الوطنية أو اللامبالاة حيال ما فعلته القوات السورية وهي تحاول إخضاع المناطق الشرقية لسلطتها هي قبل سلطة الشرعية اللبنانية. وإذا كنت، قبل المقابلة وهذا العرض المستفيض، أجهل الشخص وعمق التفكير عنده وصدق النية، إلاّ أنّني كنت أعرف من الشيخ بيار الجميل أن الرجل مغلوب على أمره ولا يملك ما يمكّنه، كرئيس للدولة، من أن يكون رئيساً للدولة... فالدولة نفسها غير موجودة. الجديد الذي اكتشفته في الرئيسس إلياس سركيس، وأنا أسمعه، هو أنه انسان كبير لا بدّ لمن يعرفه من أن يحترمه ويحبّه. تلك كانت الفائدة الوحيدة من حديثه المطّول، وخصوصاً أننا لم نأتِ لنحاسبه لكي يدلي أمامنا بما أدلى به. وما جئنا من أجله اختصرته له، عندما أذن لي بالكلام، على النحو الآتي: يا فخامة الرئيس، نحن في حضرتك من أجل أمر واحد، وهو أن تساعدنا على ردم الهوّة القائمة بينك وبين الشيخ «بشير». نحن مع «بشير» في كل توجهاته إلاّ في هذه الخصومة يعلنها في وجهك. ونحن معك في كل ما ذهبت إليه إلاّ في موقفك من «بشير». ونحار كيف نوزع ولاءنا بينكما. وفوق ذلك نخاف على أنفسنا وعلى أهلنا جميعاً من هذه الحرب التي لا معنى لها بينكما. ونرى أننا سائرون، حتماً، إلى الهلاك إذا استمرّ «بشير» في جانب، والشرعية وأنت خصوصاً في جانب آخر.

قاطعني قائلاً: «أنا لا أضمر أي خصومة للشيخ بشير».

قلت: «ولكن الخصومة، من الناحية الواقعية، ومن ناحية الشيخ بشير على الأقل، قائمة». فأجاب: «يجب أن يعرف الشيخ بشير أنه لو كان مكاني لتصرّف على نحو ما تصرّفت. فأنا لا أستطيع، كما لا يجوز أن أكون عضواً في الجبهة

اللبنانية. فدوري هو في موقع رئاسة الدولة لا في الجبهة اللبنانية». واستطرد قائلاً: «ويجب أن يعرف الشيخ بشير أنّي لو كنت في موقعه لفعلت ربما ما يفعله، فأنا لا ألومه على ما يفعله»!

وبدا لي من هذه «الشهادة» أن المقابلة وصلت إلى النقطة التي تهمّنا، فقلت: «ماذا، يا فخامة الرئيس، لو استدعيت إليك «بشير» وأسمعته مباشرة هذا الكلام»؟ وأضفت: «جئنا نطلب منك هذه المبادرة تجاهه من دون أن يعرف. ولو سألناه الرأي لكان جوابه الرفض طبعاً... وليس وارداً أن يبعث بنا إليك لكي نستجدي له مقابلة معك. لكن، لو تفضلت ودعوته إليك وخاطبته بمودّة، كأب أو كرئيس، فلا أظنّ أنه لن يستجيب لك ولدعوتك ولكلامك».

قال: «لا مانع عندي وسأفعل».

وأنتهت المقابلة عند هذا الحدّ.

وأثناء عودتي قفز إلى رأسي هذا السؤال: «ولكن، ماذا لو اتخذ الرئيس سركيس هذه المبادرة ولم يستجب «بشير» للدعوة... أو ماذا لو اتصل به «المرافق» في القصر الجمهوري محدّداً له موعد المقابلة وكان جواب «بشير»: «أنا لم أطلب أي موعد مع فخامته وأي مقابلة»؟ ومعرفتي ببشير تعلّمني أنّه قد يذهب في التحدّي إلى هذا الحدّ، أو قد يفاجأ بالدعوة ولا يستجيب. وتلافياً لذلك توجهت، رأساً، إلى «المجلس الحربي» وقد عزمت على اعلام «بشير» بما فعلت، وبما دار بيننا وبين الرئيس سركيس من كلام. وبالفعل، فاجأته في مكتبه، بحضوري وبما أحمله خصوصاً. لكنّه لم يرفض ولم يوافق، بل ظلّ صامتاً وقد اعتبرت صمته موافقة!

وفي اليوم التالي كان العقيد جوني عبدو، مدير عام المخابرات آنئذ، يصطحب الشيخ بشير في سيارته إلى قصر بعبدا.



٢ ـ «بشير» وأركان حربه

كنّا بضعة أشخاص حول بشير الجميل، بعضنا بصفة مستشار وبعضنا الآخر بحكم المسؤولية عن جهاز معيّن. وكانت الحلقة تتوسع أحياناً، وأحياناً تضيق. ومنّا من كان مع «بشير» منذ الساعة الأولى، ومنّا من جاء لاحقاً أو في المرحلة التي بدأ فيها نجم «بشير» يلمع. معظمنا آت من صفوف الكتائب بحكم انتقال العسكر والسلاح من الكتائب إلى القوات اللبنانية، أو بحكم العلاقة الشخصية مع «بشير»، والرابط بيننا «بشير» في الدرجة الأولى إضافة، طبعاً، إلى ظروف المعركة. أمّا الفكر السياسي فمتنوّع، بعضنا لا يزال يحمل في ذاته تجربة الوطن اللبناني، بحسناته وسيئاته، وبعضنا الآخر لا يحمل إلّا تجربة الحرب والسلاح والعيش في وحول الخنادق وخطوط التماس. كما أن هناك من كان مؤمناً بلبنان الواحد، لبنان المسيحية والإسلام، لكن تجربة الحرب زعزعت فيه الإيمان وقادته وكما يزعم هو، إلى إيمان آخر.

كنّا، بتحلّقنا حول شخص بشير الجميل، نختصر التيارات التي تتجاذب الأوساط المسيحية بالنسبة إلى المستقبل والمصير ولا نشكل فريقاً واحداً، متجانساً ومتحداً، إلّا في مقاومة الضغط العسكري والسياسي على مناطقنا. ولم يكن بشير ليشعر بالانزعاج من هذا التنوّع بل ربما تمنّاه وأراده أو كان من صنع يديه. ولو شاء أن نكون من تيار فكري واحد لكان له ما يريد. فلم يكن لأحد أن يفرض نفسه

عليه، ولا كان فريقنا هيئة رسمية تمّ تشكيلها بموجب نظام معين أو قواعد معينة. ولعلّ حاجته إلى فريق عمل خاص، ناتجة عن كون مجلس قيادة القوات اللبنانية هو هيئة مفروضة على الشيخ بشير، وذات توجّه فكري واحد تقريباً ولا تشكل «المختبر» الذي يريده ويبتغيه. مع التنويه بأن التهيئة للقرارات والمواقف كانت تتمّ في «المختبر» المذكور لا في مجلس القيادة.

ولم تكن القرارات لتخضع لتوجّه فكري معينّ وثابت. وكان لكلّ منا نظرته إلى لبنان، وإلى المستقبل والمصير، وإلى القوات اللبنانية نفسها، بل إلى بشير، الشخص والقائد، وإلى الدور الذي يجب أن يضطلع به.

انطوان نجم مثلاً، وهو رفيق لي قديم، وصديق قديم أيضاً، تنصل من أي علاقة له بـ «الصيغة اللبنانية»، وهو لا يرى خلاصاً إلّا باستقلال المسيحيين عن المسلمين، استقلالاً يتمنّاه كاملاً لكنّه لا يراه ممكناً في المرحلة الزمنية الراهنة إلّا في اطار فدرالية كاملة. فهو من الذين احدثت الحرب في ذواتهم انقلاباً. وقد انتقل من الإيمان المطلق بلبنان الواحد والدولة الوحدوية إلى الإيمان المطلق بعكسها وهذا كلّه مقرون بنزاهة روحية ومادية طالما تميّز بها هو وقرّبت بيني وبينه.

وفي دفاعه عن وجهة نظره الجديدة يستشهد بأكثر من آية في القرآن الكريم للدلالة على أن المشاركة في الحكم بين المسيحيين والمسلمين متعذرة إن لم تكن مستحيلة. كما أن اخضاع المسلمين لحكم مسيحي أو ماروني أمر لا يدوم فضلاً عن أنه مناف للحق والعدالة وما إليهما. فلا يبقى، والحال هذه، إلّا أن يستقلّ كل فريق في إدارة شؤونه وتحقيق ذاته!

وتأثراً بهذا الانقلاب الذاتي بدا على انطوان نجم أنّه قرّر الانسحاب من حزب الكتائب باعتباره «حزب الصيغة»، على رغم المنصب الذي كان يحتلّه والصفة التي كان يحملها على مدى سنوات. فهو، منذ سنوات، المسؤول عن الشأن العقائدي وقد سبق أن كتب المطوّلات في العقيدة الكتائبية، وهو صاحب مؤلف «فلسفة العقيدة الكتائبية» وله في هذا المجال أكثر من انجاز.

وكان انطوان نجم حريصاً على أن يبقى «بشير» مستقلاً عن حزب الكتائب

لا يتأثر بطروحاته ولا بأفكار رئيسه. لقد أراد «بشير» بديلاً لبيار الجميل، والقوات اللبنانية بديلاً للكتائب اللبنانية.

أمّا كريم بقرادوني فهو أشهر من أن يعرّف عنه. كان انضمامه إلى المجموعة الصغيرة متأخراً على رغم ما قمت به من محاولات لاقناعه بالانضمام إلينا. كان في كل مرّة يقول لي: «لم يحن، بعد، موعد اختياري بين أمين وبشير، وما زلت أفضل الانتظار والتريث». وكنت حريصاً على أن يكون كريم معنا لسببين رئيسين أثنين: الصداقة التي تجمع بيننا، وهي قديمة، فكنت دائماً أرتاح إلى العمل معه في مختلف الشؤون الحزبية، وإلى التفكير سوية بصوت مرتفع. فهو من الذين يتقنون الاصغاء، وعلى عكس الذين إذا التقيتهم على طاولة مناقشة لا يسمعون، ولا يصغون، وإذا «تكمّشوا» بحبل الكلام ألقوا عليك محاضرة لا تنتهي. وهو، إضافة إلى ذكائه، رجل عملي، و«عملاني» إن صحّ القول، يحمل في ذاته حسّاً سياسياً قلّما يخطىء، فماذا لو كان أيضاً «خبيراً» في الشؤون الفلسطينية، وقد سبق أن بنى لنفسه علاقات مع الزعماء والقادة الفلسطينيين شديدة وحميمة، و«خبيراً» كذلك في الشأن السوري وله مع الزعماء السوريين أكثر من اتصال؟!

وكريم بقرادوني كتائبي قديم، ولكن على نحو متميز من الناحية الفكرية، «منفتح على التيارات الفكرية» كما يقال، وحريص على أن يبدو من «التقدميين»، ولعلّ من ميّزاته أيضاً هو أنه ليس ممن يدّعون الزهد في العمل الحزبي والسياسي أو يستحون بطموحهم. وطالما فاخر بكونه «حيوان سياسة» أو «السياسة في دمه». وعلى رغم أنّه لم يكن دائماً على «تفاهم» مع الشيخ بيار الجميل، وهو أمر طالما أزعجني، فقد كانت بيني وبينه علاقة مودّة حتى لو باعدت بيننا المواقف، أحياناً، أو النظرة إلى الشيخ بيار.

وكنا نشعر، بشير وأنا ـ وخلافاً للآخرين من أفراد المجموعة ـ أن لا غنى لنا عن كريم، وخصوصاً بعدما تضاءل شأن العمل العسكري وأصبح العمل السياسي أكثر أهمية. و«السياسيون» بيننا مبتدئون، ولا أي جسور بينهم وبين القوى السياسية الأخرى ولا أي علائق شخصية. وكنا نشعر، أحياناً، أننا مجموعة

مغلقة على نفسها، تنشط كثيراً وتكدّ وتتعب ولكن في اطار محدود ومُغلق. و «العسكريون» بيننا عسكريون بما تعنيه الكلمة من جهل للعمل السياسي ومن استخفاف به ومن مراهنة شبه مطلقة على القوة والسلاح. وإذا صحّ أن «بشير» كان يحمل في ذاته كفايات سياسية نادرة، إلاّ أنه كان يشعر بالحاجة إلى شركاء من هذا الطراز، وإلى من يملك ما يساعد على فتح الأبواب على القوى الأخرى المتدخلة في الصراع، وإلى من يعرف هذه القوى معرفة شخصية مباشرة ليس فقط من القراءات وتقارير جهاز المخابرات.

وطالما تساءل «بشير»، على مسامع أعضاء المجموعة: «ماذا لو جئنا بكريم بقرادوني يجلس معنا إلى هذه الطاولة ويشاركنا البحث والمناقشة». وظلّ يكرّر السؤال حتى زالت كل «التحفظات»، وخصوصاً تحفظات كريم نفسه باعتباره من الأشخاص الذين كان يحمل عليهم «بشير» ويخاصمهم ويضيّق عليهم!

على صعيد الفكر السياسي لم يكن كريم «كافراً» كفر انطوان نجم. ولعلّه، في الشأن العقائدي، ليس من الذين تحدث فيهم الانقلابات الفكرية والعقائدية. والالتزام عنده لا يصل إلى حدّ التزمّت، والبراغماتية تغلب على العقائدية. وفوق ذلك كلّه هو على اتصال بالعقل العربي، وبالعقل الفلسطيني، مما يجعله أكثر انفتاحاً وأكثر قابلية لمنطق التسوية. وهو لم يحكم، بعد، على «الصيغة اللبنانية» بالفشل أو بالموت أو بالزوال، ولا قال، بعد، أن الكتائب فقدت مبرّر وجودها. وهو دائماً يجلس قبالة انطوان نجم، ويؤمن توازناً كان ضرورياً لتلافي الإنغلاق أو الانزلاق.

على الطرف الآخر من الطاولة كان يستوي ايلي حبيقة على مقعده ورأسه بين راحتيه. وأحياناً يمسك بقلم يخطّ به على ورقة بيضاء أمامه خطوطاً لا معنى لها أو يرسم مربّعات لكي يملأها سواداً أو مربّعات أصغر وأدق. لا يتكلّم إلاّ إذا طلب منه بشير أن يتكلّم أو إذا سأله أي سؤال أو أي معلومة.

كان ايلي رئيس جهاز الأمن، أو جهاز الاستخبارات، وقد جاء إليه من المتاريس وجبهات القتال حيث كان لبنان يتمزّق ويحتضر فلم يعرفه ابن العشرين

عاماً إلّا كذلك. وعلى أيدي المدرّبين الإسرائيليين تعلّم فنون القتال والاستخبارات فبرهن في المجالين عن أهلية عالية: شجاعة، وذكاء حاد، ونباهة. عقلاني لا يسأل عن المشاعر والعواطف ومناور من الطراز الأول.

خاض الحرب بصفتها حرباً على المسيحيين ومحاولة تصفية، وتعامل مع ويلاتها من هذا المنطلق. ومن هذا المنطلق أيضاً انتمى إلى الكتائب شأنه شأن كل أبناء جيله فعرف عنها أشياء وغابت عنه أشياء. ولعلّ انغماسه في الشأن المخابراتي قد قوّى فيه القدرة على الصمت ومقاومة المشاعر والاعتماد على الفعالية، وخصوصاً أنّه من المحاربين الذي تفرّغوا للحرب وأصبحت الحرب عندهم ملازمة لوجودهم. وحينما يكون الوقت وقت تخطيط لمعركة لا يسأل ايلي كم تكلّف من رجال، أو بالأصحّ كان يقول: «نكبّ كذا عالم لكي نربح المعركة». فالحرب عنده أرقام، وكمية بشر ومعدّات، ومناورة، وخدعة. والحال أن ايلي حبيقة كان، في ذلك الحين «الأداة الفعّالة» في الاستقصاء... استقصاء المعلومات، وتحليلها واستخلاص نتائجها.

وإلى يسار ايلي حبيقة كان يجلس زاهي البستاني، الآتي هو أيضاً من عالم الاستخبارات، من مديرية الأمن العام اللبناني، وقد طلّقها ليتفرّغ للعمل مع بشير، كمستشار، وكخبير ناجح في «العلاقات العامة»، وكمفاوض قلّما يكشف أوراقه قبل التأكد من أنها رابحة. لم يكن منتمياً إلى الكتائب لكنّه لم يكن بعيداً عن فكرها السياسي ولا متنكرًا. وهو قلّما يتدخل في الشؤون الفكرية والخيارات الوطنية الأساسية. يتدخل فقط في المسائل العملانية. وسيبرهن، لاحقاً، على أنه خبير انتخابات و«تطبيقات» انتخابية، وسيلعب دوراً فاعلاً في الانتخابات الرئاسية، وفي تأمين النصاب القانوني لها، وفي تأمين فوز بشير بالرئاسة الأولى. متكتم، ضنين بما لديه من معلومات، وحريص على أن تظلّ معلوماته أسراراً. يهوى المهمات السرّية، فإذا تعذرت جعل من كل مهمة يعهد بها إليه مهمة سرّية حتى لو لم تكن تقتضي هذه السرّية، أو هذه الحيطة وهذا الحذر. يعمل منفرداً وبالاستقلال الكامل عن الآخرين، ويؤثر «العمل على القطعة» كما يقال، ويأنف الالتحاق بجهاز معيّن أو حصر نشاطه في مجال معيّن.

ومقابل زاهي البستاني يجلس جان ناضر، رفيق بشير الدائم في حياته كما في استشهاده وقد جمعهما الخلاف حول رئاسة منطقة الاشرفية ثم الاتفاق على أن يظلّ جان رئيساً وأن يكتفي بشير بمنصب نائب الرئيس. وكان بشير، قبل ذلك، يفتش عن موقع له في الحزب تمكّنه من الاتصال المباشر بالقواعد الحزبية، ومن بناء مستقبله السياسي. فسعى إلى الحلول مكان جان ناضر ولكن، لا هذا الأخير قبل التخلّي، ولا القيادة الحزبية، الحريصة دائماً على التبرؤ من أي وراثة عائلية، قبلت الانحناء أمام طموح بشير. فكانت التسوية التي استحالت تعاوناً بين الشخصين، ومشاركة، ورفقة درب حتى المهات.

كان جان ناضر، في المجموعة، المسؤول عن المال. وهو الذي أنشأ ما يسمّى «الصندوق الوطني» الذي بقي يديره حتى مماته. فكان، بحكم هذا الموقع، يمارس تلك السلطة المعهودة لدى كلّ من يقبض على «عصب الحرب»، وبخاصة متى كان التقدير الشخصي هو الذي يحدّد أبواب الواردات والنفقات. وبما أن بشير كان من طينة والده على هذا الصعيد، يحاذر القبض والدفع وما إليهما، فقد ترك لرفيقه جان هذه المهمة. لكنّه، مع الوقت، بدأ يتضايق من السلطة المالية التي يمارسها هذا الأخير على رغم نزاهته ونظافة كفّه. غير أن الأمور لم تتجاوز حدّ التبرّم لدى الواحد والتشبث بالصلاحية لدى الآخر.

على الصعيد السياسي عُرف جان ناضر بالتمرّد الدائم، وبالمشاركة، وبالاعتراض أحياناً من أجل الاعتراض. وكان بيننا دائماً هذا المعارض الذي «لا يعجبه عجب»، ونادراً ما وافق على موقف أو قرار إلّا بعد اعتراض ومعاندة. لقد كان من الأشخاص الذين لكي تنتزع موافقتهم على أمر وجب أن تطرح عليهم عكسه. لكنّه في كل الأحوال لم يشذ عما تربّى عليه في الكتائب، وطنياً ومناقبياً.

وبين كريم بقرادوني وجان ناضر، يجلس سليم الجاهل، القاضي، والاستاذ في كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية. وقد اختير ليكون ممثلاً للقوات اللبنانية في حكومة الرئيس شفيق الوزان، الحكومة التي شهدت نهاية عهد وبداية عهد وتمثلت فيها الفعاليات السياسية كلّها تقريباً.

تميّز سليم الجاهل بثقافته الواسعة، مقرونة ببراعة قلّ نظيرها. فالسياسة عنده هي أيضاً سياسة الاستقامة لا يعرف سواها ولا يتقن سواها. عالمه عالم الفكر، يسبح فيه ببراعة واتقان ويغرف منه ولا يرتوي. كاتب بالفرنسية من طراز رفيع وقعت عليه مهمة تدبيج المذكرات المرفوعة إلى المحافل الدولية وكان، من هذا القبيل، مجلّياً.

في وزارة الاسكان والتعاونيات لم يكن وزيراً بقدر ما كان رسولاً. وقد استطاع، بحكم نزاهته واستقامته، أن يكون خير رسول لـ «القوات» وخير ممثل لها ولقائدها.

يبقى نعوم فرح، المحامي الشاب، والصحافي الناشيء أيضاً وقد طلّق المهنتين ليتفرّغ لمهمته في «القوات» كمسؤول عن جهاز العلاقات الخارجية.

والحقيقة أنه هو من أسس هذا الجهاز، ونظمه، وجعل له فروعاً في معظم العواصم الأوروبية والأميركية. قبل ذلك لم يكن للقوات اللبنانية أي حضور في الخارج، وبعده صار لها أوسع حضور. فمن مقرّه في الاشرفية تصل أخبار لبنان، يومياً، إلى لندن وباريس، وإلى روما وبون، وإلى نيويورك وواشنطن، وإلى كندا واوستراليا، وبالسرعة المعروفة عن وكالات الأنباء العالمية. ومن خلال هذا الجهاز كانت «القوات» تطلّ على الأحزاب والقوى السياسية في أوروبا واميركا وتتعامل معها. وقد لعب نعوم فرح وجهازه أوسع دور في تعبئة الرأي العام الدولي إبّان معركة زحلة، وفي تنظيم أوسع حملة صحافية في العواصم الغربية والأميركية.

تلك، باختصار، كانت المجموعة التي واكبت الشيخ بشير الجميل في صعوده، وقد فاتني أن أذكر نفسي وفي يقيني أن كلامي عن الآخرين يدلّ إلى حضوري الدائم بينهم على رغم ما بيني وبين بعضهم من فوارق. فلم أفهم القوات اللبنانية، يوماً، بديلاً للكتائب، أو خصماً للشرعية، أو متنصلة من وحدة لبنان ودولة الاربعينات. ولم انقلب على نفسي وعلى هذه «الثوابت» مثلما انقلب رفيقي وصديقي انطوان نجم. ولا كنت من المرتاحين إلى قول بشير أن «صيغة ٤٣ ماتت ودفنت ووضعنا على قبرها حجراً كي لا تقوم». لقد عشت تلك الأيام

الصعبة كما يعيش كل مؤمن تجربة هي من القسوة ما تحمل على الشك والارتياب. ولا أكتم أنني، في وقت من الأوقات، خيّل إليّ أنه ربما بنوع من أنواع الفدرالية يبقى لبنان ويعيش. ولكن كلّما كنت أمعن النظر في هذه الصيغة أجد فيها ما وجده الشيخ بيار الجميل، منذ أول لحظة، مشروع تقسيم، بل مرحلة متقدمة من مراحل التقسيم. وكنت دائماً كمن يراهن على أنّ بشير سيتغيّر، وسيكتشف ما اكتشفه السابقون، وسيكمّل ما بدأه وتعهده والده على مدى نصف قرن.

أمّا نظرتي إلى دور «بشير»، والقوات اللبنانية، والكتائب، وإلى المستقبل الوطني، فقد كانت على عكس ما كتبه لي رفيقي انطوان نجم في يوم من الأيام في محاولة منه لاقناعي بوجهة نظره.

كان ذلك في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٠. وكانت المناسبة ترشيح الشيخ بشير لمنصب نائب رئيس حزب الكتائب الذي شغر بوفاة النائب جوزف شادر، بعضنا مع هذا الترشيح وبعضنا الآخر ضدّه. وسبب الاختلاف هو الاختلاف في النظرة إلى الكتائب، وإلى القوات اللبنانية، وإلى دور بشير نفسه، وأخيراً إلى لبنان بالذات. يقول صديقي انطوان نجم ـ الذي لم أرَ له وجهاً منذ غياب «البشير» كما لم يرَ لي هو أيضاً وجهاً منذ ذلك التاريخ، وقد تعوّدنا على ألّا نلتقي كلّما تباعدت بيننا الرؤى، من دون أن نكفّ عن تبادل المحبة والمودة والاحترام ـ يقول انطوان في رسالته:

«عزيزي جوزف،

«إن المناسبة جديرة بأن اغتنمها لأشرح لك خلفية المواقف التي أنا عليها منذ ثلاث سنوات. ذلك أن رأيي في ترشيح رفيقي وأخي وأملي الشيخ بشير لمركز نائب الرئيس في الكتائب، أو تكليفه بأي مهمة وعلى أي صعيد كان، مرتبط، عضوياً، بالرؤية التي كونتها لنفسي، وأنت تعرف، أكثر من سواك، مدى التزامي باقتناعاتي واستعدادي لأن أبذل دونها كل ما استطيعه.

«إن بشير الجميل هو، اليوم، وبالنسبة لي، التعبير التاريخي عن المقاومة اللبنانية، وهو أفضل المؤهلين لقيادتها من أجل تحقيق الغاية التي نريد. والغاية ليست محصورة بالتحرير من الفلسطينيين والغرباء، على الرغم من أهمية هذا الهدف الكبير، الغاية تتخطّى هذا الهدف إلى تحرير المسيحي المشرقي من الذمية الواقعة أو المرتقبة، وإلى بناء الوطن المجسد طموح هذه الحرية والدولة القادرة على أن يحيا فيها كل منا حياة انسانية لائقة. فدور بشير الجميل، إذا، أبعد واعمق مما قد يتصوّره بعض معاونيه. إنه صاحب رسالة. وهو باخلاقه ونفسيته وطموحه و«قماشته» أول المؤهلين لايصال سفينة الانقاذ إلى الشاطىء الأمين. لهذا السبب كان رأيي منذ ثلاث سنوات، ولا يزال، أن يترك الكتائب ليصنع حركته هو، الحركة التي تتطلّبها الظروف التاريخية الصعبة التي يعيشها باضطراب مشرقنا وانسان هذا المشرق. لماذا؟

«لأن الغاية المعينة تتطلب الوسيلة المناسبة، وتلزمها، حكماً وحتماً، الأداة القادرة على التنفيذ. والوسيلة لا يمكن أن تكون من غير معدن الغاية. الغاية هي ثورية، بمعنى أنها تغيير جذري، وهذا التغيير لا يسلك، حتماً، درب العنف الدموي، وإن قد يفترض العنف الدموي في مرحلة من المراحل وعلى نحو استثنائي.

«والكتائب اللبنانية التي ولدت من ضمن معطيات مختلفة ومن أجل غاية غير الغاية التي يعدّها بشير الجميل، والتي اكتسبت خلال نصف قرن أسلوباً معيناً، وربّت محازبيها على هذا الاسلوب... والتي صنعت للبنان تاريخاً ذا اتجاه محدّد معروف... هذه الكتائب لا يمكن أن تتولّى تحقيق الغاية التي أحلم بها، أو أن تتجيّر لها.

أمّا كيف تمكّن بشير الجميل من السير بعض الخطوات في الخط المنشود مع بقائه كتائبياً، فإن الجواب عليه هو التالي: في الحقيقة، إن ما حققه هذا الانسان الرائع حققه في كل مرّة كان يبتعد فيها عن

الكتائب: انضباطاً وأسلوباً وتطلّعاً. وأكثر من ذلك. كانت الأمة ترى فيه بشيرها بقدر ما كان يبتعد، عملياً، عن الكتائب، وبالعكس، كان البشير يتقلّص فيه الأمل بقدر ما كان يبتعد عن ضمير الأمة ليقرب من الكتائب. في نظري هذه هي المعادلة الصحيحة. فعندما اقترحت عليه غير مرّة أن يترك الحزب، خصوصاً اثر انتهاء حرب السنتين (وكانت الظروف وقتذاك مؤاتية أكثر من اليوم)، فلكي ينشيء الحركة التي عليه أن يطبعها بطابع الغاية الكبيرة، والتي تكرّس ذاتها، جوهراً وشكلاً، لهذه الغاية.

في ضوء ذلك تفهم موقفي الأخير. أن ترشيح بشير الجميل لمركز نائب الرئيس في الكتائب، «سيغمسه» أكثر فأكثر في الكتائب، وسيبعده، بالتالي، عن المقاومة. ودخول بشير في تركيبة وزارية لا تكون تركيبة ثورية، مناخاً وأعضاءً وتطلّعاً، ومنزهة عن الأشخاص المشبعين بصيغة ٤٣، «سيغمسه» أيضاً، شاء ذلك أو لم يشأه، في النظام القائم أياً كانت التحسينات التي ستدخله. على بشير الجميل أن يصنع «وزارته» هو، في المناخ الذي يخلقه هو، ومع الأشخاص المعجونين مثله بالثورية المطلوبة، وإلاّ. . . وإلاّ، وفي أحسن الأحوال والظروف، لن يكون بشير الجميل سوى بيار الجميل آخر، بنظافته، بطهارته، بإخلاصه، بتفانيه، بتضحياته، بعطائه اللامحدود، ولكنّه لن يكون البشير والمخلّص المنتظر.

«عزيزي جوزف،

«أعتقد أنني أوضحت لك، ولو بعض الشيء، فكرتي الأساسية. وأعلمك أنني فقدت إيماني بالكتائب مساء الثالث عشر من نيسان من العام ١٩٧٥. ومن هنا تفهم لماذا قدّمت استقالتي مرتين من مصلحة العقيدة. وتفهم أيضاً، لماذا نويت وأنوي، جدّياً، الاستقالة من الحزب. وإذا كنت لم أقم بذلك حتى الآن، فكرمى للشيخ بشير، ولأنه يريد أن يعاونه كتائبيون.

«كتائبيتي» اليوم، شكلية، ليس فيها أية ذرة من حرارة الإيمان الذي عهدته فيّ، وربما في القريب العاجل أخطو الخطوة التي تجعلني في عيني نفسي، منسجماً مع ذاتي وصادقاً مع اقتناعاتي.

ودمت لأخيك

انطوان نجم

وسيكون لانطوان نجم الموقف نفسه عندما يحين موعد ترشيح الشيخ بشير للرئاسة الأولى. ففي رأيه أن مجيء بشير إلى الرئاسة اللبنانية يعني عودة إلى «الصيغة» أو على الأقل تورّطاً فيها وانسياقاً مع منطقها!

لكن هذه التناقضات بيني وبين انطوان نجم، بل بين أفراد المجموعة كلهم لم تحل دون التسويات. فباستثناء انطوان نجم، لم يكن القول بالفدرالية وما إليها، أو باستقلال المسيحيين عن المسلمين، أو باسقاط صيغة الأربعينات ليتعدّى حدود المشاعر المتأثرة بظروف الحرب ومآسيها. وحده انطوان نجم كان يسند موقفه إلى اقتناعات عقلية. أمّا الأخرون، فمن المرجح أن انقسام البلاد بين أهله والفلسطينيين، إنقساماً بدا محتماً بعد الانفلاش الفلسطيني وانسداد الأفق أمام أي حلّ لأزمة الشرق الأوسط، كان هو الذي يوحي إليهم بسقوط لبنان الوطن الواحد في صورة نهائية. بل ان انطوان نجم نفسه لم ينغلق لاحقاً، على التسوية، ولم يتنكّب عن تأدية قسطه في معركة الرئاسة، بل بشغف كلّي أعدّ لبشير، بالتعاون مع بعض الخبراء، برنامجاً للأشهر الثلاثة الأولى من حكمه فيما لو تيسّر له أن يفوز بالمنصب العالي ويحكم. . .

ولم تكن ظروف الحرب، بعد، قد لوثت أحداً ولا كان المال قد لوث سمعة أحد. وكلّ المحيطين ببشير الجميل كانوا انقياء واطهاراً من هذا القبيل. لكن خطر السقوط أمام اغراءات المال واستغلال النفوذ والسلطة لم يكن ليقلّ حجماً عن سائر المخاطر التي تهدّد جيل الحرب وكل المتدخلين في الحرب التي هي من أوسخ الحروب وأكثرها تهديماً للأوطان وللانسان.

لاحظت في وقت من الأوقات أن الانفاق عن سعة، انفاق المال، قد بدأ

يحلّ مكان حياة التقشف التي عشناها في السنوات الأولى من الحرب. لقد صارت للقوات اللبنانية وارداتها المالية الثابتة، من خلال الرسوم التي أنشأتها في المناطق الشرقية، ومن خلال التبرّعات والاكتتابات المالية. ولم يكن لأحد، بعد، خبرة في ما يؤدي إليه التعاطي مع المال. وما تعلّمناه في الكتائب وعلى يد بيار الجميل من هذا القبيل لم يتعلّمه أحد في «القوات»، فضلاً عن أن ظروف الحرب لا تفسح في المجال لأي تنشئة على هذا الصعيد. كان الخطر كبيراً، خطر الفساد والافساد، وهو خطر لا يصمد أمامه إلّا الذين أوتوا مناعة خلقية متفوقة.

أطلّ الخطر من خلال البحبوحة المالية التي بدأت تنعم بها القوات اللبنانية وأجهزتها وإداراتها وتتجسّد في المكاتب المريحة، والفخمة أحياناً، وفي بعض المظاهر الأخرى، من مثل النزول في أفخم الفنادق في الخارج كلّما سافر وفد في مهمة ومن مثل السفر جوّاً في الدرجة الأولى وما إليهما. لم يكن هناك سوء ائتمان بل اسراف في الانفاق على أمور تعدّ من «الكماليات» إن جاز التعبير. وقد رأيت في ذلك خطراً على «القوات» كمؤسسة، وعلى أفرادها والعاملين في أجهزتها العديدة، وعلى الروح النضالية والقتالية خصوصاً. أذكر هنا أن السلاح الذي خضنا به «حرب السنتين»، أو المعارك الأولى منها على الأقل، كان سلاحاً فردياً يبتاعه المقاتل بماله الخاص، وكذلك الذخيرة. وكان الأهلون في الأحياء هم الذين يؤمنون الطعام للمقاتلين. وقس على ذلك.

حياة التقتير والتقشف هذه، والملازمة لكل مقاومة شعبية حقيقية بدأت تغيب ليحلّ مكانها حياة أخرى هي على قدر كبير من الترف.

لم أرَ بدّاً من مصارحة الشيخ بشير بمخاوفي من هذا القبيل. وقد شجعني على ذلك معرفتي به وبنمط الحياة التي يعيشها هو في بيته ومع عائلته، وهو نمط متواضع تربّى عليه بشير، إضافة إلى التربية الخلقية المأخوذة عن الوالدين والعائلة العريقة. قلت له في لقاء خاص لهذا الغرض: «لقد بطلت المقاومة أن تكون مقاومة، واخشى أن تصبح القوات اللبنانية في يوم من الأيام، جيش مرتزقة وكسالى ومنتفعين إن لم نتدارك الأمر».

وقلت أيضاً: «لقد بدأ شبابنا يتعوّد الحياة المترفة، الأمر الذي يخالف الروح النضالية التي تميّزت بها «القوات» في منطلقها وأكسبها الدينامية التي عرفت بها إضافة إلى روح الفداء والاستشهاد. فماذا يبقى من هذه الروح إن أصبح لكل مسؤول سكرتيرته الخاصة، وسيارته الخاصة، وموازنته المالية الخاصة أيضاً ينفق منها على هواه وحسب تقديره الشخصي وربما أيضاً حسب نزواته». وقلت كذلك: «هذه مقدّمة للسقوط أمام اغراء المال، ولسوء الإئتمان وللإثراء غير المشروع ولكل ما كان سبب سقوط الكثير من الحكام والدول والمؤسسات. وقد رأيت من واجبي مصارحتك بمخاوفي، فتبادر، بما أعرفه عنك من تزمت على هذا الصعيد، إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتدارك هذا الانسياق، بل هذا الانحراف عن خطّ المقاومة الحقيقية وروحيتها. ومن أين للقوات اللبنانية أن تظلّ تتحسس آلام الناس إن لم تعد هي نفسها متألمة... ومن أين لها أن تعرف حال الناس وما هي عليه من ضيق مادي إن لم تعد «القوات» في ضيق هي أيضاً؟!

وافقني بشير على كل ما قلته، وأصر علي أن أطرح الموضوع في اجتماعنا الاسبوعي قائلاً: «المسألة مسألة مناخ نخلقه من خلال مناقشة للموضوع تتمّ على كل المستويات وفي كل الأجهزة والدوائر التابعة للقوات اللبنانية». وهكذا كان وبعد اسبوعين تقريباً طلب من كل المسؤولين عن الشأن المالي كتابة تقرير بما عندهم، بل بما يملكونه. واحتفظ بهذه البيانات في صندوقه الحديدي... فربما تطلّب الأمر، في المستقبل، أن يسأل كل مخطىء «من أين لك هذا»!

ويشاء القدر أن يغيب بشير عن هذا العالم وتغيب معه الضوابط التي وُضعت في أيامه على هذا الصعيد، وتصبح النزاهة ونظافة الكف شأناً موقوفاً على من أوتي المناعة الخلقية التي لا تتأثر بأي اغراء.

ومع مرور الأيام وتواصل الحرب وما يتخلّلها من فلتان، تغيب «القضية» التي من أجلها مات من مات، وتصبح السلطة مع المال سبباً من أسباب تواصل الحرب والفلتان. ويقوم الأخ على أخيه والرفيق على رفيقه، وتكثر الانتفاضات والانقلابات. ولعلّ الحرب لا تستمرّ إلّا لأن هذه الحرب نفسها لم تسمح بقيام

حركة وطنية حقيقية لا تسأل عن موقعها في السلطة بقدر ما تسأل عن مصير الوطن، وعن مصير السيادة والاستقلال. بل إن أخطر ما في هذه الحرب هي أنها حرب تخريبية بكل ما لهذه الكلمة من معنى، وأن وقفها، مهما كان الثمن، يتقدّم على أي قضية مهما علا شأنها.

٣ - بين «بشير» و «وليد»

ماذا لو أُتيح الجمع بين بشير الجميل ووليد جنبلاط، في العام ١٩٨٠، والتوفيق بينهما. . . وكم من أمور كانت قد تغيّرت، أو على الأقل، تغيّر مسارها؟

والسؤال يعني أن المحاولة كانت ممكنة وليست مجرّد سؤال. وهي، بالفعل، تمت، وقطعت شوطاً بعيداً لكنّها لم تبلغ نهايتها المرجوّة. ولا أدري على ماذا بنى الساعون إلى هذه «الخطوة المستحيلة» مساعيهم في تلك الأيام. فمن المؤكد أنّهم عندما فكرّوا في الأمر لم يستهجنوه، ولم يستغربوا إمكان تحقيقه وإن كان من الأمور الصعبة. فالذين سعوا إليه ليسوا سذّجاً ولا هم من المبتدئين. وفوق ذلك كانوا على علم كامل بأحوال البلد ومحيطه ولا تفوتهم شاردة أو واردة وهم في وسط النار ولهيبها المشتعل لا في صف المتفرّجين. وفي طليعة هؤلاء الرئيس الياس سركيس، طيّب الله ثراه، وقد كان هو من رعى المحاولة وأشرف عليها إن لم يكن هو الذي اتخذ المبادرة بعدما حلم بها أو وافق عليها آتية من لدن أحد مستشاريه.

في أي حال، وإن صحّ أن الخطوة كانت من الخطوات المستحيلة، فدلالة على أن الرئيس سركيس، وخلافاً لما قيل عنه وأشيع، لم يترك باباً إلّا طرقه، بما فيها الأبواب التي تبدو موصدة ومن حديد. فحتى مصالحة بشير الجميل ووليد جنبلاط خطرت له وجرّبها، لا من قبيل رفع العتب بل تعبيراً عن عزم أكيد لديه على تذليل كل الصعاب. وهذا ما كان مغايراً لمظهره الخارجي وللصورة التي راجت عنه

وأوحت إلى الكثيرين بأن الرئيس سركيس لا يتحرّك ولا يتخذ مبادرات ولا يُقدم ولا يحاول. وكم مرّة ذهب الرئيس اللبناني الأسبق إلى القمّة العربية. . . وكم من مذكرات وخطط أمنية وسياسية قدّمها إلى الملوك والرؤساء العرب. . . وكم من قمم لبنانية ـ سورية تمّت في عهده، سواء في دمشق أو في اللاذقية. . . وكم من مشاريع وفاق وطني جرّبها، وكم جرّب حكومات أو مشاريع حكومات؟!

وحتى مصالحة بشير ووليد سعى إليها وكاد يبلغها. حدث ذلك في شتاء ١٩٨٠ ـ ١٩٨١. وقد اقترنت هذه المحاولة بمحاولة أخرى ترمي إلى تحقيق ما سعى إليه سركيس دائماً تحت عنوان «الحوار الكتائبي ـ السوري»، ومن خلال شخص الشيخ بشير الجميل هذه المرّة. وربما لأنّ بداية حوار غير مباشر كانت قد تمّت مع دمشق، تيسّرت محاولة الجمع بين بشير الجميل ووليد جنبلاط، فلّما انتكست الأولى انتكست الثانيـة . . . وربما أيضاً لأن وليد، حينما رأى دمشق تنفتح، ولو جزئياً، على بشير الجميل، أبدى هو بعض الانفتاح، ولّما رأى دمشق تعود فتنغلق عاد إلى الإنغلاق!

المهم أن سلسلة اجتماعات عمل انعقدت بين مندوبين عن بشير ووليد انتهت بالاتفاق على مشروع ميثاق وطني يوقع عليه الزعيمان الناشئان ويتوجهان به إلى سائر الأفرقاء. ولكن، لّما حان موعد التوقيع سافر جنبلاط إلى الخارج ليُدلي، من مكان ما، بتصريح يهاجم فيه الكتائب و«القوات»، وبشير الجميل بطبيعة الحال.

بدأت الاجتماعات بلقاء تمّ في منزل العقيد جوني عبدو، مدير مخابرات الجيش، في اليرزة حضره، إضافة إلى العقيد عبدو، سمير فرنجية، منتدباً من جنبلاط، وانطوان نجم وجوزف أبو خليل منتدبين عن بشير الجميل، وكان ذلك يوم الجمعة ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٠. وكان من المفترض، والمتفق عليه أيضاً أن يتمثل جنبلاط بسمير فرنجية وشخص ثان يكون عن الطائفة الدرزية. وقد أفاد سمير أن جنبلاط لا يزال يفتش عن هذا الشخص الذي لم يعثر عليه، بعد، نظراً للمواصفات التي يريدها فيه، وأهمّها الصفة التمثيلية طبعاً ولكن أيضاً وخصوصاً صفة «الجندي المجهول». واجتماع الصفتين في شخص واحد من الأمور النادرة.

هذه الأعذار، وإن بدت لي ولرفيقي مشروعة، إلّا أنها لم تقنعنا، وإن كان سمير فرنجية، في نظرنا، لا يعوزه حسن التعبير عن وجهة نظر جنبلاط. قلت في حينه: «نريد أن نحاور درزياً أيضاً، فقد يكون سمير بك خير من يشرح لنا ماذا يريد وليد وماذا لا يريد، لكن ما يهمّنا أيضاً هو الوقوف على «الروحية الدرزية» ـ إن صحّ القول ـ من خلال ممثل درزي أيضاً لا من خلال ماروني فقط»!

ويبدو أن جنبلاط كان كما لو أنّه يفضّل أن يتمثل فقط بسمير فرنجية في مرحلة أولى، أو كما لو أن سمير هو الذي ينصحه، بحكم الصداقة الشخصية، بمحاورة بشير، فنزل عند نصحه بعد الحاح قائلاً له: «جرّب... وسنرى». في أي حال، شعرت من خلال الأمر أن اهتمامنا، على رغم تقديري لشخص سمير فرنجية، ولصدقه في ما يتطوّع له، وللمكانة التي له لدى جنبلاط يقوم بعملية استقصاء وجسّ نبض، فيما نحن، وسمير فرنجية أيضاً كما جوني عبدو ومن يمثل، ننشد الوصول إلى اتفاق في أسرع وقت وهو، في نظرنا، ليس مستحيلاً. حسماً لمسألة التمثيل المتوازن اقترح العقيد عبده الضابط في الجيش رياض تقي الدين كممثل ثان لوليد جنبلاط، درزي من الجبل تتأمّن فيه الصفات المرجوة: الكفاءة، وصدق الولاء، وفضيلة التكتم، وعدم الظهور على الشاشة. فوافقنا جميعاً، وتبلّغنا، لاحقاً، أن وليد موافق هو أيضاً. وأصبح رياض تقي الدين ممثلاً ثانياً لوليد جنبلاط.

توالت الاجتماعات سرّية للغاية فلم يعرف بها إلّا القليلون، وأدّت أغراضها كاملة. وإذا كان جنبلاط قد تراجع في آخر لحظة، إلّا أن المحاولة تبقى مهمة، ومهمة أيضاً الأفكار والآراء التي أدلي بها في حينه وهي تعكس أجواء تلك الأيام. ويمكن نلخيص هذه الأفكار والأراء على النحو الآتي ونقلاً عن محاضر الجلسات وعما دوّنته أنا في مفكرتي الشخصية:

جوني عبدو:

ـ «الظرف مؤات لهذه المحاولة أكثر من أي وقت مضى ـ يجب ألّا يستنفد وليد رصيده قبل فوات الأوان ـ التجديد لقوات الردع قد

يصبح قضية عربية ـ لا نعرف متى تفاجئنا دمشق بانسحابات لقواتها ولو من قبيل الاحراج أو بغية تفجير الوضع. الدولة جادة ومستعجلة ـ لو وضعت نفسي موضع بشير وتساءلت، لماذا، أنا بشير الجميل، أريد أن أتحالف مع وليد لكنت أجيب:

١ ـ لأن وليد هو الأكثر تحرّراً بين القيادات في الغربية

٢ ـ لأن وليد هو الذي يقاسم في قيادة جبل لبنان.

٣ ـ لأن وليد هو أحد الأشخاص الذين يرفضون التغلغل الفلسطيني في منطقته.

٤ ـ لأن اتفاق القاهرة غير مطروح في منطقة يتزعمها وليد مع قائد مسيحي. وهذا لا يعني تواطؤا مارونياً ـ درزياً ضدّ الشيعة والسنة. لذلك أقول: إن البحث في القضية الفلسطينة والوجود السوري أساس. لكن الاتفاق بيننا أهم، وقيادات الجبل غير ملزمة بطرح هذه المشكلة...

ـ «بصفتي عسكرياً، عندنا في الجيش اعجاب بمناعة الجيش الأردني يمكن أن يكون مقروناً بالحسد. لقد أنهى الجيش الأردني مشكلته سنة ١٩٧٠ بالقوة. فعندما نسمع سياسيين يقولون: لا أحد يفكر بالقوة العسكرية لمواجهة الفلسطينيين، وعندما يسمع الفلسطينيون مثل هذا الكلام ويرون أننا لن نلجأ إلى الحلّ العسكري يسترسلون في انفلاشهم على حساب سيادتنا ومصيرنا ـ الخطأ أن نستبعد الحلّ العسكري، أياً كانت نسبة نجاحه ودرجته ـ لقد اقتنع الفلسطيني بأننا لن نشهر السلاح ضدّه ـ هذا لا يجوز، ولا يجوز القول أن الحلّ مع الفلسطيني هو سياسي فقط... فبماذا نضغط عليه إن كان متأكداً من أن الضغط لن يكون إلاّ سياسياً ـ لماذا لا يتغلغل الفلسطيني في الشوف؟ لأن وليد يجابهه بالقوة، أي بتخويفه بالاصطدام معه ـ شعورنا العسكري أن لبنان كلّه هو منطقتنا... فلماذا يُمنع علينا استعمال طريقة بشير أو وليد؟!

ـ «الفلسطينيون يلعبون ورقة السنّة والشيعة ـ لماذا؟

ـ «يلزمنا نوع من العصبية الوطنية اللبنانية لتكون سدّاً أمام الاختراق من الخارج، وتلزمنا قدرة عسكرية تحول دون أي ارادة خارجية تفرض علينا رأيها بالقوة. إذا أخذنا المبادىء ـ المسلمات بنداً بنداً نرى أن عليها مشاكل ـ الأطراف وافقت عليها كتكتيك سياسي. ما رأيكم لو انطلقنا منها في السعي إلى الاتفاق بين وليد وبشير.

ـ «حتى الآن عندنا في جبل لبنان أرض صالحة، أي أن مشاكلها أقلّ من سواها أو هي أقلّ تعرّضاً للمشاكل. أمّا إذا بحثنا في أمر بيروت، مثلاً، فاننا نغرق في المشاكل.

ـ «اقترح أن تشكل حكومة من عشرة أعضاء: كرامي وقليلات عن السنّة ـ الأسعد وبرّي عن الشيعة ـ وليد جنبلاط عن الدروز ـ بشير وسمير فرنجية عن الموارنة ـ فؤاد بطرس وشخص آخر تختاره «القوات» عن الروم الارثوذكس ـ نصري المعلوف عن الروم الكاثوليك ـ في هذه الحكومة تياران سنّيان، وآخران شيعيان، وآخران مارونيان... واتفاق «الشرقية» مع الشمال لا يتمّ إلّا عبر سمير فرنجية.

ـ «أريد أن أجعل القوات اللبنانية وقوات الحزب الاشتراكي، وقوات قليلات، قوات شرعية ـ هل من المعقول أن انزع السلاح من أيدي اللبنانيين قبل الفلسطينيين ـ افترض بأننا اقنعنا بشير بضبضبة سلاحه، فهل يقتنع ابن الاشرفية بأن الجيش اللبناني قادر على حمايته»؟

سمير فرنجية:

ـ «غاية الاجتماعات اعداد ورقة عمل تمهيداً للقاء بين وليد وبشير ثم بين الاثنين وأفرقاء آخرين ـ والمطلوب هو الوصول إلى تصوّر مشترك حول صيغة لبنان الجديد (لا الشكل القانوني بل المبادىء) وحول علاقة لبنان بمحيطه البعيد والقريب، وما هو دور لبنان.

ـ «في ضوء ورقة العمل هذه قد تبرز نقاط خلاف عند حلّها ننطلق إلى العمل المشترك مع الدولة لدعوة سائر الأفرقاء إلى المشاركة فيها. وندرس عندئذ كيفية اخراج الاتفاق مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية كل فريق.

ـ «كل منّا استخدم السلاح الموجود بين يديه ما فيه الكفاية بما فيه السلاح الخارجي. وقد لاحقت الموضوع في محادثة جرت في حضور وليد والأباتي نعمان على النحو الآتي:

١ ـ لو لم يكن وليد زعيم طائفته لما كان يفاوض. كذلك بشير. إذاً القادر على المفاوضة هو الممثل لجماعته.

٢ ـ في الصراع الداخلي (الطوائف، العشائر) كل منا يستخدم أي سلاح. مثل على ذلك: المسيحيون يقولون للمسلمين «تعاونتم مع الفلسطينيين ضد الدولة وجيشها فيردّ المسلمون: «أنتم مورنتم الجيش... الخ. هذه المرة اكتشفنا من موقع مسيحي ومن موقع إسلامي ضرورة المحافظة على لبنان... لم أعد مهتماً باتفاق القاهرة بل أهتم بمصلحة لبنان، فما هي مصلحة لبنان؟ هذه القفزة النوعية ما كانت لتتمّ قبل ثمانية أشهر. الآن تمّت.

ـ «لن نصل إلى موقف تساومي من المقاومة الفلسطينية. ساعة نصل إلى تصوّر مشترك حول التواجد الفلسطيني في لبنان فإن اتحادنا هو الذي يفرض الحل ـ الفلسطينيون يريدون استمرار غياب الدولة أو بقاءها مبعثرة.

ـ «في السياسة اللبنانية تقليد وفاقي سيء. عقلية تجار ـ ما هو الشعور السائد الآن عند السنة؟ الآن خرج سنّة بيروت (وهم مقياس العروبة) من عقدة العروبة. فهم يقولون: قمنا بكل التضحيات، ونحن الذين نعيّن من هو العربي ومن هو غير العربي ـ للوصول إلى الارادة اللبنانية المشتركة نحتاج إلى عصبية لبنانية ـ الملك حسين تغلّب

على المنظمات الفلسطينية لأنه كان مسلّحاً بعصبية أردنية ـ عام ١٩٧٣ لم يكن عندنا عصبية لبنانية، فنتج عن تصرّف الجيش ما نتج ـ إنني لا استبعد اللجوء إلى القوة، لكن هذا يدخل في الاتفاق الذي نسعى إليه، وقد يكون هو الحلّ ـ وفي اعتقادي أننا قد لا نضطر إلى استعمال القوة إذ قد يغنينا التلويح بها متحدين، عن استعمالها.

ـ «السنّة اكتسبوا أهمية عند بروز المدّ العربي ـ الشيعة دخلوا على الخط باكتسابهم إيران والثورة الإسلامية إلى جانبهم ـ الصدر لعب قبل ١٩٧٥ ورقة المحرومين ـ انحسار المدّ العربي وطلوع المدّ الإسلامي والثورة الإسلامية أعطيا الشيعة وجوداً، وقوي دور الشيعة في غياب الصدر ـ الجزء الكبير من المقاتلين في الحركة الوطنية أو مع المنظمات الفلسطينية تركوا صفوفها وانضموا إلى حركة «أمل»، وصارت هناك مناطق لـ «أمل» ممنوعة على سواها.

ـ «السنّة والارثوذكس ليس عندهم عصبية كعصبية الأقليات في لبنان، عندهم شعور انتماء وحنين إلى الامبراطورية وهم ينتمون إلى أكثريات ـ الارثوذكس والسنّة هم همزة وصل مع الداخل.

ـ «الردّة الشيعية تمت أخيراً في الصدام مع «المقاومة» و«الحركة الوطنية». والمقاومة الفلسطينية تعمل الآن على اتخاذ السنّة حلفاء لها وعلى كل حال، لا وجود لعصبية سنّية في وجه العصبية الشيعية.

ـ «عناوين المسائل التي يجب أن نبحث عن حلول لها هي الآتية: مشكلة الوجود الفلسطيني ـ الوجود السوري ـ الموقف من إسرائيل ـ علاقة لبنان بمحيطه ـ علاقة لبنان بالغرب ـ النظام السياسي والمشاركة.

ـ «تحكّمت عقدتان بالفريقين: المسلم والمسيحي: عقدة الخوف عند المسيحيين وعقدة الغبن عند المسلمين. إذا انطلقنا من هاتين العقدتين واعتبرنا حلّها حلاً واحداً قلنا: نحن في حاجة إلى صيغة

نظام شعاره: ديموقراطية حقيقية. وهذه الديموقراطية تقوم إذا تحققت العصبية اللبنانية. أمّا شروط العصبية اللبنانية فهي:

١ ـ أن يشعر كل لبناني أنه في بلده
٢ ـ أن يكون لبنان مستقلاً
٣ ـ أن يتفاعل هذا البلد مع العالم كلّه.

ـ «لنطرح المبادىء أولاً. نريد نظاماً ديموقراطياً يؤمن قدرة كل طائفة أو مجموعة بشرية على التفاعل مع الأخرى على نحو طبيعي ـ النظام الديموقراطي الذي كان عندنا كان أفضل من كل الأنظمة في العالم الثالث. ولكنّه لم يكن قادراً على تأمين التعبير الكامل ـ هذا البلد فيه تعدّدية طوائف، وتعدّدية تيارات فكرية وسياسية واجتماعية. فكيف، نؤمن الديموقراطية الفعلية، فيتفاعل المواطن مع دولته والطوائف مع بعضها البعض؟ جميعنا وصلنا إلى اقتناع بأنه لا يمكننا أن نعيش من دون تفاعل في ما بيننا. هذا التفاعل لم يكن مؤمناً قبل العام ١٩٧٥ ـ مثل على ذلك: يجب أن يشارك المواطن يومياً في الحياة السياسية ـ يجب إحياء المجالس البلدية وتغيير قانون الأحزاب. وقس على ذلك.

ـ «يجب أن يكون وليد جنبلاط مسلّحاً بموقف يستطيع بواسطته مواجهة أي كان، يجب أن يكون في يد وليد ما يمكّنه من الدفاع عن بشير الجميل. يريد وليد أن يبرهن للجميع أن بشير لا يريد التقسيم، ولا يريد هيمنة مارونية على السلطة، ولا يريد العمل لحساب إسرائيل من خلال تصدّيه للفلسطينيين، كما لا يريد معاداة العرب».

رياض تقي الدين:

ـ «إن انقسامنا السياسي قوّى الفلسطينيين ـ في المستقبل يمكن أن نأخذ موقفاً آخر منهم ـ كمال جنبلاط كان يريد التخلّص من الفلسطيني عن طريق مساعدته ـ الشيخ بيار كانت له طريقة الاقتلاع والطرد ـ خطأنا أننا انطلقنا بقناعاتنا منفردين ـ تقاسمنا الأدوار بشكل سيء،

فعلينا الاتفاق على شيء موحد ومواجهة الفلسطيني بقناعة وصدق ـ يمكن أن يغيّر الفلسطيني ممارسته بمجرّد وجود وفاق لبناني وعصبية لبنانية. والشرعية في المستقبل هي التي تقوم بكل شيء.

ـ «هناك ردّة طائفية في لبنان وثمانون في المئة يسيرون في خطّ طوائفهم. ـ قصة «جيش لبنان العربي» قصة أرتزاق ليس إلّا. لا توجد لديهم قضية أو ايديولوجية ـ الصيغة والنظام كانا في أساس الخلاف ـ ورقة العمل المطلوبة منا تحتاج إلى مرحلة مسبقة. فهناك من عنده حرية عمل وتحرك أكثر من غيره.

ـ «يجب اعادة هيبة الجيش اللبناني وتوسيع رقعة انتشاره... يجب أن ينزل الجيش في منطقة وليد مثلاً»

جوزف أبو خليل:

ـ «لن أتدخل في أساس المواضيع التي طرحتموها واقترح تغيير منهجية العمل، وبحيث يكون اللقاء بين وليد وبشير هو البداية وليس الخاتمة.

ـ «إن ورقة العمل التي ستتضمّن نقاط الاتفاق السياسي وبنوده، وربما أيضاً الصيغة السياسية الجديدة للبنان الجديد، قد تأخذ وقتاً طويلاً إضافة إلى أن مستقبل لبنان يقرّره اللبنانيون جميعاً لا بعضهم. وهل نحن هيئة حوار وطني نفكّر عن جميع الطوائف أم لجنة لتهيئة تحالف بين بشير ووليد. من جهتنا، القرار بالتحالف مع جنبلاط متخذ منذ مدة، فهل ثمة قرار مماثل اتخذه جنبلاط؟!

ـ «نتصوّر أن من المستحيل استرداد لبنان دفعة واحدة. نستردّ الجبل في المرحلة الأولى عن طريق التحالف بين وليد جنبلاط وبشير الجميل. ومن خلال الدولة يستتب الأمن في المنطقة: وعندما تسترد الدولة الجبل، سياسياً وأمنياً، يتغيّر ميزان القوى في البلد مما يعزز فكرة اعادة

الشرعية والسيادة بقوة وعزم على كل جبل لبنان. وهكذا يتشجع السنّي والشيعي، . أمّا في مواقعنا الحالية فلن نصل إلى أي حلّ لمشكلة الوجود الفلسطيني، ولكن إذا غيّرنا هذه المواقع قد نصل معاً إلى هذا الحلّ».

هكذا تعدّدت الآراء وتنوعت في الاجتماع الأول والثاني. وكان همّي أنا أن يتقدّم اللقاء بين وليد وبشير على أي بحث وعلى أي ورقة عمل، لسببين: الأول، لأنني أريد التأكد من أن وليد جنبلاط لا يناور. والثاني، لأنني متأكد من أن صيغة الاتفاق بين الجانبين لا تتطلب بحثاً طويلاً متى اجتمع بشير ووليد. واتفقا على السير معاً.

سألت سمير فرنجية، في الاجتماع الأول، إذا كان بوسعي أن اجتمع بوليد وجهاً لوجه ومن دون أي شخص ثالث. فأجاب بالإيجاب. ولم تمضِ بضعة أيام حتى كان العقيد جوني عبدو يدعوني إلى الالتقاء على مائدته مع وليد بك. ولم أكن أعرف وليداً قبل ذلك الحين ولا سبق لي أن التقيته في أي مكان. فكان أول اتصال شخصي بيني وبينه. . . وآخر اتصال؟!

حدث ذلك مساء يوم الخميس ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠، ودام اللقاء من الساعة الثامنة حتى العاشرة والنصف ليلاً. وقد بدأ في حضور العقيد عبدو الذي تولى، وبالنيابة عني، شرح الأسباب التي حملتني على طلب هذه المواجهة المباشرة. وبعدما سألني وليد من أي بقعة من لبنان أنا، وأجبته أنني من الشوف، من بيت الدين، حرصت على الذهاب رأساً إلى ما اعتبرته جوهر الموضوع، وهو التأكيد على وحدة الجبل التي هي الأساس، عندي، للوحدة اللبنانية الشاملة الكاملة. فأنا ابن الجبل، وأعرف بنيته التاريخية، وأعرف أيضاً وخصوصاً أنه كلّما اهتزّ الجبل اهتز لبنان كلّه، وكلّما تخلخل بنيانه السياسي تخلخل البنيان الوطني اللبناني كلّه.

وكان العقيد جوني عبدو قد انسحب من الاجتماع، كما هو متفق عليه، مفسحاً لنا في المجال لكي نتصارح، قلت: «يشكل الجبل قطباً جاذباً للبنان كلّه.

فإذا تكوّنت فيه إرادة وطنية جذبت إليها الإرادات الأخرى واستقام البنيان اللبناني واستقرّ. ومن هذه الزاوية ننظر إلى المحاولة التي نحن في صددها. وبوضوح أكثر، أن تحالفاً درزياً ـ مسيحياً يتمّ في رعاية الدولة والشرعية من شأنه احداث تطوّر نوعي مهم نحو قيام حكم مركزي قوي وقادر على استرداد سيادة الدولة بصورة تدريجية».

وقلت أيضاً: «هذا التحالف ليس جبهة موجهة ضدّ الطوائف الأخرى بقدر ما هو خطوة في اتجاه التحالف الأوسع. والمقصود خلق دينامية وفاق وطني تبدأ من مكان ما... من الجبل وتعمّ لبنان كلّه».

وهنا قاطعني جنبلاط ليقول: «لم تفعلوا هكذا في العام ١٩٤٣ عندما تجاهلتم حقيقة الجبل السياسية ووضعتم تسوية مغايرة لهذه الحقيقة أو على الأقل غير متفقة معها»!

وأضاف: «نحن أشدّ حرصاً منكم على الدولة، فهي سندنا الوحيد، فيما انتم لا يعوزكم السند إذا غابت الدولة وتوارت. فوراءكم الغرب كلّه، ووراءكم الفاتيكان، أمّا نحن فليس هناك ما نسند إليه الظهر إلاّ الدولة، شرط أن تكون فعلاً السند لنا والحمى». ثم سألني: «ما هي الصيغة التي تقترحونها لهذا التحالف، وما سوف يكون موقعها في الصيغة الوطنية الشاملة»؟ قلت: «نحن هنا لنناقش ونتدارس سوية هذا الشأن من منطلقين أساسيين: الأول أن يأخذ التحالف طابعاً مؤسسياً منظماً من شأنه توفير الديمومة له والاطمئنان المتبادل. أمّا بالنسبة إلى الصيغة المستقبلية للبنان فتصوّرنا أن تعتبر الطائفة الدرزية عامل استقرار في البنيان الوطني لا طائفة صغيرة ذات حجم عددي معيّن».

كنت أتصوّر، عندما طلبت هذا اللقاء الحميم مع وليد جنبلاط، أن اللقاء سيكون أكثر حرارة. وكنت أراهن على عامل «الاتصال الانساني» بيني وبينه علّه يكون هو الواسطة إلى عقل الرجل وقلبه. لكنّي لم أوفق في النفاذ إلى القلب، وقد أحسست أنّ بيني وبينه ساتراً من جليد. فلم يحصل ما كنت أنشده واتوقعه وأراهن عليه من هذا القبيل. وظلّ جنبلاط على حذره المألوف أقرأه في عينه

الزئبقيتين وملامح وجهه المشدودة. ولم يغب الانفعال عن جسده كلّه وبقي كل الوقت يتلفت يمنة ويسرة كأنه يخشى قدوم قادم أو عيناً ترى أو أذناً تسمع. وللتدليل أكثر على جوّ اللقاء استعين هنا بهذه الملاحظات التي دوّنتها فوراً على مفكرتي الخاصة اليومية:

- «تلقى جنبلاط العرض بإيجابية مشوبة بالحذر. إنه خائف على حياته وخائف على مستقبل جماعته من تنامي قوة الكتائب ووزن بشير الجميل في نوع خاص».

- «إنه خائف على حياته من السوريين ويتصوّر أننا، بعدما تأمنت لنا السيطرة في المناطق المسيحية، ننوي توسيعها لتشمل المناطق الأخرى وخصوصاً المناطق الدرزية».

- «حاولت جاهداً الايحاء إليه ببعض الثقة والطمأنينة فلم أوفق».

- لا يزال متحفظاً لجهة الاجتماع مع الشيخ بشير لسببين: الأول، وهو الأهم، خوفه من أن يتسرّب خبر اللقاء إلى السوريين. الثاني، خوفه من أن نكون نبيّت شيئاً من تحالفنا معه. فهو يريد ضمانات. لذلك بدا مصرّاً على وضع ورقة عمل تسبق اللقاء مع بشير».

- «عندما انتقلنا إلى المائدة قال: إن اللقاء مع بشير ممكن شرط أن يتم خارج لبنان». وأضاف: «ما من أمر يظلّ سرّياً في لبنان».

لم يكن صعباً علينا نحن الأربعة: سمير فرنجية، ورياض تقي الدين، وانطوان نجم وأنا... لم يكن صعباً علينا الاتفاق على التصوّر المشترك، فالعقدة ليست هنا، وخصوصاً أن النصّ النهائي عُرِض على بشير كما عُرِض على وليد، ولم يبقَ إلاّ أن يلتقي الاثنان، كما هو متفق عليه، ويقرّان ما كُتِبَ حبراً على ورق. إنما العقدة هي ما كنت قد ألمحت إليه في مستهلّ الاجتماعات المشتركة عندما اقترحت تقديم اللقاء بين الرجلين على البحث في ورقة العمل. فلم أكن متأكداً من أن وليد جنبلاط قادر على مثل هذه الخطوة الجريئة. وقد صحّ سوء ظني، إذ ما أن

انتهينا من صياغة النص النهائي حتى كان جنبلاط قد حزم حقائبه وسافر إلى الخارج ليكرّر من هناك ما كان يقوله في الكتائب والقوات اللبنانية، وبشير الجميل خصوصاً!

وفشلت المحاولة. لكن الرئيس الياس سركيس لم ييأس من إمكان الجمع بين وليد وبشير ضمن أي اطار كان. فكرّر المحاولة بعد الاجتياح الإسرائيلي ظناً منه أن الظروف الجديدة قد تكون أكثر مؤاتاة من الظروف الماضية. لم يرفض وليد، هذه المرّة، الاجتماع ببشير وقد تمّ في قصر بعبدا وفي حضور الرئيس سركيس. وبدا أن استعدادات جنبلاط للوصول إلى التفاهم المنشود تتميز عن استعداداته السابقة. وربما لأن الجبل بدأ يشهد بعض الاضطرابات سهل الجمع بين الرجلين تداركاً لعواقبها. وقد أوضح جنبلاط، بعد الاجتماع «أن ما جرى هو محاولة لتذليل بعض العقبات للوصول إلى تصوّر مشترك حول صيغة لبنانية متطوّرة وديموقراطية إن أمكن: وأعلن «أنه واثق من أن الرئيس سركيس يسعى مع المعنيين إلى حلّ يضمن وحدة الوطن واستقلاله ونظامه الديموقراطي». وحول ما شهدته منطقة الجبل من بداية اضطرابات قال: «ما من أحد يستطيع أن يعالج المشاكل السياسية في جوّ من القهر. . . فالقهر يولّد القهر والدم يولّد الدم».

ومن جهته قال بشير: «إنها المرّة الأولى التي تحدثنا فيها وجدانياً في ما يتعلّق بالمشاكل التي نعاني منها منذ ثماني سنوات». وأضاف: «حان الوقت لوضع الأسس الجدية لنتخطّى نهائياً سنوات الحرب ونبني وطناً قوياً قائماً على التفاؤل والايمان والثقة بالنفس وببعضنا بعضاً».

ولسوء الحظ أيضاً لم يكتب لهذه المحاولة النجاح، كأنّ هناك إرادة أقوى من كل الارادات كانت تخطط للفتنة في الجبل وتهيىء لها الظروف والشروط اللازمة. إن صعود القوات اللبنانية إلى الجبل، بعد الاجتياح الإسرائيلي، كان غلطة حاول بشير تدارك شرورها وعواقبها بشتى السبل. فأمر بسحب مقاتليه من بلدة قبيع وجوارها بعد اشتباك بينهم وبين المقاتلين الاشتراكيين قائلاً: «لا أريد مشكلة مع الطائفة الدرزية». لكن دنوّ أجله لم يسمح له باكمال ما بدأه، ولا بتصحيح الغلطة

التي رأى فيها الدروز تحدّياً لهم في «جبلهم» ورأى فيها جنبلاط ربما توسعاً في «الهيمنة المارونية» زاده تحفظاً وارتياباً.

وبالتأكيد، مسار الحرب اللبنانية كلّه كان قد تغيّر، لو أتيح الجمع بين وليد جنبلاط وبشير الجميل في تلك الأيام... ولما كان الجبل قد شهد المأساة التي شهدها لاحقاً وغيّرت وجهه ووجه لبنان كلّه. لكن عقبات كثيرة حالت دون ذلك وظلّت تفعل فعلها حتى كانت الفتنة الكاملة. فهناك، طبعاً، ارتباطات جنبلاط السابقة سواء مع دمشق أو مع المنظمات الفلسطينية. وقد كان صعباً على الرجل أن يستقلّ عن حلفائه السابقين، بل الدائمين، ولم يتح لبشير الجميل أن يقدّم لجنبلاط، وللطائفة الدرزية عموماً البديل اللازم لهذه الارتباطات. وهناك أيضاً الآثار التي ولدّتها الأحداث الدامية التي أعقبت اغتيال جنبلاط الأب، وتسبّبت في تهجير العديد من مسيحيي الجبل. فإذا عودة هؤلاء إلى جبلهم تتم تحت غطاء القوات اللبنانية، وبما يشبه الثأر لما أصابهم سابقاً. فماذا لو كان صعود «القوات» إلى الجبل قد تمّ في حماية القوات الإسرائيلية أو في ظلّها على الأقل؟!

وفي أي حال، كانت محاولة الجمع بين بشير الجميل ووليد جنبلاط إحدى المحاولات التي رمت إلى اتقاء الفتنة في الجبل ولم تنجح.

الجزء الرابع

"السلام الإسرائيلي"

١ ـ معركة زحلة وأزمة الصواريخ

هل كانت معركة زحلة في البقاع، ربيع العام ١٩٨١، والتي استمرّت شهراً ونيفاً بين قوات الجيش السوري والقوات اللبنانية، تورّطاً تفاعل وكبر وتضخم حتى شارف خطر المواجهة العسكرية بين سوريا وإسرائيل، أم كان محاولة توريط للدولتين الأقليميتين العظميين حبل به عقل مغامر تعلّم كيف يكون توريط الكبار على أيدي الصغار؟

لم يقم أي دليل على أن بشير الجميل قد رمى، وهو يعّبىء القوات اللبنانية للدفاع عن المدينة المسيحية اليتيمة في البقاع، أو للحؤول دون توغل قوات الجيش السوري فيها، إلى مثل هذا التوريط. وبوسعي التأكيد أن لا شيء من هذا كان مطروحاً على مستوى قيادة «القوات» أو على مستوى فريق العمل المعاون لبشير أو على مستوى «الجبهة اللبنانية» وأحزابها. ومع ذلك أراني أتساءل إن لم يكن بشير الجميل قد تعمّد، بقرار منه منفرد ومستقل، توريط «الدولتين العظميين» اللتين تتقاسمان لبنان وأهله، وعلى النحو الذي يخرج الأزمة اللبنانية من الثلاجة التي حشرت فيها. فمثل هذه المغامرة تنطبق على نفسية الزعيم الشاب، فضلاً عن أنّ ماضيه لا يخلو من المفاجآت. وفوق ذلك لقد حدثت المعركة، وتفاعلت عواملها الكثيرة، وتطوّرت على النحو الذي أقحم الدولتين في نارها. فهل من معقول أن تتم كل هذه الفصول مصادفة وفي صورة آلية؟

وغالباً ما أتذكرّ هذا القول للرئيس السوري حافظ الأسد: «صحيح أن الدول الصغرى لا تملك ما يمكّنها من تحدّي الدول العظمى. لكنها، بالتأكيد، تملك ما يساعدها عل إزعاج الدول العظمى أو الكبرى وتوريطها»!

في أي حال، المعركة حول زحلة، بين القوات اللبنانية وقوات الجيش السوري، لم تنته حتى أصبحت مواجهة مباشرة بين سوريا وإسرائيل تراكضت الدول العظمى إلى تدارك انفجارها حرباً حقيقية: بدأت القصة حادثاً أمنياً افتعلته أو تسبّبت فيه قلّة من «قبضايات» الحرب في عين الرمّانة شاعت أن تتخذ من زحلة مقرّاً لها بعدما أقصيت عن «عرينها»، متلطية بشعارات حزب «الوطنيين الأحرار» واسمه وعلمه. وقد عُرفت هذه الشلّة المسلّحة باسم «جماعة الحنش» التي ذاع صيتها في عين الرمّانة كجماعة مرتزقة. أمّا لماذا اختار «الحنش» وجماعته زحلة وقت كانت قوات «الردع» السورية تفتش عن ذريعة لدخول المدينة والتمركز فيها، فقصة من قصص الحرب الوسخة التي عششت في لبنان ووزعت شرورها على كل مناطقه. كان ذلك في منتصف كانون الأول (دسمبر) عام ١٩٨٠، حينما وقع الاشتباك بين عناصر من القوات اللبنانية وعناصر من «جماعة الحنش» وأدّى إلى مقتل شخص وجرح آخرين. فاتخذت «قوات الردع» من الحادث حجة لدخول المدينة والتمركز فيها ولارغام الأحزاب العاملة فيها على اغلاق مكاتبها الفرعية منذرة بقمع كل ظهور مسلّح. وكان حزب الكتائب هو المستهدف في الدرجة الأولى، مكاتبه وسلاحه، ومعه القوات اللبنانية التي اتخذت من مكاتب الحزب مقرّات لها. وقد كان صعباً على قوات الجيش السوري أن تترك المدينة الزحلية تشكل جيباً خارجاً عن سلطتها في وسط مواقعها البقاعية. فماذا لو كانت «القوات» قد بدأت تضاعف من حضورها هناك بالمنطق القائل أن زحلة تشكل امتداداً للجبل، وأن الفصل بينهما يشكل خطراً على الاثنين معاً؟!

وقد فشلت كل المحاولات الرامية لاحلال قوات من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي مكان القوات السورية. ونقل عن عبد الحليم خدام قوله أن سوريا تضع جملة شروط لإنهاء الاشكالات الأمنية الحاصلة مع القوات اللبنانية وهي: أن تكون وحدات الجيش اللبناني من ثكنة ابلح، وأن تعمل تحت امرة

القوات السورية، وأن يكون لسوريا حق «الفيتو» على كل عنصر من عناصرها، وكذلك حق الاطلاع على نقل أي عنصر في مراحل لاحقة. . . وأن تسيطر القوات السورية على كل التلال المحيطة بالمدينة، وأن تظلّ تشرف على الحدود المطلّة على البقاع، وأن تتسلم الطرق الدولية. . . وأن يخرج مسلّحو الكتائب من زحلة مع الامتناع الكلّي عن تخزين أي سلاح فيها.

. . . وفوق هذا كلّه اشترطت دمشق أن يصدر حزب الكتائب بياناً ينفي صفة الاحتلال عن القوات السورية وعدم المطالبة بأي انسحاب سوري، واعتبار الخط الممتد من جزين إلى شتورة ومدخل زحلة وبعلبك والهرمل خطاً أحمر سورياً!

ولم يكن سهلاً على القوات اللبنانية، وعلى حزب الكتائب، النزول عند هذه الشروط. فالانسحاب من زحلة على هذا النحو يطلق يد القوات السورية فيها ويسلخها عن الجبل، وعن المناطق المسيحية كلّها. وإذا كان صحيحاً أن من الزحليين من كان يؤثر المهادنة وتلافي التصادم مع القوات السورية بأي ثمن، إلّا أن الصحيح أيضاً أن منهم من كان يصرّ على الرفض والاعتراض والمقاومة. فلحزب الكتائب أنصار كثر، وللقوات اللبنانية انصارها والوهج الذي وصل إلى هناك كان مضاعفاً وخصوصاً في أعين الشبان والفتيان. وكان بشير الجميل يقول: «نخشى أن تصاب زحلة بالاسترخاء الذي استسلمت إليه تحت سلطة الردع السوري. وباختصار كان صعباً جداً على القيادات المسيحية أن توافق على «تسليم» زحلة للقوات السورية على هذا النحو وهي أحد النماذج المهمّة عن الانتشار المسيحي في لبنان وتجسيداً متقدّماً له. وبكلام آخر كان الانسحاب من عاصمة البقاع، في نظر السواد الأعظم من المسيحيين، انكفاءاً في الحضور المسيحي وتخلّياً عن موقع مهم واستراتيجي. وخصوصاً أن المسيحيين يسيئون الظن في نوايا سوريا وينسبون إليها الاطماع التوسعية، إن لم يكن بالنسبة إلى لبنان كلّه فعلى الأقلّ بالنسبة إلى المنطقة البقاعية.

فماذا لو كانت دمشق نفسها تعلن، صراحة، أن حدود أمنها تمتد من جزين. . . إلى شتورة، ومدخل زحلة إضافة إلى بعلبك والهرمل؟!

والحال أن مقولة «أمن سوريا من أمن لبنان» التي أطلقها عبد الحليم خدام غداة التدخل العسكري السوري تحمل أكثر من معنى وتعبّر عن منطق عُرفت به كل الامبراطوريات والامبرياليات، بل كل الدول والأنظمة الطامحة إلى التوسع أو لعب أدوار في محيطها تقضي بتجاوز حدودها السياسية. وهي كلّما وسعت نفوذها تكاثر أعداؤها ومنافسوها، فتوسع نطاق أمنها حتى ليصل أحياناً إلى البلدان البعيدة. وهو منطق لا يقف عند حدود. وليست مبالغة القول أن حال لبنان مع سوريا وإسرائيل هي هذه الحال. إذ فيما تدّعي إسرائيل أن «أمن الجليل» يبدأ من صيدا في لبنان أو من خط الليطاني ـ وأحياناً من الدامور بالذات ـ تأتي سوريا فتعلن أن أمنها من أمن لبنان» كلّه أو على الأقل من جزين وزحلة وبعلبك والهرمل. وهي حال كل العرب مع إسرائيل التي هي بحكم تكوينها وموقعها، تدأب في العمل على إقصاء الخطر على أمنها، فإذا هي تدأب في التوسع على حساب الآخرين والانفلاش في صورة مباشرة أو غير مباشرة.

وغني عن القول أن سوريا تلعب دوراً هو أكبر من حجمها. هذا بصرف النظر عن مقدار الحق والباطل في هذا الدور، وبصرف النظر أيضاً عما إذا كان طموح دمشق طموحاً نافعاً أو مضرّاً، عادلاً أو غير عادل. ومعروف أن دمشق لا ترى الخطر على أمنها في الكيان الإسرائيلي فقط بل أيضاً في بعض الدول والأنظمة العربية نفسها، ناهيك عن الحضور الفلسطيني السياسي والعسكري. وإذا صحّ أن سوريا ـ الأسد قد برهنت عن كفاية عالية في اثبات وجودها، اقليمياً ودولياً، فاحتلت مكانة يحسدها عليها الكثيرون، إلاّ أن الصحيح أيضاً أنها، في ذلك، تتخطّى حدودها وتلاحق خصومها وأعداءها في أراضي الآخرين.

وهذا ما يعطي حرصها على أمنها طابع التوسع والانفلاش. وهذا أيضاً ما يستثير الحذر عند اللبنانيين، وخصوصاً لدى المسيحيين... ومعركة زحلة، في العام ١٩٨٠، تدخل في هذا الاطار.

فإذا كان صحيحاً أن المدينة البقاعية تدخل في إطار أمن سوريا الاستراتيجي، فمعناه أن الحضور السياسي للمسيحيين فيها هو إلى زوال... أو هكذا تراءى للقيادات المسيحية عندما لم تستجب للشروط السورية ولم توافق على الانسحاب

السياسي والعسكري من عاصمة البقاع، المعبّر عنه بـ «سحب المسلّحين». وإذا بالقوات السورية تضرب حصاراً على المدينة ولا أشد. فإضافة إلى الإصرار على «تطهيرها» من أي حضور سياسي وعسكري مناوىء، دخلت «هيبة» الجيش السوري كعامل إضافي يقضي باسقاط المدينة مهما كان الثمن. ومن المؤكد أن أي تراجع كان سيفسّر هزيمة للقوات السورية أمام «حفنة من المسلّحين». وبدلاً من أن تحاول هذه القوات اقتحام المدينة ودخولها عنوة، وتدفع الثمن، حاصرتها بالدبّابات وراحت تمطرها بالقذائف المدفعية والصاروخية ليل نهار. هكذا على مدى ٢٨ يوماً، ومن دون انقطاع، وقد توسع القصف فشمل «المناطق الشرقية» كلّها.

كانت القوات اللبنانية، قبل هذا الجحيم، قد أنشأت لنفسها مكاتب إعلامية ومراكز اتصالات في معظم العواصم الغربية، مستفيدة في ذلك مما عانته، في مراحل سابقة، على يد الاعلام الفلسيطني وهو يعبّىء الرأي العام العالمي ويشحنه ضدّها وضدّ «الجبهة اللبنانية»، وضدّ «العصابات الكتائبية»!

وقد نجحت هذه المكاتب في نقل وقائع ما يجري في زحلة وحولها إلى الصحافة العالمية، يساعدها على الأمر أن الوقائع نفسها كانت مذهلة فضلاً عن ضجيج المدافع تتردّد أصداؤه في كل لبنان. فضجّ العالم كلّه تقريباً بالعطف على زحلة وأهلها:

ـ الخارجية الأميركية أصدرت بياناً قالت فيه «أن القصف السوري لقلب مدينة زحلة لا يمكن الدفاع عنه أياً تكن الاستفزازات التي أدّت إلى تبادل القصف».

ـ الامانة العامة للأمم المتحدة والحكومة الفرنسية والفاتيكان قاموا بتوجيه نداءات إلى «الاطراف المعنيين» في لبنان «لوضع حدّ سريع لعمليات القصف فوراً».

ـ الخارجية المصرية أكدت «استنكار مصر لاعمال العنف والقهر في لبنان» وأهابت بالجميع «ضبط النفس».

ـ الحكومة الكويتية ندّدت بـ «الأحداث الدامية في لبنان» وناشدت «جميع الأطراف المعنيين العودة فوراً إلى حوار العقل».

ـ الديوان الملكي السعودي أصدر بياناً أعرب فيه عن «قلق السعودية حيال الصدامات التي تجري في لبنان» وناشد «قادة لبنان وزعماءه تحمّل مسؤولياتهم وحسم المحنة بحلّ سريع».

ـ ناطق باسم الخارجية اليابانية قال «أن بلاده أعربت عن قلقها الشديد من تطوّرات الأحداث في لبنان».

ـ مدينة باريس شهدت مسيرة لبنانية ـ فرنسية «استنكاراً لعمليات القصف السوري للسكان المدنيين في زحلة وبيروت» ـ السفير السوري في باريس رفض استقبال وفد من النواب الفرنسيين انتدب لتسليمه مذكرة باسم المشاركين في المسيرة ـ فريدريك دوبون، رئيس الوفد، تلا نص المذكرة التي أعربت «عن استنكار المشاركين في المسيرة لعمليات القصف السوري وتضامنهم مع مقاومة الشعب اللبناني بقيادة المقاومة اللبنانية».

ـ اللبنانيون في أوتاوا قاموا بتظاهرة توجهت إلى مبنى البرلمان الكندي وطالبوا بوقف النار.

ـ البرلمان الاوروبي دعا «إلى وقف النار فوراً ووقف القصف السوري» وإلى انسحاب «جميع القوات الاجنبية باستثناء القوة الدولية» من لبنان.

ـ طائرة ـ مستوصف فرنسية وصلت بيروت في ٢٧/٤/٨١ لنقل جرحى زحلة إلى فرنسا، أقلعت من مطار بيروت ناقلة ٢٢ جريحاً لبنانياً من ضحايا الاشتباكات.

وصدرت الصحف والمجلّات الفرنسية والانكليزية بصور وعناوين ضخمة تنقل ما يحدث في زحلة وعلى النحو الذي يدين سوريا وأعمالها في لبنان. حتى ليصح القول أن معركة زحلة أحرجت سوريا كثيراً وأساءت إلى سمعتها ومكانتها الدولية. وعلى رغم ذلك لم تتراجع عن محاصرة المدينة ودكّها بالمدفعية، الأمر الذي

جعل صمودها وصمود أهلها والمقاتلين فيها أشبه بعملية انتحار جماعية. لقد بدت دمشق متجاهلة للضجة العالمية لا تسأل، لا عن السمعة ولا عن الصيت والمكانة، كأنّ عندها ما هو أهمّ وأكثر خطورة وربما رأت أن إسرائيل هي وراء «دخول المسلّحين» إلى زحلة، «مسلّحي» القوات اللبنانية، وأن ذلك يشكل اختراقاً لخط دفاعها أو بداية اختراق، وبالتالي، بداية «توغل إسرائيلي» يصل إلى حدودها بالذات؟!

واقع الحال لم يكن كذلك أبداً وإن كان بعض المسؤولين الإسرائيليين قد راح يعبّر عن «تعاطف إسرائيل مع أهل زحلة ومع مسيحيي لبنان عموماً» وخلافاً لكل الظروف السابقة، بدت إسرائيل غير مبالية أو غير معنية. وقد تبيّن، لاحقاً، إنها مستاءة من «تورّط» القوات اللبنانية في هذه المعركة.

لقد جرت العادة أنه كلّما حدث تطوّر مهم أو تأزمت الحال في لبنان أوفدت الدوائر الإسرائيلية المختصة من يأتي، ويطلع، ويدرس معنا كل الاحتمالات، ويقترح، ويعرض ما تستطيع إسرائيل تقديمه من دعم أو مساعدة. لكنّها هذه المرّة ظلّت هذه الدوائر تكتفي بما تبعث به إليها الأجهزة المعنية في القوات اللبنانية من معلومات عن سير المعارك، وعن دقة الموقف، وعن المخاطر التي تهدد المقاومين في زحلة المحاصرة ومن دون أي تعليق، ومن دون أي ردّ فعل.

صحيح أن اسحق شامير، وزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك، صرّح في الخامس من نيسان أن إسرائيل «لا يمكنها أن تبقى لا مبالية ومكتوفة اليدين حيال المجزرة التي يتعرّض لها السكان المدنيون الأبرياء، في الجانب الآخر من الحدود، بعمل مشترك يقوم به السوريون والفلسطينيون». لكن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي «موردخاي تسيبوري» سارع، في اليوم نفسه، إلى القول «أن التزام إسرائيل الدفاع عن المسيحيين في لبنان، عسكرياً، لا يطول إلاّ سكان «الجيب» في الجنوب» موضحاً «أن القرارات التي ينبغي اتخاذها لمصلحة المسيحيين شمال الليطاني يجب أن تكون قرارات سياسية تأخذ في الاعتبار مجمل المعطيات الدولية».

موشي ارينز، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي،

صرّح «أن على إسرائيل واجباً هو حماية كل المسيحيين في لبنان وليس الموجودين في جنوب البلاد فحسب»، لافتاً إلى «أن التزامنا مع بلدان غربية أخرى لا يقتصر على السكان في جنوب لبنان أنما يشمل سائر لبنان أيضاً»؟!

بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية نسبت إلى «مصادر حكومية مأذون لها أن سوريا اجتازت الخط الأحمر في لبنان وانتهكت انتهاكاً خطيراً التوازن الدقيق للقوى في جنوب البلاد وأن عمل سوريا سيدعو إلى قرارات إسرائيلية». لكن صحيفة «عال همشمار» الناطقة باسم «مبام» الجناح اليساري للكتلة العمالية في الكنيست شدّدت «على ضرورة عدم لجؤ إسرائيل إلى الاستفزاز، على رغم الاستفزازات السورية» ذلك «أن أي عمل غير محسوب لا يخدم قط المسيحيين في لبنان»، ومعنى كل هذا الكلام أن إسرائيل لا تزال متحفظة وأن لا قرارات بعد، بل ان الآراء متباينة سواء كانت على مستوى الحكومة والدوائر الرسمية أو على مستوى الرأي العام. وعلى رغم بعض الإشارات التي تدلّ على أن إسرائيل «ربما تدخلت إذا لم يتم الاتفاق على وقف النار»، على حدّ ما ذهب إليه «مسؤول أميركي كبير»، فقد حرصت الدوائر المختصة على عدم التلميح إلى أي شيء من هذا عندما كنا نراجعها ونسألها الرأي والموقف المناسب. ويوم كان الجنرال الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي آنئذ يقول، وهو يغادر القدس في ٨١/٤/٦ في طريقه إلى العاصمة الأردنية، «إن فشل التوصل إلى اتفاق لوقف النار في لبنان سيؤدي إلى نتائج خطيرة جداً»، لم نكن لنتلقى من ذوي الشأن في تل ابيب ما يشجعنا، ولو قيراطاً، على المراهنة على أي تدخل إسرائيلي، ففي الصحف فقط كانت تردنا «المعلومات» والاشارات، وفي الصحف فقط قرأنا كلاماً لأحد مساعدي الوزير الأميركي يقول: «إن هناك ضغطاً كبيراً داخل إسرائيل للتدخل إلى جانب المسيحيين»، معتبراً «وحشية العمل السوري ضدّ المناطق المسيحية تغيّراً خطيراً جدّاً جدّاً جدّاً في الأحداث»!

لكن كل هذه «التطمينات» لم تكن في مستوى الضغوط العسكرية على زحلة و «بيروت الشرقية»، ولا في مستوى المخاوف التي كانت تنتابنا نتيجة لهذه الضغوط، وكاد ينقضي شهر كامل من دون أن نلحظ بارقة فرج أو أمل. ولاحت

لنا النهاية محزنة، أقله بالنسبة إلى المقاتلين المحاصرين داخل المدينة، بعضهم من أبنائها وبعضهم الآخر آتٍ من البعيد، كأنّهم عزموا على أن تتمثل فيهم وفي زحلة المحاصرة، «ماسادا» جديدة ومن «روح العصر»، والحقيقة تقال أن كلاماً مثل هذا قاله بشير الجميل للمسؤول عن «المقاومة الزحلية» في ساعة قارب الوضع العسكري في زحلة حدود اليأس:

كنّا نتلطى في الطابق الأرضي من مبنى «المجلس الحربي» في محلة الكرنتينا، وقد قوي القصف العشوائي على «بيروت الشرقية» وعلى المحلة المذكورة حتى الجنون، وكانت زحلة تهتز هي أيضاً تحت وطأة قصف مماثل، كعادتها، وتشتعل على حدّ ما وصفه جو إده المسؤول العسكري هناك، وهو يطلع قائد القوات اللبنانية على الوضع الدفاعي. وبنبرة هادئة قال بشير مخاطباً جو إده: «تعرف أكثر مني ما أنتم مقبلون عليه إن لم تحدث معجزة. فليس لي أن أقوّي من عزائمكم أو أحرّضكم على الصمود، وقد برهنتم كفاية على ذلك. كما ليس لي، والوضع على ما وصفته، أن أقرّر بالنيابة عنكم. بل لكم أنتم أن تختاروا بين الصمود والقبول بالانسحاب أي... بين الموت والحياة». وأضاف: «أجل، إلى هذا الحدّ أعي ما انتم عليه من الناحية العسكرية، والمسألة مسألة خيار شخصي تقدم عليه أنت ورفاقك. فهل أنتم واعون للأمر أم ماذا»؟

وكان الجواب: «واعون وصامدون، والباقي على الله»!

في أثناء ذلك كانت القوات السورية، وبالتعاون مع مقاتلين من الحزب القومي السوري، قد بدأت تتوغل في تلال صنين ـ الزعرور، في محاولة لتشديد الخناق على الصامدين، بعدما تبيّن لها أن بعض الامدادات بالمؤن والذخائر لا تزال تصلهم، ولو متقطعة، من خلال التلال المذكورة المغطاة بالثلج، محمولة على أكتاف المتطوّعين والمغامرين. وقد عمدت القوات السورية إلى عمليات انزال جوي لهذا الغرض على القمم والتلال. ولمّا اضطدمت ببعض المواقع المحصنة للقوات اللبنانية، لجأت إلى ما سيصبح بعد أيام سبباً لتطور كبير في الصراع لم يكن منتظراً. لجأت إلى القصف الجوّي بالصورايخ تؤديه الطوافات العسكرية. وهذا ما لم يحدث من قبل.

كان ذلك يوم الخامس والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٨١.

دين فيتشر، الناطق باسم الخارجية الأميركية صرّح أن الولايات المتحدة تنظر إلى تصعيد العنف في لبنان «بقلق عميق» مشيراً إلى أن احتلال القوات السورية مواقع كانت تحت سيطرة «الميليشيات المارونية» في سلسلة جبل لبنان «يشكل تبدلاً رئيسياً في الوضع القائم». وفي ذلك اشارة إلى أهمية وخطورة ما حدث. فالتمركز في الموقع المعروف باسم «الغرفة الفرنساوية» في أعالي صنين يعني «اشرافاً» عسكرياً على المتن وكسروان، وعلى ما هو أبعد من كسروان والمتن ولبنان كلّه!

كان لا بّد من تحرك سريع، فقطع الامدادات عن المحاصرين في زحلة يعجّل في سقوط المدينة، فضلاً عن أن سيطرة القوات السورية على تلال صنين - الزعرور يخلق وضعاً ميدانياً جديداً وخطيراً بالنسبة إلى المناطق المسيحية كلّها لا زحلة وحدها. ومع ذلك لم يحدث بعد ما يترجم التهديدات الإسرائيلية والتحذيرات الأميركية. فماذا تنتظر أميركا؟ وماذا تنتظر إسرائيل؟

تمّ الاتفاق على القيام بخطوتين متلازمتين: واحدة في اتجاه سوريا وأخرى في اتجاه إسرائيل. إذ فيما كان الشيخ بشير يجتمع مطوّلاً بالعقيد السوري محمد غانم في قصر بعبدا ، وبمسعى من القصر، كنت أنا وجان ناضر نركب زورقاً للقوات اللبنانية ونتوجه إلى إسرائيل. لقد تعذّر الانتقال بإحدى الطوافات الإسرائيلية كما جرت العادة. فالطوافة لم تأتِ لسبب لا نعرفه... أو بالأصح لسبب نعرفه ونحاذر الاعتراف به حفاظاً على بقية أمل. وفهمنا من هذه الإشارة أن ذهابنا إلى إسرائيل ليس ضرورياً... ومع ذلك تجاهلنا الإشارة وذهبنا. وتجاهلنا أيضاً برودة الاستقبال الذي لقيناه لدى وصولنا إلى مرفأ حيفا. إذ بدلاً من أن يستقبلنا «كبيرهم» في الجهاز المختص بالشؤون اللبنانية، كما هي العادة، استقبلنا «صغيرهم»، للدلالة أيضاً على أن ليس لديهم ما يعطونه أو يقدمونه في هذا الظرف!

تجاهلنا كل هذه الإشارات. فنحن لم نأتِ لنطلب مساعدة بل لنبلغ رسالة.

والمهم أن تصل الرسالة، كيفما كان الاستقبال، وأيّاً كان المستقبل. ولا فرق عندنا إن مشينا الخطوة جواً أو بحراً. والفارق الزمني ليس كبيراً بين الطريق البحرية والطريق الجوية: أربع ساعات تقريباً بدلاً من ساعة. وبدلاً من أن نصل ظهراً وصلنا عصراً.

وفي المساء كنّا نحن من يستقبل «مانـدي» و«فيليب» في أحد فنـادق تل أبيب، حيث نقيم لليلة واحدة، ونصارحهما بما جئنا من أجله. واسم هذا مثل اسم ذاك، اسم مستعار، أو «اسم حركي» كما هو متعارف عليه عندنا. وقد ظلّ الاسم الحقيقي مكتوماً علينا لا نعرفه حتى ما بعد الاجتياح الإسرائيلي بأيام. فقط بعدما أدّى الرجلان مهمتهما كاملة كشفا لي عن هويتهما الحقيقة.

كان «ماندي» قد حلّ مكان «ديف»، ـ أو «ديفيد كمحي» الذي أصبح مديراً عاماً للخارجية الإسرائيلية ـ على رأس الجهاز المختص بالشؤون اللبنانية، يعاونه «فيليب» ويقوم مقامه في حال غيابه. وقد توطدت الصداقة بيني وبين الرجلين إلى الحدّ الذي يجيز لي مصارحتهما بأي حقيقة مرّة، وبمخاطبتهما أيضاً كما لو أنهما من «أهل البيت»، كان الرجلان يخدمان بلديهما، طبعاً، في المهمة الموكولة إليهـما، لكنهما لم يقصّرا في تـطوير هـذه المهمة في اتجـاه المزيـد من الدعم لـ«الميليشيات المسيحية»، وفي تحقيق المزيد من التفهم للأحوال اللبنانية لدى أولياء الأمر في إسرائيل، ولدى القوى السياسية الفاعلة، ولدى كبار العسكريين في «جيش الدفاع الإسرائيلي». كما لم يقصّرا أيضاً في التأثير على قرارات الحكومة الإسرائيلية في هذا المجال، وفي بعض الأحيان. حتى ليصح القول أن العمل على تكوين «لوبي» لبناني في إسرائيل كان أيضاً من همومهما ومشاغلهما الدائمة.

قلت مخاطباً الأثنين: «لم نأتِ لكي نطلب، كعادتنا، مساعدة، وبخاصة كوننا نعرف تمام المعرفة أن المساعدة التي تتطلّبها ظروف زحلة المأساوية وظروفنا كلّها في لبنان تفوق قدرات إسرائيل السياسية، طبعاً، لا العسكرية. وقد تأكد لنا، في خلال هذه الأسابيع المليئة بالتطورات والانقلابات في أحوالنا الأمنية، أن إسرائيل لا تملك ما يفكّ عن زحلة هذا الطوق الحديدي، وهي لو كانت قادرة، سياسياً، لفعلت».

فوجىء الرجلان بما أقول وقد بدأ الاصفرار على وجهيهما يعبّر عن المفاجأة ويعكسها. فما هذا الكلام . . . وما هي هذه المهمة المستحيلة التي نأتي من أجلها؟

استفدت من وقع هذه المقدمة لكي أقول ما كان يبدو شاقاً عليّ قوله قبل قدومهما:

«يعزّ علينا، حقيقة، أن نرى ما صنعناه سوية يسقط ويتداعى أو يصل إلى طريق مسدود. ويتراءى لنا أن ما كنّا نرتجيه، أنتم ونحن، هو حلم أكثر مما هو مشروع علائق ثنائية وتحالف. لقد ساعدتمونا أقصى ما في وسعكم، فلم تقصّروا، ومن جهتنا، تحمّلنا من المشقات أعظمها لكي تقوم بيننا وبينكم علاقة بقينا نظنّها ممكنة ونافعة للجانبين حتى اللحظة التي ركبنا فيها البحر للوصول إليكم. ولسنا بنادمين على ما فعلناه وصنعناه، لكننا نرى أن المضي فيه أضحى متعذراً إن لم يكن مستحيلاً. فزحلة رهينة ومهدّدة في وجودها. وهي إن سقطت سقطت المناطق المسيحية كلّها، إن لم يكن عسكرياً فسياسياً على الأقل. ولا يبدو أن إنقاذ زحلة معكم ممكناً ومتيسّراً، كما لا يبدو، قياساً على ذلك، أنكم قادرون متى كان وجودنا في خطر، على أن تهبّوا لنجدتنا حتى لو كان الثمن في مستوى الاثمان التي تدفعونها للانتقام من المنظمات الفلسطينية في الجنوب وغير الجنوب. إننا واثقون من أنه لو كانت ظروفكم الداخلية والخارجية تسمح بتدخلكم لتدخلتم من دون أن تستأذنوا أحداً. وواثقون أيضاً من أنكم على استعداد، متى سمحت هذه الظروف، لتقديم كل مساعدة. ولكننا واثقون أيضاً من أن إسرائيل لا تعرّض نفسها لحرب من أجل المسيحيين في لبنان. هذا وغيره يحملنا على القول أن مصالحنا، أنتم ونحن، لا تلتقي بالقدر الذي يجعل من العلاقة بيننا وبينكم علاقة تستأهل الثمن الذي يتطلّبه إنقاذ زحلة مثلاً. لذلك ترونا نأتي خصيصاً لنصارحكم بهذه الأمور، ولنؤكد لكم بأننا ما أردنا أنفسنا عبئاً عليكم، كما لا نريد، في أي حال من الأحوال، أن نصبح هذا العبء».

لم يكن وقع هذا الكلام، طبعاً، طيباً على الرجلين، وقد لاحت على وجههما ملامح الأسى. وبدا «ماندي» كأنه مثقل بالهموم أو عائد من رحلة طويلة كلّها

مشقة. واعتقد أنّه بذل جهداً نفسياً بالغاً وهو يتلقّى هذه «الرسالة». وكذلك «فيليب» الذي ارتخى جفناه من شدة الاعياء. وساد الصمت لحظات كنت في أثنائها أسأل نفسي إن كنت أحسنت الكلام أو فاتني شيء لم أقله أو صدرت عني زلّة لسان. كان الجواب شعوراً بالارتياح غمرني كأنّ حملاً ثقيلاً تدحرج عن كتفي، أو كأنّ ديناً كبيراً كان يثقل ضميري فوفيته واستعدت كبريائي كاملة. وتذكّرت هنا كَم هو سلاح الموقف بتّار ومريح لمن يحمله ويمسك به في آن واحد. وقد زادني اطمئناناً إلى سلامة موقفي سكوت الرجلين وامتناعهما الكامل عن أي ردّ. فلا ريب أن ليس لديهما ما يدحض أقوالي، إذن ما قلته كان كلّه حقاً.

نهض «ماندي» متثاقلاً عن مقعده وهو يقول: «بلا ريب أنتما متعبان بعد هذه الرحلة البحرية، فينبغي أن تستريحا، على أن نعود فنلتقي صباحاً ونناقش الموضوع بذهن صاف وعقل مستريح». لم اعترض على هذا التأجيل، بل وجدت فيه فرصة لنا نحن الاثنين لكي نراجع ما قلناه ونتبادل الرأي في وقعه على صديقينا، ولنعرف، بالتالي، ما سوف يكون وقعه على رؤسائهما. فماذا أيضاً لو أدّى الوقع إلى تبدّل أو تحوّل في الموقف الإسرائيلي؟!

وفي الصباح دعينا إلى اجتماع أول موسع حضره، إضافة إلى «ماندي» و «فيليب»، خبراء عسكريون ورجال مخابرات، تلاه اجتماع آخر اقتصر على العسكريين وعلينا. وبدا أن الغاية من الاجتماعين، لا مناقشة ما قلناه في المساء، بل استعراض الأحوال العسكرية والأمنية في زحلة، وفي «المناطق الشرقية» والاطلاع منا على ما نراه من مخارج ومنافذ وحلول.

كنت أسمع من «ديفيد كمحي»، في مناسبات سابقة، أن هناك حدوداً لا تستطيع إسرائيل تجاوزها إلّا في حال واحدة، وهو تدخل الطيران الحربي السوري في المعارك ضدّنا. بل أكثر من ذلك، كنا نلاحظ أن الطيران الحربي الإسرائيلي لا يكف عن التحليق في الأجواء اللبنانية أمّا الطيران السوري فلا. وتفسير الظاهرة كما سمعته أيضاً أن لإسرائيل الحق في مراقبة الأراضي اللبنانية من الجو في صورة دائمة. وتلافياً لأي مواجهة مباشرة يمتنع الطيران الحربي السوري عن أي تحليق في

سماء لبنان. وهذا خطّ أحمر، وكل تحليق للطيران السوري في الأجواء اللبنانية يعتبر تجاوزاً لهذا الخطّ بل «ربط نزاع». و «الخطوط الحمر» بين سوريا وإسرائيل ليست على الأرض فقط بل في الجوّ أيضاً. وهي على الأرض تقسيم للأرض على نحو يفصل بين الجيشين فصلاً تاماً يحول دون أي تصادم بينهما. أمّا في الجو فالطريقة الـوحيدة الممكنة هي في أمتناع الطيران الحربي السوري عن التحليق في أجواء لبنان.

فلمّا سُئلتُ كيف نتصوّر التدخل الإسرائيلي في القتال الدائر حول زحلة، تذكرت كلام «ديڤيد كمحي» وقلت لتوّي: «إن ما حملنا عل القدوم بهذه السرعة هو تدخل سلاح الجو السوري في المعارك».

وتابعت قائلاً: «إن المقاومة على الأرض متيسّرة لكن بماذا نقاوم سلاح الجو السوري وقد بدأ يفتك بمواقعنا، وحسب علمي أن تحليق الطيران الحربي السوري في الأجواء اللبنانية، أياً كان نوعه، يعتبر في نظركم وبموجب ما هو متفق عليه ضمناً تجاوزاً للخطوط الحمر وإعلان حرب (CASUS BELLi). فهل هذا صحيح أم لا. وإن كان صحيحاً فإنني لأتساءل: ماذا لو اتخذتم من هذا التجاوز السوري المبرّر الذي تفتشون عنه لتبرير التدخل المباشر»؟!

وقلت أيضاً: «إن ثمة طريقة واحدة لردع السوريين، وهي افهامهم أن إسرائيل لن تقف، بالفعل، «مكتوفة اليدين» حيال ما يجري، لا بالكلام فقط أو بالتهديدات الكلامية التي تتوالى منذ ما يقارب الشهر من دون فائدة. ويخيّل إلي أن السوريين متأكدون من أن إسرائيل ستبقى مكتوفة اليدين. فإذا تأكدوا من العكس كفوا، على الأقل، عن استعمال طيرانهم الحربي. وقد تكون «الرسالة» الفضلى في هذا المجال تدخل مضاد لسلاح الجوّ الإسرائيلي لكم أنتم أن تقدرّوا حجمه ومداه».

وتناولت المباحثات أموراً أخرى بدت، عندي، من دون أهمية وإن كان الغرض منها الدخول في تفاصيل ما يحدث في زحلة وحولها، وكم هو عدد المدافعين عنها، وكم كان تدخل «كتيبة الأسد» في المعارك وهل هو فقط في زحلة أم على تلال صنين والزعرور أيضاً. لكن الجديد الذي اكتشفناه، رفيقي وأنا، هو أن

«أصحابنا» هناك لم يكونوا راضين عن تدخلنا العسكري في عاصمة البقاع وقد عدّوا الأمر تورّطاً. وبدا أيضاً أن هناك من ينسب إلينا، وإلى الشيخ بشير خصوصاً، القصد من «التورّط» توريط إسرائيل بالذات. وقيل لنا، صراحة، أن منطقة البقاع كلّها منطقة أمنية مهمة وأساسية، بالنسبة إلى سوريا، وخط دفاع لا تتساهل فيه دمشق ولا تسمح بأي اختراق له. وقيل لنا أيضاً ما معناه: كان ينبغي أن ننظر إلى زحلة من هذا المنظار وألّا نذهب بعيداً في عمل هو في نظر السوريين تحدٍ مباشر لهم. ولعلّ هذا ما يفسّر الصمت الإسرائيلي على مدى أسابيع. فما «تورّطنا» فيه أحرج حكومة تل أبيب، أو بالأصح أحرج أصدقاءنا هناك، وأقعدهم عن التحرك، وقوّى من حجة الفريق المتحفظ حيال أي التزام تجاه مسيحيي لبنان. ومن المرجح أن دمشق راهنت على التريث الإسرائيلي من هذا القبيل، إضافة إلى مراهنتها على «التفاهم الضمني» القائم على الصعيدين الإقليمي والدولي، والذي يعطي كلّاً من سوريا وإسرائيل المساحة الأرضية أو الجوية من لبنان التي تمنع الاحتكاك المباشر بينهما وترسم لكل منهما حدود أمنها في البلد المحروم من الأمن.

هذه هي «الخطوط الحمر» التي يكثر الكلام عليها منذ سقوط الدولة اللبنانية... ومنها طبعاً الخط الذي يمنع الاخلال بميزان القوى بين الطوائف اللبنانية، وخصوصاً بين المسيحيين والمسلمين. لذلك تكون سوريا قد تخطت، في معركة زحلة، أكثر من خط أحمر واحد. وبالاستناد إلى هذا الاستنتاج، وإلى ما لاحظناه من اهتمام بدا واضحاً في اليوم التالي لوصولنا، عدنا إلى لبنان، وفي يقيننا، رفيقي وأنا، أن خطوة ما ستقدم عليها إسرائيل. وإذا كان صحيحاً أننا لم نحصل على وعد ولا على أي تلميح بوعد، كما هي العادة، إلّا أن الصحيح أيضاً أن العزم على التدخل كان واضحاً.

كان الشيخ بشير في انتظارنا على رصيف مرفأ الكسليك الصغير. فما أن وطأت أقدامنا أرض اليابسة حتى أقبل إلينا وعلى فمه ابتسامة ساخرة وهو يقول: «أكيد، تعودان محمّلين بالعواطف، كما في كل مرّة، وبأطيب التمنيات، وبالأعذار نفسها التي سمعناها من قبل»!

كان بشير آتياً لتوّه من لقائه مع العقيد السوري محمد غانم في قصر بعبدا، فبدا كما لو أنّه قد توصل مع هذا الأخير إلى تفاهم ما، يقيناً منه أن ذهابنا إلى إسرائيل لن يجدي نفعاً. بل تراءى لي، من خلال كلامه الساخر، كما لو أنّه يأمل تبدّلاً في العلاقة مع دمشق ونهاية مشرّفة لمعركة زحلة تتم بالتعاون معها. قلت: «لا أملك ما يؤكد أن إسرائيل ستتدخل، ولا جواب عندي الآن عن سؤالك. فقد تكون على حق في ما تقول كما قد يحدث في الأربع وعشرين ساعة ما ينفي سوء ظنك. ثمة شعور عندي بأنّ تطوّراً سيحدث». والتفت إلى جان ناضر أسأله الرأي، فأومأ موافقاً. لكن بشير ظلّ على سوء ظنه رافضاً أن يصدّق.

وفي اليوم التالي، أي في ٢٨/٤/٨١، كانت الطائرات الحربية الإسرائيلية تغير على مرتفعات صنين والتلال المحيطة بـ «الغرفة الفرنسوية» وتسقط طائرتي هليكوبتر سوريتين. وكان موردخاي تسيبوري نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، الذي سبق أن قال، قبل أيام، «أن التزام إسرائيل تجاه المسيحيين لا يطاول إلاّ سكان الجيب الحدودي». . . كان يقول: «لقد أضاف السوريون بعداً آخر إلى أبعاد حربهم ضدّ المسيحيين بحيث لا يستطيع هؤلاء الدفاع عن أنفسهم ضدّه، ألا وهو طائرات الهليكوبتر التي تكبّد المسيحيين خسائر فادحة». ومضى تسيبوري يقول أيضاً: «لن يكون هناك نشاط جوي سوري في أجواء لبنان»؟!

وفي اليوم نفسه أعلن مناحيم بيغن «أن إسرائيل لن تسمح لسوريا بالسيطرة على لبنان والقضاء على المسيحيين فيه بسبب التزامها (إسرائيل) حيال الطائفة المسيحية ولأن لها مصلحة قومية في ذلك». وأضاف: «إن هناك أساساً للافتراض أن إسرائيل لن تكتفي بالعملية الجوية التي أدّت إلى اسقاط طائرتي هليكوبتر سوريتين»، معرباً عن أمله «في أن تؤدي العملية الإسرائيلية إلى تهدئة الموقف لا إلى تصعيده».

طبعاً، العملية أوقفت التدهور في الوضع الدفاعي عن زحلة، لكنها صعّدت التوتر بين سوريا وإسرائيل وكادت تؤدي إلى مواجهة مباشرة بينهما. لقد ردّت دمشق، فوراً، على العملية بإدخال صواريخ« سام ـ ٦» إلى الأراضي

اللبنانية، إيذاناً بعزمها على الردّ على التحدي بمثله. وكانت تلك الأزمة الإقليمية والدولية التي عُرفت بـ «أزمة الصواريخ»، وقد دامت أياماً لتعود فتنتهي بتسوية تعيد «الخطوط الحمر» إلى الحدود التي كانت عليها.

٢ ـ سيناريو الحرب الخامسة

ليس أدلّ على عظم «الفلتـان» الذي وصلت إليه الحال في لبنان، عام ١٩٨٢، من تلك الظاهرة التي بدأت تتجلّى قبل شهور من الاجتياح الإسرائيلي، ظاهرة التمني لو تتولّى إسرائيل نفسها ردع هذا «الفلتان» الذي لم يردعه أحد. أجل، إلى هذا الحدّ بلغ اليأس عند اللبنانيين، كلّ اللبنانيين، لا المسيحيين وحدهم. وحتى ذلك الحين كانت الأوساط المسيحية وحدها تراهن على التدخل الإسرائيلي، أمّا بعدما وصلت موس الفوضى الفلسطينية إلى ذقن المسلمين أيضاً، في بيروت وطرابلس وفي الجنوب خصوصاً، بطل هذا التدخل أن يكون أشدّ خطراً على الأمن والأرواح والممتلكات والأعراض من خطر «الفلتان» الفلسطيني.

كتبت، في ذلك الحين أقول («العمل» تاريخ ١٩٨٢/١/٢٨):

«الكلام على حملة إسرائيلية على الجنوب اللبناني يملأ الصحف والمجلات، ويقال أن العواصم العربية كلّها متيقنة من ذلك وتنتظر حدوثه بين يوم وآخر. والصحيح أن الهجوم الإسرائيلي إن حدث، فلن يكون مفاجأة لأحد، وقد يكون حدثاً عادياً جداً من فرط ما قيل فيه وتحدثت عنه التقارير الدبلوماسية وغير الدبلوماسية. أجل، إن وقع الاجتياح هذه المرّة فلن يفاجىء أحداً، وهي الظاهرة التي تستوقفنا.

«لقد أصبحت النفوس مهيأة له بالقدر الذي يحملنا على التساؤل إن

كان الجنوب اللبناني لا يزال يعني شيئاً مهماً بالنسبة إلى الدول الشقيقة والصديقة. بل إننا نذهب أبعد من ذلك فنتساءل إن لم تكن الدول الشقيقة والصديقة نفسها صارت تتمنّى حدوث ذلك لعلّه يكون هو المحرّك للأزمة المزمنة بعد تجميدها في قمة فاس. وإلّا ما معنى هذه اللامبالاة إزاء «الحدث» الذي يتوقعه الجميع؟

«ثمة من يقول أن الهجمات الإسرائيلية على الجنوب صارت معروفة، ومعروفة، بالتالي، حدودها. فلا خطر منها، لا على سوريا، ولا على القضية الفلسطينية، وإن كانت، إلى حدّ، مؤذية. ولا ضرورة للانهماك بالأمر ولا ضرورة لأي ضجة. وكل المسألة أن بعض المعارك ستنشب هناك لفترة محددة يصير بعدها الاتفاق على وقف النار وتأمين الانسحاب الإسرائيلي كما في السابق.

«البعض الآخر يذهب في سوء ظنّه إلى حدّ التكهن بأن سوريا نفسها تتمنّى حدوث شيء من هذا القبيل يخطف الأضواء المسلطة على قضية «ضم الجولان» وعلى دمشق، لمعرفة ما ستفعله للخروج من هذا المأزق. فالتحرك السوري على هذا الصعيد لم يسفر عن نتيجة حتى الآن، لا في مجلس الأمن، ولا على مستوى جامعة الدول العربية. لقد خسرت سوريا معركتها السياسية مع إسرائيل حول الجولان وبدت عاجزة عن الردّ على التحدي. وليس ما هو أفضل من شدّ الانظار إلى حدث آخر يغطّي الحدث الذي سبق ويقلّل من أهميته لدى الناس.

«ويقال كذلك أن «العرب المعتدلين» استبد بهم اليأس والقنوط بعد الموقف الذي وقفته دمشق من مشروع الأمير فهد. فلاذوا بالصمت والسكوت تاركين دمشق تلقى عاقبة ما اقترفت يداها وهي تتسبّب في ضياع فرصة كان من المستطاع من خلالها احراج إسرائيل على الأقل ما دام إخراجها من «الضفة» وغزة متعذراً. . . والأقوال في تفسير هذه اللامبالاة حيال المخاطر التي تتهدّد الجنوب اللبناني، تتعدّد وتتنوّع، فسواء كانت صحيحة أم لا، اللامبالاة واقع ظاهر وجلي»!

والحال أن كل المحاولات الرامية إلى وقف «الفلتان» الأمني والسياسي في لبنان باءت بالفشل: من مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيت الدين في ٨١/٦/٦، إلى الاجتماعات المتلاحقة التي عقدتها «لجنة المتابعة العربية». . . فتدخل الولايات المتحدة الأميركية بشخص «المبعوث الشخصي» فيليب حبيب في أعقاب «أزمة الصواريخ، الذي استمرّ يروح ويجيء على مدى أشهر. . . على رغم كل هذه المساعي وغيرها، ظلّت الحال من سيء إلى أسوأ: الاشتباكات بين حركة أمل والمنظمات الفلسطينية، ثم بينها وبين بعض فصائل «الحركة الوطنية»، لم تهدأ. والتعدّيات على الناس في «بيروت الغربية»، في كراماتهم، وفي أعراضهم أحياناً أصبحت ملازمة للحياة اليومية، أمّا الاهتمام الدولي فلم يكن ليتعدى الاهتمام بوقف اطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بل كان وقف النار بين الجانبين وتثبيته هو الهم لدى المحافل الدولية، كأنّها كانت على علم بأن الاجتياح الإسرائيلي آت إن لم تهدأ «الجبهة الجنوبية» وتستقرّ!

وبالإضافة إلى انسداد الطريق والأفق أمام أي مخرج أو منفذ للوضع المتأزم في لبنان وفي جنوبه خصوصاً، حدث أيضاً تبدّل على مستوى سلطة القرار في إسرائيل. فحلول ارييل شارون مكان عازار وايزمن على رأس وزارة الدفاع الإسرائيلية، يعني أن هناك تبدّلاً في السياسة الدفاعية التي تتبعها حكومة إسرائيل، فضلاً عن أن تسلّم اسحق شامير حقيبة وزارة الخارجية لم يكن مصادفة. وحينما يصبح، على قمة سلطة القرار، الثلاثي المكوّن من بيغن وشامير وشارون، فدلالة على أن ثمة تغييراً مهماً قد طرأ على مستوى السلطة المذكورة.

هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، الإدارة الأميركية التي كانت، لفترة خلت، تمتنع عن التعاطي مع بشير الجميل، وتحجب عنه تأشيرة دخول الولايات المتحدة، عادت وانفتحت عليه وفتحت له أبوابها واستقبلته أيضاً أحسن استقبال عندما زارها في ٨١/٧/٣٠ وأمضى في رعايتها أياماً.

لم تكن زيارة بشير للولايات المتحدة هذه المرّة زيارة عادية، بل ذهب حاملاً

معه تصوّراً يحاكي جوهر الاهتمامات الأميركية في الشرق الأوسط. وقد علّمتنا التجربة أن أميركا لا تهتم بمصير لبنان إلّا بمقدار ما يتصل هذا المصير بمصالحها في الشرق العربي وعلّمتنا التجربة أيضاً أن الإدارة الأميركية، جمهورية كانت أو ديموقراطية، لن تبدّل من سياستها التقليدية بالنسبة إلى لبنان ومحيطه، تبديلاً جذرياً أو أساسياً حتى يأتي من يقدم لها تصوّراً يختلف عما عندها، ويختلف أيضاً عن كل الدراسات التي تقدم إليها من قبل مؤسسات خاصة تبيعها الدراسات والمعلومات، ومعظمها مؤسسات متأثرة بالفكر الإسرائيلي، أو بالفكر الفلسطيني. ولم يكن للفكر اللبناني، بعد، أي حضور على مستوى المؤسسات المذكورة ولا على مستوى العقل الأميركي السياسي أو الاستراتيجي. وطالما قيل لنا، مباشرة أو بالواسطة: «هاتوا ما عندكم من رؤية على مستوى المنطقة كلّها لا على مستوى بلدكم فقط»!

... توجّه الشيخ بشير الجميل إلى الولايات المتحدة حاملاً معه تصوّراً يدخل لبنان كموقع مهم في الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط ولا تكون إسرائيل وحدها هي التي تستأثر بالاهتمام الأميركي وتحتكره... أو لماذا لا يكون لبنان في مستوى إسرائيل، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أو بابها الآخر على المنطقة وخصوصاً أنه باب مفتوح على محيطه لا كما هو الباب الإسرائيلي؟!

وقد ساعد على دخول «بشير» على الإدارة الأميركية من هذا الموقع، الاتصال المباشر الذي تمّ بينه وبين فيليب حبيب والانطباعات الجيدة التي نقلها عنه هذا الأخير إلى واشنطن. وليس أدلّ على ذلك من قول دين فيشر، الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية في ذلك الحين (٨١/٨/٤) أن الشيخ بشير الجميل «شخصية سياسية لبنانية مهمة» و«نتوقع أن يمثل دوراً مهماً في لبنان بالتعاون مع الزعماء اللبنانيين الآخرين».

وصف كريم بقرادوني زيارة بشير لأميركا بأنها «تحوّل أميركي باتجاه الكتائب على أنها أصبحت حركة سياسية تمثل قضية وشعباً، وباتجاه الشيخ بشير على أنه تيار سياسي». واعتبر كريم «أن أهم ما يمكن أن تتوصل إليه الزيارة وعد أميركي بحلّ أزمة لبنان قبل حلّ أزمة الشرق الأوسط، وضمان بأن لا يأتي الحلّ في المنطقة على

حساب لبنان». (٥/٨/٨١). ولعلّ هذا ما عبّر عنه الجنرال الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي في خطاب له في شيكاغو، في ٢٦/٥/٨٢، عندما أعلن «أن لبنان اليوم هو نقطة ارتكاز للخطر»... و«أن حياة شعبه ودولته معرّضة للخطر، وكذلك الاستقرار في المنطقة الذي أصبح في مهب الريح». واعتبر هيغ «إن الوقت حان للقيام بعمل منسق من أجل دعم سلامة أراضي لبنان ضمن حدوده الدولية المعترف بها، ومن أجل دعم حكومة مركزية قوية قادرة على إقامة مجتمع حرّ ومنفتح وديموقراطي ومتعدد تقليدياً». وكشف أن الرئيس رونالد ريغان طلب من مبعوثه فيليب حبيب «العودة قريباً إلى الشرق الأوسط لمناقشة أفكارنا في شأن مثل هذا العمل، بالتعاون مع الدول المعنية».

أشير هنا إلى أن الإسرائيليين لم يكونوا مرتاحين إلى هذا التبدّل النوعي في تعاطي الإدارة الأميركية مع بشير الجميل والقوات اللبنانية. كان يهمهم أن تنفتح الولايات المتحدة على الرجل وما يمثل، ولكن ليس بالقدر الذي يقحمها في كل الأمور، وخصوصاً في العلاقة الثنائية اللبنانية ـ الإسرائيلية. فثمة أمور، في نظر الدوائر الإسرائيلية، لا تعني إلاّ اللبنانيين والإسرائيليين، ودخول الأميركيين على هذا الخط كان يزعج هذه الدوائر ويقلقها. في المقابل، حرص «بشير»، من خلال توجهه إلى الولايات المتحدة، على ألاّ يكون وحده في مواجهة الجانب الإسرائيلي، وعلى ألاّ يكون مرتهناً له. فحلمه الكبير هو أن يصبح لبنان، في نظر الولايات المتحدة الأميركية، في مستوى إسرائيل، من حيث الأهمية والموقع، ومن حيث الدور في محيطه خصوصاً. لذلك يكون اشراكها، منذ الآن، في أي اتفاق أو مباحثات مع إسرائيل، ضرورياً ولازماً فضلاً عن أنه يقوّي من موقفه تجاه الجارة القوية ويحقق بعض التوازن. وقد درج، منذ ذلك الحين، على ألاّ يخطو خطوة في مباحثاته مع الدوائر الإسرائيلية من دون التشاور مع فيليب حبيب، أو مع معاونه ورفيقه في رحلاته المكوكية موريس دريبر أو مع السفير الأميركي في بيروت ديلون.

وبلغ اهتمام الإدارة الأميركية بشخص بشير الجميل ونشاطه أنها ربطت نفسها به بخط اتصال لاسلكي مباشر لا يدخل عليه أي متطفّل أو رقيب!

* * * * * * *

وهكذا تجمعت كل العوامل المحلية الإقليمية والدولية لتجعل فصل أزمة لبنانِ عن أزمة الشرق الأوسط من الأمور الممكنة، وعلى النحو الذي يجعل من حلّ الأزمة اللبنانية مدخلاً إلى حلّ أزمة الشرق الأوسط. وهذا ما بدأ يتجلّى في أوائل العام ١٩٨٢. والاتجاه، كما كان واضحاً، قطع الحبل الذي ربط لبنان بالأزمة المزمنة والمتمثل في الوجود الفلسطيني المسلّح الآخذ بخناق الدولة اللبنانية والواقف عقبة في طريق النهج الذي رسمته اتفاقات كمب ديفيد وجدّدت أطر الحلّ أو التسوية بين إسرائيل وجيرانها.

وماذا يطلب اللبنانيون إلّا أن يتحرّروا من هذا العبء، عبء الثورة الفلسطينية من بلدهم؟

ومنذ جاء ارييل شارون إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية وهو يحاول تطوير الردّ على العمليات الفلسطينية من لبنان. فبدلاً من أن يقتصر الردّ على الأعمال الثأرية... وبدلاً من أن يُكتفى بالشريط الحدودي، كمنطقة عازلة بين المستعمرات الإسرائيلية الحدودية والمنظمات الفلسطينية المسلّحة... أو بدلاً من أن تقصى منظمة التحرير الفلسطينية عن الجنوب اللبناني وحده يصار إلى اقصائها عن لبنان كلّه!

حدث أن كنّا، في تلك الأيام، وفداً موسعاً يصحب الشيخ بشير إلى مباحثات عادية مع الجانب الإسرائيلي ولا تتخطّى حدود تبادل الآراء والمعلومات حول ظروف المنطقة ولبنان. وقد استقبلنا رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن في منزله في تل أبيب يحيط به وزير الدفاع شارون وعدد من كبار ضباط الجيش وموظفي وزارة الخارجية. وكان اللقاء لقاء مجاملة أكثر مما هو لقاء مفاوضة ومباحثات. فقط حينما طلب شارون الاختلاء بالشيخ بشير، في مكتب مجاور لقاعة الاستقبال، أدركنا أن الأمر يتخطّى هذا الاطار. دامت الخلوة بين الرجلين ما يقارب الساعة كان بيغن في هذه الاثناء يسأل ونحن نجيب، كان يسأل عن مجريات الأمور في لبنان من قبيل المجاملة أيضاً. وكان، أحياناً، يعلّق على ايضاحاتنا بايضاحات من عنده عن تجاربه هو إبّان الانتداب البريطاني، وإبّان ما يسميه هو «حرب الاستقلال». وقد لفت نظري في شخصية بيغن ونبرة صوته

«الروح الصوفية»، إن صحّ القول، حتى ليبدو شاعراً أكثر مما هو رجل سياسة ورئيس حكومة. وإسرائيل، عنده، هي إسرائيل الكبرى ERETZ ISRAÊl. وبهذا الاسم يذكرها ويتحدث عنها. وهو معجب بالروح القتالية التي «بلغتني صور عنها مجيدة لدى مقاتليكم». وحرص على أن يقول: «لا تتكلوا إلاّ على أنفسكم، فالضمير العالمي قلّما يستفيق، وهو إن استفاق فمتأخر جداً».

ولكن، لماذا هذه الخلوة بين شارون وبشير، لا بين بيغن وبشير مثلاً، ولا في حضورنا، ولا في حضور بيغن بالذات؟

ما عرفته لاحقاً من الشيخ بشير هو أن الوزير شارون وضع لنفسه هدفاً لا يزال يفتش عن الطريق الأقرب والأقل كلفة إليه، ألا وهو «تدمير البنية العسكرية والسياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية» في لبنان، وهو لا يزال يسأل ويدرس شتى الاحتمالات!!

وانقضت أسابيع على هذه «الإشارة» وقد ظلّت أشبه ببارقة أمل تنطفىء، حينما تلتها «إشارة» أخرى تقول أن شارون ينوي الحضور إلى بيروت للتشاور معنا في «أمر مهم»، وقد حدّد لذلك موعداً من دون أن يحدد الغاية أو الموضوع. لكن عزمه على الحضور شخصياً يلمح إلى أن الغرض ليس عادياً. وبالفعل قدم الوزير الإسرائيلي مصحوباً بـ «أركان حربه» من عسكريين ومدنيين ليبلغنا قرار حكومته بتوجيه ضربة عسكرية إلى منظمة التحرير الفلسطينية «لا تقوم لها بعدها قائمة». وعلى رغم ما في الخبر من إغراء يحاكي مشاعرنا والنوازع، فقد رأى الشيخ بشير أن في الأمر من الخطورة ما يقضي بالوقوف على رأي الشيخ بيار الجميل والرئيس كميل شمعون، فهو في مثل هذه الأحوال لا يتفرّد في القرار، على الأقل من قبيل الحرص على الغطاء الوطني والسياسي الذي يشكله الزعيمان الكبيران. صحيح أن بشير ظلّ يكافح حتى أصبحت الكلمة له وللقوات اللبنانية، بل حتى جعل من «القوات» نفسها القوة العسكرية والسياسية التي تختصر في ذاتها حزبي الكتائب و«الوطنيون الأحرار»، لكنه ظلّ يعتمد كثيراً على رصيد والده ورصيد الرئيس شمعون ويحاول دائماً التمتع برضاهما وموافقتهما الضمنية على خطواته.

وللفور تمّ جمع الوفد الإسرائيلي بالرئيس شمعون والشيخ بيار حيث كرّر شارون، أمامهما، طرحه المذهل، وكان صريحاً إلى أبعد الحدود. فالرجل ليس من الذين يناورون أو يتحفظون في الكلام أو يتعمدون انتقاء الألفاظ والكلمات، لا تنقصه اللياقة، لكن لياقته عسكرية أكثر مما هي سياسية. وحينما يتكلّم، فبصوت مرتفع تخرج الكلمات من فمه وحنجرته كأنه في العراء يتكلّم لا في غرفة مغلقة. قال: «يجب أن تكونوا مسبقاً على علم بما ستخلّفه العملية من دمار قد لا نتمكن ه نظراً لتغلغل المنظمات الفلسطينية في المناطق السكنية وتمركزها في المدن أحياء الآهلة، وهي، بالتأكيد، ستحتمي بالأبنية والمؤسسات المدنية».

اف: «العملية يجب أن تنجح، متى انطلقت، وفي سبيل انجاحها لن ة».

ان شارون يتكلم بالانكليزية فيما الشيخ بشير يتولى الترجمة لوالده، ولكن حو الذي يخفف من قسوة الصورة التي حرص الوزير الإسرائيلي على تقديمها ، وفجّة. كأن بشير كان يخشى من الشيخ بيار تحفظاً أو اعتراضاً من شأنه إثارة كوك لدى الإسرائيليين والتقليل من عزمهم. وعلى رغم هذه الترجمة المنقوصة ت الصورة، في نظر الوالد، رهيبة، وقد انعكست على وجهه تحفظاً وامتعاضاً ظاهرين، حتى إذا انتهى شارون من عرضه انتحى ببشير جانباً ليقول له بصوت منخفض: «هل ترى كم هي أحوال لبنان تعيسة ومستحيلة... ومع ذلك ما زلت أفضلها ألف مرة على الأحوال التي قد تنجم عن العملية المطروحة»!

طبعاً، لا بشير، ولا أحد من الحاضرين كان من رأي الشيخ بيار. فالتخلص من الوجود الفلسطيني المسلّح كان حتى تلك اللحظة، حلماً. وقد جاء من يجعل من الحلم أمراً واقعاً في خلال أيام قليلة. فمن يقوى على مقاومة هذا الاغراء؟!

أمّا لماذا ظلّ الشيخ بيار الجميل متحفظاً، فلأنه يخشى تورّطاً في العملية لا بدّ من أن ينعكس سلباً على لبنان وعلى أوضاع المسيحيين خصوصاً. ولمّا قيل له أن الإسرائيليين ماضون في ما عزموا عليه سواء وافقنا أو لم نوافق، أجاب: «ولماذا يسألوننا الرأي أو الموافقة»؟!

والحال أن هذه العقدة في التعامل مع إسرائيل ستكون، لاحقاً، سبب سوء تفاهم هو لا بدّ آت. وسيتأكد، لاحقاً أيضاً، أننا لن نتمكّن من القفز من فوق واقعنا اللبناني ونكون ما ظنّ الإسرائيليون أننا سنكونه: فلن نقاتل إلى جانبهم، وسيظلّ تعاملنا معهم في حدود ما يقوله الشيخ بيار، وسيكتشفون أيضاً أن رهانهم كان خاسراً منذ البدء وقد أخطأوا الرهان، وسينعكس ذلك على تعاملهم معنا. والفارق بيننا وبين الشيخ بيار على هذا الصعيد، فارق وضوح في الرؤية لم نبلغه، وفارق قدرة على مقاومة الإغراءات لم نكتسبها كفاية، ولهذه الأسباب وغيرها لم تكن عندنا المخاوف التي تقلق الرجل وتحمله على عدم الالتزام تجاه الإسرائيليين بأي موجب. بل كنّا جميعاً نظنّ أن العلاقة مع إسرائيل لن تطرح أي مشكلة، وخصوصاً متى تمّ اقتلاع الوجود الفلسطيني المسلّح من بلادنا، اقتلاعاً لا بدّ من أن يغيّر كثيراً في الأحوال، وفي موازين القوى، وفي النظرة إلى إسرائيل بالذات. وباختصار، حسابات بشير وحساباتنا نحن الملتفون حوله، لم تكن في دقة حسابات الشيخ بيار الجميل.

في أي حال ـ وكما سيتأكد لاحقاً ـ ظلّت وجهة نظره هي التي ترسم حدود تعاوننا مع الجانب الإسرائيلي، فلم نخالفها، ولم نتجاوز حدودها، إن لم يكن بدافع الالتزام، فبحكم الضرورات، على الأقل، والظروف الموضوعية.

وكان الوزير شارون قد حرص على التوضيح «إن لا تاريخ محدّداً للبدء بالعملية». . . فقد تبدأ في خلال أيام كما قد لا تبدأ قبل أسابيع، وأشهر ربما. فالأمر موقوف على اكتمال الظروف الملائمة، وعلى توافر العوامل اللازمة لاطلاقها، ومنها الحجة أو الذريعة التي تبرّر الردّ بمثل هذه العملية الواسعة. وبما أن هناك اتفاقاً على وقف النار بين المنظمات الفلسطينية وإسرائيل تمّ الوصول إليه بتدخل دولي، وبمسعى مباشر على يد فيليب حبيب المبعوث الشخصي للرئيس الأميركي رونالد ريغان، فقد اعتبرت العملية مؤجلة، لانتفاء المبرّر والحجة أمام الرأي العام العالمي. ولعلّ القيادة الفلسطينية كانت على علم بما تعدّ له إسرائيل العدّة وتتهيأ له، فأظهرت حرصاً على التقيد بوقف اطلاق النار لم تظهره من قبل.

لكن أجواء المنطقة ظلّت أجواء ما قبل أي حرب تنتظر عود الثقاب الذي

سيشعل نارها. بل ان التلفزيون الإسرائيلي نفسه راح يتخيّل «الحرب الخامسة»، بين العرب وإسرائيل، آتية، ويقدم تصوّراً خيالياً لها في برنامج خاص لم يكن، بالتأكيد، للتسلية أو لالهاء المشاهدين الإسرائيليين في أوقات فراغهم. وربما لأن لا أحد كان يعرف ما نعرفه، لم يؤخذ البرنامج التلفزيوني على محمل الجدّ، لا عندنا في لبنان ولا في أي عاصمة عربية. وإذا كان صحيحاً أن التوقعات كلّها أجمعت على ردّ فعل إسرائيلي آت بعد العمليات الفلسطينية التي سبقت وقف اطلاق النار، إلّا أن الصحيح أيضاً أن لا أحد تصوّر الردّ أبعد مما كانت ردود الفعل السابقة. وعندما توجهنا إلى دمشق، كريم بقرادوني وجورج سعادة وأنا، نسأل السيد عبد الحليم خدام الرأي في ما تلوّح به إسرائيل قال: «لا نستبعد ردّة الفعل الإسرائيلية لكننا لا نتصورها أكبر من عمل تأديبي لياسر عرفات، محدود ومتواضع»؟!

... وكنّا لا نزال على اتصال بدمشق نزورها من وقت إلى آخر/ في اطار ما يسمى «الحوار الكتائبي ـ السوري» الذي لم يسفر عن نتيجة إلّا التخفيف من التوتر، مع الحفاظ على جسر بيننا وبين القيادة السورية قد يأتي يوم ونعبر منه إلى تسوية أو إلى تفاهم حقيقي. فلم تنقطع الاتصالات بيننا وبين عبد الحليم خدام، لا قبل الاجتياح الإسرائيلي، ولا بعده... ولا في أثنائه أيضاً.

وفي محاولة لتطويق كل السلبيات التي قد تنتج عن الحدث المتوقع، بل ظناً منا بأننا قد نتمكن من تحصين الوضع الداخلي في البلاد بعض الشيء في مواجهة الحدث المذكور، توزعنا المهمات في اطار حملة اتصالات واسعة بعضها في الداخل وبعضها الآخر في الخارج. وكانت حصتي أنا أن أقوم بجولة على بعض العواصم العربية، وعلى عدد من المؤسسات الاعلامية في باريس ولندن، وخصوصاً المؤسسات الصحافية اللبنانية التي هاجرت أو أرغمت على الهجرة. شئنا أن نرفع الصوت عالياً، وأن نوحي، من دون أن نكشف عما عندنا، بأن التهديدات الإسرائيلية تهديدات جادّة، وبأن الأمر، هذه المرة، ليس لعبة. واتخذنا مما عرضه التلفزيون الإسرائيلي من صور خيالية عن «الحرب الخامسة» بين العرب وإسرائيل دليلاً على ذلك. وقد كان صعباً علينا ومتعذراً الإفصاح عمّا نعرفه، بل عما تبلغناه

من الإسرائيليين مباشرة. لكن لم يكن صعباً أن نؤكد على أن إسرائيل تعدّ العدّة لحملة عسكرية ليست مثل الحملات السابقة، متكلين على معرفة الجميع بعلاقتنا مع إسرائيل وباطلاعنا الواسع، نتيجة هذه العلاقة، على الشؤون الإسرائيلية.

وفيما الشيخ بشير يحاول، بشتى الطرق، نقل هذه الصورة إلى أكبر عدد ممكن من القيادات والفعاليات اللبنانية، في صورة مباشرة، أو بالواسطة متى تعذر الاتصال المباشر، كنت أنا، يصحبني الزميل جورج بشير اتنقل بين لندن وباريس، وبين القاهرة وعمان والكويت، حاملاً معي الصورة نفسها. وقد حرصت على أن أبدأ اتصالاتي بالمؤسسات الإعلامية اللبنانية التي تصدر من الخارج وتنتشر في البلدان العربية، كما لها قرّاؤها الكثر في العواصم والمدن الأوروبية. فالمطلوب أولاً حملة إعلامية تخترق أجواء اللامبالاة والاستخفاف السائدة على الصعيد العربي فما سيحدث خطير، لكن ردود الفعل العربية لا تدل على أن هناك احساساً بالخطر. وكان الأكثر تجاوباً معي نبيل خوري صاحب مجلة «المستقبل» الصادرة من باريس. فجعل من موضوع «الحرب الخامسة» موضوع الغلاف، وقد هاله ما اسمعته من حقائق ومعطيات ومعلومات لم أكتمها عنه، ولكن، من دون أن أفصح عن «مصادرها».

أمضيت عشرين يوماً وأنا أحاول، بمساعدة رفيقي في الرحلة جورج بشير، الاتصال بأكبر عدد ممكن من الدور الإعلامية والمراجع الرسمية العربية إضافة إلى بعض الشخصيات اللبنانية في الخارج. وكادت الرحلة تنقطع في أيامها الأولى عندما اتصل بي الشيخ بشير من بيروت ليقول لي: «حاول أن تختصر الوقت والاتصالات، فقد يحدث ما يحملنا على استدعائك على جناح السرعة في الأيام القريبة المقبلة، بل ربما في الساعات المقبلة». الرسالة واضحة: ربما الذريعة التي تنتظرها إسرائيل لكي تحرّك جيشها قد تأمنت أو على وشك أن تنضج وتكتمل. فاتفاق وقف النار في الجنوب بدأ يهتز ويتداعى على يد بعض الفصائل الفلسطينية. لكن مساعي فيليب حبيب عادت فانقذته... وتعذرت «الذريعة».

لا أدري إلى أي مدى أفادت هذه الجولة السريعة في التخفيف من سلبيات

العمل الإسرائيلي الآتي. وقد تكون فائدتها المباشرة كونها أتاحت لنا الوقوف أكثر على هذه الحقيقة، وهي أن العواصم العربية لن تكون مستاءة إذا حدث ما يخفف عنها وعن لبنان عبء «ثورة فلسطينية» هي من أجل الثورة فقط. وهذا ما سيفسّر الصمت العربي في الساعات والأيام الأولى للاجتياح الإسرائيلي.

فمن عمان، مثلاً، عدت بهذا التصوّر لحاضر المنطقة العربية ومستقبلها، دوّنته في مفكرتي عن لسان الوزير الأردني الفلسطيني الأصل صلاح أبو عودة:

«ينطلق العرب في موقفهم من اتفاقات كمب ديفيد من الواقع الآتي: إسرائيل متفوقة عسكرياً بالقدر الذي يجعلها تمسك البندقية بيد وغصن الزيتون باليد الأخرى. ومعنى ذلك أنها تملك خيارين اثنين لا واحداً فقط: خيار الحرب وخيار السلام تعرضهما على أعدائها، فيما هؤلاء لا يملكون إلّا خياراً واحداً وهو خيار السلام.

«لكن العرب، عوضاً عن أن يأخذوا بهذا الواقع ويحاولوا، استناداً إليه، توظيف خيار السلام إلى أقصى حدّ مستطاع، يواصلون السير على خط السلبية والفرص الضائعة»

«إن لفظة Process لا مرادف لها في العربية. والفكر أو العقل العربي لا يعرف هذا المدلول. وفيما إسرائيل تخطط وتضع لكل هدف Process يهيء له نرى العرب لا ينتبهون للأمر إلّا بعد أن يكون الـ «Process» قد اكتمل وبلغ هدفه، حينذاك تقوم قيامة العرب ولكن متأخرة جداً»

«أنور السادات وحده أدرك هذا البعد. فأقدم على ما أقدم عليه».

«غباء القول بالتصدّي لاتفاقات كمب ديفيد أو إسقاطها. فكمب ديفيد يكاد يكون قد اكتمل وأضحى واقعاً لا رجوع عنه، الانسحاب من سيناء تمّ... فهل يعني أن على مصر التراجع عما حصلت عليه وأن تعود إسرائيل فتحتل سيناء»؟!

«الواقعية تقضي، ناهيك بضرورة استدراك الـ Process، بأن يبادر العرب إلى تطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية قبل أن يصبح متعذراً».

«إسرائيل باقية متفوقة، عسكرياً، إلى عشر سنوات على الأقل، بل إلى خمس عشرة سنة. فلا مجال، بالتالي، للكلام على التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل».

«ويؤكد أبو عودة «أن لا دولة فلسطينية على الضفة الغربية» وأنهم هم في الأردن يقولون ذلك منذ سنوات.

«ينتقد أبو عودة السياسة الأميركية في المنطقة القائمة على التجميد، أو مبدأ «منع الحرب» بأي ثمن... إن حال اللاحرب واللاسلم مؤذية لمستقبل السلام فضلاً عن أنها لا تخدم العرب بقدر ما تخدم إسرائيل».

ومن القاهرة، ومن خلال اجتماعين اثنين مع الدكتور اسامة الباز (المستشار السياسي للرئيس المصري ووكيل وزارة الخارجية آنئذ)، عدت بهذه الانطباعات والملاحظات أنقلها، هنا، عن مفكرتي الشخصية:

ـ «عرضت له تحليلنا للوضع في لبنان وخلاصته أن الوجود الفلسطيني أصبح دولة ومانعاً أساسياً لاحياء الدولة اللبنانية، وأن ليس في الأفق ما يدلّ على أن دولة الفلسطينيين هذه ستنتقل إلى الضفة الغربية، وهي باقية في لبنان تقسمه وتعطل وجوده بالذات. وماذا لو قامت إسرائيل بمهاجمة هذه «الدولة»، كما يشاع، هل نقف من الأمر متفرّجين، قابلين باحتلال ثالث يضاف إلى الاحتلالين الفلسطيني والسوري»؟!

ـ «بدا من أجوبة الدكتور اسامة الباز أنه على معرفة تامة بحقيقة الوضع في لبنان وعلى اطلاع واسع يشمل، أحياناً، أدق التفاصيل... وهو موافق على أن الوجود السوري يجب أن ينتهي. أمّا بالنسبة إلى الوجود الفلسطيني، فعلى الرغم من إقراره بشروره على

لبنان، يرى أن لا بدّ من التعامل معه في حدود معينة، ويصبح ذلك سهلاً بعد خروج السوريين».

- «وهو يتوقع، مثلنا، هجوماً إسرائيلياً على الفلسطينيين، ويتوقعه قبل الانسحاب من سيناء».

- «يستغرب اسامة الباز الموقف الأميركي من النظام السوري وحافظ الأسد وينسب إلى الأميركيين هنا مراهنة على ايران كعنصر استراتيجي في المنطقة أياً كان الرجل أو النظام الذي يحكمها. ولأن سوريا تدعم ايران صارت تستحق من الأميركيين بعض المهادنة».

- «أوحى الباز بأن ثمة اتصالاً قد تمّ مع الفلسطينيين فهم من خلاله أنهم يتوقعون هم أيضاً هجوماً إسرائيلياً، لكنهم ليسوا مذعورين»!

- «في ما يتعلق بعودة مصر إلى العالم العربي قال أن الكل يريد هذه العودة لكنّها ليست سهلة ولا هي قريبة نظراً إلى ما يعترضها من حواجز وصعاب.»

* * * * * * * *

وقد يكون أحلى وأطيب ما عدت به من هذه الجولة هو التفهم الذي لقيته لدى السيدة الكبيرة عليا الصلح مقروناً ببداية صداقة وتعاون وطني سيزدادان توطّداً في المراحل الآتية. وقد عرّفني إليها وجمعني بها الزميل ميشال أبو جودة الذي ما أن اطلع على مهمتي في باريس حتى تحمّس لها ورأى أن لا بدّ من أن تسمع عليا الصلح مني ما جئت من أجله. وفي جناحها الخاص في «أوتيل كريون» في باريس حيث تقيم مع ولديها استقبلتنا نحن الثلاثة: ميشال أبو جودة، وجورج بشير، وأنا. وراحت للتوّ تحدثنا عما تسمعه عن بشير الجميل. لقد تبينّ لي أنها تقرأ خطبه وتصريحاته، وروت لي ما نقله الشيخ خليل الخوري عن لسان الصحافي الفرنسي المعروف «أولمان» من إعجاب بشخص الشيخ بشير وهو يترأس «مؤتمر التضامن

العالمي مع لبنان» الذي نظمته القوات اللبنانية في بيت مري، وكان هذا المؤتمر أول طلّة للقوّات ولبشير الجميل على الصعيد العالمي. قالت عليا أن خطابات الشيخ بشير وما تخلّلته من توجه إلى المسلمين وانفتاح عليهم جاءت متأخرة جداً، فضلاً عن أنها أتت في ظروف تحمل على الشك والتساؤل» ملمحة بذلك إلى ما يشاع عن اجتياح إسرائيلي للجنوب اللبناني، ومتسائلة أيضاً «إن لم تكن دعوة الشيخ بشير لرفع العتب ليس إلاّ»... وقالت أيضاً أن ما من موقف إيجابي واحد اتخذناه حتى الآن حيال المسلمين وهم في حال تستدعي التفهم والمساعدة لا اللوم والعتب». وباستثناء هذه الملاحظة لم أرَ في موقفها من الوجود الفلسطيني المسلّح، ومن التدخل السوري، ومن وجود لبنان وضرورته، ومن «حركة بشير الجميل»، ما يختلف في شيء عن مواقفنا. وعندما أوضحت لها كيف أن انفتاح بشير على المسلمين يكمّل انفتاح والده الشيخ بيار ويؤكده... وكيف أننا نحن بالذات نفتش بين القيادات والزعامات الإسلامية عمن يحيي دور والدها رياض الصلح ويكّمله، وأن الانفتاح يجب أن يكون متبادلاً وليس من جانب واحد، وأن المسيحيين هم أيضاً يحتاجون إلى تفهّم لأحوالهم ومساعدة... عندما أوضحت حقيقة موقفنا على هذا الصعيد قالت: «ربما انعدام الصلة بيننا يجعلنا على سوء تفاهم... إيضاحاتك بدّدت الكثير من شكوكي... أنا من المعجبين ببشير واتتبع تحرّكه في صورة متواصلة... فقط مسألة العلاقة مع إسرائيل تقلقني، فإن صحّ أنها لا تتعدّى الحدود التي تشير إليها تكون المسألة، بالنسبة إليّ منتهية».

كنت في هذه الأثناء أرى وجه رياض الصلح من خلال وجهها، وأتذكّر الرجل الكبير، واتذكّر أيضاً أقوال الشيخ بيار الجميل في «بطل الاستقلال» وقد علّمني هو على محبته. فدائماً اسم رياض على فم الشيخ بيار يردّد أقواله في الاربعينات ويستشهد بمواقفه التاريخية. وليست مبالغة القول أن عليّا تشبه والدها، لا في ملامح الوجه والجبين المرتفع فقط بل أيضاً وخصوصاً في النظرة إلى لبنان وإلى دوره في محيطه. وهي كذلك في صراحة الوالد، وجرأته، وشجاعته. وفوق هذا كلّه تبدو كما لو أنها مؤتمنة على رسالة الوالد وعلى آماله التي لم تكتمل.



٣ ـ الاجتياح الإسرائيلي

طال التريث الإسرائيلي في مهاجمة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان حتى كدنا نظن أن الهجوم قد صُرِف النظر عنه وأضحى من القرارات المعلّقة، لولا الحشود العسكرية التي ظلّت ظاهرة على المقلب الآخر من الحدود. وانقضى شهر نيسان (ابريل)، ثم شهر أيار (مايو) ١٩٨٢ من دون أي تحرّك. فالقيادة الفلسطينية حرصت على حرمان إسرائيل الذريعة التي تفتش عنها لاطلاق الهجوم، فضلاً عن المساعي الأميركية والدولية التي تلاقت على وقف التدهور بأي ثمن. وأغلب الظن ان القيادة العسكرية الإسرائيلية فضلت تأخير الهجوم ريثما ينقضي فصل الأمطار وتجفّ الأرض وتصبح أكثر ملاءمة لتحرّك الدبابات والآليات على أنواعها. فمن جملة ما بلغنا عن شروط العملية شرط السرعة في التقدّم وبحيث يتم اجتياز أكبر مسافة ممكنة في عمق الآراضي اللبنانية قبل أن تتدخل المحافل الدولية، وقبل أن يتحرّك مجلس الأمن الدولي.

وربما من دواعي التريث أيضاً الوصول بـ «الرأي العام» الإسرائيلي إلى مستوى التعبئة الكاملة. فإسرائيل لا تخوض حرباً لم تكتمل شروطها ومنها شرط التعبئة النفسية، لا للشعب فقط بل أيضاً للجيش نفسه وهو في معظم قطاعاته «جيش متطوّعين» لا جيش محترفين.

في أي حال، لقد حدث يوم الثالث من حزيران (يونيو) ما أوحى بأن

«الذريعة» المنتظرة قد توافرت، حينما أذيع أن شلومو أرغوف، سفير إسرائيل في العاصمة البريطانية، تعرّض لمحاولة اغتيال أمام فندق دوريشتد، أدّت إلى إصابته بجروح خطيرة، وأن شهوداً وصفوا المعتدي بأنه «ذو ملامح شرق أوسطية» ومعنى ذلك أن الجانب الفلسطيني خرق اتفاق وقف النار فأصبحت إسرائيل في حلّ من التزامها.

وبالفعل، وبعد ثلاثة أيام، أي في السادس من حزيران (يونيو) انعقد مجلس الوزراء الإسرائيلي في جلسة طارئة ليصدر بعدها بياناً يعلن القرار الآتي: «إصدار التعليمات إلى قوّات الدفاع الإسرائيلية لوضع جميع السكان المدنيين في الجليل بعيداً عن مرمى نيران المخرّبين في لبنان حيث توجد قواعدهم ومراكز قياداتهم... ان اسم العملية هو «السلام للجليل»... خلال العملية لن يهاجم الجيش السوري إلّا إذا هاجم قواتنا... ان إسرائيل ما زالت تتطلع إلى معاهدة سلام مع لبنان مستقل ومحافظ على سلامة أراضيه». وما أن أذيع هذا البيان حتى كانت ثلاثة ألوية من الجيش الإسرائيلي، مدعومة بقصف برّي وجوّي وبحري، تدخل الأراضي اللبنانية عبر ستة محاور في القطاعات الشرقي والأوسط والغربي، وتدخل النبطية وتطوّق صور وحاصبيا، إضافة إلى عمليات إنزال جوّي في رأس العين والبرج الشمالي والقاسمية والبص والبازورية والعباسية.

ماذا يعني قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي... وإلى أين ستصل القوّات الإسرائيلية في تقدّمها... وما هي الأغراض السياسية من وراء هذه الحملة؟ هذه الاسئلة وغيرها لم تكن مطروحة للتو، فضوضاء الهجوم حجبت الرؤية وصرفت الأنظار عن الجانب السياسي منه. بل ان الحكومة الإسرائيلية نفسها لم تكن، كما ظهر لاحقاً، متفقة على حجم العملية. وقد شاع، يومئذ، أن الحدود المتفق عليها بين الوزراء، وبين الحكومة والمعارضة هي الاربعون كيلومتراً، الضرورية عسكرياً، لابعاد «السكان المدنيين في الجليل عن مرمى نيران المخرّبين». والمتفق عليه، صراحة، هو عدم التعرض للجيش السوري «إلّا إذا هاجم قواتنا». ولكن، هل إقصاء «المخرّبين» عن الاربعين كيلومتراً، مع عدم التعرّض للقوات

السورية، هو كاف لكي ترتجي إسرائيل من ورائه «معاهدة سلام مع لبنان مستقل ومحافظ على سلامة أراضيه»؟؟

قال لي، مرّة الجنرال رفول إيتان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، ورداً على سؤال لي عن حجم العملية: «تعرف متى تبدأ الحرب وأين لكنك لا تعرف متى وكيف وأين تنتهي... وسرعة تقدّمنا ستكون موقوفة على تدخل القوات السورية أو عدم تدخلها، ولو كان القرار لي لما تأخرت عن مطاردتهم ويعني «الفلسطينيين والسوريين» حتى الحدود التركية». وسيتبين، لاحقاً، أن أرييل شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي آنئذ، لم يكن ليكتفي بمسافة الاربعين كيلومتراً اللازمة لتأمين «سلامة الجليل». فهو يرمي في الأساس، تدمير «البنية العسكرية والسياسية» لمنظمة التحرير الفلسطينية، تدميراً كاملاً. والمسافة المحكي عنها لا تكفي لذلك وهو يراهن على سرعة التقدّم، وعلى احراز النجاحات السياسية والعسكرية التي يعد نفسه بها لكي تغفر له المعارضة العمّالية تجاوزه الحدود المتفق عليها. ومن المؤكّد أن هذه المعارضة لن تلومه إذا تمكّن من اقصاء المنظمة الفلسطينية عن كل لبنان لا عن الأربعين كيلومتراً فقط. ولن يلومه أحد في إسرائيل أيضاً إذا حقق لبلاده إنجازات أخرى عسكرية أو سياسية.

وفي ما يتعلق بنا نحن في لبنان، فعلى رغم معرفتنا بطموحات شارون واتساع آفاقها، ظلّت خطة الحكومة والقيادة العسكرية الإسرائيليتين مجهولة لدينا. فلا القيادة المذكورة اشركتنا في التحضير للعملية، ولا نحن بالذات طلبنا هذه المشاركة، لمعرفتنا المسبقة بأن من النسذاجة أن نطلب ما لا تفعله إسرائيل مع حليفتها الكبرى والدائمة الولايات المتحدة الاميركية بالذات ثم لأننا نحن أيضاً نريد أن نحتفظ باستقلالية القرار ونحاذر التورّط المباشر في العملية العسكرية والظهور بمظهر من يقاتل الفلسطينيين أو السوريين إلى جانب الإسرائيليين. وقد صارَحْنا شارون وايتان وسائر المختصين بالشأن اللبناني في تل ابيب، بألاّ يطلبوا من القوّات اللبنانية التدخل في المعركة الآتية. إذ ليس ما هو مؤذ للقوات وللمسيحيين عموماً، وللمستقبل اللبناني أيضاً مثل هذا التدخل المباشر. وهكذا ظلّت الخطط العسكرية الإسرائيلية مجهولة لدينا. وقياساً على هذا «الجهل» وضعنا

لأنفسنا الخطة التي تقينا التورّط المذكور وتلحظ شتى الاحتمالات، وهي ثلاث كما تـراءت لنا في ذلك الحين: توقف الحملة عند حدود الأربعين كيلومتراً... التقدّم حتى الدامور... أو الوصول إلى أطراف العاصمة على الساحل ومدينة زحلة في البقاع ومحور «طريق الشام». وقد رسمنا لكل احتمال من هذه الاحتمالات الخطوات السياسية الملائمة والمناسبة في ضوء الواقع اللبناني ومقتضياته وعناصره المتشابكة، وفي ضوء مقتضيات الانتخابات الرئاسية الآتية خصوصاً.

... وغني عن القول أن الاستحقاق الدستوري كان قد أصبح من جمله همومنا. وطالما صارحنا الجانب الإسرائيلي بأنه إذا كان من عملية ترفع عن لبنان الضغوط الفلسطينية، فقبل الانتخابات الرئاسية يجب أن تكون لا بعدها... وكان ترشيح الشيخ بشير للمنصب الأعلى في الدولة قد أصبح من الأمور المقـرّرة لدينا من الناحية المبدئية. لكن، وإذا صحّ أن الضغوط الفلسطينية تمنع وصول أي شخص لا يمشي في ركاب «منظمة التحرير» وخصوصاً متى كان من طينة بشير الجميل، فمن المؤكدّ أن وصول هذا الشخص يصبح في الصعوبة نفسها - إن لم يكن أكثر - إذا كان ممن شاركوا جيش الدفاع الإسرائيلي في إطلاق النار على الفلسطينيين!

إضافة إلى هذا كلّه كانت موافقة الشيخ بيار الجميل على الخطّة موقوفة على خلّوها من أي تورّط عسكري في العملية الإسرائيلية. وموافقته ضرورية ولا بدّ منها في مثل هذه الحال. بل ان ما لا يوافق عليه الشيخ بيار مسبقاً يحرمه الغطاء السياسي والوطني الذي ظلّ يشكله الرجل على رغم النفوذ الذي كان قد بلغه بشير والإمكانات الكبيرة التي تجّمعت بين يديه. وهل ما هو أهم وأخطر من مواجهة الحال التي ستسفر عن الاجتياح الإسرائيلي؟!

ولّما ذهبنا إلى الشيخ بيار، في منزله في جديدة المتن، بشير وزاهي البستاني وأنا، نقرأ عليه تفاصيل الخطة، كان حريصاً على التثبت من خلّوها من أي التزام عسكري تجاه الإسرائيليين. وبمجرّد أن قرأت عليه القسم الأول منها المتعلّق بهذا الشأن حتى استوقفني قائلاً: «لا ضرورة لأن تكمّل القراءة فأنا موافق».

ولعلّ أهم ما تضمّنته الخطة المذكورة هو تأمين الفاصل أو العازل التام بين القوّات الإسرائيلية في تقدّمها من جهة والأهلين في القرى والبلدات التي تدخلها من جهة ثانية، بتشكيل لجان محلية من الأهلين أنفسهم تعنى بشؤونهم وتحول دون الارتهان والتزّلف للعسكر الإسرائيلي. فحرص الشيخ بشير على مدّ سلطته وسلطة القوّات اللبنانية، بواسطة هذه اللجان، إلى كل رقعة تدخلها القوّات الإسرائيلية، اقترن بحرص آخر، مثله وأشدّ، على الحدّ من علاقة هذه القوّات بالسكان وضبطها ضمن حدود معينة. فإن صحّ أن الجيش الإسرائيلي لا يدخل لبنان كجيش احتلال، إلاّ أن دخوله وانتشاره فضلاً عن الضرورات الأمنية والعسكرية أمور تجعله جيش احتلال شاء أو أبى. فهو بحكم الواقع، سيكون السلطة التي يلجأ إليها الأهلون لتأمين حاجاتهم اليومية، وهو الذي سيأمر وينهي، ويسمح ويجيز... وسيكون «الضابط الإسرائيلي»، في القرية أو البلدة، هو السلطان. تلافياً لكل هذا، أو بعضه على الأقل، تكون على رأس أهل القرية أو البلدة ما يشبه «السلطة المحلّية» تحدّ من سلطة «الضابط الإسرائيلي» وتحول دون أي هيمنة له مباشرة على السكان. وبالفعل، لم يحن موعد الحملة الإسرائيلية حتى كانت هذه اللجان قد تشكلت في معظم قرى الجنوب والجبل وتمّ ربطها بإدارة مركزية في بيروت.

بهذه الخطة المتنوعة الأبواب كانت استعداداتنا للحدث المنتظر، مع كل الرجاء طبعاً ألاّ تقتصر الحملة الإسرائيلية على البعد الذي تقتضيه «سلامة الجليل»، بل أن تصل إلى الفصل الحقيقي والنهائي بين أزمة لبنان وأزمة الشرق الأوسط، حتى لو كان الصلح مع إسرائيل هو الثمن. ولم نكن في الحقيقة لنستفظع هذا الثمن، بعد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ولا لنستكثره، إذا كان المقابل إزالة العقبة التي تعترض نهوض لبنان كوطن ودولة والمتمثلة في الوجود الفلسطيني العسكري والسياسي. ومن كان يتصوّر أن العبء الفلسطيني سيُزاح، يوماً، عن صدر لبنان؟ لقد سُدَّ الأفق على هذا الصعيد، وبالقدر الذي يوحي بأن الفلسطينيين باقون هنا إلى الأبد بإعدادهم المتزايدة وبكل مؤسساتهم السياسية والعسكرية، مع ما يعني الأمر من إلغاء كامل لوجود لبنان السياسي، وكان قد

شارف على الانحلال. فمن الطبيعي، في هذه الحال، أن نقابل التدخل الإسرائيلي بالتأييد الضمني على الأقل، وأن نعتبر الصلح مع الدولة اليهودية ثمناً طبيعياً، بل نتيجة طبيعية لما سيحدث.

ومن المؤكد أن حكومة بيغن في تل أبيب كانت تهيىء لهذا الصلح المنفرد مع لبنان وهي لهذا الغرض أيضاً تدفع بقوّاتها المسلحة نحو صور، وصيدا، والدامور. . . وبيروت إذا لزم الأمر. ومن المؤكّد أيضاً أن الإدارة الأميركية لم تكن لترى عيباً في هذه العملية إذا توافرت لها ظروف النجاح ولا أوروبا الغربية ستكون مستاءة إذا نجحت إسرائيل في اقتلاع منظمة التحرير الفلسطينية والوصول إلى معاهدة سلام مع لبنان. . . وباختصار تراءى لنا أن الصلح مع إسرائيل لن يكون تلك المشكلة متى أقصيت منظمة التحرير الفلسطينية عن بلادنا وأقصيت القوّات السورية أيضاً ولو عن التلال المطّلة على العاصمة والمناطق الشرقية على الأقل. وكان ذلك كما لو أنّه أمر مسلّم به ولا يحتاج إلى اتفاقات وتعهّدات مكتوبة بيننا وبين إسرائيل، أو بين إسرائيل وأي جهة دولية أخرى. حتى ليصح القول أنه في ظروف مؤاتية جداً أقـرّرت حكومة بيغن ما قرّرته. فيبقى أن يأتي التنفيذ كاملاً ولا يتأخر أو يتعثر. وهو إذا اكتمل فسيكون تاريخ المنطقة كلّه قد تغيّر وتغيّر معه مجرى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالذات.

لكن ما لم يكن متوقعاً هو أن الجيش الإسرائيلي، بعدما قطع المسافة الفاصلة بين الحدود وبيروت في خلال بضعة أيام، توقف على أبواب العاصمة لا يدخلها، تقيّداً بقاعدة تقول أن هذا الجيش لا يدخل عاصمة عربية. لا عن عفة في النفس بل لاعتبارات دولية، مستعيضاً عن ذلك بحصار طال أكثر مما كان متوقعاً. لقد ظلّت القيادة الفلسطينية ترفض الرحيل عن بيروت حتى منتصف أيلول، أي ما يقارب الثلاثة أشهر، حدث في أثنائها ما فتح أكثر من ثغرة في المشروع الإسرائيلي. فالحملة التي كان مخطّطاً لها أن تنتهي في غضون أيام أصبحت حرباً طويلة، وعلى عكس ما كانت عليه كل حروب إسرائيل. وبدأ الرأي العام الإسرائيلي يتذمّر، ويضجّ. فهو لم يتعوّد الحروب الطويلة. و«جيش الدفاع الإسرائيلي» نفسه بدأ هو أيضاً يتأفف، ضبّاطاً وجنوداً، وهو في معظمه جيش

مجّندين لا جيش محترفين. وقد شكل ذلك بداية أزمة سياسية في إسرائيل راحت تتفاعل مع الأيام وتحرج حكومة بيغن، وتحرج أرييل شارون وزير الدفاع خصوصاً. ولوحظ أيضاً أن هناك قطاعات واسعة من الشعب الإسرائيلي قد بدأت تتساءل عن معنى هذه الحرب... وأين هم المسيحيون لا يشاركون فيها ولا يتدخلون وخصوصاً بعدما تمّ «وضع سكان الجليل بعيداً عن مرمى نيران المخرّبين»، وأصبح الشأن شأن اللبنانيين.

شارون نفسه اضطرّ في وقت من الأوقات (١٨/٦/٨٢) إلى الإعلان «أن على اللبنانيين أنفسهم أن ينتهوا من منظمة التحرير الفلسطينية إذا كانوا يريدون دولة مستقلة». واعتبر أن تنظيف بيروت من البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية هو مهمة الحكومة اللبنانية». وهذا ما أكدّ عليه مناحيم بيغن في اليوم التالي عندما قال «أن إسرائيل لا تنوي دخول بيروت وأن القيادة المسيحية في لبنان يجب أن تعالج مشكلة القوات المسلّحة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية».

حدث يوماً أن أدلى الرئيس كميل شمعون بتصريح عبّر فيه عن تساؤله عن الفائدة من هذا الحصار الطويل على بيروت، كأنّه يقول: ماذا تنتظر حكومة بيغن لتأمر قواتها بدخول العاصمة، واقصاء الفلسطينيين عنها. استاء بيغن من هذا الكلام وبعث إلى الرئيس شمعون ببرقية حرص على أن يتسلّم الشيخ بشير الجميل نسخة عنها، وهي تقول ما معناه «كان الأولى بالقيادة المسيحية أن تسأل نفسها ماذا فعلت لتحرير بيروت»؟! وقد أبى بشير السكوت عن هذه «الملامة» تصاغ بلهجة وعبارات هي أقرب إلى التأنيب منها إلى الملامة. فأبرق إلى بيغن يحتج على هذا الأسلوب في التعاطي مع القيادة المسيحية. وكاد الأمر يصل إلى أزمة حقيقية بين الجانبين رأى مقّدماتها موشي أرنز، سفير إسرائيل في واشنطن عهد ذاك عندما حضر إلى بيروت في محاولة منه لإزالة ما وصفه بسوء تفاهم يجب أن ينتهي.

والحال أن الاستياء الإسرائيلي من عدم تدخل القوّات اللبنانية في القتال قد بدأ يظهر في الأيام الأولى للاجتياح، حينما قدم «ماندي» و«فيليب»، المسؤولان في الدائرة المختصة بالشؤون اللبنانية في تل أبيب، لينقلا إلينا هذا الاستياء، وليؤكّدا عليه هما أيضاً. والصحيح أنهما كانا ثائرين عندما لقيتهما بتكليف من الشيخ بشير:

ففي رأيهما أن عدم تدخلنا في القتال إلى جانب القوّات الإسرائيلية ينعكس سلباً على «الرأي العام» الإسرائيلي كما على الحكومة الإسرائيلية والقيادات السياسية والعسكرية، ولعلّني لم أدرك عظم المشكلة التي تتخبّط فيها حكومة بيغن إلاّ عندما انفجر «فيليب» قائلاً: «نريد أن نشعر بأن ثمة من يتعاطف معنا، كشعب، في هذه المنطقة من العالم». وهي عبارة تختصر المأساة التي يعيشها شعب إسرائيل منذ كانت الدولة اليهودية، بل ربما منذ أجيال. كما تختصر أيضاً المأزق الذي وُجِدت فيه الحكومة الإسرائيلية وهي تواجه الاضطرابات الداخلية المتزايدة على حرب فقدت، في نظر قطاعات واسعة من شعبها، كل مبرّراتها.

لقد ظنّ الإسرائيليون في وقت من الأوقات، وقيل لهم كذلك، أن لهم إلى شمال إسرائيل أصدقاء، وحلفاء طبيعيين يشاركونهم المصير في وسط العالم العربي ـ الإسلامي، بكل أثقاله وأعبائه. إنّهم مسيحيو لبنان، والموارنة منهم في نوع خاص. وقد سمعوا زعماءهم غير مرّة يقولون أن إسرائيل ملتزمة مساعدة هؤلاء، وملتزمة الانتصار لهم في حربهم مع الفلسطينيين والسوريين. وقام اعتقاد في أنّ لبنان سيكون الدولة العربية الثانية، بعد مصر، التي تعترف بدولتهم وتبادلهم الرغبة في السلام. وحينما قيل لهم أيضاً أن جيش الدفاع الإسرائيلي مدعو إلى دخول لبنان ظنّوا أنه لن يكون وحده في المعركة وسيجد المسيحيين ينتصرون له ويقاتلون معه، أو على الأقل يتكفلون أمر «المخرّبين» المعتصمين في إحياء بيروت، فيطاردونهم حتى يخرجوهم ما دام الجيش الإسرائيلي يطوّقهم من كل جانب ويشدّ عليهم الخناق. ولمّا لم يجد الإسرائيليون ما توقعوه وارتجوه، بل رأوا وسمعوا العكس، بدأت الأصوات ترتفع في صفوف الشعب كما في صفوف الجيش نفسه، مندّدة بحرب باتت من أجل أمن الآخرين لا من أجل أمن إسرائيل. وكم مرّة طلب رفول اتيان بعض المشاركة الرمزية من قِبَل القوّات اللبنانية في القتال! وكم مرّة طلب شارون، وألحّ في الطلب، أن يتولّى الجيش اللبناني أمر إخراج الفلسطينيين من «بيروت الغربية»! ولكن، لا هذا ولا ذاك أدرك كم هو صعب على المسيحيين خوض معركة ضدّ الفلسطينيين يكون الجيش الإسرائيلي فريقاً فيها وشريكاً.

وفيما كان السفير السعودي في لبنان، علي الشاعر، يبرق إلى الشيخ بشير الجميل معرباً «عن تقديرنا العميق لتجاوبكم معنا في وقف التصريحات التي تسيء إلى مشاعر المسلمين والفلسطينيين في المنطقة الغربية»، وداعياً إياه إلى «وقفة لبنانية تنسجم مع أهداف الموقف اللبناني ـ الفلسطيني بكل ما يحقق الحفاظ على سلامة لبنان، والوجود الفلسطيني ولا يسمح لعدو لبنان بتحقيق ما يصبو إليه». . .

. . . وفيما كان الشيخ بشير يؤكد، في برقية جوابية، «تجاوبنا مع مساعيكم الخيرة ورغبتنا المستمرّة والثابتة في مواجهة المحنة يداً واحدة مع مسلمي لبنان، شركائنا في المصير». . .

. . . في هذه الأثناء كان الجانب الإسرائيلي قد بدأ يتساءل إن لم يكن قد أخطأ المراهنة على المسيحيين وأساء الحساب والتقدير. قلّة قليلة من المسؤولين الإسرائيليين فهمت حراجة موقف هؤلاء وسرّ وجود لبنان السياسي. وهي «القلّة» التي عملت وسهرت على توثيق العلاقة مع المسيحيين، وكتمتها عن الجميع في البداية، وتجنّبت إحراج هؤلاء فإخراجهم، لكن الكثرة في إسرائيل، على مستوى الناس وعلى مستوى المسؤولين، ظلّت تنظر إلى مسيحيي لبنان على أنّهم أقلية يمكن أن تربط مصيرها بمصير إسرائيل. فلمّا اكتشفت أن الحقيقة ليست في هذه البساطة راحت تضغط على حكومة بيغن وتطالبها بالتراجع. وسيكون لذلك، لاحقاً تأثيره البالغ على الدور الإسرائيلي في لبنان، وعلى العلاقة بين إسرائيل والمسيحيين اللبنانيين، وعلى الوضع الحكومي في إسرائيل بالذات. بل يمكن القول أن «المشروع الإسرائيلي» ـ إن صحّ القول ـ بدأ يتعثر وينتكس منذ ذلك الحين. فامتناع القوّات اللبنانية عن التدخل في القتال، والتأخر في إخراج منظمة التحرير من بيروت، إضافة إلى حرص الحكومة الإسرائيلية على عدم تجاوز «الخطوط الحمر» بالنسبة إلى الأمن السوري. . . هذا وغيره أحدث ثغرة كبرى في «المشروع الإسرائيلي» يتعذر سدّها أو ملؤها أو التعويض عنها في الأيام الآتية.

اشتباك واحد لا غير تورّطت فيه «القوّات» في ٨٢/٦/١٦، مع القوّات الفلسطينية ـ اليسارية، في الحدث، جنوب بيروت. فسارع الناطق باسمها إلى

التأكيد «أن هذا الاشتباك المحلّي المحدود ليس له أي مغزى سياسي أو عسكري وليس اشتراكاً فعلياً في المعارك الدائرة حالياً» وشدّد الناطق المذكور على «أن القوّات اللبنانية لم ولن تلجأ إلى المبادرة العسكرية لكنّها مضطرة في حال الاعتداء عليها إلى الدفاع عن النفس»، وهي «مدركة تماماً أن الغاية في مثل هذه التحرّشات هي استدراجها إلى معارك ترفض خوضها». ويبدو أن الاشتباك المذكور كان، فعلاً، نتيجة استدراج ليصير توظيفه سياسياً وإعلامياً، إن لم يكن في لبنان، فعلى الأقل في إسرائيل. لقد كانت حكومة بيغن في أمسّ الحاجة إلى مثل هذا «الدليل» تردّ به على منتقديها، والحقيقة تقال أنه فيما الحكومة الإسرائيلية تحار كيف تورّط بشير الجميل و«قوّاته» في الحرب التي تخوضها، كنّا نحن، في «القوّات» وفي حزب الكتائب، نحرص على تفادي أي تورّط من هذا النوع، ونحرص أكثر على «صورة» بشير التي يجب أن تظلّ «نقية» عندما يحين موعد ترشيحه، رسمياً، لرئاسة الجمهورية. فلكي يكون هذا الترشيح مقبولاً، إسلامياً وعربياً، يجب أن تظلّ «الصورة» خالية من أي **«دمغة** إسرائيلية». فماذا لو كانت العواصم العربية قد بدأت تنفتح على بشير كمحاور رئيس بل كمساعد لها ربما على استنباط مخرج لمسألة «ترحيل منظمة التحرير من لبنان»؟!

ولم تكن قوّة الاندفاع في الحملة الإسرائيلية، بعد، قد خفّت عندما توجهنا، كريم بقرادوني وجورج سعادة وأنا، إلى دمشق في زيارة أردناها تأكيداً على أن التبدّل الحاصل في ميزان القوى، نتيجة تراجع القوّات السورية والفلسطينية أمام التقدّم الإسرائيلي، لا يصرفنا عن نشدان التفاهم معها. وكان ذلك في الواحد والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٨٢. فحتى سوريا لم ننسها على رغم ما بيننا وبينها من حسابات قديمة، وعلى رغم الانكسارات التي مُنيت بها يومئذ في البر والجو. وقد رأينا أن في مثل هذا الظرف يبان الصديق من العدو!

وقليلون هم الذين رأوا آثار الهجمات الإسرائيلية، الجوية والبرية، على القوّات السورية، من نقطة المديرج، إلى المصنع والحدود المشتركة بين البلدين، وكم من آليات مدمّرة، وكم من امدادات عسكرية تحطّمت قبل أن تصل إلى

المحتاجين إليها. . . والطريق إلى الشام سلسلة حفر لا يجتازها إلّا من كان مثلنا ينشد الاتصال بسوريا مهما كانت الحفر عميقة. تجاوزنا كل هذه الموانع لنؤكّد لدمشق أننا «لسنا ممن يطعن في الظهر». وهي العبارة التي استقبلنا بها عبد الحليم خدام مضيفاً: «أن سوريا تقدّر للكتائب والقوّات اللبنانية موقفهما خصوصاً أن الفرصة كانت سانحة لكي ندير لها الظهر ولم نفعل، وهذا من شأنه تسهيل الكثير من المسائل» وعلى مدى ثلاث ساعات كان «أبو جمال» لا يفتأ يحاول معرفة ما إذا كنا «نريد معاهدة سلام مع إسرائيل» أولاً وكان الجواب دائماً: «لا ندري ما سوف يكون ثمن الانسحاب الإسرائيلي، فمطلبنا هو هذا الانسحاب في أقرب وقت لا معاهدة الصلح»!

وكرّرنا الزيارة بعد شهر تقريباً، أي في منتصف شهر آب، بدت منطقة البقاع، في اثنائها، خالية من أي انتشار عسكري سوري كما في السابق، وقد أزيلت منها كل المرابض المدفعية السورية كما لو أنّ هناك إنسحاباً حقيقياً من لبنان!

فإن كان هذا هو تصرّفنا حيال دمشق، فمن باب أولى أن يكون الانفتاح على سائر الدول العربية مضاعفاً. وكان بشير الجميل قد أصبح، بالنسبة إلى العرب، المرجع الذي يقصدونه كلّما اشتدّ الحصار الإسرائيلي على بيروت وتعثّر الوصول إلى حلّ لمسألة الوجود الفلسطيني فيها: ياسر عرفات بالذات يتصل ببشير هاتفياً، من منزل الرئيس صائب سلام، ويناشده الدخول في حوار لبناني ـ فلسطيني توصلاً إلى حلّ مشرّف للجميع. . . اللجنة الوزارية العربية المنبثقة عن المؤتمر الطارىء لوزراء الخارجية العرب والمجتمعة في الطائف تستدعي بشير إليها، في ٨٢/٧/١، وتناشده تليين موقفه بالنسبة إلى الوجود الفلسطيني في العاصمة بيروت. . . أسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس المصري حسني مبارك يتصل ببشير من القاهرة ويناشده أيضاً إيفاد مندوب عنه إلى العاصمة المصرية وعلى وجه السرعة. فيوفدني بشير، أنا شخصياً، وعلى وجه السرعة لكي التقي الباز، ثم لكي يستقبلني الرئيس مبارك في منتجعه الصيفي في الإسكندرية، ولكي اكتشف، لاحقاً، أن كل الغرض هو تأمين لقاء بيني وبين سعيد كمال، ممثل منظمة التحرير

في القاهرة، موضوعه الوحيد «كيف يمكن الحفاظ على الحدّ الأدنى من الوجود السياسي لمنظمة التحرير في بيروت»!

وكان الشيخ بشير أيضاً قد أصبح عضواً في «هيئة الانقاذ» التي انشأها الرئيس الياس سركيس لمعاونته ومعاونة الحكومة على انقاذ بيروت المحاصرة، وهي «الهيئة» التي لم تنشأ إلاّ للجمع بين بشير الجميل من جهة ووليد جنبلاط ونبيه برّي من جهة ثانية. لقد فُكَّ الحصار الغربي والإسلامي عن بشير الجميل توصلاً إلى فك الحصار الآخر، الإسرائيلي، عن بيروت الغربية وعن المحاصرين فيها من الفلسطينيين، ومن اللبنانيين واكتمل الاعتراف بقائد القوّات اللبنانية وبدوره، وانفتحت أمامه كل الأبواب المغلقة، لبنانياً وعربياً. وإذا ببشير يضيف إلى موقفه السابق من الاجتياح الإسرائيلي هذا التأكيد: «هذه المعركة ليست معركتي لأن ما تقوم به إسرائيل هو لخدمة أهدافها الخاصة»... «ان هدفي هو تحرير الوطن وتأسيس حكم جديد يتمتع به المسلمون والمسيحيون على أسس جديدة من المساواة في الحقوق والواجبات»، مستدركاً «أنه لا لقاء في الظروف الحاضرة مع عرفات الذي عليه أن يواجه قراراته ومسؤولياته ليجّنب عشرات الألوف خطر الموت في بيروت» (الصحف اللبنانية ـ ٢٨/٦/٨٢).

وهكذا بدلاً من أن يظهر بشير الجميل، في «الصورة»، إلى جانب شارون، والقوّات اللبنانية في «خندق واحد» مع قوّات «جيش الدفاع الإسرائيلي، ظهر القائد الشاب منفرداً مستقلاً، على رغم لقاءاته المتكرّرة واليومية أحياناً، مع شارون وظهر أيضاً أقرب إلى العرب والمسلمين منه إلى إسرائيل والإسرائيليين. وإذا كان شارون يتفهّم وضع بشير بعض الشيء، ويراهن هو أيضاً على وصوله إلى رئاسة الجمهورية، رئيساً يقود بلاده إلى الصلح مع إسرائيل، فقد ظلّ «الرأي العام» الإسرائيلي عاجزاً عن هذا التفهّم، وبالتالي، ضاغطاً على شارون وعلى حكومة بيغن كلّها، ضغطاً شارك فيه ضبّاط كبار في القوّات الإسرائيلية، وجنود من كل الألوية والقطاعات العسكرية تقريباً، شارف حدود التمرّد. ومن هؤلاء الضباط من طلب من قيادته إعفاءه من مهماته. ومنهم أيضاً من راح يعقد الاجتماعات في الثكن والمواقع العسكرية يُستدعى إليها وزير الدفاع بالذات

لمناقشته والاعتراض المباشر لديه.

هذا التناقض بين حرص المسيحيين عموماً وبشير الجميل والقوّات اللبنانية خصوصاً على التبرؤ من أي تواطؤ مع إسرائيل والقوّات الإسرائيلية من جهة، وحرص الإسرائيليين، شعباً وحكومة على توريط المسيحيين وبشير و «القوّات» في المعركة من جهة ثانية .. هذا التناقض سيكبر مع الوقت ويتضاعف، وخصوصاً عندما يحين موعد الدخول في التسوية، وسيتجلّى في نوع أخص عندما سيلتقي مناحيم بيغن مع بشير الجميل، في نهاريا، ثم عندما سيتمّ اغتيال بشير، مع كل الآمال المعقودة على صعوده وبلوغه موقع الرئاسة الأولى ومركز القرار. وهو تناقض ما كان من الممكن تخطّيه إلّا بتخطّي الحملة الإسرائيلية الحدود التي توقفت عندها. وهذا ما لم يتمَّ بسبب الضغوط الأميركية والدولية على حكومة تل أبيب، وبسبب حال البلبلة التي سادت الأوساط السياسية والشعبية في داخل إسرائيل بالذات. لقد توقفت الحملة عند محور «طريق الشام» فلم تتجاوزه. كما لم تتجاوز بلدة صوفر صعوداً، فيما القوّات الآتية من الشوف في اتجاه المحور المذكور ظلّت على مسافة قصيرة جداً منه تحاذر اجتيازها. والكلام نفسه يقال على القوّة الآتية عبر البقاع الغربي، فلم تتقدّم في إتجاه مدينة زحلة تلافياً لتجاوز الطريق الدولية المشار إليها. وبدا واضحاً أن لا نية ولا عزم على المساس بما يشكل، بالنسبة إلى سوريا، منطقة أمنية أو حزاماً أمنياً.

صحيح أن اشتباكات عدّة وقعت بين القوّات الإسرائيلية والقوات السورية لكنّها ظلّت خارج الحزام الأمني المذكور لا تتعدّاه وأُقصيت القوّات السورية عن كل المساحة الواقعة إلى شمال طريق الشام، وأقصيت عن بيروت العاصمة، ثم عن عالية والمنصورية وبحمدون صعوداً، لكنّها ظلّت تحتفظ بكل مواقعها هي داخل الحزام الأمني، وعلى تلال صنين والزعرور خصوصاً. وفوق هذا كلّه بدأ الوقت يضيق أمام الحكومة الإسرائيلية وقد ذهب معظمه في محاصرة بيروت، توصلاً إلى ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يبق إلّا القليل القليل منه للوصول إلى التسوية السياسية المنشودة مع لبنان، والضرورية أيضاً لسحب الجيش

الإسرائيلي قبل أن تشتد المطالبة بسحبه داخل إسرائيل وتصبح أزمة سياسية ووزارية.

ويبدو أن مساعي فيليب حبيب، المبعوث الشخصي للرئيس الأميركي رونالد ريغان، قد رمت من جملة ما رَمَت إليه إلى التأكيد على «الخطوط الحمر» بين سوريا وإسرائيل، وإفساح المجال أمام العمل السياسي والدبلوماسي لتأمين الانسحاب الكامل لكل القوّات المسلحة والجيوش غير اللبنانية، ولتمكين لبنان من استرداد ذاته مقابل تسوية مع إسرائيل لم تكن، بعد، قد توضحت معالمها. وفي أي حال، إن ما تمّ في ذلك الحين كان كافياً، على الأقل، لتحقيق الانتقال الدستوري للحكم في ظروف أكثر ملاءمة، بل لجعل ترشيح بشير الجميل للرئاسة من أوفر الترشيحات حظاً في النجاح إن لم يكن أوفرها.

٤ ـ الرئيس المنتَخَب

بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية!

كان ذلك أشبه بحلم: المقاتلون الفلسطينيون يغادرون بيروت، على دفعات متتالية، في حماية القوّات المتعدّدة الجنسيات، على أن يلحق بهم، بعد أيام قليلة، ياسر عرفات وأركان حربه. والقوّات السورية تبتعد هي أيضاً عن العاصمة اللبنانية في سلسلة تراجعات كادت تصل إلى المصنع والحدود المشتركة بين البلدين لولا المداخلات الأميركية والدولية. ثم جاء انتخاب الشيخ بشير الجميل رئيساً للجمهورية، في الثالث والعشرين من آب ١٩٨٢، ليؤكّد أن ما كان قبل أشهر حلماً أصبح حقيقة وواقعاً: ان فك الارتباط بين أزمة لبنان وأزمة الشرق الأوسط قد اكتمل أو يكاد، ولم يبق إلاّ أن تنهض الدولة اللبنانية وتقوم من بين الأنقاض.

وبدا كل شيء معدّاً لطي صفحة وفتح صفحة جديدة في تاريخ لبنان، بل في تاريخ المنطقة الشرق أوسطية كلّها.

ولم يكن هذا كلّه، طبعاً، من صنع رجل واحد، أو من صنع بشير الجميل منفرداً. لكن الأكيد أنه من دون «بشير» ما كان هذا الانقلاب في أحوال لبنان ليتم ويصل إلى نهاياته. وإذا كان صحيحاً أن الحلم الكبير استحال، بعد حين، كابوساً خانقاً إلاّ أن الصحيح أيضاً أنّه تجسّد على أرض الواقع حقيقة سياسية ملموسة، سواء كان في ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية أو في انتخاب بشير رئيساً

للجمهورية. وكادت أزمة لبنان تنفصل عن أزمة الشرق الأوسط. هذا بصرف النظر عما إذا كان يحق للبنان أن يستقل في مصيره عن مصير الفلسطينيين أو لا، وبصرف النظر أيضاً عما إذا كان يحق للبنان الانسحاب عن جبهة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لتضميد جروحه على الأقل، أو لا. فلسنا، هنا، في معرض تقييم لما تمّ انجازه في العام ١٩٨٢ على هذا الصعيد، وهل كان منطبقاً على المصلحة اللبنانية والمصلحة العربية أم لا. نترك هذه النقطة جانباً الآن لنقول أن فك الارتباط بين أزمة لبنان وأزمة الشرق الأوسط كاد يتمّ يومئذ محدثاً تغييراً أساسياً في مجرى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بل ربما أيضاً تغييرات أخرى عديدة على مستوى الأنظمة السياسية التي تحكم شعوب المنطقة العربية وأهلها.

وليست مبالغة القول أن فعل بشير الجميل في الأحداث، وفي التهيئة خصوصاً للحدث الكبير الذي تمّ في العام ١٩٨٢، كان عظيماً، كما أن وصول بشير إلى رئاسة الجمهورية كان مكملاً للحدث أو شرطاً أساسياً لاكتماله. بل ان ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان كان قد ظلّ بلا معنى لو لم يقترن بانتقال للسلطة يضعها في يد شخص من طينة بشير الجميل وطرازه.

أليس لأن وزن بشير كان هذا الوزن اغتيل قبل أن يتسلّم مسؤوليات الرئاسة؟

وباغتياله اغتيلت كل الخطوات التي تمّت في صيف العام ١٩٨٢.

طبعاً، لو لم تتطوّع إسرائيل لمهمة «تحطيم البنية العسكرية والسياسية» للمنظمة الفلسطينية لكان بشير الجميل قد ظلّ رئيساً لتنظيم مسّلح محدود الدور والفعالية. والذين يقولون أن الرجل وصل إلى الرئاسة «على ظهر الدبّابة الإسرائيلية» يلمحون إلى هذه الحقيقة ولكن من زاوية الحرص على تحقير الشخص في الدرج الأولى. فلا أحد ينكر أن التدخل الإسرائيلي أحدث تغييراً واضحاً في موازين القوى وأزاح عقبة كبرى من طريق بشير الجميل في سعيه إلى الرئاسة الأولى، لكن بشير هو الذي شق طريقه ولم يشقها له أحد. ولم يكن الطامح الوحيد بالمنصب الرفيع ولا الساعي الوحيد إليه، وأمثاله، من هذا القبيل، كانوا

بالعشرات. لكن طموحه كان من نوع آخر، وكذلك الطريق التي اختطها لنفسه لم تكن طريقاً عادية. والذين حاولوا من بعده أن يقلّدوه كانوا بالفعل مقلّدين لا أصلاء، فعبّروا عن طموحهم بلغة فظّة وسطحية واغتصبوا الأسلوب اغتصاباً منكرين على صاحبه اليد الطولى في اجتراحه وفضل السبق. وعندما وقعت الحملة الإسرائيلية على لبنان كان بشير الجميل قد قطع نصف الطريق على الأقل في سعيه إلى السلطة الوطنية المركزية وأضحى المرشح الوحيد للرئاسة. وربما الحملة الإسرائيلية نفسها ما كانت لتتّم لو لم يكن بشير الجميل تلك القيادة السياسية القادرة على توظيف الحملة ونتائجها في مشروع سياسي يتعدّى الوصول إلى الحكم والسلطة. كما أن الإدارة الأميركية ما كانت لتقحم نفسها في المعركة لو لم تكتشف في «بشير» الحليف الذي إذا تحالفت معه لا يكون عبئاً عليها وعلى سياستها في المنطقة.

واضح أن الطموح الشخصي إلى السلطة عند بشير الجميل لم يكن طموحاً عادياً. فهو منذ صغره يهوى السلطة ويريدها، كأنّه خُلق لها، وقد مارسها منذ صغره، صغيرة في البدء وعلى مستويات متدرّجة في الحجم والأتساع حتى بلغ أعلى مستوى، مارسها دائماً من دون تكلّف، فلم يُسفّ ولم يتعمّد الهيمنة لكي يفرض سلطته على الآخرين بل بتواضع بلغ أحياناً حدّ الإسراف. وأوتي من هذا القبيل جاذبية قلّ نظيرها مكّنته من أن يظلّ مهاباً حتى في أوقات الهزيمة والانكسار، ومكنته أيضاً من أن يحوّل الهزيمة إلى انتصار. انّ من القادة والزعماء من يسقط لدى أول تراجع أو انكسار. لكنّ منهم من يكبر في نظر الناس في الهزيمة كما في الانتصار، ولا تخذله الجماهير إذا خذلته الظروف وصدمته الأيام. ومن هذا الطراز كانت زعامة بشير الجميل. ومن هذا الطراز أيضاً كان الناس طموحها هي في طموحه. إنّه من هذا القبيل ظاهرة نادرة.

* * *

بدأت قصة ترشيحه لرئاسة الجمهورية بكلام أرسله أحدنا في أحد اجتماعاتنا الأسبوعية. لا أذكر من أثار الموضوع من أعضاء فريق العمل. وقد حدث الأمر في معرض مناقشة الموقف من الاستحقاق الرئاسي الآتي. قال، موجهاً

كلامه إلى الشيخ بشير: «ولماذا لا تكون أنت مرشحنا»؟! قال ذلك مازحاً. وكان مزاحه تستيراً على حياء ظلّ ظاهراً جليّاً. وهو الخوف من أن يبدو كلامه مستهجناً ما أملى عليه التظاهر بالمزاح. والحقيقة تقال أن ترشيح بشير كان من الأمور المستغربة وغير المعقولة. صحيح أن هالة من الاعجاب بدأت تحيط بشخصه، والأنظار تتجه إليه، لكنّ الصحيح أيضاً أن قلّة قليلة من الناس تصوّرت بشير مرشحاً لرئاسة الجمهورية، وهي، بلا ريب، قلّة تغلب فيها الرومانطيقية على العقلانية. يؤكّد ذلك استطلاع الرأي الذي أجرته في حينه إحدى المؤسسات المختصة ودلّت نتائجه على كم هو بشير متأخر عن سائر السياسيين الذين ترى فيهم الناس مرشحين جدّيين للمنصب الأعلى. ولم يكن العيب في ترشيح بشير، النقص في الشعبية أو في الأهلية بل في حظوظ الفوز والنجاح. كان حظ بشير بنسبة خمسة في المئة أي في المؤخرة، فيما حظ ريمون اده مثلاً، وخصوصاً في المناطق الشرقية، بنسبة خمسة وعشرين في المئة!

كان ذلك في أواخر العام ١٩٨١، أي على مسافة بضعة أشهر من الاستحقاق الرئاسي.

لكن بشير لم يكن ليرى في الأمر مزحة. فما من مستحيلات عنده، وقد أوتي، إلى جانب الطموح العارم، عزماً لا يعرف الانكفاء والتراجع، وإقداماً تصغر أمامه كل الصعاب. وأحلامه دائماً أحلام يجب أن تتحقق، بل يمكن أن تتحقق. وكثير منها لم يبق حلماً، الأمر الذي أكسبه على هذا الصعيد صدقية عند الناس قلّما تمتع بها قائد أو زعيم. وتعوّدت الناس أن ترى في بشير الجميل صانع معجزات. لذلك، بمجرّد أن أعلن بشير عزمه على ترشيح نفسه للرئاسة بطل أن يكون هذا الترشيح مزحة. جاء هذا «الإعلان» في البداية على نحو إعلان للمواصفات التي يجب أن تتأمّن في الرئيس العتيد قال في أحد المهرجانات الشعبية:

> «نحن اليوم على مفترق مهم وأساسي، وعامل الخوف يجب تخطّيه، والتحفظات يجب أن تزول، والحواجز المادية الاصطناعية يجب أن نتخطّاها».

وأضاف:

«لا يستطيع انقاذ هذا الوضع سوى مسيحي قوي، مؤمن بلبنانيته، ولديه كل الإمكانات لتوحيد البلاد من جديد. هذه هي أمنيتنا للبنان الآخر وللسوري والفلسطيني، لأن أي اتفاق ومفاوضة وأي موقف لا يمكن اتخاذه إلّا مع من خاضوا غمار الحرب وليس مع من هربوا إلى الخارج... يجب أن يكون واضحاً للجميع أن التضحيات لن تُجيّر لأحد. نطالب برئيس منقذ وليس برئيس تسوية ورئيس استمرار للمحنة. ونطالب برئيس يحكم ويتحمّل مسؤوليات». (العمل ١٩٨٢/٥/٣٠).

وظلّ بشير يؤكّد، من وقت إلى آخر، على هذه المواصفات. ولا يترك مناسبة إلّا ويعلن فيها: «لا نريد بابراك كرمال في لبنان»، أو «لا نقبل برئيس لم يقف مرّة على قبر شهيد»، حتى أصبح ترشيحه، في نظر الناس، من الأمور الواردة. ولمّا رأى أن الأذهان أصبحت مهيأة، أعلن هذا الترشيح صراحة مؤكداً على أنه «ليس للمناورة وليس للمساومة والتراجع عنه في أي حال من الأحوال» ٨٢/٧/٢٤. وكان بذلك يدخل تقليداً جديداً على الحياة السياسية في لبنان وينتقل بالانتخابات الرئاسية من وراء الكواليس إلى الساحة الشعبية. كما كان أيضاً يتعمّد وضع الجميع أمام الأمر الواقع، بمن فيهم حزبه، حزب الكتائب، و«الجبهة اللبنانية» بالذات والصحيح أنه كان كمن يستعين بالقاعدة الشعبية على من بيدهم لعبة الترشيح وحق الانتخاب من النواب والقوى السياسية. فإذا بخطابه السياسي يتوجّه إلى الناس قبل «الناخبين». فهؤلاء لن ينتخبوه إذا كانت الكلمة لهم وحدهم، ومن باب أولى، لن يبادروا إلى ترشيحه تلقائياً، وبينهم أكثر من طامح ومرشح تقليدي. كما أن اللعبة والتقاليد السياسية السائدة نفسها تستثني مثل هذا الترشيح، بحكم الواقع، وتحكم، سلفاً، بفشله. هذا فضلاً عن أن ترشيح بشير الجميل كان يشكّل عبئاً على الجهات الخارجية المعنية بالأزمة اللبنانية وتفضل عليه الترشيحات التقليدية، والتي لا تشكل تحدّياً لأحد!

وكما في كل مرّة، عادت الأنظار في بعض ما يسمّى «عواصم القرار» تتجه نحو المرشح الدائم ريمون اده، عميد الكتلة الوطنية.

ففي إطار مساعي التقريب بيننا وبين بغداد، توجهنا ثلاثة إلى باريس: زاهي البستاني وإيلي حبيقة وأنا، لنلتقي فيها طارق عزيز، وزير الخارجية العراقية. ومن جملة ما حاول المسؤول العراقي اقناعنا به هو ترشيح ريمون إدّه للرئاسة. وكذلك فعل أسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس حسني مبارك، لما التقيته في القاهرة بناء على طلبه، «إبان حصار بيروت وللنظر في أمر الوجود الفلسطيني المسلّح فيها. لقد أوحى إليّ الباز بأن ترشيح ريمون إدّه قد يكون أقلّ عناء ومشقة. ولو لم ينجح «بشير» في خلق واقع معين حول ترشيحه لما كانت واشنطن قد تجاوبت معه، ولا تل أبيب. حتى ليصح القول أن بشير الجميل لم يسأل جهة، محلّية أو خارجية، إذا كانت توافق على شخصه كمرشح للرئاسة، بل انتزع الموافقة انتزاعاً، مستعيناً بما بلغه من هيبة وسطوة ونفوذ في الأوساط الشعبية، وبما تجمّع بين يديه من إمكانات سياسية وعسكرية تمكّنه من أن يكون مفاوضاً باسم المسيحيين وفريقاً في أي اتفاق أو تسوية. وعلى هذا النحو إنتزع موافقة «الجبهة اللبنانية» وحزب الكتائب على ترشيحه. وهو، في أي حال، كان حريصاً على ألاّ يطرح نفسه مرشحاً حزبياً أو فئوياً. فرشح نفسه ولم يطلب من حزبه أن يرشحه. وهكذا تعامل مع «الجبهة» أيضاً، فكان كمن يطلب منها التأييد لا الترشيح. وبالفعل، وفيما كانت «الجبهة» تعقد اجتماعها لهذا الغرض (١٨/٨/٨٢) وتعلن في نهايته هذا التأييد كان المكتب السياسي لحزب الكتائب يجتمع ويتخذ قراراً بـ «إعفاء الشيخ بشير الجميل من كل مهمّاته الحزبية» تدليلاً على «التأييد» وعلى أن الترشيح لا يرتدي أي طابع حزبي. والصحيح أن حرص بشير كان أقوى وأشدّ على أن يكون «المرشح الماروني» الوحيد، أو «مرشح المسيحيين» عموماً، بكل فئاتهم وأحزابهم وطوائفهم. لا مرشح الكتائب أو «الجبهة اللبنانية» فقط. فعلى هذه الصورة يجتاز نصف الطريق إلى الرئاسة. بل النصف الأهم والأكثر تأثيراً على سير المعركة الانتخابية.

وكان قد تكوّن تيار من الأوساط المسيحية يدّعي للمسيحيين الحق في انتقاء

المرشح للرئاسة، طالما أن الرئاسة لهم، وطالما أن المسلمين، من جهتهم، يتحكمون باختيار رئيس الحكومة ويفرضون، غالباً، الشخص الذي يريدون. فلماذا لا يكون للمسيحيين أيضاً ما للمسلمين من هذا القبيل، وخصوصاً أن ترشيح بشير الجميل يشكل جزءاً من الحلّ الآتي لأزمة البلد؟! وقد كان واضحاً أن مع رئاسة بشير سيتمّ الفصل الكامل بين أزمة لبنان وأزمة الشرق الأوسط، فيما أي «رئاسة» أخرى تترك الحلّ ناقصاً، كما قد تتسبب في انتكاسة له تسقط كل الانجازات التي تمّت على هذا الصعيد. والحال أن بشير كان «مرشح الحَلّ» لا أي مرشح، فضلاً عن أن التعبئة الشعبية حول ترشيحه لم تعد تسمح لأي طامح آخر بالنزول إلى الساح. فالمعركة بطلت أن تكون وقفاً على النواب والكتل النيابية بل أصبحت على مستوى القاعدة الشعبية أيضاً تضغط على النواب وعلى القوى السياسية، وعلى الطامحين والمرشحين التقليديين وتملي عليهم التراجع والانسحاب لقائد القوّات اللبنانية. وهكذا خلت الساح من أي منافس أو مزاحم. وأصبحت المعركة «معركة نصاب» لا معركة أصوات. فإذا تأمّن النصاب القانوني أو الدستوري لجلسة الانتخاب فاز بشير، وإذا لم يتأمّن تعطلت الجلسة وتعطّل الانتخاب.

لقد كان من الطبيعي أن تجد الأوساط السياسية الإسلامية في ترشيح بشير الجميل تحدّياً لها وخصوصاً أنه يسدّ الطريق على أي مرشح آخر ويقفل كل أبواب الاختيار: إمّا «بشير»... وإمّا الفراغ الدستوري! ولم يبالغ صائب سلام عندما قال في ذلك الحين ما معناه «أن بشير الجميل لا يعرف مسلماً واحداً كما لم يسبق له أن اتصل بمسلم واحد». فهو زعيم ناشىء بدأت زعامته مع بداية الحرب وتكوّنت في ما يشبه العزلة الكاملة عن الوسط الإسلامي، فضلاً عن أنه كتائبي وابن بيار الجميل... وقائد القوّات اللبنانية. الأمر الذي حدا بالقيادات الإسلامية أن تعلن، بعد اجتماع لها دعا إليه الرئيس صائب سلام، مقاطعة أي جلسة يعقدها مجلس النواب لانتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل أن تعطى الفسحة الكافية من الوقت فتسمح للبنانيين بالتلاقي والتشاور والتفاهم على المرشح الوفاقي الذي يجسّد وحدة اللبنانيين ويحفظ للبنان وجهه الديموقراطي». (١٨/٨/٨٢).

وبالفعل، تمّت المقاطعة وتعذّر تأمين النصاب القانوني. وجلسة الانتخاب

التي كانت مقرّرة ليوم ٨٢/٨/١٩ تأجلت إلى الثالث والعشرين على أن تعقد في مبنى المدرسة الحربية في الفياضية بدلاً من «قصر منصور»، المقرّ الموقت والرسمي لمجلس النواب، «بسبب إصرار بعض القوى المسلّحة الموجودة غرب المحكمة العسكرية على عدم الانسحاب». علّق الشيخ بشير على ذلك بقوله: «ان تبديل المكان والموعد لا يبّدلان من معطيات المعركة ونتائجها». وبدا كما لو أنّه واثق من الفوز ولو بصوت واحد... أو بالأصح كان واثقاً من إمكان تأمين النصاب، ومن تخطّي عقبة المقاطعة الإسلامية بل من معالجتها لاحقاً متى تمّ له الفوز والوصول إلى الرئاسة.

والحقيقة تقال انّ لا بشير، ولا أي واحد من رفاقه ومعاونيه والمتحمّسين له ولترشيحه، حسب حساباً للمفاجآت. فقط بعد اغتيال «الرئيس المنتخب»، وعودة الأزمة اللبنانية ترتبط بالأزمة الكبرى وترتهن لها، فهمنا كم كانت المغامرة كبيرة.ووحده الشيخ أمين الجميل كان يرى «أن المشروع هو أكبر من لبنان ولبنان لا يتحّمله»! وساعة كان المكتب السياسي والمجلس المركزي لحزب الكتائب يقرّران مجتمعين ترشيح بشير للرئاسة، وفي ما يشبه المبايعة، كانت مسحة من الحزن ترتسم على وجه الوالد والرئيس، الشيخ بيار الجميل، كأنّه كان يرى في الأمر مخاطرة كبرى. لقد رأى، بالفعل، أن «الخطوة تُعدّ عملاً فدائياً بالمعنى الصحيح». وخُيّل إلينا، في ذلك الحين، أنّه لا يقول ذلك إلاّ للتدليل على عظم المهمة - وهي بالتأكيد مهمّة عظيمة - لكنّه، وكما تبيّن لاحقاً، كان يلمح إلى ما هو أكثر من عمل كبير وعظيم... كان يرى المهمّة صعبة إلى الحدّ الذي قد تستوجب، بعده، التضحية القصوى. ولا أبالغ إذا قلت، وبما أعرفه عن الشيخ بيار، أن الرجل، وهو يوافق على ترشيح ابنه للمنصب الأعلى في الدولة، إنما كان يوافق، في قرارة نفسه، على المجازفة بحياة هذا الابن. وبالتأكيد كان هو أيضاً يرى ما لا نراه نحن جميعاً، أو ما لم نره إلاّ متأخراً.

ولعّلنا لم نرَ من أحداث تلك الأيام إلاّ الوجه الذي يستجيب لهمومنا المباشرة. فترحيل منظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان، وإقصاء القوّات السورية

عن بيروت وإلى ما وراء عالية وبحمدون وصوفر، ثم التدخل الأميركي والأوروبي المباشر تحت شعار إجلاء كل القوّات المسلحة غير اللبنانية عن لبنان. . . هذا، وغيره مما لم يكن متوقعاً، شكل حلماً كبيراً وفرصة لإنهاء الأزمة اللبنانية قد لا تتكرّر. فماذا لو كانت الفرصة مؤاتية أيضاً للأتيان برئيس للجمهورية من طينة بشير الجميل وطرازه؟! كان من الصعب جدًّا علينا رؤية الوجه الآخر لهذه المتغيّرات، أو أن نحسب حساباً لآثارها السلبية في نفوس المسلمين اللبنانيين. كما لم نحسب حساباً للخطورة التي تشكلها هذه المتغيّرات بالنسبة إلى الدور السوري في لبنان والمنطقة، بل ربما وأيضاً بالنسبة إلى النظام السوري الذي لا يتحّمل مثل هذه الهزائم والتراجعات. وبكلام آخر لم ننتبه إلى أن «الجرعة» هي أكبر من أن يتحّملها الجسم اللبناني العليل والمصاب بأكثر من علّة. وإذا صحّ أن ما حدث كان هو «الدواء» الذي يحتاج إليه لبنان لكي ينهض ويقوم إلاّ أنّ الكمية التي أعطيت له كانت ربما أكثر مما ينبغي ويجوز. لقد كان صعباً على لبنان أن يتحمّل كل تلك «الانفراجات» دفعة واحدة. وينبغي الاعتراف، ولو متأخراً، بأن دخول إسرائيل، وترحيل الفلسطينيين والسوريين عن بيروت، ثم ترشيح بشير الجميل لمنصب الرئاسة الأولى، أمور كان لا بدّ من أن تولّد شعوراً بالقهر عند اللبنانيين المسلمين، وعند السوريين والفلسطينيين طبعاً. . . فـ«الانقلاب» كان ساحقاً ماحقاً. وهذا ما لم يرَه إلاّ المتضرّرون منه والمغلوبون، ولم يحسّ به أيضاً إلاّ المغلوبون والمتضرّرون.

ومع ذلك تمّ تأمين النصاب القانوني للجلسة النيابية وانتخب بشير الجميل رئيساً للجمهورية بما يشبه الاجماع، إجماع الحاضرين من النواب طبعاً، من مسيحيين ومسلمين. فكان هذا الانتصار الآخر بمثابة تأكيد على أن عهداً جديداً يطلّ على لبنان، وعلى أن المنحى الذي تأخذه الأحداث منحىً لا رجوع عنه ولن يتغيّر، وخصوصاً أنه يلقى تأييداً دولياً، وعربياً أيضاً ظاهراً أو ضمنياً. فلماذا الوقوف في وجه التيار طالما أنه يرمي إلى إنهاء أزمة البلد في صورة فعلية، وهي بالفعل تعتبر منتهية بمجرّد فصلها عن الأزمة الأم، حتى لو كان ذلك على يد إسرائيل؟ وإذا كان صحيحاً أن الشعور بالهزيمة ظلّ واضحاً عند المسلمين

اللبنانيين وقياداتهم، إلّا أن الشعور بالفرح ونهاية ليل العذاب كان بمثابة تعويض معنوي حقيقي حاول الرئيس المنتخب تعزيزه بالوجه الجديد الذي أطلّ به بعد انتخابه على اللبنانيين وخصوصاً على المسلمين. فقد حرص منذ اليوم الأول بعد انتخابه على طمأنة هؤلاء، بل على طمأنة كل المعترضين على هذا الانتخاب وتبديد مخاوفهم.

فعلى صعيد علاقته بحزب الكتائب لم يشأ إلّا أن يصارح حزبه مباشرة، وفي لقاء له مع أعضاء المكتب السياسي والمجلس المركزي «أنّ من الواجب ألّا نخلط بين الحزب والدولة، وألّا نفسح في المجال أمام هيمنة الدولة على الحزب أو هيمنة الحزب على الدولة. فلكل منهما دوره وهناك حدود لكل منهما يجب ألّا يتخطّاها» معلناً استقالته من قيادة القوّات اللبنانية ومناشداً أفرادها «أن يعمل كل من يريد منهم خدمة لبنان والدفاع عنه من خلال مؤسسة الدولة، ومن خلال الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي»، بل ان إلغاء القوّات اللبنانية كان في طليعة همومه وفي طليعة المواضيع والقضايا المطروحة على الاجتماعات اليومية التي يعقدها مع معاونيه ومستشاريه استعداداً لتسلّم مسؤولياته الدستورية، كان يطلب منا دائماً ويلح في الطلب إيجاد الصيغة التي تساعد على إلغاء الميليشيات المسلّحة، بدءاً بالقوّات اللبنانية نفسها قائلاً: «جيشي بعد الآن هو الجيش اللبناني فلن أحكم إلّا بواسطته»، ومسؤولية الدفاع عن أراضينا وعائلاتنا وأرزاقنا تقع على الجيش وقوى الأمن الداخلي». وقد تصوّر هذا الإلغاء على نحو «تأميم» للميليشيات الخاصة يحافظ على أحلى ما فيها وينقلها من تحت سلطة الأحزاب إلى سلطة الدولة والشرعية.

وفي عملية كشف عن نسق حكمه ونهجه أكدّ أنه «ليس أبداً ضدّ معارضة نزيهة»... قائلاً أيضاً: «أنا كحكومة سأكون نزيهاً مع المعارضة التي قد تقوم.. وأنا على استعداد لمساعدتها حتى تكون معارضة بكل ما للكلمة من معنى في بلد ديموقراطي. ولتكن هناك معارضة وحكومة ولكن على الأقل لنكن متفاهمين على انتمائنا إلى الوطن وعلى وحدة لبنان وعلى الديموقراطية». لم يكتف بزيارة النواب الذين صوتوا له بل زار أيضاً الذين صوّتوا ضدّه قائلاً للنائب البير مخيبر: «جئت لأشكر

على حرماني صوتك وقد كان ذلك شهادة على أننا فعلاً في ديموقراطية».

ووجّه نداءً علنياً إلى النائب ريمون إدّه، عميد الكتلة الوطنية، لكي يعود من «منفاه» الاختياري ويشارك في عملية النهوض بالوطن والدولة. ووجه نداء مماثلا إلى المهندس داني شمعون الذي نفى نفسه هو أيضاً أثر «عمليّة الصفرا». وكان قبل انتخابه قد حاول جاهداً التفاهم مع وليد جنبلاط لكنّه لم ينجح. وعلى رغم المقاطعة التي أعلنت، عشية جلسة الانتخاب، من منزل الرئيس صائب سلام، فقد ظلّ يلاحق هذا الأخير حتى التقاه في قصر بعبدا مؤكداً له أنّه مع شعار لا غالب ولا مغلوب، لا مع عكسه. ويبدو أن سلام حصل من الرئيس المنتخب على التطمينات والتأكيدات التي يرتجيها هو والذين شاركوا في مقاطعة الجلسة الانتخابية، فقال بعد اللقاء المذكور: «أن الاجتماع كان مفيداً ومفيداً جداً وكان الحديث مفتوحاً من القلب إلى القلب»، لافتاً إلى «ضرورة طي صفحة الماضي» ومؤكداً «أن الشعور كان متبادلاً بالثقة والتفهم والتفاهم». ودعا إلى «التعاون مع الرئيس المنتخب متمنياً أن تكون الحكومة المقبلة بالتفاهم الأعمق والأبعد والأدق لوضع الحكم اللبناني والعمل اللبناني».

ولعلّ بشير، وقد حقق لنفسه كل ما كان يحلم به ويرتجيه تقريباً، سواء على الصعيد الشخصي أو على الصعيد الوطني العام، بات لا يرى غضاضة في أن يعطي مما عنده، وفي أن يسلّف الآخرين أيضاً ثقة وانفتاحاً، بل في أن يشركهم كذلك في الأرباح والانتصارات. ومن فريق في الصراع من أجل السلطة أصبح هو السلطة كلّها. فتوارت كل الشهوات في ذاته لتنبعث فيها أريحية ليست غريبة عن طبعه وخلقيته. وبدلاً من أن يتصرّف تصرّف من لا يشبع أبداً ومن لا ترتوي شهواته مهما أُعطيت، تصرّف تصرّف المقتدر الكريم الذي لا يهمّه إن أعطى وتنازل. بل لعلّه، وقد دانت له الشرعية الدستورية، راح يسعى إلى الشرعية الأخرى، الشعبية والوطنية، وخصوصاً لدى المسلمين وعامة الناس... أو كأنّه لمّا بلغ ما يطمح إليه على مستوى السلطة راح يطمح إلى ما هو أهم وأعلى شأناً. وبالتأكيد كان طموح «بشير» أيضاً متى تربّع على كرسي الرئاسة، أن يكون باني دولة عصرية مقتدرة ومستهابة وذات جيش من مائة أو مائة وخمسين ألف رجل.

إلى هذه الأبعاد راح يتطلّع بشير الجميل، بل إلى هذه الأمجاد تحوّل طموحه بعد فوزه بالرئاسة. لقد كان صاحب طموح لا يحدّ، لكن آفاقه آفاق واسعة، والوصول إلى الرئاسة محطّة من محطاته لا المحطة الأخيرة. وعندي أن «بشير»، لو أتيح له أن يبقى ولم تصرعه الظروف، لكان زعيماً على مستوى المنطقة الشرق أوسطية لا على مستوى لبنان وحده. أو على الأقل كانت أحلامه أكبر من رئاسة الجمهورية، وأكبر من لبنان. انها بلا حدود مقرونة بعزم وإقدام نادرين.

لم يكن لدى «بشير» مشروع سياسي يتوجّه به إلى المسلمين. كان خطابه السياسي» هو وسيلة الاتصال بالأوساط الإسلامية، خطاباً معبّراً عن نية حقيقية في معالجة عقدة الشعور بالغبن. فيوم التقى الرئيس صائب سلام في قصر بعبدا حرص على أن يلتقيه، وأن يخاطبه أيضاً كشريك لا كرئيس. وكان الرئيس الشاب، بالتأكيد، على استعداد للتخلّي عن كل مظاهر الرئاسة وأبهتها على الأقل تأكيداً على مساواة نفسه برئيس الحكومة المسلم. أمّا مسألة الإصلاحات فلم يكن لبشير، بعد، موقف منها ولا أي رؤية واضحة ومعلنة... وكذلك القول بالنسبة إلى كل ما يأتي تحت عنوان «المطالب الإسلامية». وحسب تقديري كان الرئيس المنتخب يحمل معه كل القابلية، وكل الاستعدادات لإدخاله أعرافاً وتقاليد سياسية جديدة على ممارسة الحكم والنظام السياسي تغني عن العديد من الإصلاحات المكتوبة. وبدا كأنّه يعتمد على الممارسة لا على النصوص، فلم يقدّم نصوصاً بل قدّم نهجاً وسلوكاً من خلال بعض النماذج الحية التي أتيحت له وهو يستعدّ لتسلّم مسؤولياته الدستورية.

فهل كان سيظلّ كذلك لو أتيح له أن يبقى ويحكم؟!

ويظلّ هذا السؤال مثل كل الأسئلة المطروحة بالنسبة إلى «الوعد» الذي شكله الرئيس الشاب، وحرص على أن يكونه... أسئلة من دون جواب.

ان اغتياله وهو على خطوات من تسلّم مسؤولياته، دليل على أن ما وعد به لا بدّ من أن يصطدم بأكثر من عقبة مستحيلة لو أتيح له أن يبقى ويحكم. غير أن من عارفيه من لا يزال يؤكد حتى الساعة أنه لو بقي حيًّا وَحَكم لبنان لكان أقوى ممن جاء بعده على تذليل الصعاب واجتراح المعجزات!

. . . ويظلّ بشير الجميل أسطورة!!

ولم تمض أيام على انتخاب بشير حتى جاء موعد الاستحقاق الذي تنتظره إسرائيل ويحار هو كيف يرجىء الموعد ويؤخره. فحكومة بيغن تنتظر مكافأة على ما صنعته وتطلب المقابل الذي من أجله دفعت بجيشها إلى رمال لبنان المتحرّكة وجازفت بالكثير. والمقابل، كما نعرفه، هو معاهدة سلام. . . أو على الأقل إلى هذا كان يطمح مثلث بيغن ـ شارون ـ شامير في حكومة تل أبيب. وهو المثلث الذي تحمّل تجاه باقي الوزراء، وتجاه المعارضة العمّالية، وتجاه الشعب الإسرائيلي برمته، مسؤولية حملة «السلام للجليل» ومسؤولية توسيعها وتوسيع رقعتها وآفاقها ليصبح المقابل الضروري لها لا يقلّ عن معاهدة سلام حقيقية تتبعها معاهدات أخرى مماثلة!

كنّا نعرف المقابل، أو على الأقل كنّا نقدّره في هذا الحجم، وإن كنّا لم نلتزمه مُسبقاً وصراحة. وقبل أن يتمّ ما كان حلماً من الأحلام، وهو اقصاء الوجود الفلسطيني عن لبنان، بمؤسساته العسكرية والسياسية، لم نكن لنستكثر الثمن أو نستفظعه، بل كنّا نرى أن كل الأثمان تبدو بخسة أمام التخلّص من عبء الثورة الفلسطينية حتى لو كان صلحاً كاملاً مع الدولة اليهودية. أمّا بعد الاجتياح الإسرائيلي، بل بعد وقوف الجيش الإسرائيلي على أبواب بيروت ثلاثة أشهر تقريباً، وبعد توقفه على حدود الأمن السوري في البقاع، وعلى مرتفعات المتن وكسروان، وبعد الميوعة التي طرأت على الموقف الإسرائيلي، وعلى الموقف الأميركي من العملية الإسرائيلية وحدودها، وخصوصاً بعد إقالة أو استقالة الجنرال الكسندر هيغ من منصبه كوزير للخارجية الأميركية. . . بعد كل هذه التطوّرات والمفاجآت، بدا المقابل الذي تتوقعه حكومة بيغن يبدو في نظرنا كبيراً وثقيلاً.

تجاه هذا الاستحقاق عمل «بشير» على توسيط الإدارة الأميركية سلفاً بغية التخفيف من الثمن والمقابل، فاستحصل من جورج شولتز، خليفة الكسندر هيغ في الخارجية الأميركية، على إعلان يقول «أن على إسرائيل ألّا ترغم الحكومة اللبنانية الجديدة، في عهد الشيخ بشير الجميل، على توقيع معاهدة سلام إسرائيلية

ـ لبنانية»، معتبراً «أن معاهدة السلام الحقيقية هي التي تعقدها حكومة تبني نفسها بنفسها وتمثل كل الشعب اللبناني». (٩/٩/٨٢) وكان الرئيس المنتخب يقابل دائماً حرص الجانب الإسرائيلي على أقصاء الجانب الأميركي عن الاتصالات والمباحثات اللبنانية ـ الإسرائيلية بحرص مضاعف على توريط الإدارة الأميركية في هذه المباحثات والاتصالات، معتمداً على فيليب حبيب المبعوث الشخصي للرئيس ريغان وحضوره الدائم في المنطقة وتفهمه العميق للواقع اللبناني بكل تعقيداته. ولعلّ هذا ما حمل مناحيم بيغن رئيس الحكومة الإسرائيلية على طلب اجتماع خاص مع الشيخ بشير يعقد في نهاريا، ولا يحضره إلّا اللبنانيون والإسرائيليون. ولعلّ بيغن أيضاً كان يعلّق أهمية قصوى على هذا اللقاء ويرتجي من ورائه انتزاع الثمن الذي يريد. ولم يكن في وسع بشير عدم الاستجابة لطلب بيغن، ولا تأجيل الاجتماع إلى موعد لاحق... بل ما الفائدة من تأجيل الاستحقاق ما دام الثمن الذي يريده الجانب الإسرائيلي لن يتغيّر؟!

كان «الرئيس المنتخب» قد أمضى عشرة أيام في العمل على امتصاص ردود الفعل السلبية الداخلية، وعلى تأكيد شرعية انتخابه، بل على انتزاع اعتراف إسلامي وعربي بهذه الشرعية، عندما توّجه ليلاً، إلى نهاريا على متن طوافة عسكرية إسرائيلية نرافقه ثلاثة أو أربعة أشخاص كنت أنا أحدهم، ليلتقي هناك، وفي مكاتب إحدى المؤسسات الصناعية الخاصة، مناحيم بيغن و«أركان حربه» من مدنيين وعسكريين. وصل رئيس الحكومة الإسرائيلية متأخراً عن الموعد بضع دقائق وأطلّ علينا وهو يتكىء على عصا لألم في ساقه قيل أنه نتيجة زلّة قدم. فما أن استراح قليلاً على كرسيه حتى عاد وانتصب واقفاً ليلقي كلمة ترحيب بالرئيس المنتخب وتهنئة له بفوزه، مع التمنّي، طبعاً، بأن يكون ذلك فاتحة علاقة جديدة بين البلدين والشعبين، ولم يفت بيغن التنويه بالدور الذي لعبته إسرائيل، وبالأثمان التي دفعتها، وبالنفع الذي يجنيه لبنان من ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية... هذا كلّه بلغة انكليزية لا أفهم منها أنا إلّا القليل، وإن كنت أفهم من النبرة أن الرجل يتكلّم بلهجة المنتصر والمتفوق، والمطالب بما يعتبره من حقوقه وحقوق بلده.

... أو بالأصح كنت اتتبع ما يقوله بيغن على وجه الشيخ بشير وقد بدأ يمتقع. فالمطالب معروفة، والنبرة على قدر من التعالي ما يوحي بأن الرجل يطلب حساباً عما فعلناه مقابل ما فعلته إسرائيل ويريد جواباً واضحاً وسريعاً. طبعاً خاطب بشير بصفته رئيساً منتخباً لا بصفته قائداً للقوات اللبنانية، وحرص أيضاً على إضفاء أكبر قدر من الهيبة والصفة الاحتفالية على اللقاء وأجوائه. لكنّه لم يتريث في الدخول في «صلب الموضوع» وتحديد ما يريد ويرتجي. وخلاصة ما يرتجي ويريد، موقف علني من «الرئيس بشير الجميل»، وفي أقرب وقت، يؤكّد من خلاله، عزمه على تحقيق السلام مع إسرائيل!

وليس أدلّ على عظم الثمن الذي طلبه بيغن، في تلك اللحظة، من أن الإعلان عن اللقاء نفسه، بين الرئيس المنتخب ورئيس حكومة إسرائيل، يشكل إحراجاً لنا ما بعده إحراج وينسف كلّ ما صنعه «بشير» قبل الانتخاب وبعده، لتصحيح صورته لدى المسلمين اللبنانيين. وكان «بشير» قد اشترط، لكي يلتقي بيغن، السرّية التامة وعدم تسريب أي خبر عن اللقاء أو أي معلومات كما هي العادة لدى الأجهزة السرّية الإسرائيلية، ولدى دوائر الخارجية الإسرائيلية أيضاً. وقد وعدوه بالكتمان التام لكن وكالة «رويتر» نسبت في خبر لها، بعد ثلاثة أيام، إلى مسؤول إسرائيلي حكومي قوله «أن الرئيس اللبناني المنتخب الشيخ بشير الجميل. التقى مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي في نهاريا، ليل الاربعاء ١/٩/٨٢». كما أن الصحف والإذاعة الإسرائيلية لم تكن أقلّ إطلاعاً على ما حدث فأفادت «أن الرجلين ناقشا مستقبل العلاقات اللبنانية الإسرائيلية وإمكان عقد اتفاق سلام على غرار الاتفاق بين مصر وإسرائيل». وقد سارع مكتب الرئيس الجميل في بيروت إلى نفي الخبر جملة وتفصيلاً.

فإن كان الاجتماع برئيس الحكومة الإسرائيلية يشكل إحراجاً بالنسبة إلى الشيخ بشير، فماذا لو طلع على الناس أيضاً بكلام رسمي يعلن فيه العزم على تحقيق السلام مع إسرائيل؟!

حاول «بشير» في ردّه على مناحيم بيغن تبيان صعوبة النزول عند طلب هذا

الأخير: فهو لا يملك هذه الصلاحية. . . وإذا كانت إسرائيل تطلب الصلح والسلام مع كل لبنان لا مع بعضه فقط، فيجب أن تتريث ريثما يتسلّم الرئيس المنتخب مسؤولياته، ويشكل حكومته، ويطرح عليها الأمر، ويتعاون مع رئيسها على التهيئة للقرار المناسب. قال بشير هنا: «سأعهد إلى رئيس الحكومة العتيدة بأمر مفاوضتكم الانسحاب من لبنان وشروطه وأثمانه. وما يوافق عليه رئيس الحكومة المسلم أوافق عليه أنا. أمّا ما فوق ذلك فهو غير قابل للتحقيق. فأنا رئيس جمهورية ديموقراطية برلمانية لا ديكتاتوراً. وحتى لو شئت أن أكون هذا الديكتاتور يظلّ أي قرار اتخذه بهذا المعنى ساقطاً. . . فلبنان لا يُحكم بأي ديكتاتورية. فكيف إذا كان الموضوع موضوع معاهدة سلام مع إسرائيل»؟!

لكن بيغن لم يقتنع، أو بالأصح لم يرد أن يقتنع. فقام عن مقعده داعياً بشير إلى الانتقال معه إلى خلوة بينهما في مكتب مجاور دامت ما يقارب الساعتين. في هذه الأثناء انتحى ديفيد كمحي بي جانباً لكي يقنعني بوجهة نظر رئيس حكومته. وبصراحة كلّية قال لي: لا بـدّ من الوصول قريباً إلى معاهدة سلام مع لبنان هي ضرورية لخطوة لاحقة ومماثلة مع الاردن»!! وفيما أنا أحاول تبيان فداحة ما يطلبون من لبنان، ومن بشير الجميل خصوصاً، خرج بيغن وبشير وعلى وجهيهما كل علائم سوء التفاهم واقترب مني بشير ليهمس في أذني: «هذا أسوأ اجتماع عرفته في حياتي». وبدا، لاحقاً، أنه مستاء أشدّ الاستياء من اللغة التي خاطبه بها بيغن، ومن إلحاحه الذي قارب حدّ الضغط المعنوي. وقد عبّر «بشير» عن استيائه بالانقطاع عن أي اتصال بالجانب الإسرائيلي دام ما يقارب الأثني عشر يوماً وأنهاه شارون بزيارة له للرئيس المنتخب في بكفيا وباجتماع مطوّل بينهما حرص فيه وزير الدفاع الإسرائيلي على إزالة سوء التفاهم الذي حدث في نهاريا.

ولم يُعرَف ما تمّ التفاهم عليه بين الرجلين، إذ بعد يومين بالتمام كان اغتيال بشير، وكلّ ما كان يحمله من أحلام، وأسرار.

٥ ـ اغتيال رجل ومشروع حلّ

لا، ليس صحيحاً أن «بشير» مات!

أبت الناس أن تصدّق. فالفاجعة هي أكبر من أن تُصدَّق: لقد نجا بشير من أكثر من محاولة واحدة لاغتياله. وباعجوبة كان ينجو لا بواسطة أي نوع من أنواع الحماية أو الدفاع عن النفس. فساد الاعتقاد **بأنّ** ثمة قوّة خارقة تحميه وتردّ عنه الموت.وكما حمته هذه »القوّة» من قبل، فهي بالضرورة تحميه الآن. إذن، لا بدّ من أن يكون ما قيل عن مصرعه مبالغاً فيه ومغايراً للحقيقة. وإذا صحّت محاولة الاغتيال، فليس مؤكداً أن المحاولة نجحت. فماذا لو قيل أيضاً أن بشير شوهد يخرج من بين الركام ويخترق الجماهير المحتشدة ملوّحاً بيده للدلالة على أنه لم يُصَب بأذى؟!

وكثيرون هم الذين قالوا أنهم «شاهدوه» على هذه الصورة لا واحداً فقط. وقالوا أيضاً أنهم سمعوا صوته وهو يعرّف عن نفسه بعدما غطّى الغبار منه الوجه والشعر حتى كاد لا يُعرَف. وبالسرعة التي انتشر بها خبر تدمير بيت الكتائب في الأشرفية على بشير ومن معه. . . بالسرعة نفسها انتشر خبر «نجاته». وفوق هذا كلّه كان بشير قد أصبح أشبه بأسطورة من فرط ما ذلّل من صعاب وأزال عراقيل من دربه واخترق حواجز وفتح طرقاً مسدودة. فصعوده كان سريعاً ومدهشاً. وما كان قبله حلماً أصبح معه وعلى يده أو في حضوره واقعاً وحقيقة. فلا بدّ، بالتالي،

من أن يحقق لاحقاً ما يعد به من أمن واستقرار وسلطة مستهابة ودولة عصرية. وقد تأكد أكثر من مرة أنّه لا يبالغ، ولا يغشّ الناس. وما كان يبدو للناس غير ممكن أو غير معقول، أصبح مع «بشير» ممكناً ومعقولاً. انه إنسان غير عادي. ومن كان مثله لا يموت... أو على الأقل لا يموت في مثل هذه السهولة أو في مثل هذه السرعة.

وبكلام آخر، لم تشأ الناس أن تفجع في آمالها، الآمال المعقودة على «الرئيس المنتخب»، وبالتالي، لم تشأ أن تصدّق أنّه مات.

ومن الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٤/٩/٨٢، ساعة وقوع الانفجار وانهيار بيت الكتائب في محلّة الأشرفية على من فيه، وحتى الساعة العاشرة ليلاً، ظـلّ موت الشيخ بشير الجميل غير مؤكّد... أو بالأصح ظلّ الرهان على نجاته قائماً، حتى لدى الذين وقفوا يعاينون ضخامة الانفجار من خلال فظاعة آثاره في البنيان الذي أصبح اطلالاً، وفي الجثث المشلّعة أو المسحوقة تحت الركام. وكنت أنا من جملة الذين لم يصدّقوا!

لم أصدّق، أولاً، أن الانفجار هو في مثل هذه الضخامة ساعة تلقيت خبره وأنا في لقاء على غداء، برفقة كريم بقرادوني، ومع صحافيين اثنين من جريدة «السفير» هما: جوزف سماحة ووليد شقير. وهو لقاء من جملة اللقاءات التي تولّينا تنظيمها، كريم وأنا، في إطار التعريف بـ«المشروع الوطني» الذي يشكله بشير الجميل ويجسّده. وقد امتدت المناقشة حتى العصر حينما رأينا جوزف الهاشم، مدير إذاعة صوت لبنان، يقترب منا ليقول «أنهم اتصلوا به من الإذاعة ليبلغوه أن انفجاراً كبيراً وقع في بيت الكتائب حيث كان بشير، كعادته في كل يوم ثلاثاء، يجتمع بالأهلين حول شؤون الساعة». فحسبت الانفجار مثل كل الانفجارات العادية ولم أرتعب، ولا خطر في بالي أن يكون بشير قد مسّه سوء أو أذى. كان من الطبيعي أن نتفرق، وأن يذهب كلّ منا في طريقه. ولكن بدلاً من أن أتوجّه إلى مكان الانفجار يقيناً مني أن فوضاه وفوضى الناس قد تمنعني من الوصول إليه، توجهت إلى مكتبي في جريدة «العمل» لاستفسر من هناك، وبواسطة الهاتف، عن حقيقة ما حدث. ومن هناك عرفت أن الانفجار ليس عادياً أبداً أو بسيطاً، لكنّني تبلّغت أيضاً،

وبعد فترة من القلق والاضطراب «أن بشير خرج سالماً من بين الركام وقد شوهد يلوّح للناس بيده وهو يقول: أنا «بشير». . . أنا «بشير». ومن شدّة فرحي، بعد القلق العميق، أجهشت بالبكاء.

ولكن، أين هو «بشير»؟؟

ومثل كل الناس بقيت لا أصدّق أن «بشير» مات حتى ساعة متقدّمة من الليل، وبعدما طفت لوحدي على مستشفيات المنطقة أبحث عنه. فبعد طول انتظار في مكتب «بشير» الخاص في مقرّ قيادة القوّات اللبنانية. رأيت كريم بقرادوني ينهض عن كرسيه ويقول: «لا يجوز أن نظلّ ننتظر هنا ونسأل. . . يجب أن نذهب إلى مكان الانفجار ونفتش عنه هناك»!

ذهبنا أربعة: كريم بقرادوني، وزاهي البستاني، وجوزف الهاشم وأنا، إلى حيث عملية الانقاذ ورفع الانقاض لا تزال مستمرّة: بيت الكتائب حجر على حجر كما يقال، لكن السقف باق كلّه قطعة واحدة تقريباً بعد سقوطه، وتحته أكثر من ضحية مسحوقة. وهل هو معقول أن يكون هناك أحياء تحته؟ وماذا لو كان «بشير» ممن سحقهم السقف وحطّم أجسادهم؟!

وتبّين، بعد حين، أن جسد «بشير» هو من بين الأجساد المسحوقة. لقد تعذّر التعرّف على جثته في الظلمة. . . أو بالأصح لم نشأ التأكد من ذلك والناس من حولنا في لهفة ولوعة حتى الجنون. فارجأنا «الحكم» النهائي إلى حين. وفي «غرفة الطوارىء» من مستشفى «أوتيل ديو» شاهدنا ما لا يُصَّدق فبصعوبة كلّية تعرّفنا إلى صاحب الجثة. ولم نتعرّف إلى صاحبها إلاّ من خلال خاتم الزواج في أحد أصابعه، وهو خاتم فضي اللون ومميّز، ومن خلال قميصه الزرقاء اللون. . . وبطاقة صغيرة في الجيب تحمل اسمه. انه، بالتأكيد، الشيخ بشير، فلا ريب في ذلك، ولا ضرورة لمواصلة البحث عنه في مكان آخر. ولا مجال للتساؤل حول مصيره. انّه ميت منذ اللحظة التي تمّ فيها الانفجار، بل منذ أطبق السقف، من باطون وحديد، عليه فسحقه سحقاً.

أجل، بعينيّ الاثنتين شاهدت «بشير» ميتاً منذ ساعات، وبعينيّ الاثنتين

حدّقت في وجهه، وفي جبينه، وفي أنفه الكبير، وفي كّل ما يميّزه ويختص به من ملامح. انّه هو لا سواه. وما قيل عن خروجه سالماً من بين الأنقاض كان كلام شخص أعمت اللهفة بصره أو غطّى بصرِه وهمُ الاعتقاد بأن بشير الجميل إنسان لا يموت في هذه السرعة والبساطة. فالقميص الزرقاء هي قميصه وقد عُرفَ دائماً بها وعُرِف بأنّه لا يغيّر في كل يوم البدلة والقميص وربطة العنق، بل كان، في هذه الناحية، قليل التبديل والتغيير. فكانت بدلاته معروفة جدًّا. وكان أحياناً يُعرَف في خلال تجواله من بدلاته وهي قليلة. وظلّ، وهو الرئيس المنتخب، يرتدي القميص الزرقاء بأكمامها القصيرة كلّما أراد أن يكون نفسه أو كلّما أتيح له أن يكون نفسه. فكيف لا أعرفه... وكيف لا أعرف كفّه العريضة وقد ظلّت «سليمة» تماماً كما عرفتها كلّما مدّ يده إليّ مصافحاً أو لوّح بها من بعيد محيّياً؟

هذا هو «بشير» جثة ممزقة وبلا حراك وقد غادرتها الروح قبل ساعات. فكيف لا أصدّق أنه مات؟

وقد أذيع نعيه على الجميع، وودّعه الجميع إلى مثواه الأخير، وبكاه الجميع أيضاً بعدما تأكّد أن كلّ ما قيل عن نجاته كان أوهاماً بأوهام ومنها القول «أنّه نُقِل جريحاً على طوّافة إلى مكان ما، خارج لبنان، لكي يُعالَج من إصابات في جسمه هي بلا ريب فادحة وتتطّلب علاجات متقدّمة جداً». كل هذه الأحلام والأوهام تبدّدت، وهناك أكثر من دليل حسي وشهادة على موته. ومع ذلك ظلّ هناك من لا يصدّق، بمن فيهم أنا بالذات وقد بقيت أياماً أرتجي أن يكون ما يتناقله بعض الألسنة البريئة عن «ظهوره»، قريباً، حياً سالماً، صحيحاً!

فإلى هذا الحدّ بلغ الرهان على بشير الجميل.

بل إلى هذا الحدّ بدا الخلاص قريباً معه ومع صعوده، فصعب على الناس أن تعترف بموته وبسقوط كل الآمال. وهل هو قليل ما تمّ صنعه في تلك الأيام (صيف ١٩٨٢) وما كان على وشك أن يتحّقق ويكون؟

فإضافة إلى زوال العقبة الكبرى التي ظلّت سنوات تحول دون قيام الدولة اللبنانية السيدة، والمتمثلة في البنية العسكرية والسياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية،

وإضافة إلى خروج القوات السورية من بيروت، كان «بشير» قد نجح في الإيحاء إلى اللبنانيين بأنهم قادمون على عهد سلام واستقرار لا تكون فيه فوق سلطة الدولة والقانون أي سلطة أو هيمنة خارجية، ولا يكون فيه للفساد والمفسدين أي دور. وقد تعوّدوا أن يصدّقوه، وتعوّدوا أيضاً أن يروا ما يَعِدُ به، أو معظم ما وَعَدَ وحَلُم به، يصبح حقيقة، فلماذا لا يصّدقون ما كان قد بدأ يوحي به، بعد انتخابه، من هيبة للسلطة الوطنية، ومن استقامة في الحكم، ومن نزاهة في إدارات الدولة ومؤسساتها، ومن نهضة تشمل كل القطاعات الاقتصادية وعودة للازدهار؟!

وبالفعل، بدأت الأموال الهاربة أو المهرّبة إلى الخارج تعود أو تستعدّ للعودة. وبدأ المهجّرون إلى الخارج يعودون أو يتهيّأون للعودة، وبدأت الإدارات العامة تشهد تبدّلاً هائلاً في حضور الموظفين وتعاطيهم مع الناس بما يشبه الانقلاب. هذا كلّه في غضون العشرين يوماً التي كان فيها «بشير» رئيساً منتخباً لم يتسلّم، بعد، سلطاته الدستورية، لكن سلطته المعنوية والشخصية كانت قد سبقته وسبقت عملية التسلم والتسليم وانتشرت في كل مكان تقريباً.

كان هذا كلّه أشبه بحلم لكنّه حلم يشق طريقه بزخم وسرعة إلى أرض الواقع. وفجأة رأت الناس الحلم الكبير يسقط ويتداعى ويصبح ركاماً، بل كابوساً مزعجاً وخانقاً: ان اغتيال بشير الجميل كان، بالفعل، اغتيالاً لمشروع سلام ودولة على وشك أن يتمّ ويكتمل. لقد أحسّت الناس كما لو أن المشروع يرتبط بالشخص ويرتهن بقاؤه ببقائه. وفي أي حال، أحدث اغتيال الشخص شعوراً بالاحباط سينعكس سلباً على المشروع كلّه.

كانت الساعة قد قاربت منتصف الليل عندما أطلّ الشيخ أمين الجميل في سيارته «المرسيدس» السوداء على الباحة الخارجية لمقرّ قيادة القوّات اللبنانية... وكنت، تقريباً الوحيد الذي لا يزال ينتظر في الباحة، من دون ن أعرف ماذا أو من انتظر. لقد تفرّق المحتشدون في مكتب «بشير» وغادروا المكان بعدما تأكدّوا أن «الرئيس المنتخب» لم ينجُ من الموت. ولم أعرف من أين يأتي الشيخ أمين وماذا جاء يفعل. وربما جاء ليصطحب والده الشيخ بيار إلى بكفيا الذي كان قد غادر المكان

هو أيضـاً قبل قليل. فلمّا أبلغته ذلك دعاني إلى مرافقته ففعلت. وفي طريقنا إلى بكفيا حاول هو التخفيف من وطأة الفاجعة عليّ لمعرفته الأكيدة بما كان مركز «بشير» عندي وبمشاركتي له الحلم الكبير والجهد في سبيله على مدى سنوات: قلت للشيخ أمين بنبرة من يرّد على التحدّي بمثله: «سنواصل تحقيق الحلم معك». كأنّني، وقد «صدّقت» أن «بشير» مات، لم أشأ التصديق أن الحلم مات هو أيضاً.

أو بكلام آخر، «اعترفت» بموت «بشـير» لكنّني لم أشأ الاعـتراف بأن «المشروع» مات أو يمكن أن يموت طالما أن هناك من يكمّله. وما لم يتحقق مع «بشير» يتحقق مع «أمين». ولم ألاحظ، للتو، الرابط بين المشروع والشخص، كما لم أقدّر عظم الضربة التي كيلت للمشروع من خلال اغتيال «بشير» وما تشكله من مقـدّمات لضربات لاحقة، أو على الأقل من انتكاسة تكاد تكون قاتلة. فمع الوقت فقط سأكتشف أن الصلح مع إسرائيل لم يحن أوانه بعد ودونه صعوبات لبنانية وأقليمية لم يمّسها الاجتياح الإسرائيلي ولا يقوى وحده على تذليلها. ومع الوقت أيضاً ومن خلال التجربة سأكتشف، لاحقاً، أن «بشير» وحده كان يقوى على العقبة التي تشكلها القوّات اللبنانية في الطريق إلى تجميع السلطات الموزعة على الميليشيات في سلطة وطنية واحدة. ومع الوقت كذلك سيتبّين لي كم هي صعبة خلافة «بشير» على رأس «القوّات»، وعلى رأس الدولة أيضاً وخصوصاً، وعندما يحين موعد تنفيذ الوعود والأحلام التي أوحى بها «بشير»، قبل انتخابه رئيساً للجمهورية، وبعد انتخابه. فماذا لو أنها «مكافأة» لأمين الجميل من دون أي مقابل؟!

هذا وغيره مما سينجم عن اغتيال الشيخ بشير الجميل وهو على مسافة أيام من تسلّمه السلطة، وبما يعنيه هذا الاغتيـال أيضـاً عـلى الصعيد اللبنـاني، والاقليمي، والدولي، لم يكن واضحاً عندي أو وارداً ساعة «تعاهدت» مع الشيخ أمين على مواصلة الدرب معه. والصحيح أنني كنت كمن لا يريد الاعتراف بالفشل أو الهزيمة. وكنت أيضاً، شأني في كل أوقات الهزيمة أو الفشل، كمن يحرص على الاحتفاظ بالحافز على مواصلة النضال الذي تعوّدته واضحى شيئاً أساسياً من كياني وحياتي. فأنا من هذا القبيل كما السمك في الماء، أشعر بالاختناق

إذا غادرت ساحة النضال أو أُرغمتُ على الاستقالة من أدواره. ودائماً أحتاج إلى هذا الحافز، أو إلى الإيمان، أو إلى قضية أؤمن بها وأكافح من أجلها. ولا أجد للحياة معنى من دون قضية، ومن دون التزام. حتى ليكاد الأمر يكون، بالنسبة إليّ، مثل الخبز أو الماء أو الهواء. وهي حاجة مادية نفسية في آن واحد. واستجابة لهذه الحاجة الذاتية قلت ما قلته للشيخ أمين في تلك الليلة المشؤومة ولم أحسب أي حساب للآتي، أو للمفاجآت الآتية.

فالجهة التي أمرت باغتيال بشير الجميل لم تكن تهدف إلى اغتيال الشخص بقدر ما كانت تهدف إلى إسقاط الحلّ الذي كاد يتمّ للأزمة اللبنانية.

لقد قيل أن الدوائر الإسرائيلية هي التي قرّرت تصفية «الرئيس المنتخب» بعدما تبينّ لها أنه لن يكون على نحو ما تأمله وترتجيه، أو بعدما فشل مناحيم بيغن في انتزاع تعهّد منه، في لقاء نهاريا، بتحقيق الصلح الكامل مع إسرائيل. فمع اعترافي بأن من الدول والحكومات من لا يتورّع عن مثل هذه التصفية، وبأن إسرائيل لا تبخل على نفسها وأمنها ومصيرها بأي تضحية أو ضحية من هذا الطراز، فإني لا أجد في تغييب بشير الجميل ما يخدم أمن إسرائيل أو مصيرها إلّا في حال واحدة وهي أن ينجح بشير في توحيد لبنان وإحياء دولته من دون المقابل الذي وعدت إسرائيل نفسها به وهي تقرّر إزاحة منظمة التحرير الفلسطينية من طريق الدولة اللبنانية الواحدة وسيادتها الكاملة على أراضيها، ألا وهو الصلح الكامل مع هذه الدولة، يتبعه، بالضرورة والنتيجة المباشرة، صلح مماثل مع الدولة الاردنية... وتصبح كل حدود الدولة اليهودية محاطة بالانفتاح عليها بدلاً من العداء: فقط في هذه الحال تكون إسرائيل ذات مصلحة في تغييب بشير الجميل بعدما أصبح رئيساً لجمهورية لبنان. ولا أظن أن حسابات الدوائر الإسرائيلية، عهد ذاك وصلت إلى هذا الحدّ من اليقين بأن بشير الجميل هو لا بدّ واصل إلى توحيد لبنان من دون أي صلح مع الدولة اليهودية. فاقتضى الحؤول دون ذلك بقتل الشخص وتغييبه قبل أن يبلغ قصر بعبدا. قياساً على الأمر يكون أصحاب المصلحة في تغييب بشير الجميل هم المتضرّرون فقط من ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان، أو من انسحاب لبنان من جبهة الحرب مع إسرائيل، أو من

قيام حكم في لبنان يرئسه كتائبي، أو من كل هذه الانجازات مجتمعة. وبالفعل تلاقت هذه الانجازات بالقدر الذي جعل حياة «الرئيس المنتخب» في خطر حقيقي لا تردّه إلّا حماية من النوع الذي لا يُخرَق ولا يخطىء.

أحسّ الرئيس الشاب بالخطر وهو على مسافة أيام قليلة منه. قال لي ذات ليلة: «الإسرائيليون متخوّفون جداً من الأمر وهم يعرضون عليّ تنظيم حماية لي متقدّمة وأنا لا أريد... غير أنّني لا أزال افتش عن الشخص الذي اطمئن إليه وإلى كفايته ليتولّى هو تنظيم أمني الشخصي. ولا مانع عندي من أن يدرّبه الإسرائيليون على المهمة، فهي، بلا ريب، تقتضي معرفة بأصولها وفنونها. لكن أن يتولّوا هم أمني في صورة مباشرة فأمر غير مقبول». وبعد يومين تقريباً أبلغني أنه عثر على الشخص وعهد إليه بالمهمة لكن التهيئة لها تحتاج إلى بعض الوقت، وإلى انتقاء الأشخاص الذين سيشكلون فريق المواكبة والحماية. ويبدو أن الوقت الذي طلبه لم يعطَ له فتمكنوا منه قبل أن يُحصّن نفسه... تمكّنوا منه في عقر داره، كما يقال، في بيت الكتائب بالذات، الأمر الذي طرح أكثر من سؤال حول الطريقة التي يسّرت لهم أمر النفاذ إلى داخل «البيت»... وهل هو معقول أن ينفذوا على هذا النحو من دون معرفة أكيدة بالبيت وأهله ومتى يدخله «بشير» ومتى يغادره وفي أي ساعة ودقيقة... ومن هي اليد التي عرفت كيف تنقل كمية المتفجرّات إلى ما فوق المكان الذي سيقف فيه «بشير» ويخاطب منه الحاضرين من أهل الأشرفية وسكانها... فلا بدّ من أن تكون هذه اليد قريبة لا غريبة. ولسوء الحظ تطوّرت الأحوال وتفاعلت على النحو الذي جعل التوسع في التحقيق أمراً متعذراً. ولا يزال ملف هذا التحقيق معلقاً. ومن المرجح أن يظلّ معلّقاً إلى الأبد. والحقيقة أن كل التحقيقات في الاغتيالات السياسية تقف عند حدود لا تتخطّاها ولا تتجاوزها وقلّما يُعرَف الفاعل. وإذا عُرِف الفاعل فقلّما تعرف الجهة المحرّضة على الاغتيال. وإذا عُرِفت هذه فقلّما يُعثر على الدليل الحسيّ الذي يدينها!

وتظلّ أصابع الاتهام مسلطة على «الجهة المستفيدة من الجريمة»، ولكن من دون إثبات وخصوصاً عندما تكون هذه الجهة دولة من الدول أو حكومة من

الحكومات. فالإثبات صعب فضلاً عن أنّه لا يعوّض خسارة كبيرة من مثل الخسارة التي نجمت عن اغتيال بشير الجميل وصُنِّفت انتصاراً وطنياً عند فريق كبير من المتورّطين أو المتدخلين في الحرب اللبنانية.

والحقيقة تقال أن اغتيال بشير الجميل أحبط مشروع حل للأزمة اللبنانية ومشروع حلّ آخر لأزمة الشرق الأوسط. وعاد التاريخ، تاريخ الأزمتين، يكّمل الطريق التي تعوّد السير فيها من قبل وهذا ما لم نقدّره على حقيقته عندما اخترنا الشيخ أمين الجميل ليكّمل ما بدأه شقيقه الراحل، أو ليعوّضنا الخسارة الكبرى التي لا تعوّض. ووافقت البلاد كلّها تقريباً ومن خلال نوابها، على هذا الاختيار. فانتُخِب أمين الجميل رئيساً للجمهورية بالإجماع. وتسلّم مصير لبنان من النقطة التي كان قد بلغها مع أخيه بشير وعلى يده. فالعودة إلى الوراء مستحيلة، فيما السير إلى الأمام قد بدأ يتعثر مع اغتيال السَلَف، وخصوصاً أن تغيير الشخص وربّان السفينة، في وسط العاصفة، يخلق ارتباكاً على أكثر من صعيد. فلا إسرائيل تطمئن إلى الرئيس أمين الجميل، ولا القوّات اللبنانية تتجاوب معه تجاوبها مع قائدها الأصلي ومؤسسها. بل ان سوء التفاهم مع إسرائيل كان قد بدأ مع رئاسة الشيخ بشير بالذات. كما أن «بشير» نفسه كان يتوقع صعوبة بالغة في إنهاء دور القوّات اللبنانية و«تأميمها» مع سائر الميليشيات الخاصة. فكيف إذا كان الشخص الذي يخلف «بشير» على خطّ سياسي مختلف، سواء بالنسبة إلى حدود التعاطي مع إسرائيل أو بالنسبة إلى وجود القوّات اللبنانية نفسها ودورها في السابق واللاحق؟!

وليس أدلّ على ذلك من تلك العبارة التي ردّ بها إيلي حبيقة، يومذاك، على «مطالعة» لي في أحد اجتماعاتنا اللاحقة لغياب «بشير» حول كيفية التعاطي مع الشيخ أمين، وكيفية إحلال الثقة بيننا وبينه من منطلق المحبة. قلت: «يجب أن نوحي إليه بالمحّبة». فكان جواب إيلي حبيقة: «وهل هو امرأة لكي نحبّه»؟!

وبالنسبة إلى التعاطي مع الجانب الإسرائيلي كانت المهمة أشقى. فمن منطلق الحذر المتبادل، وسوء الظن المتبادل أيضاً بدأ التعاطي بين الرئيس أمين

الجميل والجانب الإسرائيلي. فلا هو كان من أنصار المشروع الذي ساهم شقيقه في صنعه، ولا إسرائيل كانت ترى فيه ما تراه في الشيخ بشير، كصديق أو حليف. هذا فضلاً عن انتفاء أي علاقة شخصية بين الشيخ أمين والإسرائيليين ولا أي مودة كالتي تكوّنت بين شقيقه وعدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين.

وبدافع الحرص على إكمال ما بدأناه مع «بشير»، وجدت نفسي ألعب دور «الوسيط» بين الرئيس الجميل والجانب الإسرائيلي، وبينه وبين القيادة الجديدة للقوّات اللبنانية التي لا جديد فيها إلّا أن فادي فرام قد حلّ مكان «بشير»، متخذاً لنفسه كل السلطة التي كانت للسلف وكل الصفات والمواصفات، يضاف إليها حرص مضاعف عليها في وجه الرئيس الجميل والسلطة الشرعية المتمثلة فيه وفي رئاسته. وقد اقترن ذلك بعلاقة تزداد وثوقاً بين القيادة المذكورة والجانب الإسرائيلي راحت تأخذ مع الوقت شكل التحالف على الرئيس الجميل والضغط عليه. فأصبح دور التوفيق بين الأضداد أكثر مشقة، وخصوصاً أن علاقتي الشخصية بالشيخ أمين لم تكن، بعد،قد استقامت وتوطّدت. فعلى رغم محاولاتي المتكرّرة للتقرّب منه واكتساب ثقته، فقد ظلّ هو على حذره لا يميّز بيني وبين سائر أفراد المجموعة التي خلّفها «بشير» في «القوّات» وعلى رأسها. لكنّي لم أقنط، ولم أتراجع عما وطدت العزم عليه وهو أن أكون مع «الأمين» ما كنته مع «البشير». فأنا مدين بالكثير للشيخ بيار الجميل، واعتبر البلاد كلّها مدينة له وللبيت الذي وقف نفسه على خدمتها. ان أجمل الوفاء، عندي، أن أكون مع هذا «البيت» وخصوصاً أنه ليس بيت كسالى أو تكايا وورثة أمجاد عن غير استحقاق. فعلى الصعيدين يستحق أهل هذا «البيت» التضامن معهم. وقصة العائلية هنا أو الزعامة الموروثة لا تنطبق على عيلة بيار الجميل التي لم ترث إلّا الوطنية اللبنانية مع الشهامة والاستقامة.فقبل الشيخ بيار لم يكن آل الجميل من المتدخلين في الصراع السياسي ولا كان بيتهم بيت سياسيين. ولا سبق لهم أن توّلوا مناصب عامة كما في سائر العائلات اللبنانية الكبرى. فقط مع الشيخ بيار صار للعيلة العريقة شأن سياسي ولكن من زاوية وطنية صرفة ولم يكن ذلك بالوراثة. وإذا صحّ أن «بشير» و«أمين» لا ينطلقان من الصفر في تعاطيهما العمل السياسي، بل من رصيد الوالد وقد انتقل إليهما بحكم

البنوة، إلّا أن كلا الاثنين يستحقان الارث والرصيد. وليس بالارث وحده كان تدخلهما في السياسة بل أيضاً بالأهلية والكفاية وقد تأمنت لهما على أعلى مستوى، لذلك لم أرَ يوماً في ولائي لبيت بيار الجميل إلّا ما يشرّفني ويشهد لي بالوفاء والأمانة وحسن الالتزام. . . ومن هذه الزاوية عزمت على وضع نفسي في خدمة الرئيس أمين الجميل، بعد غياب أخيه، وعلى اكتساب ثقته مهما كان الثمن، بل حتى لو كان الثمن التمّنع والرفض والتحفظ. وهو، بالفعل كان متحفظاً فلم ألقَ عنده إلّا الصدّ، في البداية، وسوء الظن. وفيما كنتُ أنا أحرّض «الشباب» في القوّات اللبنانية على تسليفه الثقة والمحبة كان هو لا يرى فيّ سوى «العميل الإسرائيلي» الذي يحاول توريطه والإساءة إلى سمعته. حتى كان يوم بَلغه، في صورة غير مباشرة، ما أنا فاعل من أجله، فاستدعاني إليه في قصر بعبدا ليؤكّد لي أنه قد أخطأ الحكم والتقدير. فأدركت كم هو مهم وعظيم أن يعرف المرء كيف يسلّف الآخر المحبة والثقة. والذي علّمني هذه الفضيلة هو الشيخ بيار الجميل طيّب الله ثراه!

لقد تصوّرت، في البداية أن فريق العمل الذي شارك «بشير» صعوده حتى الرئاسة الأولى، وكان من المقدّر له أن يشاركه هموم الرئاسة فريق عمل للرئيس أمين الجميل و«أركان حرب». ولعلّي هنا كنت أحكم على الآخرين من خلال نفسي، فتراءى لي أن ما يصحّ معي يصح مع الآخرين. ولم اكتشف إلّا لاحقاً كم هو متعذر تطبيق هذه النظرية. فلا أعضاء الفريق هم في حالي بالنسبة إلى الشيخ بيار الجميل وأولاده وأهل بيته، ولا الشيخ أمين هو من طينة الرؤساء والزعماء الذين يحيطون أنفسهم بفريق عمل ويتحرّكون من خلاله. وكان للرئيس أمين الجميل معاونوه ومستشاروه وقد تعوّد التعامل معهم بطريقته الفردية. فكيف نعرض عليه أنفسنا، كأشخاص، وكطريقة عمل؟!

فلكل رئيس وزعيم طريقته في العمل. وهو الذي يختار معاونيه ومستشاريه، ولا يختارهم له أحد، فكان مسعاي من هذا القبيل كما لو أنّني أفرض على الرئيس الجميل الأشخاص والطريقة، الأمر الذي لا بدّ من أن يُقابل بالصدّ والرفض، أو في أحسن الأحوال بالتهرّب. وهذا ما حدث بالفعل، وقد انعكس

على أعضاء فريق العمل الموروث عن عهد «بشير» خيبة أمل تضاف إلى الخيبة التي أحدثها في نفوسهم اغتيال الشخص الذي ربطوا به مصيرهم وكل الآمال. لقد أصبحوا بلا دور، أو أن لا دور لهم إلاّ في القوّات اللبنانية التي، بدلاً من أن تتنازل عن نفسها للدولة والشرعية، تبقى مستقلّة عن الدولة ورئيسها، بل مساوية لهما، وأداة ضغط على الاثنين، أو حركة تمرّد عليهما كما سيتأكد لاحقاً. فماذا لو كان الفكر السائد في «القوّات» فكراً يرفض الدولة الوحدوية ويفتش عن بديل من «دولة الاربعينات»؟! وحده «بشير»، وبمجيئه إلى رئاسة هذه الدولة، كان قادراً على السير بالقوّات اللبنانية في الاتجاه المغاير لطبيعتها وتوجهها. وربما كان هو أيضاً قد اصطدم بالامتناع إياه لو بقي حيًّا وحاول الدمج بين المؤسستين. وفي أي حال، انّ ما كان ممكناً معه أصبح غير ممكن مع سواه. وأصبحت القوّات اللبنانية، لهذا السبب أيضاً، مزاحماً لسلطة الرئيس أمين الجميل ومعترضة عليها.

والفشل نفسه لاقى محاولتي الأخرى، محاولة التوفيق بين الرئيس الجميل والجانب الإسرائيلي. فالفوارق هنا أيضاً كبيرة بل أكبر من أن تُعالج بمثل ما تصوّرته علاجاً وأداة تقريب. فإضافة إلى انعدام الثقة والعلائق الشخصية التي تصنع الثقة والمودة أحيانا، كان للشيخ أمين الجميل رؤية مختلفة عن رؤية شقيقه وسلفه. فهو من الأساس، ضدّ المراهنة على إسرائيل، ولا يرى أن الصلح معها قد آن آوانه. وفي أشدّ أوقات التصادم مع الفلسطينيين، ومع السوريين أيضاً، ظلّ محتفظاً لنفسه بجسور عديدة مع هؤلاء وأولئك. وفي مواقفه السياسية ظلّ أقرب إلى هؤلاء وأولئك منه إلى الخط الذي سلكناه نحن مع الشيخ بشير.

طبعاً، لم يكن أمام الرئيس أمين الجميل إلاّ أن يكمّل ما كان قد بدأ قبله، أو بالأصح ما كان قد اتفق عليه بموجب ما سُمّي في ذلك الحين «إتفاق فيليب حبيب». وهو اتفاق ينص على ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية نهائياً عن لبنان، وعلى انسحاب القوّات السورية أيضاً وكل القوّات المسلحة غير اللبنانية. وكانت «منظمة التحرير» قد بدأت الرحيل ولم يبقَ إلاّ بضع مئات من مقاتليها. ورحلت القوّات السورية أيضاً عن العاصمة بيروت التي انفتحت لقوّات الجيش اللبناني،

مع الوعد والتعهّد بالانسحاب الكامل من لبنان متى تمّ الانسحاب الإسرائيلي واكتمل. من هذا الموقع بدأ الرئيس أمين الجميل عهده، فلم يكن له إلاّ أن يعمل على تأمين الجلاء الكامل للقوّات الإسرائيلية عن البلاد. ولم يكن أمامه لبلوغ ذلك إلاّ المفاوضات.

ولكن أي مفاوضات، وعلى أي مستوى؟

ففيما كان الجانب الإسرائيلي يتطلّع إلى مفاوضات سياسية على أعلى مستوى، كان الشيخ أمين يحاذر التورّط في مفاوضات من هذا النوع والاكتفاء بمفاوضات ذات طابع أمني أو عسكري. ولم يكن، بعد، قد انتخب رئيساً للجمهورية عندما حاول الجانب الإسرائيلي استدراجه إلى مفاوضات أو مباحثات غير رسمية كالتي كانت تحصل مع الشيخ بشير. فهو يعرف ماذا حدث في «لقاء نهاريا» بين بيغن وبشير. وقد عرف أيضاً، من خلال اغتيال أخيه وسلفه، أن الحرب على أي صلح منفرد بين لبنان وإسرائيل قد بدأت وبهذه الخلفية بدأ يواجه مسألة التفاوض مع إسرائيل وقد أثار ذلك حذر الآتين باسمها لجس النبض، وللوقوف على استعدادات خليفة بشير الجميل من هذا القبيل. وهم بالكاد انتزعوا منه وعداً بستميته موظفاً كبيراً في وزارة الخارجية مفاوضاً باسم الحكومة اللبنانية العتيدة. فقد ظلّ، حتى آخر لحظة، يحاول إبعاد كأس المفاوضات السياسية عنه.

وهكذا راحت الصعوبات التي انتجها اغتيال بشير الجميل تتوالى وتتفاعل، وخصوصاً بعدما اقتحمت قوّات الجيش الإسرائيلي «بيروت الغربية» وتوغلت في شوارعها واحيائها في محاولة لاستباق مفاعيل عملية الاغتيال التي لم يكن قد مضى عليها سوى ثلاثة أيام (٨٢/٩/١٧). وترافق ذلك مع حملة على مخيمي صبرا وشاتيلا تبيّن أن الغرض منها هو تهجير ما تبقّى من الفلسطينيين عن العاصمة وضواحيها. فاتسمت بالترويع الذي ما بعده ترويع، ومن دون أن يُعرف، بالضبط من أمر بها وخطط لها. لكن المرجح أنها تمت بالتفاهم والتعاون بين بعض الضباط الإسرائيليين وبعض القياديين في القوّات اللبنانية. وخلافاً لكل ما قيل، لا قيادة «القوّات»، كقيادة، كانت على علم بهذه العملية، ولا حزب الكتائب كان

معنياً بها من قريب أو بعيد. أنها من العمليات السرّية أو المشبوهة التي تخطط لها، عادة، وتنفذها أجهزة المخابرات بالاستغناء الكامل عن أي قرار سياسي ومسؤول.

لقد فوجئنا جميعاً بما حدث في صبرا وشاتيلا ليلة ١٧/٩/٨٢. وهالنا ما نُقِل عنها من وقائع دامية. وهالنا، خصوصاً، أن يوفد الجانب الإسَرائيلي الجنرال رفول إيتان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، والجنرال أمير دروري قائد حملة «السلام للجليل» لكي يطلبا منا إذاعة بيان ننسب فيه العملية إلى «عناصر غير منضبطة» من حزب الكتائب! فالرأي العام في إسرائيل بدأ يضج، وكذلك الرأي العام الدولي أو العالمي. ولم تجد حكومة بيغن ما يدفع عنها مسؤولية ما حدث إلّا أن تطلب منا ما طلبت.

قلتُ للجنرال إيتان: «تطلبون منا المستحيل فلا نحن على علم بالأمر، ولا أكتافنا تتحمّل مسؤولية عمل في مثل هذه الخطورة... إنكم بذلك تحكمون علينا بتعرية أنفسنا فيما نحن نرشح الشيخ أمين الجميل لخلافة الشيخ بشير ونحاول بذلك انقاذ ما يمكن انقاذه. فبأي وجه تريدوننا أن نواجه اللبنانيين، والمسلمين خصوصاً، والعرب في صورة عامة، في هذه الحال»؟

وعبثاً حاول إيتان اقناعنا بضرورة مثل هذا الإعلان، مبيّناً حراجة موقف حكومته وجيشه فلم نقتنع، لا أنا ولا أحد من رفاقي الحاضرين، وما أن غادرنا حتى أذعنا بياناً بلسان «ناطق باسم القوات اللبنانية» نفى فيه أن تكون هذه القوّات «اشتركت في مجزرة صبرا وشاتيلا» مؤكداً «أن لا وجود للقوّات اللبنانية في المنطقة الغربية من بيروت أو في المخيمات».

الخلاصة أن بشير الجميل، كقائد للقوّات اللبنانية، ثم كرئيس للجمهورية، كان الركيزة الأساسية لمشروع سلام على مستوى لبنان والمنطقة العربية فلمّا سقطت الركيزة راح البنيان كلّه يتساقط مخلّفاً أصداء وآثاراً ستظل تتفاعل على مدى سنوات.

٦ - حرب الجبل

بلا ريب، «حرب الجبل» كانت كارثة على لبنان، وعلى المسيحيين خصوصاً، وعلى الموارنة في صورة أخص. . . وربما على الدروز أيضاً وإن كانوا هم المنتصرون في هذه الحرب وكانت لهم الغلبة. وقد ثبت أن ما من منتصر في الحرب اللبنانية إلّا دفع، لاحقاً، ثمن انتصاره هزيمة، إمّا لأن هذه الحرب لا ولن تنتهي بغالب ومغلوب، وإمّا لأن ما من منتصر وغالب فيها عرف كيف يحوّل انتصاره العسكري إلى انتصار سياسي، وإمّا للسببين معاً.

وفي أي حال، ان تفريغ الجبل من الحضور المسيحي قصف ظهر لبنان، بصرف النظر عمن كان مسؤولاً عن الفتنة، أو عن مقدار المسؤولية التي يتحّملها المسيحيون أو الدروز. فالجبل هو قلب لبنان، والقطب الجاذب لسائر أجزائه، بل حجر الأساس في البنيان الوطني اللبناني كلّه، لا فقط من حيث الموقع الجغرافي بل أيضاً وخصوصاً من حيث البنية السوسيولوجية. فإذا تغيّرت هذه البنية تغيّر لبنان كلّه وكان هذا التغيير إيذاناً بزوال الوطن اللبناني كلّه.

فما الذي حدث لكي تنزل بلبنان هذه الكارثة المتعدّدة الوجوه والأبعاد؟ وهل كان ذلك مصادفة وبفعل الأحداث المتلاحقة أم لأن يداً معينة دفعت بهذه الأحداث في الوجهة التي تؤدّي إلى فرز سكاني معين هو ضروري لأمن هذه الدولة أو تلك من الدول المجاورة؟

للاجابة عن هذا السؤال، لا بدّ، أولاً من العودة إلى بعض الوقائع التي تمهّد له وتنير السبيل إليه. ومن هذه الوقائع ما بدا في حينه عفوياً أو لا معنى له، فتبّين، لاحقاً، أنـه يحمل أكثر من معنى. ومن هذه الوقائع أيضاً ما بدا في حينه دفاعاً عن مصير هذه الفئة أو تلك فتبّين لاحقاً أنّه تهوّر وانتحار. نبدأ من حيث بدأت حرب الجبل، وإن كانت البداية بعض الحوادث المحلّية الضيقة، أو بعض الاضطرابات المحلّية. فلكل حرب مثل هذه البداية. وبلا ريب، ان الأعمال الانتقامية التي طاولت المسيحيين في أعقاب اغتيال كمال جنبلاط فقتلت منهم ما قتلت وشتتت عائلات كثيرة وهجّرت عائلات، كانت الخميرة التي سيستعان بها، في ما بعد، أو التي ستفعل فعلها متى تهيأت لها الظروف والعوامل اللازمة لإحداث الفتنة.

والصحيح أن مسيحيي الجبل كانوا يعيشون عيشة الأقلّية منذ أحداث ١٩٥٨ على رغم أنهم ليسوا هناك تلك الأقلية. لقد استطاع كمال جنبلاط، في ذلك الحين، أن يقتطع هذا الجزء من لبنان لنفسه ويجعل منه منطلقاً لثورته على عهد الرئيس كميل شمعون، فتعذر على المسيحيين فيه أن يقاوموا هذا الاحتكار للسلطة والنفوذ، واستسلموا لواقع الحال، أو تكيّفوا معه وتآلفوا. وترافق ذلك مع ظاهرة هجرة القرية إلى المدينة التي شملت لبنان كلّه لكنها، بالنسبة إلى الجبل، كانت من نوع متميّز ومؤثر. فتضاءل الحضور المسيحي فيـه من الثلثين إلى النصف، وإلى ما دون النصف، وخصوصاً على مستوى الأجيال الجديدة والفتية. هذا في الوقت الذي حافظ الدروز على حضورهم، فلم يغادروا الأرض ولم يستبدلوا القرية بالمدينة إلاّ في أحوال قليلة. ومن كان منهم يعمل في المدينة ظلّ مقيماً في قريته وبيته. ووراء ذلك طبعاً تمسّك بالجبل على أنّه «جبل الدروز» و «بيتهم» وقلعتهم الحصينة، والإطار الجغرافي الذي يحفظ لهم كيانهم والمستقبل والمصير.

فماذا لو اقترن هذا كلّه بثورة جنبلاطية دائمة على «الحكم الماروني»، بدأت مع السنوات الأولى للاستقلال ولا تزال قائمة؟!

من هذا القبيل، لا يمكن الفصل بين حرب لبنان و «حرب الجبل». فهذه امتداد لتلك ووجه من وجوهها وفصل من فصولها التي لم تنتهِ. غير أن نيران الحرب

اللبنانية لم تمتد إلى الجبل إلاّ بعد الاجتياح الإسرائيلي، في صيف ١٩٨٢، ومعه. قبل هذا الاجتياح كان الجبل لا يزال هادئاً نسبياً لا تهزّه الاضطرابات، كما المناطق اللبنانية الأخرى، ولا تشمله النزاعات اللبنانية ـ الفلسطينية، أو اللبنانية ـ السورية، باستثناء الحوادث الانتقامية التي أعقبت اغتيال الزعيم الشوفي، والجبلي، واللبناني كمال جنبلاط، وباستثناء بعض الحوادث المحلّية جدًّا ولكنّها امتداد للانتقامات المذكورة. لقد ظلّت أوضاع الجبل «مضبوطة» بجهد متبادل بين القيادات الدرزية والمسيحية، حتى كانت الحملة الإسرائيلية على لبنان والتبدّل الذي أحدثته في موازين القوى.

أذكر هنا أنني، وأنا الشوفي، كنت، مثل كل أبناء الجبل المقيمين في المدينة، اتتبع تقدّم قوّات «جيش الدفاع الإسرائيلي» في الشوف وعاليه، وأرى في كل خطوة تخطوها هذه القوات مقدّمة لعودة مسيحية إلى هناك تعيد التوازن المفقود مع بعض الأرجحية المسيحية. واعترف بأن «عقدة الأرجحية» هذه كانت وراء هذه «العودة» التي بدأت على يد القوّات اللبنانية أو تحت علمها أو تحت غطائها. ولم تكن هذه «العودة» طبيعية، ومستقلة عن الحضور الإسرائيلي. وهي، في أي حال، كانت متعذرة من دون هذا الحضور. بل ان تدخل القيادة الإسرائيلية كان ضرورياً لفتح الطريق إلى الشوف والجبل أمام القوّات اللبنانية بعدما أقفلت في وجهها بدعم إسرائيلي أيضاً! فالقوّات الإسرائيلية التي دخلت الشوف وسائر أنحاء الجبل كانت في معظمها «كتائب درزية» أو بقيادات درزية، تسهيلاً للدخول والانتشار وتلافياً لأي تصادم مع الدروز أو على الأقل مراعاة لمشاعرهم. ومعروف أن جيش الدفاع الإسرائيلي يضمّ مجنّدين من دروز إسرائيل ومتطوّعين أيضاً ومحترفي جندية. ومن هؤلاء اختيرت القوّات أو الكتائب والفصائل التي عليها التقدّم نحو الجبل وفيه... ومن هؤلاء كانت الاعتراضات على صعود «القوّات اللبنانية» إليه، الذي اتخذ أشكالاً عدة. فلم تتمكن «القوّات» من التمركز في بعض المناطق المسيحية إلاّ بعد تدخل القيادة العليا الإسرائيلية، وبعد تدخل الجنرال رفول إيتان شخصياً.

وبموكب ضخم صعدت القوّات اللبنانية إلى الشوف تتقدّمها طليعة

إسرائيلية للتدليل على أن صعودها يحظى بموافقة القيادة العليا ودعمها. فتوقفت الاعتراضات، لكن الاستياء الدرزي لم يتوقف وخصوصاً أن «العائدين» تحت علم القوّات اللبنانية لم يكونوا كلّهم عائدين حقيقيين، بل غرباء عن المنطقة، فيما العائدون الحقيقيون يعودون بعد غياب طويل وهجرة تعود إلى آبائهم والأجداد. وما كان في نظرنا تصحيحاً لخلل في ميزان القوى وإعادة للأمور إلى نصابها كان في نظر دروز الجبل احتلالاً، وبخاصة بعدما راحت «القوّات» تنشىء لنفسها وللمتطوعين الثكنات والمعسكرات، ومراكز التدريب والتأهيل، إضافة إلى حواجز التفتيش على مداخل القرى ومخارجها، وعلى الطرق الداخلية والعامة.

ولا أدري كيف سمحنا بذلك وشجعنا عليه وفاخرنا به أيضاً في ذلك الحين. كما لا أدري إن كان الشيخ بشير قد سمح هو أيضاً بالتمادي في هذا التحدّي لو ظلّ حياً وأتيح له أن يحكم لبنان. وكان «بشير» قبل أن يُنتخَب رئيساً، قد أعطى نموذجاً عن تصرّفه في هذا المجال عندما أمر «القوّات» بالانسحاب من بلدة قبيع في المتن الأعلى قائلاً: «لا أريد مشكلة مع الطائفة الدرزية». وتطميناً لأبناء هذه الطائفة التقى عدداً كبيراً من مشايخها في بلدة الكالة ليؤكد لهم حسن النية والحرص على صيغة العيش المشترك. كما زار الأمير مجيد أرسلان في دارته في عاليه وعقد معه اجتماعاً ضمّ الأمير فيصل أرسلان والوزير سامي يونس وعدداً من أبناء المنطقة. قال يونس. بعد الاجتماع: «ان الطروحات التي قدّمها الشيخ بشير تشكل أساساً متيناً للبنان المستقبل والجديد». الشيخ بشير أعرب عن أمله في «أن نكون قد تفاهمنا على أمور كثيرة تخفف من المشاكل والحوادث ومن القلق الموجود إن في الجبل أو في بقية الأراضي اللبنانية». الأمير فيصل أرسلان دعا وليد جنبلاط إلى العودة إلى الجبل «حتى نتعاون وإياه ونزيل كل الإشكالات والحوادث التي تحصل من تعدٍّ وخطف ومخالفات». (٨٢/٧/٢٣ ـ الصحف اللبنانية).

قياساً على هذه المواقف، لا أتصّور الشيخ بشير، لو ظلّ حياً، إلّا واضعاً كل ثقله لحمل القوّات اللبنانية على الانسحاب من الجبل، تماماً كما فعل بعد الاشتباكات التي وقعت في بلدة قبيع. فهل كان الغرض من اغتياله أيضاً حرمان «القوّات» القيادة المسؤولة والمسموعة الكلمة، والتي تحسن التراجع عن الخطأ بعد

أن تعترف به من دون خجل أو وجل؟؟.

والحال أن تغييب بشير الجميل لم يحرم القوّات اللبنانية هذه القيادة الشجاعة فقط، بل حرمها أيضاً الإيمان بالعيش المشترك والقدرة على ضبط النفس، واستثار فيها النقمة والغضب والميل إلى الثأر. وترافق ذلك مع تبدّل في الخطط الإسرائيلية خطير. إذ عندما تبيّن لإسرائيل أن لبنان الواحد عاجز عن الدخول في صلح معها، بدت كما لو أنها تستعيض عن هذا الصلح بصلح منفرد مع كل طائفة من الطوائف اللبنانية على حدة. وكان الجيش الإسرائيلي، منذ دخوله لبنان، يخص دروز الجبل بمعاملة متميزة. وتوالت الاتصالات كثيفة بين دروز لبنان ودروز إسرائيل، وكذلك الزيارات المتبادلة. وقد لاحظتُ، شخصياً، أن محدّثينا من الجانب الإسرائيلي بدأوا يكثرون من الكلام على نظام «الكانتونات» كبديل من النظام الوحدوي. وفي يوم من الأيام قدم إلينا وفد نيابي إسرائيلي متوسطاً بيننا وبين الدروز، ولكن من زاوية الاقتناع الكامل بحق هؤلاء في أن يكون الجبل الشوفي منطقة نفوذ لهم كما كسروان، مثلاً، بالنسبة إلى الموارنة!

وبدا واضحاً أن الجانب الإسرائيلي، وقد ضمن «الصلح» مع المسيحيين، يخطّط لصلح مماثل مع الدروز في الجبل، ثم مع الشيعة في الجنوب، وبحيث يصبح الجبل كلّه مع الجنوب منطقة أمن وسلام بالنسبة إلى إسرائيل، مقسمة «كانتونات» أو مقاطعات بين المسيحيين والشيعة والدروز. ولهذا السبب كان تصرّف الجيش الإسرائيلي في الشوف وعاليه حيال الاشتباكات المتتالية بين القوّات اللبنانية وقوّات الحزب التقدّمي الاشتراكي محكوماً بالتوجّه الجديد للدوائر الإسرائيلية. وبدلاً من أن يمنع هذه الاشتباكات ويعمل على إحلال الأمن - كما يفعل أي جيش احتلال - لزم الحياد ممتنعاً عي أي تدخل للفصل بين المتقاتلين، مدعياً أنه ليس من شأنه التدخل، ولا هو في لبنان، والجبل خصوصاً، للقيام بدور الشرطي ورجل الأمن.

تجاه هذه الحال لم يكن من سبيل لتفادي الكارثة الآتية إلاّ بانسحاب القوّات اللبنانية، باعتبار أن المحاربين الدروز هم في عقر دارهم، الأمر الذي لا ينطبق على واقع «القوّات». ولكن من من القيادات المسيحية يقوى على إقناع «القوّات»

بالانسحاب؟ ولا القيادة الجديدة للقوّات المذكورة هي على قدر من الهيبة والسلطة ما يمكّنها من الاقدام على الخطوة الصعبة والشاقة. فإذا بالمأزق هذا يقود القوّات اللبنانية إلى المزيد من التشدّد، بل إلى المزيد من التصميم على مواصلة القتال. فبدت من هذا القبيل كما لو أنها تبغي السيطرة الكاملة على الجبل... أو بالأصح بدت كما لو أنها تبغي اقتلاع الدروز من أرضهم، وهي طبعاً لم تكن تحلم هذا الحلم، لكن منطق المضي في الحرب كان يعني أن أحد الفريقين يجب أن يتراجع وينسحب. الأمر الذي يعني أيضاً أنّه إذا كانت القوّات اللبنانية لا تقوى على التراجع والانسحاب، وهى الآتية من بيروت وكسروان والشمال، فمن الطبيعي ألا يقوى عليهما الفريق الآخر، ففي تراجعه وانسحابه تنازل عن البيت والارزاق، وتخلٍّ عن آخر معقل له وموطىء قدم.

وبالفعل، بدأ الصراع يأخذ هذا المنحى الخطير منذ تـأكدت استحالة التعويض عن الانتاكسة الناتجة عن اغتيال الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل. فلا القوّات اللبنانية رضيت بخليفته قائداً لها وتنازلت له عن السلطة كما كان يفترض أن تفعل ولا المفاوضات الدائرة لتأمين الجلاء الإسرائيلي والجلاء السوري أيضاً كانت تبشر بجلاء قريب وطبيعي يسمح للدولة اللبنانية بأن تكون وتقوى على عللها ومتاعبها. وعبثاً حاول الرئيس أمين الجميل التوفيق بين الفريقين المتحاربين في الجبل، عن طريق الجمع بين وليد جنبلاط وقيادة «القوّات» في قصر بعبدا، أو عن طريق التحاور المباشر أو غير المباشر. فالأحداث المتسارعة تعطّل كل تسوية. وعبثاً حاول أيضاً إقناع قيادة «القوّات» بالانسحاب، أو على الأقل بإلغاء الثكنات ومعسكرات التدريب... ولم تكن له، لسوء الحظ، السلطة التي كانت لشقيقـه على «القوّات» وأركانها وأفرادها لكي يقسو عليها ويرغمها على ما لا تريده وتقوى عليه. بل على العكس من ذلك بدت «القوّات» في موقف من يعترض على سلطة الرئيس أمين الجميل، ويزاحمها، وينافسها، إمّا لأن خلافة بشير أصبحت موضوع نزاع، وإمّا لأن الصراع على السلطة بين الشرعية الوطنية وشرعيات الأمر الواقع ظلّ قائماً بفعل استمرار الاحتلالات وتغييب الدولة والشرعية، وإمّا للسببين معاً.

وقد زاد الأمر سوءاً على هذا الصعيد لجوء الجانب الإسرائيلي إلى القوّات اللبنانية كأداة ضغط على الرئيس الجميل لحمله على السير في وجهة كان شقيقه وسَلَفه بالذات قد بدأ يتردّد حيالها ويتحفظ. بل أكثر من ذلك صارت تقوية «القوّات» على الشرعية المتمثلة في رئيس الجمهورية أقرب إلى التوجه الإسرائيلي الجديد بعد الانتكاسات التي طرأت، وتفاقم الأزمة الداخلية في إسرائيل.

وهكذا تلاقت كل الظروف والعوامل تقريباً لتقضي بمواصلة الحرب والقتال حتى ينتصر أحد فريقي الصراع على الآخر... أو حتى يتمّ اقصاء أحدهما عن الجبل. وقد كان صعباً جدًّا على «القوّات» أن تنتصر وخصوصاً أن الدروز هم في معقلهم فضلاً عن أنّهم وجدوا الفرصة مؤاتية لتحقيق حلمهم في السيطرة الكاملة على منطقة يعتبرونها، من الناحية التاريخية، حمى لهم وملاذاً، متسلحين بالحجة القائلة أن «القوّات» هي التي سعت إلى هذه السيطرة، وأن انتصارها يعني تهجيراً لهم. وهذا غير معقول، وغير مقبول. والحقيقة أن المأزق الذي حُشِرت فيه القوات اللبنانية يومذاك جعل الدروز ينسون كل خلافاتهم وتناقضاتهم. لقد أحسّوا جميعهم بالخطر... أو على الأقل أحسّوا بواجب التضامن الكامل، وبواجب الاتحاد في ظلّ زعامة واحدة وقيادة واحدة لم تكن متيسرة إلاّ في الزعامة الجنبلاطية. ومن كان معتدلاً منهم في بداية الفتنة أو مترثياً ومتردّداً، أرغم على الالتحاق بالصف الواحد تأثراً بالاخطاء والتجاوزات التي تكاثرت في أماكن انتشار «القوّات» وعلى حواجزها المسلّحة. وعبثاً حاول «البيت الإرسلاني» الاحتفاظ باستقلاله أو ببعض الحياد، أو بعض العلاقة مع القوّات اللبنانية. لقد وجد نفسه، في نهاية المطاف، مرغماً على الالتحاق بالصف وبالقيادة الدرزية الواحدة.

حاولنا بشتى الطرق التأثير على الموقف الإسرائيلي الذي بدأ يأخذ شكل تعاون أو تواطؤ أو تبادل منافع مع دروز الجبل من جهة، وشكل انسحابات جزئية للقوّات الإسرائيلية تتم لمصلحة المقاتلين الدروز نحار كيف نعترض أو نحاسب الجانب الإسرائيلي عليها من جهة ثانية. فإغاظتُه تضاعف من انحيازه وتحمله على انتقامات هي لا بدّ قاتلة. وهو بالتأكيد يهتم بإرضاء الأقلّية الدرزية في إسرائيل أكثر مما تهمّه ترضية المسيحيين وخصوصاً بعدما أصبحت إسرائيل بالنسبة إلى

هؤلاء - أو هكذا تراءى لهم - سندهم الوحيد. وللأقلية الدرزية في إسرائيل نفوذ لدى الدوائر والسلطات المختصة لا يقابله أي نفوذ أو تأثير مضاد. وهي تشكل جماعة ضغط لا يستهان بفعلها وتأثيرها. وهي أيضاً الأقلية العربية الوحيدة التي تهادن الدولة اليهودية وتمحضها الولاء الكامل. فليس وارداً، بالنسبة إلى الحكومة الإسرايلية، إغضاب هذه الجماعة أو تجاهل مشاعرها ومصالحها في لبنان كما في إسرائيل. وكان مناحيم بيغن وسائر الوزراء يستقبلون الشيخ أمين طريف شيخ عقل الطائفة الدرزية في إسرائيل، كما لو أنه «زغيم وطني». فأين هو دور ميسحيي إسرائيل؟

ذكّرني بذلك «أحدهم» في تل أبيب، ممن كان يهمّهم أن يربح الرهان على «الأقلية المسيحية» في لبنان. وفي يوم من الأيام وجدت نفسي أقصد إسرائيل لهذا الغرض، وحدي من دون رفيق، وفي سيارتي الخاصة. هذا بعدما تأمنت لي بعض المعلومات عن مسيحيي إسرائيل، وخصوصاً الموارنة: أسماء بعض الوجهاء وكهنة الرعايا وأماكن وجودهم. وللموارنة حضور في الأراضي المقدّسة يعود إلى عهد الامبراطور البيزنطي هرقل (٦٢٢ م)، يوم انضمّ إليه عدد من موارنة لبنان في حملته على القدس. فلّما انتهت الحملة آثر بعضهم البقاء هناك، وكانت النواة الأولى التي كبرت مع الحملة الصليبية ومشاركة حوالي العشرة آلاف ماروني فيها. وفي بداية هذا القرن كان الموارنة قد أصبحوا طائفة مرموقة هناك مؤلفة من عائلات وأسر لبنانية الأصل، منها آل الحاج من قيتولي وآل بركات من العاقورة وآل العقيقي من كفرذبيان وآل روفايل من دلبتا وآل ثيان من بيروت وآل المعادي من معاد، وآل الخوري من بكاسين. وفي عهد الانتداب البريطاني أصبحت الطائفة المارونية من الطوائف المعترف بها رسمياً بموجب قانون الأحوال الشخصية الأمر الذي لم تنعم به الطائفة الدرزية التي ظلّ أبناؤها يراجعون قاضي المذهب في حاصبيا حتى قيام دولة إسرائيل. ففي زمن هذه الدولة نال الدروز الاعتراف الرسمي بهم كطائفة، مكافأة لهم على قبولهم نظام الخدمة العسكرية الإلزامية. هذا فيما عملية التهجير الجماعي التي سبقت إعلان دولة إسرائيل قد أرغمت أعداداً كبيرة من الموارنة على «العودة» إلى لبنان!

كان عدد الموارنة في عهد الانتداب البريطاني يناهز الـ١٣ ألفاً... وفي عهد دولة إسرائيل أصبحوا ٧ آلاف يتوزعون على المدن الآتية: القدس، يافا، حيفا، الناصرة، عكا، وعلى بعض البلدات والقرى، مثل بلدة الجش في الجليل الأعلى، وقرية عسقيا في الكرمل، ويتبعون، روحياً وطائفياً، النائب البطريركي والأسقفي العام في الديار المقدسة ومركزه مدينة يافا، المرتبط إدارياً بابرشية صور المارونية وراعيها المطران يوسف الخوري. حتى ليصح القول أن الحضور الماروني هناك مرتبط بالحضور الماروني في لبنان. ومن الناحية السياسية ليس لموارنة إسرائيل سياسة مستقلة أو متميزة عن سياسة سائر السكان العرب.

وعبثاً حاولت الوصول إلى تأسيس تجمّع ما لهؤلاء يهيّئهم لدور سياسي على غرار الدور الذي يلعبه الدروز. واجتمعت بكاهن رعية حيفا ثلاث مرات لهذا الغرض. وناشدته مرات أن يجمعني بأبناء رعيته فلم يجمعني إلا بواحد منهم إما لأنه هو المدعو الوحيد وإمّا لأنّه وحده الذي لبّى الدعوة واستجاب لها. والحقيقة أنّ كاهن الرعية، على رغم مارونيته العميقة، وحرصه على تأكيد ولائه وولاء موارنة إسرائيل للكرسي البطريركي في لبنان، يحمل في نفسه جرحاً عميقاً قديماً تجاه الدولة اليهودية لم يلتئم بعد. فهو من أبناء كفر برعم، القرية المارونية التي أفرغها جيش الدفاع الإسرائيلي من أهلها، كما كل القرى العربية الواقعة على الحدود، لاعتبارات عسكرية وأمنية. ولا يزال أهل كفر برعم يرفضون حتى الآن تقاضي أي ثمن أو تعويض عن أملاكهم هناك تشبثاً بالعودة. ان مشاعره تجاه إسرائيل ليست من النوع الذي يؤهله للتعامل معها، وإن كان لا يعترض على سلطتها وقوانينها.

سألته عن فئة الشباب في الطائفة، والطلاب والجامعيين قال: «استطيع أن أؤمن لك لقاء مع ما يقارب الثمانين طالباً جامعياً ولكن، يجب أن تعرف مسبقاً أنّهم كلّهم تقريباً «قوميون عرب»!

وفي محاولة أخرى للتأثير على الموقف الإسرائيلي من الصراع الدائر في الجبل، نظمّ لي هناك أحد الصحافيين الاصدقاء سلسلة لقاءات مع محرّري الشؤون العربية واللبنانية في الصحف الإسرائيلية، مقرونة بسلسلة زيارات لدور هذه

الصحف وسلسلة اجتماعات مناقشة مع هيئات التحرير فيها فلقيت كل الاصغاء، وكل المودة ولكن، لقيت أيضاً كل اصداء الامتعاض السائد على مستوى الناس من موقف المسيحيين والقوّات اللبنانية وحزب الكتائب خصوصاً إبّان حصار بيروت، ومن امتناع كل هذه الجهات عن «مشاركة» جيش الدفاع الإسرائيلي معركة هي أيضاً من أجل المسيحيين لا فقط من أجل «أمن الجليل». ففي نظر الناس هناك، كان ينبغي أن يخوض المسيحيون هذه المعركة لا أن يقفوا الموقف الذي وقفوه. وفي نظر الناس أيضاً هناك: أن الدروز - دروز إسرائيل طبعاً - شاركوا في الحملة الإسرائيلية على منظمة التحرير الفلسطينية، لكن المسيحيين لم يشاركوا... فليس وارداً أن تخاصم إسرائيل» دروز لبنان من أجل مسيحييه!!

وبدا أن كل الأمور تسير وتتطوّر على النحو الذي يستجيب لشعور الدروز بالحاجة إلى معقل لهم يحميهم كأقلّية ويطلّون من خلاله على التركيبة اللبنانية الآتية. ولم يفت زعماء الطائفة الدرزية التذكير بأن الجبل هو، في المنطلق جبل درزي قدم إليه الموارنة كفلاّحين وأجراء، فليس لهم أن يدّعوا «عودة» إليه تتمّ بقوّة السلاح. والحال أن القيادات السياسية الدرزية سعت، منذ زمن بعيد وقبل انفجار الصراع في لبنان، إلى جعل الجبل محافظتين اثنتين بدلاً من واحدة. وقبل أن تبلغ المعارك والاشتباكات نقطة اللا رجوع كان هناك أيضاً ما عُرِف بـ «المذكرة الدرزية» التي تتحدث، من جملة ما تتحدث عنه، عن نوع من «الاستقلال الذاتي» للجبل. فحرص «الأقلّية الدرزية» على أن تكون لها منطقة نفوذها حرص قديم، وقد عبّرت عنه بأشكال مختلفة. فإذا تجربة الجبل تصبح كما لو أنّها قد صنعت خصيصاً لهذا الغرض. لكن ثمن ذلك كان باهظاً جدًّا على الموارنة وعلى المسيحيين عموماً. ثمنه كان تفريغ الجبل من هؤلاء تفريغاً كاملاً أو يكاد.

ينبغي الاعتراف هنا بأن صعود القوّات اللبنانية إلى الشوف وعاليه، في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي، كان غلطة كبرى تعبّر عن جهل لتاريخ الجبل بقدر ما تعكس شعوراً بالاستقواء لم يسلم من شرّه أي فريق من أفرقاء الصراع في لبنان. فالصاعدون، فتيان وشبّان، لا يعرفون لبنان إلّا من خلال الحرب التي وُلِدوا فيها. ولا يعرفون الجبل إلّا أنه منطقة متنازع عليها بين المسيحيين والدروز،

فوجب أن يكون للمسيحيين نفوذهم فيها إن لم يكن كل النفوذ. بل ان هذا الصعود كان بمثابة تحدٍّ للدروز مقروناً بكل ما يوحي بالرغبة في الثأر والانتقام. فلسوء الحظ لم يحفظ الصاعدون إلى الجبل شيئاً ممّا أوصى به بشير الجميل عندما جمعهم في باحة المجلس الحربي، مقرّ قيادة القوّات اللبنانية، بضع مئات ليقول لهم هذا الكلام:

«ان لبنان مقبل على توحيد حقيقي شرط خروج كل الجيوش الغربية التي تعطّل إرادة التوحيد عند اللبنانيين. وأن خطوط التماس ستزول». . . و«غداً ستعودون إلى عينطورة وترشيش. . . والاعمال والتصرّفات الهمجية والبربرية غير مسموح بها، لأننا نعود اليوم بمنطق دولة لا بمنطق حزب. نعود بمنطق مسؤول وليس بمنطق منتقم».

وقال أيضاً:

«إذا عدنا إلى إحدى القرى فسنحمي كل المسؤولين فيها، **وسنفرض** الأمن والحرية والحماية للجميع». . . «أن المنطق الجديد هو أن نؤمن لكل لبناني حريته وأمنه من دون تفرقة أو تمييز. . . وإذا مررتم من أمام مركز للحزب التقدمي الاشتراكي، مثلاً فصورة كمال جنبلاط المعلّقة في صدره يجب أن تُحترم لا أن تُمَسّ». . . (العمل ١٨/٦/٨٢).

. . . من هذه الوصايا لم يحفظ الصاعدون إلى الجبل أي وصية. وبعد اغتيال «الرئيس المنتخب» عملوا بكل الوصايا إلاّ وصاياه. طبعاً لم يكونوا كلّهم متنكّرين لوصايا قائدهم، ومنهم من صعد إلى الجبل رسولاً وداعية الفة ومحبة. لكن فعل الذين دوّختهم الانتصارات كان أكبر وأبلغ تأثيراً، إضافة إلى فعل الذين تلطّوا وراء اسم القوّات اللبنانية للنيل من خصم محلّي أو للتشاوف على الآخرين أو لتوريط «القوّات» نفسها في حرب لم تردها. ومن الطبيعي أن تكون «القوّات» مخترقة. فالحروب التخريبية تقوم، من جملة ما تقوم عليه، على مثل هذه الاختراقات، وخصوصاً في بلد أبوابه مفتوحة على كل الاختراقات. وقد أصاب القوّات اللبنانية، من هذا القبيل، ما أصاب كل القوّات والأحزاب والتنظيمات

العاملة في لبنان والمتدخلة في الصراع . . . وينبغي الاقرار بأن ارتكابات عديدة حصلت على أيدي محاربين في صفوف القوّات، عهد ذاك، وعلى أيدي متلطّين وراء اسمها، وعلى أيدي عملاء أيضاً ومرتشين وعاتبين . كما ينبغي الاعتراف أيضاً بأن كثيرين من أبناء الجبل الدروز قد أُهينوا وأُذِلّوا وعُفِّرت كراماتهم في الوحل والتراب .

لكنّ هذا كلّه لم يكن كافياً وحده لأحداث الكارثة التي حدثت لولا الأدوار التي لعبتها إسرائيل، وسوريا، وبعض المنظمات الفلسطينية، سواء في تسعير الفتنة أو في الضغط على الحكم اللبناني المركزي. لقد بدت المصالح هنا متلاقية بين الأضداد. بل انّها تلاقت كلّها على النحو الذي يؤدّي إلى هزيمة كاملة للقوّات اللبنانية واكبتها موجة ذعر اجتاحت القرى والبلدات المسيحية دفعت بأهلها إلى الهرب أفراداً وجماعات، تماماً كما حدث لعرب فلسطين، عام ١٩٤٨، وكما حدث أيضاً لكل الشعوب والجماعات البشرية التي ذهبت ضحية العبث الدولي بخرائط الدول والأوطان كلّما اقتضت المصالح الدولية إعادة النظر في هذه الخرائط والأوطان. فمصلحة إسرائيل، هنا في «مكافأة» الأقلّية الدرزية تلاقت مع مصلحة سوريا في تأليب هذه الأقلّية على «الحكم الماروني» الذي تجرّأ وأعطى إسرائيل «صلحاً» مقابل الانسحاب من لبنان. فإذا بالقيادة الجنبلاطية، في حرب الجبل، تلقى من الدعم المباشر وغير المباشر ما لم تلقه القيادة المتعثرة للقوّات اللبنانية. وكانت الانسحابات الجزئية المتتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي من الجبل تتم كما لو أنها انسحابات «للقوّات المشتركة» من دروز وفلسطينيين وسوريين.

ولا مرّة سُمِحَ للقوّات اللبنانية بأن تتسلّم موقعاً غادرته قوّات الجيش الإسرائيلي. وأحياناً كان هناك ما يشبه التعاون بين قوّات الجيش الإسرائيلي، والقوّات الجنبلاطية، كما حدث في إسقاط «الحي الغربي» من مدينة عالية الذي كان حصناً من حصون القوّات اللبنانية وقلعة من قلاعها. لقد كان تدخل الجيش الإسرائيلي هنا لمصلحة مقاتلي الحزب التقدّمي الاشتراكي واضحاً وصريحاً، بل كان فضيحة.

وأمام هول ما حدث في «حرب الجبل» لا يسع المراقب إلاّ أن يتساءل عما إذا

لم يكن صعود القوّات اللبنانية نفسه قد تمّ بـإيحاء من الإيحاءات ليكون الخميرة التي سيستعان بها في الوقت المناسب لتحقيق الغليان الضروري للتغيير السكاني في منطقة تعدّ، بالفعل، منطقة عازلة بين سوريا وإسرائيل، أو بين إسرائيل والمطالبين برأسها من فلسطينيين وإيرانيين وغيرهم.

ومن العودة إلى بعض الوقائع الصغيرة التي رافقت «عودة» القوّات اللبنانية إلى الشوف وعالية يتبيّن ما يلي:

لم يكن صعود «القوّات» في البداية صعوداً مسلّحاً، بل كناية عن مراكز مدنية سياسية بواسطة مفوّضين مهمتهم تأمين بعض الحضور السياسي من خلال بعض الخدمات العامة من مثل توزيع المحروقات وبعض المواد الاستهلاكية التي تفتقر إليها المنطقة وتحتاج إليها. وكان من الممكن أن يظلّ هذا التدخل في هذه الحدود لو لم يصطدم في أيامه الأولى ببعض الاعتراضات المحلّية مقرونة بغض نظر من قِبَل القوّات الإسرائيلية وقياداتها المحلّية يبعث على الشك. ففي قرية معاصر بيت الدين، مثلاً أقدم «مجهول» ـ لم يبقَ مجهولاً ـ على تفجير محطة للمحروقات فيها زوّدتها القوّات اللبنانية بكيمة من المحروقات لتوزّعها على أهل المنطقة. حاول المسؤول عن مركز «القوّات»، وقد اتخذ من بيت الدين مقرًّا له، تدارك آثار ذلك على الأحوال الأمنية فلم يفلح. ظلّ ثلاثة أيام يسأل عن الضابط الإسرائيلي المختص فلم يجده. ولمّا وجد من ينوب عنه لم يلق لديه إلا اللامبالاة، وتكررت الإعتداءات الليلية، وكان أحدها وأهمّها انتشار عشرات المسلحين ليلاً في احياء بلدة بيت الدين يطلقون الرصاص إرهاباً وترهيباً من دون أن تحرّك القوّة الإسرائيلية ساكناً. وقد تبيّن أن هؤلاء المسلّحين هم من بقايا قوّة للجيش اللبناني تنتمي إلى الطائفة الدرزية وافقت القيادة الإسرائيلية على أن تظلّ في موقعها هناك ـ في قصر الأمير أمين ـ وبأسلحتها الفردية.

وتوالت تقارير المسؤولين عن مراكز القوّات اللبنانية الى الشيخ بشير الجميل تحكي القصّة نفسها تقريباً وتشكو «الغموض» في مواقف القيادات الإسرائيلية المحلّية أو «التواطؤ».

ـ تَدَخّلَ الشيخ بشير لدى الجنرال رفول إيتان، رئيس أركـان الجيش

الإسرائيلي، فلم يجد هذا الأخير أي مانع في أن تدعم القوّات اللبنانية مكاتبها المستحدثة بقوّة ذاتية مسلّحة ترسل إلى المنطقة في موكب تشق له الطريق طليعة من الجيش الإسرائيلي، تدليلاً للمعترضين هناك على أن القيادة العليا الإسرائيلية ليست من رأيهم ولا من رأي الذين يشجعونهم من الضباط الدروز. وربما لم يجد إيتان إلّا هذه الطريقة لحمل الضباط المذكورين على عدم التصرّف بموجب مشاعرهم الشخصية!

ـ طريقة إيتان هدّأت الوضع إلى زمن قصير، إذ بدأت تعترضها مداخلات أخرى مضادّة اتخذت في نهاية المطاف شكل تظاهرات درزية صاخبة في تل أبيب نفسها انتصاراً لدروز لبنان ودعماً علنياً لهم. فانعكس ذلك على دور القوّات الإسرائيلية في الجبل. وقد كان من المفروض على هذه القوّات أن تمنع الاضطرابات في أماكن انتشارها لا أن تتخلّى عن هذا الدور للقوّات اللبنانية وللميليشيات المناوئة لها.

لكن الظاهرة الأهم في كل ما حدث هو التبّدل الذي طرأ على الموقف الإسرائيلي من اضطرابات الجبل بعد اغتيال بشير الجميل وتضاؤل الآمال المعقودة على الحكم الجديد في لبنان كواسطة للوصول إلى علائق طبيعية بين البلدين.

* * *

في لقاء لي مع المعلّق الإسرائيلي الشهير «زيف تشيف» في تل أبيب سألني هذا الأخير: «لمن تكون الغلبة في الجبل لو انسحب الجيش الإسرائيلي... أو كيف يكون ميزان القوى لو تمّ هذا الانسحاب في صورة كاملة شاملة».

ولا أزال حتى الساعة اتساءل لماذا كان هذا السؤال يطرحه خبير في الشؤون العسكرية والاستراتيجية ومقرّب جدًّا من الدوائر العسكرية الإسرائيلية مثل الذي ذكرت!!

وقد كان من المفروض، والمتفق عليه أيضاً، إبان المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية أن يتسلّم جيش الشرعية اللبنانية فوراً أي منطقة ينسحب منها الجيش الإسرائيلي. وقد أعدّت كل الترتيبات لمثل هذا التسلّم والتسليم. لكن، ما من انسحاب إسرائيلي تمّ في الجبل إلّا كان مفاجئاً للجميع.

٧ ـ الخاتمة التعيسة

ظلّت الناس شهوراً تحمل بقسوة على الرئيس أمين الجميل «لأنّه لم يوقع على اتفاق ١٧ أيار». ولا يزال هناك حتى الساعة من لا يزال يرى أن امتناع الرئيس السابق عن «التوقيع» كان هو السبب في سقوط الاتفاق المذكور وفي كل المآسي اللاحقة. وإذا كان صحيحاً أن من اللبنانيين من عارض الاتفاق منذ لحظة إعلانه، وان هذه المعارضة عادت فتوسعت لتصبح مقاومة وحرباً مسلّحة عليه وعلى كلّ من ساهم في صنعه، إلاّ أن الصحيح أيضاً أن السواد الأعظم من اللبنانيين لم يكن معترضاً، في البدء، ولا ممانعاً في الدخول في هذه التسوية مع الدولة اليهودية. فموافقة المجلس النيابي عليه، بعد موافقة الحكومة، كانت موافقة شبه اجماعية. وفي الأوساط المسيحية حدث ما يشبه الهستيريا الجماعية عندما بلغها أن لبنان الرسمي يتجه نحو إلغاء الاتفاق واعتباره كأنّه لم يكن.

كان من الصعب جدًّا طي تلك الصفحة من الحرب اللبنانية وقد خيّل إلى الكثيرين أنّها الصفحة الأخيرة والفصل الأخير. كما كان من الصعب جدًّا وأيضاً اقناع المسيحيين عموماً بأنّ الاتفاق نفسه «وُلِدَ ميتاً»، وأن «التوقيع» عليه مثل عدمه، وبخاصة بعدما ربطت إسرائيل التزامها به بالانسحاب السوري، على رغم معرفتها الأكيدة بعزم سوريا على عدم الانسحاب. ولعلّها في ذلك كانت كمن يعطي سوريا الأداة الفضلى والأقلّ مشقة وكلفة لاسقاط اتفاق وصفته دمشق منذ

لحظة إعلانه بـ «اتفاق الإذعان» الذي ينبغي أن يسقط.

ماذا يفيد «التوقيع» اللبناني عليه في هذه الحال وقد تنصل منه الفريق الآخر منذ لحظة إعلانه أيضاً؟!

حتى ليتساءل المرء لماذا كانت مفاوضات خلدة وكريات شمونة، ولماذا كان الاتفاق نفسه طالما أن التزام إسرائيل به يقتضي انسحاباً سورياً من لبنان، أي... موافقة سورية عليه ولو ضمنية؟!

وفشلت المحاولة الأولى واليتيمة لفصل أزمة لبنان عن أزمة الشرق الأوسط، لا لأن الأزمتين لا تنفصلان، بل لأن الفصل نفسه يقضي بإنهاء حال الحرب بين لبنان وإسرائيل وهذا ما اعتبرته سوريا ثمناً باهظاً. فلا فرق بين اتفاق الهدنة المعقود عام ١٩٤٩، و«اتفاق السابع عشر من أيار»، إلّا أن هذا الأخير «يؤكّد» على إنهاء حال الحرب بين البلدين وينشىء ضمانات أمنية لعدم تكرار ما شكل خرقاً موصوفاً لاتفاق الهدنة وإسقاطاً له. فاتفاق الهدنة ينص هو أيضاً على ما يشبه إنهاء حال الحرب، فهو يحتم «عدم اللجوء إلى القوة»... و«عدم القيام بأعمال عدائية سواء من قِبَل القوّات المسلحة النظامية أو من قِبَل قوات شبه نظامية». كما يعترف بـ «حق كل من الفريقين في العيش بأمن وحرية»، مانعاً كل «الأعمال العدائية من أراضي أي من الفريقين ضدّ الآخر». وهو يقضي كذلك بـ «إقامة منطقة أمنية منزوعة السلاح» و بـ «إقامة لجنة مشتركة تسمّى لجنة الهدنة المختلطة برئاسة ممثل عن هيئة الأمم» لها حق الإشراف على تنفيذ الاتفاق وتفسيره إضافة إلى حرية التحرّك في المنطقة المنزوعة السلاح.

وباختصار، اتفاق الهدنة يقضي بإنهاء الأوضاع التي تهدّد السلام وبتأمين الانتقال من وضع الهدنة إلى وضع أفضل. ولا جديد في «اتفاق السابع عشر من أيار» إلّا أنه يحقق هذا «الانتقال» إلى «وضع» هو حال وسطي بين الحرب والسلام الحقيقي. غير أن المهم فيه هو إقفال الجبهة العربية الوحيدة المفتوحة على إسرائيل. فتلك هي المسألة، وما عدا ذلك هوامش وتفاصيل. وقد تبيّن أن لا نية لدى الدول والجهات المستفيدة من إبقاء هذه الجبهة مفتوحة في إقفالها. إذ ماذا يبقى من

أشكال النزاع العربي ـ الإسرائيلي متى ساد السلام الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية وأصبحت حدود إسرائيل من كل جانب هادئة ومستقرّة، سواء حدودها مع مصر أو مع الاردن أو مع سوريا (الجولان) أو مع لبنان؟ وماذا يبقى في هذه الحال من أدوات الضغط على إسرائيل وعلى الرأي العام الدولي متى أصبحت «الأداة اللبنانية» معطلة؟! بل ماذا يبقى لسوريا من أدوار على صعيد المنطقة متى أُقفلت «البوّابة اللبنانية» التي من خلالها تطلّ سوريا على أزمة الشرق اووسط، ومن خلالها توافق على الحلول المطروحة أو لا توافق، ومن خلالها تضغط على منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الأردن ومليكه. حتى ليصح القول أن إقفال «البوّابة» اللبنانية الجنوبية يقفل كل الأبواب في وجه سوريا ويُقعدها عن الحركة.

لهذه الأسباب وغيرها كانت الحملة السورية على اتفاق ١٧ أيار، حملة لم تكن الغرض منها إسقاط هذا الاتفاق فقط بل أيضاً وخصوصاً العودة إلى بيروت والإمساك، تكراراً بالورقة اللبنانية، وعلى النحو الذي يمنع تكرار ما حدث وهذا ما اقتضى تلك الحملة العسكرية التي أعادت فتح الطريق إلى بيروت، وكادت تسقط مواقع الجيش اللبناني في سوق الغرب، ومواقعه في بعدنا بعدها، التي معها ومن خلالها كان إسقاط الجبل كلّه، وما تخلّله من عمليات تهجير للمسيحيين منه.

كانت الضربة أكبر من ان يقوى المسيحيون على تحمّلها: فمن اغتيال بشير الجميل وما أعقبه من شعور بالاحباط... إلى الخسائر والهزائم التي منيت بها القوّات اللبنانية في الجبل... إلى سقوط بحمدون خصوصاً، وما تبعه من انهيارات عسكرية في معظم مناطق الشوف وعاليه... هذا وغيره أحدث انهياراً نفسياً ومعنوياً في أوساط المسيحيين جعل هؤلاء يظنّون أن تلكؤ الرئيس أمين الجميل عن «التوقيع» على اتفاق ١٧ أيار هو السبب. لقد أصبح هذا «التوقيع»، في نظر الناس، هو القّصة والقضية. ومن كل «التواقيع» لا تتذكّر الناس إلّا «توقيع» الرئيس اللبناني. ومن كل التراجعات عن الاتفاق المذكور لم يبق إلّا «التراجع» اللبناني نحمل عليه، آنئذ، ونحّمله الأوزار والمسؤولية والعواقب. لقد نسينا جميعاً أن إسرائيل كانت هي البادئة في التراجع تتبعها الولايات المتحدة، الشريك الثالث، وتلحق بها. والصحيح أن قصة «التوقيع» على اتفاق ١٧ أيار كانت قد أصبحت

عنواناً أو اسماً لقصّة أُخرى، قصة الانشطار في العقل والقلب والوجدان الذي بدأنا نعانيه تأثراً بالمتغيّرات والانقلابات التي أعقبت اغتيال الشيخ بشير الجميل ولم تتوقف. وكانت السرعة التي تمّت بها هذه الانقلابات لا تسمح للعقل باستيعابها.

وبكلام آخر كان من الصعب جداً، بل من المتعذر أيضاً الاعتراف بالمتغيّرات السريعة المذكورة.

وبوضوح أكثر، لم يكن سهلاً علينا الانتقال، فوراً، من مرحلة المراهنة الكاملة على التدخل الإسرائيلي والحلول التي يحملها معه، إلى مرحلة أخرى مضادّة ومعاكسة لا نرى فيها سوى عودة قاهرة إلى ما كانت عليه الأحوال قبل صيف ١٩٨٢. وبالفعل، وفي وقت من الأوقات، خيّل إلينا أنّنا أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما: إمّا «الخيار السوري»، وإمّا «الخيار الإسرائيلي». وعبثاً حاول الحكم الترويج لما أسماه «الخيار اللبناني». فقد بلغ نسيان الذات، أو التخلّي عن الذات، هذا الحدّ من المراهنة على الآخرين، وهل نظلّ نعتمد على إسرائيل أم نستعيض عنها بالاعتماد على سوريا. فماذا لو جاء السؤال في أعقاب هزائم ولا أعظم كانت لسوريا فيها اليد الطولى وعلى أكثر من صعيد؟

ولم يكن دور إسرائيل في الكارثة التي حلّت بالجانب المسيحي في الجبل قد توضح، بعد، ولا بانت كل آثاره. بل كانت سوريا وحدها المسؤولة عن هذه الكارثة وغيرها. فهي في نظرنا التي قتلت بشير الجميل. وهي التي أسقطت كل انتصاراتنا وحوّلت الحلم الكبير إلى كابوس. وهي التي اسقطت الحل الآتي مع التدخل الإسرائيلي المدعوم أميركياً وأوروبياً، وعربياً أيضاً. وهي التي مكّنت وليد جنبلاط وحلفائه من اختراق جبهة بحمدون. وهي التي أعادت بيروت إلى حالها قبل أن تتوحّد. فهل هو معقول أن نرى فيها، فجأة ما كنّا نراه في إسرائيل ونرتجيه؟

وفيما الرئيس أمين الجميل يحاول كمسؤول، انقاذ ما يمكن انقاذه، كنا نحن لا نرى انقاذاً لما تبّقى ولم يسقط في يد سوريا وحلفائها إلاّ بالتوّجه مجدّداً نحو إسرائيل.

. . . كانت هذه هي خلفية المطالبة بـ «التوقيع» على اتفاق ١٧ أيار» . وفي الحقيقة لم يكن هذا التوقيع ليعني إلّا انحيازاً كاملاً نحو إسرائيل، الأمر الذي ظلّ الرئيس الجميل متحفظاً حياله. فالتوقيع كان يعني من الناحية الدستورية والقانونية ـ إبراماً وتبادل وثائق إبرام بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية ـ . . . هذا الإبرام لم يكن ليحيي اتفاقاً ميتاً، نتيجة الشرط المستحيل الذي وضعته حكومة إسرائيل للمضي فيه، بل كان بمثابة اتفاق آخر مع إسرائيل، ضمني، يمشي فيه المسيحيون من دون المسلمين معتمدين على حماية إسرائيل لهم ولمناطقهم. وهذا ما لم يشأ أمين الجميل أن يفعله. وهذا ما لم يكن المسيحيون عموماً ليحجموا عنه لو جاراهم أمين الجميل في انسياقهم العاطفي والغريزي. فالمأساة بلغت هذا الحدّ من الانشطار بين ما يقوله العقل وما تقوله الغرائز والمشاعر. وفي وقت من الأوقات بدا أمين الجميل في نظر المسيحيين خصماً لهم ومتخلّياً عنهم. بل ان «بعضهم» راح يوزّع صورة له كتبت تحتها عبارة «بيلاطس» تدليلاً على هذا التخلّي.

أستعين هنا بما هو مدّون في مفكرتي وقد كتبته يوم الاثنين ١٩٨٤/٢/٢٧ متأثراً بأجواء تلك الأيام، وفيه أيضاً من الوقائع ما يشهد لي أنا بالذات بالانسياق مع تلك الأجواء، ولأمين الجميل بالصلابة في مقاومتها. وقد كان هو على حق في ما فعل، ولم نكن نحن جميعاً لنعرف الحق من الباطل:

«يبدأ هذا النهار هادئاً، لا قذائف ولا انفجارات. ربما وقف اطلاق النار قد بدأ يتأكد بعدما تأكّد «التفاهم مع سوريا!

«قررّت أن أقبع اليوم في مكتبي فلا اتصلّ بأحد ولا أمكّن أحداً من الاتصال بي. إنّي في حاجة إلى العزلة تلافياً لأي موقف قد يأتي متسرّعاً أو مرتجلاً أو متأثراً بخيبة الأمل التي منيت بها مؤخراً. طلبوني من «القصر» فلم استجب وتظاهرت بالغياب عن البيت وعن المكتب وعن أي مكان آخر: أنا غير موجود في أي مكان. سأنفرد، اليوم، بنفسي وسأتريث، الأيام التي انقضت كانت مشحونة بالأحداث المتلاحقة وقد بذلت فيها من العافية الروحية والفكرية والجسدية ما يقضي ببعض الهدنة على هذا الصعيد، فضلاً عن أن نتائج هذا البذل كانت أصفاراً بأصفار قياساً على الغرض والمبتغى والهدف. والجهد كلّه ذهب سدى.

«إلى أين نسير؟... لا أدري، ولا أدري إلى أين يذهب الرئيس أمين الجميل. إنّه في نظري الساعة رئيس فاشل. وأرجو ألّا أكون ظالماً في حقه... بل أرجو أن أكون مخطئاً.

«الجولة الأخيرة كانت قاسية جداً جداً: قصف وتدمير متواصلان، وذعر، وانهيارات على كل المستويات. وفي وقت من الأوقات بدا أن كل شيء قد انتهى:

«الجيش الذي انفق عليه الملايين، بل المليارات، انهار في خلال أيام، والحكم أضحى وقفاً على رئيس الجمهورية بعد استقالة الحكومة واستحالة تأليف الحكومة البديل. جبهة سوق الغرب التي ظلّت وحدها صامدة كانت، في الأيام الأخيرة، مهدّدة بالانهيار. ومن جيش الثلاثين ألف رجل لم يبق على طول الجبهة سوى ٢٠١٥ رجلاً! ولولا تدخل القوّات اللبنانية، ولولا حلولها مكان الجيش على بعض خطوط التماس لكانت الحال العسكرية مزرية. معنويات الجيش وقياداته «في الأرض» كما يقال، وكذلك، وبالتالي معنويات كل المسؤولين تقريباً. وأميركا تتراجع وتنسحب وإسقاط أمين الجميل أصبح من الشعارات الأكثر رواجاً.

«حاولت في الآونة الأخيرة، مع بعض المخلصين، توحيد الصف حول «الرئيس». وأمكن بعد جهد، جمع «القوّات» والكتائب في قصر بعبدا في ما يشبه القيادة السياسية والعسكرية الواحدة وقد ساعد ذلك على تحسين الوضع، جزئياً، وعلى تحقيق بعض التضامن وعلى تدعيم الوضع العسكري، وعلى رفع المعنويات. لكن هذا كلّه ظلّ دون المبتغى والمطلوب. أدّيت في هذه الأثناء دوراً توفيقياً يرتاح إليه ضميري. وقد أدّيته بكل جوارحي. فما بخلت بعاطفة ولا بجهد ولا بأي معاناة. لكن النجاح لم يكن في مستوى الحلم والنية. فالتفاعل بيننا وبين الرئيس أمين الجميل يكاد يكون متعذراً. وانصافاً أقول: لقد تحمّل الرجل ما لا يتحمّله أي إنسان. القصف على قصر بعبدا لا ينقطع، والقصر في ما يشبه العزلة التامة عن العالم، والانهيارات تتوالى على كل المستويات. وأرجّح أن «الرئيس» لا يصمد إلّا بفضل كبريائه... فقط كبرياؤه تمنعه من الإستسلام!

«حاولنا معرفة موقف إسرائيل. طلبت من فادي فرام إجراء اتصال

كالعادة. أبـرق فادي فرام إلى «ماندي» فحضر هذا الأخير مع عدد من معاونيه. عقدنا اجتماعاً معهم في مكتب فادي. أبلغنا الشيخ أمين أنّهم بيننا قال: ليقّدموا لكم عرضاً بما يستطيعون تقديمه من مساعدة. فوعدوا بالجواب وذهبوا ولم نحصل على أي جواب. ان هناك أزمة ثقة بينهم وبين الشيخ أمين فضلاً عن أن إسرائيل هي نفسها في أزمة من جرّاء تأزم العلاقة بينها وبين الشيخ أمين ومن جرّاء انعكاسات الحملة الإسرائيلية عام ١٩٨٢ على الوضع الداخلي عندهم.

«طرحنا المشكلة «تكراراً، مع الشيخ أمين من موقع الظنّ أن فتح صفحة جديدة معهم قد تؤدّي إلى تبدّل في العلاقة بينه وبينهم وإلى تبدّل مماثل في مواقفهم وفي حجم المساعدة التي يمكن أن يقدّموها لنا. كان ذلك في ليلة بدا الوضع العسكري فيها متدهوراً جداً وإلى أقصى حدّ. اقتنع الرئيس، أو بالأصح بدا مقتنعـاً، فوافق على انتدابنا، فادي فرام وأنا، إلى إسرائيل في محاولة لانقاذ ما يمكن انقاذه!

«تردّد فادي في الذهاب ليقينه أن لا سبيل لتحسين العلاقة بين الشيخ أمين والإسرائيليين. قلت له: لنحاول، ولتكن الورقة الأخيرة وتوصلاً إلى اقناعه لجأت إلى الرئيس الجميل أصارحه بالقول أن نجاح المحاولة موقوف على مقدار اقتناعه هو بمعاودة الاتصال وبفائدته وضرورته. وقلت للرئيس أيضاً: «يجب أن نقتنع، فادي وأنا، بأنك أنت نفسك مقتنع بهذه الخطوة ومصمّم عليها لكي ننجح نحن في إقناع الإسرائيليين».

«كان جوابه مرّة لي وفي حضور الدكتور إيلي كرامة وجورج سعادة، «أنه مستعد شخصياً للذهاب إلى القدس إذا كان الانقاذ عن هذا السبيل ممكناً».

«طلبت من الشيخ أمين استدعاء فادي فرام إليه ومخاطبته وجهاً لوجه والإيحاء إليه بالثقة الكاملة من هذا القبيل. ففعل واقتنع فادي أخيراً، أو على الأقل نزل عند رغبتي ووجهة نظري القائلة أنه ربما نتمكن من تحقيق المعجزة. أصرّ فادي على أن يصير إبلاغ الجانب الإسرائيلي بأننا نتوجه إليه باسم الرئيس. فوافق الرئيس لكن الموافقة تأخرت فضلاً عن أنها جاءت منقوصة. وبدلاً من أن يتبلّغ

الجانب الإسرائيلي أننا نتكلّم باسم الرئيس قيل له أننا نتكلّم بعلمه وموافقته. وإلى أن تمّ تصحيح هذا التبليغ انقضى يومان: الأحد والاثنين ١٩ و٢٠ شباط. وعلمت، لاحقاً أن التبليغ لم يصل إلّا صباح الثلاثاء ٢١ شباط.

«حدث ذلك على النحو الآتي: عندما تأخر الجواب الإسرائيلي، استدعيت إلى مكتبي «روبير روفين» أحد أعضاء الممثلية الإسرائيلية في الضبية. استغرب الرجل استغرابي وإلحاحي مؤكداً أن التبليغ الرسمي هو الذي وصل متأخراً. وقال أنه «بعث برسالة مطوّلة بهذا المعنى مع كل التفاصيل عن الوضع العسكري والسياسي... وأن الرسالة وصلت إلى مكاتبهم في إسرائيل في التاسعة من صباح يوم الثلاثاء ٨٤/٢/٢١، ولم يتح بعد للمسؤولين هناك الإطلاع عليها: أرينز، وزير الدفاع، خارج تل أبيب، وشامير لا يزال في هولاندا، ولوبراني لم يقرأ بعد الرسالة». وكانت مناسبة لزائري لكي يتوسع في الكلام على «مدى الجدّية عند الشيخ أمين في توجهه». ومن جملة ما قاله «روفين» هذا السؤال: «هل تعتقد أن الشيخ أمين هو الرجل التاريخي الذي تتطلّبه الخطوة التاريخية المنشودة». وكان جوابي: «إن لم يكن الشخص هذا الرجل فبوسعنا أن نجعله كذلك أو أن نحمله على هذه البطولة»!

«وانقضى يوم الاربعاء ٨٤/٢/٢٢ من دون جواب، على رغم مراجعاتي المتكرّرة وإلحاحي أيضاً على أن يصار نقلنا، فادي وأنا، إلى تل أبيب في أقرب وقت، ولو على سبيل المناورة، كأن ننتظر عودة شامير وارينز هناك بدلاً من أن ننتظرها هنا، الأمر الذي يساعد على لجم التوجّه ناحية «الحلّ» السعودي ـ السوري الآخذ في التطوّر بسرعة. وليل الاربعاء، وفي خلال اجتماعنا بالشيخ أمين في قصر بعبدا بدأه بعرض سريع للوضع، رنّ جرس الهاتف وكان على الطرف الآخر على الخط من يقول أن ساعة ذهابنا إلى تل أبيب قد تحدّدت في الثالثة فجراً... ولم يكن الشيخ أمين مرتاحاً إلى هذا النبأ، فواصل عرضه شارحاً لنا العرض السعودي ـ السوري بلهجة الموافق عليه منذ ساعات بل ربما منذ أكثر من يومين. حينذاك سألته: «هل نحن ذاهبون إلى إسرائيل لكي نبشّر بالعرض السوري ـ السعودي أم لنطرح توجّهاً آخر حسبما هو متفق عليه». والصحيح أن

الرئيس الجميل كان، في تلك اللحظة، قد خطا خطوات في اتجاه التسوية مع دمشق، وأنه يعيش أجواء هي غير أجوائنا، وأنه يفتش عن حلّ في اتجاه معاكس لتوّجهنا. لكن، كما ظهر لي، لم يشأ الافصاح عما عنده، كما لم يشأ أن يصدمنا أو أن يصدّنا، فعاد ليؤكدّ «أنه لا يزال عند كلامه وهو أن نستحصل من الجانب الإسرائيلي على ما يشكلَ ضمانة كافية». اكتفيت بهذا التأكيد على رغم علمي بأنه لا يشكل تأكيداً بالمعنى الصحيح. وقلت في نفسي: المهم أن نبلغ تل أبيب. . . لعلّ وعسى.

«فهل كان الرئيس الجميل متأكداً من أننا لن نحصل على أي ضمانة لكنّه يتركنا نجرّب حظنا مرة أخرى من دون أن يتورّط هو في هذه التجربة؟ أرجح ذلك لأنّ الرئيس بدا في الاتصالات التي يقوم بها أنه يستبعد «الدعم الإسرائيلي» الذي، لكي يكون كاملاً وفعّالاً، يجب أن يسبقه التزام كامل من قبله. وهذا ما يحاذر الرئيس تقديمه أو السير فيه ومع ذلك فضلت الذهاب إلى إسرائيل وكتمت عن فادي فرام ظنوني لئلاّ يتردّد في مرافقتي ويتراجع.

«كانت الساعة تقارب الرابعة صباحاً عندما أقلعت بنا الطوافة الإسرائيلية من إحدى تلال الضبية إلى تل أبيب، ثم إلى القدس التي بلغناها في السادسة صباحاً ـ يوم الجمعة ٨٤/٢/٢٤ ـ ومن هناك كنّا نحاول عبثاً اللحاق بـ الحلّ السوري» ونتصل، من وقت إلى آخر، ببيروت ونسأل من فيها إن لم يكن القطار قد سبقنا. في المساء تبلّغت أن اجتماعاً موسعاً عقد في القدس وضمّ كل من تعاطى في الشأن اللبناني من وزارات ودوائر ومؤسسات، وفي طليعتهم ديفيد كمحي واوري لوبراني. وتبلّغتُ أيضاً أن كل المشاركين في الاجتماع كانوا إيجابيين ولكل منهم فكرة أو اقتراح حول كيف تكون الصفحة الجديدة بين إسرائيل والرئيس أمين الجميل.

«في المساء تناولنا طعام العشاء مع إسحق ليور من وزارة الخارجية وكنت في حال اضطراب لا توصف. أخبار بيروت تتحدث عن قصف مدفعي كثيف على بعبدا والعاصمة وضواحيها. . . وقلبي على العائلة. . . ولا جواب إسرائيلياً بعد، ولا أي إشارة. سألت «ليور»: «هل استطيع الايحاء إلى جماعتنا في بيروت

بشيء إيجابي» قال: «تستطيع أن تقول لهم أن الجواب سيكون إيجابياً».

«اتصلت بالدكتور إيلي كرامة نائب رئيس الكتائب في بيروت وأبلغته ما تبلّغت، طالباً منه العمل على تأخير الـ Process السوري «الـذي يسير بسرعـة» كما قال لي الفرد ماضي من واشنطن. وقال لي الفرد أيضاً بعدما أطلعته هاتفياً على مهمّتي في إسرائيل «أن الأميركان في أجواء تُفيد بأن الرئيس الجميل قطع أشواطاً في الحلّ السوري». وهكذا كان السباق بين الاتجاهين، والمسألة مسألة ساعات، بل دقائق. لذلك ولدى عودتي إلى الفندق عاودت الاتصال بالدكتور كرامة لابلّغه أن النتيجة ستكون إيجابية وإن الاستعدادات طيبة بل أطيب مما توقعت. ألحّ الدكتور كرامة من جانبه على ضرورة أستعجال الجواب النهائي، فضربت له موعداً ظهر اليوم التالي.

«في اليوم التالي ـ السبت ٢٥/٢/٨٤ ـ توجهنا إلى تل أبيب لكي نلتقي كمحي ولوبراني في وزارة الدفاع في اجتماع تمهيدي. ثم اجتماع آخر مع موشي أرنز الذي أبلغنا الآتي:

ـ على استعداد لفتح صفحة جديدة مع الرئيس الجميل.

ـ على استعداد لتقديم كل المساعدات باستثناء إدخال الجيش الإسرائيلي مجدداً إلى ما وراء جسر الأولي.

ـ وعوضاً عن أن يذهب الرئيس الجميل إلى القدس يأتي أرينز بنفسه إلى بيروت، ويكون اللقاء بين الاثنين سرّياً وبداية علاقة جديدة ومناسبة يتفق فيها على الحاضر والمستقبل.

ـ ان أمن المناطق المسيحية مضمون في كل الأحوال والظروف وان تقوية القوات اللبنانية أمر مقرّر ولا رجوع عنه، وان كل الاحتمالات واردة في المستقبل بعد أن تكون العلاقة قد تعززت وتأكدت الثقة المتبادلة.

«وأكدّ لي أرنز أيضاً أن لا مجال للتخوف من اقتحامات سورية للمناطق المسيحية، فلا داعي، بالتالي، للهلع والذعر، وأن إسرائيل على استعداد لتجريك سلاح الطيران كلّما لزم الأمر.

«اعتبرنا النتيجة ممتازة بل انتصاراً وخصوصاً بالنسبة إلى مكان اللقاء وسريّته التامة. وطلبنا العودة سريعاً إلى بيروت فاستجيب إلى طلبنا للفور. وكدت أجنّ من الفرح. ولكن لّما عدت إلى الفندق لأحزم حقيبتي استعداداً للعودة انتابني شعور بالرهبة لا يوصف. ففي تلك اللحظة فقط أدركت خطورة ما نحن فاعلون. وأدركت، خصوصاً كم هو خطير أن ننسلخ عن العرب ونلتحق بإسرائيل، وكم هو صعب على من في يده القرار أن يتخذ مثل هذا القرار. فالتنظير شيء، والتقرير شيء آخر فما بالنا نلوم الرئيس أمين الجميل على تحفظه، بل على تمنعه عن السير في هذا الاتجاه؟

«ورأيت نفسي أركع في غرفتي على ركبتيّ الاثنتين وأصلّي، وأطلب من السماء أن تلهمنا سواء السبيل. وصلّيت بحرارة، وخاطبت السيدة العذراء بحرارة أيضاً اسألها إيحاءً ما، أو عقبة ما تقوم في وجه ما نحن مقدمون عليه إن كان فيه شرّ على المسيحيين وعلى لبنان. ومن تلّ أبيب... إلى الضبّية، فبعبدا فما أن تبلّغ الشيخ أمين ما عندنا حتى بادرنا بالقول: «انّها كارثة». لقد رفض العرض باصرار. وبعصبية قال: «أفضل أن استقيل من منصبي ومسؤولياتي كلّها على الذهاب في هذا الخط الخالي من أي ضمانة».

وبعد ثلاثة أيام كان الرئيس أمين الجميل (٢٩/٢/١٩٨٤) يتوجه إلى دمشق للقاء الرئيس السوري حافظ الأسد، ولإنهاء مرحلة كانت من أدّق المراحل التي عرفها لبنان في تاريخه الحديث. وطويت صفحة من تاريخ الأزمة اللبنانية وفُتِحت صفحة أخرى.

وبعد مدّة، أي بعدما هدأت العاصفة، رحت اتساءل: ماذا كان قد حدث لو نزل الشيخ أمين عند طلبنا وتحت إلحاحنا، واجتمع بموشي أرنز، ووافق على ربط مصيرنا بمصير إسرائيل؟؟ ومنذ ذلك الحين وأنا أقول: لحسن الحظ أن كان القرار النهائي في يد شخص يملك من الحسّ الوطني والقدرة على الصمود ومقاومة الضغوط، والقدرة على الوقوف في وجه التيار أيضاً مثل شخص أمين الجميل. لقد كان وحده تقريباً في مواجهة تيار مسيحي جارف يدعو صراحة إلى المضي في ما بدأ مع الاجتياح الإسرائيلي، في صيف ١٩٨٢، مهما كان الثمن.

والمطالبة بـ «التوقيع» على اتفاق ١٧ أيار لم تكن تعني إلاّ المضي في الحرب مع سوريا ـ وبالاتكال الكامل على إسرائيل. فالاتفاق المذكور مات منذ اللحظة التي أعلنت فيها إسرائيل أنها تعتبر الاتفاق ساقطاً إذا لم تنسحب سوريا من لبنان. وهي في الحقيقة كانت تتراجع عن الاتفاق لأنها تعرف تمام المعرفة أن شرطها لن يُستجاب له في أي حال من الأحوال. بل إن توقيع أمين الجميل على اتفاق ١٧ أيار كان يعني توقيعاً على «اتفاق» آخر هو بمثابة ارتهان كامل لإسرائيل.

وهذا ما لم يفعله أمين الجميل ولم يقدم عليه. لقد تسلّم المصير اللبناني وهو في منتصف الطريق نحو علاقة جديدة مع أزمة المنطقة، وبالتالي مع إسرائيل. فلم يكن له إلاّ أن يكّمل ما بدأ في عهد السَلَف. وتشاء الظروف الاقليمية والدولية ألاّ ينتهي ما بدأ في صيف ١٩٨٢ إلاّ كما انتهى في اتفاق السابع عشر من أيار. . . وإلاّ كما انتهى الاتفاق المذكور بالذات. لقد كان «المشروع» أكبر من لبنان، وأكبر من بشير الجميل طبعاً، ولزمن ليس هذا الزمن.

الجزء الخامس

"السلام السوري"

١ ـ الانتقال الصعب

كانت حال لبنان، بعد سقوط «اتفاق السابع عشر من أيار»، أشبه بحال المريض الذي تدهورت صحته في شكل مرعب فقرّر أهله استبدال الطبيب المعالج بطبيب آخر.

لقد كان «العلاج الإسرائيلي» قاتلاً، أو على الأقل قاسياً فلم يتحّمله الجسم العليل.

وحلّت سوريا مكان إسرائيل.

واستبدل «السلام الإسرائيلي» بـ«السلام السوري»، لعلّ وعسى. والصحيح أن سوريا هي أدرى بأمراض لبنان وعلله من إسرائيل، وأقرب إلى همومه، فضلاً عن أنها عملت المستحيل لكي تتولّى هي إحلال السلام في لبنان لا إسرائيل. فكان لها ما أرادت. وبدأت «المعالجة» فوراً: من مؤتمر جنيف، إلى مؤتمر لوزان... فـ«حكومة الوحدة الوطنية» والاتفاق على الإصلاحات السياسية، وعلى الخطط الأمنية المواكبة لها. حتى كدنا نصدّق أن البلد المعذّب بات على طريق الخلاص.

لكن هذا الانتقال السريع من «العصر الإسرائيلي» إلى «العصر السوري» ـ إن صحّ القول ـ لم يكن سهلاً. وكان لا بدّ من أن يكون قاسياً هو أيضاً وقاهراً. وإذا لم يكن صعباً على القيادات العليا أن تقرّره وتمشي فيه، مقتنعة بضرورته أو

بحتميته، فإن الأمر لم يكن كذلك على مستوى التنفيذ والتطبيق العملي، فضلاً عن أنه كان مفاجأة للمسيحيين عموماً ومغايراً لمشاعرهم. هذا فيما إسرائيل لا تنظر بعين الرضا إلى هذا التبدّل ولا تتمنّى له النجاح.

من جهتي أنا شخصياً، مثلاً، وعلى رغم ما عانيته من شعور بالاحباط، وأنا أرى الجهد الذي بُذِل على مدى سنوات لإجلاء لبنان عن جبهة الحرب مع إسرائيل ينهار كلّه ويتداعى ويذهب سدى، لم أجد مشقة كبرى لتحقيق هذا الانتقال في ذاتي. فما أن بدأتُ اعترف بالحقائق السياسية الجديدة واحتكم إلى عقلي، مدفوعاً طبعاً بحاجة هي حاجة كل إنسان إلى الأمن والسلام، حتى رأيتني أمشِي الخطوة من دون أي تردّد. وقد ساعدني على ذلك وجودي في رفقة الشيخ بيار الجميل إلى مؤتمر الحوار الوطني في جنيف، ثم في لوزان. وقد أتاح لي ذلك الاتصال المباشر، بعد انقطاع طويل، بالجانب الإسلامي، والوقوف على حقائق أخرى أحدثت عندي ما يشبه الانقلاب.

لم يكن الأمر على هذ النحو، على مستوى الناس، في المناطق الشرقية. وسيكون الشرخ كبيراً على هذا الصعيد.

وكما عملت سوريا على تفشيل «السلام الإسرائيلي»، ستعمل إسرائيل على تفشيل «السلام السوري». فماذا لو كان هذا مثل ذاك ينتقص من السيادة اللبنانية على رغم الفوارق بينهما؟!.

* * *

خطت التسوية مع سوريا، في بادىء الأمر، خطوات واسعة إلى الأمام. فأنهى الجيش اللبناني انتشاره في «بيروت الكبرى» في خلال أيام. وعاد مطار بيروت الدولي إلى العمل بعد توقف دام ١٦٠ يوماً... وكذلك المرفأ. وبعد أسابيع قليلة أزالت الجرّافات ما تبقى من «الخط الأخضر» الفاصل بين البيروتين في إطار خطة أمنية ترمي إلى إزالة خطوط التماس في صورة نهائية وإقامة منطقة عازلة انتشر فيها ما يقارب الخمسة آلاف جندي لبناني.

وفي خطوة لاحقة قرّر مجلس الوزراء في ١٩٨٤/٨/٨، إلغاء خطوط التماس

على محاور الجبل، وفتح طريق دمشق من عالية إلى صوفر، والخطّ الساحلي من جسر المدفون شمالاً حتى نهر الأولي جنوباً. وعلى الصعيد السياسي أقرّ مجلس الوزراء أيضاً قانون الدفاع الجديد وعيّن قائداً جديداً للجيش، كما عيّن كذلك أعضاء المجلس العسكري. وتمّ إنشاء «هيئة إعداد الإصلاح الدستوري» من ١٦ عضواً يمثلون كل الاتجاهات. كما تشكلت لجنة مماثلة لوضع قانون جديد للجنسية، ولجنة أخرى لإعادة النظر في المراسيم الاشتراعية التي صدرت في مستهل ولاية الرئيس أمين الجميل وأصبحت من القضايا المعترض عليها. وكانت هذه اللجان قد قطعت شوطاً بعيداً في تنفيذ مهمّاتها عندما عادت الأزمة تطلّ برأسها محدثة انتكاسات أمنية وسياسية متتالية.

بكلام آخر، ما أن بدأ تنفيذ الخطط الأمنية الرامية إلى توسيع رقعة سلطة الدولة، شمالاً وجنوباً وجبلاً، حتى بدأت العراقيل والاعتراضات آخذة شكل فتن وانتفاضات ترافقت بصورة مدهشة ومذهلة.

ولم يكن قد انقضى إلاّ أربعة أيام على قرار مجلس الوزراء بفتح الطرق الدولية في الاتجاهات الثلاثة حتى كان وليد جنبلاط، وزير الأشغال العامة والسياحة، يعلن «النظام الأساسي للإدارة المدنية في الجبل»، مسجّلاً بذلك اعتراضاً مباشراً على القرار المذكور، أو على الأقلّ إصراراً على المضي في ترسيخ الأمر الواقع في الجبل، المتمثل في نوع من الاستقلال الذاتي، أو الحكم المحّلي. وبعد أيام قليلة (٨٤/٨/٢٤) أدلى جنبلاط بتصريح يقول فيه: «لن نسمح بدخول الجيش مناطقنا قبل البحث في قضية الجنوب». وبالفعل، استطاع جنبلاط، بألف حيلة وحيلة، أن يعرقل انتشار الجيش على الطريق الساحلية في اتجاه الجنوب. فتعذر على السلطة اللبنانية مواكبة الانسحابات الإسرائيلية المتتالية بحضور لها فعلي، أمني وسياسي، يقي المناطق التي يخليها جيش إسرائيل شرّ الفوضى والفتنة. هكذا حدث لمنطقة إقليم الخروب. وهكذا حدث لمنطقة شرق صيدا. والمحزن المبكي هنا أن مسارعة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل إلى زيارة مدينة صيدا، تأكيداً على حضور الدولة في عاصمة الجنوب بعد انسحاب القوّات الإسرائيلية منها، قد رُدَّ عليها فوراً، وفي اليوم التالي (٨٥/٢/١٨)

بتظاهرة خمينية مسّلحة انطلقت من بيروت ودخلت صيدا لتعبث في أسواقها تخريباً وتعلن، من هناك، حرباً على الحكم والجيش إيذاناً بالوقوف ضدّ أي انتشار للسلطة الوطنية هناك، ولم يتورّع المتظاهرون عن إحراق العلم اللبناني تأكيداً على ذلك.

وقد ثبت يومذاك أن هناك محاولة اغتيال كانت مدّبرة لشخص الرئيس الجميل وهو يزور المدينة لكنّها لم تتمّ بعدما افتضح أمرها.

كان من نتيجة كل ذلك أن تواصل تهجير المسيحيين، من إقليم الخروب، ثم من شرق صيدا، بعضهم في اتجاه «المناطق الشرقية» وبعضهم الآخر في اتجاه «الشريط الحدودي» أو «المنطقة الأمنية» التي اختارتها إسرائيل ورسمت حدودها. وبدا واضحاً أن الغاية مما يحدث هي خلق أمر واقع جديد يتمثل في ثلاثة «كانتونات» واحد درزي، وآخر شيعي، وآخر مسيحي كبديل من الدولة الواحدة، أو كبديل من الاتفاق الذي كانت تطمح إليه إسرائيل مع الدولة اللبنانية الواحدة.

كنّا نرى ذلك كلّه يتمّ وقائع تتوالى في صورة مذهلة، كما لو أنها كوارث طبيعية من مثل الطوفان أو الهزّة الأرضية أو الجفاف في فصل الأمطار وما إليها من كوارث لا تقوى عليها إرادة الإنسان.

كلّ المساعي لثني وليد جنبلاط عن اعتراضاته على الخطط الأمنية، نحو الجنوب والجبل، باءت بالفشل. وتدخلت دمشق أكثر من مرّة ولكن من دون نتيجة. وحضر عبد الحيلم خدّام إلى بيروت أكثر من مرّة، فنجح أحياناً في حمل جنبلاط على العودة إلى مجلس الوزراء لكنّه لم ينجح أبداً في تغيير مواقف هذا الأخير. قطعت دمشق، مرّة، على نفسها عهداً بالحؤول دون تهجير المسيحيين من إقليم الخروب لكنّها لم تتمكن من الوفاء بعهدها. وحدث مرّة أن كنّا ثلاثة مع الرئيس أمين الجميل ننظر في ما يمكن فعله لوقف الفتنة في شرق صيدا: إيلي سالم، وغسان تويني وأنا. اقترح غسان تويني على الرئيس إجراء اتصال هاتفي بالرئيس السوري حافظ الأسد لاطلاعه على خطورة ما يجري وللاتفاق على عقد قمة لبنانية - سورية عاجلة لهذا الغرض: تمّ الاتصال فوراً ولكن فيما كان الرئيس أمين

الجميل يصارح الرئيس الأسد بأن الوضع يستوجب الالتقاء والتشاور، كان الرئيس السوري يردّ بالسؤال عن أمور أخرى لا أتذكرّ منها إلاّ أنها ليست بالأهمية والخطورة اللتين تأخذهما أحداث شرق صيدا وإقليم الخروب.

ويقول الرئيس الجميل أنه لدى اجتماعه بالرئيس الأسد، في أول قمّة بعد التفاهم على إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار، صارح الرئيس السوري بضرورة «حماية ما تم التفاهم حوله». وكان يقصد، طبعاً، الحماية من ردود الفعل الإسرائيلية. لكن هذه «الحماية» لم تتأمّن في أي مجالّ. وألف مرّة تساءلنا وتساءلت معنا الناس: وهل هو معقول ألاّ «تمون» سوريا على حليفها جنبلاط... أو هل هو معقول أن ترى دمشق حليفها المذكور يساهم، في شكل أو في آخر، في تنفيذ خطط إسرائيل ولا تواجهه بأي شيء؟

والحال أن سوريا لم تتمكن من حماية ما صنعته عندما نجحت في إسقاط الاتفاق بين لبنان وإسرائيل، وفي إرغام القيادات اللبنانية على التلاقي برعايتها، في «مؤتمر الحوار الوطني» في جنيف ولوزان، ثم في «حكومة وحدة وطنية» تُدخل ما أمكن من الإصلاحات على النظام السياسي وتعيد توحيد البلد وتعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. فالحروب لم تتوقف، لا في العاصمة ولا في الجنوب ولا في الجبل. وحينما تستمرّ الحروب تصبح الإصلاحات السياسية من دون معنى، نتيجة ما تحدثه من تعديلات متتالية في موازين القوى وفي أحوال البلاد عامة. فتدبّ الخلافات تكراراً حول الحقوق والحصص في الحكم والنظام، وتستأنف المطالبة بالإصلاح السياسي بحّدة مضاعفة فيما المؤسسات، مؤسسات النظام والحكم، باقية معطلة. ومعنى ذلك أن التفاهم مع سوريا لم يكن أفضل من التفاهم مع إسرائيل. ومعنى ذلك أيضاً أن سوريا، مثل إسرائيل، قادرة على التفشيل والتعطيل والعرقلة لكنها عاجزة، وحدها، عن توحيد لبنان ووقف الحروب فيه والفلتان. فدون ذلك الحضور الإسرائيلي الذي إذا مسّته سوريا عرضت نفسها لحرب مكشوفة مع الدولة اليهودية. وهذه أيضاً تحاذر المساس بالحضور السوري وللسبب إياه. وقد رأينا كيف أن الاجتياح الإسرائيلي لم يتعرّض البتة للحضور السوري، لا في الجبل ولا في البقاع، فوقف عند «خطوط الدفاع السورية» لا

يتعرّض لها. وليست مصادفة أن يكون محور «طريق الشام» هو الفاصل بين الحضورين السوري والإسرائيلي، كما لم تكن مصادفة أن يتوقف الاجتياح الإسرائيلي، عام ١٩٨٢، عند المحور المذكور، لا يتعدّاه. ففي بلدة صوفر بالذات انتهى تقدّم القوات الإسرائيلية شرقاً. وظلّت مدينة زحلة المسيحية خارج «الكانتون» المسيحي بحكم موقعها الجغرافي، أو بحكم وقوعها في «المنطقة الأمنية» السورية!

وفي المقابل تقف القوّات السورية عند حدود الحضور الإسرائيلي لا تمسّها ولا تتعرّض لها. ولهذا السبب تحاذر دمشق التعرّض لوليد جنبلاط، بحكم موقعه على الخط الفاصل بينها وبين إسرائيل. وجنبلاط نفسه، وبحكم موقعه المذكور، لا يستطيع إلّا أن يعترض على عودة السلطة اللبنانية وجيشها إلى الجبل والجنوب. وهو إن لم يفعل عوقب وعوقبت طائفته بالقسوة نفسها التي عوقب بها المسيحيون وأمين الجميل في الجبل والجنوب أيضاً.

وهكذا أسقطت كل الخطط الأمنية في إتجاه الجنوب والجبل، وحيل بين السلطة اللبنانية والوصول إليهما، أمنياً وسياسياً. وكانت الظاهرة نفسها تقريباً تتم في «المناطق الشرقية».

فكما وليد جنبلاط، كذلك «القوّات اللبنانية» لم تكن إلّا معترضة على التسوية وعاملة على إسقاطها، مستفيدة من إستياء الأوساط المسيحية من اقدام الحكم على استبدال «المساعدة» الاسرائيلية بـ«المساعدة» السورية. وكانت «القوّات» لا تزال تتمتع بالعطف والوهج اللذين ورثتهما عن مؤسسها بشير الجميل، وتخشى في الوقت عينه على نفسها ووجودها من عودة الدولة والسلطة الشرعية. فماذا لو اصبحت هذه الشرعية حليفة لسوريا ومتعاونة معها أمنياً وسياسياً؟!.

كانت «القوّات اللبنانية» من هذا القبيل، الحليف الطبيعي لإسرائيل.

وفيما حزب الكتائب يحاول أن يؤمّن للحكم التغطية السياسية اللازمة، وللتسوية التي تمّت في أعقاب مؤتمر لوزان، كل فرص النجاح، كانت «القوّات»

تقف عثرة في طريق ذلك وتعمل بشتى السبل والوسائل على تفشيله. فإضافة إلى المواقف المعترضة التي وقفتها قيادة «القوّات» إبان انعقاد مؤتمر جنيف، ثم مؤتمر لوزان، والتي قاربت حدود التمرّد على سلطة الشيخ بيار الجميل والرئيس كميل شمعون، عاد فادي فرام، قائد القوّات، فأعلن في حديث له إلى وكالة «رويتر» (١٠/٧/٨٤): «أن المسيحيين سيقاومون وسيلجأون إلى السلاح إذا حاولت سوريا أن تفرض هذه الإصلاحات». كما أعلن أيضاً رفضّ «قوّاته» إقفال المرافىء الخاصة. بل ماذا لم ترفضه «القوّات اللبنانية في ذلك الحين من وجود الدولة الشرعية وحضورهما؟

ووراء ذلك كلّه جملة تناقضات، بعضها ذات طابع شخصي وبعضها الآخر ذات طابع سياسي عام سواء بين «القوّات» وحزب الكتائب أو بينها وبين الحكم والرئيس أمين الجميل. وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التناقض على العلائق الشخصية وهي في المنطلق والأساس، لم تكن طيبة، وخصوصاً بين الرئيس أمين الجميل وفادي فرام، أو بينه وبين إيلي حبيقة، أو بينه وبين سمير جعجع وسائر أفراد المجموعة التي ورثت بشير الجميل على رأس «القوّات اللبنانية». وفيما كان كل واحد من هؤلاء يعتبر نفسه «بشير» آخر ويحاول تأكيد ذلك في كل أعماله، كان الرئيس أمين الجميل يحاول، من جهتـه، تأكيد وجوده كرئيس للدولة وكزعيم سياسي أيضاً. وإضافة إلى هذا العامل الشخصي كانت التسوية تقضي بأن تنسحب «القوّات» للسلطة الشرعية. فكيف إذا كان أمين الجميل على رأس هذه السلطة؟!.

وكل المحاولات الرامية إلى إزالة هذه التناقضات أو التخفيف منها باءت بالفشل، سواء تلك الناجمة عن الحساسيات الشخصية أو تلك المتصلة بالخيارات الوطنية والسياسية الأساسية. وثمة ترابط دائماً بين هذه وتلك. ونادراً ما لم تكن «المشاريع الوطنية» متأثرة بالمشاريع الشخصية أو الذاتية. وقليلون جداً هم الرجال الذين يقوون على الترفع، وعلى الزهد ونكران الذات. فبشير الجميل نفسه كان، وهو خارج السلطة والحكم، ضدّ الشرعية وجيشها، بل ضدّ دولة الأربعينات والصيغة المعبّرة عنها. لكّنه ما أن انتُخب رئيساً، ومن خلال المؤسسات الشرعية،

حتى أصبح مدافعاً عن هذه المؤسسات ومتمسكاً بها. وأمضى العشرين يوماً من ولايته القصيرة وهو يفتش عن الصيغة الفضلى لإنهاء وجود «القوّات اللبنانية» في أسرع وقت.

إنّ لمن الطبيعي أن يرى الرئيس أمين الجميل في «القوّات اللبنانية» ما رآه السلف. فهي مزاحم له، على الصعيد الشخصي كما على الصعيد الوطني والسياسي العام. ومن الطبيعي أيضاً أن ترى «القوّات» في الرئيس الجميل خصماً لها بصفتيه، الشخصية والسياسية. وقد كانت طوباوية مفرطة من قبلي عندما حاولت، مرّة ومرّتين وثلاثاً، التوفيق بين الجانبين. فأمضيتُ تلك الفترة وأنا أطرح أوراق العمل، الواحدة بعد الأخرى، مقترحاً صيغاً مختلفة للجمع بين الرئيس الجميل وقيادة «القوات»، أو بين حزب الكتائب و «القوّات». ومن هذه الأوراق ما لم يفقد جدّته على رغم مرور الزمن. ومنها أيضاً هذه الورقة وقد طرحتها على المكتب السياسي باسمي وباسم رفاق لي ثلاثة هم: جورج سعادة وجوزف الهاشم والفرد ماضي. وكان ذلك في أوائل العام ١٩٨٤:

«١ ـ إن جلاء القوّات الأجنبية عن الجنوب والشمال والبقاع مسألة معقدة قد يتأخرّ حلّها. كما قد يصبح حلّها متعذراً، مع ما يعني ذلك من تقليص لوجود لبنان وتصغير له، وهي ظاهرة من ظواهر التاريخ اللبناني حينما كانت مساحة لبنان تضيق أو تتوسع تأثراً بأحوال محيطه. وفي مطلق الأحوال، لا يبدو أن استرداد لبنان لكل أراضيه أمر سهل أو قريب. وستظلّ أطرافه الملاصقة لسوريا وإسرائيل موضوع نزاع بين الدولتين وبينه وبينهما إلى أجل غير محدّد.

«٢ ـ في انتظار الجلاء الشامل الكامل، يجب أن يحافظ لبنان على الباقي من وجوده، أو على الحدّ الأدنى من هذا الوجود. وبقدر ما ينجح في الحفاظ على نفسه بقدر ذلك يقوى على الاحتلالات والضغوط التي تمارس عليه وعلى أراضيه. فإن كان متعذراً عليه مثلاً، أن يكون على كل أراضيه ليكن على بعضها أو حيثما يتيسر له أن يكون. وواضح أن سقوط بعضه تحت الاحتلال لا يمنع حضوره على البعض الآخر، إن لم يكن حضوراً كاملاً، فبنسبة معقولة على الأقل. إن ثمة رقعة واسعة

من البلاد مهيأة لذلك أو عند الضرورة يمكن تهيئتها لأن تكون نموذجاً لوجودنا الوطني والسياسي الذي يجب أن ينبسط، لاحقاً، على كل الأراضي اللبنانية.

«٣ ـ والحال أن لا الجلاء آت في المستقبل القريب ولا التهيئة للنموذج كانت آتية. والمناطق غير المحتلّة تكاد تصبح مثل المناطق الواقعة تحت الاحتلال. فهي أيضاً في ما يشبه التسيّب على رغم خلوّها من أي جيش غريب. وهي أيضاً ليست تحت سلطة القانون إلّا في حدود ضيقة جداً، أو أن السلطة فيها ضائعة وموزعة. الأمر الذي انعكس على كل نواحي الحياة وعلى كل نشاط إنساني. ولا يغيبنّ عن البال أن المواطن يتقلّب في هذه الحال منذ ما يقارب التسع سنوات. فهو منذ تسع سنوات من دون دولة تحميه ومن دون قانون يرعاه. وقد تحمّل ذلك بصفته حالاً مؤقتة لا حالاً دائمة وطويلة. ومن النافل القول أن ما من مجتمع يبقى ويدوم إن لم ينتظم في دولة. ونلاحظ أن مجتمعنا دخل مرحلة تفكك مادي وروحي هو في منتهى الخطورة.

«فلا مصير لبنان تأكّد، وهل يعود واحداً كما كان أمْ لا... ومتى وكيف، ولا ثمة تهيئة للغد، أو لأي مشروع غد، سواء لكل لبنان أو لبعضه. وفي مطلق الأحوال ان ثمة حاضراً يجب أن يُعنى به لكي يكون للبنان غد ومستقبل. والحاضر يكاد يكون متروكاً على رغم ما يُعمل له ويُبذل من جهد سواء على صعيد تحرير الأرض أو على صعيد إحياء الدولة ومؤسساتها.

«٤ ـ بمجرّد السؤال عمن يحكم «المناطق الحرّة» أو التي لا سيطرة غريبة عليها ولا احتلال، ندرك المهالك التي تهدّد هذه المناطق وأهلها، كما ندرك المهالك التي تهدّد الحكم القائم وحزب الكتائب أيضاً:

«أ ـ ان مسؤولية العناية بأمن الناس وشؤونهم في هذه المناطق ضائعة بين الحكم والحزب والقوّات اللبنانية. والناس لا تعرف من هو المرجع، ومن هو المسؤول. ولا سلطة واحدة على المناطق المذكورة بل سلطات عدّة، صغيرة وكبيرة، تتضارب وتتزاحم.

«ب ـ كان من نتيجة ذلك ليس فقط تسييب شؤون الناس والحياة بل أيضاً

اهتراء في الحكم، وفي مصداقية الحزب و«القوّات». وهذه الخسائر تعادل خسارة الحرب كلّها وخسارة المصير أيضاً. والخطر قارب الخط الأحمر على هذا الصعيد.

«٥ ـ لا غنى عن التقرير «لمن السلطة والقرار»، أو «من هو المرجع والمسؤول» في المناطق الحرّة بل على كل شبر يُقصى عنه الغرباء:

ـ حزب الكتائب.
ـ أم القوات اللبنانية.
ـ أم الشرعية؟؟

«والقرار هنا يجب أن يكون واضحاً وصريحاً «كل السلطة للشرعية». والأسباب خمسة:

«أولاً: لا تجزئة في السلطة، فلاّ بدّ من أن تكون واحدة لكي تكون. ويجب أن تكون شرعية طبعاً لا مُغتصبة.

«ثانياً: الحاجة الملحة إلى الانتقال من حال الحرب والثورة والمقاومة إلى حال الشرعية والمجتمع المنظم، فلا حرب من أجل الحرب ولا ثورة من أجل الثورة ولا مقاومة من أجل المقاومة.

«ثالثاً: الحاجة الملحّة إلى المباشرة في بناء دولة، فمتى نباشر ذلك أو إلى متى نؤجّل هذا الاستحقاق.

«رابعاً: الحاجة الملحّة أيضاً إلى إثبات أهليتنا لأن نكون دولة ومجتمعاً منظماً، تجاه أنفسنا وتجاه العالم والدول التي نسألها المساعدة والمساندة، فلا مساعدات دولية إلاّ إذا ربحنا هذه الثقة أو هذه المصداقية. وواضح أن الدول الصديقة تساعد لبنان على أعدائه من خلال مؤسساته الشرعية لا من خلال مقاومة أو ثورة عاجزة عن الوصول إلى حال الشرعية والمجتمع المنظم.

«خامساً: إن ما قضى بوجود مقاومة أو ثورة مسلّحة هو غياب السلطة الشرعية أو حيادها أو تداعيها، وهذه حال يجب أن تعتبر منتهية منذ تولّي الشيخ أمين الجميل السلطة الشرعية ونجاحه في جعلها سلطة ذات قرار وموقف،

ومتدخلة أيضاً في الصراع ومتصدية للاحتلالات. فهي التي تحمل السلاح الآن، وتحارب، وتقاوم. وغني عن القول أن سلاح الشرعية يُفضل على أي سلاح آخر!

«٦ ـ من المسلّم به أن الانتقال من حال الحرب والمقاومة إلى حال الشرعية خطوة شاقة وصعبة دونها معوقات مادية ونفسية عديدة فمن الصعب جداً أن يُطلب من مقاومة مسلّحة، مثلاً، أن تلغي نفسها لكي تترك السلاح للسلطة الشرعية وحكم القانون. ومن الصعب أيضاً الركون إلى شرعية مبتدئة أو فتية وطرية العود، أو على نحو ما هي عليه الشرعية اللبنانية من حيث تركيبتها والثنائية التي تقوم عليها وتتحكّم بقراراتها. لكن هذه العقد وغيرها لا تبرّر التأجيل والتأخير يوماً واحداً. فلا بدّ من تقرير الانتقال. ولا بدّ من الاقدام على هذا الرهان. . . أو بكلام آخر، لا بدّ من هذه الخطوة التاريخية مهما كان الثمن وكانت الصعوبات فالقضية هي فعلاً قضية موت أو حياة.

«في ضوء ما تقدم نقترح:

«أولاً: يقرّر الحزب الامتناع عن أي عمل أو تدخل أو نشاط هو من شأن الدولة ومؤسساتها ونخص بالذكر الأعمال الآتية: تقاضي الرسوم من أي نوع كانت ـ ملاحقة المخالفات القانونية وكل ما هو من صلاحية الشرطة والمحاكم وتوقيف الأشخاص وما إليها.

«ثانياً: تؤلف لجنة تمثل الحزب و«القوّات» والجهات الرسمية تكون مهمتها: تنظيم عملية التسليم والتسلّم، واقتراح الاجراءات الضرورية لتفعيل أجهزة الأمن الرسمية، من مخافر درك وشرطة ومحاكم، وكذلك الدوائر والمؤسسات المسؤولة عن تأمين الخدمات العامة.

«ثالثاً: تحصر مهام الشرطة الكتائبية في المخالفات الحزبية على أن تواصل تقديم العون للأجهزة الأمنية الرسمية في ملاحقة المخالفات التي يرتكبها الكتائبيون.

«رابعاً: يعيّن الحزب مندوباً عنه محلياً لدى كل مخفر من مخافر الشرطة والدرك تكون مهمته تسهيل مهمة عناصر قوى الأمن على الصعيد المحليّ.

«خامساً: يصار إلى إلغاء «حاجز البربارة» في الشمال ومنع قيام أي حاجز مماثل.

«سادساً: يحظر على الكتائبيين الظهور باللباس العسكري وحمل السلاح.

«سابعاً: يصار فوراً إلى إطلاق كل المحتجزين وتسليم الموقوفين منهم بجرم أو مخالفة للقانون العام إلى السلطات الرسمية المختصة.

«ثامناً: يصار إلى وضع برنامج تسليم وتسلّم لكل جبهات القتال وخطوط التماس بحيث تنتقل مسؤولية الدفاع عن هذه الخطوط إلى المؤسسة العسكرية الشرعية.

«تاسعاً: تلغى كل المظاهر العسكرية عن المجلس الحربي والثكنات والمراكز الحزبية كافة.

«عاشراً: توضع «القوّات اللبنانية» تحت تصرّف رئيس الجمهورية ليقرّر، في ضوء متطلبات المرحلة الراهنة، موقعها والأدوار التي يجب أن تُسند إليها، أمنياً وعسكرياً، إضافة إلى موازنتها المالية العامة.

«انّ كل هذه المقترحات ليست جديدة وقد لا تكون هي العلاج الكامل لأحوالنا المضطربة، كما قد يتعرّض تطبيقها لأكثر من انتكاسة فضلاً عن أنها قد تظلّ حبراً على ورق إن لم تقترن بوعي كامل للأسباب الداعية إليها وبالتزام كامل أيضاً وخصوصاً على المستويات القيادية. كما انّ الأمر يتطلّب تحديداً واضحاً للعلاقة بين الحزب والحكم وتنظيماً لها بما يكفل وحدة التوّجه الوطني والإحساس العميق بالمسؤولية المشتركة. وتحقيقاً لذلك نورد الأفكار والملاحظات الآتية:

«١ - يجب أن تُطرح الإجراءات المذكورة بصفتها داخلة في إطار مشروع وطني هادف وواضح، ومتجاوب مع حاجات الناس وهموم المواطنين ومخاوفهم، فمن دون ذلك يظلّ الالتزام بهذه الاجراءات ناقصاً، بل غائباً أحياناً لانتفاء الحافز الروحي على الصعيد الشخصي وعلى الصعيد الجماعي. ولعلّ ما نشكوه اليوم هو انتفاء الحافز المذكور من جّراء الحيرة التي تستبدّ بالناس حيال المستقبل والمصير.

ولا جواب، بعد، عن هذا السؤال: إلى أين لبنان.

«نقترح جواباً إطاره هذه الاطار:

«أ ـ لا تراجع عن لبنان الـ ١٠٤٥٢ كيلومتراً مربعاً.

«ب ـ استرداد لبنان كلّه متعذر إن لم يسبقه وجود شرعي له وعملي على رقعة ما من أراضيه يصبح هو القوة والقطب الجاذب للأجزاء الأخرى».

* * *

تلك كانت إحدى أوراق العمل التي دفعت بها إلى طاولة المناقشة في تلك الأيام. وقد كان لي في كل أسبوع تقريباً ورقة بهذا المعنى، حتى كاد كلامي يصبح مملاً. ومرة سألني أحدهم: «متى أنت مسافر». فقلت: «لماذا. أجاب: لكي نرتاح بعض الوقت من أوراقك». والصحيح أنني كنت أفضل أن تكون مداخلاتي مكتوبة لا مرتجلة، كما كنت أتعمّد إدخال هذه المنهجية على أعمال المكتب السياسي، بحيث لا تُطرَح القضايا والمواضيع الأساسية إلّا مكتوبة. وفوق ذلك كنت أرى بحكم وظيفتي ومهنتي، ككاتب للمقال الرئيسي اليومي في «العمل»، ما لا يراه رفاقي، أو على الأقل بعض رفاقي، فأنا متفرّغ وهم متطوّعون. أنا مرغم، بحكم المهنة والوظيفة، على مواكبة الأحداث والتأمل فيها في صورة دائمة، وهم مرغمون على الاهتمام بأعمالهم الخاصة لكسب عيشهم. فمن الطبيعي في هذه الحال أن اكتشف ما لا يكتشفه الهواة والمتطوعون وأن أرى مسبقاً ما لا يراه المتطوّعون والهواة إلّا بعد حين. ومن الطبيعي أيضاً ألّا تلقى طروحاتي وأوراقي تجاوباً في مرحلة أولى. ونادراً ما لم تتسبّب لي في سوء تفاهم مع الجميع لا يزول إلّا بعد مناقشات طويلة.

لكن «سوء التفاهم» في موضوع التنازل للدولة والشرعية كانت له أسبابه الأخرى. لقد صدف أن لا سلطة بين يديّ أغار عليها أو أتمسك بها. وربما لو كنت ممن يمارسون سلطة ما على الناس لكنت مثلهم أخشى عليها من الدولة والشرعية. ولكنت من خلال هذه الشهوة والمخاوف أرى «المصلحة الوطنية»...

ولكنت أيضاً وخصوصاً خصماً لأمين الجميل أو لأي رئيس للجمهورية يحاول أن يكون رئيساً وحاكماً ومسؤولاً. أمّا ولا سلطة أتمتع بها، وأتذوّق حلاوتها، وانتفع منها مادياً أو معنوياً، فلم أكن لأدرك تماماً صعوبة التنازل عنها لدى من ينعمون بها ويتأثرون بإغراءاتها. فلا أنا من حملة السلاح، ولا وظيفتي من الوظائف العائدة، أساساً، للشرطي أو القاضي أو الوزير، ومتأخراً جداً أدركت أن السلطة، في أحوال لبنان الشاذة، تؤخذ ولا تعطى، وخصوصاً متى كانت مغتصبة. ولم يكن وارداً أن تتنازل «القوّات» للرئيس أمين الجميل، وربما لو ظلّ حزب الكتائب نفسه يمارس السلطة التي انتزعتها منه «القوّات» لكان صعباً عليه هو أيضاً أن يتنازل.

يتلاقى هذا كلّه مع ما عزمت عليه إسرائيل وأعلنته صراحة بلسان وزير دفاعها شارون، وهوّ ألاّ تدع الرئيس أمين الجميل يحكم ويمارس سلطته الرسمية خارج قصر بعبدا... لا نكاية بالرئيس الجميل فقط بل أيضاً نكاية بالدولة اللبنانية نفسها بعدما عادت إلى مواقعها السابقة بالنسبة إلى الصلح العربي ـ الإسرائيلي. فكان من الطبيعي أن تلقى «القوّات» تشجيعاً إسرائيلياً في وقت هي في أمسّ الحاجة إلى التشجيع، ولم يكن وارداً أن تستغني «القوّات اللبنانية» عن الدعم الإسرائيلي مهما كان. فاستمرّت العلاقة بين الجانبين وثيقة وحميمة، وخصوصاً على مستوى أجهزة المخابرات.

وهكذا بدأت الشرعية تواجه في المناطق الشرقية، العراقيل نفسها التي واجهتها في المناطق الواقعة على المقلب الآخر من محور «طريق الشام». فكما هناك، كذلك هنا، اعتراض عليها وعلى «شرعيتها»، وعلى النظام السياسي، وعلى انتشار الجيش... وعلى إعادة ما للدولة للدولة، وعلى التسوية السياسية نفسها التي تمّ التوصل إليها في مشقة بالغة.

٢ ـ ماذا يريد المسيحيون؟

عدتُ من مؤتمر الحوار الوطني في لوزان (١٢ ـ ١٩٨٤/٣/٢٠) وقد تركت وقائعه في نفسي آثاراً شكلت عندي، لاحقاً، أزمة فكرية لازمتني ثلاثة أشهر تقريباً.

كنتُ ممن ارتجوا أن يكون المؤتمر خاتمة للأحزان وصفحة جديدة، لكن النتائج لم تكن في مستوى الرجاء، ولا المؤتمر نفسه كان مؤتمر حوار وطني بل مؤتمر حوار طرشان. لقد تعذر على المؤتمرين الخروج باتفاق أو بمشروع اتفاق على الأقل وكاد عقدهم ينفرط أكثر من مرّة. والحقيقة أن المؤتمر انتهى كما بدأ، ولم يكن البيان الختامي أكثر من صيغة كلامية للتستير على ما حدث.

لقد رافقت الشيخ بيار الجميل إلى لوزان مثلما رافقته من قبل إلى جنيف، أو إلى الحلقة الأولى من «مؤتمر الحوار الوطني» قبل خمسة أشهر تقريباً. وحدث في الفترة الفاصلة بين الحلقتين من الكوارث والمآسي ما كان يقضي بالوصول إلى التسوية. لكن التسوية لم تتمّ عندما تولى الرئيس سليمان فرنجية نسفها لدى النظر في البند المتعلّق بسلطات رئيس الجمهورية، معرباً عن تمسّكه بـ «الوثيقة الدستورية» كحدّ أقصى للإصلاحات السياسية. قال غاضباً وبكثير من الحدّة: «رئيس الوزارة أصبح رئيس الدولة المباشر وهذا مرفوض مئة في المئة. مرفوض أن نعطي حقوقاً لطائفة من حقوق الطائفة الثانية». وكانت المناقشة تتمّ على أساس

المشروع الذي أعدّه «المراقب السوري» عبد الحليم خدام وفيه نصّ يكاد ينقل صلاحيات رئيس الجمهورية تقريباً إلى مجلس الوزراء، إذ يقول: «مع مراعاة أحكام الدستور التي نصت على صلاحيات رئيس الجمهورية والتي لا تتعارض مع النص الآتي يعتبر مجلس الوزراء السلطة التنفيذية والإدارية العليا في الدولة ويتكوّن من رئيس الجمهورية رئيساً ورئيس الوزراء والوزراء».

وقامت مشادة حامية بين فرنجية من جهة ورشيد كرامي وصائب سلام من جهة ثانية رأى الرئيس أمين الجميل نفسه مرغماً على رفع الجلسة. وكانت الجلسة الأخيرة.

لقد لاحظت أن الرئيس فرنجية يتعّمد، في كل مواقفه ومداخلاته، مهاجمة إسرائيل وكل تعامل معها. ويتعمّد وصفها بالعدو التاريخي، متخطّياً في ذلك حلفاءه في «جبهة الخلاص الوطني» مقابل أقصى التمسك بصلاحيات رئيس الجمهورية وبحقوق طائفته. ومن جملة ما جاء على لسانه في تلك الجلسة: «جاء المشروع على ذكر إسرائيل من دون أن يقال أنها عدو. يجب أن يقال ذلك في كل مكان يرد فيه ذكر إسرائيل... يجب تحقيق انسحاب العدو الإسرائيلي وأن نضمّن المذكرة موضوع قطع العلاقة مع أميركا». أما على صعيد الإصلاحات السياسية فقد رأى فرنجية أن «المشاركة في هذه الورقة محصورة في فئة واحدة. الوثيقة تعطي احتكاراً لفئة. وأنا غير مستعد أن أتنازل عن درهم من حقوق طائفتي...«مني مستعد أبداً... طائفتي مع ربّي الذي خلقني ما بـدّي تاجر فيها... بالنسبة إلى المشاركة إلنا ٤١ سنة عايشين بنفس الأسلوب. بدّي حدا يسّميلي وزير استقال لأنّو لم يستطع أن ينفذ قرارو. وحدا يسّميلي رئيس حكومة مسلم استقال لأنو صلاحيات رئيس الجمهورية منعتو من العمل».

موقف الرئيس فرنجية هذا أعفى الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل، في الصف المقابل، من أي كلام أو مداخلة أو اعتراض. وبالتأكيد كانا مرتاحين إلى هذا الموقف وقد وفّر عليهما مشقة الرفض أو القبول، وفي الحالين مشقة. ولكلّ حال ثمنها. فمصيبة إن قبلا بالنص المقترح وهما بالكاد يقويان على مواجهة الغليان الحاصل في الأوساط المسيحية، ومصيبة إن جاء الرفض على يدهما

وكانا السبب في فرط المؤتمر وعرقلة التسوية.

وعدتُ من لوزان وأنا أتساءل إن كان هذا الموقف هو الموقف السليم. فمن جهتي لم أجد في النص المقترح، ولا في ورقة خدّام كلّها ما يستوجب الرفض عندما قرأها جوني عبدو علينا، مارون حلو وأنا، لابداء الرأي نيابة عن الرئيس شمعون والشيخ بيار. كان تقديري العفوي أن النصّ يكرّس عرفاً ولا ينشىء جديداً. فالسلطة هي، من الناحية الواقعية في مجلس الوزراء، ولا سلطة فعلية لرئيس الجمهورية بالاستقلال عن مجلس الوزراء. والنصوص الدستورية في هذا المجال لا يُعمل بها، بل يتعذّر العمل بموجبها لألف سبب وسبب. فلماذا التمسك بنصوص تكاد تكون ميتة، أو لماذا التمسك بصلاحيات لا وجود لها ولا قيمة لها على صعيد الممارسة العملية؟! لذلك رأيت نفسي أوافق، نيابة عن الشيخ بيار، على النص قبل أن يُعرَض كاملاً على المؤتمر لمناقشته. وقد فاجأني موقف الرئيس فرنجية كما فاجأ حلفاءه في «جبهة الخلاص»، وساءني أن يتسبّب الأمر في تفشيل تسوية تراءى لي أنها ضرورية ولا بدّ منها. وإذا كان صحيحاً أن موقف الرئيس الأسبق قد أتاح للرئيس شمعون والشيخ بيار الجميل أن يعودا من لوزان من دون أي تنازل، إلا أن الصحيح أيضاً أن «عدم تنازلهما» لم يكن، في نظري، مكسباً أو انتصاراً. فهل كنت على خطأ؟

اعترف، هنا، بأنّني أنا واضع مشروع «الدولة الاتحادية» الذي تقدّم به ركنا الجبهة اللبنانية، الشيخ بيار والرئيس شمعون، إلى مؤتمر لوزان، وقد كتبته ليلة وصولنا إلى المدينة السويسرية وعرضته فوراً على موافقة الزعيمين، فوافقا عليه كما هو ومن دون أي تعديل. فهل كنتُ مقتنعاً بما كتبت؟ وهل كنت مقتنعاً أيضاً بأن مثل هذا المشروع يمكن أن يلقى قبولاً أو أن يشكل باباً ألى التفاهم مع الفريق الآخر؟ ولماذا كتبت ما كتبت... وكيف وافق الشيخ بيار على مشروع هو على النقيض مما يفكّر فيه ويراه، وكنت على علم بأن الرجل هو ضدّ أي فدرالية وأي لا مركزية سياسية وأمنية؟

وليس قصدي من الكلام على هذا المشروع التدليل على أهمية أو عدم أهمية ما فعلت، بقدر ما هو للكشف عن بعض خفايا تلك المرحلة وعن الخلفية

السياسية والفكرية التي كانت تتحكّم بالمواقف المعلنة، وعن حقيقة الأزمة النفسية التي عاشها المسيحيون في تلك المرحلة وعاشتها قياداتهم أيضاً على كل المستويات. وأنا إذ أذكره هنا، فلأنّ ثمة تقارباً بينه وبين «ورقة خدّام»، وبالتحديد على مستوى السلطة المركزية. فهذه السلطة في ورقة خدّام، هي سلطة جماعية في هيئةٍ تتساوى فيها الطوائف اللبنانية وتتشارك في ممارستها كما في أي نظام فدرالي أو اتحادي. وكان رأيي أن على المسيحيين أن يقبلوا بهذه الإدارة الجماعية لشؤون البلاد إذا كانوا يريدون، حقيقة، الفدرالية بديلاً من دولة الاربعينات. وقد كان مشروع «الدولة الاتحادية» الذي ارتجلت صياغته في لوزان، وقدّمه الزعيمان شمعون والجميل، استجابة لميل المسيحيين العفوي والظاهر إلى مثل هذا التغيير في بنية الدولة اللبنانية، أو على الأقل محاولة لوقف المزايدات التي كانت تتوالى، في أوساط المسيحيين، منددة بـ «الدولة» التي قصّرت في الدفاع عنهم بعدما قصّرت في الدفاع عن نفسها بالذات. أليست الفدرالية ألّا تكون الدولة برأس واحد بل برؤوس عدّة تتساوى في الصلاحية و تتشارك في ممارسة السلطة بصلاحيات متساوية؟

إن جعل مجلس الوزراء «السلطة التنفذية والإدارية العليا في الدولة» هي أيضاً صيغة فدرالية كان ينبغي، في نظري أن يؤخذ بها... «وإلّا، ماذا يريد المسيحيون»، قلت في نفسي. إنّهم يطالبون بالشيء وضدّه. يطالبون بالفدرالية أو اللامركزية السياسية، وفي الوقت عينه يواصلون التمسّك برئاسة الجمهورية في كل الصلاحيات التي كانت لها. وهذا منتهى الفوضى الفكرية، ومنتهى الضياع. فلا رئاسة بهذه الصلاحيات في الدولة الفدرالية أو الاتحادية، ولا الدولة الفدرالية أو الاتحادية تسمح بهذا التمركز للسلطة والصلاحيات. فأيّهما نريد؟ بل أيهما يريد المسيحيون؟

وفي محاولة للخروج من هذه البلبلة، على الصعيدين الفكري والسياسي، نشطت المساعي للتعويض عن الفشل الذي انتهى إليه مؤتمر لوزان. فكانت التسوية التي صيغت في البيان الوزاري، البيان الذي تشكلت «حكومة الوحدة الوطنية» على أساسه وقيل عنه أنه «الميثاق الوطني الجديد» وبدلاً من أن يقال، مثلاً

«أن مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية والإدارية العليا في الدولة»، قيل «أن السلطة الإجرائية منوطة برئيس الجمهورية يمارسها بمشاركة مجلس الوزراء». أمّا الصياغة، صياغة البيان ـ التسوية، فقد عُدّلت على النحو الذي يجعلها تتلاءم مع مشاعر المسيحيين. وكان لي أنا شخصياً شرف المساهمة في هذا التعديل عندما عهد إليّ الرئيس الجميل بإعادة صياغة النصّ الذي كتبه الرئيس سليم الحص. فحذفتُ منه بعض المقاطع وأضفت إليه مقاطع أخرى.

حذفتُ منه ما رأيت فيه قصيدة هجاء في إسرائيل تستثير الأوساط المسيحية من دون أن تقدّم أو تؤخر في توضيح الموقف الوطني والرسمي منها.

وفي الكلام على هوية لبنان العربية أضفت إلى البند المتفق عليه في مؤتمر جنيف، والذي يقول أن «لبنان عربي الانتماء والهوية وجزء من هذه المنطقة لا يتجزأ. . . أضفت إليه هذا التوضيح:

«. . . وقد يكون ذلك شهادة للعروبة يؤدّيها هذا البلد من خلال تعدّد الأديان فيه، مثبتاً بذلك أهليتها للارتقاء فوق كل عصبية دينية أو مذهبية. وهو في أي حال على هذا المستوى ينتمي إليها ويؤكد على هذا المنعطف أيضاً إيمانه بها».

وعملاً بتوجيهات الرئيس الجميل، كان التأكيد كخاتمة للبيان، على أن تحقيق ما نصّ عليه من تغييرات في النظام السياسي والصلاحيات «يظلّ موقوفاً على إنهاء حال الحرب والصدوف عن كل أشكال القتال والأعمال المسلحة». . . «فالمشكلة الأمنية هي التي يجب أن تحلّ أولاً، وبقدر ما يستتب الأمن بقدر ذلك يقوى لبنان على محنته وتتوالى الإصلاحات»، وخصوصاً أن الحكومة الجديدة «تقوم على أساس وفاقي يفترض، أول ما يفترض، وقف القتال واعتماد العمل السياسي الديموقراطي في حلّ كل النزاعات والخلافات على أنواعها».

غير أن السير في هذه التسوية ظلّ صعباً على المسيحيين، فظلّت أوساطهم مضطربة حائرة لا تعرف ما تريد ولا تدلّها قيادة إلى ما ينبغي أن تعرفه لكي تحسم أمرها.

عدت من لوزان وأنا متأكّد من أن المسيحيين يسيرون نحو هلاكهم إن ظلّوا

في هذه الحال. فالإصرار على رفض التسوية يعني إصراراً على المضي في حرب لا ينتج عنها سوى هزائم إضافية وانكسارات غالية الثمن. فماذا يريد المسيحيون... وأي لبنان يريدون... ومن ينطق باسمهم ويقرّر بالنيابة عنهم ويكون لقراره الوزن السياسي والفعّالية اللازمة... وأين حزب الكتائب الذي تعوّدت الناس أن تسمع كلامه وتصغي، وتعوّد هو أن يتخذ القرارات الصعبة ويمشي، فتمشي الناس معه.

ولسوء الحظ، حزب الكتائب نفسه بدا حائراً تتجاذبه التيارات، وخصوصاً التيار المتمثل في القوّات اللبنانية وقيادتها الناشئة وقد كان أكثر تعبيراً عن الاضطراب الذي يعانيه المسيحيون وأكثر تطرّفاً. والجبهة اللبنانية التي تعوّدت الاتكاء إلى دينامية حزب الكتائب بدت عاجزة هي أيضاً عن أي موقف في مستوى المرحلة الصعبة. والصحيح أن كل الهيئات والتنظيمات العاملة في الوسط المسيحي كانت كما لو أنها تحاذر طرح الاسئلة الصعبة على نفسها ومواجهة الجماهير بقرارات وخيارات تصدمها. فظلّ الاتجاه اتجاه تملّق لهذه الجماهير. وقد عزّ علي خصوصاً، وأنا الكتائبي العتيق، أن أرى حزبي عاجزاً عن تأدية الدور التاريخي الذي لعبه في الاربعينات يوم قاد الشارع المسيحي إلى خلاصه بدلاً من أن يمالئه وينقاد إلى غرائزه. ولم يكن سهلاً يومذاك حمل المسيحيين على استبدال الحماية الفرنسية بالمراهنة على الاستقلال، ولا كان سهلاً خصوصاً استبدال فرنسا بالعرب ومع ذلك لم يتنكّب حزب الكتائب عن مواجهة اعتراضات المسيحيين بالموقف الوطني الصلب الذي عُرِفَ به في تلك الأيام. فأين هو لا يلعب الدور إياه والظرف في أهمية ظرف الاربعينات وخطورته إن لم يكن أكثر؟!

ورحت أحلم بوقفة تاريخية للمسيحيين تكون بمثابة نقد للذات، ومراجعة، واعترافاً بالحقائق السياسية الجديدة، وإقراراً بحقوق المسلمين وإعلان نيّات. وقفة لا تقلّد أحداً، ولا تكرّر شعارات مجتها الآذان، ولا تستحي من الاعتراف بالأخطاء بل تعفي الآخرين من الدّل إلى هذه الأخطاء والتشهير بها وبمرتكبيها. فماذا لو بادرتُ إلى إعداد مشروع وثيقة بهذا المعنى يكون لحزبي، حزب الكتائب، شرف الإطلالة بها على الناس، وشرف الدعوة إلى تبنّيها وإعلانها باسم المسيحيين

قاطبة وتكون هي الباب إلى قلوب المسلمين تردّ على تساؤلاتهم وتسلّفهم الصفح والمغفرة والثقة والمحبة؟!

كان ذلك في أوائل الشهر السادس من العام ١٩٨٤ عندما أعددت مشروع وثيقة قدّمت له بما يأتي:

«لقد كان طبيعياً في وسط هذه الهزّات والاضطرابات التي تتوالى على لبنان منذ ما لا يقلّ عن عشرة أعوام، أن تنتابنا الشكوك حول أهلية الكيان اللبناني للحياة وقدرته على تحقيق الأغراض التي أُنشىء من أجلها، ومنها تحقيق الأمن والحرية للعائشيَن في إطاره وبخاصة المسيحيين.

«لكن ما ليس طبيعياً أو جائزاً هو أن نظلّ حتى هذه الساعة في حيرة من أمرنا لا نعرف أي لبنان نريد ولا أي مصير نريد. الأمر الذي جعل عقيدة الحزب نفسها عرضة للأخذ والردّ، وللنسيان أحياناً، وهل لا تزال الكتائب على المبادىء الوطنية التي قامت عليها وتضمنها «البيان الأول» عام ١٩٣٦ أم لا، وهل التراجع عن هذه المبادىء ممكن من دونَ المساس بكيان الحزب ووجوده بالذات.

«إن بعض ما يعانيه الحزب من خلل في مجالات عدّة هو من ابتعاده عن الجذور نتيجة تعرّض الوجود المسيحي للخطر، ونتيجة تعرّضه هو لهجمة طائفية استهدفت وجوده بالذات أيضاً، فإذا شيء من الاضطراب والبلبلة ينتاب العديد من الكتائبيين على المستوى العقائدي، وإذا ضرورات الدفاع عن الوجود، اليومية، تطغى على المنطلقات المبدئية، منطلقات العام ١٩٣٦، وعلى المشروع الوطني الذي حملته الكتائب ورمت من ورائه إلى تأسيس وطن يتخطّى النزاعات الطائفية إلى نوع من التعايش والتلاقي بين الأديان والحضارات وعلى مستوى إنساني رفيع.

«وغني عن القول أنّ على هذا النحو عُنيت الكتائب بمستقبل المسيحيين في لبنان ومحيطه واعتبرت ذلك الضمانة لأمنهم وحرياتهم إضافة إلى أمن المسلمين أيضاً وحرياتهم. فهل تراجعت الكتائب عن مشروعها؟ وهل تستطيع أن تتراجع من دون أن تتراجع عن وجودها وتلغي نفسها بنفسها؟ وهل يعني أن على الكتائب أن

تفتش لنفسها عن عقيدة أخرى لكي تبقى . . . وهل هذا ممكن ومستطاع؟

«وإن صحّ أن لا أحد يطرح هذه التساؤلات، فمما لا ريب فيه أن الكتائب، كمؤسسة، تعانيها، ربما من دون أن تدري. الأمر الذي قلّل من دورها كحركة درج المسيحيون على تفضيل قراراتها وخطواتها، في الأوقات الصعبة، على قرارات الآخرين وخطواتهم. حتى ليصح القول أن الكتائب كانت دائماً هي التي تنقذ المسيحيين من حيرتهم ومن ذلك التمزّق الذي طالما عانوه عبر تاريخهم الطويل في لبنان والشرق. ويجب أن نعترف هنا بأن هذا التمزق هو حال ملازمة للوجود المسيحي في هذه المنطقة من العالم، ولا غنى في كل حين عن حركة، مثل الكتائب، قادرة على تخطّي حال اللاقرار إلى حال القرار الواضح والصريح، وبخاصة على المنعطفات التاريخية.

«ويصدف أن يكون لبنان، اليوم، على واحد من هذه المنعطفات الذي قد يكون أخطرها وأشدّها تأثيراً على المستقبل والمصير. لكن مواجهته لا تتمّ كما في السابق. الأمر الذي تسبّب في شرذمة الصف المسيحي وقيام أكثر من متطوّع للتقرير باسمهم، بعضهم إلى يمين الكتائب وبعضهم الآخر إلى شمالها. . . بعضهم يريد الانفصال عن المسلمين، وبعضهم الآخر يتهيّب ذلك ويطرح مشاريع حائرة بين الانفصال وعدمه. وقد انعكس ذلك على مجرى الصراع في البلاد وعلى الموقف من الشرعية اللبنانية، وعلى موقف الشرعية نفسها التي إذا سألت المسيحيين ماذا يريدون فهم لا يجيبون إلاّ إجابات حائرة متباينة ومتناقضة. وإذا قررّت لهم لا يستجيبون. وإذا الحرب تستحيل حرب استنزاف متواصلة، ولا قرار بمواصلة الحرب أو بوقفها، ولا قرار بتجديد الاتفاق مع المسلمين أو بعدمه، الأمر الذي يشجع الطوائف الإسلامية على اعتماد المنطق الانقلابي في التعامل مع المسيحيين، ومع الشرعية اللبنانية في نوع خاص. وها نحن نشهد الآن إحدى ظواهر هذا المنطق في الصراع من أجل السلطة، فيحار المسيحيون بين التساهل وعدمه، بين الاتفاق وعدمه، من دون أن يحول ذلك دون التنازلات الواحد تلو الآخر، ودون استمرار الحرب والفلتان الأمني على كل الجبهات. والمصير، طبعاً، باق معلّقاً ومتروكاً للزمن، ولفعل الآخرين، ولتفاعل الأحداث

الذي قلّما يأتي مؤاتياً لمن لا يفعل فيها أو يتهّيأ لها ويعدّ العدة لما تحمله من مفاجآت.

«لا سبيل لتخطّي هذه الحال إلّا بالإجابة عن هذا السؤال: أي لبنان نريد. وهو سؤال يجب أن تطرحه الكتائب على نفسها وعلى حلفائها وعلى الهيئات المسيحية عموماً قبل أن تطرحه على المسلمين. ففي ضوء الجواب عن هذا السؤال تُعرف أو تتحدّد كل الأجوبة عن كل الأسئلة الأخرى اللاحقة ومنها المتعلّق بنوع العلاقة التي يجب أن تكون بين المسيحيين والمسلمين في صورة خاصة، وبين لبنان ومحيطه الأقرب والأوسع في صورة عامة.

«وفي ضوء الجواب عن هذا السؤال أيضاً نعرف كيف نتعامل مع المشكلات والقضايا الراهنة والمطروحة، من أمنية، وسياسية، وعسكرية. لذلك ينبغي أن يُطرح السؤال الآن لا غداً. وكل تأجيل له هو تأجيل لكل القرارات وتعطيل لها. وهو التأجيل ما أقعدنا عن الحركة وأفقدنا دور المبادرة والتأثير في الأحداث. ومرّد ذلك إلى بعض الأفكار والاستنتاجات الخاطئة التي أُنزلت في منزلة حقائق. ونلاحظ أن المسيحيين لو سُئلوا هل يريدون التقسيم أم لا لكان جوابهم «لا». لكن الاستنتاجات المشار إليها لا تزال تشكل عائقاً دون القرار النهائي. لذلك وجب الحكم ببطلانها تسهيلاً للقرار والحسم النهائي».

بعد هذه المقدّمة رحت أُعّدد الاستنتاجات التي ينبغي الحكم ببطلانها. قلت:

«لنقرّر إذاً وسوّية ما يلي:

«أولاً: ما من حلّ نهائي للمسألة اللبنانية أو لمسألة الوجود المسيحي في الشرق يستأصل أسباب الاضطرابات ويلغي الصراع ويمنع الحروب في صورة نهائية. فلا ترجمة عملية لمثل هذا الحلّ فضلاً عن أنه مناف لطبيعة الحياة والحقائق المنطقية ولبنان... أو بالأصح، إن كان هناك من حلّ فهو لا يكون إلّا على الطريقة النازية، أي بالتصفية، تصفية أحد فريقي الصراع روحياً أو جسدياً. ولا حلول نهائية لأي مشكلة من مشكلات الإنسان على الأرض.

«وكيفما كان لبنان وكيانه وجغرافيته وحدوده ونظامه، سيكون دائماً في صراع مع محيطه، وسيكون المسيحيون دائماً أمام تحدّي الكثرة الإسلامية لـوجودهم وحرياتهم. فلا إن كانوا في دولة لهم مستقلة منفصلة عن المسلمين وعن هذا المحيط، ولا إن كانوا في دولة مركبة ومختلطة، سيعفون من مشقة المواجهـة ويطمئنون إلى غد مستمرّ ما استمرّت الحياة في المنطقة.

«وليس صحيحاً أنه إذا انفصل المسيحيون عن هذا المحيط تقل المخاطر التي تهدّدهم بل العكس هو الصحيح.

«ثانياً: المراهنة على تقسيم المنطقة إلى كيانات سياسية حدودها حدود المجموعات الدينية أو الاثنية العائشة فيها، وعلى نحو ما هو الكيان الإسرائيلي مثلاً، مراهنة في غير محلّها. فلا اللعبة والمصالح الدولية ستسمح بهذه الشرذمة، ولا الشرذمة نفسها تنهي الصراع بين كل هذه الأقليّات أو تضمن سلامها، بل على العكس من ذلك ستزيد الصراع حدّة والخطر على أمن هذه المجموعات وسلامها دائماً ومضاعفاً. إن مستقبل هذه المنطقة سيكون على نحو ما هو الاتجاه العام السائد في هذا العصر: لا مركزية داخل الأوطان والكيانات القائمة يقابلها تعاون على المستوى الإقليمي، والدولي، والقاريّ. وفي هذا الاتجاه يجب أن نفتش عن مستقبل لبنان لا في أي اتجاه آخر.

«ثالثاً: ليس مؤكداً أن الإسلام سيظلّ في تزمته وجموحه وميله إلى الفتح والطغيان واحتكار الطريق إلى السماء. فالمسيحية كانت مثله عندما كانت في عمره، وكذلك اليهودية. ان كل الأديان الموحدة أو التوحيدية تمرّ في هذا التزمت في مرحلة أولى، بحكم اعتبار نفسها رسالة كونية موجهة إلى البشرية جمعاء ويجب أن تعتنقها البشرية جمعاء. الإسلام جاء متأخراً عن المسيحية سبعة قرون. ولم تكن المسيحية، قبل سبعة قرون، أقلّ تزمتاً منه وأقلّ احتكاراً للحقيقة وأقلّ ميلاً إلى الفتوحات، وليس من الضروري، طبعاً، أن ننتظر سبعة قرون لكي نتفاهم مع الإسلام!

«وتأسيساً على ذلك لا ينبغي النظر إلى مستقبل العلاقة مع الإسلام والمسلمين نظرة تشاؤم. فالآتي لن يكون، حتماً، في ظلام الماضي وسواده.

«رابعاً: إن أي قرار مثل القرار الذي نحن مدعوون إليه هو، بالتأكيد، رهان، فلا خيارات مضمونة وخيارات غير مضمونة. وكل الخيارات هي مراهنة على مستقبل يصنعه الإنسان وتتساوى فيه أو تتقارب احتمالات الفشل والنجاح. ويصدف أن تاريخ لبنان مليء بتجارب الانغلاق والانفتاح، فلم يكن نظام القائمقاميتين، مثلاً، أفضل من «لبنان الكبير»، ولا نظام الجبل، أو نظام المتصرفية كان أقوى على الدوام من سواه. وهي تجارب واختبارات تعيننا على اختصار البحث والتنقيب، وعلى تغليب المعروف على المجهول.

«إن كنّا متفقين على ما تقدّم ذكره ـ ويجب أن نتفق عليه ونحسم أمره في صورة نهائية ـ يكون الخيار واضحاً، وهو أن لا بديل من الكيان الجامع بين المسيحيين والمسلمين والمنفتح على محيطه، من ضمن السيادة الكاملة طبعاً، والاحترام المتبادل.

«أمّا كيف يكون ذلك، ومن خلال أي نظام سياسي أو أي مؤسسات، فأمر ينظر فيه في ضوء هذه الملاحظات:

«**الملاحظة الأولى**: كل نظام سياسي هو نظام لمرحلة معينة. فلا أنظمة دائمة أو أبدية. وكلّما بدا النظام مقصّراً عن الأدوار التي أنشىء من أجلها وجب إعادة النظر فيه بغية تصحيح الخلل في مؤسساته وجعله أكثر انطباقاً على روح العصر ومتطلّبات الحياة. أن إعادة النظر في هذه المؤسسات أمر طبيعي وضروري أيضاً، وبخاصة بعد الهزات العنيفة التي تعرضت لها مؤسسات النظام اللبناني في المرحلة الأخيرة. وكل إعادة نظر تعني تغييراً في هذه المؤسسات، كلّياً أو جزئياً، لا تأكيداً عليها أو تشبثاً بها.

«**الملاحظة الثانية**: لقد ثبت أن الضمانات التي أُعطيت للمسيحيين في النظام السياسي القائم فقدت جدواها منذ مدة طويلة، فضلاً عن تزايد اعتراضات المسلمين عليها اعتراضات بلغت غير مرّة حدّ التمرّد المسلّح. وقد عطلها هؤلاء غير مرّة أيضاً. وسيواصلون تعطيلها كلّما أتيح لهم ذلك. وقليلة هي «العهود» التي لم تنته بثورة أو بانقلاب أو بحركة تمرّد واعتراض على سيد «العهد»، وتعطيل شبه كامل للحكم وقراراته.

«لذلك يجب أن نفتش عن هذه الضمانات في أماكن ومواقع أخرى لا في المواقع التي فقدت كل حصانة وكل منعة.

«**الملاحظة الثالثة**: إن ثمة خللاً أساسياً في دولة الاربعينات كشفت عنه الأحداث الأخيرة وبيّن عظم التناقض بين هذه الدولة من جهة، وطبيعة المجتمع اللبناني من جهة ثانية. فهي دولة حائرة بين الفدرالية وعكسها. تحاول أن تكون معبّرة عن تركيبة لبنان السوسيولوجية من خلال قاعدة التمثيل الطائفي، لكنها في الوقت عينه تعود فتحصر السلطة في حكم مركزي هو أقرب إلى النظام الرئاسي منه إلى النظام البرلماني، الأمر الذي جعل هذا الحكم موضع نزاع بين الطوائف لا يهدأ... والأمر الذي أجاز للمسلمين تحدّي المسيحيين على هذا النحو: إمّا الغاء قاعدة التمثيل الطائفي، وبخاصة على مستوى الرئاسات الثلاث والمناصب الرئيسة في إدارات الدولة، فتكون السلطة المركزية من دون أي لون طائفي معّين... وإمّا المضي في منطق التمثيل الطائفي حتى النهاية، وتكون السلطة لكل الطوائف، من خلال توزيع آخر للصلاحيات والمناصب، يضمن العدل والمساواة بين هذه الطوائف.

«**الملاحظة الرابعة**: لكل خيار منطقه. ومن يختر طريقاً وجب أن يمشيها قابلاً منطقها وكل أعبائها. وللتعايش الإسلامي ـ المسيحي منطقه وأعباؤه. فليس معقولاً، بالتالي، أن ننادي بالتعايش ولا نعمل بموجب منطقه أو لا نقبل بأعبائه.

«التعايش يفترض، طبعاً، وجود فريقين له أو أكثر. ويفترض أيضاً الإقرار بأن لكل فريق شخصيته وخصائصه. فهما بالضرورة مختلفان. ومعناه أن لا بدّ من أن يعترف الواحد بالآخر، وبحقه في التمايز والإختلاف أيضاً لكي يتعايشا ويتفاهما على أصول الحياة المشتركة.

«ومن موقع المسيحيين، يجب أن نعترف للمسلمين اللبنانيين بكل خصائصهم، فلا نفترض أن يكون موقفهم من العروبة، مثلاً، أو من الإسلام أو من إسرائيل والعالم الغربي، موقف المسيحيين بالذات. وإن صحّ أن ثمة اعترافاً مماثلاً يجب أن يقدم عليه المسلمون ويلتزموه، فالصحيح أيضاً أن ثمة خطوة يجب

أن يخطوها أحد الفريقين قبل الآخر ويكون هو البادىء في التحية والسلام. وليس ما يُضير المسيحيين أن يكونوا هم البادئين، ولا خسارة في ذلك ولا أي مجازفة. وتكون ترجمة ذلك في العلاقة بين الجانبين، وفي الصراع السياسي، وفي الاتفاق على سياسة البلد الخارجية والداخلية، وفي التوجيه والأعلام والتربية. وغني عن القول أن اللبنانيين لم يتربوا على هذه القواعد بل على عكسها، أي على إنكار وجود الآخر وحقه في الاختلاف.

«الملاحظة الخامسة: منطق التعايش يقضي بقيام مشاركة حقيقية من قبل أفرقائه في حكم البلاد وإدارة أعمال الدولة. إن دولة الاربعينات نفسها تقضي بذلك وهي القائمة على فدرالية طوائفية. وكل إصلاح يجب أن يسير في هذا الاتجاه. وكل خطوة في هذا الاتجاه يجب أن نشجع عليها لا أن نعترضها.

«وتأسيساً على ذلك يجب أن يتمثل المسلمون في الحكم بأقواهم لا بأضعفهم، وبأكثرهم تمثيلاً لخصائصهم وتوجهاتهم لا بأقلّهم تعبيراً عن هذه الخصائص وأمانة لها. ويجب أن يصحح المسيحيون موقفهم من الحكم على هذا الأساس. فالخلل فيه والتناقض واضحان بارزان.

«الملاحظة السادسة: لقد أثبتت الحروب المتتالية في بلادنا أن ما من طائفة تستطيع أن تلغي الأخرى أو أن تشطبها من الوجود أو أن تحرمها أدوارها في حياة البلاد. وكان على المسيحيين أن يعملوا بموجب هذه الحقيقة يوم واتتهم الظروف وكانت كفّتهم في ميزان القوى هي الراجحة. وربما لأن الحقيقة المذكورة لم تكن في هذا الوضوح ضيعوا على أنفسهم وعلى البلاد فرصتين: فرصة العام ١٩٧٦، وفرصة العام ١٩٨٢. لا شيء الآن يحجب هذه الحقيقة وقد وضحت للجميع، للمسملين كما للمسيحيين. وإن صحّ أن روح التسلّط والسيطرة لا تزال تتحكم ببعض النفوس هنا أو هنالك، إلّا أنّ الصحيح أيضاً أن لا أحد يحلم بالسيطرة على الآخر أو يجهل الحدود التي تقضي بأن يلتزم حدوده. أن ثمة توازناً يفرض نفسه على الجميع. وهي فرصة تسنح للفريقين معاً في أن يرسيا تعايشهما على توازن حقيقي مستمدّ من طبيعة البلاد لا من خارجها.

«في ضوء ما تقدّم، يُعمَل فوراً على الدخول في تسوية للنزاع على السلطة تتم في إتجاهين إثنين متكاملين:

«أ ـ إقامة توازن حقيقي على مستوى الحكم المركزي من خلال الحكومات المتوازنة ومن خلال توزيع عادل ومتوازن للمناصب الرئيسة ووظائف الفئة الأولى في مؤسسات الحكم والإدارات العامة.

«ب ـ إقامة لا مركزية توفق بين حاجة الطوائف اللبنانية إلى الشعور بالأمان من جهة، والحاجة الأخرى إلى قيام علاقة ثقة متبادلة بين هذه الطوائف من جهة ثانية، وفي هذا الإطار يصار إلى استبعاد أي طرح لا مركزي انفعالي الروح والنزعة أو من شأنه الإيحاء إلى المسلمين بأنّه كذلك. إن أي نظام لا مركزي يقتضي انعقاد إرادة افرقائه حوله وحيث لا تنعقد هذه الإرادة لا يستقيم أي نظام.

«تُعتبر هذه الوثيقة برنامجاً مرحلياً يعرض على الأحزاب والهيئات والفعاليات المسيحية ويشكل الموقعون عليه جبهة سياسية واحدة تنتظم على النحو الآتي: (١) مجلس تمثيلي على المستوى الوطني. (٢) لجنة تنفيذية تتولى التقرير وإدارة أعمال الجبهة في كل المجالات. يعهد إلى لجنة تمثل الهيئات الموقعة على هذه الوثيقة بوضع نظام داخلي للجبهة المذكورة».

تلك كانت المطالعة التي أعددتُها وطلبتُ مناقشتها في المكتب السياسي. فاستجيب لطلبي الذي اتبعته، في بدء المناقشة، بطلب آخر، وهو أن تنتهي المناقشة بقرار صريح، بل بإعلان مثل الإعلان الذي اقترحه. فالشكل كان عندي، في أهمية المضمون، وكان يهمّني أن يخلص الحزب إلى مواقف صريحة من المسائل والمواضيع التي أثرتها في مطالعتي، وأن يعبّر عن هذه المواقف بالطريقة نفسها التي لجأت إليها، كأن يكون كل ذلك بمثابة خطاب سياسي جديد موّجه إلى المسلمين خصوصاً.

وكعادتي في مثل هذه الأحوال، استعنت بجريدة «العمل» لكي اجعل من الأمر قضية. ومن دون أن انتظر نتائج المناقشة، عمدت فوراً إلى نشر النصّ المعروض على المكتب السياسي في الصفحة الأولى من الجريدة. متعمّداً في ذلك

فتح باب المناقشة العلنية على أوسع نطاق، وإثارة اهتمام المحازبين والأوساط المسيحية بالمواضيع المطروحة، وتهيئة الأجواء والنفوس لقرارات تأخر اتخاذها لانعدام التهيئة لها.

فماذا كانت النتيجة؟

الصدى في الجانب الإسلامي جاء مشجعاً. لقد لقي المشروع المقترح هناك ترحيباً، الأمر الذي يؤكّد أنّني أصبت الهدف من هذا القبيل. فقصدي هو اسماع المسلمين صوتاً مسيحياً يرتاحون إليه ويبدّد الحذر وسوء الظن، ويعيد بعضاً من الثقة المفقودة ويفتح الباب أمام التسوية المنشودة. فماذا لو تبنّى حزبي هذا المشروع، أو أصبح - الصوت، فعلاً، صوت المسيحيين لا صوتي أنا وحدي؟!

وكنت قد حرصت على ألّا يحتكر حزب الكتائب هذه الخطوة. فذهبت إلى الرئيس كميل شمعون في منزله أعرض عليه المشروع واقترح طرحه أيضاً على حزب «الوطنيين الأحرار». علّ الحزبين الحليفين يخلصان إلى موقف مشترك من هذا القبيل. الأمر الذي أتاح لي الترويج للمشروع على أنه مطروح على الحزبين معاً، بل على أنه من صنع لجنة مشتركة من الحزبين.. وكانت هناك، بالفعل، لجنة مشتركة للتنسيق بينهما أخذت علماً بالمشروع لكنّ مهمتها لم تتجاوز هذا الإطار. والمناقشة التي تمّت في حزب الكتائب لم تقترن بمناقشة مماثلة في حزب «الاحرار». لقد كان مؤسفاً أن يذهب الترحيب الذي لقيه المشروع في أوساط «بيروت الغربية» سدى. وهذه بعض نماذجه:

كتب باسم الجسر في مجلة الحوادث يقول:

«بعد نجاح زيارة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام لبيروت، ونشر «مشروع الوثيقة» التي وضعها فريق عمل مشترك بين حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، يمكن القول إن شعاع أمل يلوح من خلال الغيوم السوداء التي أطبقت على المصير اللبناني، ذلك أن وقف إطلاق النار وفتح المرفأ والمطار وإعادة توحيد الجيش وبيروت تشكل المنطلقات العملية الأربعة لاقلاع حكومة الاتحاد الوطني... ولكن الأهم من هذا الحلّ السياسي العملاني - على حدّ التعبير

العسكري ـ تلك الوثيقة التي نشرتها الصحف ونسبتها إلى فريق عمل كتائبي ـ احراري»... «تبرز هذه الوثيقة كدليل على أن صوت العقل ـ في أوساط الكتائب والأحرار ـ بدأ يشق طريقه وسط قرقعة السلاح ودوي القنابل. وهو الصوت الوحيد الذي يمكن أن يلاقي صدى في كل الطوائف والأحزاب اللبنانية الأخرى التي ما زال العاقلون والمخلصون و«الأوادم» فيها أكبر عدداً من المتطرّفين والمغامرين والعملاء... ولكنّهم كانوا ينتظرون عودة العقل والتعقل وحسن النية ليخرجوا عن صمتهم أو سلبيتهم.

«لسنا ندري بالضبط من هي القوى التي كانت وراء صدور هذه الوثيقة أو خطها في إقناع المقاتلين في الميليشيات المسيحية أو المتطرّفين في انعزاليتهم بخفض السلاح والعودة إلى الحوار الوطني الوحيد القادر على انقاذ لبنان»... «ولكننا نعتبر هذا الموقف أساسياً في إنجاح أي محاولة مصالحة وطنية أو بناء وطن جديد على أشلاء الوطن الذي صرعته حرب السنوات التسع»... «بين نجاح مهمة عبد الحليم خدّام وبروز هذا التيار الوطني العقلاني في أوساط الكتائب والأحرار، هل يمكن الحديث عن بوادر أمل حقيقية في سماء لبنان المظلمة؟ ربما... إذا لم تعمد حكومة إسرائيل إلى تلبيد هذه السماء بغيمة جديدة».

سعد محيو في «السفير» كتب ثلاث مقالات تناول فيها «مشروع الوثيقة» بجوانبها الثلاثة: الجانب السياسي، والجانب الايديولوجي ـ النظري، والحلول المقترحة، ممّهداً لها بالقول: «إننا نعتقد أن مشروع الوثيقة جدّي... ولأننا نعتبره جدّياً فإننا نميل إلى أن نرى إليه على أنه أولّ طرح تسووي يتقدّم به حزب الكتائب أو بعضه منذ اندلاع الحرب الأهلية العام ١٩٧٥. وهذا ما يحدونا إلى التفاؤل. فكما أن المشاريع الخاصة في «المناطق الغربية» جربت حظها ووصلت إلى الطريق المسدود، فإنه يبدو الآن أن حزب الكتائب أو بعضه بدأ يصل إلى الاستنتاج نفسه». (السفير ـ ٢٧ ـ ١٩٨٤/٦/٢٩).

وفي «السفير» أيضاً كتب حسان حيدر يقول: «مشروع الوثيقة الذي يناقش داخل حزب الكتائب الآن والذي طرحته «العمل» لنقاش خارجي هو عودة بحزب

الكتائب وبالمارونية السياسية إلى ما قبل «حرب العامين» مع اختلاف المعطيات في الصف الآخر.

«ولا بدّ من الإشارة مجدداً، ولو عرضاً، إلى تقصير النخبة السياسية الوطنية والإسلامية في التعاطي مع هذا المشروع. وهو تقصير يعكس على الأرجح امتداداً للذهنية الخاطئة التي قالت بعزل الكتائب في بدايات الحرب الأهلية بسبب عجزها عن استيعاب التماهي شبه الكامل الحاصل بين هذا الحزب والطائفة المارونيّة ككل.

«من الواضح أن المشروع الكتائبي يعكس أجواءً سائدة لدى الطليعة المسيحية المثقفة تتلخص في أن المسيحيين عادوا إلى النقطة التي انطلقوا منها في ١٩٧٥ بعد دورة كاملة حول محور العلاقة بالمسلمين داخل لبنان وخارجه، دورة سمحت بدخول إسرائيل طرفاً مشاركاً حتى في التفاصيل المسيحية». (السفير ١٩٨٤/٧/٦).

النائب نجاح واكيم كتب في مجلة «الكفاح العربي» (١٩٨٤/٧/٢) مبدياً «ملاحظات أولية حول مشروع الوثيقة الكتائبية» فقال: «إن أول ما يلفت النظر في هذا الطرح هو جرأته وصراحته، وهذه نقطة إيجابية كبيرة تسجل لفريق العمل الذي وضع مشروع الوثيقة. هذه الجرأة في الطرح افتقدناها طويلاً في لبنان، ولدى الكثير من القوى السياسية»... «انها شجاعة نقدّرها ونتفاءل بها، وجرأة في الطرح لا شك فيها نتمنّى أن تدوم لقبول الحوار والإقناع أو لتقبلهما.

وكتب عمر هندي في «السفير» أيضاً (٨٤/٧/٢٩) مقالاً مطوّلاً أنهاه بالاستنتاجات الآتية:

«أولاً: الوثيقة، فيما إذا تمّ إقرارها من دون تعديل يطال النقاط الجوهرية الواردة فيها، فإنها تتضمّن أرضية سياسية ملائمة لإخراج العنصر الطائفي من المعادلة السياسية، وخلق الشروط الموضوعية التي تسهّل التغلّب على الانشطارات العمودية. وهذا بحدّ ذاته تحوّل تاريخي مهم يجب أن يلقى ترحيباً من كل الحريصين على دفن الطائفية والراغبين في التغيير.

«ثانياً: إن الوثيقة تتطلّب الاعتراف بالهوية الدينية والثقافية للجماهير المسيحية، وهذا مطلب حق. فإذا كان من حقنا، بل من واجبنا، أن نرفض ونعارض تجسيد هذا الطلب في مؤسسات الدولة لكي لا يؤثر سلباً على الجهود المبذولة من أجل تطوير المجتمع والعثور على صيغة لتنظيمه تؤمن قدرته على مواجهة التحدّيات المصيرية، فليس من حقنا رفض منح الجماهير المسيحية حرية الاعتقاد الديني والثقافي.

«ثالثاً: الوثيقة تمثل تحوّلاً تاريخياً يشكل نقضاً لنسق المفاهيم الثقافية والسياسية التي جرى ترويجها في السنوات العشر الماضية، وتوفر الأرضية الكافية لإدارة حوار فكري وسياسي جديد. . . إن قيمة هذه الوثيقة تكمن بصورة حصرية في أنها تعطي فرصة لإدارة حوار فكري يجب أن تساهم فيه أوسع قطاعات الشعب، ويجب أن يتحوّل ما احتوته إلى مسلمات توّجه وعي الجماهير. . .».

نوّاف عبد الله سلام لم يكتب مقالاً في صحيفة بل بعث إليّ بسلسلة ملاحظات حول مضمون الوثيقة قدّم لها بالكلمة الآتية: «أفضل التحية وبعد، طيّه ملاحظاتي النقدية وأسئلتي حول الوثيقة. . . يبقى أن الأهم هو الانقلاب الفكري ـ إذا جاز التعبير، الذي تحدثه في الأوساط التي تتوجّه إليها. . . وهو ما تحدثنا عنه معاً، فلم أجد موجباً لتكراره معتبراً أنكم تفضلون معرفة أوجه النقد على إعادة الثناء».

* * *

تلك كانت الأصداء في الأوساط السياسية والفكرية في «بيروت الغربية» وقد عرضت لبعض نماذجها فماذا عن الأصداء في حزب الكتائب وفي قواعده، وكيف كانت المناقشات، وماذا كانت النتيجة؟

صحيح أن مناقشة المشروع تمت كما لم يناقش أي مشروع أو موضوع في السابق. وقد سهّل لي الشيخ بيار الجميل الطريق، بعدما اطلع على مضمونه، ووافق الجميع على المنهجية التي اقترحتها، وهي أن تقترن المناقشات بردود خطّية على ما ورد في النص المقترح توافق عليه أو تعدّله أو تقدّم بدائل منه، مع التأكيد

على وجوب الاتفاق على نصّ نهائي يكون هو «الإعلان» المرتجى.

تراوحت الردود بين الموافقة والاعتراض، الاعتراض على الكلّ أو على بعض الأجزاء، وقد جاءت معبّرة عن التيارات التي تتجاذب حزب الكتائب والأوساط المسيحية من كل جانب.

فمن حيث الشكل رأى البعض أن الوقت غير مناسب لإثارة المواضيع المثارة في المشروع فضلاً عن أن لا داعي لذلك طالما أن ثمة تسوية قد تمت من خلال البيان الوزاري الذي تشكلت الحكومة على أساسه. كما أن البعض الآخر قد أخذ على المشروع خلوّه من أي إشارة إلى مسؤولية المسلمين عما حدث، كأن المسؤولية كلّها تقع على المسيحيين وحدهم من دون سواهم.

وفي الأساس كانت الملاحظات والاعتراضات على الوجه الآتي:

١ ـ المسلمون هم الذين أخلّوا بالميثاق الوطني، وعليهم هم أن يحدّدوا موقفهم من مبدأ العيش المشترك»... «المشاكل سببها نزعة الطغيان لدى المسلمين» و«التعايش عقيدة مسيحية في حين أن المسلمين لا يعترفون بدولة رئيسها غير مسلم وشريعتها غير إسلامية»... «إذا كان الحلّ لا يقوم على الانفصال، فإن الحلّ لم يعد جائزاً أن يرتكز على الوضع الراهن. فصيغة ١٩٤٣ أضحت مشروع أسلمة تدريجية للنظام اللبناني»... «لا يجوز اتهام المسيحيين بأنهم انفصاليون دون الإشارة بأن المسلمين هم مرتهنون للخارج».

٢ ـ ليس صحيحاً أن «المراهنة على تقسيم المنطقة إلى كيانات سياسية حدودها حدود المجموعات الدينية أو الأثنية مراهنة في غير محلّها»... «الشرق الأوسط هو أكثر مناطق العالم عدم استقرار وأكثر بقاع الدنيا قابلية للتغيرات المفاجئة»... «اللعبة والمصالح الدولية شرذمت المنطقة مراراً ووحدتها مراراً أيضاً وبالتالي لا يجوز الجزم أن المراهنة على المتغيرات الاقليمية هي في غير محلّها»... «الحكم على فشل النموذج الإسرائيلي أو استحالته هو في غير محلّه. فكثرة من المسيحيين راهنت على إسرائيل والنموذج الإسرائيلي ومنها كاتب ورقة العمل المطروحة. وعلى الرغم من خيبة الأمل فإن إسرائيل لم تفشل نهائياً لا في فلسطين

ولا في لبنان ولا في المنطقة بدليل أن القضية الفلسطينية خابت، وأن الجي
الإسرائيلي ما زال داخل لبنان وهو يحضّر عدة بدائل حليفة في حال انسحابه، و
التفوق العسكري الإسرائيلي ما زال هو القاعدة تجاه كل العرب مجتمعين».

٣ ـ التأكيد على «أن لا بديل من الكيان الجامع بين المسيحيين والمسل
يغفل إحدى حقائق الحرب وهي أن التعايش هو أحد أسباب المآسي التي يعيث
اللبنانيون». . . «فورقة العمل ما زالت تفتش عن الدواء من خلال الداء».
«هذا التأكيد يتجاهل روح المقاومة المسيحية خلال السنوات العشر الماضي
فالمقاتلون لم يضحوا ولم يستشهدوا من أجل التعايش والعودة إلى صي
١٩٤٣. . . بل من أجل لبنان آخر».

٤ ـ إصلاح الخلل في دولة الاربعينات يكون بـ«الخروج من الغموض
والالتباس وتبني النظام الفدرالي». . . وبجعل لبنان «دولة محايدة إقليمياً ود
بموجب قرار تتخذه حكومة الوحدة الوطنية ويقرّه مجلس النواب ويبلغ إلى جا
الدول العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة».

تلك كانت، في صورة عامة، الملاحظات والاعتراضات وقد عبَّرت ع
باسهاب أوراق العمل المقدّمة من قيادة القوّات اللبنانية، ومن الدكتور س
جعجع.

أمّا الأوراق الأخرى فقد جاءت مؤيدة للمشروع مع بعض التعديلات
قيل، مثلاً، «إن هذه الوثيقة موفقة ورائعة». وثمة من حرص على تخصيص
واصفها بكلمة شكر وتقدير «للعمل الذي قام به في العمق وبمنهجية خلاقة» وق
أيضاً:

ـ «لا نشاطر القائلين بنجاح النموذج الإسرائيلي، وبالتالي، ديمومته».
«إن رجالاً من أكبر المفكرين اليهود، وفي تحاليل عميقة وشجاعة كتبوا ل
النموذج، في شكله الحالي، الفشل على المدى الطويل». . . «إننا نحذر من
تحالف استراتيجي مع إسرائيل يكون مردوده خسارة إمكانية التعاون مع الجير
ـ على علاّته ـ وبالنتيجة يجرّنا إلى التعري من كل حليف أو صديق في المنطقة،

فيه إسرائيل نفسها إذا دعت مصلحتها إلى التفاهم مع جيرانها».

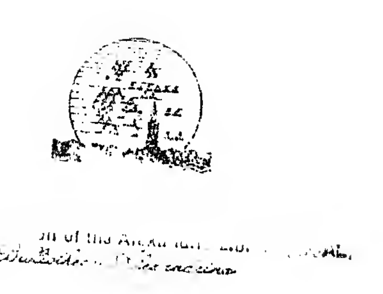
ومن جملة الحجج التي أُبديت في هذا المجال هذه الأقوال:

- «إسرائيل نفسها وهي مجتمع عسكري مستنفر في صورة دائمة وتَحظى بدعم غير محدود من الدولة الأعظم، نراها تعيش في حذر دائم وتتلهف إلى السلام مع دول المنطقة».

- «مسيحيو الشرق لن يؤيدوا انفصال المسيحيين عن المسلمين»... «رأينا ما كان موقف الولايات المتحدة والدول الغربية جميعاً طيلة الحرب اللبنانية»... «مسيحيو لبنان أنفسهم يرفضون الانفصال وتشكيل دويلة مسيحية».

- «العوامل التاريخية والجغرافية التي تربطنا بالمحيط منذ مئات السنين، وحتى العوامل الثقافية والفكرية» تحكم بعدم الانفصال ناهيك عن العوامل الاقتصادية: «من يستطيع أن ينكر أن نحو ٦٠ أو ٧٠ بالمئة مما نشاهده من عمران في مناطقنا المسيحية تعود في أساسها إلى أموال عربية».

وفي اختصار، أظهرت ردود الفعل على مشروع الوثيقة كم هي الهوة كبيرة بين «جيل الحرب» وجيل ما قبل الحرب، وكم هو صعب ردم هذه الهوّة والوصول إلى قرار مسيحي واحد وجامع، الأمر الذي يؤكّد - وخلافاً لرأي القائلين «أن الوقت غير مناسب» - كم هو ضروري طرح ما طُرِحَ من مسائل، وكم هي ضرورية أيضاً المناقشة التي تمت. وليس إلاّ المناقشة العلنية والديموقراطية طبعاً، ما ينقذ المسيحيين من حيرتهم وتمزقهم، ولكن لسوء الحظ طالت المناقشة في حزب الكتائب أكثر من اللزوم، وبدلاً من أن تؤدّي إلى ما كان يرمي إليه المشروع، أدّت إلى ورقة تسووية، توفيقية، خالية من أي بريق، فضلاً عن أنها جاءت متأخرة عن الموعد المرتجى... خمسة أشهر تقريباً، كانت «حكومة الاتحاد الوطني» في إثنائها قد بدأت تتعثر وتتعثر معها التسوية التي تضّمنها ونص عليها البيان الوزاري.



٣ ـ خلل على مستوى القيادة

تميّز حزب الكتائب، عبر تاريخه الطويل، بقدرة بالغة على قيادة «الشارع المسيحي». وكان الشيخ بيار الجميل يفاخر دائماً بقوله: «نقود الشارع ولا نترك الشارع يقودنا». وأثبت الحزب أكثر من مرّة أنه هذه القيادة، وخصوصاً في المراحل الصعبة، وفي الأوقات التي تتطلّب من يقول باسم المسيحيين «نعم» أو «لا» ويكون لقوله الوقع المرتجى. هكذا كان شأنه في العام ١٩٤٣، في ثورة الاستقلال، وفي العام ١٩٥٨ خصوصاً عندما تقرّر وقف «الثورة المضادة» فوراً والدخول في التسوية. أذكر على سبيل المثال أن القرار بتوقيف إذاعة «صوت لبنان» في تلك الأيام، وكانت لا تزال إذاعة سرّية، صدر فيها أنا أستعدّ لتقديم نشرة الأخبار، وموعدها الساعة الثانية والربع ظهراً. كان جهاز الإرسال في منزلي، وكان منزلي هو مقرّ الإذاعة، و«الستوديو» ومكتب التحرير. وكنتُ أنا المحرِّر، والمذيع، والفنيّ أيضاً ومهندس الصوت إن صحّ القول. فالسرّية التامة كانت تقضي بأن يكون منزلي هو مركز الإرسال، وبأن أحتكر شخصياً كل الأدوار... لم يكن تحدّي الدولة والشرعية قد بلغ حدّ الإعلان عن موقع الإذاعة بل كانت الدولة نفسها، على رغم ما أصابها في ذلك الحين، لا تزال قادرة على بعض الملاحقة لمن يتحدّى سلطتها وقوانينها. فظلّت إذاعة «صوت لبنان» إذاعة سرّية، بل صوتاً لا يعرف إلّا القليلون مصدره وصاحبه.

... وفجأة جاء من يبلّغني الأمر الصادر عن الشيخ بيار بتوقيف البث فوراً

ومن دون أي تأخير. لم يكن تنفيذ الأمر سهلاً عليّ، لا من الناحية النفسية ولا من الناحية الفنية. ومع ذلك، وفي غضون دقائق، كان البث قد توقف. وأقفلت الإذاعة في صورة نهائية. ولم تنفع التظاهرات الصاخبة في ثني الحزب عن قراره في إنهاء ما عُرِف، في ذلك الحين، بـ «الثورة المضادّة» والدخول في التسوية. لقد استاء «الشارع المسيحي» من هذا القرار وعدّه تراجعاً، لكّنه لم يتعوّد أن يخالف قـراراً للكتائب أو أن يتحدّاه كما لم تكن الكتائب لتحجم عن اتخاذ القرارات الصعبة، أي القرارات التي تصدم «الشارع» عادة، ولا تخشى المزايدات.

لسوء الحظ، كان حزب الكتائب قد خسر الكثير من هذه القدرة القيادية عندما اقتضت الظروف الدخول في التسوية التي تمّت في أعقاب «مؤتمر الحوار الوطني» في لوزان. وإذا كان صحيحاً أن الحزب قد وافق على التسوية وساهم أيضاً في صنعها وصياغتها، سواء كان في وضع النصوص أو في الاشتراك، بشخص رئيسه، في «حكومة الاتحاد الوطني» التي تشكلت لهذا الغرض، إلّا أن الصحيح أيضاً أن القاعدة الشعبية لم تستجب له كما في السابق بل على العكس من ذلك بدت كما لو أنها تتحدّاه. وأسباب التحـدّي عديدة. فالمسيحيون يخرجون من سلسلة هزائم عسكرية وسياسية تهزّهم حتى الأعماق وتجعل من كل تسوية في نظرهم، عقد استسلام، وخصوصاً أنّهم لا يبرئون الحزب من مسؤولية ما حدث لهم. ولكن بدلاً من أن يقودهم ذلك إلى أخذ العبرة مما حدث، وسلوك درب الاعتدال ازدادوا تطرّفاً. وبدلاً من أن يكفّوا عن المراهنة على إسرائيل ازدادوا مراهنة عليها ورفضـاً لسوريا. وبدلاً من أن يُقبلوا على التسوية مع المسلمين ازدادوا تمسّكاً بـ «صلاحيات رئيس الجمهورية». فماذا أيضاً لو ركبت «القوّات اللبنانية» موجة الرفض هذه واتخذت منها سبيلاً إلى الحلول مكان حزب الكتائب، في تصدّره للموقف المسيحي، وفي زعامته، وفي الدور القيادي الذي له؟!.

والحقيقة أن حزب الكتائب بدأ يخسر دوره ومواقعه مع نشوء «القوّات اللبنانية» كتنظيم مسلّح ما عتم أن أعطاه السلاح دوراً سياسياً وتقريرياً هو طبيعي في وقت الكلمة الراجحة فيه هي للسلاح. فاضطرار الحزب إلى التنازل للقوّات المذكورة عن دوره المسلّح في غمرة الحرص على «توحيد البندقية» في المناطق

الشرقية، أدّى إلى تنازل آخر شمل، في وقت من الأوقات، الدور السياسي أيضاً. وقد حدث ذلك على دفعات لكنّه لم يتوقف عند حدود معينة. وبدلاً من أن تظل «القوّات» تحت سلطة الحزب السياسية، أو على الأقل الذراع العسكري للجبهة اللبنانية، أو التحالف العسكري الذي يكّمل التحالف السياسي المتمثل في الجبهة المذكورة، أصبحت هي «الحزب»، وهي «الجبهة». وإضافة إلى تأثر العمل السياسي بالعمل العسكري وارتهانه له، كانت هناك أيضاً شخصية بشير الجميل يضجّ فيها طموح لا يحدّ ودينامية متحرّكة في استمرار تسبق أي قرار يتخذه «الحزب»أو «تتخذه» «الجبهة» والصحيح أن بنية «القوات» العسكرية، مقرونة بقيادة شابة ومتحرّكة، كانت أقرب إلى مقتضيات ظروف الحرب من بنية «الجبهة» أو «الحزب». فالحرب تتطّلب قرارات سريعة. ومن يسبق إليها تكون له الكلمة الفصل، والمبادرة، والقيادة.

وهكذا لم تترك «القوّات اللبنانية» لحزب الكتائب، الحزب الذي أنشأها وأمّدها، في المنطلق، بالعنصر البشري، وبالسلاح والمال، لم تترك أي دور. وإذا كان صحيحاً أن الأمر لم يكن ليشكل مشكلة حقيقية في عهد بشير الجميل، إلاّ أنه، بعد غياب «بشير»، أصبح مشكلة المشاكل، وخصوصاً عندما جاء موعد التسوية وصار على المسيحيين أن يقرّروا، إمّا مواصلة الحرب، ومواصلة دفع أثمانها، وإمّا الدخول في التسوية. الحزب، بحكم ما يحمله من تراث على مستوى العمل الوطني والسياسي، هو مع التسوية، والقوّات اللبنانية، المولودة في الحرب والمتأثرة حتى الأعماق بما أنتجته الحرب من تقسيم في الأرض والشعب، والمتأثرة أكثر بالنموذج الإسرائيلي، هي ضدّ التسوية. الحزب يحاول استرداد دوره وسلطة القرار، و«القوّات» تتشث بالدور الذي لعبته في عهد «بشير» وبسلطة القرار أيضاً. الحزب ملتزم دعم الشرعية بحكم التراث والتقاليد، وبحكم التضامن مع من هو منها على رأس الشرعية، وهو الرئيس أمين الجميل، و«القوّات» لا تشعر بأي التزام حيال هذه الشرعية ولا حيال رئيسها بل ترى فيهما خصماً لها وخطراً عليها.

أليس من أول مقتضيات التضامن مع الشرعية إعادة ما لقيصر لقيصر

وخصوصاً على مستوى السلطة والقرار الوطني؟

«بشير» نفسه كان يستعدّ، بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، لحصر السلطة والقرار في المؤسسات الشرعية عندما اغتيل وهو على مسافة أيام من تولّيه السلطات الدستورية. وكان يقول: «ليس وارداً أن أحكم بجيشين». . . «والقوّات اللبنانية، مثل سائر الميليشيات المسلّحة، يجب أن تذوب في الدولة أو أن تلتحق بها». ولم يكن الأمر سهلاً على «بشير» نفسه. وكان هو يعرف ذلك ويتهيّبه. فكيف مع الخلف؟!

والصحيح أن «القوّات»، بعد غياب «بشير»، كانت في ما يشبه التمرّد على الشرعية ورئيسها وعلى الحزب أيضاً وقيادته المخضرمة.

بل أكثر من ذلك، وبدلاً من أن يكون الحزب هو الذي يخترق «القوّات» ويحتويها كان هو نفسه مخترقاً من جانب «القوّات». فقاعدة الحزب قاعدة متأثرة بأجواء التطرّف السائدة في الوسط المسيحي، وحائرة بالتالي بين الخضوع لقرار قيادتها أو لقيادة «القوّات»، فقط الهالة التي لشخص الشيخ بيار الجميل كانت تلجم حال التمرّد. وكان الشيخ بيار نفسه يحاول التوفيق بين التيّارين ويحاذر كسرّ الجرّة مع «القوّات» مؤجّلاً الحسم إلى ظروف أكثر مؤاتاة. وليست مبالغة القول إن الحزب نفسه مشى مع التسوية مرغماً، واحتراماً لشخص رئيسه. لكن «القوّات» لم تمشِ. وظلّت البلبلة هي السائدة.

* * *

كتبت في زاوية «من حصاد الأيام» من جريدة «العمل» (عدد ٣ - ٦ - ١٩٨٤) أقول:

«ليس أدلّ على المأزق الذي بلغه الصراع من أجل السلطة في بلادنا من هذه الاحتجاجات والانفعالات في الجانبين كلّما أُدخل تعديل على الحصص فيها أو عُرِضت تسوية.

«فأي مساس بما هو قائم يقلق المسيحيين من دون أن يطمئن المسلمين أو ينصفهم، أو بكلام آخر، مهما أَخذ رشيد كرامي أو نبيه برّي يراه المسلمون ناقصاً

أو تافهاً. ومهما تصلّب كميل شمعون وبيار الجميل اعتبر المسيحيون تصلّبهم ناقصاً وتافهاً هو أيضاً. إن عين اللبنانيين لا تزال ضيقة!

«فمن منا لا يذكر الاحتجاج على تسمية رئيس الحكومة رئيساً لمجلس الوزراء؟

«المسيحيون لا يتذكّرون أنها صفة يحملها رئيس الحكومة منذ الاستقلال، بل منذ أول مرسوم صدر عن حكومة لبنان السيد المستقل. هذا فيما لا يرى فيها المسلمون أي تقدّم على العرف القائم ولا أي تكريس له في النص على الأقل ولا أي إضافة إلى صلاحيات رئيس الحكومة وسلطاته.

«وأمس أيضاً قامت القيامة ولم تقعد في الأوساط المسيحية لأن في البيان الوزاري ما «ينتقص من سلطات رئيس الجمهورية» حينما يقول أن «السلطة الإجرائية منوطة برئيس الجمهورية يمارسها بمشاركة مجلس الوزراء». فيردّ المسلمون بالقول إن لا جديد في ذلك ولا أي تغيير يذكر. فالعرف القائم منذ الاستقلال هو على هذا النحو... والمشادة مستمرّة. فحتى الاعراف صارت موضع نزاع لا النصوص الدستورية فقط: لا المسلمون يكتفون بها ولا المسيحيون يرضون بتكريسها.

«يزيد من النزاع حدّة أن الأمر يُطرح في أعقاب معركة طاحنة أدّت إلى هذا التهجير الواسع للمسيحيين من الجبل، وإلى تعطيل الحكم والجيش، وإلى إسقاط مشروع بيروت الكبرى، ناهيك بإسقاط اتفاق السابع عشر من أيار الذي رأى فيه المسيحيون واسطة للخروج من دوّامة الصراع العربي - الإسرائيلي ولتحقيق المزيد من الاستقلال عن سوريا. فهل بعد كل هذه التراجعات تُطلب منهم كل هذه التنازلات؟

«وغني عن القول أنه بالاعتماد على هذه التراجعات يطالب المسلمون بهذه التنازلات وحجتهم في ذلك أن المسيحيين، عندما كانوا متفوقين، لم يفكّروا بأي تنازل، بل على العكس من ذلك تناسوا كل الحقوق ولم يسألوا إلاّ عن حقوقهم، وتجاهلوا كل المخاوف ولم يذكروا إلاّ مخاوفهم، وهو منطق لا يقنع المسيحيين، طبعاً، ولا يهدّىء من مخاوفهم.

«. . . ولهذا السبب نرانا نؤكد، تكراراً، على ضرورة توسيع دائرة التغيير والتعديل والإصلاح، فلا يظلّ طموح اللبنانيين في هذا الإطار الضيق والمغلق والخانق. إن وفاقاً على هذا المستوى يكاد يكون مستحيلاً فضلاً عن أن مستقبل لبنان لا يبنى فقط على حقوق الطوائف في الحكم وإدارات الدولة. فالهموم، هموم الناس الحقيقية، هي أعلى من ذلك وأهم، وليس إذا انتزع منصب من هذه الطائفة وأُعطي لأخرى تزول هذه الهموم وتختفي. إنّ بعض الأمن، مثلاً، يخفف الكثير من التشنج. واستئناف التعمير والتنشيط للأسواق والمرافق الاقتصادية يهدىء الكثير من الشهوات والمخاوف.

«غير أن الحاجة إلى رجال دولة من طراز رفيع تظلّ هي الحاجة التي لا يُستعاض عنها بأي مهدّىء. فاللبنانيون مدعوون إلى تجديد العقد الذي يربطهم، أو إلى تأكيده، وفي الحالين لا غنى عن قيادات شجاعة ومتفوقة تتولّى التوقيع على العقد وإعلانه. وربما كان مطلوباً من بعض القيادات أن يحترق لكي يخرج لبنان من هذا المأزق التاريخي ويخلص. وهي تضحية لا تُطلب، عادة، إلاّ ممن هم في مرتبة الفدائيين الحقيقيين. فأين الفدائيون. . . وأين الأبطال؟».

والحال أن القيادة المسيحية، المتمثلة في الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل وحزبيهما، لم تكن لتنقصها الشجاعة وروح الإقدام فضلاً عن الاقتناع الكامل بضرورة الدخول في التسوية، وكانت الزعامة المسيحية، والمارونية خصوصاً، لا تزال معقودة للرجلين الكبيرين، على الأقل من الناحية المبدئية أو النظرية. وبهذه الصفة شاركا في مؤتمري جنيف ولوزان، ثم في «حكومة الوحدة الوطنية». وبهذه الصفة أيضاً ساهما في صياغة التسوية متحمّلين مسؤوليتها ومسؤولية إنجاحها، على الأقل في الشق المتعلّق منها بالموجبات التي تقع على الجانب المسيحي والماروني. وقد درجت العادة على أن ما يتفق عليه الحزبان. . . أو بالأصح ما يتفق عليه بيار الجميل وكميل شمعون ويقرّرانه، يكون هو «القرار المسيحي». ودرجت العادة أيضاً على أن يكون الزعيمان دائماً زعامة واحدة، شعوراً منهما بحاجة الواحد إلى الآخر، إضافة طبعاً إلى تلاقيهما التام على الصعيد الوطني. وإذا كان حزب الكتائب دائماً هو الأقوى، والأوسع انتشاراً، والأكثر تنظماً وفعالية،

وبالتالي الأكثر صدقية، إلّا أن قراراته ومواقفه لم تكن لتلقى الصدى الذي تستحقه في الأوساط المسيحية إذا كان كميل شمعون معترضاً عليها أو مشككاً فيها. وكان المسيحيون عموماً يطمئنون ويرتاحون إلى التفاهم والتحالف بين الزعيمين وحزبيهما. وهذا ما فهمه الرجلان وعملا بموجبه منذ أحداث العام ١٩٥٨ من دون انقطاع، فلم يفترقا أبداً. وكان تحالفهما الدائم نموذجياً، بل مثالاً فريداً يتقاسمان الفضل فيه، وخصوصاً على مستوى المودّة المتبادلة، والاحترام المتبادل، والتضحيات أو التنازلات الشخصية المتبادلة. ولا تحالف كان ثابتاً ومتيناً من دون هذه الشروط التي هي سياسية إضافة إلى انتمائها إلى سلّم القيم الأخلاقية. وهل من سياسة حقيقية من دون أخلاق وقيم أخلاقية؟ لقد شاع عن الرئيس كميل شمعون أنه في السياسة «ثعلب» لا قدّيساً. وشاع عن الشيخ بيار الجميل أنّه «طيب القلب» لا رجل سياسة، وثمة من وصفه بالقدّيس أيضاً تدليلاً على ترفّعه في العمل السياسي والوطني، و«الشائعتان» هما أقرب إلى الصورة الكاريكاتورية منها إلى الصورة الحقيقية. ولو كان التناقض بين شخصيتي الرجلين هو بهذا المقدار لما التقيا يوماً على أي أمر. فمن المؤكد أنهما يلتقيان، أساساً، على خصال وفضائل واحدة أو متقاربة. ان تحالفهما الدائم والثابت هو الدليل. ففيه خلقية... وفيه أيضاً حسّ سياسي، وصورة واضحة وجلية عن اتفاقهما.

لقد أتاحت لي مرافقتي الدائمة للشيخ بيار الجميل، وبالتحديد منذ أحداث ١٩٥٨، الوقوف على عمق العلاقة القائمة بين الزعيمين. فكنت أيضاً وطبعاً من المعجبين بشخصية الرئيس كميل شمعون، لا تأثراً بالجاذبية التي كانت في شخصه وفي طلّته، وهي موهبة من مواهب الطبيعة والسماء، بل بقدرته الفائقة على التعالي والتخطّي متى اقتضت المصلحة الوطنية أو السياسية ذلك. وأهمّ ما عرفته عن هذه العلاقة الوفاء والأمانة المتبادلين كأنّ بين الحليفين الكبيرين عقداً غير مكتوب يجمعهما ويربطهما حتى الموت.

في أي حال كان هذا «الثنائي» يوحي إلى المسيحيين عموماً بالاطمئنان. هذا على مدى ربع قرن ونيف. فاحتكر القيادة والزعامة والقرار. وتعامل معه الأقربون والأبعدون بصفته «الممثل الشرعي» للجانب المسيحي. وعبثاً حاول بشير الجميل

التحرّر مما كان يعتبره «وصاية» آن لها أن تنتهي. فقد وجد نفسه، في نهاية الأمر، مرغماً على احترامها ولو في حدود معينة.

مشى الزعيمان المارونيان في «التسوية» على أنها التسوية التي لا بدّ منها. وكان الشيخ بيار الجميل، كما الرئيس كميل شمعون، حريصاً على إنجاحها. لكن نقطة الضعف عنده هنا أنّه كان يحاذر الظهور بمظهر المتأثر برابطة الأبوة التي تربطه برئيس الجمهورية. كأن يقال، مثلاً، من أنه من أجل ابنه يفعل ما يفعل. ومن المؤكّد أنه كان يتمنّى لحكم ابنه أمين الجميل أن ينجح. لكنّه نادراً ما دافع عن سياسة هذا الحكم مثلما دافع عن حكم الرئيس إلياس سركيس مثلاً أو عن حكم الرئيس سليمان فرنجية أو عن حكم أي رئيس سابق. ولو كان في الحكم، في تلك الأيام، شخص آخر غير أمين بيار الجميل لكانت مواقف الشيخ بيار منه أكثر حرارة. ولعلّ أخطر ما كان يعانيه الرجل هو الشعور بأن ثمة يداً جهنمية متفوقة تعبث بمصير هذا البلد، فتضرب مؤسساته وإنسانه، وتزرع الفتن، وتُقيم الأخ على أخيه والابن على أبيه. ولا تترك لهذا الشعب أيَ عافية يوظفها في الدفاع عن نفسه ووجوده. وكان كمن يرى أن لبنان الواحد الذي شارك هو في صنعه وتغنّى دوماً بمزاياه يموت ويتحلّل فيما كل محاولة لانقاذه محكوم عليها بالفشل. فهل يعني أن بيار الجميل يئس من إمكان إنقاذ لبنان ففضل أن يموت على أن يشهد نهاية ما ساهم في صنعه وكرّس له العمر والحياة؟

أغلب الظنّ أن الكوارث المتلاحقة أثرت كثيراً وعميقاً في صحة الرجل وعافيته، فضلاً عن تقدمه في السن، فعزّ عليه ألّا يكون ما كانه عندما كان يقمع، لوحده، تظاهرة غوغائية في الشارع ويتصدّى للفلتان، وهو العنفواني حتى الموت. وأكثر من مرّة صارحنا في الاجتماعات المغلقة أنه لم يعد قادراً على تحمّل المسؤولية «ففتشوا عن البديل»!

بكلام آخر، كان يرى أن السلطة تفلت من يده من دون أن يقوى على الاحتفاظ بها والدفاع عنها.

ولم تكن حال الرئيس شمعون أفضل من حال رفيقه وحليفه إلّا في ناحية واحدة: فهو لم يعرف التعاسة والحزن اللذين عرفهما الشيخ بيار وتركا على وجهه

أخاديد وفي عينيه حمرة دائمة. وهكذا لم يتيسَّر للتسوية القيادة المسيحية القادرة والمقتدرة كما في التسويات السابقة... كما في الاربعينات، مثلاً، أو في الستينات، فماذا لو كانت الأزمة أيضاً أكبر وأعظم من أي تسوية؟؟

وقد زاد الأمر سوءاً موت الشيخ بيار فيما الصراع على أشدّه في الجانب المسيحي، بين السائرين في التسوية والسائرين عكسها. وربما كان المعترضون على التوجّه الجديد ينتظرون موت الشيخ بيار ليبدّلوا من وسائل التصدّي، والاعتراض، والعرقلة...

كانت آخر جلسة لمجلس الوزراء حضرها الشيخ بيار الجميل هي الجلسة التي عُقدت صبيحة يوم ٨٤/٨/٢٩ وحضرها أيضاً، بعد مسعى سوري، كل الوزراء، وخصوصاً الوزيران برّي وجنبلاط. وكانت جلسة «مصارحة» و «تفاهم» كما قيل.

وبعد أسبوعين تقريباً انتُخب الدكتور إيلي كرامة خلفاً للشيخ بيار على رأس حزب الكتائب، والدكتور جورج سعادة نائباً للرئيس. وكان ذلك في ٨٤/٩/١٣. وكان ذلك أيضاً إيذاناً بتبدّل نوعي في التعاطي مع «القوّات اللبنانية» بصفتها حاملة سيف النقمة في وجه الحكم وفي وجه حزب الكتائب والنهج المشترك الذي يتبعانه. فالقيادة الجديدة قيادة شابة فضلاً عن أنها على اتمّ تفاهم مع الشيخ أمين الجميل، رئيس الجمهورية، سواء بالنسبة إلى ضرورة المضي في التسوية التي نتجت عن مؤتمر لوزان أو بالنسبة إلى نوع العلاقة بين الكتائب والقوّات اللبنانية. والمسألتان مترابطتان. والظروف تقضي بحسم الأمور المعلّقة، وقد طال تعليقها وتأجيلها. فليس معقولاً، مثلاً، أن يكون الحزب مع الحكم فيما «القوّات» تعارضه وتتنصل منه. فلمن الكلمة والقرار في «المناطق الشرقية»؟ وعلى مَن يعتمد رئيس الجمهورية إن لم يكن على حزبه في الدرجة الأولى؟ وإلى متى يظّل الحزب ساكتاً عن استقلال «القوّات» عن الحزب الذي خرجت منه، في سياستها ومواقفها... وهل لها أن تستقلّ وتتفرّد، أو هل لها أن تتعاطى شأناً ليس، في الأساس، من شؤونها؟

إن «تركة» بشير الجميل، من هذا القبيل، كانت ثقيلة. فالذين خلفوه على رأس المؤسسة التي انشأها، ظنّوا أنهم يتمتعون بـ «الشرعية» نفسها التي تمتع بها هو، أو أنهم يخلفونه في كل المجالات. وليس سرّاً القول إن مع «بشير» نفسه لم يكن الحزب مرتاحاً أو راضياً عن تفرّده وتفرّد «قواته» في قراراتها، ولا كان راضياً، طبعاً، عن تعاطي «القوّات» الشأن السياسي. فهي عنده مؤسسة عسكرية ليس لها أن تتدخل في الصراع من أجل السلطة ولا أن تقرّر في المسائل ذات البعد الوطني أو المصيري. فقط شخصية «بشير»، أو الثقة التي وُضِعت في شخصه جعلت «القوّات» تستقل، نسبياً، عن الحزب وتسبقه في قراراتها وخطواتها، ويكون لها شأن على الصعيد الوطني العام، حتى ليصح القول أن «مشروع القوّات» مشروع على قدّ بشير الجميل، شخصياً، لا على قدّ سواه. ومع غياب «البشير» أصبح على الحزب أن يستردّ ما له، وأن يعيد «القوّات» إلى حدودها، بل إلى الحدود المرسومة في البروتوكول المعقود بين المؤسستين. وهو في الحقيقة بروتوكول معقود بين «بشير» وقيادة حزب الكتائب ظلّ سرّاً لا يعرف مضمونه إلّا الموقعون عليه. وحسب هذا البروتوكول فالقوّات اللبنانية مؤسسة غير مستقلّة عن الحزب بل مرتبطة به من خلال شخص قائدها، الكتائبي حتماً.

وكان هناك تفاهم ضمني بين أحزاب «الجبهة اللبنانية» على أن يكون قائد «القوّات» دائماً كتائبياً، اعترافاً بأسبقية حزب الكتائب في هذا المجال وبصفته الحزب الأكبر.

ولم يكن سهلاً أبداً، بعد غياب «بشير»، إعادة «القوّات اللبنانية» إلى هذه الحدود. فظلّت تعمل كما لو أن «بشير» لم يمت، أو كأنّ الذين خلفوه على رأس المؤسسة الفتية يملكون الصلاحية نفسها أو السلطة نفسها أو الشرعية نفسها... أو الكفاية نفسها! وليست مصادفة أن يطلق هؤلاء الشعار القائل «بشير حي فينا»، وهو شعار راج إلى مدّة، وظلّ وقعه على الآذان حلواً إلى مدّة، لكنّه لم يدم طويلاً. ولم يبق «بشير» حياً إلّا في قلوب وذوات قلّة قليلة أصبحت في ما بعد، ملاحقة ومضطهدة!

والصحيح أن المتمتعين بالسلطة التي كانت لبشير الجميل، أو التي كانت

لـ «القوّات» في عهده، لم يرق لهم التنازل عن هذه السلطة لاصحابها سواء كان هؤلاء في الدولة أو في حزب الكتائب أو في «الجبهة اللبنانية» أو في أي موقع كان. وهي ظاهرة طبيعية في عالم السياسة والصراع السياسي، تقابلها ظاهرة طبيعية مماثلة تتمثل، في هذا المجال، في حرص حزب الكتائب على استرداد ما يدّعيه لنفسه وحقاً من حقوقه... وكذلك الشيخ أمين الجميل الذي جاء إلى الحكم لكي يحكم ويمارس السلطة الشرعية لا لكي يكون وكيل «تفليسة».

وبدأت المعركة، معركة شدّ حبال في مرحلة أولى لم أغب عنها أنا ولا كنت من المتفرّجين على وقائعها. فأنا مع شرعية الحزب، ومع الشرعية الوطنية، ومع الرئيس أمين الجميل والسياسة الوطنية التي ينتهجها، ومع التسوية التي تمّت في رعاية سوريا، بل أنا من المطالبين منذ مدة، وبإلحاح، بوقف الحرب وبالامتناع عن استخدام السلاح في صورة كلّية ونهائية، وبإعادة ما للشرعية للشرعية. وأنا أيضاً ممن يشاركون في التهيئة للقرارات الحزبية وفي صياغتها، وإن كنت لا أملك هذه الصفة في صورة رسمية. صفتي الوحيدة هي أنني أتولى إدارة التحرير في الجريدة الناطقة باسم الحزب أكتب فيها المقال الافتتاحي، إضافة طبعاً إلى اعتماد الشيخ بيار الجميل عليّ في كتابة تصريحاته وبياناته السياسية. وقد أكسبني ذلك مكانة بين رفاقي ووضعني دائماً في الموقع القيادي. كنت ملزماً، أدبياً، بحضور اجتماعات المكتب السياسي من دون أن أكون عضواً من أعضائه. فقط في العام ١٩٨٦ أصبحت عضواً أصيلاً من دون أن أطلب، ومن دون أن أرشح نفسي لهذه العضوية: رئيس الحزب رشحني من دون أن يسألني، من ضمن الثمانية الذين يعرضهم على الأعضاء المنتخبين فيختار هؤلاء من بينهم، وبالاقتراع السرّي، أربعة. فكنت واحداً من هؤلاء الأربعة، ولمدة ثلاث سنوات. قبل ذلك لم أكن، مرّة، عضواً أصيلاً، ولا كنت مرّة من الذين يتنافسون على عضوية المكتب السياسي... لا عن عفة في النفس بل عن كبرياء. وأعترف بهذا العيب في ذاتي. فأمران كانا يمنعاني دائماً من ترشيح نفسي لهذه العضوية، أو لأي منصب آخر: طرح نفسي على الناخبين، وكنت اعتبر ذلك انتقاصاً من كرامتي... والخوف من الفشل. والأمران مترابطان. وقد حدث أن بلغت مكانة في الحزب ونفوذاً يغنيانني

عن أي لقب أو صفة رسمية كما يغنيانني أيضاً عن تحمّل أثقال المعارك الانتخابية ومشقات الصراع على السلطة.

. . . فمن دون كل هذه الأثقال والمتاعب كنت دائماً، ومنذ بداية الستينات، في صميم سلطة القرار. هكذا في أيام الشيخ بيار، وقد ظلّت لي هذه «الصفة»، بعد موته، سنوات.

كنت مع الدكتور إيلي كرامة كما كنت مع الشيخ بيار الجميل تقريباً. فكان من الطبيعي أن أكون «فريقاً» أيضاً في النزاع مع «القوّات اللبنانية» وقيادتها، بل واحداً من الذين رأوا أنّ لا بدّ من أن يحسم الحزب أمره ويكون ما كانه قبل إنشاء «القوّات»، وأن يضع حدًّا نهائياً لفوضى القرار، وأن يستعيد ما كان يُعَرف به دائماً من تشدّد في مسائل المسلكية والانضباط الحزبي، والامتثال الكامل للقرارات التي تصدر عن السلطات العليا فيه.

كان أول تدبير اتخذناه هو الطلب من فادي فرام، قائد «القوّات»، تسليم الحزب المبالغ والحسابات المالية التي في حوزته، باعتبار أن السلطة المالية هي، أساساً، للحزب لا للقوّات اللبنانية. ومعروف أن من في يده المال هو الذي يُـأمر فيُطاع. وما دامت «القوّات» هي التي تجبي الأموال وتعيّن أبواب الانفاق فلن تكون فوق سلطتها سلطة. فماذا لو كانت كل الأموال المودعة في المصارف هي على أسماء أشخاص لا على اسم مؤسسة؟! ولا كيان قانونياً أو شرعياً للقوّات اللبنانية تتعامل من خلاله مع الغير، فضلاً عن أنها تنظيم موقت قضت به ظروف الحرب. وهي قد تبقى وقد لا تبقى. فلِمَن الأموال والممتلكات التي تقبض عليها بواسطة أشخاص بعد زوالها؟

ولم يكن سهلاً على فادي فرام التنازل عن المال والسلطة المالية. فقاوم وعارض وحاول التهرّب والتمرّد. لكنّه في النهاية لم يَـرَ بدًّا من الرضوخ فرضخ، وتمت عملية التسلّم والتسليم مقابل أن يتكفّل الحزب تأمين نفقات «القوّات» على أساس موازنة سنوية واضحة ومقرّرة.. ولعلّ ما حمل فادي فرام على الرضوخ هو اقتراب موعد نهاية «ولايته»، كقائد، المحدّدة بسنتين. فإذا لم يرشحه الحزب لولاية

ثانية يكون قد خسر سلطة المال حتماً وخسر معها منصب «القائد» الذي لا يُقدّر بثمن!

ويبدو أن «الانتصار» الذي تحقق للحزب على هذا الصعيد، شَجَّعَنا على طلب المزيد. فما أن حان موعد الانتخاب حتى رأينا أنفسنا نرشح فؤاد أبو ناضر لا فادي فرام. وحلّ الأوّل مكان الثاني على رأس قيادة «القوّات». وكان ذلك في ٩/١٠/٨٤. الأمر الذي أعاد للحزب سلطته على «القوّات»، مالياً وعسكرياً... وسياسياً. والغاية من كل ذلك، طبعاً، إزالة العراقيل والاعتراضات من درب السلطة الوطنية والشرعية، وتمكين حزب الكتائب من أن يكون، فعلاً، الغطاء السياسي الكامل لحكم الرئيس أمين الجميل والسياسة التي ينتهجها. وكانت «القوّات اللبنانية» قد بدأت تشكل مشكلة على هذا الصعيد، منذ مؤتمري جنيف ولوزان، كما كان فادي فرام قد تمادى في الاعتراضات على التسوية مع سوريا، حتى كاد الحكم... وكاد حزب الكتائب يفشلان في القيام بالتزاماتهما السياسية والعسكرية.

صحيح أن «الفريق الآخر» في التسوية لم يكن، بعد، قد قدَّم شيئاً أو تنازل عن شيء، بل كان لا يزال يعترض على الخطط الأمنية في اتجاه الجبل والجنوب ويحاول، بشتى الطرق، منع السلطة الشرعية من تسلّم المناطق التي تخليها، تباعاً، القوّات الإسرائيلية. لكن الاقتداء بجنبلاط على هذا الصعيد لم يكن فضيلة بل الفضيلة كلّها أن نمدّ الحكم والسلطة الوطنية بأكبر قدر من العافية لكي تقوى وتتعافى. وكنا لا نزال نظنّ أن إنقاذ التسوية ليس مستحيلاً.

وفي خطوةَ لاحقة لتأكيد سلطة الحزب وعزمه على مواصلة دعم الحكم والشرعية والتسوية، أقدم الحزب على معاقبة النائبين لويس أبو شرف وإدمون رزق بإسقاط عضويتهما الحزبية لأنهما لم يتقيّدا بالقرار القاضي بالاقتراع للنائب حسين الحسيني في انتخابات رئاسة المجلس النيابي!

ولا أدري، هنا، إن لم نكن في ما اتخذناه من خطوات جريئة في ذلك الحين قد تجاوزنا حدود الممكن والمستطاع. واعترف بأنّني كنت ممن ساهموا في اتخاذ تلك الخطوات أكبر مساهمة. وربما لو كان لي يومئذ موقف آخر لكان بعضها قد تعدّل أو

كان أقلّ قسوة. ولست لأمدح نفسي إذا قلت أن دوري كان مؤثراً تأثيراً بالغاً في تلك الخطوات والقرارات. أقول ذلك لكي اعترف بمسؤوليتي النسبية عنها، بل للاعتراف بالخطأ إن كان ما اتخذناه من قرارات في تلك المرحلة مخطئاً. وهل هو قليلٌ التضحية بنائبين اثنين من نواب الحزب وهم يعدّون على أصابع اليد الواحدة؟

وليس قليلاً، طبعاً، أن نعيد «القوّات اللبنانية»، دفعة واحدة وفي خلال أيام قليلة، إلى سلطة الحزب، مالياً وعسكرياً وسياسياً.

كنتُ، بالطبع، فخوراً بما صنعناه وتدليلاً على أجواء الاعتزاز التي غرقنا فيها وغرقتُ فيها أيضاً أنا شخصياً، أنقل عن مفكرتي اليومية الخاصة ما دوّنته فيها في ذلك الحين فكتبت في يوم ١٩٨٤/١١/٢٦ أقول:

«احتفلنا يوم أمس بعيد تأسيس الكتائب لأوّل مرة «بعد الشيخ بيار الجميل»، كان الاحتفال، كالعادة، حاشداً وعلى قدر من القوة والأبهة ظاهرتين، وكما لو أن الحزب يحاول تأكيد حضوره كمؤسسة إذا غاب مؤسسها فهي لا تتأثر. ويلاحظ ذلك في كل أعمال الحزب وفي تحرّكه اليومي، وفي القرارات الصعبة التي اتخذها في الآونة الأخيرة. ومنها القرار القاضي بتغيير قائد القوّات اللبنانية، وقرار فصل النائبين لويس أبو شرف وإدمون رزق لمخالفتهما قرار المكتب السياسي القاضي بالتصويت للنائب حسين الحسيني كمرشح لرئاسة المجلس النيابي، ناهيك عن القرارات الأخرى المتعلقة ببعض التعيينات والمناقلات على مستوى قيادة «القوّات».

«ومع الرئيس الجديد الدكتور إيلي كرامة تأخذ سلطة التقرير في الكتائب منحى مختلفاً كان الشيخ بيار كما لو أنّه عقبة في طريق أي تغيير. والصحيح أنه كان يحاذر المساس بما هو قائم وبخاصة في الظروف الصعبة الراهنة. كان قد بدأ يخشى المجازفة. هذا إضافة إلى ما عرف به دائماً من حرص، مبالغ فيه أحياناً، على عدم التخلّي عمن عمل معه وناضل، حتى لو شاخ وأصبح عاجزاً.

«أجل، أنا اتساءل لماذا هذه القرارات وغيرها لم تتم في أيام الشيخ

بيار؟ . . . أليس هو من صنع الكتائب ورعاها طوال ٤٨ عاماً وطبعها بطبعه وشخصه؟ . . . أليس الحزم الذي تبديه القيادة الجديدة هو من التربية التي اكتسبها أعضاؤها ـ وأنا منهم ـ في المؤسسة العريقة؟».

وأنا اتساءل، اليوم، إن كان ما فعلناه في تلك الأيام، أو قلناه، معيباً. فربما ما أخذناه على الشيخ بيار لم يكن في محلّه، بل ربما كان تريثه هو الحكمة كلّها وكانت جرأتنا تسرّعاً وتهوّراً. غير أن المهم في هذا المجال هو التدليل على عظم الجهد الذي بذلناه في ذلك الحين، مضافاً إلى جهد الآخرين، في سبيل انجاح «التسوية» و«مسيرة الانقاذ»، وعلى عظم الخطوات المتخذة لإزالة العراقيل المعترضة. والمهمّ أيضاً تبيان الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدّت إلى ما أدّت إليه، لاحقاً، من ردّات فعل سلبية، ومن انتفاضات. والأهم من هذا أو ذاك ما أثبتته هذه التجربة من إن قيادة الشعوب لا تكون بالنظريات والأحكام العقلية فقط. فأحياناً الشعوب لا تسمع، ولا تصغي، وبخاصة حينما تكون منكوبة أو خائفة أو مضطربة، كما كل شخص خائف أو مضطرب أو منكوب. إني أتذكر دائماً قرار الأمم المتحدة بتقسم فلسطين بين العرب واليهود، عام ١٩٤٨. فالقرار يُراد به حلاًّ للنزاع بين هؤلاء وأولئك، أو على الأقل «تسوية معقولة». لكنّه من الناحية العملية لم يكن كذلك. وقد اقتضى الأمر أربعين سنة من الحروب المتتالية لكي يصبح تقسيم فلسطين مطلباً عربياً. وهي إسرائيل التي ترفضه اليوم، في شدّة، وتحاربه. وهي بالتأكيد ستنزل عنده في نهاية الأمر وترضخ، ولكن بعد الكثير من القهر والعذاب، لشعبها وللشعب الفلسطيني.

أذكر أيضاً ما لقيتُه أنا أيضاً في «لجنة قانون الجنسية» وقد تمّ تعييني فيها من قِبَل مجلس الوزراء، ممثلاً لحزب الكتائب، كما تمّ تعيين المهندس مارون حلو ممثلاً لحزب «الوطنيين الأحرار». وهي إحدى اللجان الثلاث التي صار تشكيلها لتنفيذ مضمون البيان الوزاري في الحقول الثلاثة: الإصلاح الدستوري، وقضايا الجنسية والتجنس، والمراسيم الاشتراعية من حيث انطباقها على الأحوال الدستورية وعلى الحاجات التي وُضِعت من أجلها.

لم يكن في وسعنا، مارون حلو وأنا، إلاّ أن نقرّ ونعترف بحق الآلاف من اللبنانيين الذين حُجبت عنهم الهوية اللبنانية في هذه الهوية، من مثل أبناء «القرى الجنوبية السبع»، القرى اللبنانية التي أُلحقت، عشوائياً، بفلسطين في أعقاب الحرب الكونية الأولى وأبى أبناؤها إلاّ أن يظلّوا لبنانيين. وبكلام آخر، كانت مسألة الآلاف من الذين هم من دون هوية بالنسبة إليّ، مسألة يجب أن تسوّى، في إطار «التسوية» العامة المتفق عليها في البيان الوزاري، وأن يُعطَى كل صاحب حق حقّه. لكن موقفي هذا في الأوساط المسيحية، ولدى المراجع الطائفية، لم يكن ليلقى إلاّ الرفض والاعتراض والاستهجان. إذ فيما كنت أنظر إلى الموضوع من خلال ما يقوله الحق والعقل والمنطق كان سواي ينظر إليه من خلال مخاوفه ومشاعر النقمة التي تنتابه. وقد يكون عيبي ـ أو أحد عيوبي ـ إنني إذا سلكت درباً مشيتها حتى النهاية. وإذا تكوّن عندي اقتناع معيّن التزمتُه كاملاً وسرتُ في منطقه من دون أي تحفظ. وقد يكون من عيوبي أيضاً إنني إذا ثبت لي أن دربي ليست الدرب الصحيحة أو السليمة تراجعت عنها واعترفت بالخطأ. وكثيرة هي الخطوات التي تراجعت عنها واستحي اليوم بذكرها. فهل يعني أنني شخص متقلّب؟ إنصافاً لنفسي أقول إنني لم «انقلب» إلاّ مرّة واحدة في حياتي الوطنية. فأنا ابن بيئة معينة نشأت فيها وتربيت، وأَخذتُ عنها ما تعرفه وتراه وتتأثر به. ولم «أنقلب» على هذه البيئة ـ إن صحّ اعتبار ذلك انقلاباً ـ إلاّ فـي تلك الفترة. ومرة واحدة تغيّرت لا مرّات. ومنذ مؤتمر لوزان (١٩٨٤) لم أتغيّر، ولم «انقلب». وما زلت حتى كتابة هذه السطور أرى ما رأيته ودوّنته أسود على أبيض في تلك الأيام وهذا بعض نماذجه:

السبت ١٩٨٥/١/١٢: «أمس، دعيت إلى بكركي، وكان الأباتي بولس نعمان قد اتصل بي هاتفياً ليبلغني بالعزم على عقد اجتماع برئاسة البطريرك (خريش) للاطلاع على أعمال لجان الإصلاح وخصوصاً لجنة الإصلاح الدستوري، ولجنة الجنسية. حضر الاجتماع، إضافة إلى البطريرك، الأباتي نعمان، المطران ضومط، شاكر أبو سليمان، هنري طربيه، روبير عبده غانم، موسى برنس وأنا.

«الاجتماع فوضى، والقفز من الأمور الأساسية إلى التفاصيل الصغيرة هو السمة الغالبة. روبير عبده غانم يتفّنن في وصف «الهجمة الإسلامية» متعّمداً التضخيم والتخويف، فيزايد عليه الآخرون. أثاروا موضوع الجنسية. تباروا في التخويف والتهويل. وقد زادني الأمر اقتناعاً بأننا (الموارنة) لا نعرف ماذا نريد. إن مخاوفنا تعمي فينا القلب والبصيرة. نحن متعصّبون أكثر من اللزوم ونريد لبنان لنا وحدنا. نخاصم الجميع ولا نعرف كيف ننهي خلافاتنا مع الجميع. نريد الشيء وضدّه. وليس صحيحاً ما ندّعيه من أننا نريد لسوانا ما نريده لأنفسنا.

«أنا شخصياً تغيّرت كثيراً. هذا منذ وضعت مشروع «الوثيقة» أو «مشروع الموقف المسيحي الموحد». ومنذ ذلك الحين وأنا اكتشف في كل يوم كم كانت أخطاؤنا فظيعة. اقتناعي، اليوم، هو أن عهد «الحكم الماروني» ولّى، بل كان ينبغي أن يحسن المسيحيون الموارنة استعمال هذا «الامتياز» وأن يوظفوه في تحسين علاقتهم بالمسلمين لكنّهم لم يفعلوا.

«في أي حال، أنا الآن في «معركة طاحنة» مع الفكر السائد على هذا الصعيد: في الحزب، في «القوّات اللبنانية» وفي الوسط المسيحي عموماً.

الأحد ١٩٨٥/٢/٢٤: «أنا عائد، الساعة، من دمشق، كنت في عداد أعضاء الوفد الكتائبي الذي زار العاصمة السورية مؤلفاً من: الدكتور إيلي كرامة (رئيس الحزب) ونائبه الدكتور جورج سعادة، والفرد ماضي، وجوزف الهاشم، وجورج عميرة وأنا. وقد توجهنا صباح أمس إلى دمشق لنعيد اتصالاً مقطوعاً منذ سنوات. قابلنا الرئيس حافظ الأسد على مدى ثلاث ساعات، ونائبه عبد الحليم خدام على مدى ثلاث ساعات أيضاً. واليوم صباحاً قابلنا الأمين العام المساعد لحزب البعث عبد الله الأحمر مدة ساعة ونصف الساعة. وتأتي هذه الزيارة في سياق توجه لنا جديد بدأ مع توجه الرئيس أمين الجميل نحو العاصمة السورية (٢٩ شباط ١٩٨٤) يوم قرّر الرجوع عن اتفاق ١٧ أيار والاستعاضة عنه بـ «اتفاق» مع سوريا والرئيس حافظ الأسد.

«ومنذ ذلك الحين ونحن نحاول التأقلم مع هذا التوجّه وقد جاء مفروضاً أثر

حرب سوق الغرب والضاحية الجنوبية، لكن الطريف أن ما كان قبل سنة، في نظري، غير مقبول أصبح الآن، وفي نظري على الأقل، أكثر من ضرورة: أنا عائد الآن من دمشق كما لو أن انقلاباً حدث في ذاتي.

«والصحيح أن «الانقلاب بدأ منذ مدة وما حدث في اليومين الأخيرين كان الفصل الأخير فأنا منذ أيام اتساءل عما إذا لم يكن قد آن الآوان لكي نعيد النظر في موقف لنا قديم من سوريا وقد تخطّاه الزمن، بل أكثر من ذلك أراني أحكم على رهاننا السابق على إسرائيل بالجنون أو بالغرابة على الأقل. حدث هذا التطوّر في نفسي على النحو الآتي:

«في البداية عملت بموجب التوجّه الذي سلكه الحزب مع رئيس الجمهورية من زاوية التسليم به كشرّ لا بدّ منه... إن لم يكنْ ما تريد فأرد ما يكون»!! فأنا من الذين شقوا طريق المراهنة على إسرائيل، وعلى الدعم الإسرائيلي، وعمل لها حتى آخر فصولها. وقبل سنة كانت لنا أزمة مع الشيخ أمين، رئيس الجمهورية، لأنه سلك طريقاً أخرى، وانحينا باللائمة عليه لأنه لم يماشنا في رهاننا. لكن عدت بعد قليل فأنصفته، وقلت له مرّة ـ وكتبت ذلك في «حصاد الأيام»: «لحسن الحظ انك لم تجارنا في جنوننا، ولو فعلت لكانت الكارثة مضاعفة.

«اقتناعي اليوم أن لبنان يتنفس من خلال واحدة من النوافذ الثلاث: سوريا ـ إسرائيل ـ البحر. إسرائيل انسحبت وهي على أهبة إغلاق نافذتها علينا... والبحر (أو أميركا والغرب عامة) مغلق أو يكاد. فلم يبقَ إلّا النافذة المطلّة على دمشق.

«ولماذا نرى الانفتاح على إسرائيل فضيلة وضرورة وكل العيب في الانفتاح على سوريا والسوريين؟!

«السبيل الوحيد، ربما، لاسترداد بلدنا وإنهاء الهيمنة السورية عليه هو الإيحاء لسوريا نفسها بالثقة، فيكون لبنان، حقيقة، حليفاً لها لا نصف حليف أو حليفاً متردّداً... وهكذا أراني الآن على النقيض مما كنت عليه قبل عام بالتمام. انه انقلاب كامل».

* * *

ولسوء الحظ ـ أو لحسنه لا أدري ـ لم تكن هذه هي حال البيئة التي انتمي إليها. و «الانقلاب» الذي حدث في نفسي لم يحدث عند سواي أو عند السواد الأعظم من المسيحيين. فغصباً عن السواد الأعظم من هؤلاء فعلنا (الحزب والحكم) ما فعلناه. وإذا صحّ أن الحكم على الأفعال يكون من خلال نتائجها يكون كل ما فعلناه في ذلك الحين خطأ فوق خطأ فهل هذا صحيح؟ أو هل صحيح أن سقوط التسوية، لاحقاً، يحكم ببطلانها من الأساس وبضرورة الرجوع عما تضمنته كلّه، والبحث عن وجهة لنا أخرى؟

إن صحّ ذلك يكون سقوط اتفاق السابع عشر من أيار دليلاً على بطلانه أيضاً!

والحال أن أزمة لبنان كانت ولا تزال أكبر من أي تسوية. والحال أيضاً أن لا حلّ للأزمة اللبنانية من دون التفاهم بين اللبنانيين وبينهم وبين سوريا.

٤ - انقلاب في «الشرقية»

أن «ينتفض» وليد جنبلاط أو نبيه بري أو المسلمون عموماً على «الحكم الماروني»، ممثلاً خصوصاً بأمين بيار الجميل، فظاهرة طبيعية وفي منطق الصراع القائم في لبنان منذ تأسيسه حول من يحكم هذا البلد ويسوس شؤونه. أمّا أن تحدث هذه الظاهرة في «المناطق الشرقية»، المسيحية فأمر يستأهل التوقف عنده والتأمّل فيه ملياً.

لم يحدث أن «انقلب» المسيحيون، والموارنة في نوع خاص، على هذا الحكم، طوال عهد الجمهورية، بل كانوا دوماً حماته والمدافعين عنه. وفي أسوأ الأحوال كانوا «يعارضون» رئيس الجمهورية، لا كرئيس ماروني، بل كمتربع على كرسي الرئاسة يجب أن يخلي الكرسي لماروني آخر. أليس لهذا السبب أنّه كلّما طالب المسلمون بتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية أو على الأقل بتعيين صلاحيات رئيس الحكومة، المسلم، قامت قيامة الأوساط المسيحية ولم تقعد إلّا بعد الكف عن هذه المطالبة والرجوع عنها ولو إلى حين؟ والمعارضة - معارضة الحكم السياسية - كانت دائماً عند المسيحيين تقف عند حدود القصر الجمهوري لا تتجاوزها ولا تمسّها إلّا إذا كانت هناك ضمانة أكيدة على أن إسقاط الرئيس لن تؤدّي إلى الفراغ، وعلى أن الخَلف لن يكون إلّا مارونياً. فالانقلاب الأبيض على حكم الشيخ بشارة الخوري عام ١٩٥٢ لم يتمّ، ولم تمشِ فيه القيادات المسيحية،

إلّا بعدما تعهّد كمال جنبلاط، خطّياً، بأن يكون الخَلَف مارونياً.

وكان حزب الكتائب دائماً وأيضاً رأس الحربة في هذا المجال، وقد سُمّي «حزب الدولة» أو «حزب رئيس الجمهورية»، أي رئيس للجمهورية فما تخلّ يوماً عن أي رئيس، مهما بلغ تخلّي الرئيس عنه. وقد تناسى هذا الحزب ما أنزل به الرئيس كميل شمعون في عهده من خسائر، وبخاصة في انتخابات ١٩٥٧، وفي صورة أخص في تدخله المباشر لتغليب مرشح الحزب السوري القومي أسد الأشقر على المرشح الكتائبي موريس الجميل، وفي عرين حزب الكتائب بالذات... تناسى هذه الإساءة وغيرها ليدافع عن رئيس الجمهورية في وجه الثورة الآتية عليه، ثورة ١٩٥٨.

فما الذي حدث لكي يتعرّض «الحكم الماروني» لما تعرّض له في الربع الأول من العام ١٩٨٥، عندما «انتفضت» القوّات اللنبانية عليه، مدفوعة بتيار شعبي عارم، أو مواكبة لهذا التيار ومستفيدة منه، حتى كادت تصل إلى قصر بعبدا بالذات؟

لنبدأ باستعراض بعض الوقائع.

كانت الساعة تقارب التاسعة من مساء يوم السبت ١٩٨٥/٣/٩ عندما دخل علي في مكتبي في جريدة «العمل» سكرتير التحرير انطوان عواد كعادته متى كان هناك خبر أو بيان مثير، ليضع بين يدي نص تصريح للدكتور سمير جعجع، مُوزَّع بواسطة إحدى وكالات الأنباء المحلّية، يقول فيه صاحبه ما اعتبرتُه إعلان ثورة. وكان قد سبق هذا التصريح، أو هذا الحديث، فترة أخذ وردّ طويلين، وحادّين، بين قيادة الحزب وسمير جعجع، حول ما عُرِفَ بـ «حاجز البربارة» في الشمال، وهل يجب أن يبقى أو يُزال. وهو أحد الحواجز التي تقطع الطرق الدولية والرئيسة، من الشمال إلى الجنوب، ومن الساحل إلى أعالي الجبل، ويتّم من خلالها جباية الرسوم المالية وممارسة الضغط السياسي المتبادل بين الفئات المتصارعة. كان سمير جعجع، وبصفته قائد الجبهة الشمالية في «القوّات اللبنانية»، هو الذي يقوم بالجباية على الحاجز المذكور وما يمثله كأداة سياسية ومالية.

وفيما كانت قيادة الحزب تعمل على تسهيل مهمة الحكم والسلطة الشرعية في إزالة العوائق التي تعترض الخطط الأمنية نحو الجنوب والشمال، في إطار التسوية العامة المتفق عليها، كان الدكتور سمير جعجع، ومعه أنصاره من أهل الشمال المهجّرين، يحاولون بشتى الطرق الابقاء على «حاجز البربارة». وقد فشلت كل المساعي لثنيهم عن هذه المعارضة المتشدّدة. ولم تجد القيادة الحزبية بداً في نهاية الأمر من اتخاذ قرار بإزالة الحاجز، مظهرة بذلك حزماً مكمّلاً للحزم الذي دشنت به عهدها عندما أعادت «القوّات اللبنانية» إلى سلطتها، أو إلى إشرافها المباشر. ولم تتردّد أيضاً عن فصل نائبين من نواب الحزب لأنّهما خالفا قرارها في انتخابات رئاسة المجلس النيابي.

طبعاً، تريثت هذه القيادة في اللجوء إلى القوّة لتنفيذ قرارها بإزالة الحاجز المذكور. لكن، كان واضحاً أنها واصلة حتماً إلى هذه الطريقة في التنفيذ، وإلى مواجهة مباشرة مع سمير جعجع وأنصاره، فهيبتها على المحك بعدما استردّت للحزب ولنفسها هذه الهيبة. والتراجع نكسة لا تعوّض.

ويبدو أن الدكتور سمير جعجع قد عزم على استباق هذا الاستحقاق، فأعلن ما أعلنه حيث يقول:

«نرفض إزالة حاجز البربارة إلاّ في إطار خطّة أمنية شاملة متكاملة لمنطقة الشمال وفي إطار حلّ نهائي للمسألة الشمالية ككل».

«... إن الطريقة التي عولج بها موضوع الحاجز وذيوله تنمّ عن وجود خلل جوهري على مستوى القرار المسيحي عموماً والكتائبي خصوصاً».

ويمضي جعجع فيوسّع إطار اعتراضه ليقول: «إنها أزمة قرار ورؤية. كان المسيحيون الأكثر تنظيماً وتوحيداً بقيادة الكتائب. وكانوا بقيادة بشير الجميل الأكثر قوة والأوضح رؤية وتصوّراً. باتوا اليوم مفكّكين من دون مشروع واضح وطرح صريح. لا نملك الآن كمجتمع مسيحي وحزب أي مشروع حل يكون هدفاً لنضالنا وتضحياتنا. نطالب بالفدرالية في لوزان ونتمسك بالصيغة في بيروت. نتكلّم على تعزيز القوّات اللبنانية ودعمها ونعمل يومياً على قضمها وتحجيمها.

وافقنا على اتفاق ١٧ أيار ومن ثم باركنا إلغاءه. فترانا نطلب الشيء وعكسه ونقول شيئاً ونعمل عكسه. نبدّل الحلفاء كما نبدّل ثيابنا. نتلاعب بمصيرنا بخفة مطلقة. إن وضعاً كهذا ينعكس على المجتمع المسيحي في أكمله. داخل حزب الكتائب والقوّات اللبنانية، أزمة وجود ومصير. لقد حان الوقت لوقف دورة التدهور هذه والخروج من الضياع الذي نحن فيه. لقد حان الوقت لنقول: كفى»!

وفي تلميح إلى ما ينوي سمير جعجع الإقدام عليه يقول:

«نحن في صدد إعادة نظر شاملة لوضع القيادة الحزبية ليصار في أسرع وقت ممكن إلى تصحيح مسيرة الحزب وإعادته إلى دوره التاريخي الفاعل والرائد»!!

* * *

هالني ما أقرأ. فلم يسبق أن بلغت الاعتراضات داخل الحزب هذه الدرجة من الحدّة والعلنية، ولا سبق أن تجرّأ مسؤول في الكتائب ولجأ إلى هذا الطعن في الشرعية الحزبية. كانت هناك دوماً اعتراضات ولكن من دون أن تتعدى حدود السرّية والاحترام الكامل للشرعية الحزبية. ولم يسبق أيضاً وخصوصاً أن تُطرح الخلافات في الرأي والتوجّه في الصحف ووسائل الإعلام. بل كان هناك دائماً تستير عليها وحرص على ابقائها ضمن الجدران الأربعة، وقد خُيّل إليّ أنّه ربما لا يزال من المستطاع «لفلفة» ما يتعمّد سمير جعجع إثارته، وتدارك مضاعفاته، أقلّها اضطرار القيادة الحزبية إلى معاقبة جعجع بالطرد من الحزب. ولا مفرّ من اتخاذ قرار بطرده إذا حملت الصحف في الصباح كلامه ووزّعته على الناس. وبمبادرة مني شخصية، واتكالاً على صداقاتي في الأوساط الصحافية، عمدت فوراً إلى الاتصال بمن أعرف في الصحف ووكالات الأنباء راجياً الامتناع عن نشر ما صرّح به سمير جعجع، حرصاً على التهدئة، وإتاحة لفرصة قد تكون مفيدة لمعالجة الأمر بالتي هي أحسن.

وصدرت الصحف في اليوم التالي من دون أي إشارة إلى الموضوع. لكن هذا التعتيم لم يثنِ جعجع عن عزمه. وما لم تحمله الصحف حملته مناشير بتواقيع مغفلة توزع في الأحياء ومنها على نحو «البلاغ رقم ١»، وبتوقيع «البشيريون».

هذا مع العلم بأن اسم «بشير» لم يكن وقعه حلواً على قلب سمير جعجع وسمعه، بل كان من المتمّردين على سلطة بشير الجميل وعلى كل مشاريعه السياسية وغير السياسية. والإشادة التي حملها تصريح جعجع ببشير الجميل وقيادته ستنقلب، لاحقاً، تشكيكاً في كل ما صنعه «بشير» وفي شخصه وفي كفايته!.

وما حاولت تداركه حدث فاجتمع المكتب السياسي فوراً واتخذ قراره المتوقع، قراراً بفصل سمير جعجع عن الحزب. وكان ذلك نهار الاثنين ١٩٨٥/٣/١١.

ولم نكن على علم بأن سمير يدبّر شيئاً مع إيلي حبيقة، أو أن إيلي حبيقة قد وجد في تمرّد سمير جعجع فرصة يتحّينها هو منذ مدة وينتظرها... كما لم نكن على علم أن كريم بقرادوني هو أيضاً يجد نفسه بين الاثنين أو معهما في ما يتهيئان له. وببراءة كلّية تساءلنا كيف لا يكون إيلي حبيقة، المسؤول عن أمن الحزب، على علم بما يدّبره سمير جعجع، أو كيف لم يزّودنا به من معلومات لا بدّ من أن تكون عنده عن التحرّكات والاتصالات التي يقوم بها سمير على مستوى القاعدة الحزبية في كسروان والشمال. وببراءة أشدّ رحنا نفتش، في اليوم التالي، عن إيلي حبيقة لكي نستدعيه ونطلب منه القيام بما عليه في مثل هذه الحال. قال إيلي، بعدما استمع إلينا (الدكتور كرامة، رئيس الحزب، وجوزف سعادة، الأمين العام، وأنا:

«لم يكن أمامكم إلاّ أن تتخذوا القرار الذي اتخذتموه. فهو الردّ الوحيد الممكن على ما فعله سمير. وإذا كنتم تطلبون مني موقفاً ودوراً فاعلاً، فأنا على استعداد للحؤول دون أي حركة تمرّد من الشمال، شرط أن ترفع كل الحواجز المرفوعة على الطرق، وألاّ يكون هناك مظاهر عسكرية. وأنا أتكفّل ألاّ تحدث «ضربة كف» واحدة وألاّ يحصل أي تصادم»؟!

صدّقنا كلام إيلي حبيقة على رغم أننا لا نصدّق كلامه دائماً. فهو مثل كل رجال المخابرات يُفصح عن أشياء ولا يفصح عن أشياء أخرى. يرّوج لمعلومات ولا يرّوج لمعلومات أخرى. صدّقنا تعهّده، فقط لأننا نعرف أن بينه وبين سمير جعجع تزاحماً على السلطة والنفوذ، وعلى خلافة بشير الجميل أيضاً منذ اللحظة

التي غاب فيها بشير عن هذه الدنيا. فهو، إذاً، صاحب مصلحة في التصدّي لطموح سمير وأحلامه. فلم نصّدق، بالتالي، أنه يخدعنا. ومتأخراً جدّاً أدركنا معنى شرطه في أن يكون هو وحده المسؤول عن وأد أي حركة تمرّد، وفي ألّا تكون هناك حواجز مسلّحة في الطرق والشوارع: انه يريد الطرق والشوارع مفتوحة كلّها، منعاً لأي احتكاك على مستوى القاعدة طبعاً، ولكن أيضاً وخصوصاً منعاً لأي مقاومة للمواكب السيّارة المسلّحة التي ستزحف، ليلاً، من الشمال في اتجاه العاصمة، وبيت الكتائب المركزي خصوصاً.

وهكذا انفتحت الطريق الدولية الساحلية كلّها أمام هذه المواكب، ليل الثلاثاء ١٢ ـ ١٣ آذار، فلم يتيسّر وقفْها إلاّ عند نفق نهر الكلب، حينما سارعت القوى التابعة للرئيس أمين الجميل في المتن الشمالي إلى قطع الطريق عند النفق المذكور بحاجز ترابي سدّه حتى أعاليه. لكن آثار الحملة لم تكن قليلة أو بسيطة. فإضافة إلى سقوط كل المراكز الحزبية في جبيل وكسروان في أيدي «الفاتحين»، كانت هيبة القيادة الحزبية قد سقطت هي أيضاً، وانحصرت سلطتها في بعض العاصمة وبيت الكتائب المركزي هذا فيما البلبلة تضرب قيادة «القوّات»، المتمثلة في الدكتور فؤاد أبو ناضر، وقد راحت هذه الأخيرة تتراجع تلافياً للتصادم المسلّح بين أنصار الجانبين. ولم يكن صعباً، في هذه الحال، على «الانقلابيين» أن يعلنوا أنفسهم قيادة جديدة تلغي كل الإجراءات والتعيينات التي كان قد اتخذها حزب الكتائب لجعل «القوّات» تابعة له أو سائرة على خطاه.

تلك كانت وقائع «الانتفاضة»... «انتفاضة ١٢ آذار»، وقد رمى القائمون بها إلى الاستيلاء على قيادة «القوّات اللبنانية»، وعلى قيادة حزب الكتائب في آن واحد. وبدت في اندفاعها في الساعات الأولى كما لو أنها تبغي أيضاً الوصول إلى القصر الجمهوري في بعبدا. وهي، في أي حال، تمكنت من محاصرته ومحاصرة سيّده، سياسياً، بعدما أصبحت «القوّات» في قبضتها، وأصبح حزب الكتائب نفسه أسيرها لا تفرج عنه إلّا مقابل التنازل لها عن السلطة فيه، كلّياً أو جزئياً. وهذا ما سيستمر النزاع حوله مدّة من الزمن. وقد لا يكون غرض القائمين بهذه «الانتفاضة» قلب الحكم المتمثل في شخص الشيخ أمين الجميل، إلّا أن الأكيد أن

من أغراضهم الرئيسة حرمانه الغطاء السياسي الذي يؤمّنه له حزب الكتائب، بل كل غطاء مسيحي وماروني، وحرمانه كل سلطة أيضاً على المناطق الشرقية.

. . . «كل أدوات السلطة أصبحت في أيدي القوّات اللبنانية»، قال المحامي كريم بقرادوني مفاخراً في ذلك الحين. وهذاصحيح و«القوّات اللبنانية» أصبحت كلّها في قبضة الثلاثي «جعجع حبيقة بقرادوني» وقد التف حولهم كل المتضرّرين من عودة «القوّات» إلى أحضان الكتائب، وكل الناقمين على أمين الجميل.

وبدا الوضع خطيراً، بل في منتهى الخطورة. بل بدا حكم الرئيس أمين الجميل نفسه ساقطاً. إذ حينما يخسر أي سند له في «المناطق الشرقية»، فيما «المناطق الغربية» لا تسمح له بأن تكون له ذرّة من السلطة هناك، فماذا يبقى له لكي يقوى على البقاء؟! ولا يجديه نفعاً أن يسارع «الانقلابيون» التبرؤ من أي نية في التعرّض لمقام رئيس الجمهورية فهم أسياد الموقف لا رئاسة الجمهورية، وهم السلطة الفعلية، سياسياً وعسكرياً، وفي أيديهم من المال والسلاح ما لا تملكه الشرعية الدستورية. وما قيمة الالتزامات التي أخذها الرئيس الجميل على نفسه، وعلى «فريقه»، في إطار التسوية السياسية القائمة في هذه الحال؟ فحاجز البربارة نفسه عصي عليه. والحكم الذي يعجز عن إزالة حاجز واحد من طريق السلطة الشرعية لا يستأهل أن يكون!

ولم تكن مصادفة أن تحدث «الانتفاضة» بعد يومين فقط من الاتفاق الذي أسفر عن «اجتماع بكفيا»، الاجتماع الذي انعقد في المقرّ الصيفي لرئيس الجمهورية، يوم الأحد ١٠/٣/٨٥، وحضره الوزراء كلّهم وشارك في أعماله نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام. لقد أُريد لهذا الاجتماع أن يكون خاتمة لكل الأمور المعلّقة، من أمنية، وسياسية، وعسكرية. وبالفعل، بدا الاجتماع المذكور اجتماعاً حاسماً. وخُيّل إلى الجميع أن «مسيرة الانقاذ» استأنفت سيرها وقد أُزيلت من دربها كل العوائق. فجاءت «الانتفاضة» وعطّلت كل الاتفاقات والقرارات المتخذة وأعادت الأزمة إلى نقطة الصفر، أي إلى ما قبل مؤتمر جنيف ولوزان.

كان الرئيس الجميل يهمّ بركوب الطوافة العسكرية التي ستنقله إلى جيش

يستقلّ طائرة عادية في طريقه إلى موسكو، للمشاركة في مأتم الزعيم السوفيتي تشيرننكو، وقد أراد بها فرصة لمدّ جسور جديدة مع القيادة السوفيتية، له شخصياً وللبلاد.

كان ذلك بعد «الانتفاضة» بساعات. فالزيارة مقرّرة قبلها. وأعضاء الوفد ومرافقو الرئيس سبقوه إلى الطوّافة، فيما هو يهمّ بمغادرة مكتبه ليلحق بهم، حينما دخلت عليه يرافقني ميشال سماحة طالباً منه، وبإلحاح، صرف النظر عن هذه الرحلة والبقاء في البلاد. قلت له: يا فخامة الرئيس، الوضع الناشىء عن «الانتفاضة» لم يستقرّ بعد فيما هي لا تزال في زخمها لا تقف عند حدّ. وعلى رغم ما تتحلّى به قيادة الحزب من شجاعة، فهي تبدو دون الخطورة التي يحملها الحدث... والمعنويات ليست على قدّ الظرف الصعب. لذلك قد يكون نزولك إلى بيت الكتائب أفضل من الذهاب إلى موسكو. بل قد تكون الحال تستوجب استدعاء كل القيادات المسيحية إليك، الروحية والزمنية، وتشركها في مسؤولية مواجهة ما أحدثته «الانتفاضة» من خلل وارتجاج في المسيرة المتفق عليها. فإمّا أن تكون هذه القيادات معك، وإمّا أن تكون مع «الانتفاضة».

ألغى الرئيس، فوراً، رحلته واستدعى إليه «المرافق» ليطلب منه الاتصال، هاتفياً بزعماء الطوائف المسيحية، وبالنواب المسيحيين داعياً إياهم، باسم رئيس الجمهورية، إلى الاجتماع في القصر الجمهوري قبل حلول منتصف النهار. وهكذا كان، وأمكن من خلال هذا الاجتماع الموسّع التخفيف من وهج «الانتفاضة» ومن تعزيز موقف رئيس الجمهورية. لكن الضرر كان قد وقع وهو ضرر لا يعوّضه أي اجتماع مثل الذي حصل. فالسلطة كلّها في المناطق الشرقية أصبحت في أيدي زعماء الانتفاضة.

أوفد الرئيس حافظ الأسد العميد محمد الخولي ليعرض على الرئيس أمين الجميل مساعدة له تأتي على نحو تدخل عسكري سوري يقمع «الانتفاضة» بصفتها «ظاهرة انفصالية صهيونية النزعة» ويقف عند هذا الحدّ. بكلام آخر تدخل القوات السورية المناطق الشرقية، فتضرب جماعة «الانتفاضة» وتعود إلى قواعدها

فوراً. ولم يكن وارداً أن يقبل الرئيس الجميل هذه «المساعدة» تأتي بعد إلغاء اتفاق ١٧ أيار، وفي أجواء رفض للحضور السوري يكاد لا يُصدّق. فماذا لو كان أركان «الانتفاضة» قد بدأوا يبرّرون انتفاضتهم بتفاقم «الهيمنة السورية» على لبنان وبالحرص على «تحرير القرار المسيحي» ومن هيمنة رئيس الجمهورية الذي هو بدوره واقع تحت هيمنة دمشق!

في الاجتماع الذي دُعي إليه جعجع وحبيقة وبقرادوني في بكركي وحضره، إضافة إلى البطريرك الماروني، عدد من النواب المسيحيين، للبحث معهم عن مخرج للأزمة الناشئة، حرص الثلاثة، أركان «الانتفاضة»، على التأكيد على الأمور الآتية.

ـ الانتفاضة ناتجة عن الإستياء من الارتهان الواقعة فيه القيادات المسؤولة: حزب الكتائب مرتهن لرئيس الجمهورية فيما نحن ـ أركان الانتفاضة ـ مرتهنون للحزب. إننا حركة حزبية لا علاقة لها بمسألة النظام السياسي ولا بموقع رئاسة الجمهورية.

ـ القرار السياسي المسيحي: الجبهة اللبنانية غير موجودة. وعلى رغم أن «القوّات» ذات حق في دور سياسي على قدّ دورها العسكري، فهي على استعداد لتكون جزءاً من مؤتمر مسيحي دائم يكون هو سلطة القرار في المناطق الشرقية.

ـ لا تطلّعات خارجية للانتفاضة ولا مؤثرات خارجية.

ـ أركان الانتفاضة لا يريدون العنف، ولن يلجأوا إليه في أي حال من الأحوال.

ـ رئيس الجمهورية هو لكلّ اللبنانيين. وكان ينبغي أن يترك للمسيحيين حرية القرار كما هي الحال بالنسبة إلى المسلمين. وعلى الرئيس أن يكون حَكَماً لا فريقاً.

ـ حركتنا ليست انقلابية: لم نعتدِ على أي مركز من المراكز الكتائبية، كما لا نبغي دخول منطقة المتن الشمالي، منطقة رئيس الجمهورية. اننا حركة «تصحيحية

نريد إيصالها إلى الحزب وقيادته. . . ولا علاقة لنا بإسرائيل.

* * *

هذا ما أدلى به أركان الانتفاضة في اجتماع بكركي، مطالبين بتغييرات في السلطة الحزبية (المكتب السياسي). ومن جملة ما قاله سمير جعجع في هذا المجال: «ليسوا هم الذين فصلوني عن الحزب بل أنا الذي فصلتهم، والحزب هو أنا وما أُمثل لا هُمُ»!

لكن هذه «التطمينات» كانت تحجب عوامل وأغراضاً أخرى فضلاً عن أنها لا تحسن قيراطاً في الواقع الذي أحدثته «الانتفاضة». فوراء هذه الأخيرة تركة ثقيلة من النقمة والأحقاد الشخصية كانت هي الجامع الأساسي بين الثلاثي «حبيقة، جعجع، بقرادوني».

النقمة هي أولاً نقمة أهل الشمال على الجبل، ونقمة أهل الجرد على المدينة، ونقمة فلاحين على البورجوازية الحاكمة. فالجبل هو الذي يحكم لبنان منذ كان، صغيراً كان أو كبيراً. فمنه الحكام دوماً، ورؤساء الجمهورية، إلّا نادراً. وأهل المدن قلّما يعرفون أو يتحسسون هموم أهل المناطق الجردية. والشمال، الشمال الماروني خصوصاً، بعيد جداً عن العاصمة والمدينة على رغم أنه في كل «الثورات» لم يكن متفرّجاً أو لاهياً عن مصير مسيحيي الجبل ومسيحيي زحلة خصوصاً. ولم يشذ حزب الكتائب عن التأثر بهذه الظاهرة. فهو أيضاً من الجبل وفيه في الدرجة الأولى، يحكمه أهل الجبل والمدينة فيها الشماليون فيه محكومون لا حاكمين. وحزب الكتائب أيضاً هو مثل الدولة اللبنانية فلم يعرف كيف يضمّ أطرافه إليه وكيف يحضنها ويشركها في القرار. والشماليون فيه هم مثل الجنوبيين على الهامش أو يكادون.

ومن المؤكد أن سمير جعجع كان يختصر في ذاته هذه النقمة الشمالية، الفلاّحية إن صح القول، ويحاول التعبير عنها في حزب الكتائب و«القوّات اللبنانية» ومن خلالها. . . نقمته على آل الجميل، من بيار، إلى بشير، إلى أمين. ولماذا بيار الجميل رئيس لحزب الكتائب مدى الحياة؟ ولماذا يجب أن يرثه أمين أو

بشير؟ أضف إلى ذلك أن سمير صاحب طموح لا يقف عند حدّ. وهو بطبعه ميال إلى احتكار السلطة لا يتحمّل أي تقاسم لها بينه وبين سواه أو أي مشاركة. حتى ليصح القول أنه، من المنطلق، خصم لكل مزاحم أياً كان ولأي صاحب طموح. فهو لم يخاصم آل الجميل فقط بل أيضاً كل من كان مثله يريد السلطة له. وسيكون لذلك أثره في علاقته بإيلي حبيقة، وسيكون أيضاً سبب نزاع بين الاثنين مصبوغ بالدم. فكيف إذا كان جعجع يرى في نفسه «نبيًّا» أو «رجلاً ملهماً» أو «مُرسلاً من السماء»؟؟

ومثلما اعترض، من قبل، وبقوّة السلاح على سلطة «بشير» سيعترض أيضاً على سلطة «أمين». ونادراً ما قام تفاهم بين الاثنين. ونادراً ما لم تنته لقاءاتهما، عندما يلتقيان، بمشادة تطغى فيها الحساسية الشخصية على الاعتبارات الأخرى. ويبدو، كما لاحظته غير مرّة، أن الرئيس أمين الجميل نفسه كان كمن يحاول تأكيد سلطته على سمير فتنعكس المحاولة على هذا الأخير مزيداً من التمرّد الصامت الذي ينتظر الفرصة الملائمة لكي ينفجر.

ولعلّ العامل الرئيسي الذي جمع بين جعجع وحبيقة وبقرادوني في تلك المغامرة هو عامل الرغبة في الانتقام من أمين الجميل. فكما جعجع، كذلك حبيقة وبقرادوني لا ينسيان للرئيس الجميل حرصه الدائم على أقصائهما عن مواقع النفوذ والقرار، سواء على مستوى حزب الكتائب أو على مستوى الحكم والدولة. لقد تعامل معهما دائماً بحذر وسوء ظن، وقابل سعيهما إلى أدوار لهما نافذة بسعي مضاد يقلّل من أدوارهما إلى أقصى حدّ وتحجيمهما، فما أن سنحت الفرصة لهما، فرصة الردّ والانتقام، حتى بادرا إلى استغلالها أفضل استغلال. وعند هذه النقطة تلاقيا مع سمير جعجع، فكانت تلك «الانتفاضة» التي لعبت الاعتبارات الشخصية فيها دور الجامع المشترك. وسيتأكد ذلك لاحقاً في الخلافات التي ستنشب بين الثلاثة، وتفرّق ما بينهم، وتقودهم إلى الاقتتال. وسيتأكدّ الأمر أكثر عندما سيحاول إيلي حبيقة احتكار السلطة والقرار، فينجح إلى حين، ويدفع ثمن ذلك انتفاضة عليه، مصبوغة بالدم هذه المرّة.

... وسيتأكد الأمر خصوصاً عندما سيصبح سمير جعجع حليفاً لرئيس

الجمهورية في وجه إيلي حبيقة والوجهة السياسية التي سلكها بالاستقلال الكامل عن شركائه. حتى ليصح القول أن «انتفاضة ١٢ آذار» ليست أكثر من انتفاضة شخصية على الرئيس أمين الجميل. أما الخلافات المبدئيـة والسياسية فتأتي في المرتبة الثانية.

بلى، درج سمير جعجع على التبشير بأفكار له بالنسبة إلى المستقبل اللبناني أنزلها في منزلة نظرية أو «فلسفة كاملة». وهي في الحقيقة ليست أكثر من أفكار عامة، كالقول مثلاً أن في لبنان «ايديولوجيتين» تتضاربان وتتناقضان وتتصارعان، هما الإسلام والمسيحية، وانّ العلاقة بينهما لا تستقيم إلاّ من خلال ميزان للقوى لا ترجح فيه كفة على أخرى. وهذا التوازن هو توازن قوّة مادية يصار إلى ترجمته، على الصعيد المسيحي، ببناء قوّة ذاتية، سياسية وعسكرية، تتمركز وتنمو في إطار جغرافي معّين.

ولم يكن سمير جعجع ليحتكر هذا التصوّر في المناطق الشرقية، وقد ساد فيها ردحاً من الزمن. فالكلام على الفدرالية أو اللامركزية السياسية والأمنية كلام رائج وقد تبينّ مع الوقت أن سمير جعجع هو، مثل بشير الجميل، لا يرى غضاضة في العودة إلى «الصيغة» و«دولة الاربعينات» متى أُتيح له أن يحكم لبنان كلّه أو أن يشارك في حكمـه بقسط محترم. حتى ليصح القول أن كل المتدخلين في الصراع حول السلطة هم «تقسيميون» و«توحيديون» في آن واحد. إن عجز السلطة الوطنية المركزية عن أن تكون، وعجز الطامحين إليها عن بلوغها، هو ما جعل لبنان دويلات. وكل دويلة لا تتنازل للدولة الواحدة إلاّ إذا كانت هي هذه الدولة. ولبنان يكبر أو يضيق، بمقدار ما تكبر المطامح الشخصية أو تضيق. وليس في الأمر أي غرابة متى تذكرنا أن دولاً وممالك عديدة قامت على طموح فاتح أو شخص مقتدر، وأن الطموح الشخصي كان أيضاً وراء الحركات الانفصالية في أكثر من بلد ودولة وحدوية.

وعند هذا الحدّ حدثت «الانتفاضة»... «انتفاضة ١٢ آذار». انها، تماماً مثل الانتفاضة التي تقدّمتها في بيروت الغـربية، «انتفـاضة ٦ شبـاط». وكل الانتفاضات في لبنان هي من هذا الطراز: مطامح كبيرة ولكن ذات إمكانات

وقدرات محدودة. . . ومتساوية. وليس مسموحاً لواحد منها أن ينفلش على كل لبنان. . . لا فقط منعاً لأي هيمنة فئوية أو طائفية بل أيضاً وخصوصاً لأن الدولة اللبنانية الواحدة مشروع يجب أن يظلّ معّلقاً ريثما تنتفي الحاجة إلى لبنان كخط تماس بين سوريا وإسرائيل، أو بين العرب وإسرائيل.

وأين يعبّر النزاع العربي ـ الإسرائيلي عن نفسه إذا عاد لبنان دولة واحدة سيدة ومسؤولة عن سلامة حدودها وأراضيها؟!

وما دام لبنان هذه الجبهة الوحيدة المفتوحة مع إسرائيل، فهو لن يكون دولة واحدة بل دويلات. . . ووراء كل دويلة طموح شخص أو مجموعة أشخاص، يغّذيها، ويرسّخ دعائمها ـ إذا كان لها دعائم ـ ويدافع عنها.

* * *

«كلّ أدوات السلطة أصبحت في يد القوّات اللبنانية». . . فلم يكن كريم بقرادوني ليبالغ وهو يعلن انتصار «الانتفاضة». انها السلطة الكاملة على المناطق الشرقية وأهلها. وبما أن أمين الجميل يحاول، كرئيس للدولة والجمهورية، أن يبسط سلطته «على هذه المناطق، من خلال إزالة «حاجز البربارة» مثلاً أو من خلال استرداد المرافىء والمرافق العامة، تكون الانتفاضة ضرورية ولازمة.

انه الثأر الشخصي من أمين الجميل، مقروناً بالخوف على الدويلة من الدولة الواحدة!

ما علاقة إسرائيل بذلك. . . أو ما علاقة «الانتفاضة» بإسرائيل؟ ليس من الضروري أن تكون إسرائيل وراء «الانتفاضة»، كما ليس من الضروري أن يستعين أركان «الانتفاضة» بإسرائيل ومن المؤكد أن لا تدخل إسرائيلياً في ما حدث إلاّ في حدود ما عُرِفَ بالخطوط الحمر التي لا إسرائيل تمسّها ولا سوريا. وفي هذا الإطار تمّت «الانتفاضة». صحيح أن إيلي حبيقة، كمسؤول عن جهاز الأمن (المخابرات)، كان على اتصال دائم بأجهزة المخابرات الإسرائيلية يتبادل معها المعلومات والخدمات المخابراتية. لكنّني لا أظن أن الدوائر الإسرائيلية كانت متورّطة في ما حدث في صورة مباشرة أو غير مباشرة. فقط تنظر بعين الرضا إلى

هذا التمرّد على سلطة أمين الجميل وعلى الشرعية اللبنانية الواحدة. وأهمية هذا «الرضا» مستمدَّة من استعداد إسرائيل الدائم لمنع أي تجاوز للخطوط الحمر المذكورة التي بفضلها وبسببها ينقسم لبنان دويلات. ان إسرائيل ملتزمة حماية هذه الخطوط، أي حماية الأقليّة المسيحية»، أي حماية الدويلات. ولا ننسى أن الدويلة الدرزية» تقع هي أيضاً ضمن هذه الخطوط، وانّ العمل على تعزيزها وتوسيع رقعتها سيتواصلان في مرحلة لاحقة، وانّ عملية الفرز السكاني الطوائفي ستستأنف متنقلة بين إقليم الخروب، وشرق صيدا، ومنطقة جزين. فأمن الحدود الشمالية لإسرائيل يقتضي ذلك، وفي سبيله تجوز كل التغييرات في بنية لبنان، وكل التجاوزات!

٥ ـ حرب شرق صيدا

فيما كانت «المناطق الشرقية»، في ربيع ١٩٨٥، تتدرّج نحو نوع من الاستقلال الذاتي، كان تفتيت الجنوب اللبناني يتواصل منذراً بعملية فرز سكاني طوائفي ولا أدهى. فـ «انتفاضة ١٢ آذار»... «الانتفاضة» التي قادها الثلاثي «جعجع ـ حبيقة ـ بقرادوني» ضدّ رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل وحزب الكتائب، أحكمت سيطرتها على الأرض والناس وفرضت نفسها سلطة تكاد تلغي كل سلطة للمؤسسات الشرعية، كما فرضت نفسها أيضاً معبّرة عن إرادة المسيحيين وناطقة باسمهم... و«القرار المسيحي» لها لا لحزب الكتائب، ولا لرئيس الجمهورية خصوصاً.

في هذه الأثناء كانت «القوّات اللبنانية» بقيادة الانتفاضيين أيضاً، تتورّط في حرب جديدة في شرق صيدا، إضافة إلى «الحرب» التي تخوضها في إقليم الخروب منذ أسابيع، كأنها الحرب نفسها هي المتنقلة بين الجبل والجنوب متسّببة في تهجير المسيحيين دفعة بعد أخرى، إما في اتجاه المناطق الشرقية وإمّا في اتجاه الحدود الجنوبية و«الشريط الحدودي». وليس معقولاً أن يحدث ذلك كلّه مصادفة.وهل الصدفة هي على هذا القدر من القدرة والتخطيط والذكاء لكي يتلاقى الفتك برأس الدولة، الرابط الوحيد المتبقي من روابط الوحدة السياسية مع الفتك بوحدة الأرض والشعب كما لم يحدث في أي بلد ربما؟

ففي تنسيق كامل تمّ العمل على جبهتين: جبهة الحرب المكشوفة على مشروع السلطة المركزية الذي بدأ مع تشكيل «حكومة الوحدة الوطنية» وعلى شخص رئيس الدولة بالذات، وجبهة الفرز السكاني الطوائفي، يتم من خلالها «حشر» الطوائف اللبنانية في قوالب تحكم عليها بأن تستقل الواحدة عن الأخرى وتفتش دائماً عن حماية خارج الحدود. وبدلاً من أن يكون لبنان الواحد هو الضمانة تكون الضمانة إسرائيل، أو سوريا، أو الشيطان. والحال انّ بعد الذي حدث في الجبل، لم يبق إلاّ إسرائيل تحمي دير القمر، البلدة المسيحية الوحيدة التي لم تجرفها حرب القوّات اللبنانية مع «الجيش الشعبي» الجنبلاطي، كما لم يبقَ إلاّ إسرائيل أيضاً تحمي جزين وأهلها واللاجئين إليها من الشوف وغيره. وكلّما تمّت عملية تهجير تضاعفت الحاجة إلى الحماية الإسرائيلية. وهذا منتهى الشطارة والدهاء. وليس أدلَّ على ذلك من «الحماية» التي تطوّع لها جيش الدفاع الإسرائيلي لتأمين إجلاء المحاصَرين في دير القمر من مدنيّين ومقاتلين. لقد خرج هؤلاء من البلدة الشوفية سالمين، ووصلوا إلى «المناطق الشرقية» سالمين أيضاً. فمنعت القوّات الإسرائيلية كل تعدٍّ على أشخاصهم، لكنّها لم تمنع عنهم الشتائم يكيلها لهم المنتصرون في حرب الجبل ولم تمنع ذلّ الحماية. وبكلام آخر لم يكن أمام المحاصرين في دير القمر إلاّ إسرائيل تفك عنهم الحصار وتشق لهم الطريق إلى المناطق الشرقية، هذا على رغم علمهم أن يد إسرائيل لم تكن غريبة عما حدث لهم ولجبلهم.

وستتكرّر الظاهرة نفسها في شرق صيدا، وفي جزين، وعلى طول «الشريط الحدودي».

كانت كل المحاولات الرامية إلى نشر قوّات الجيش على الطريق الساحلية الجنوبية وفي إقليم الخروب، قد فشلت، عندما بدأت منطقة شرق صيدا تشتعل. من أشعل النار هناك؟ من الصعب جداً في مثل هذه الأحوال تحديد الفاعل وهويته. فالفاعل مجهول هنا، كما في الاغتيالات السياسية حيث آثاره تدلّ إليه دون أن نستطيع رؤيته. بكلام آخر، الفاعل هو المستفيد من فعلة لا يستفيد منها إلاّ هو، لكن تسميته بالاسم متعذرة.

ومنطقة شرق صيدا منطقة مسيحية تربط عاصمة الجنوب، السنّية، بجزين المسيحية المارونية، وبإقليم الخروب. . . والشوف وبيروت. أنها ممرّ وجسر عبور وملتقى روافد عديدة. وفي السنوات الأخيرة ازدادت اتصالاً وارتباطاً بمدينة صيدا بعدما بدأ أهل هذه الأخيرة ينتشرون في بعض قراها ويساهمون في عمرانها. وقد تمثّل هذا الاختلاط أكثر ما تمثل في بلدة «عبرا» فأصبحت بلدة مسيحية ـ إسلامية بعدما كانت مسيحية. فمن الذي خطر له إعادة هذه البلدة إلى «نقاوتها» الطائفية. . . أو من مِن فريقيها أراد تهجير الآخر وأقصائه إلى دويلة من الدويلات التي تنبت كالفطر هنا وهنالك لتستقطب المهجّرين وتكون لهم هي «الوطن» و «الدولة» والكيان المتجانس؟

تسلسل الوقائع يدلّ على أن محاولة تهجير المسلمين من «عبرا» كانت هي البداية والصاعق الذي فجّر الفتنة واشعل نارها. والمتطوّعون لهذه «المهمة» هم بضعة أشخاص يعملون لحساب جهاز الأمن (المخابرات) في «القوّات اللبنانية»، وربما أيضاً لحساب أجهزة أخرى مماثلة. فالعمالة المزدوجة أمر شائع على مستوى الأجهزة السرّية. وفي أي حال لقد نجح هذا النفر من العملاء في جعل حياة السكان المسلمين في «عبرا» مستحيلة ويقال أن عددهم ناهز الثلاثين ألفاً (؟) وقد هجروا منازلهم وأرزاقهم عائدين إلى صيدا. ويقال كذلك أن كل منازلهم نُهبت. وقد أحدث الأمر ضجة. وجاء صائب سلام وتقي الدين الصلح وبهاء الدين البساط إلى مجلس الوزراء محذرين من خطورة ما يحدث. واتصل مفتي الجمهورية بالرئيس أمين الجميل طالباً تدخّله الشخصي والمباشر لوقف الفتنة. لكن الفتنة كانت أكبر من أي تدخل. وما حدث في الجبل تكرّر هناك في كل فصوله، بدءاً بانتشار «القوّات اللبنانية»، في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي انتشاراً فيه الكثير من التحدّي والاستفزاز، مروراً بتورّط هذه «القوّات» في حروب طائفية لا هي قادرة على الانتصار فيها ولا على الانسحاب. . . ولا حتى على الدفاع عن المسيحيين وقد ارتبط مصيرهم بمصيرها، وانتهاءً بالفصل الأخير حيث المسيحيون يقتلعون من قراهم وبيوتهم ويُقذف بهم: إمّا في اتجاه جزين و «المنطقة الأمنية» الإسرائيلية وإمّا في اتجاه المناطق الشرقية يصلونها محطّمين وعبر بحر هائج لا يرحم.

ولعلّ ما زاد الأمر سوءاً هنا هو حصول «الانتفاضة»... «انتفاضة ١٢ آذار»، في المنطقة الشرقية، ونجاحها في انتزاع ما يسمّى «القرار المسيحي» من يد رئيس الجمهورية وحزبه، وفي الاستيلاء على قيادة «القوّات اللبنانية» أيضاً. ففي هذه الأثناء اندلعت الفتنة في شرق صيدا. وما صنعته «القوّات» هناك... أو ما افتعله العملاء باسمها، انسحب بأثقاله وعواقبه على المسيحيين كلّهم. وعبثاً حاول الرئيس أمين الجميل... وعبثاً حاول حزب الكتائب التبرؤ مما حدث في «عبرا» وغيرها. فـ «القوّات» اللبنانية، بقيادة «الانتفاضيين»، هي التي تمثل المسيحيين. وأخطاء «القوّات» هي أخطاء المسيحيين كلّهم. وقد كان من المتعذّر على المسيحيين التبرّؤ من أفعال «القوّات». فهي درعهم الوحيد حتى لو كانت متورطة والصحيح أن الشعارات التي طرحتها «الانتفاضة»، من مثل «القرار المسيحي المستقل»، والشائعات التي روّجت لها، من مثل القول أن رئيس الجمهورية يقدّم التنازل تلو الآخر لسوريا وللمسلمين... هذه الشائعات والشعارات كانت تلقى هوىً في الأوساط المسيحية، ورواجاً، وبالتالي، عطفاً على «الانتفاضة» حتى كادت هذه تكون، حقيقة، انتفاضة كل المسيحيين لا بعضهم. وصوت الكتائب، المختلف عن صوت «الانتفاضة»، بطل أن يكون مسموعاً كما في السابق، لا في الأوساط المسيحية ولا في الأوساط الإسلامية، أو على الأقلّ تضاءل صداه ووزنه وتأثيره، وقلّ سامعوه. فمنذ «الانتفاضة» لم يكفّ حزب الكتائب عن إعلان «رفضه التام، والقاطع، الأمر الواقع الذي فُرِض على المناطق الشرقية» كما لم يكفّ أيضاً عن رفضه «لأي كيان مستقل للمسيحيين منفصل عن محيطه» (٨٥/٣/٢٢). وأكثر من مرّة ناشد «القيادات المسيحية الاجتماع بغية الاختيار بين ما تأسس عليه لبنان وتوافق عليه اللبنانيون من جهة، وما يُراد له أن يكون من خلال الحروب المتتالية والمذابح على أنواعها من جهة ثانية» (٨٥/٣/٣٠). فعلى رغم كل هذه المواقف والنداءات، ظلّ الحكم على المسيحيين ومواقفهم يتمّ من خلال شعارات «الانتفاضة» وأقوالها، ومن خلال الشائعات التي تروّج لها. فالوهج الذي أخذته هذه الحركة الانقلابية في أول عهدها غطّى على كل وهج آخر، وقد راحت تخاطب عند المسيحيين غرائزهم

ومشاعر الخوف والقلق في صدورهم، إضافة إلى شعورهم بالحاجة إلى جديد قد يكون تعويضاً عن الخسائر والهزائم وباباً للخلاص. كانت كلمتها، في تلك الأيام، مسموعة أكثر بكثير من كلمة الكتائب. ويوم بدأت الحقائق تتوضح ويتوضح معها عظم المغامرة كانت الكارثة قد وقعت.

وحاول الرئيس أمين الجميل غير مرّة وقف هذه الكارثة من خلال العمل على بلورة موقف مسيحي متميز، ومسؤول، ومعتدل، يبرىء المسيحيين، وخصوصاً مسيحيي شرق صيدا، من أخطاء لم يرتكبوها، ويخفف من الغليان والتوتر. وبكلام آخر ظلّ يسعى إلى غطاء مسيحي لسياسته ونهجه، بل للتسوية التي تمّت في أعقاب مؤتمر لوزان على رغم ما أصابها. لكنّه لم يفلح. وقد تساءلت، مرّة، أمامه: «ولماذا تأخذ بصدرك كل هذه الحملات على الشرعية ورئاسة الدولة»... «بل لماذا تصرّ على إنقاذ المسيحيين خصوصاً غصباً عنهم» وقد قرّ الرأي في نهاية الأمر على أن يتوجّه إلى القيادات المسيحية برسالة ليست مثل كل الرسائل. رسالة يقول فيها كل الحقائق، وخصوصاً حقيقة ما يحدث في شرق صيدا، ويطلب من هذه القيادات تحمّل مسؤوليتها، أو على الأقل مشاركته مسؤولية التصدّي للجريمة التي ترتكب هناك ويدفع ثمنها لبنان من وحدته، والمسيحيون من وجودهم وحضورهم السياسي في آن واحد... رسالة أصرّ الرئيس الجميل أن تكون شفهية لا خطّية، ولا علنية طبعاً، باعتبار أن ما سيقوله فيها سيقوله بصفته أمين الجميل، المسيحي الماروني أيضاً لا بصفته رئيس الجمهورية فقط. ولكن حرصاً منه على ألّا تنقص الرسالة كلمة أو تضاف كلمة على فم ناقلها، عهد إليّ بكتابتها، وإلى الدكتور جميل نعمة مدير الأمن العام بنقلها، قراءة، إلى أصحاب العلاقة من رؤساء الطوائف المسيحية.

يقول الرئيس الجميل في رسالته المذكورة:

«رأيت من واجبي الوطني، ومن منطلق مسؤولياتي الدستورية، أن أتوجّه إليكم في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخنا لأضعكم في صورة المخاطر المحدقة بلبناننا العزيز.

«ان الوضع في الجنوب يأخذ منحى خطيراً، وأخشى أن يؤدّي ما يُحضر له، من خلال حمامات الدم وعمليات التهجير الواسعة إلى عملية تهجير مثلثة الاتجاهات:

- تهجير للمسيحيين في اتجاه الحدود.
- تهجير للشيعة في الجنوب في اتجاه الشمال.
- تهجير للسنّة من صيدا في اتجاه الشمال أيضاً.

«سيؤدّي ذلك إلى قيام مقاطعة (كانتون) ذات لون شيعي محكومة ذاتياً على غرار ما هو حاصل في الشوف وعاليه والمتن الأعلى. ومن المتوقع أن تتوسع المقاطعة الدرزية في اتجاه إقليم الخروب، وفي إتجاه إقليم التفاح (جزين وجوارها) وربما في اتجاه البقاع الغربي. وسيصبح المسيحيون، نتيجة حاجتهم إلى الحماية، منطقة عازلة وحرس حدود لإسرائيل.

«ومن الطبيعي أن يؤدّي هذا الفرز السكاني القسري، وبوسائل العنف المتبعة، إلى ردّات فعل عنيفة يدفع ثمنه بعض القرى المعزولة والآمنة في البقاع والشمال، كما أنه سيزيد الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي تعقيداً في بعض المناطق بسبب تدفق المزيد من المهجّرين الجدد يضافون إلى مهجّري الشوف والدامور وبعض المناطق الأخرى. مع العلم أن كل المنطقة الواقعة بين بيروت والشريط الحدودي ستفرّغ حتماً من سكانها المسيحيين.

«أمّا في باقي المناطق اللبنانية فأخشى من عودة موجة العنف والقصف المدفعي كما أخشى من تسخين خطوط التماس في ظرف يؤسفني أن أقول أن قوانا الذاتية غير قادرة على مواجهة هذا الوضع بعدما أُنهكت في المعارك الأخيرة في الشوف وعاليه، وقبلها زحلة وقبّيع والقماطية... وسيكون لسوريا، في هذه الحال، موقف آخر من الأزمة اللبنانية تأثراً بالحركة الانتفاضية التي حصلت في ١٢ آذار والتي ترى فيها دمشق امتداداً للمصالح الإسرائيلية في لبنان، الأمر الذي سيزيد الجبهات وخطوط التماس اشتعالاً. والمعلومات التي توافرت لدينا تشير إلى أن التحضيرات بدأت على نطاق واسع من قبل العديد من الأحزاب التي تريد

الاستفادة من الظرف لتحقيق المزيد من المواقع الجغرافية والسياسية.

«حيال كل ذلك لا أستطيع كرئيس للجمهورية أن أكون شاهد زور، والمسؤولية هي طبعاً مسؤوليتي ولكن أيضاً مسؤولية القيادات كلّها.

«المطلوب بلورة موقف مسيحي واضح وصريح يمكنني، كرئيس للجمهورية، من التحرّك لانقاذ الوضع المتدهور. والموقف المطلوب هو موقف:

- من القتال الدائر في الجنوب الذي يشارك فيه بعض المسيحيين.

- من إسرائيل وخططها في المنطقة.

- من نظام الكانتونات أو اللامركزية السياسية والأمنية ومن النظام اللبناني في وجه عام.

- من وحدة الكيان اللبناني.

- من سياسة الدولة العامة المتبعة منذ مؤتمر لوزان والمحدّدة في البيان الوزاري.

- ومن سوريا أيضاً بصفتها ذات دور مؤثر في المصير اللبناني».

ويبدو أن رسالة الرئيس الجميل لم تبقَ من دون أثر، بل كان من نتيجتها أن انعقد مؤتمر مسيحي عام في الصرح البطريركي الماروني في بكركي، يوم الثلاثاء ١٩٨٥/٤/٩، وبرئاسة البطريرك خريش، أعلنت على أثره جملة مقرّرات كان أهمها:

- «الإصرار على وقف حال الحرب في لبنان وعلى جميع الجبهات، وبنوع أخص وقف القتال فوراً في منطقة صيدا والجنوب» وسحب المسلّحين، إلى أي فئة انتموا، وتعزيز قوى الجيش والأمن الداخلي في الجنوب وتكثيفها... «إنّ الوضع المتفاقم في الجنوب، بتحريك إسرائيلي متعدّد الجوانب، يحتم وقفة لبنانية واحدة لتعطيل المخطط الرامي إلى استكمال الفرز السكاني وتهجير الجنوبيين وعزلهم والفصل

في ما بينهم، ومواجهة الاستحقاقات المحتملة التي قد تأتي بعد الانسحابات الإسرائيلية اللاحقة، في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا».

ـ «تأكيد الانتماء العربي للبنان انتماءً حرًّا غير مفروض. وتأكيد العلائق مع الدول العربية، مع التركيز على الروابط الوثيقة بين لبنان وسوريا، مما يفترض التعاون المثمر في إطار السيادة والحرية والاستقلال».

ـ «الدعوة إلى قيام مؤتمر وطني إسلامي ـ مسيحي يواكب خطورة المرحلة ويساهم في إنقاذ الوطن والمصير».

ويُلاحظ من هذه المقرّرات أن هناك كلاماً جديداً لم يسبق أن قاله المسيحيون أو تجرّأت قيادة من قياداتهم على قوله. وهل هو قليل أن يُعلن من بكركي بالذات ما أُعلِن، وخصوصاً بالنسبة إلى انتماء لبنان العربي، وفي صورة أخص بالنسبة إلى إسرائيل؟

غير أن الحكم ظلّ عاجزاً عن تنفيذ الإجراءات التي يتخذها لوقف التدهور الحاصل في صيدا وجوارها... فـ «الحكم اللبناني نفسه، كما هو، ينفذ المخطط الإسرائيلي» على حدّ قول الرئيس أمين الجميل بالذات في أحد الاجتماعات الأسبوعية التي كان يعقدها في قصر بعبدا ويحضرها: منح الصلح وحسين كنعان وميشال أبو جودة وإيلي سالم وأنا. وكان الرئيس يلمح بذلك إلى وقوف بعض الوزراء أنفسهم ضدّ قرارات الحكم ومجلس الوزراء، وضد إرسال الجيش إلى إقليم الخروب والجنوب. ومن جملة ما قاله الرئيس الجميل في ذلك الحين (١١/٤/٨٥): «أن هناك ٣٨ ألف عسكري في الجيش اللبناني لا تملك القيادة أي سلطة عليهم... وأن أي قوة من هذا الجيش ترسل إلى الجنوب تنقسم على نفسها في الطريق... هذا إذا فُتِحَت الطريق أمامها وأُجيز لها أن تمرّ»!

«تعليقاً على هذه المعلومات الخطيرة كتبتُ في زاوية «من حصاد الأيام» في «العمل» (١٤/٤/٨٥):

«من الثمانية والثلاثين ألف رجل المنضوين تحت لواء الجيش لا تملك الدولة

أن ترسل فئة منهم إلى صيدا وحارة صيدا. لماذا؟ لأن كل وزير من وزراء «حكومة الوحدة الوطنية» يريدهم من طائفته ولحسابها الخاص، لا من كل الطوائف ولحساب الوطن كلّه. فهل ما هو أتعس من هذه الحال التي وصل إليها لبنان في دولته وشرعيته ومؤسساته؟ الحكومة حكومات عدة. والجيش شراذم، والشعب هو كذلك مع الأرض، وحدها رئاسة الدولة لا تزال موحَّدة، وهي لو لم تكن في عهدة رجل واحد لكانت هي أيضاً تشرذمت... لقد أضحى لبنان تركيبة عجيبة غريبة. لا هو دولة وحدوية ولا هو دولة فدرالية. وما لإسرائيل لإسرائيل وما لسوريا لسوريا. والباقي موزع مقاطعات مسيحية ودرزية وشيعية وسنّية. فماذا بعد هذا التقطيع لأوصال الوطن الواحد؟ بصراحة: لقد بدأنا ترتاب لا في نيات إسرائيل وحدها بل في كل النيات الداخلية والخارجية ونشعر كأن ثمة تصفية للبنان الوطن يهيّأ لها هنا وهناك... ونتساءل بالمناسبة: أين دمشق لا تتدخل ولا تلقي بثقلها المعروف، أو إلى متى تؤجل ذلك وتتريث في إعادة جمع من جمعتهم في جنيف ولوزان وأرغمتهم على التوافق على رغم الفروقات التي بينهم؟ إن من حق المرء أن يتساءل حينما تصل الأمور إلى هذا الحدّ من الغموض والضبابية والاضطراب»

والحال أن موقف دمشق في تلك الفترة كان يبعث على التساؤل. لقد بدت عاجزة عن تقديم المساعدة التي تَعِدُ بها... مساعدة الحكم المركزي على أعدائه وخصومه ومزاحميه. فهي لم تساعده لا في أقليم الخروب ولا في صيدا ولا في العاصمة. فقط عرضت على الرئيس الجميل ضرب «الانتفاضة» في المناطق الشرقية وهي «مساعدة» تضعف الحكم في الأوساط المسيحية ولا تقوّيه. ولم تعرض عليه ضرب «الانتفاضات» الأخرى، مثلاً، التي لم تكن أقلّ تعدّياً على وحدة السلطة الوطنية المركزية من «انتفاضة ١٢ آذار». والصحيح أن أقلّ المساعدة أن يكون حلفاء دمشق مع إرسال الجيش إلى صيدا لا ضدّه... وأن يكونوا مع وحدة الحكم لا ضدّها... وأن يكونوا أيضاً حاضرين دائماً في مجلس الوزراء لا غائبين عنه ومعتكفين. والحال أن هؤلاء «الحلفاء» لم يكونوا إلّا حرباً دائمة على وحدوية السلطة، وإلّا عقبة كأداة في طريق انتشار الجيش والسلطة الشرعية،

وخصوصاً الوزير وليد جنبلاط، والوزير نبيه بـرّي. بل إن الرئيس رشيد كرامي نفسه عاد فلجأ إلى منطق الاعتكاف في الوقت الذي يتطّلب منه حضوراً دائماً وثابتاً. وإذا كان صحيحاً أن دمشق حاولت غير مرّة التوفيق بـين حلفائهـا والآخرين، إلاّ أن الصحيح أيضاً أنها ولا مرّة سألت جنبلاط لماذا يقف حائلاً دون إرسال الجيش إلى حيث تدّبر أعظم فتنة في صيدا وجوارها. وقسْ على ذلك. وفي أي حال، ومنذ إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار، لم تكن «مساعدة» دمشق للحكم المركزي أفضل من «مساعدة» إسرائيل. وليس في الصورة أي مبالغة. وكان صعباً علينا، نحن الدّاعين إلى المراهنة على دمشق، أن نصدّق ذلك، كما كان صعباً علينا أيضاً أن نميّز بين سوريا وإسرائيل في تعاملهما مع الحكم اللبناني.

أقول ذلك من موقع الاقتناع الكامل بضرورة الاعتماد على سوريا في لملمة أجزاء الوطن اللبناني وإعادة السلام إليه والاستقرار. فلستُ من المراهنين على العداء تجاه سوريا، ولا من الذين يدأبون في التشكيك في نواياها وأعمالها في لبنان. بل أنا ممن يرون أن لا خلاص للبنان إلاّ بالتفاهم مع سوريا ومع ذلك لم أفهم، في ذلك الحين، لماذا قصّرت دمشق عن دعم الحكم المركزي اللبناني أو لماذا كانت مع أعدائه أكثر مما كانت مع المتمسكين به والخائفين عليه. وعندما يضطرب الأمر على من كان مثلي تكون في دمشق علّة.

وللتدليل على ذلك استعين هنا بورقة العمل التي أعددتها للرئيس أمين الجميل يوم كان يستعد للقاء الرئيس السوري حافظ الأسد في محاولة منه للوصول إلى ما لم يصل إليه من تفاهم مع نظيره. وقد طرحت المسألة على هذا النحو:

«تتميّز العلاقة بين البلدين، سوريا ولبنان، بسوء التفاهم، وبسوء الظن والحذر المتبادلين. هذا منذ تأسيسهما. الأمر الذي يخالف الروابط الجغرافيـة والتاريخية والإنسانية القائمة بينهما، وكذلك مقتضيات الجوار والأخوة والمصالح الطبيعية المشتركة. وقد انعكس ذلك على أحوال البلدين، وبخاصة على أحوال لبنان الداخلية وعلى العلاقة بين طوائفه وعائلاته الروحية. فجاز اعتبار ذلك شذوذاً وخروجاً على الطبيعي والمألوف. وكل التحدّي أن يعرف البلدان كيف

يعالجان هذه الظاهرة. وتركها للزمن يعدّ قصوراً وعلامة تخلّف بالغ».

وقد عدّدت من الأسباب أهمّها وهي:

«١ ـ مخاوف المسيحيين التاريخية بالنسبة إلى حرياتهم في لبنان والشرق العربي ـ الإسلامي».

«٢ ـ ظروف تأسيس الكيان اللبناني وقد تمّ ذلك في وقت كان المسلمون في سوريا ولبنان ينهدون إلى العيش في كنف مملكة أو دولة واحدة هي «دولة الوحدة». واستمرّت سوريا، بعد تأسيسها كدولة، تنهد هي أيضاً إلي هذه الوحدة بين البلدين ولا تزال».

«٣ ـ حيال ذلك اشتدّ اعتماد المسيحيين على الغرب، سياسياً وثقافياً واقتصادياً، الأمر الذي زاد سوريا حذراً وسوء ظن، كما زادها تدخلاً في الشؤون اللبنانية الداخلية. وعلى رغم اعترافها بواقع الاستقلال اللبناني، فقد ظلّت تعتبر ذلك أمراً عارضاً ورفضت دائماً إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين».

«٤ ـ وفي خلال الأزمة اللبنانية نشأت حال عداء بين المسيحيين اللبنانيين وسوريا وصلت إلى حدّ الاقتتال. وبلغ ذلك أيضاً حدّ اعتبار إسرائيل هي الحليف والصديق، في المنطقة».

وفي محاولة لتقديم تصوّر عام لمعالجة المسألة المزمنة وأسبابها قلت:

«إن أحياء الوطن اللبناني، بعد الانهيارات التي حصلت له، أمر مستحيل من دون مساعدة خارجية كالتي حصل عليها لدى تأسيسه في العشرينات. فاللبنانيون ليسوا، بعد، أمّة إذا مُسّت في وجودها انتفضت وتوحّدت بقدر ما هم مجموعة طوائف لم يتح لها أن تصبح هذه الأمة المتماسكة. وهي، بالتالي، تحتاج إلى يد تساعدها على ذلك. وواضح أن يداً غير اليد السورية، في الظروف الراهنة، هي عاجزة عن المهمة. أضف إلى ذلك أن تأثير الدور السوري في أحوال لبنان بلغ اليوم، حداً تستطيع دمشق بعده أو عنده أن تكون مانعاً أساسياً لأحياء لبنان كوطن ودولة مستقلة، والعكس صحيح أيضاً. ومن المؤكّد أن سوريا تفضل ألف مرّة أن

ترى لبنان يتفتت ويذوب بين يديها على أن تراه يقوم وينهض ويعود على نحو ما كان دائماً، مزاحماً أو عدوًّا أو بلداً مناوئاً. . . ولكي ينهض لبنان من كبوته ولكي يلقى العون الذي يحتاج إليه لدى سوريا، يجب أن ترى سوريا مصلحة لها في ذلك، بل يجب أن يشكل الأمر إغراءاً لها إذا أمكن. ومن الضروري، طبعاً، ألّا تتعارض المصالح السورية مع الاستقلال اللبناني. والعكس بالعكس.

«وفي هذا الإطار يمكن تصوّر مستقبل العلاقة بين البلدين على النحو الآتي:

ـ «تأكيد انتماء لبنان العربي في كل المجالات، وخصوصاً في السياسة الاقليمية والدولية، وفي التعليم والثقافة».

وتوضيحاً لهذه النقطة قلت:

«ان علاقة لبنان بالغرب وحضارته لا تعني، ولا يجوز أن تعني انسلاخاً عن محيطه العربي أو تنكرّاً له أو لا مبالاة حيال قضاياه. يستمرّ لبنان يأخذ من الغرب ما يستسيغه ويلائمه، فلا يقلّده ولا يكون غربياً أكثر مما هو شرقي وعربي على نحو ما هو حاصل الآن».

ومن جملة ما اقترحته كقواعد ثابتة للعلاقة بين لبنان وسوريا:

ـ «التنسيق والتكامل بين البلدين في السياسة العربية والدولية. وتُفضّل أن تكون المواقف واحدة. فإذا تعذر ذلك يُعمل على تحقيق التفاهم على الأدوار والتكامل بينها».

ـ «قطع كل علاقة مع إسرائيل».

ـ «منع أي عمل معادٍ لسوريا على الأراضي اللبنانية وذلك في كل المجالات السياسية والعسكرية والإعلامية».

ـ «تنشيط التبادل بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية والفكرية والإنسانية عامة من خلال اتفاقات ثنائية تنظم هذا التبادل وترسخه».

ـ «تسهيل وسائل الانتقال والتنقل بين البلدين: سمات الدخول ـ الرسوم ـ القيود الأمنية ـ اليد العاملة الخ . . .».

- «التنسيق العسكري والأمني وتبادل الخبرات والمعلومات والبعثات العسكرية».

وقلت أيضاً: «وكي لا تظلّ هذه الأمور مجرّد مقترحات معلّقة أو تمنيات، يصار إلى التأكيد عليها وتثبيتها والسير في تحقيقها بالوسائل الآتية:

- «بيان مشترك يصدر عن اجتماع القمة اللبنانية - السورية المقبلة».

- «البيان الوزاري لأي حكومة تخلف الحكومة الحالية».

- «جعل القمّة اللبنانية - السورية مؤسسة دائمة وتشكيل لجان مشتركة تعدّ للاتفاقات الثنائية والتشريعات اللازمة في البلدين».

ويُلاحَظ من هذه المقترحات أنها تنطلق كلّها من الحرص على الإيحاء إلى سوريا بالثقة والاطمئنان. وقد فاتني الكلام على الموجبات التي تقع على سوريا وتوحي إلى اللبنانيين أيضاً بالاطمئنان والثقة. كأنّ العيب في لبنان فقط. أو كأنّ لبنان وحده مسؤول عن أخطاء الماضي وما اعترى العلاقة بين البلدين من توتر واضطراب. في أي حال بينّ هذا النقص في المذكرة التي رفعتها إلى الرئيس أمين الجميل إلى أي حدّ بلغ فينا الحرص على تفهّم سوريا وهمومها ومخاوفها، وهي نادراً ما تفصح عن هذه المخاوف والهموم، ونادراً ما تقول ماذا تريد وماذا تطلب. وقد خيلّ إليّ وإلى كل من كان مثلي أنه ربما لأن دمشق لا تثق في لبنان وأهله هي لا تقدّم المساعدة التي يحتاج إليها الحكم المركزي في تلك الظروف. فرحنا نفتش عما يطمئنها ويوحي إليها بالثقة علّها تفرج عن هذه المساعدة وتناشد حلفاءها الكف عن تعرية هذا الحكم وتمريغ سمعته في الوحل والتراب.

صحيح أن الرئيس الجميل لم يأخذ بمضمون ورقة العمل المذكورة كلّه. وهو ليس ملزماً بتبّني هذا المضمون والموافقة عليه كما هو. لكن الصحيح أيضاً أن نظرة الرئيس إلى مستقبل العلاقة بين البلدين، لا تناقض النظرة المعبر عنها في مقترحاتي الآنفة الذكر. فهو، بالتأكيد، في هذه الأجواء لكن أجواء دمشق الحقيقية لم تكن واضحة. وما زلت حتى الساعة أتساءل لماذا امتنعت دمشق عن التنازل للحكم

اللبناني عن البعض القليل مما لديها من سلطة في لبنان، أو لماذا امتنعت أيضاً عن إرغام حلفائها والضاربين بسيفها في لبنان عن بعض التنازل من قبلهم أيضاً. لقد كانت دمشق بالفعل، في تلك الأيام، مثل إسرائيل، ومثل كل الميليشيات، بل مثل كل الذين تلاقوا على إضعاف السلطة الوطنية المركزية، وعلى حرمان الدولة رأسها!

٦ ـ انتفاضة على «الانتفاضة»

لم يكن قَد انقضى شهران على «انتفاضة ١٢ آذار» في المناطق الشرقية حتى كان أحد أبطالها الثلاثة، إيلي حبيقة، ينتفض مرّة أخرى، بالاستقلال الكامل عن رفيقيه وشريكيه، سمير جعجع وكريم بقرادوني، وضدّهما، بل ضدّ «الانتفاضة» الأولى نفسها.

انتفاضة على الانتفاضة!

كان ذلك في التاسع من أيار (مايو) ١٩٨٥، وقد تمَّ على النحو الآتي: الهيئة التنفيذية التي شكلت في أعقاب «الانتفاضة» كقيادة جماعية لـ «القوّات اللبنانية» تعقد اجتماعاً و «تنتخب» إيلي حبيقة رئيساً لها، ثم يبادر هذا الأخير، أثر «انتخابه» إلى إذاعة بيان سياسي ينقض كلّ طروحات «الانتفاضة» وشعاراتها.

كانت الذريعة أن «القرار المسيحي» مُرتَهن لحزب الكتائب، وحزب الكتائب مرتهن لرئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل، «المرتهن» بدوره لسوريا، فوجب التمرّد على هذا «الارتهان» المثلث. وكانت «انتفاضة ١٢ آذار». فجاء إيلي حبيقة واحتكر السلطة لنفسه وأعلن بالسلطة هذه ما يلي:

«الاقتناع الذي نعلن اليوم هو أن الخيار اللبناني هو عربي. نقول ذلك عن اقتناع لا عن خوف. ولسوريا في هذا الخيار موقع أساسي نظراً إلى الروابط

الجغرافية والتاريخية والمصيرية. فإذا كانت ظروف المحنة المستمرة منذ عشر سنين فرضت على البعض منّا تطلعاً إلى جهات إقليمية معادية للمحيط العربي، فإنما السبب كان حتمية الدفاع عن النفس، أمام أخطار استهدفت مصير المسيحيين ففي ظلّ الظروف الحالية، محلياً وإقليمياً ودولياً، وفي إطار الغاية والهدف الراميين إلى مصلحة الإنتماء اللبناني، نرى اليوم حتمية العودة إلى العمل مع المحيط العربي وفيه إن السنوات الماضية وما حفلت من محن ومآس قد تركت بصماتها على نظرة بعض المسيحيين إلى سوريا ودورها وعلاقتها بلبنان. لكن هذه النظرة، على المرارة التي طبعتها خلال مرحلة معينة من هذه الحقبة، نعتبرها غيمة عابرة، وان العلاقات المميزة للمسيحيين خصوصاً واللبنانيين عموماً هي مع سوريا»!!

فما هذا الانقلاب؟ ولماذا، إذاً، كانت «الانتفاضة» على رئيس الجمهورية وحزب الكتائب قبل ما يقارب الشهرين فقط؟ وما هو موقف سمير جعجع وكريم بقرادوني من هذا التحوّل المفاجىء، وهل هما موافقان أم مغلوب على أمرهما؟ وهل لدمشق علاقة بما حدث وما نوع هذه العلاقة وحجمها وإلى أي تاريخ أو زمن تعود؟

يتأكّد هنا أن الانقلاب» الذي قاده الثلاثي «جعجع حبيقة بقرادوني»، في ١٢ آذار (مارس) ١٩٨٥، لم يكن انقلاباً على السياسة العامة التي يتبعها حزب الكتائب والرئيس أمين الجميل، بل انقلاباً على أشخاص. إنّه فصل من فصول الصراع على السلطة في المناطق الشرقية، وهو «القرار المسيحي» وفي يد مَن يجب أن يكون؟ وإذا كان الانقلاب» قد أحسن ركوب موجة الاستياء التي كانت تجتاح الأوساط الشعبية المسيحية حيال سياسة التقارب مع سوريا، إلّا أنّه لم يكن معبّراً عنها تعبيراً صادقاً. ولعلّ «الانتفاضيين» قد اكتشفوا، ولو متأخراً، العواقب الناتجة عن فعلتهم بالنسبة إلى أمن المناطق المسيحية وأمنهم بالذات، فراحوا يعملون على تداركها. ان قول إيلي حبيقة في بيانه الآنف الذكر أنه يعلن ما يعلنه «عن اقتناع لا عن خوف» هو كلام خائف أيضاً لا كلام مقتنع فقط. كما أن كريم بقرادوني، إضافة إلى محاولة الاتصال بنائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام التي أجراها في أعقاب «الانتفاضة»، عاد فأعلن، وبصفته «رئيس الدائرة السياسية والإعلامية»

في «الانتفاضـة»: «إن لدى سوريا ما يكفي من معلومات تؤكّد أن الانتفاضة شأن لا علاقة له إطلاقاً بإسرائيل»... و«إن الانتفاضة هي دعم للشرعية ولرئيس الجمهورية، وهي تسعى فعلاً إلى إقامة علاقات وفاقية مع السوريين». وقال أيضاً: «نحن لسنا تقسيميين ولن نكون كذلك». (٢٩/٣/٨٥ ـ النهار).

وفوق هذا كلّه ان بين يدي الرئيس أمين الجميل رسالة موقعة من سمير جعجع وكريم بقرادوني يفوّضانه فيها باسمهما وباسم «القوّات اللبنانية»، مفاوضة دمشق على نحو ما كان يفعله قبل «الانتفاضة». ولعلّ هذا «التفويض» هو الذي حمل إيلي حبيقة على استعجال «انتفاضته» المستقلّة، فهو أيضاً كان يسعى إلى التفاهم مع دمشق، وبالاستقلال الكامل عن رفيقيه، وقد قطع، كما يبدو، شوطاً في اتصالاته. ومن المؤكّد أنّ مضمون البيان الذي أذاعه فور «انتخابه» رئيساً للهيئة التنفيذية في «القوّات اللبنانية» هو مضمون متفق عليه مع مراجع سورية معينة، أو على الأقل مع وسطاء بينه وبين هذه المراجع. وقد نُقِلَ إليّ، لاحقاً، كلام عن لسان إيلي حبيقة يقول فيه «إنه ينسق مع اللواء السوري محمد الخولي»، وأن «كريم بقرادوني قام بمؤامرة عليه». وفي لقاء له مع الدكتور جميل نعمة مدير عام الأمن العام (١٠/٥/٨٥) يقول إيلي حبيقة ما خلاصته «إن حركة ١٢ آذار (مارس) إنما كانت لانشاء قوّة ذاتية بقيادة جماعية، فلا كانت هذه ولا تلك»... «القيادة كانت جماعية من حيث المبدأ لكن القرار ظلّ فردياً وفي يد سمير جعجع»... «الشاشة لا تتسع إلّا لشخص واحد»... «يجب أن يكون هناك مسؤول واحد هو رئيس الهيئة التنفيذية وهذا الرئيس هو أنا»!

أمّا كيف تمكّن حبيقة من حمل «الهيئة التنفيذية على الاجتماع خصيصاً لانتخابه رئيساً لها فأمر يدلّ على مقدار الفعالية في الوسائل التي لجأ إليها لبلوغ ما بلغه. وما صمت جعجع وبقرادوني عما حدث إلّا دليلاً على ذلك وإلّا تسليماً بالأمر الواقع، مؤقتاً، وفي انتظار ظروف تمكّنهما من تصحيح هذا «الخلل».

وماذا عن أصداء المفاجأة في دمشق؟

معلومات العقيد سيمون قسيس، مدير مخابرات الجيش، تقول «إن دمشق

هي مع البيان (بيان حبيقة) وليست مع الشخص إلاّ في حال واحدة وهي أن يضع نفسه في تصرّف رئيس الجمهورية»؟! وكان حبيقة قد أبلغ الدكتور جميل نعمة، مدير الأمن العام، «إن كل همّه هو تقوية رئيس الجمهورية لا إضعافه»، وقال أيضاً: «نريد أنفسنا قوّة تدعم رئيس الجمهورية وتقف وراءه»؟! ويقول جميل نعمة هنا «إن حبيقة مقتنع بأنه غير مقبول سورياً وإسلامياً لكنّه يراهن على التغيّر في المواقف حيال شخصه». ويبدو أنه كان كما لو أنّه موعود بهذا التبدّل مقابل البيان الذي أصدره، بل كما لو أن هناك «سيناريو» كاملاً قد اتفق عليه يبدأ بإذاعة البيان على أن تليه «اعترافات» متتالية بصاحبه، وخطوات، ومشروع تسوية سياسية. والحال أن «الاعتراف» بالشخص لم يتأخر بدليل ما سمعته، أنا شخصياً، من اللواء محمد الخولي في خلال لقاء لي معه في مكتبه في دمشق، وقد أوحى إلي بأنهم راضون عن خطوة حبيقة. وعن ماضي الرجل قال: «عفا الله عمّا مضى».

وكان الرئيس الجميل قد أوفدني في مهمّة خاصة لدى وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس فانتهزت الفرصة لاجراء بعض الاتصالات وللوقوف على الأجواء المخّيمة على العاصمة السورية. وكان ذلك في الثاني والعشرين من أيار (مايو) ١٩٨٥. وقد عدت من هناك بالانطباعات الآتية:

- الاشتباكات بين حركة أمل والفلسطينيين في بيروت الغربية تأخذ مكان الصدارة في اهتمامات المسؤولين السوريين، وأمام هؤلاء خياران إثنان لا ثالث لهما: تجميع «الحلفاء في المعركة مع العرفاتيين على النحو الذي يساعد على حسمها. . . وإذا تعذر الأمر لا يبقى إلاّ التدخل العسكري السوري المباشر. وقد قيل لي «أن دمشق تتدخل عسكرياً من دون استئذان أحد في حالين: تعرّض المسيحيين في «الشرقية» للتصفية (؟) أو عودة عرفات إلى بيروت». وفهمت من اللواء الخولي أن هناك تصميماً على الحسم في مسألة المخيمات، وبالسرعة القصوى، وعلى تجريدها من السلاح.

- وبالنسبة إلى المسألة الداخلية اللبنانية أوحى إليّ اللواء الخولي أنه متشائم وقد قال ما خلاصته «أن عملية الوفاق تصطدم بحرص كل فريق على الاحتفاظ

بدويلته». . . و«أن إزالة هذه الدويلات متعذرة بالتراضي أو بمبادرات تلقائية من لدن أصحابها». وفي ما يتعلّق بـ«انتفاضة» إيلي حبيقة، هناك ترحيب بالبيان الانفتاحي الصادر عن الرجل، واستعداد لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة معه.

وكل المعلومات كان تقول أن دمشق عازمة على اللجوء إلى كل الوسائل لمنع ياسر عرفات من إعادة تعزيز مواقعه في بيروت، ولانهاء المسألة الداخلية اللبنانية في شقيها الأمني والسياسي. وربما في هذه المسألة أيضاً رأت دمشق أن عودة عسكرها إلى بيروت قد أصبحت ضرورية، بدليل كثرة الشائعات التي راجت في ذلك الحين ـ أو رُوّج لها ـ عن «عودة الردع السوري» كأداة لا بدّ منها لوقف الفلتان وإزالة الدويلات المعبّرة عنه، والمستفيدة منه. فالرئيس سليمان فرنجية عاود التبشير بانتشار القوّات السورية في كل لبنان. والعائدون من دمشق يؤكدون أن «عودة الردع» هي من جملة الخيارات المطروحة وخصوصاً على مستوى العسكريين. ولكن كيف؟

فمن المؤكد أن سوريا حاولت، من خلال مؤتمر لوزان والتسوية التي أعقبته، ومن خلال «حكومة الوحدة الوطنية»، وقف الحروب الداخلية وإعادة توحيد البلد من خلال سلطة مركزية وطنية متحالفة معها ومعتمدة عليها في فرض نفسها على الأرض والناس. لكن المحاولة لم تنجح بسبب تدخل إسرائيل طبعاً، وخصوصاً في شرق صيدا والجنوب، ولكن أيضاً بسبب ما لقيه الحكم اللبناني من مشقة وصعوبة في أن يكون تحت هذه الوصاية. وما تريده دمشق وتتمناه هو بالتأكيد، نوع من أنواع الوصاية التي قد تكون ضرورية ولازمة في ظروف لبنان المأساوية لكن قبولها والتسليم بها أمر دونه مشقة وصعوبات ذاتية يتعذر تذليلها أو القفز من فوقها. ولعلّ سوء التفاهم بين دمشق والرئيس إلياس سركيس، ثم بينها وبين الرئيس أمين الجميل، هو أن لا هذا ولا ذاك استطاع الاعتراف لسوريا بهذه الصفة. فدون ذلك العنفوان الشخصي، ودونه أيضاً الصلاحيات واليمين الدستورية، ودونه خصوصاً اعتراض المسيحيين لا على هذا التنازل فقط بل أيضاً على الدور السوري كلّه في لبنان.

فالمشكلة أن لبنان، ومنذ سقوط دولته، لا يستطيع أن يكون دولة سيدة طالما

أنّه الجبهة العربية الوحيدة المفتوحة على إسرائيل. وأقصى المستطاع هو سلطة مركزية تستمدّ قوتها من مساعدة سورية شاءت الظروف وشاءت سوريا نفسها أن تكون المساعدة الوحيدة الممكنة. وغني عن القول أن كل مساعدة من هذا الطراز هي وصاية أو ما يشبهها. فأي رئيس للجمهورية يستطيع «قبول» هذه المساعدة؟ أو أي رئيس للجمهورية يستطيع الطلب من دمشق إعادة نشر قوّاتها المسلّحة في كل لبنان أو على الأقل في كل بيروت العاصمة؟!

وكلّما أحسّت دمشق أن الحكم اللبناني لا يوليها هذه الثقة، ولا يمكّنها من تأدية دور ترى نفسها قادرة عليه وتراه أيضاً ضرورياً لها ولأمنها، بل ضرورياً أيضاً لأمن لبنان ووحدة شعبه وأراضيه... كلّما أحسّت بذلك نفضت يدها من هذا الحكم ورجاله، ونسبت إليه القصور وتفويت الفرص وسعت إلى إبداله بحكم آخر.

إن قصة الرئيس أمين الجميل مع دمشق هي هذه القصة. لقد انتظرت منه، عند كل قمّة لبنانية ـ سورية، أن يمحضها هذه «الثقة»، وبالتالي، أن يتنازل لها عن أدوار لا يقوى عليها هو كما لا تقوى عليها «دولته» المستقيلة أو المغّيبة أو المعّطلة. لكنّه لم يفعل. وعندما عرضت عليه تولّي قمع «الانتفاضة» في «الشرقية» بنفسها، رفض!

والحقيقة تقال أن دمشق تريد من رئيس الجمهورية اللبنانية أن يكون ما كان دائماً بالنسبة إليها نبيه برّي أو وليد جنبلاط. ولكن، هل كان في استطاعة وليد جنبلاط أو نبيه برّي أن يظلّ هذا «الحليف» لدمشق لو كان رئيساً للدولة والجمهورية؟!

وعندما كان الرئيس أمين الجميل يستعدّ للقاء الرئيس حافظ الأسد في قمّة هي الثامنة في مسلسل القمم السورية ـ اللبنانية (١٩٨٥/٨/٩)، كانت دمشق تنتظر منه مقترحات أو مبادرة أو موقفاً يطلق يدها أكثر في «حرب المخيمات» وفي سواها من «الحروب» اللبنانية. فهي منذ مدة تنتظر ذلك وتَعِدُه، في المقابل، بدعم كامل لـ «حكمه» بل بالعمل على إطالة عمر هذا «الحكم» إذا مكّنها من تأدية

دورها في لبنان. وهي منذ مدّة تحاول، بشتى الطرق، إفهامه أن من دونها لن تتزحزح الدويلات، ولن تتوقف الحروب القبلية، ولن يتمكّن هو من أن يحكم ويكون رئيساً. فيما إذا اعتمد عليها من دون أي تحفظ، وتنازل لها عن صلاحيات لا يملك أن يمارسها، تأمنت كل هذه الضرورات وكان رئيساً ناجحاً. بكلام آخر، يجب أن تقوم الدولة السورية مقام الدولة اللبنانية المعّطلة، إن لم يكن في كل أدوارها، فعلى الأقل في الأدوار الأمنية، ومن دون ذلك لن يعرف لبنان الأمن، ولن يقوى على الدويلات، وهو في أي حال عاجز عن منع الأعمال التي تهدّد أمن سوريا بالذات. ان أمن لبنان وأمن سوريا أيضاً في خطر، ومقولة «أمن سوريا من أمن لبنان» مقولة صائبة فكيف يتلكأ الحكم اللبناني عن العمل بمنطقها طالما أنّه لا يملك أن يدافع عن نفسه، ولا أن يكون؟!

طبعاً، هذا الكلام لا تقوله دمشق بل تترك الغير يقوله. إذ ليس معقولاً أن تطلب لنفسها، صراحة، مثل هذه السلطة. وهي إن فعلت بدت طالبة تسلّط وهيمنة. قال لنا، مرّة، السيد عبد الحليم خدّام (٣١/٨/٨٥) ـ وكنّا وفداً كتائبياً من أربعة نزور العاصمة السورية: جورج سعادة، جورج عقل، الفرد ماضي، جوزف أبو خليل ـ قال: «كل الناس تتكلّم على الخيار السوري، ولا أحد يحدّد هذا الخيار. تستطيع سوريا أن تطرح تصوّراً في هذا المجال، لكن إن فعلت دخلت في صدام مع الجميع». وهذا صحيح. فـ «الخيار السوري» يعني، أولاً، اعترافاً بعجز لبنان عن أن يكون دولة. وثانياً، القبول بالدولة السورية، متعهدة أمن هذا البلد، ووحدته، وعروبته، ريثما يصبح قادراً على حماية نفسه بنفسه. هذا هو «الخيار السوري» خيار يعرفه الجميع ولكن، لا أحد يجرؤ على الجهر به، وبحقيقته ومضمونه. فلا سوريا تتجرّأ، سياسياً، ولا لبنان يسمح لنفسه بالتنازل، رسمياً، عن نفسه إلى هذا الحدّ. والاتكال كلّه ـ اتكال دمشق خصوصاً ـ على نوع من التسليم الضمني بالدور السوري المشار إليه، يتمّ على مستوى الحكم اللبناني، ومن دون تمسّك بالشكليات، أو بالصلاحيات الدستورية وغير الدستورية. وهو موقف لا يقوى عليه أي رئيس للجمهورية اللبنانية، أو أي رئيس ماروني مهما بلغت ثقة الموارنة والمسيحيين عموماً في شخصه، وبخاصة بعد الذي حدث

للمسيحيين في الجبل وشرق صيدا، وفي كل لبنان. فإذا الحوار السوري ـ اللبناني حوار طرشان. وإذا القمم اللبنانية ـ السورية كلّها تقريباً قمم في اللف والدوران حول أمر لا يمكن الخروج منه إلّا بالاعتراف الصريح لسوريا بدور لها في لبنان يتعدّى كل الأدوار، وخصوصاً دور الدولة اللبنانية بكل مؤسساتها السياسية والعسكرية. وتلك هي المسألة.

ولهذا السبب تعدّدت القمم بين الرئيس السوري واللبناني حتى كادت تصبح بلا معنى. ولهذا السبب قيل «أن الرئيس أمين الجميل يناور ولا يحسم أمره» ولهذا السبب أيضاً قيل «إن سوريا لا تفصح عما تريد... أو لا أحد يعرف ماذا تريد»، ولهذا السبب كذلك كانت الحملات على الرئيس الجميل تارة تشتد إلى حدّ المطالبة بالإقالة أو بالاستقالة أو بتقصير الولاية، وطوراً تخف وتستحيل إشادة، ولو ضمنية، بوطنيته وعروبته، وفي نهاية الأمر بدت دمشق كأنها يئست من التعامل معه. وبدا الرئيس الجميل يائساً هو أيضاً. لقد عمل أقصى الممكن والمستطاع للتفاهم مع نظيره السوري ولم يفلح. وعملت دمشق أقصى الممكن والمستطاع للتفاهم مع الرئيس اللبناني ولم تفلح. فالمسألة... المسألة الحقيقية، هي على قدر من الدقة ما يجعلها أكبر من أي رغبة في التفاهم مهما صدقت. والصحيح أن ما من رئيس ماروني يقوى على حمل المسيحيين على السير في «الخيار السوري»، كما تقدّم وصفه، وكما هو في حقيقته الموضوعية أيضاً.

ولعل هذا ما يحمل دمشق، دائماً، على التدخل، بشتى الوسائل، للوصول إلى حكم لبناني يقوى على السير في هذا الخيار، بحكومات تكون لحلفائها فيها الحصّة الأكبر والكلمة النافذة، وإمّا بـ«إصلاح سياسي» يقلّل من سلطة رئيس الجمهورية ويزيد من سلطة الوزراء ومجلس الوزراء. وإذا تعذّر هذا أو ذاك ظلّ الحكم اللبناني معطّلاً.

ومن المؤكّد انّ عندما قام إيلي حبيقة بـ«انتفاضته» الثانية في ٨ أيار (مايو) ١٩٨٥، وأذاع بيانه الانفتاحي على سوريا، كانت دمشق تفتش عن البدائل. فماذا لو مشت «القوّات اللبنانية» نفسها في الخيار السوري طالما أنها هي التي كانت

معترضة على هذا الخيار ومتمّردة أيضاً على الرئيس الجميل بحجة أنّه يمشي في الخيار المذكور ولا يسأل؟!

وقد أثبت إيلي حبيقة أنه يستطيع السيطرة على «القوّات»، والسير بها في الوجهة التي حدّدها في بيانه الانقلابي أيضاً. وفي تقديري أنه انطلاقاً من هذه النقطة بدأ الإعداد للصفقة التي ستعرف، لاحقاً، بـ«الاتفاق الثلاثي». وقد لاحظت ذلك، أنا شخصياً، من التبدّل الذي طرأ على تصرفات ميشال سماحة، المعروف بعلاقته الوثيقة بدمشق وعدد كبير من المسؤولين فيها، وقد استطاع أن يصبح من مستشاري الرئيس الجميل وواحداً من «فريق العمل» الذي يعاون الرئيس في بعض مهامه. كان ميشال، وبخاصة بعد تعيينه رئيساً لمجلس إدارة تلفزيون لبنان، حاضراً أبداً في قصر بعبدا وفي اجتماعات فريق العمل، وتحت الطلب كما يقال. ونادراً ما غاب عن اجتماع أو قصّر في تلبية طلب أو في تقديم مشورة، لا في الليل ولا في النهار. والأهم من ذلك أنه متى حضر ميشال سماحة كان حضوره كاملاً فكرياً وذهنياً، وعاطفياً كذلك.

و... فجأة بدأ ميشال يغيب أحياناً عن اجتماعاتنا الأسبوعية، وهو إذا حضر كان حضوره شكلياً. وخلافاً لعادته، بل خلافاً لما عهدناه فيه من التزام كامل، أصبح مستمعاً أكثر مما هو مشارك. واقترن هذا التبدّل في حضوره بروحات متكرّرة إلى العاصمة السورية لا الرئيس على علم بها وبأغراضها ولا نحن طبعاً. وهو أمر يبعث على التساؤل، لا لأن الذهاب إلى دمشق خطيئة، بل لأنه يتم من دون علم أحد في وقت تنصب فيه كل همومنا وهموم الرئيس على معرفة ما تريده دمشق وعلى كيفية التفاهم معها. لقد بدا ميشال سماحة كأنّه يفتح خطاً مستقلاً مع العاصمة السورية. فلماذا هذا «الاستقلال»؟ بل لماذا يحجب الرجل عنا هذه الاتصالات... أو بالأصح لماذا يحجبها عن الرئيس خصوصاً وهو المحسوب عليه واحداً من مستشاريه؟

ذهبتُ إليه في مكتبه، في مبنى تلفزيون لبنان، مرتين اسأله معنى هذا التبدّل، متكلاً على دالّة لي عليه منذ كان يافعاً، وطالباً، وكتائبياً ملتزماً. أنكر في المرّة الأولى، أي تبدّل. أمّا في المرّة الثانية فلم يخفِ عني سعيه إلى التقريب بين

المسؤولين السوريين وإيلي حبيقة قائلاً: «إنّ ما أفعله يصبّ في مصلحة الرئيس الجميل ولا يصبّ إلاّ في مصلحته. . . فأنا أسعى إلى تعزيز موقعه وإن كان ذلك من دون علمه». وتذكّرت، في تلك اللحظة، أن ميشال «تجرّأ» وقابل إيلي حبيقة وكريم بقرادوني يوم كان الاثنان مع سمير جعجع، في عزّ «الانتفاضة» على أمين الجميل وحزب الكتائب، أي ساعة لم يكن وارداً عند أحد. في المعسكر المقابل أن يتصل بهما أو أن يجري معهما أي حوار. وقد أُعجبت في ذلك الحين بجرأة ميشال، وبالمبادرة التي قام بها واعتبرت ما فعله جسراً يمكن العبور منه، لاحقاً، إلى تسوية. وتذكرت أيضاً «التعدّدية» التي تتميّز بها علاقة ميشال بالآخرين. فهو من الذين يدخلون كل الأبواب والمكاتب والصالونات ويتنقلون بين الأضداد. حتى ليصح القول أنه الشخص «المنفتح» على كل المتناقضات تساعده على ذلك جاذبية في شخصه ورقّة في الحديث والكلام تجعله مقبولاً في أي بيئة يطلّ عليها وفي أي مكان.

لم أكن مرتاحاً إلى جواب ميشال ولا مقتنعاً بما يقول. ولماذا هذا التوسط بين دمشق ورئيس «الهيئة التنفيذية للقوّات اللبنانية» يتمّ من وراء الرئيس أمين الجميل، بل من ورائنا نحن جميعاً؟ فلا نحن ولا رئيس الجمهورية ضدّ هذه المصالحة، أو ضدّ أي اعتراف سوري بإيلي حبيقة، أو ضدّ الانعطاف الذي أدخله هذا الأخير على وجهته ووجهة «القوّات اللبنانية» فما كان يحتجّ ويتمرّد عليه أصبح من دعاته. إنّه والحال هذه على الخط الذي يسلكه الرئيس الجميل وحزب الكتائب منذ التراجع عن اتفاق ١٧ أيار. الرئيس الجميل هو الذي حمى إيلي حبيقة ورفاقه عندما اعتذر عن عدم قبول العرض الذي بعث به الرئيس حافظ الأسد، بعد أيام قليلة من حصول «انتفاضة ١٢ آذار» كأن تدخل القوّات السورية «المنطقة الشرقية» فتضرب هذه «الانتفاضة» الضربة القاضية وتعود إلى قواعدها. الأصول، واللياقة، تقضيان بأن يتم الإعتراف بإيلي حبيقة في حضور الرئيس الجميل لا من وراء ظهره، أو أن يكون رئيس الجمهورية على علم بالاتصالات و «الرسائل» المتبادلة بين دمشق وحبيقة، وخصوصاً متى كان الشخص الذي يقوم بدور الوسيط وساعي البريد واحد من الذين يدّعون لأنفسهم صفة «مستشار الرئيس». . . بل خصوصاً متى كان ميشال سماحة هو هذا الوسيط وساعي البريد!

إنّ في الأمر أكثر من مصالحة وتقريب وجهات نظر، وأكثر مما زعمه ميشال سماحة. قلت لميشال: «إن كان صحيحاً أنّ ما تفعله يصبّ في مصلحة الرئيس، فإنّني لا أفهم لماذا من دون علمه، أو على الأقل لماذا لا تشركنا نحن رفاقك في المهمّة الجليلة»؟؟

لا أذكر كيف كان جوابه. لكنني لا أنسى كم كنت متأكداً من عدم براءته، وخصوصاً بعدما تعدّدت زياراته إلى دمشق وغيباته عن قصر بعبدا، حتى كان يوم لا نرى له فيه وبعده وجهاً. وسوء الظن استحال يقيناً مع الأيام: ان ثمة صفقة سياسية يُدبّر لها في الخفاء. فما هي؟

حاولتُ أن أفهم شيئاً في خلال مقابلتنا لنائب الرئيس السوري خدّام في ١٩٨٥/٨/٣١. ناشدته، مرتين، الانفتاح على الرئيس كميل شمعون وسائر القيادات المسيحية لأن ذلك يخفف عنا ثقل الاعتراضات والمزايدات. وتعمّدت تسمية إيلي حبيقة بالاسم بصفته قيادة من القيادات المذكورة بعدما أصبحت القوّات اللبنانية في قبضته. في المرّة الأولى، تظاهر «أبو جمال» بكونه لم يسمع. أمّا في المرّة الثانية فلم يكتم امتعاضه وشعوره بالحرج، فقال: «ما بالك تكرّر السؤال عن إيلي حبيقة... فما دمت تصرّ على معرفة رأينا فيه أصارحكِ القول أن الشخص ناضج سياسياً وغير متهّور». ولم يزد. ولم يجعل من سؤالي له فرصة لوضعنا في أجواء الاتصالات الجارية معه كما هي الحال في مثل هذه المناسبة. غير أن الجلستين التي عقدناها معه (جورج سعادة وجورج عقل والفرد ماضي وأنا)، الأولى صباحية، والثانية مسائية امتدّت حتى العاشرة ليلاً، كشفتا لي الخيوط العامة للتسوية التي تفتش عنها دمشق وتسعى إليها.

استعيد هنا بعض أقوال عبد الحليم خدّام مدّونة عندي بحرفيتها تقريباً:

- «كل المعالجات التي تمّت حتى الآن كانت سطحية ولمعالجة أمور طارئة. اجتماعات بكفيا قطعتها قصة سمير جعجع (الانتفاضة) ثم قضية المخيمات. في لبنان حرب أهليّة، وكل فريق بدأ يتآكل. وهذا التآكل يؤدي إلى تآكل البلد كلّه، لأن لا معالجة في العمق. مطلوب منكم تصوّر شامل للحل. لكل فريق تصوّر

خاص ينبع من ذاتيته ولكن ما من أحد حتى الآن وضع التصوّر الموضوعي الشامل».

- «اتمنّى لو يكون لحزب الكتائب مشروع مكتوب يتخطى صيغة ١٩٤٣. الجيل/الطالع مضطرب ويستطيع جيلكم مساعدته على تخطّي هذا الاضطراب. ما هو تصوّر حزب الكتائب للوصول إلى حلّ جذري؟ أعطونا هذا التصوّر فننظر فيه كما ننظر في باقي المشاريع ونحاول التقريب بين وجهات النظر. صدقوني أن ثمانين في المئة من عملي يتناول الوضع اللبناني والموضوع الفلسطيني. والرئيس الأسد نفسه يكرّس ستين في المئة من وقته للموضوعين المذكورين».

ولمّا قال له الدكتور جورج سعادة «أن هناك وفاقات عديدة قد تمت وتكرّست في مواثيق وبيانات اتخذت الصفة الشرعية، كالوثيقة الدستورية والبيان الوزاري لـ «حكومة الوحدة الوطنية»، ولكن كل هذه الوفاقات سقطت ولم تنفذ». أجاب «أبو جمال»: «لم تنفذ لأن كل هذه الأوراق لم تعالج المشكلة الأساسية». وعن المشكلة الأساسية هذه قال: قناعتنا أن حزب الكتائب جدّي في تعاطيه مع سوريا. ينعكس ذلك على موقعنا بالنسبة إلى الرئيس أمين الجميل وعلى تعاوننا معه. ولكن في لبنان أكثر من حزب وفريق. احاولنا مراراً تحويل الصراع من صراع طائفي إلى صراع سياسي فلم نفلح. ان كل معالجة لا تنطلق من تغيير طبيعة الصراع فاشلة، التركيب الطائفي أبقى هذا البلد هشاً، فلا انتماء وطنياً، ووطن الشخص هو طائفته. كيف نحوّل هذا الانتماء الطائفي إلى انتماء وطني... هذا هو أساس المشكلة والمعالجة».

- «لا حكم ديموقراطي في لبنان. صلاحيات رئيس الجمهورية تجعل الحكم كلّه في يده، ورئيس الحكومة بالنسبة إليه «صفر». وإذا قيل أن المراسيم توقع من قِبَل الرئيسين فإن أعمالاً كثيرة تتم على مستوى الدولة والحكم هي خارجة عن نطاق المراسيم. الحكم ليس مراسيم فقط. يستطيع رئيس الجمهورية أن يؤثر على كل وزير كما يستطيع أن يمارس من السلطة ما لا يستهان به بمعزل عن الوزراء ومجلس الوزراء بفضل تحكّمه بقيادة الجيش ومديرية الأمن العام ومديرية

المخابرات. وباختصار، المشكلة ناجمة عن وضع دستوري متخلّف. . . ألا يستحق هذا الدستور مراجعة؟»

وفي موضوع العلاقة بين البلدين قال خدّام:

«نريد لبنان موحّداً سيداً. نستطيع، لو أردنا، خلق تيار جارف يطالب بالالتحاق بسوريا، ولدينا ألف وسيلة لتقويض هذا البلد لو شئنا. لكن هذا ليس من أهداف سوريا، فضلاً عن أنه موضوع يلهينا عن المسألة الأساسية هي مسألة السلام مع إسرائيل. الكل يقول ماذا تريد سوريا من لبنان. نحن نجيب: لا نريد شيئاً بل نسأل، بدورنا، ماذا يريد لبنان نفسه من سوريا، لأن سوريا هي الأقدر على العطاء ولبنان لا يستطيع أن يعطي شيئاً».

وعندما قلنا للسيد خدام أن سوريا عملت دائماً على أضعاف السلطة اللبنانية وحاربتها في كل العهود قال: «هذا صحيح، لأن السلطة اللبنانية كانت، في كل عهودها، معادية لسوريا، باستثناء النصف الأخير من عهد الرئيس فرنجية، وباستثناء العهد الحالي، عهد الشيخ أمين الجميل». (؟) وبعد مداخلة لي في موضوع الطائفية السياسية قال: «اعترف بأن موقفي من النظام اللبناني موقف عقائدي. . . فأنا بعثي، والشأن، في أي حال شأن لبناني. نستطيع أن نعتبر أن هناك وجهتي نظر عند اللبنانيين، واحدة تطالب بإلغاء الطائفية وأخرى تقول بالمحافظة على النظام الحالي بعد تعديله. والمطلوب الآن هو التقريب بين وجهتي النظر المذكورتين».

* * *

أنقل عن مفكرتي الخاصة أيضاً هذه الصورة عن الوضع في لبنان، في الأول من أيلول (سبتمر) ١٩٨٥:

«ثمة متغيّرات عديدة طرأت على لبنان سواء على مستوى بنيته الداخلية أو على مستوى علاقته بمحيطه:

ـ «نجاح المسلمين، بالتعاون مع القوى الآتية من المحيط، في إسقاط مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية.

ـ «بروز الطائفتين الشيعية والدرزية.

ـ «خلل فاضح في ميزان القوى الداخلي والاقليمي، سياسياً وعسكرياً.

ـ «تدخل سوريا البالغ، وفي إشكال عدّة، تدخلاً يرمي إلى تكريس الحقائق السياسية الجديدة، بل إلى خلق حقائق أخرى إذا ظلّت هي التي تقرّر بالنيابة عن اللبنانيين.

«يواجه المسيحيون هذه المتغيرات والحقائق كما لو أنها لم تكن، فيرفضونها وينكرونها ويتصرّفون حيالها على أنها متغيّرات ـ إن صحت ـ يجب أن تزول. هذا فيما مؤسساتهم الخاصة مفككة أو متوارية: بكركي ـ الأحزاب ـ الجبهة اللبنانية الخ . . .»، وفيما الساحة تكاد تكون خالية من القيادات التاريخية التي تعوّدت، في الماضي، حسم الأمور واتخاذ القرارات الصعبة. يترافق ذلك مع نقص فاضح في الثقافة السياسية، وعجز مماثل على مستوى العقل السياسي، الأمر الذي يجعل المسيحيين يواجهون المحنة بمشاعرهم وغرائزهم لا بالقرارات العقلانية.

«. . . إن تلكؤ المسيحيين عن اتخاذ القرارات الحاسمة في أوانها، وعن الأخذ بالحقائق السياسية الجديدة، هو ما يشجع الآخرين على المضي في منطقهم الانقلابي، وعلى الابتزاز أيضاً بقوّة السلاح، وثمة من عاد يطرح شعار «الحسم العسكري» مستفيداً من الموقف السوري الذي إن لم يكن معادياً للمسيحيين فهو على الأقل ليس مؤيداً لهم.

«. . . وكل الدلائل تشير إلى أن المسيحيين سيتعرّضون، في القريب العاجل، لضغوط أمنية ترغمهم على القبول بما لم يقبلوا به بعد، أي سقوط النظام القائم، أو على الأقل تكريس نهاية «الحكم الماروني» والصلاحيات التي كانت لرئيس الجمهورية، وتوسع في الحضور السوري ليشمل لبنان كلّه، مباشرة أو في صورة غير مباشرة».

٧ ـ الاتفاق الثلاثي

هل يقوى إيلي حبيقة على ما لم يقوَ عليه أمين الجميل؟ وهل ما عجز عنه حزب الكتائب تقدر عليه «القوّات اللبنانية»؟

هذا ما ستجيب عنه تجربة «الاتفاق الثلاثي»، أو «اتفاق دمشق»، الموقع عليه من قِبَل القوى المتحاربة الثلاث: حركة أمل، والحزب التقدّمي الاشتراكي، والقوّات اللبنانية. إنّها تسوية جديدة تحلّ مكان تسوية مؤتمر لوزان التي أسقطتها الأحداث وساهمت القوى المتحاربة نفسها في إسقاطها... تسوية تتم على مستوى «جيل الحرب»، وبمعزل عن «جيل الاربعينات» الذي كانت الصدارة له في مؤتمر لوزان. والصحيح أن المؤتمر المذكور لم يكن متوازناً، ولا الحكومة التي انبثقت عنه كانت متوازنة. وينطبق الوصف نفسه على التسوية التي تضّمنها البيان الوزاري للحكومة المذكورة.

فمقابل نبيه برّي ووليد جنبلاط كان كميل شمعون وبيار الجميل: في المؤتمر، وفي الحكومة، وفي التوقيع على التسوية، بل أكثر من ذلك، ففيما الفريق المعارض والثائر على النظام يتمثل بجيل الحرب ـ إن صحّ القول ـ كان الفريق الآخر، الموالي، يتمثل بجيل ما قبل الحرب أو جيل الاربعينات. وبكلام آخر، لقد تمثل المسلمون يومئذ باصغرهم عمراً، فيما تمثيل المسيحيين ظلّ مقتصراً على شيخين من شيوخ صيغة الاربعينات.

كنتُ، في مؤتمري جنيف ولوزان، ممن لاحظوا هذا الفارق ونوّهوا بسلبياته في اجتماعات اللجان المنبثقة عن المؤتمرين. كما كنت ممن ساءهم رؤية «شيوخنا» يتعثرون أمام دينامية «شبابهم»: في المناقشات، وفي الرّد على التحدّيات. وقد تميّز وليد جنبلاط في ذلك الحين بقدرة فائقة على الاستفزاز. وكان أحياناً يسرف في الاستفزاز والتحدّي. وتساءلت هناك، مع من تساءل: لماذا لم يتمثل المسيحيون بجيل الحرب أيضاً، أو بالمحاربين، طالما أن الحوار هو أقرب إلى مفاوضات صلح بين متحاربين منه إلى الحوار الحقيقي!

والحقيقة تقال أن الصراع على السلطة في لبنان ليس فقط صراع طوائف دينية بل أيضاً صراع أجيال. وفي الفترة التي نتكلّم عليها كان صراع الأجيال هو المسألة لا الصراع الآخر. والوفاق الذي تمّ في لوزان لم يتعثر ويسقط إلاّ لأنّه ظلّ مقتصراً على الطوائف دون الأجيال المتصارعة داخل كل طائفة. فماذا لو تذكرّنا أن كل تسوية سياسية، في حال لبنان هي ساقطة إن لم تقترن باتفاق آخر على طريقة إنهاء الحرب وإعادة البلاد إلى حكم القانون؟ ومثل هذا الاتفاق هو من شأن العسكر، والمتحاربين إجمالاً، وقد صدف أن هؤلاء كلّهم هم من أبناء جيل الحرب، أو من الذين وُلِدوا في الحرب وترّبوا على فنونها ومارسوا السلطة أيضاً بفضلها ومن خارج المؤسسات الشرعية وعلى حسابها. وهم ما زالوا خارج هذه المؤسسات، بحكم ظروف الحرب نفسها حيث المجلس النيابي مثلاً يُمدّد ولايته من وقت إلى آخر. وإذا تشكلت حكومة تشكلت من نواب دائمين ومن مخضرمين. ونادراً ما تشكلت من متحاربين. ومضى على هذه الظاهرة عقد ونيف من السنين نشأ في اثنائه جيل كامل كانت السلطة الواقعية فيه له لا للجيل القابض على المؤسسات. ومن المؤكد أن النظرة إلى «الصيغة» اللبنانية تأثرت كثيراً بالصراع بين الجيلين. لكن الفوارق على هذا الصعيد تكاد لا تبان وقد طغت عليها الفوارق أو التناقضات الأخرى، الشخصية، والمتصلة بالسلطة ولمن تكون.

وفي هذا السياق جاءت «انتفاضة ١٢ آذار»، و«انتفاضة ٨ أيار»، وكل الانتفاضات السابقة واللاحقة سواء كانت المناطق الشرقية مسرحها أو المناطق الغربية.

وتلافياً لانتفاضة لاحقة، ستكون التسوية الآتية بين المتحاربين أنفسهم . . . بين أبناء جيل الحرب لا بين آبائهم وأجدادهم . . . وبين الميليشيات نفسها طالما أنها هي التي تصنع الانتفاضات. وقد بدأ التمهيد لها باستيلاء إيلي حبيقة على السلطة في «القوّات اللبنانية»، بل على السلطة التي تمارسها «القوّات في المناطق الشرقية، المسيحية، وبانعطاف في التوجّه السياسي بلغ ١٨٠ درجة. ومن «زمرة» تعبّر عن «اختراق إسرائيلي» أصبحت «القوّات»، بقيادتها الجديدة محاوراً أساسياً مرشحاً لاحتلال موقع أساسي في التسوية الآتية.

وفي العاشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥ كان إيلي حبيقة يزور العاصمة السورية على رأس وفد من «قوّاته»، فيستقبله نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام ويجري معه محادثات هي تتويج للاتصالات السرّية التي تتوالى منذ أربعة أو خمسة أشهر. حبيقة يعلن تكراراً من هناك «التأكيد على وحدة لبنان واستقلاله وانتمائه العربي . . . وعلى الدور السوري في التوصل إلى الحلول المرجّوة» وبعد اسبوعين، أي في ١٩٨٥/٩/٢٦، كان ممثلو «القوّات اللبنانية» وحركة «أمل»، والحزب التقدّمي الاشتراكي يجتمعون في دمشق في حضور خدّام ويبدأون مفاوضات استهلّها نائب الرئيس السوري بالقول: «الفشل ممنوع». وقد كان له ما يريد. فلم تفشل المفاوضات. إذ في غضون شهر تقريباً أمكن التوصل إلى مشروع اتفاق راح بعض الصحف ينشر بنوداً منه وتفاصيل دقيقة. هذا كلّه فيما المراجع المسؤولة كلّها لا تعرف شيئاً عما يحدث وعما يصير الاتفاق عليه، ولا تتبلّغ شيئاً. لقد تمّ «الاعتراف» بإيلي حبيقة مقابل تعهّدات قدّمها لدمشق بعضها مكتوب وبعضها الآخر غير مكتوب. وسيتبيّن، لاحقاً، أن حبيقة ذهب بعيداً في عهوده وتعهّداته، متخذاً لنفسه صفة التكلّم بلسان المسيحيين، وقطع على نفسه وعوداً والتزامات تعوّد السيد عبد الحليم خدّام أن ينتزعها مشاريع أو رسائل مكتوبة من الساعين لديه إلى شهادة حسن سلوك. كأنّه يستدرج عروضاً استعداداً لمناقصة. فدائماً يطلب من زائريه من اللبنانيين ومخاطبيه عروضاً خطّية تؤكّد أقوالهم ومزاعمهم وعلى هذا النحو استطاع أن يأخذ من إيلي حبيقة ما لم يأخذه من أي مفاوض سابق وسيتبيّن ذلك عندما سيحين موعد تسويق اسم إيلي حبيقة في

الأوساط التي لا تعرف عنه إلاّ متعاملاً مع إسرائيل ومتورّطاً في أحداث صبرا وشاتيلا. لقد وثق حبيقة في نفسه، بعد انتفاضاته المتكررّة والناجحة، إلى حدّ خيّل إليه معه أنه يستطيع أن يربط ويحلّ بالاستقلال الكامل عن الجميع، وبمعزل عن الجميع أيضاً.

ولم يكن قليلاً أن تصل العلاقة بين إيلي حبيقة ودمشق، وأن تصل المفاوضات الثلاثية بين الميليشيات الثلاث إلى ما وصلت إليه، من دون علم رئيس الجمهورية، بل من وراء ظهره. كأنّ أقصاءه عما يدبّر له ضروري لانجاح التسوية. أو كأنّ التسوية المطلوبة لا يمكن أن تتمّ إذا عرف بها الرئيس الجميل واطلع على مضمونها. فمن المؤكّد، إذاً، أن إيلي حبيقة يعطي في هذه التسوية ما لم يعطه أمين الجميل، وما لم يعطه الياس سركيس، وما لم يعطِه أيضاً وخصوصاً سليمان فرنجية بالذات.

وكان المحامي كريم بقرادوني، وبصفته رئيس الدائرة السياسية والإعلامية، قد أعلن صراحة في بداية الاتصال مع دمشق وبالتحديد في ١/٨/٨٥، «أن القوّات اللبنانية على أبواب علاقة سياسية جديدة مع سوريا». وأضاف: «لن ندخل الرئيس الجميل في هذه العلاقة بعد تجربتنا معه ومع السلطة»!.

في أي حال، وبغض النظر عن مضمون التسوية المذكورة الذي لم يُعرَف بعد، فإن الطريقة التي اتبعت في الأعداد لها، وفي إعلانها لاحقاً، وفي محاولة إرغام رئيس الجمهورية على تبنّيها وإنزالها منزلة ميثاق وطني جديد، ودستور جديد... هذه الطريقة كافية، لوحدها، للتسبّب في ردود فعل أقلّها التساؤل والارتياب والرفض والاعتراض. وما الفارق بينها وبين الانقلاب؟ وماذا أيضاً لو تبيّن، من خلال ما تسرّب من معلومات عن هذا الاتفاق، أن «الإصلاحات السياسية» المتفق عليها تجعل من الميليشيات الثلاث الموقعة عليه هي الحكم، وهي الأكثرية النيابية، وهي القوّة الضاربة الوحيدة على الأرض؟!

إنّها محاولة انقلابية موصوفة، فضلاً عن أن التهيئة لها تمّت في دمشق وفي رعايتها وإشرافها المباشر. وما أريد له أن يتمّ ويكتمل بعيداً عما كان يرافق كل

عملية وفاقية من أخذ وردّ، ومن مزايدات وردّات فعل تعطّلها وهي في منتصف الطريق، أحدث موجة اعتراض واسعة، وبخاصة في المناطق الشرقية. وكانت الناس قد بدأت تتذمر من احتكار إيلي حبيقة للسلطة، ومن أسلوبه في ممارسته لها، وهو أسلوب أقلّ ما يقال فيه أنه مكيافيلي وبوليسي في آن واحد. وطالما جاهر حبيقة بقراءته الدائمة لكتاب «الأمير»، لمكيافيلي، وكان من وقت إلى آخر يهدي زائريه نسخاً عن هذا الكتاب، مدلّلاً بذلك على أنّه لا يستحي بانتمائه إلى هذا النوع من الفكر السياسي. ولعلّ صراحته من هذا القبيل تشفع به فهو لم يدّعِ يوماً - وحتى ذلك الحين طبعاً - الزهد ولم يتظاهر بنكران الذات، كما يفعل دائماً معظم المتدّخلين في السياسة والصراع من أجل السلطة. بل على العكس من ذلك كان صادقاً مع نفسه ومع الآخرين في هذا المجال، لا يغش الناس ولا يترك الناس تحاسبه على ما ليس فيه. فهو من اتباع صاحب كتاب «الأمير» لا من اتباع أفلاطون أو توما الاكويني. وتأسيساً على هذا المفهوم للسلطة ولكيفية الاستيلاء عليها والاحتفاظ بها، جعل من «القوّات اللبنانية» ملجأ لكل العاطلين عن العمل وقبضايات الأحياء، بل الإطار الصالح لتجميع كلّ الذين جعلت الحرب منهم مقاتلين قساة القلوب لا يسألون، لا عن قيمة الإنسان ولا عن حياته. فانشأ لهؤلاء، «الثكن»، في كل أحياء المدينة وفي كل المناطق حتى كاد يكون على كل مفرق ثكنة، وعلى كل مدخل إلى حي أو قرية مركز مراقبة يحصي على الناس أنفاسهم ويسّجل لهم الحركة والكلام. فلما جاء موعد الحسم في موضوع «الاتفاق الثلاثي»، قرّر حبيقة أن يكون ما وعد به، وهو تمرير هذا الاتفاق بأي ثمن. فالاعتراضات يجب أن تخنق في المهد والأصوات المخالفة يجب أن تختنق، والغاية عنده، كما هو واضح، تبرّر الوسيلة.

كان حبيقة، في هذه الأثناء، قد ضّيق على حزب الكتائب إلى حدّ تعطيله كآلة حزبية تعطيلاً شبه كامل، وحاصر قيادته إلى حدّ «الإقامة الجبرية» في «بيت الكتائب» المركزي. بل أكثر من ذلك وضع على هذه القيادة مراقبة دائمة، بواسطة عملاء ومخبرين سرّيين، وبواسطة أجهزة تنصت على الخطوط الهاتفية لا تخطىء، بل أيضاً بواسطة أجهزة التقاط حديثه كان كل شيء يدلّ على أنها معلّقة في أمكنة

معينة من «بيت الكتائب» لكنّها لا تُرى ولا تقع عليها عين أو نظر. كما أن حزب «الوطنيين الأحرار» كان هو أيضاً قد تعرّض لـ «انتفاضة» كالتي عرفها حزب الكتائب، ولكن محدودة في نتائجها السياسية والعسكرية، حينما انشق عنه بضعة أشخاص من أركانه وسمّوا أنفسهم «الهيئة المركزية العليا لحزب «الـوطنيين الأحرار». كانت هذه الحركة، طبعاً حركة احتجاج على انتخاب المهندس داني شمعون رئيساً للحزب، لكن حدوثها في تلك المرحلة بالذات، وإعلان «القوّات اللبنانية» تأييدها لها (٢٧/٨/٨٥) يطرح أكثر من سؤال.

المهمّ، والخطير في آن واحد، أن سلطة إيلي حبيقة أصبحت سلطة مطلقة في المناطق الشرقية لا يعترضها معترض. أمّا كيف سمحتُ لنفسي، أنا، تحدّي هذه السلطة في مقالاتي اليومية في «العمل»، وماذا كان تأثير هذه الكتابات على الموقف من «الاتفاق الثلاثي»، وعلى موقف إيلي حبيقة منها ومن كاتبها، وعلى الثمن الذي سيدفعه حبيقة، لاحقاً، مقابل موقفه، فقصته يجب أن تحكى.

كنتُ قد بدأتُ أناقش، في كتاباتي، بعض ما تسرّب من معلومات عن مضمون «الاتفاق الثلاثي»، والطريقة التي اتبعت في التهيئة لهذا الاتفاق، وفي صياغته، وخصوصاً في الضغط على رئيس الجمهورية للموافقة عليه... مناقشة موضوعية، ومهذبة، ولا تخلو، أحياناً من بعض التهيّب للسلطة التي بلغها إيلي حبيقة في المناطق الشرقية. فالاعتراض على هذه السلطة كان قد أصبح صعباً ودونه التهديد بالخطف والسجن والاعتقال، وربما أكثر. لكنّي كنت كمن يراهن على بقية احترام ومودّة يحفظها إيلي حبيقة تجاه شخصي منذ كنّا سوية مع «بشير»، وسوّية في المهمات التي كان يكلّفنا بها «بشير» في الخارج. وأكثر من مرّة ترافقنا، حبيقة وأنا، في التوّجه إلى إسرائيل، وفي الاتصال بالعراقيين في باريس، وفي مهمّات أخرى مماثلة. وبما أن «رفقة الطريق» تخلق مودّة بين السائرين فيها، كنت أشعر دائماً أن بيني وبين حبيقة مودّة. وما زلت، حتى الساعة، وعلى رغم ما أصابني على يد «إيلي»، أحمل هذا الشعور. ومن المرجح أنّني تجرّأت على مناقشة ما فعله حبيقة في ذلك الحين تأثراً به.

كانت الساعة تقارب الثانية عشرة من ليل ٢٣/١٠/٨٥ وأنا منهمك في

كتابة المقال اليومي، وقد شارفت على النهاية. وكان ما كتبته حتى تلك اللحظة يختصر الموقف من «القوّات اللبنانية» وهي تحاول أن تقرّر، باسم المسيحيين اللبنانيين قاطبة، ما ليس - في نظري على الأقل - من حقها ولا من صلاحياتها فضلاً عن أنّه - وفي نظري أيضاً وعلى الأقل - أقصى التنازل بل ربما أقصى قصر النظر. قلت:

«حتى الآن، لا يُعرَف بالضبط ما هو الاتفاق الثلاثي، ولا ما هو مضمونه الحقيقي. ولن يُعرف ذلك حتى يتمّ إعلانه رسمياً، وباسم أفرقائه الثلاثة: القوّات اللبنانية، وحركة أمل - والحزب التقدّمي الاشتراكي. وما لم يتمّ «الإعلان»، يظلّ الاتفاق مشروعاً قد يتمّ وقد لا يتم. «الإعلان» هو الاتفاق... وهو المسألة أيضاً، ونفهم من ذلك أن لا «إعلان»، ولا اتفاق بالتالي، حتى تتأمن له، سلفاً، التغطية السياسية اللازمة.

«ولعلّ هذا ما قضى بالسرّية التي أُحيطت بها المفاوضات في كل مراحلها، بما فيها المرحلة الأخيرة التي شهدت ما يصحّ اعتباره الخاتمة والفصل الأخير. وفي تقديرنا أن المفاوضات أسفرت عن مشروع اتفاق كامل لا ينقصه إلّا الإعلان. فالإعلان، مرة أخرى، هو المسألة.

«ولعلّ هذا أيضاً ما قضى بالتهويل على رئيس الجمهورية: إمّا الموافقة... وإمّا الرحيل. قالت ذلك، صراحة، إحدى الصحف المحلية الجديدة التي تحاول تأكيد وجودها وحضورها بالعناوين المضخّمة والمثيرة. وقالت ما يشبهه ويقاربه أيضاً إحدى الزميلات الكبرى التي تحاول، منذ أيام، الايحاء بأن الاتفاق لا ينقصه إلّا موافقة رئيس الجمهورية. فإذا امتنع الرئيس عن الموافقة يكون قد ضيّع على البلاد فرصة العمر، أو على الأقل فرصة من فرص العمر.

«وعبثاً حاولنا أن نفهم لماذا هذا الإلحاح على الرئيس الجميل وهو الذي ظلّ، وبإرادة المفاوضين، على هامش المفاوضات والاتفاق... أو لماذا يُطلَب توقيعه اتفاقاً هو بمثابة إلغاء للدستور اللبناني وفي الوقت الذي لا يُسمَح له بتوقيع مرسوم تعيين لمختار أو ناطور. لا، لا يحق لرئيس الجمهورية أن ينقل موظفاً في

رتبة حاجب وفي الوقت عينه يطـلب منه، وبإلحاح، الموافقة الاحتفالية على اتفاق يعادل دستوراً جديداً أو «وثيقة دستورية» جديدة، وبمعزل عن كل المؤسسات الدستورية، ومن دون استشارة أحد.

«بلى، أخيراً فهمنا.

«ان موافقة رئيس الجمهورية تؤمن للاتفاق تغطية سياسية مهمّة ربما لا بدّ منها لاعلانه، ومن دون هذه التغطية يصبح الإعلان مشروع مواجهة لردود فعل تبدأ ولا تنتهي، الأمر الذي يؤكـد أهمية «الاتفاق الثلاثي» بالنسبة إلى مستقبل لبنان ومصيره. ونعترف، هنا، بأن المفاوضات الثلاثية حققت عملاً كبيراً. . . فلم يسبق أن حدث تلاق بين افرقائها الثلاثة. ولا حدث أن اتفق ثلاثة على مشروع مستقبلي في مثل هذه الأهمية والخطورة. فماذا لو كانت دمشق هي التي ترعى المشروع أيضاً وتباركه؟!

«أجل، إن ما اتفق عليه هو في منتهى الأهمية والخطورة. وهو قد يكون نعمة وبركة على لبنان وأهله كما قد يكون مجازفة بالمصير. وإذا كان صحيحاً أن كل ما قيل أو أُشير إلى مضمونه ليس هو المضمون الحقيقي أو النهائي، إلّا أن الصحيح أيضاً أن مشروع الاتفاق ينص، بالتأكيد، على إحداث تغييرات في النظام السياسي من شأنها أن تنقل لبنان والحكم فيه من حال إلى حال أخرى مختلفة.

« إنّه ينص على إلغاء قاعدة التمثيل الطوائفي بعد فترة انتقالية محدّدة.

«وهو ينص، طبعاً، على الإبقاء على العرف، مؤقتاً، في توزيع الرئاسات الثلاث، لكنه يجعل من رئيس الجمهورية رئيسـاً رمزياً فقط بالكاد يحق له حضور جلسات مجلس الوزراء، مرّة أو مرتين في السنة!

«فما الداعي إلى الإبقاء على العرف المشار إليه بعد إفراغه من مضمونه وروحه؟ »

«الموارنة. . . والمسيحيون عمومـاً، يفضلون في هذه الحال أن تكون لهم رئاسة الحكومة لا رئاسة الجمهورية. وربما فضّلوا إسقاط هذا العرف املاً بأن لا

يحرموا، نهائياً، فرصة الوصول إلى الرئاسة الفعلية التي هي رئاسة الحكومة، أو إلى رئاسة المجلس النيابي.

«في أي حال، التغيير المتفق عليه يغيّر وجه لبنان، والروح فيه، وربما الجوهر كذلك. وقد يكون ذلك ضرورياً كما قد يُنزل على لبنان وأهله المنّ والسلوى، لكن النعمة غير مؤكدة، ولا الشرّ مؤكد. فالخطوة، إذا تمّت، ستكون خطوة في المجهول ومجازفة. ونعترف، هنا، بأن كل مشروع مستقبلي هو رهان قد يربح وقد يخسر ويفشل. ونعترف أيضاً بأن لا خلاص للبنان إلّا بقرارات شجاعة يغلب فيها طابع المغامرة والمجازفة والرهان. ونذكر، بالمناسبة، أن ميثاق الاربعينات كان رهاناً، ومغامرة، ومجازفة، الأمر الذي يبرّر ما ذهبت إليه «الهيئة التنفيذية» في القوّات اللبنانية، وهي هيئة شابة لا تخشى المغامرات أبداً، ولا الأقدام، ولا أي مراهنة. فيجب، بالتالي، ألّا تخشى مناقشتها خطواتها وقراراتها.

«ومن هذه الزاوية...».

كنت قد بلغت هذه العبارة من المقال عندما سمعت جلبة وضوضاء، بل صياحاً، فخيّل إلى أن ثمة «خناقة» بين بعض المحرّرين والعاملين، ليلاً، في الجريدة. فنهضت عن الكرسي مسرعاً وغاضباً ولكن ما أن بلغت باب غرفتي حتى شاهدت ما أتوقعه منذ أيام. فمنذ أيام وأنا أتوقع عملية استيلاء على «العمل» وعلى النحو الذي حدث لاذاعة «صوت لبنان». وكنتُ اتساءل دائماً لماذا تغتصب الإذاعة ولا تُغتصب الجريدة، وظننت دائماً أن ربما لأن لي «مكانة» أو بقية مكانة لدى «الشباب». وبقيت أفسّر عدم التعرّض لـ «العمل» على هذا النحو. لكنني لم أسقط من حساباتي حدوث ذلك بين يوم وآخر. وكان ثمة كلام تصلني أصداؤه خلاصته أن دور «العمل» آت. وكان آخر صدى لكلام منقول عن لسان إيلي حبيقة: «جريدة العمل ما إلها عازة» ويجب أن تتوقف... وكذلك «البيرق» و «الأحرار».

نُقِلَ إليّ هذا الكلام قبل «الهجوم» على مكاتب الجريدة بثلاث ساعات تقريباً، فظننته، مثل سواه، كلاماً للتهويل والترهيب. وعلى رغم ما فيه من

ترهيب وتهويل، وعلى رغم مشاعر الرهبة التي تنتابني كلّما سمعت كلاماً مماثلاً، واصلت الكتابة متظاهراً، أمام ناقل الكلام وأمام نفسي أيضاً، بعدم الاكتراث. ولم يكن في الحقيقة أمامي إلّا أن أتظاهر بعدم الاكتراث. وماذا في إمكاني أن أفعل؟ هل أهرب وأتوارى وأنا المسؤول عن صدور الجريدة في موعده؟. . . هل أهرب وحدي أم أدعو زملائي وكل العاملين في الجريدة إلى الهرب فنتوارى كلّنا. . . وإلى أين. . . وفي انتظار ماذا؟؟

لكن يبدو أن بعض من عرف بالتهديد من الزملاء، من محرّرين ومندوبين، أخذه على محمل الجدّ، وآثر التواري تلافياً للوقوع في ورطة أنا سببها، وليس له فيها أي شأن. ولم يكن لي أن أعتب على هذا البعض أو أن ألومه. فمن حق زملائي أن يخافوا بعدما رأوا ما حدث لزملاء لي ولهم وقعوا في قبضة الإرهاب. ومن حقهم أن يتجنّبوا قسوة هذه القبضة تضغط على رقابهم وأعناقهم. لكن من حقي أيضاً، أو بالأصح، من الطبيعي أن أشعر بالمرارة وأنا أرى نفسي وحيداً في مواجهة الإرهاب. فالشعور بالوحدة، في مثل هذه الحال، قاتل وفتاك. وما هذا الاسهاب في الكلام على ما حدث في تلك الليلة إلّا للدلالة على الجوّ الارهابي الذي نجح إيلي حبيقة في تعميمه على المناطق الشرقية وأهلها. . . وإلّا أيضاً لأن الحادث المذكور يشكل نموذجاً عن الترهيب السائد في هذا العصر، وفي بعض الأنظمة السياسية، وتأثيره في البشر والناس.

والخلاصة أنني ما أن هممت بالخروج من مكتبي لمعرفة أسباب الجلبة والضوضاء حتى رأيت حشداً من «المقاتلين» يقتحم الرواق المؤدّي إلى مكاتب التحرير، بعضهم يصرخ وبعضهم يشهر السلاح مهدّداً بإطلاق النار، كما لو أنهم في هجوم على قلعة محصنة.

ذهلت، طبعاً، وانتابني شعور هو مزيج من الخوف والغضب. وقد أدركت فوراً حقيقة ما يحدث وما كنت أتوقعه. الخوف خوف من السلاح في أيدي غير مسؤولة وخوف من التعرّض لإهانة. والغضب غضب على وقاحة لا بدّ من أن تستثير الغضب.

تقدّم مني أحدهم بصفته «المسؤول» عن «الحملة»، متعمّداً اللطف والرقة في الكلام بدليل الصفرة البالغة التي تنسحب على كل وجهه، والحمرة التي في عينيه، وقال: «استاذ جوزف، مطلوب منا أن نقتادك معتقلاً إلى منزلك... والجريدة موقوفة». قلت: «لا لزوم لكلّ هذه الضجة وكل هذا التهويل. دعوني فقط أجمع حوائجي الشخصية التي قد احتاج إليها وأكون في تصرّفكم». لم يعجبه هذا الكلام وقد ظنّ أنني لم أقله إلّا لكسب بعض الوقت وانتهازه فرصة ومهلة لطلب نجدة ما أو لحصول نجدة ما. فصاح في وجهي قائلاً: «نحنا عمنحترمك لحدّ هلّق». ولا أذكر ماذا قال مضيفاً إلى هذا الإنذار. وحتى لا يكف عن «احترامه» لشخصي غادرت مكتبي للتو مستسلماً له ولمن معه. ومن هناك إلى منزلي في «بلّونه» في موكب مسلّح.

باقي القصّة أنقله كما دوّنته في أيام اعتقالي، أو احتجازي، عن مفكرّتي الشخصية:

«أنا في الإقامة الجبرية. أجل، أنا معتقل مميّز، في منزلي لا في زنزانة أو قاووش، أنعم مادياً بكل ما يحتاج إليه أي إنسان لكي يعيش ويبقى، إلّا الخروج، طبعاً، من المعتقل، وإلّا الاتصال بالخارج. أنا حرّ في أن آكل ما أريد وأن أشرب ما أريد، وساعة ما أريد، وأن أنام في سريري الدافىء أيضاً ساعة ما أريد. وباختصار، أنا في بيتي، ومع عائلتي... مع زوجتي وابنتي، ولكن بصفته معتقلاً وسجناً، لي ولعائلتي أيضاً، التعليمات المعطاة للمكلّفين احتجازي هي كما تبّلغتها:

- «منع المقابلات منعاً باتاً ومنع أي اتصال بالخارج... لا صحف ولا مجلات... اثنان من الحرّاس يلازماننا داخل المنزل في صورة دائمة... الخروج إلى الشرفة ممنوع وكذلك أي إطلالة من النافذة على الخارج.

- «ما قد نحتاج إليه من طعام ومواد غذائية يُطلَب من الحرّاس، وليس لأحد من الجيران أن يعرض علينا خدمة أو أن يقرع بابنا.

ـ «لا مانع من الاستماع إلى الإذاعات أو من مشاهدة التلفزيون.

«كنت، أحياناً، أسائل نفسي: ماذا سيكون من أمري إذا ما اختطفت، يوماً، كما يُختطف كل الناس في بلادنا، في هذه الأيام، وسُجنت، ومُنِعت عني السيجارة، مثلاً، أو ما يماثلها. وكنت أُجيب: ينبغي على المرء أن يقلّل ما أمكن مما قد يصبح عادة أو حاجة ماسة للجسد، أو للروح أيضاً لئلا تُستغلّ هذه الحاجة لقهره وتعذيبه. ولكن، هل الحرية هي من الحاجات والعادات التي يسري عليها هذا المنطق؟ وهل يستطيع الإنسان أن يتعامل مع الحرية كما يتعامل مع السيجارة، مثلاً، فلا يصبح «مدمناً» على تذوّقها أو عبداً لها. حتى إذا ما حُرِمها لا يشعر أبداً بمرارة الحرمان؟!

«في المجتمعات المحكومة بالتوتاليتارية شيء من هذا: يولد الشخص، وينشأ، ويتربّى على نمط حياة تتساوى فيه قيمة الحرية مع قيمة السيجارة، بل مع قيمة أي سلعة من السلع الاستهلاكية. والحرية، في هذا المجال، هي من «السلع» و«المواد» النادرة... أو بالأصح من الحاجات التي لم يعرفها المرء، بعد ولم تصبح ضرورية للعيش والحياة. فربما الذين يولدون في بلد يحكمه نظام بوليسي لا يشعرون بالحاجة إلى الحرية لأنهم لا يعرفونها ولم يتذّوقوا حلاوتها. فهي «مادة» محظر إنتاجها في الداخل، ومحظر استيرادها من الخارج. فأين الكارثة إذا تعرّض المرء للسجن أو للاحتجاز أو للاعتقال. فالبلد كلّه معتقل، أو المعتقل هو البلد؟!

«والحال أن البلدان المحكومة بالديكتاتورية تمتلىء بالسجون ومعسكرات الاعتقال، الأمر الذي يؤكد أن الحرية ليست من صنف الحاجات التي تنشأ مع تطوّر الحياة، كما الحاجة إلى السيارة في هذا العصر، بل كما الحاجة إلى السلع والمواد والخدمات التي بطلت أن تكون، في عصرنا، من مظاهر الترف. الحرية... حرية الشخص تولد مع الشخص. فهو منذ ولادته إنسان حـر. صحيح، إذاً، أن الإنسان يولد حرًّا! لكن ممارسة الحرية هي المسألة، وهي الجديد والناشىء في شخصه و«حاجاته». وأتذكّر هنا كلام شارل مالك الدائم على «الحرية المسؤولة». وهذا هو شأن التربية، وشأن الأنظمة السياسية. بعض هذه الأنظمة يضع الإنسان في قالب وبعضها لا. والقالب لا يلغي الحرية، ولا حاجة الإنسان إلى هذه القيمة

الملازمة لوجوده وكيانه، بل يقيّدها ويقيّد صاحبها. وهي «العادة» على العيش مع هذه القيود ما يتربى عليها الإنسان في الأنظمة الديكتاتورية أو البوليسية أو التوتاليتارية. و«العادة» تصبح مملّة، بل إن الحياة نفسها تصبح مملّة وتبعث، أحياناً، على الغثيان والتقيؤ. ان ظاهرة «المنشقين» في هذه الأنظمة ظاهرة طبيعية ودائمة. فدائماً هناك «منشقون»، ودائماً هناك ضرورة للسجون والمعتقلات. لا، ليس صحيحاً أن الحاجة إلى الحرية هي مثل الحاجة إلى السيجارة أو السيارة. وعبثاً يحاول المرء تهيئة نفسه للعيش في سجن كما يهيء نفسه للعيش من دون سيجارة أو سيارة، أو رغيف خبز وقوت. فلا حياة ممكنة من دون حرية.

«وما يحدث لي ليس حرماناً من ترف بل من جوهر وجودي كإنسان. وقوت الحرية لا يستعاض عنه بأي قوت:

«الآمر باحتجازي أجاز لي، أولاً، أن يكون بيتي هو سجني، لا زنزانة أو غرفة ضيقة باردة ومظلمة. وهذا «تقدير» منه لشخصي وظروفي. . . أنا بين عائلتي لا بين قتلة ولصوص، إضافة إلى أن فراشي هو هو، الدافىء، على تواضعه، والمريح، لا الأرض الباردة، مثلاً، أو الحصيرة الممزقة. فماذا بعد؟ الباقي هو هذا الذي لا يستعاض عنه بأي شَبَع أو ترف مادي ولا بأي استرخاء: إنّه حرّيتي. أنا، فعلاً، في سجن، والفارق هو أن سجني مريح لجسدي كما العصفور في قفص من ذهب وقد تأمّن له الأكل والشرب، وله أن يغني متى يشاء.

«احفظ عن أحد أبطال «فرجيل جيورجيو» في قصّته الرائعة «الفرصة الثانية» هذا القول: «يستطيع الإنسان تحمّل أقسى ترهيب وإرهاب بالمشاركة مع الآخرين، أمّا في الوحدة والعزلة فلا يستطيع». . . «ما أن أحّست «إنكا» بالظلم حتى زال خوفها»!!

«لقد توجعت حتى الأعماق وأنا أواجه الإرهاب لوحدي، غير أنّني ما أن أحسست بالظلم الآتي معه حتى زالت كل مخاوفي. وتذكرت أيضاً، وأنا اتأمّل في وجوه «حرّاسي»، أن الجلاّد، في الأنظمة البوليسية، هو جزء لا يتجزأ من النظام. فما ذنب هؤلاء»؟!

* * *

وليس أدلّ على ما كان يُهيّأ له لتمرير الاتفاق المعقود في دمشق بين الميليشيات الثلاث: القوّات اللبنانية، وحركة «أمل»، والحزب التقدّمي الاشتراكي، من هذه العناوين المضخمة التي توّجت بها إحدى الصحف اللبنانية الكبرى صفحتها الأولى، في اليوم التالي (٢٣ ـ ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٥:

«حبيقة يعتقل حزب الكتائب ويوقف «العمل»... «٨٠ مسلحاً من القوّات دهموا المكاتب واحتجزوا العاملين، وأبو خليل في الإقامة الجبرية»... «توقع انتفاضة تفكك قيادة الحزب وخطوات تؤكد قدرة حبيقة على التعاقد باسم المسيحيين».

ولم يكن في هذا الوصف أي مبالغة، إلّا لجهة «قدرة حبيقة على التعاقد باسم المسيحيين». والحقيقة أن الصحيفة المذكورة لم تجزم بهذه «القدرة»، إنما هي توقعت حصول «خطوات» تحققها أو تؤكدها. وما «اعتقال» حزب الكتائب مع جريدة «العمل» ورئيس تحريرها إلّا واحدة من هذه الخطوات ونموذجاً. فعلى هذا النحو سيحاول حبيقة إثبات «شرعيته» كمتعاقد باسم المسيحيين. وكان بالفعل قد ضرب حصاراً على مركز حزب الكتائب في محلّة الصيفي من بيروت، مع رقابة مشدّدة على القادمين إليه والخارجين منه. وربما كان الحصار مقدّمة لعملية مسلّحة مثل التي تمّت على جريدة «العمل»، الناطقة باسم الحزب. فالطريق التي مشاها إيلي حبيقة طريقٌ منطق الرجوع عنه منطق صعب إن لم يكن مستحيلاً. وكل من يقف في دربه يجب أن يزال، وخصوصاً بعدما صدّق نفسه أنّه هو المحاور باسم المسيحيين وجعل دمشق تصدّقه.

غير أنّ مقاومة حزب الكتائب له، بدلاً من أن تتراجع وتلين، ازدادت زخماً بفضل الخطأ الذي ارتكبه حبيقة في مصادرة جريدة «العمل» واعتقال رئيس تحريرها، مصادرة أتت بعد مصادرة سابقة لإذاعة «صوت لبنان» واقصاء مديرها العام جوزف الهاشم على نحو خال أيضاً من أي لياقة. هذا وغيره أيقظ مشاعر العطف على الكتائب. فالناس في سليقتها ضدّ الاضطهاد ومع ضحاياه. وقد

ارتكب حبيقة خطأً سياسياً كبيراً وهو يحاول إثبات «شرعيته». فبدا معتدياً فظًّا ومستهتراً، وبدا حزب الكتائب معتَدىً عليه. والاعتداء الموصوف كان على جريدة «العمل» والعاملين فيها. والاضطهاد هنا بدا واضحاً ومضاعفاً. فالناس لا تأخذ على «العمل» ما كانت تأخذه على الحزب يوم كان هو السلطة في المناطق الشرقية. ولا أدري من نصح إيلي حبيقة بذلك «الإنزال» المسلّح على مكاتب الجريدة، وبإنزال «عقوبة»-الإقامة الجبرية برئيس تحريرها. فهو بالتأكيد، من المقاتلين الذين عوَّدتهم الحرب على أعمال القمع، وعلى الاستهتار بقيمة الإنسان، لكنّ من يخوض معركة مثل التي كان يخوضها لا يترك مجالاً لمثل هذه الأخطاء، أو على الأقل يُفترض فيه ألّا يرتكب مثل هذه الأخطاء. وقد ارتكب حبيقة خطيئة فظيعة وهو يفعل ما فعله، لا فقط من الناحية الخلقية، بل أيضاً من الناحية السياسية. فبدلاً من أن يواصل حزب الكتائب تقهقره الذي بدأ مع «انتفاضة ١٢ آذار»، وتخور عزيمته، استيقظت فيه العزيمة وروح المقاومة، وأعاد الاضطهاد إليه تمرّده. وبدلاً من أن تتوقف «العمل» عن الصدور، بحكم الاحتلال المسلّح لمكاتبها، واصلت الصدور من «بيت الكتائب» في حلّة أداة نضال ومقاومة لا في حلّة جريدة خبر وصورة. ولم يجد حبيقة نفعاً أن يصدر «عمل» أخرى بعد أيام، وبإدارة تابعة له... وأن يطارد «العمل» الصادرة من «بيت الكتائب». فالناس مع «العمل» المطارَدة، والمظلومة، لا مع تلك.

وفي تقديري أن تراجع إيلي حبيقة بدأ منذ ذلك الحين. فمنذ ذلك الحين أخذت أخطاؤه السياسية تتكاثر وتتكاثر معها خسائره. وكان كلّما خسر جولة أحسّ بالحاجة إلى المزيد من القمع، وإلى المزيد من الشدّة في التعامل مع المعترض على سلطته وعلى «الاتفاق» الذي يهمّ بتوقيعه بالنيابة عن كل مسيحيي لبنان. وسادت المناطق الشرقية مناخات لم تعرفها من قبل، ولا تعرفها خصوصاً إلّا المجتمعات المحكومة تعسفاً. فمن جهة، هناك مشروع اتفاق تحوم حوله الشبهات، أو على الأقل، وحسب المعلومات المتسرّبة عنه، يخالف التوجّه السائد في الأوساط المسيحية، سواء على صعيد الإصلاحات السياسية أو على صعيد العلاقة مع سوريا. ومن جهة ثانية، هناك «الأداة» التي يؤخذ بها لتمرير هذا الاتفاق وهي

إدارة بوليسية وفي أيدي أناس مشبعين بالروح البوليسية وقد أعطت نماذج عديدة عن أفعالها.

وإذ أُجيز لنفسي استعادة ما كتبته، في تلك الأيام، في «العمل» المطاردة ـ عن هذا الشأن، فلأنّ فيه ما يُغني عن أي وصف آخر وخصوصاً إذا جاء متأخراً. قلت في العدد الصادر في ١٩٨٥/١١/٧:

«لسنا أبداً ضد العلاقة الخاصة أو المميّزة بين «البلدين التوأمين» كما كان يقول الشيخ بيار الجميل طيّب الله ثراه. ولا نحن أو سوانا من المسيحيين ومن الموارنة في نوع خاص ضدّ حكم المشاركة الكاملة، أو ضدّ المساواة... ولا نحن، بالتأكيد، من الذين يظنّون أن لبنان يُحكم في هذه الأيام وفي الأيام اللاحقة كما كان يُحكم في أيام مضت. لكن، ليس معقولاً أيضاً أن يصبح الحكم كما هو منصوص عليه في «الاتفاق ـ المسودة».

«إن إنهاء الحكم الماروني لا يكون بتحجيم دور الموارنة والمسيحيين إلى هذا الحدّ. كما أن العلاقة المميزة بين البلدين الشقيقين يجب أن تظلّ مميّزة بعض الشيء عن الفدرالية والكونفدرالية وما إليهما. ونقصد بهذه الملاحظات أن الخطأ هو في تجاوز خطوط لا يجوز تجاوزها في أي حال من الأحوال. والمسألة، ربما، مسألة تقدير يكون صائباً أو غير صائب. والمسألة أيضاً مسألة مناخات يعيشها المفاوض، عادة، في مثل هذه الأحوال ولا يعيشها سواه: لقد كان التكتم حول المفاوضات الثلاثية قتّالاً من هذا القبيل. وجاء الترهيب ليضاعف من الحذر والمخاوف إلى حدّ أن الشكوك صارت تحوم حول كل كلمة من كلمات الاتفاق، وحول كل بند من بنوده، وبخاصة تلك التي تجعل من مسائل التربية مسائل مشتركة بين البلدين!

«فربما اللبنانيون في حاجة إلى «تأهيل» روحي، ونفسي، وفكري، لجهة «العلاقة المميزة»، ولجهة الانتماء الكامل إلى العروبة. ونعترف، هنا، بأن سوء التفاهم هو ما كان يميز العلاقة بين البلدين منذ تأسيسهما. وسوء التفاهم هو، غالباً، من التفاوت في الثقافة، والتربية، واللغة أيضاً والنظرة إلى الإنسان. وكلّما

قلّ هذا التفاوت قلّ سوء التفاهم بين البشر.

«واللبنانيون عموماً، والمسيحيون خصوصاً، يحتاجون إلى أحداث انقلاب في ذواتهم لكي تستقيم العلاقة بين البلدين وترتدي طابع التضامن الكامل والعميق بينهما. إننا نعترف بذلك، ونريد أيضاً تحقيق هذه الانقلاب. لكننا نريده انقلاباً ذاتياً نُقدِم عليه بأنفسنا، مختارين، وإلّا اتخذ طابع الهيمنة التي لا تريدها سوريا نفسها ولا تطمح إليها... أجل، إن مسألة «تأهيلنا»، و«تأهيل» الجيش، و «تأهيل» السياسيين، والأحزاب، والأعلام وأجهزته، جعلت من لبنان بلداً غير أهل لأن يكون دولة سيدة حرة مستقلة... وغير أهل أيضاً لأن يكون في «علاقة مميزة» مع سوريا!

«وربما لو كنّا أسياداً في بلادنا لذهبنا أبعد مما ذهبت إليه المفاوضات الثلاثية. والقضية، في نهاية التحليل، قضية حرية. ان إيماننا بوجود الله لا يحدّ. لكن إكراهنا على إعلان ذلك قد يحملنا على الكفر أو على إعلان العكس»!

* * *

ولكن، ما هو هذا الاتفاق... «الاتفاق الثلاثي»، وما هو مضمونه الحقيقي؟

حتى ذلك الحين ظلّ المشروع مشروعاً سرّياً يحاذر واضعوه نشره وإعلانه على الناس. لقد وُضعت الصيغة النهائية، وتمّت الموافقة عليها من قِبَل «اللجنة الثلاثية» الممثلة للافرقاء الثلاثة، لكن الإطلاع عليها ظلّ متعذراً إلّا على من أُتيح له الحصول على صورة عنها بطريقة من الطرق. والذين اطلعوا عليها قرأوا في ذيل الصفحة الأولى منها ما كتبه السيد عبد الحليم خدّام بيده ومهره بتوقيعه: «تمّت الموافقة على هذا الاتفاق من قِبَل أعضاء اللجنة الثلاثية السادة: مروان حمادة، أكرم شهيّب، محمد بيضون، أسعد شفتري، ميشال سماحة، بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٥ في دمشق، وقُرِىء القراءة النهائية في حضوري».

فردود الفعل الأولى لم تكن مشجعة على الاطلاق، بل جاءت على قدر من السلبية مما جعل واضعي الاتفاق يتهيّبون الموقف ويتريثون.

«الهيئة التنفيذية للقوّات اللبنانية» انقسمت، بعد اطلاعها على النص النهائي رسمياً، بين مؤيد ومعترض. وكان سمير جعجع وكريم بقرادوني في طليعة المعترضين. حزب الكتائب اعترض هو أيضاً وتولّى بعض أركانه نصح إيلي حبيقة إعفاء نفسه من التزام هو أكبر منه، بل أكبر من الجميع. الرئيس سليمان فرنجية حمل بشدّة على الاتفاق في مرحلة أولى ثم عاد، بعد مقابلته للرئيس السوري حافظ الأسد، فعدّل من موقفه. والحقيقة أن الأوساط المسيحية بوجه عام، وعلى المستوى الشعبي خصوصاً، لم تكن مرتاحة أبداً إلى الخطوة. هذا فضلاً عن أن القيادات الإسلامية السنّية لم تكتم تحفظاتها على تسوية تتم بمعزل عنها وتعطي وليد جنبلاط ونبيه برّي حصصاً فيها وفي الحكم تبدلّ كثيراً في التوازنات الداخلية.

في أي حال، لم يكن إيلي حبيقة هو القيادة التي تقوى على إقناع المسيحيين بما تضّمنه الاتفاق المذكور من تنازلات وتغييرات، إن صحّت ضرورتها، فدونها أطنان من الشعور بالقهر، ودونها، على الأقل، المقاومة نفسها التي ساهمت في إسقاط تسوية مؤتمر لوزان وأدّت إلى «الانتفاضة» التي كان إيلي حيقة أحد أبطالها الثلاثة. وما هي «تسوية لوزان» بالنسبة إلى هذه التسوية الجديدة، بل بالنسبة إلى هذا الانقلاب؟ وإذا كان إيلي حبيقة يتمتع بكفايات عدة، وبذكاء حاد، ويقبض بيد من حديد على «القوّات اللبنانية» وعلى المناطق الشرقية، إلاّ أن المسيحيين يحتاجون، لكي يمشوا في التسوية المذكورة، إلى ما يطمئنهم لا إلى ما يخيفهم ويبعث الرهبة في قلوبهم. ولسوء الحظّ لم يكن إيلي حبيقة الشخص الذي يوحي بهذا الاطمئنان ولا كان قد جَمَعَ، بعد، الرصيد الشعبي والسياسي الذي يحمل الناس السير على خطاه من دون أن تسأل وتحاسب، ومن دون أن تشكك وترتاب.

لقد تطلّب تخلّي فرنسا عن الجزائر وجود زعيم بقامة شارل ديغول وعظمته. ولولاه لما كان هذا التخلّي أو لكان قد تأخر وارغم فرنسا على الركوع. ومع ذلك قامت قيامة العسكر عليه وبدا في بعض الأوقات مترّنحاً. فالقرارات الكبيرة تتطلب كباراً. ولم يكن حبيقة بعد، قد أصبح هذا الكبير. . . هذا إن صحّ أنه من الذين يكبرون مع التجارب والأيام بدلاً من أن يصغروا. ووجه الغرابة في موقف دمشق يومذاك كونها صّدقت أنه بواسطة مغامر شاب تستطيع أن تأخذ من

المسيحيين ومن اللبنانيين عموماً ما يجب أن يؤخذ. وحينها تكون الواسطة في هذا الحجم المتواضع يصبح القهر، قهر الناس، لازماً لحملها على القبول.

بكلام آخر، ليس بقيادة مبتدئة ومغامرة ومتورّطة يصار إلى اقناع المسيحيين بأن رئيس الجمهورية يجب أن يكون رمزاً لا حاكماً. ولا بالاتكال على مثل هذه القيادة يرضى المسيحيون، ويرضى اللبنانيون عموماً بأن تصبح سوريا متدخلة في تربية النشء عندنا، وفي تأهيل الجيش، وفي تصويب خطى الاعلام الرسمي والخاص. فماذا لو جاءت «الاصلاحات السياسية التي نصّ عليها «الاتفاق الثلاثي» لتعطي الحكم كلَّه للموقعين على هذا الاتفاق، أي للميليشيات وقادتها؟ وماذا أيضاً لو كان الاتفاق المذكور لا ينهي الحرب في صورة أكيدة ولا يشكل أي ضمانة؟ فالصلح بين «القوّات»، وحركة «أمل»، والحزب التقدّمي الاشتراكي، على رغم ضرورته وفوائده الكثيرة، لا ينهي أزمة لبنان وحروبه، وحروب الآخرين على أرضه. فالمدافعون عن هذه التسوية أنفسهم قالوا «إن الأسباب التي توجب استعجال التوقيع، وخصوصاً التسخين الخارجي، قد تؤدّي إلى عرقلة التنفيذ». وقالوا أيضاً: «أن التوقيع هو محطة تلتفت بعدها سوريا إلى الوضع الاقليمي ويبقى التنفيذ رهناً باتضاح الوضع في الجنوب ونتائج التسخين الإسرائيلي ضدّ سوريا».

أليس كثيراً على إيلي حبيقة تحميله كل هذه الأثقال؟ بل أليس كثيراً على إيلي حبيقة أن يعد نفسه وكل اللبنانيين بمثل هذا الدور الكبير والعظيم؟. ولعلّ العيب الكبير في «الاتفاق الثلاثي» هو هذا العيب: إن حجم الشخص ليس في حجم الاتفاق... بل إن أحجام الموقعين عليه الثلاثة مجتمعة تظلّ أصغر بكثير من حجم هذا الاتفاق... وإلاّ لماذا مطالبة الرئيس أمين الجميل بإضافة حجمه السياسي والدستوري، إلى أحجامهم، تمكيناً للاتفاق من أن يمرّ؟!

ليس سرًّا أن رئيس الجمهورية نظر، منذ البدء، نظرة حذر إلى هذه التسوية تتمّ بمعزل عنه وفي غيابه، وأثر خيبات أمل له عديدة. ومن المؤكد أنه تساءل في نفسه، غير مرّة: لماذا، إنْ صحّ أن هناك حلاًّ للأزمة اللبنانية، يجب أن أكون مقصياً عنه؟... أو لماذا يجب أن تسّجل علي المحاولات الفاشلة ويكون غيري هو المستفيد من المحاولات الناجحة؟

وغني عن القول أن الرئيس أمين الجميل يعتبر نفسه زعيماً مسيحياً، بل وطنياً أيضاً. والذين رشحوه للرئاسة وانتخبوه إنما فعلوا ذلك اتكالاً على صفته القيادية لا أي صفة أخرى. يؤكد ذلك إصرار أصحاب الاتفاق أنفسهم على اشتراكه في مسؤولية تمريره... من دون أي فضل طبعاً، فماذا لو كان عليه أيضاً أن يوافق على إلغاء نفسه كرئيس حالي للجمهورية وكل صلاحياته؟!

لم يحدث أن طُلِبَ من رئيس أو مسؤول أو رجل سياسة مثل هذا القدر من التنازل والتخلّي.

والحقيقة أن الصراع كان يدور على مستوى آخر أيضاً لا على مستوى «الاتفاق» فقط. كان إيلي حبيقة لا يزال يحاول، بشتى الطرق، الإمساك بحزب الكتائب وإخضاعه لسلطته. هذا فيما الصراع على السلطة على أشدّه بينه وبين سمير جعجع، وبينه وبين كريم بقرادوني أيضاً فالمتحالفون الثلاثة في «انتفاضة ١٢ آذار» تفرّقوا. و «القيادة الجماعية» المتفق عليها لـ الانتفاضة» ولـ «القوّات» اصطدمت بالتزاحم القائم بين جعجع وحبيقة على القيادة الشخصية والفردية... «الشاشة لا تتسع إلّا لشخص واحد» قال حبيقة وهو يبرّر «انتفاضه» على رفاقه في ٨ أيار (مايو) ١٩٨٥. وسمير جعجع هو أيضاً على هذا «المعتقد» منذ صغره، بل أنه يحسب نفسه صاحب نظرية وفلسفة، ومشروع سياسي لا يقوى عليه سواه. واحتكار السلطة والقيادة و «القرار المسيحي» أيضاً واجب وفضيلة لا عيباً. وبما أن حبيقة قام بما يشبه الانقلاب واستولى على السلطة والقيادة والقرار، فلا بدّ من «انتفاضة» أخرى تعيد الأمور إلى نصابها وتصحّح الخلل. وعلى مدى أشهر كان سمير جعجع يعدّ عدّته لاستعمالها في أول فرصة، وكان إيلي حبيقة يتفنّن في استنباط الوسائل الآيلة إلى تعزيز هيمنته على «القوّات اللبنانية» وإلى الحؤول دون أي انتفاضة لاحقة. فجاء موضوع «الاتفاق الثلاثي» ليشكل الواجهة للنزاع الخفي، وليشكل أيضاً نقطة الضعف الأساسية في خط دفاع حبيقة، وفي قيادته المغتصبة للصف المسيحي. ففي الاتفاق المذكور معين لا ينضب، يغرف منه سمير جعجع مآخذ على رفيقه ومنافسه و «أخطاء تاريخية ووطنية»، و «تساهلاً في حقوق المسيحيين» يجب أن يعاقب عليه صاحبه ويُدان.

ولم يكن حزب الكتائب غريباً عن هذا الصراع. وكان موقعه في تلك الفترة، أقرب إلى سمير جعجع منه إلى إيلي حبيقة. ولم يكن جعجع، بعد، قد نزع عن نفسه ثوب النسك والتقشف في «دير القطّارة» أو كشف كلّ أوراقه. كان لا يزال التقي الورع، الحامل معه أريج أرز الرب ونقاوة وادي قاديشا. فهو آتٍ من الشمال، بل من أعالي الشمال، وعلى وجهه ملامح أولئك الذين عاشوا في المغاور المعّلقة على المنحدرات الجبلية والصخرية يقاومون من خلالها قساوة الطبيعة ومطامح الغزاة.

غريب كيف تغيّر هؤلاء الشباب وقد عرفتُهم واحداً واحداً وأحببتهم مقاتلين لا يسألون عن أي مقابل. بل غريب ما صنعت فيهم الشهوة إلى السلطة وكم بدّلت من فضائلهم فطوال حياتي الحزبية والسياسية لم أعرف صراعاً على السلطة مثل الصراع الذي بدأ مع السلطة التي انشأها بشير الجميل في المناطق الشرقية ولم ينتهِ بعـد. وفي كل حياتي الحزبية والسياسية لم أشهد أحقاداً مثل الاحقاد التي تفرّق بين أبطال هذا الصراع وتدّوخهم. وفي كل حياتي الحزبية والسياسية لم أرَ جرأة في طلب السلطة مثل جرأتهم. كنّا في الماضي إذا هزّ أحدنا طموح إلى منصب أو مركز نفوذ، استحى بطموحه واحمرّ وجهه خجلاً. فعلى هذا الزهد تربّينا في الكتائب، وعلى هذا الحياء. واذكر أن أحد المستقيلين من الكتائب قال مرّة: «الكتائب مقبرة للطموح»!

لا أنفي أن في حزب الكتائب صراعاً على السلطة منذ كان. لكنّه ولا مرّة، قبل هذه الحرب المدمّرة، كان في مثل هذه الحدّة أو في مثل هذا التهافت عليه. إنّه الآن هو المقبرة الحقيقية لكل طموح. ولا شيء يوقف مسلسل الانتفاضات والانقلابات. وما من انتفاضة ثابتة، وما من انقلاب دائم. هذا حتى تعود للبنان دولته ومؤسساته السياسية، وحتى يعود الصراع إلى داخل هذه المؤسسات يتم بموجب قوانين اللعبة السياسية والأصول الديموقراطية.

لقد ظنّ إيلي حبيقة أنّه ضمِنَ لنفسه السلطة على «القوّات» وعلى حزب الكتائب وعلى المنـاطق الشرقية كلّهـا. وظنّ أنه بـالقوّة يحمي هـذه السلطة

ويرسخها. لكن «حكمه» لم يدم سوى شهور. وسيسألني سمير جعجع بعد سقوط حبيقة وحلوله مكانه في كل السلطات والمجالات: «كيف السبيل لوضع حدّ لهذا الصراع المستميت على مستوى المناطق الشرقية». وسأجيبه: «سامحكم الله على ما فعلتموه... فأنتم من فتح باب الانتفاضات والانقلابات... أنه مسلسل لا ينتهي»!

* * *

وفي محاولة أخيرة للوصول إلى موقف من الاتفاق الثلاثي تلتقي عنده الفعاليات المسيحية، دعا المطران إبراهيم الحلو، المدبّر الرسوليّ والقائم بأعمال الكرسي البطريركي الماروني، إلى اجتماع في بكركي عقد في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، وحضره: إيلي حبيقة بصفته رئيس الهيئة التنفيذية في القوّات اللبنانية، والرئيس كميل شمعون، والدكتور إيلي كرامة رئيس حزب الكتائب، وداني شمعون، رئيس حزب الوطنيين الأحرار، وعدد من النواب والوزراء السابقين والمطارنة والآباء العامون للرهبانيات المارونية. لكن المحاولة لم تنجح. إذ لم يكن وارداً أن يوافق المجتمعون على المشروع من دون تعديلات أساسية على مضمونه. كما لم يكن وارداً أن يتراجع حبيقة عمّا التزمه. والصحيح أن الاتفاق نفسه لا يُعدّل باعتبار أنّه نتيجة مفاوضات شاقة بين افرقائه الثلاثة، أو كأنّه «الحدّ الأدنى» الذي يمكن أن يلتقي عنده الافرقاء الثلاثة. فلا سبيل، بالتالي، لتكرار المفاوضات أو لاعادة النظر في «الحدّ الأدنى» المذكور. هذا فضلاً عن أن فتح باب التعديل يعني، بالضرورة، تسوية جديدة هيهات أن يتفق عليها الجميع. والعقدة هنا هي أن الاتفاق اتفاق بين قوى ثلاث: القوّات اللبنانية، وحركة أمل، والحزب التقدّمي الاشتراكي، لا بين كل القوى والطوائف اللبنانية. وليس لأحد أن يعترض على توافق هذه القوى الثلاث على مشروع سياسي مشترك. إنما الاعتراض على اعتبار ما اتفقت عليه الميليشيات المذكورة اتفاقاً بين كل اللبنانيين وميثاقاً وطنياً جديداً، بل دستوراً جديداً، وهذا هو وجه التعسّف في الاتفاق المذكور. إذ مهما بلغت الصفة التمثيلية للقوى الثلاث تظلّ تمثل بعض اللبنانيين لا كلهم. وإذا كان وليد جنبلاط هو مَلِك في طائفته، كما يقول الرئيس سليم الحص، إلاّ أنّ نبيه

برّي ليس هذا الملك في طائفته ولا إيلي حبيقة.

لذلك كان من المتعذر على الطوائف والفعاليات التي لم تشارك في المفاوضات الثلاثية، ولا في صياغة الاتفاق، أن توافق. وكان من الطبيعي أيضاً أن تحتج، وأن تطالب بتعديل هذا البند أو ذاك قبل أن توافق. وفي الوقت نفسه كان من المتعذر على «المتعاقدين» الثلاثة إعادة النظر في ما تعاقدوا عليه وهو «الحدّ الأدنى» المستطاع، وهذا ما عبّر عنه إيلي حبيقة في اجتماع بكركي عندما أكّد «أنه سيوقع الاتفاق لأن القوّات اللبنانية التزمت بذلك»، معتبراً «أن لا حلّ سواه لوقف القتال ولا بديل منه»، مشيراً إلى «أن موقفه لا يلزم أحداً سواه وأن كل النصوص ستأخذ طريقها الدستورية»؟!

وما دام الأمر كذلك فلماذا الترهيب يطاول كل الجهات ولا يستثني أحداً؟

وتمّت حفلة التوقيع في دمشق في اليوم التالي بالذات (٢٨/١٢/٨٥). وإضافة إلى توقيع الثلاثة: وليد جنبلاط ونبيه برّي وإيلي حبيقة. كان توقيع عبد الحليم خدّام كشاهد، وفي حضور وفد يمثل ما عُرف في ذلك الحين باسم «جبهة الاتحاد الوطني» ووفد آخر مسيحي من أعضائه نواب ووزراء سابقون. وقد أكّد خدّام للوفد المسيحي «أن لا مجال للخوف على مصير المسيحيين في لبنان، فسوريا لا تقبل مطلقاً بأن تكون قوة قهر في لبنان أو قوة توليد خلل في التوازن الذي حرصنا على ألاّ يختل في شتى الظروف». وقال: «إن التكامل بين لبنان وسوريا لا يعني في أي شكل من الأشكال الوحدة أو الاتحاد أو ما بينهما ولا فرض نظام».

وفي محاولة أخرى لتطمين المسيحيين قال الرئيس حافظ الأسد لدى استقباله حبيقة والوفد المسيحي: «إننا معكم بقوّة لتنفيذ الاتفاق وحمايته، وموقفنا تجاهكم هو تماماً كما كان موقفنا عام ١٩٧٦. واعتقد أنكم تعرفون خطابي آنذاك الذي رفضت فيه وجود شعب مقهور في لبنان». وأضاف: «الوحدة بين لبنان وسوريا نرفض أن تتمّ بالقهر، اليوم أو غداً». وقال: «إن سوريا مستعدة لتقديم كل دعم سياسي وغير سياسي إذا اقتضى الأمر لتنفيذ الاتفاق. ومن يقف ضدّ هذا الاتفاق يقف ضدّ لبنان».

وتأثراً بهذه الأجواء أعلن حبيقة، في خلال ندوة صحافية له في دمشق: «أن تنفيذ الاتفاق سيتّم سريعاً جداً»، مستبعداً «تأثير العوامل الخارجية لأن كلاًّ من القوى الثلاث قادرة على الحسم في منطقتها!!

وبدا واضحاً أن هناك تصميماً على تمرير الاتفاق مهما كان الثمن باعتباره، في نظر أصحابه والموقعين عليه، فرصة لا تفوت، فضلاً عن أن تدّخل الرئيس السوري شخصياً في الأمر يضع هيبته وصدقيته في الميزان. وهو في الحقيقة لم يفعل ما فعله ولم يقل ما قاله، إلاّ للتدليل على هذا الالتزام وحمل المعارضين والمعترضين على تهيّب الموقف مضاعفاً. إنّها وسيلة ضغط على هؤلاء تضاف إلى الوسائل الأخرى.

طبعاً لم يفت الرئيس الأسد التوجّه إلى الرئيس اللبناني أمين الجميل على نحو مختلف. فأوفد إليه وزير خارجيته فاروق الشرع ليضعه «في الصورة» كما يقال وليبحث معه «الخطوات التالية لوضع الاتفاق موضع التنفيذ». جاء الشرع إلى بعبدا بعد «حفلة التوقيع» بيومين (٣٠/١٢/٨٥) حاملاً معه، إضافة إلى تحيات رئيسه التمني الحار على الجميل في وضع ثقله هو أيضاً في الميزان، بصفتيه السياسية والدستورية، وداعياً إياه، باسم رئيسه أيضاً، إلى قمّة سورية ـ لبنانية عاشرة تتوّج الخطوات التي تمّت وتكـرّسها. وبالفعل، أعلن الوزير الشرع بعد مقابلته الرئيس اللبناني «أن الرئيس الجميل يزور دمشق في الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ ويلتقي الرئيس الأسد». غير أن الملاحظ هنا أنّه فيما الرئيس الجميل يتلقى هذه الدعوة كان إيلي حبيقة يحمل عليه في تصريحاته وفي منتهى القسوة، وكانت بعض الصحف المعروفة بولائها لدمشق وللاتفاق لا تكفّ عن القول «أن الاتفاق وُجد لينفذ»... و«أنّ حرفاً واحداً منه لا يسقط»... و«أن على الرئيس الجميل أن يحسم أمره»، إلى ما هنالك من أقوال هي للضغط والتهويل وأكثر مما هي للاقناع والترغيب.

في هذه الأثناء كانت الأجواء في المناطق الشرقية تزداد تلبّداً واضطراباً، وقد ارتفعت درجة التهويل والترهيب، وساد الاعتقاد أنّه إذا لم يسر المسيحيون في الاتفاق ستزلزل الأرض وتقوم القيامة. والصحيح أن ثمة عملية ترهيب وترغيب

رافقت عملية التوقيع على الاتفاق. فمقابل التهديد بالتفجير الأمني الواسع على كل الجبهات وخطوط التماس، هناك الوعد بعودة الهدوء والسلام والاستقرار. وإلى المتحفظين على الطابع الدستوري أو الميثاقي الذي أُعطي للاتفاق المذكور قيل: «وافقوا، أولاً، عليه كما هو، وعدّلوا فيه ما شئتم، لاحقاً، في المجلس النيابي وسائر المؤسسات الدستورية» فهل هذا صحيح؟ سيتبّين في ما بعد أن عمل المؤسسات الدستورية سيكون عملاً صورياً، بل ان هذه المؤسسات نفسها ستكون قد تعدّلت وتكيّفت على النحو الذي يجعلها توافق ولا تعارض، تكرّس ما هو مكتوب ولا تعـدّل، فالحكومة التي ستتولّى إحالة الاتفاق على المجلس النيابي، ستكون حكومة الموقعين والموافقين عليه وعلى مضمونه. وقس على ذلك... فالاتفاق «وُجد لكي يُنـفّذ» كما قيل. وسيكون صعباً جداً على من أعطى موافقته المبدئية، على أمل في التعديل لاحقاً، أن يتراجع عن هذه الموافقة إذا لم يؤخذ بمقترحاته. وفي أي حال، بلغ الارتباك في الأوساط المسيحية حدًّا ضاعف من وزن الموقف الذي سيقفه رئيس الجمهورية. كأنّ الناس، والفاعليات، تفتش عن مسؤول يقول الكلمة الفصل وينقذها من هذه الحيرة. وكان واضحاً أنّه إذا قال الرئيس «نعم للاتفاق» سارت الأمور على النحو المرتجى له في أوساط مؤيديه، وإذا قال «لا» قامت حول كلمته معارضة لا تُقمع إلّا بقوّة السلاح.

* * *

قبل أن يحين موعد القمّة بين الرئيسين الجميل والأسد قال الرئيس اللبناني، في لقاء له مع مجموعـة من الطلّاب الجامعيين، كلاماً يُفهم منه أنه مع الاتفاق إذا تأمّن حوله اجماع. قال: «إن الاتفاق الثلاثي خطوة مهمة جداً في مسيرة السلام في لبنان». وأبدى دعمه وتشجيعه مشيراً إلى «دور سوريا الأساسـي في بلورة هذه المصالحة». واعتبر «أن البنود التي يتضّمنها الاتفاق مهمة جداً، لكن هاجس الحكم أن يحصل أي اتفاق على شبه اجماع»... «لا اجماع مطلقاً في لبنان، إنما هناك الحدّ الأدنى من الإجماع».

٨ ـ انقلاب على «الانقلاب»

كان لا بكد للاتفاق الثلاثي. . . الاتفاق الموقع في دمشق مِنْ قِبَل «القوّات اللبنانية» والحزب التقدّمي الاشتراكي وحركة «أمل»، من أن يكون مصيره مصير «تسوية لوزان» ومصير اتفاق الجلاء الموقع مع إسرائيل، اتفاق ١٧ أيار، أو «اتفاق الاذعان» كما وصفته دمشق في ذلك الحين.

فكل الاتفاقات، في حال لبنان، كبلد محكوم عليه بألّا يكون دولة سيدة طالما أنه ميدان الحرب الوحيد بين العرب وإسرائيل. . . انّ كل «الاتفاقات» التي تعقد لتهدئة أوضاع هذا البلد هي اتفاقات «إذعان»، إمّا لشروط سوريا وإمّا لشروط إسرائيل. وكل اتفاق هو كناية عن اعتراف بحماية هذه الجارة أو تلك للاتفاق، وبالتالي، لـ «أمن لبنان ووحدة أراضيه». فالبلد المخطور عليه أن يكون دولة هي المسؤولة عن الأمن والسيادة وسلامة الأرض والكيان، محكوم عليه بأن يستعين بدولة أخرى تحمي الأمن وسلامة الأرض مقابل ثمن لا يقلّ عن التنازل، ولو مؤقتاً، عن السيادة والكيان السياسي.

فلو شاءت إسرائيل، ولو شاء لبنان أيضاً المضي في اتفاق السابع عشر من أيار، لكانت إسرائيل ملزمة بحماية هذا الاتفاق، عسكرياً وسياسياً، ولكان على لبنان أن يرضح لهذه الحماية. والكلام نفسه ينطبق على «تسوية لوزان»، وعلى «الاتفاق الثلاثي»، مع فارق شخصية الوصي وهويته طبعاً.

أجل، «الاتفاق الثلاثي» هو أيضاً اعتراف ضمني بأن إحياء الدولة اللبنانية السيدة مؤجّل، وبالدولة السورية كبديل منها ـ مؤقت طبعاً ـ على الأقل في مسائل الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. فماذا لو كان هناك أيضاً اعتراف بدور آخر لسوريا يطاول الشؤون التربوية والإعلامية، ويصل كذلك إلى حدّ المشاركة في تسمية الحكام واختيار الوزراء والنواب، بل في «إصلاح» النظام السياسي ومؤسساته كافة؟

وإذا كان أمين الجميل نفسه، بما كان له من رصيد شخصي وموروث، قد عجز عن إقناع اللبنانيين والمسيحيين خصوصاً بتسوية مؤتمر لوزان، المحدودة، يكون من الطبيعي جداً أن يفشل إيلي حبيقة الآتي حديثاً إلى مثل هذه الأدوار، في تسوية تتخطّى التسوية السابقة بأشواط، وخصوصاً بعدما أقصيت سائر المراجع والهيئات والفعاليات عن المشاركة في صياغة هذه التسوية وتعيين حدودها.

ولنستعرض بعض الوقائع أولاً.

● الرئيس أمين الجميل يتوجّه إلى دمشق، في الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ويجري محادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد، ونائبه عبد الحليم خدام تناولت موضوع الاتفاق الثلاثي. وقد تمّ الاتفاق بين الرئيسين على عقد قمة أخرى تكون الحادية عشرة في مسلسل القمم اللبنانية ـ السورية، وبعد أن يكون الرئيس اللبناني قد أجرى في هذه الاثناء المشاورات اللازمة في هذا الشأن مع كل الفاعليات اللبنانية. وقد نسبت وكالة «رويتر» في ذلك الحين إلى مصادر رسمية في دمشق طلبت عدم ذكر اسمها أن الرئيس الأسد «يريد توقيع الرئيس الجميل على «الاتفاق الثلاثي»». وبعد زيارة له لبطريرك الروم الارثوذكس، آغناطيوس الرابع هزيم، في دمشق، أكّد الرئيس الجميل «أن ما يهمّني هو إنهاء الحرب بكل معنى الكلمة لا على الورق فقط»، معتبراً أن إنهاء الحرب يكون «في التّمعن في الحلول التي سترسي قواعد لبنان المستقبل» ووصف محادثاته مع الرئيس السوري بأنها كانت «موفقة» وتناولت في العمق «المسائل الراهنة سعياً وراء سلام حقيقي ونهاية أكيدة للحرب، وليس لفتح صفحة لحرب جديدة على الساحة اللبنانية».

● صحيفة «السفير» الصادرة في ٨/١/٨٦ نسبت إلى مصادر إيلي حبيقة رئيس الهيئة التنفيذية للقوّات اللبنانية أنه وجّه إنذاراً صريحاً إلى كل من كريم بقرادوني وسمير جعجع قال فيه: «أردتموها حرباً فلتكن وأنتم تعرفون أنني لست ممن يهربون من الحرب وليتحّمل كلٌ مسؤوليـة عمله. وليكن معلومـاً أن هذا لن يجعلني اتراجع عن حرف مما التزمتُ به ولا إلى مهادنة أمين الجميل الذي حاول أن يقتل الاتفاق الثلاثي عبر محاولة اغتيالي، وحبر التوقيع لّما يجف بعد». وأضاف: «لم يعد للصبر مجال، فلقد تجاوزتم كل حدّ، ولقد راعيت في مسلكي حتى اليوم الأصول الديموقراطية (؟) وحرصت على جماعيّة القيادة. ولكنكم خرجتم على ذلك كلّه فصار من حقي أن أتصرّف بما يحمي سلامة «القوّات» ووحدتها. لقد خرجتم على قرار الهيئة التنفيذية الذي نال أكثرية الأصوات، وقد تمّت حملة تشهير بالاتفاق الثلاثي وبي شخصياً، وانتم تعرفون أن الاتفاق هو المخرج الوحيد المتاح أمامنا لإنهاء الحرب والانتقال إلى عهد السلام». وقال أيضاً: «لقد تجنبت حتى اليوم حسم الأمور على طريقة ما يشبه «الصفرا» أو «إهدن» لأنني لا أريد أن أتهم بإراقة الدم المسيحي، ولم أقرّر أمراً وحدي، غير أنكم، بعد التوقيع، اندفعتم أكثر وأخرجتم عدداً من مجلة «المسيرة» معادياً بكليته لانجازنا السياسي الأكبر»، واصفاً هذا المنطق بأنه «محاولة اغتيال أخبث وأدهى من الأولى، لشخصي كما لتنظيمنا كما لمصداقيتنا السياسية».

● وفي ١٣/١/٨٦، وعشية القمة اللبنانية ـ السورية الحادية عشرة، كانت المناطق الشرقية من بيروت، ومنطقة المتن الشمالي في نـوع خاص، مسرحـاً لاشتباكات مسلّحة بين «القوّات اللبنانية» ومقاتلي حزب الكتائب أوقعت عدداً من القتلى والجرحى. بدأت هذه الاشتباكات عندما حاولت «القوّات اللبنانية»، بأمر من حبيقة، التقدّم في عمق المتن الشمالي، معقل الرئيس الجميل، بحجة أنها مكّلفة «تأمين سلامة انتقال المواطنين وأفراد القوّات اللبنانية كلّهم بكرامة وأمن على الطرق الرئيسية».

● في ١٤/١/٨٦ انعقدت القمة بين الرئيسين الجميل والأسد ودامت يومين، وشارك في بعضها نائب الرئيس السوري خدّام، ورئيس الوزراء عبد

الرؤوف الكسم، ووزير الخارجية فاروق الشرع، ووزير الدولة للشؤون الخارجية عصام النائب. مصادر الوفد اللبناني أفادت أن الرئيس الجميل عرض الملاحظات التي تكّونت لديه بالنسبة إلى الاتفاق الثلاثي من خلال المشاورات الواسعة التي أجراها مع القيادات اللبنانية، وأبرزها إحالة الاتفاق على مجلس النواب ليقول كلمته فيه، كونه السلطة الاشتراعية المعنية والمسؤولة عن هذا الشأن.

خدّام نوّه بتحالف الافرقاء الثلاثة الموقعين على «اتفاق دمشق» الذين «صاروا قاعدة لحلف سياسي في البلد وغيّروا طبيعة الصراع». وأعلن أن تعديل الاتفاق غير وارد قائلاً: «أن الرئيس الجميل طرح وجهات نظر وليس ملاحظات، وهي ستعرض على الاطراف» وقال: «نحن على الحياد الإيجابي نسمع ونبلّغ». لكنّه لم يكتم غضبه بسبب موقف الرئيس اللبناني عندما قال رداً على سؤال: «لن تكون هناك قمة لبنانية ـ سورية ثانية عشرة ولا ثالثة عشرة»!

● في ٨٦/١/١٥: قوى مسلّحة تابعة للقوّات اللبنانية، ولكن موالية للدكتور سمير جعجع رئيس هيئة الاركان العامة في «القوّات»، وأخرى مماثلة وتابعة لحزب الكتائب، تشنّ هجوماً مضاداً على ثكنات ومراكز «جهاز الأمن القومي» التابعة لقيادة إيلي حبيقة، خلّف عشرات القتلى ومئات الجرحى وانتهى بسقوط مواقع حبيقة جميعها وانتقال هذا الأخير مع معاونيه، أثر تسوية بين الفريقين، إلى وزارة الدفاع. حبيقة يعلن من هناك أنه قدم استقالته من رئاسة الهيئة التنفيذية في «القوّات» وأنه سيغادر لبنان مع عدد من معاونيه إلى الخارج. وبالفعل، وفي ٨٦/١/١٦ غادر إيلي حبيقة لبنان في طوّافة عسكرية يرافقه بعض معاونيه إضافة إلى الياس المرّ، نجل الوزير السابق ميشال المرّ ورئيس تحرير جريدة «الجمهورية».

تلك هي وقائع سقوط إيلي حبيقة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، وقد أدّى سقوطه إلى سقوط «الاتفاق الثلاثي» ـ اتفاق دمشق ـ بالذات. فهو المتعاقد الثالث في هذه التسوية، بل المتعاقد الوحيد باسم المسيحيين، فما أن تمّ إسقاط هذه الصفة عنه حتى كان الاتفاق كلّه في حكم المُلغى بصفتيه: صفة العقد الذي يربط

بين متحالفين ثلاثة، وصفة «التسوية الوطنية» التي تربط بين اللبنانيين. ومهما قيل في الوسائل التي اتبعت لنزع الصفة التعاقدية عن حبيقة، فقد أثبتت الأيام والتطوّرات اللاحقة أن المغامر الشاب انتحل صفة ليست له، وبالغ أيضاً في تقدير نفسه وتقييم إمكاناته، كما أسرف كذلك في الاعتماد على قوّة السلاح وفعالية الترهيب والأعمال المخابراتية. هذا من دون أن ننسى قلّة خبرته في التعاطي مع مشاعر الناس وفي قيادة الجماهير. وقد بات واضحاً أن المسيحيين في لبنان ما زالوا أبعد ما يكون عما تضّمنه الاتفاق الثلاثي. ولعلّ خطيئة حبيقة، كما خطيئة القيادة السورية، هي في الاعتقاد أنّه بعقد مكتوب وُلِدَ في السرّ يمكن الانتقال بالناس من معتقد إلى معتقد آخر، ومن الارتياب العميق في سوريا والحرص المبالـغ فيه، أحياناً، على الاستقلال عنها، إلى حال الثقة الكاملة والمراهنة على «التنسيق» و «التكامل» بين البلدين.

وأغلب الظن أن حبيقة كان متوّرطاً أكثر مما هو مفاوض أو متعاقد، والأكيد أن نائب الرئيس السوري خدّام انتزع منه انتزاعاً العروض المتتالية. فكان كلّما تقدّم حبيقة بعرض طُلِبَ منه عرض آخر. ونلاحظ من «الرسائل» الثلاث التي كتبها حبيقة إلى عبد الحليم خدام، ونشرتها صحيفة «السفير» بعد توقيع الاتفاق بيوم واحد (٢٩/١٢/٨٥)... نلاحظ أن حبيقة كان يقدّم عروضاً أكثر مما يكتب رسائل، وانّ كل عرض كان نزولاً عند طلب أو شـرط، لا تعبيراً عن إيمان أو إقتناع.

الرسالة الأولى، في ٢٧/٨/٨٥، هي بمثابة «تصوّر كامل» للحلّ والتسوية لا بدّ من أنه قد أُوحي به إلى حبيقة ولم يستنبطه. إذ ليس معقولاً أن يكون حبيقة قد تغيّر بهذه السرعة. وكل من يعرف الشخص منذ مطلع شبابه يعرف كم هو الفارق كبير بين ما كان يقوله ويعمل «الانتفاضات» من أجله، وما يقوله في «رسالته» المذكورة. وكل من قرأ «الرسالة» من عارفيه قال: «هذه الأفكار ليست أفكار إيلي حبيقة، ولا اللغة لغته، ولا القاموس قاموسه».

فمنذ متى يقول حبيقة، وتقول «القوّات اللبنانية»: «انسجاماً مع الخطّين العربي والداخلي اللذين تنتهجهما القوات اللبنانية... وحرصاً على العلاقات

الخاصة والمميزة بين لبنان وسوريا. . . ورغبة في تقديم كل الدعم اللازم لسوريا في المواجهة الشرسة التي تخوضها ضدّ إسرائيل والسائرين في الخطّ الإسرائيلي في العالم العربي»؟

ومنذ متى يقول إيلي حبيقة وتقول معه «القوّات اللبنانية» «تؤمن القوّات اللبنانية أن هذه العلاقات (العلاقات المميزة) يجب أن تستند إلى نظرة تكامل استراتيجي بين لبنان وسوريا. . . وإلى قضايا واحدة بحكم الانتماء والتاريخ والجغرافيا. . .»؟!

والحقيقة تقال أن الفكر السوري كلّه صُبَّ في الرسالة المذكورة، تماماً كما درج المسؤولون السوريون على التعبير عنه، وباللغة إياها: «إن الصراع المصيري الذي تخوضه سوريا مع إسرائيل في ظـلّ الخلل في التوازن الاستراتيجي لصالح إسرائيل، نتيجة ظروف عربية معروفة، منها خروج مصر من ساحة الصراع وقيام محاور عربية فلسطينية لارباك سوريا سياسياً وأمنياً وعسكرياً، يحتم على لبنان أن لا يكون الباب الذي تتمكن من خلاله إسرائيل من تسديد أية ضربة لسوريا أو تهديدها». . . «وفي اعتقادنا أن التنسيق في المجال التربوي هو ركيزة ترسيخ القربى بين ناشئتنا وأجيالنا الطالعة، من خلال تنشئة وطنية قائمة على الانتماء وصحة ممارسته. ويتم هذا التنسيق من خلال لجان مشتركة تضع قواعد تربوية وطنية متكاملة». . . «انّ ضمان استمرار العلاقات المميزة بعيداً عن التشويش والتخريب يتمثل، في نظرنا، بدرجة كبيرة في ضبط الاعلام في لبنان. . . فقد تحوّل إعلامنا، عبر حرية ممارسته بلا مسؤولية، إلى إعلام فوضوي مؤذ للبنان ولاشقائه الأقربين، خصوصاً يوم بدأ استغلاله من قِـبَل قوى إقليمية ودولية لمآرب كثيرة ومتنوعة، وكلّهـا مشبوهة وذات أهداف تآمرية على لبنان وسوريا»!!

والخلاصة أن «عرض» حبيقة الأول على نائب الرئيس السوري يكاد يكون مسوّدة أولى للاتفاق الثلاثي. فالأبواب هي نفسها والبنود هي نفسها، وكذلك «الحلول» المقترحة، إلاّ في ناحيتين رئيستين أو ثلاث. إذ فيها «العرض» الأول ينص على «تثبيت طائفية الرئاسات الأربع في الدستور»، أي رئاسة الجمهورية ورئاسة

الحكومة ورئاسة المجلس النيابي ورئاسة مجلس الشيوخ، يعود حبيقة في «رسالته» الثانية المؤرخة في ٢٩/٨/٨٥، أي بعد انقضاء يومين إثنين فقط على «الرسالة» الأولى. . . يعود فيقول: «تطمع القوّات اللبنانية بالتوصل إلى حلّ وطني بعيداً عن القواعد الطائفية والمذهبية». ويبدو أنه طُلِبَ منه أيضاً التأكيد على ضرورة «إعادة النظر في الدستور بعد انقضاء خمسين عاماً على صياغته». فيأكّد على ذلك، كما أكدّ أيضاً على ضرورة «تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة».

وفي «رسالته» الثالثة، تاريخ ٢/٩/١٩٨٥، يعود حبيقة فيعلن «إيمان القوّات اللبنانية الراسخ بضرورة إجراء تغيير جذري للصيغة التي تمّ التعارف على تسميتها «صيغة ١٩٤٣» وإبدالها بصيغة متقدّمة» و«يقترح» حبيقة هنا «صيغة المجلس الرئاسي» أو «صيغة المجلس الوزاري المتساوي العدد بين المسلمين والمسيحيين ومن ضمنه مجلس سياسي يمثل الطوائف السياسية الست ويتوّلى رسم السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها».

يتبّين من هذه الأمثلة والنماذج أن مشروع الاتفاق الثلاثي مشروع كُتِبَ في «رسائل» حبيقة الثلاث قبل أشهر من ولادته وإعلانه وأُنزِلَ فيها قبل «المفاوضات الثلاثية». وهو مدعاة فخر واعتزار لإيلي حيقة أن يكون الاتفاق المذكور من بنات أفكاره. لكن الحقيقة ليست كذلك.

وإذا جاز لحبيقة، الشاب الطالع والناشيء، أن يخطىء التقدير، سواء في تقدير نفسه وإمكاناته، أو في تقدير قدرة المسيحيين على السير في «مقترحاته»، فهل هذا جائز لدمشق والقيادة السورية في وجه عام، وهي ما عليه من سعة المعرفة والخبرة والإطلاع، وفي التعاطي أيضاً مع أزمة لبنان وأسبابها الحقيقية والمفتعلة؟!

والمهم أن «الاتفاق الثلاثي» كان أكبر وأعظم من أن يتم ويأخذ مجراه التنفيذي في تلك الأيام، ولا في الأيام اللاحقة، وكان أكبر طبعاً وأعظم مما تتحمّله أكتاف الموقعين عليه، وخصوصاً «رئيس الهيئة التنفيذية للقوّات اللبنانية» الذي اغتصب السلطة والقرار المسيحي مرتين: مرّة بالاشتراك مع رفيقيه جعجع وبقرادوني، ومرّة ثانية بالاستقلال عنهما، وضدّهما، وضدّ الرئيس أمين الجميل

وحزب الكتائب في آن واحد. فحتى لو كان مضمون الاتفاق المذكور نعمة، سيكون هناك، بالتأكيد، من يرفضها متى أُنزِلت على الناس بالقوة والإكراه. والصحيح أن على هذا الأسلوب المتميّز بالاقصاء والإكراه كان انقلاب ١٥ كانون الثاني (يناير) إن صحّ اعتبار ما حدث انقلاباً. ولم يكن الرئيس الجميل ليناور أو يمالىء وهو يقول «أن الاتفاق الثلاثي هو خطوة مهمة جداً في مسيرة السلام في لبنان» وربما كان من المستطاع السير فيه، بعد تعديله طبعاً، لو لم يرافقه احتكار له، ونية واضحة في احتكار السلطة التي ستنشأ عنه لاحقاً.

لم يُعرَف، بعد، حقيقة ما جرى في القمّة اللبنانية ـ السورية، الحادية عشرة والأخيرة في عهد الرئيس الجميل، ولا ما قاله الرئيس السوري أو الرئيس اللبناني. أُتيح لي شخصياً أن اطلع على محضر القمّة المذكورة، وفي صورة سرّية. فالرئيس الجميل لا يُطلع أحداً على مثل هذه الأوراق ولا يتركها في يد أحد. فكنت كمن يسرق المعلومات عن تلك القمة لا كمن يطّلع. فقرأت المحضر في سرعة. والسرعة لا تسمح للذاكرة بالاحتفاظ إلّا بما هو ناتىء وفاضح. ولعلّ الأكثر نتوءاً في ما قيل وصار هو قول الرئيس الأسد، ما معناه، ورداً على تمسّك الرئيس الجميل بالأصول الشرعية والدستورية: «وأين هي هذه الشرعية... إنما الشرعية هي في هذه القوى الثلاث المتحالفة والمتفقة على تصوّر معين»... «إنها حال ثورية متى استتبت كانت هي الشرعية الجديدة»! ويبدو أن تقدير المسؤولين السوريين كان ينطلق من هذه الفرضية. وردًّا على ملاحظات الرئيس اللبناني في موضوع «العلاقات المميزة» قال الرئيس السوري ما معناه: «الأجواء أجواء وحدوية عندكم وعندنا، والاتفاق المطروح لا يعكس إلّا القليل القليل من هذه الأجواء»!!.

وعبثاً حاول المسؤولون السوريون انتزاع موافقة الرئيس الجميل على الاتفاق كما هو، وبدء العمل، فوراً، بمقتضاه. فهو، في الأساس، معترض على العديد من بنوده، فضلاً عن أنّ تعمّد اقصاءه عن كل المفاوضات التي تمّت لا يتلاءم أبداً مع هذه المطالبة الملحة بموافقته. «وأقصى المستطاع» قال: «أعد بالعمل على تحقيق شبه إجماع حول الاتفاق». وحيال إصرار الرئيس الأسد قطع الرئيس الجميل على نفسه عهداً بإحالة الاتفاق على المجلس النيابي من دون أي التزام مسبق من قِبله. وغادر

دمشق. . . وودّع الرئيس السوري على هذا الأساس.

غير أن ما حدث على الأرض كان أسبق من أي وعد أو عهد. فبسقوط إيلي حبيقة لم يبق من الاتفاق الثلاثي إلّا نصوص لا تلزم أحداً. ومع ذلك وجّه الرئيس الجميل دعوة إلى مجلس الوزراء للانعقاد (٢٦/١/٨٦) في جلسة استثنائية، يقـرّر في خلالها إحالـة الاتفاق الثلاثي بموجب مشروع قانون على المجلس النيابي لمناقشته». وأعلن مصدر رسمي «إن خطوة رئيس الجمهورية جاءت تنفيذاً للاتفاق الذي تمّ بينه وبين الرئيس السوري حافظ الأسد في القمّة الحادية عشرة» وأكد المصدر المذكور «أن الملاحظات التي نقلها الجميل إلى الرئيس السوري في خلال القمة ليست رفضاً للاتفاق لأن ما من أحد يستطيع رفضه، خصوصاً أن سوريا ترعاه، بل قبولاً بالاتفاق ورغبة في تصحيح نقاط فيه ذات أهمية». لكن دعوة رئيس الجمهورية لم تلق استجابة. وأعلن الرئيسان رشيد كرامي وسليم الحص امتناعهما عن الحضور. وقال كرامي: «إن الكرة لا تزال في ملعب الحكم، وعليه أن يتخذ الموقف الإيجابي بالموافقة على الاتفاق» رافضاً «أي تعديل عليه».

ولكن، ماذا لو وافق الرئيس أمين الجميل على التسوية المذكورة وباشر العمل بموجبها؟!

. . . وهل إذا وافق، انتهت الحرب، كما هو الوعد، أو كما هو الاغراء الذي قُدِّم للمعترضين والرافضين؟!

اعترف، هنا، بأنّه عندما دعانا الرئيس الجميل، نحن معاونيه ومستشاريه، لإبداء الرأي وتقديم المشورة، عشية توجهه إلى العاصمة السورية، كنتُ أنا ممن اقترحوا الموافقة لا عدمها أو عكسها. واعترف بأنني فعلت ذلك تأثراً بالوعد بالأمن الذي افتقدناه. وكان الرئيس اللبناني موفقاً عندما قال لنظيره السوري في دمشق: «إننا في هذا الاتفاق كمن يبيع الأمن من الناس بأغلى ثمن». والحال أنني كنت، في ذلك الحين، كمن يشتري هذا الأمن النادر والمفقود، فقلت بالموافقة. غير أنني اليوم، وبعد التجربة، أراني أخالف ما قلته يومئذ وأتساءل: ماذا لو وافق الرئيس الجميل على الاتفاق وعمل بمقتضاه؟

أغلب الظن أن الارتباك الذي ساد في الأوساط المسيحية، نتيجة التأرجح بين الشرّين: شرّ الموافقة وشرّ الاعتراض، كان قد زال وحلّ محلّه نوع من المراهنة على قرار يتخذه رئيس الجمهورية ويتحمّل مسؤوليته.

وأغلب الظنّ أيضاً أن حكومة جديدة كانت قد تشكلت، لموقعي الاتفاق الثلاثي فيها حصة الأسد. . . وأغلب الظن كذلك أن هذه الحكومة كانت قد أصبحت هي الحكم كلّه والسلطة كلّها، وبمعزل عن رئيس الجمهورية، تمارس السلطة بطريقة تحـدّ من الحريات السياسية، وتعلّقها في بعض الأحيان، وتملأ المقاعد الشاغرة في مجلس النواب بالموالين لها وبالموقعين على الاتفاق.

ولكن، أغلب الظن أيضاً أن الأمن ما كان ليستتب متخّطياً كل الحواجز المسلّحة المنصوبة هنا وهنالك، وكل خطوط التماس، إلّا على النحو الذي اقترحه الرئيس الأسد على الرئيس الجميل لقمع «الانتفاضة». . . «انتفاضة ١٢ آذار»، وهو أن تتولى القوات السورية ضرب هذه الأخيرة في عقر دارها بالحديد والنار!

وتظلّ مسألة وجود لبنان كدولة هي المسألة. ففي غياب هذه الدولة لن تكون هناك سلطة مركزية تفرض الأمن إلّا بسلطة مستعارة، وأمن مستعار، وهذا هو جوهر الاتفاق الثلاثي الذي لا يقتصر على إحلال الأمن بالطريقة المذكورة بل يقحم سوريا في مستقبل البلد السياسي أيضاً وخصوصاً على صعيد الثقافة، والتربية، والإعلام، والاقتصاد والعلاقة معها. . . وما من بلد في العالم ينص دستوره على علاقة معينة ببلد آخر معيَّن. ودستور سوريا بالذات لا يذكر لبنان ولا الأردن ولا فلسطين ولا العراق. . . ولا الاتحاد السوفييتي طبعاً، ولا أميركا فلماذا دستور لبنان يجب أن ينص على علاقة مميزة مع سوريا؟ وإذا قيل أن الاتفاق الثلاثي ليس دستوراً، إلّا أن أصحابه أصرّوا، مع دمشق، على إنزاله منزلة دستور، أو على الأقل، وثيقة دستورية.

وسيظلّ لبنان حائـراً بين حرصه على سيادته من جهة، وحاجته إلى دولة أخرى تساعده على بلواه من جهة ثانية. وغني عن القول أن كل مساعدة من هذا الطراز هي «حماية» و«وصاية».

وقامت قيامة دمشق وحلفائها على الرئيس أمين الجميل ولم تقعد: فهو المتسّبب في إسقاط تسوية ارتبط اسم سوريا بها بل اسم رئيسها بالذات. وقد اعتبر المسؤولون السوريون ما حصل صفعة لهم وإهانة. وجاء الردّ مطالبة محمومة باستقالة رئيس الجمهورية، ثم دعوة إلى الإقالة وتقصير الولاية. فقوبلت الدعوة، في الأوساط المسيحية، بالتفاف حول الرئيس ورفض قاطع لأي مسّ بالرئاسة، تماماً كما هي الحال كلّما قامت معارضة ضد رئيس الجمهورية، في الجانب الإسلامي، أو تعرّض مقام الرئاسة للاعتداء. ولّما تعذّر الوصول إلى ما تدعو إليه الشعارات المذكورة، قيل بالمقاطعة... «مقاطعة الحكم» حتى يسقط أو، على الأقلّ، حتى تنتهي الولاية.

كان الرئيس الجميل يهمّ بركوب سيارته على باب قصر بعبدا عائداً، كما في كل مساء أو ليلة، إلى منزله في بكفيا عندما دعاني إلى مرافقته، وقد التقاني على باب القصر مصادفة فيما أهمُّ أنا أيضاً بالذهاب. وفي الطريق إلى بكفيا، وتأثراً بالجوّ الضاغط والمحموم الذي كان سائداً قلت: «يا فخامة الرئيس، إنك تعرف أكثر مني كم هي العلاقات الشخصية مهمة بين الحكام ورؤساء الدول في التقريب بين الدول والحكومات، والعكس بالعكس». وأضفت متسائلاً: «أما من سبيل تقتحم به شخصية حافظ الأسد وقلبه وتستعيض بذلك عن كل مفاوضات أو مباحثات رسمية يغلب فيها الطابع البروتوكولي على العلاقة الإنسانية»؟

وكنتُ ولا أزال ممن يقيمون وزناً كبيراً للصداقات أو الحساسيات الشخصية في العلاقات الدولية. وذكرت للرئيس مثل العلاقة المتوترة التي كانت بين ديغول وتشرشل، أو بينه وبين روزفلت، إبان الحرب العالمية الثانية ومدى تأثر السياسة الفرنسية الديغولية بتلك الحساسيات بين الأشخاص. واردفت قائلاً: «ربما إذا قامت بينك وبين الرئيس الأسد مودّة حقيقية يسقط الكثير من المتاعب التي نعانيها وينحلّ الكثير من العقد التي لم تنجح المباحثات الرسمية في تفكيكها».

أجابني الرئيس للتوّ: «بلى، أستطيع أن أفعل ذلك ولكن، وقياساً على ظروف البلد وأحواله، لا أظنّ أنني واصل إلى ما تُشير إليه إلّا إذا تنازلت عن

نفسي، كشخص... وكرئيس دولة»! وهذا صحيح. فكل المشكلة أن لا رئيس الجمهورية اللبنانية يتنازل عن نفسه، ولا سوريا تساعده، أو تستطيع أيضاً أن تساعده من دون هذا التنازل، أو بعضه على الأقل. فإضافة إلى «الموقف الايديولوجي» الذي تقفه دمشق من الكيان اللبناني، إنّ الكيان نفسه في مهبّ الريح، لا دولة تجسّده وتعبّر عنه، وبالتالي، لا مؤسسات شرعية إلّا في رموزها، ورئيس الجمهورية نفسه رئيس على جمهورية غير موجودة. وهذا صحيح أيضاً. وبهذه الخلفية المعبّرة عن واقع أكيد تتعامل دمشق مع لبنان و«حكّامه». إنّها حال المقتدر مع الضعيف. الأوّل لا يحسب حساباً للثاني، وهذا الأخير يحار كيف يؤكد وجوده وحضوره ولا يعترف بضعفه وتخلّفه.

وقليلون هم الذين اتيح لهم الوقوف على عظم المشقة التي عاناها الشيخ أمين الجميل وهو يحاول كسب مودّة الرئيس حافظ الأسد من دون أن يتنازل عن كبريائه، الشخصية و«الرئاسية». وأشهد أنّه مرّات كثيرة كتم مشاعره حتى الاختناق لكي ينجح في اتصال هاتفي مباشر مع الرئيس السوري. ولا أدري إلى أي مدى كان الرئيس الأسد متحسّساً هذه المشاعر لدى نظيره اللبناني، وخصوصاً في خلال التحضير للاتفاق الثلاثي حينما كان الرئيس الجميل مقصياً عن هذا الشأن الذي يتوقف عليه المستقبل والمصير. فهل هو كثير إذا وجد الرئيس الجميل في مناسبة «التوقيع» أو «الموافقة» على الاتفاق المذكور فرصة لتأكيد وجوده وحضوره، لا كشخص فقط، بل كرئيس للدولة والجمهورية أيضاً؟

ولم يكن منتظراً منه أن يحزن على إيلي حبيقة وهو يغادر لبنان كما غادره، ولا كان منتظراً منه أن يقاوم المقاومة التي لقيها حبيقة وجماعته لدى الهجوم على منطقة المتن الشمالي. والذين كانوا ينتظرون من أمين الجميل أن يوافق، وأن يبصم بإصبعه على صفقة سياسية حيكت من وراء ظهره، كانوا هم البسطاء، بل كانوا هم الذين يحاولون استغلال ضعفه وظروفه لانتزاع موافقة منه يتحمّل مسؤوليتها ونتائجها حتى آخر العمر.

كتبت في «العمل»، في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، تعقيباً على ذلك:

«إنهم يحمّلون رئيس الجمهورية، الآن، مسؤولية «الانقلاب على الاتفاق»: فالرئيس هو الذي هيّأ لاحداث الشرقية. وهو الذي حرّض جعجع على حبيقة. وهو الذي جاء بالمطران حلو مدّبراً رسولياً واقحم الفاتيكان في ما لا يعني إلاّ دمشق وبرّي وجنبلاط، واستعان بأميركا وإسرائيل: وجعل الأرض تزلزل بإيلي حبيقة وأركان حربه.

«فإن كان رئيس الجمهورية هو حقيقة بهذه القدرات، والنفوذ الواسع والسلطات، فلماذا كان اقصاؤه عن «المباحثات الثلاثية»؟

«إنّهم، من جهة، يشككون في شرعيته وصحة تمثيله للناس، ومن جهة ثانية ينسبون إليه اليد الطولى في تعطيل الاتفاق».

* * *

يبقى أن أشير في هذا السياق، إلى عودة «العمل»، وإلى عودتي أنا شخصياً إلى «العمل»، بعدما تمّ تحريرها واستردادها يوم الخامس عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦.

لقد عادت «العمل» واحدة بعدما كانت، لفترة الاحتلال، «عَمَلين»: «العمل» الحمراء، و«العمل» السوداء، الأولى تصدر عن بيت الكتائب، وبإشرافي أنا، والثانية تصدر عن إيلي حبيقة وجماعته، وبإشراف سجعان القزي، وكان من المحتم أن تلغي الواحدة الأخرى باعتبار أن اتحادهما متعذر بل مستحيل. بكلام آخر، كان لا بدّ من أن تغيب واحدة من اثنتين: إمّا «العمل» الأصلية، وإما «العمل» المغشوشة. ولم يكن مؤكداً، طبعاً، أن «العمل المغشوشة» هي التي ستغيب، فالغش ينتصر هو أيضاً وأحياناً، ولكن ليس في صورة نهائية. وكلّ ما بني على الغش لا يدوم.

وكان من حقي أن أفرح باسترداد «العمل» من أيدي مغتصبيها، وأن اعتبر عودتي إليها انتصاراً لي على من اضطهد «العمل» واضطهدني. وقد عاينت آثار هذا الاضطهاد في مبنى الصحيفة كما في مكاتبها المدمّرة الممزقة، وخصوصاً في مكتبي أنا بالذات وقد أُعملت فيه يد السبي والنهب والتخريب كأنّه مكتب أو مقرّ لعدوّ.

تذكّرت هنا أن كل الجيوش الغازية تنهب وتسبي، وكل الميليشيات من دون استثناء، الجيش الإسرائيلي نقل مصانع برمتها، بصفتها غنائم حرب من لبنان إلى إسرائيل. القوّات السورية لم تترك ثميناً إلاّ حملته معها وهي تغادر المنطقة الشرقية من بيروت في خريف ١٩٧٨. «القوّات اللبنانية» نفسها تعاملت، أحياناً، مع أهل المناطق التي تدافع عن أمنها، و«أمن المجتمع المسيحي» فيها، كما لو أنها جيش غزو واحتلال.

... وعلى هذا النحو عومِلَتْ «العمل»، وعومِلتُ أنا شخصياً في خلال مرحلة الفلتان تلك. فلا أحد أحسن من أحد في الحروب. و«جيش التحرير» هو مثل «جيش الاحتلال»، يحلّل لنفسه، أحياناً، السبي والنهب والتعدّي على الكرامات، والمقاتلون يصبحون قتلة، والقتلة مقاتلين. إن كل الحروب هي مُفسِدة للإنسان، ومدّمرة للقيم والأخلاق. وغباء أن نعتقد أن بالحروب ننقذ وطننا لبنان ونردّ إليه وحدته وكرامة إنسانه. وأنا من القائلين، منذ الاجتياح الإسرائيلي على الأقل، بوجوب وقف الحرب وكل أشكال القتال والاقتتال، مهما كان الثمن. إذ كلّما طالت الحرب، تضاءل عدد الانقياء والاطهار وقلّ المؤمنون بقيمة الإنسان. فأي وطن سيبقى، سيداً حرّاً مستقلاً، متى أصبح مغارة للصوص؟!

٩ ـ مقاطعة حتى انتهاء الولاية

من ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، إلى ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ثلاث سنوات تقريباً تواصلت فيها مقاطعة «الحكم» ورئيس الجمهورية، احتجاجاً على سقوط «الاتفاق الثلاثي من جهة، وتعليقاً للحكم والأزمة الداخلية حتى نهاية العهد والولاية من جهة ثانية. الرئيس أمين الجميل وحده في المسؤولية، والحكومة مستقيلة من كل أدوارها تقريباً من دون أن تستقيل وتترك الساح لحكومة تخلفها. فأمام تعذر «الاقالة» أو «الاستقالة» أو «تقصير الولاية» كانت هذه «الصيغة الفذّة» في التعامل مع العهد وسيده: تعليق كل الأمور ريثما يحين موعد الاستحقاق الدستوري، بل موعد التغيير في الشخص، وفي المؤسسات إذا أمكن. . . وإذا تعذّر هذا «التغيير» أيضاً، يكون الحكم كلّه في لبنان، مع كل مؤسساته، معلّقاً.

والمسألة هي هي لا تتغيّر: إنّه عجز لبنان عن أن يكون دولة سيدة، بحكم كونه جبهة الحرب الوحيدة مع إسرائيل، مقروناً بعجزه الآخر عن القبول بالدولة السورية بديلاً مؤقتاً من الدولة اللبنانية في الحفاظ على الأمن، وعلى وحدة البلد ومستقبله.

لقد تعذر على الرئيس أمين الجميل، كما على سلفه، التسليم بهذا الواقع المرّ. وهذا ما عبّر عنه من خلال موقفه من «الاتفاق الثلاثي، بل من خلال كل مواقفه من الدور السوري في لبنان، الأمر الذي جعل دمشق تقاطعه وتحكم عليه بالتردّد

أو بالمناورة أو بتضييع الفرص. فَتَجَاوَب معها كل حلفائها، بل اقتضى أن يتجاوب معها كلّ المسلمين تقريباً. وغني عن القول أن إسرائيل لا تزال تفضل غياب الدولة اللبنانية على حضورها لألف سبب وسبب. وهي، في أي حال خصم لهذه الدولة حتى تصالحها، أو حتى تقوم في الجنوب وعلى الحدود «ترتيبات أمنية» تضمن «سلامة الجليل» بل سلامة حدود إسرائيل الشمالية.

لم يقنط الرئيس أمين الجميل، وإن كان، أحياناً، قد وجد نفسه في طريق مسدودة. . . أو بالأصح كان، أحياناً، يرى أن كل الطرق مسدودة، وأحياناً أخرى يتراءى له أنّه ربما قَرُبَ موعد الحلّ. وأمضى النصف الثاني من ولايته وهو يتأرجح بين اليأس والأمل، وقد حيل بينه وبين العناية بشؤون الناس البسيطة والعادية والضرورية لتأمين البقاء. فلا الحكومة المستقيلة من مهماتها وأدوارها، تستقيل بصورة فعلية، ولا هو يجازف بإقالتها لئلّا تقع البلاد في محظور الحكومتين، والسلطتين، والجيشين. وراجت صيغة المراسيم والقرارات والمحاضر المتجوّلة حفاظاً على البقية الباقية من الشرعية الواحدة، وتأميناً للحدّ الأدنى من شروط البقاء.

والطريف، هنا، أنّ فيما الرئيس الأسبق سليمان فرنجية، الحليف الدائم لسوريا ـ الأسد، ينتقد في حديث له إلى مجلة الصياد (٢٨/١/٨٦) بنود الاتفاق الثلاثي التي تمسّ استقلال لبنان وسيادته، رافضاً أيضاً البنود التي تسلب رئيس الجمهورية حق التصويت في مجلس الوزراء، وتلك التي تدعو إلى المساواة في المقاعد النيابية بين الطوائف الرئيسية الثلاث، كان في الوقت نفسه يوجّه نداء إلى اللبنانيين داعياً فيه رئيس الجمهورية إلى الاستقالة فوراً. فأيد كلامه إيلي حبيقة من منفاه معتبراً «أن الحلّ الوحيد للأزمة الحالية هو الاستقالة الفورية لرئيس الجمهورية»!

وانقضت أسابيع بدت فيها دمشق كأنها تعيد النظر في كل خططها وتفتش عن بدائل. فسقوط الأتفاق الثلاثي فاجأها بعدما كانت تراهن عليه لإزالة كلّ العقبات التي تعترض دورها في لبنان، وخصوصاً «العقبة الفلسطينية» التي عادت تنتصب في طريقها وتهدّد هذا الدور بالذات. فهي، كما سيتأكد لاحقاً، مصّممة

على الإمساك بالمخيمات الفلسطينية في بيروت وضواحيها، ولا ترضى، أساساً، بأي دور فلسطيني في لبنان. فماذا لو كان ياسر عرفات قد عاد يطلّ برأسه، بعد خروجه مهشماً، ويحاول أن يجعل من العاصمة اللبنانية، مرة أخرى، «عاصمة» له وموطىء قدم؟ وماذا أيضاً لو قام تقارب بين «القوّات اللبنانية» بالذات من جهة، وعرفات والعرفاتيين من جهة ثانية وقد بدأ هذا التقارب يظهر على أكثر من صعيد؟ وماذا لو كان المسيحيون عموماً قد بدأوا ينسون حرب عرفات عليهم بعد حربه على الدولة اللبنانية، ويرون فيه الحليف الذي يفتشون عنه للحدّ من الهيمنة السورية؟ وماذا أخيراً لو كانت الأوساط الإسلامية السنية في بيروت هي أيضاً لا ترتاح إلى الدور السوري بمقدار ارتياحها إلى الدور الفلسطيني سابقاً ولاحقاً؟!

لقد كانت دمشق تفتش، من خلال «الاتفاق الثلاثي»، عن حكم لبناني يشاركها همومها، لا عن اصلاحات للنظام اللبناني أو عن وفاق بين اللبنانيين... أو بالأصح، إنّها لا تفهم هذا الوفاق، وهذه الإصلاحات، إلّا واسطة إلى حكم لبناني تثق فيه وتطمئن إليه. انّ سقوط إيلي حبيقة كان في نظرها، أهم من سقوط الإصلاحات التي تضمنها الإتفاق المذكور، والأهم من هذا وذاك هو سقوط التحالف بين القوى الثلاث الموقعة على هذا الاتفاق، والذي كان مقرّراً له أن يكون هو الحكم، وبالتحالف التام والكامل معها.

ولّما يئست دمشق من إحداث هذا التغيير في بنية الحكم اللبناني ورجاله، بدت كما لو أنها استغنت عن هذا الحكم، وبالتالي، عن الوّفاق بين اللبنانيين، وعن إصلاح النظام في لبنان، وقرّرت المضي في تأدية دورها، مستعيضة عن هذا الغطاء بغطاء حلفائها سواء كانوا في الحكم أو في خارجه.فإذا كان أمين الجميل، مثلاً، لا يريد أن يكون هذا الغطاء، يكونه رشيد كرامي، ونبيه برّي، ووليد جنبلاط... وسليم الحص أيضاً وحسين الحسيني. وإذا كان أمين الجميل أيضاً يعارض عودة القوّات السورية إلى بيروت للوقوف في وجه العودة العرفاتية، فإن حلفاء دمشق هم على استعداد ـ وبالصفة التي لهم كأعضاء في الحكومة التي لا تستقيل على رغم استقالتها من مهماتها ـ للتوجه مجتمعين إلى العاصمة السورية

لمناشدة الرئيس حافظ الأسد تكليف قوّاته انقاذ بيروت الغربية من فوضاها، والكارثة التي وقعت فيها.

وكان هؤلاء قد أعلنوا مقاطعة رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، واتخذوا لأنفسهم صفة «هيئة حكومية» تجتمع وتقرّر بالاستقلال الكامل عن بعبدا ومن فيها، وترسم الخطط الأمنية لبيروت الغربية بالاستقلال الكامل أيضاً عن بيروت الشرقية. (١٧/٦/٨٦) كما كانت «حرب المخيمات» بين حركة «أمل» والفلسطينيين، في ربيع ١٩٨٦، قد بدأت تقوى وتشتد، وتأخذ بعداً خطيراً، فالقتلى بالعشرات في كل يوم والجرحى بالمئات، ومن دون أن تتمكن «أمل» من الحسم الذي ندبت نفسها له، وخصوصاً بعدما تناست المنظمات الفلسطينية كل خلافاتها وراحت تواجه حركة «أمل» مجتمعة، وخصوصاً أيضاً بعدما تخلّى وليد جنبلاط عن حليفه نبيه برّي، مفضلاً عليه الفلسطينيين، ومتعاوناً معهم، أحياناً، عليه وعلى الحرب التي يشنّها هذا الأخير على المخيّمات ومن فيها.

وتغرق بيروت الغربية في حربين: حرب المخيمات بين «أمل» والفلسطينيين، والحرب الأخرى الناتجة عنها، حرب «أمل» مع الحزب التقدّمي الاشتراكي. وكان مقاتلو الفريقين قد غرقوا في الدم واغرقوا «الغربية» معهم حتى الاختناق. ويقال إن الحربين المذكورتين هما من الوسائل التي تمّ اللجوء إليها لحمل أهل بيروت الغربية على الاستغاثة بدمشق ومناشدتها التدخل العسكري للفصل بين المتقاتلين وقمع الفلتان. وليس على هذا القول أي دليل حسّي، طبعاً، وقد يكون من قبيل سوء الظن والافتراء. غير أن الأكيد أن عودة القوّات السورية إلى العاصمة اللبنانية ما كانت لتتّم لولا هذه الفتنة المزدوجة. وما يسترعي الانتباه هنا هو التبدّل الذي طرأ على الموقف السوري حيال الرئيس اللبناني أمين الجميل، مرّة قبل «العودة» المذكورة، ومرّة بعدها. ففي المرّة الأولى علقت دمشق مقاطعتها له ودخلت معه في مباحثات جديدة توصلاً إلى بديل من الاتفاق الثلاثي. أمّا في المرّة الثانية، فقد علّقت المباحثات، وتركتها معلّقة. الأمر الذي يبعث على الاعتقاد بأنّه عندما تأمنت لها التغطية السياسية الضرورية لإعادة نشر قوّاتها في بيروت، انتفت الحاجة إلى رئيس الجمهورية وشرعيته.

وكان الرئيس اللبناني يجهد بشتى الطرق لإعادة وصل ما انقطع بينه وبين العاصمة السورية، وبخاصة بعدما سمع كلاماً للرئيس حافظ الأسد يقول ما معناه أنه ما يهمّ في الاتفاق الثلاثي هو روحه لا النصوص. وتكرّر هذا الكلام مرّات. وعندما استقبل الرئيس السوري وفد نقابة محامي بيروت في ٨/٥/٨٦ قال ما حرفيته: «ما يَهّمنا من الاتفاق الثلاثي هو روحيته، وإذا شاء اللبنانيون إدخال بعض التعديلات عليه فهذا شأنهم ونحن لا مانع عندنا». ومعنى ذلك أن «لا مانع» من البحث عن البديل، وان ما تعذر الوصول إليه مع إيلي حبيقة يمكن بلوغه مع شخص آخر. وفي اختصار، تراءى للرئيس الجميل أن الفرصة قد تكون مؤاتية لتقديم هذا البديل بعدما تطوّع صديق مشترك، هو رجل الأعمال المعروف مهدي التاجر، للتوسط بين الرئيسين.

وبالفعل نجحت «الوساطة»، ولكن، في صورة جزئية. لم يبد الرئيس الأسد أي ممانعة بالنسبة لأي لقاء بينه وبين الرئيس الجميل، بل قال لـ «الصديق المشترك» أن ليس بينه وبين الرئيس اللبناني أي مشكلة من الناحية الشخصية، وأنه على استعداد للاجتماع به في أي حين. لكنّه استطرد قائلاً: «ليس المهم أن نجتمع بل المهمّ أن يسفر الاجتماع عن نتيجة وخصوصاً بعد الذي جرى وكان. وأفضّل في هذه الحال أن يطرح الرئيس الجميل ما عنده من مقترحات، فننظر فيها، ونتعاون، مسبقاً، على صياغة تسوية جديدة تكون هي موضوع الاجتماع، ويكون الاجتماع وساطة لاعلانها على الناس».

وأعدّ الرئيس أمين الجميل ورقة عمل من جزأين: جزء يتناول موضوع الإصلاحات السياسية وكيفية إنهاء الحرب، وجزء آخر يحدّد أشكال الوجود العسكري السوري في لبنان، وأغراضه ووظائفه، إضافة إلى آجاله طبعاً، وكيف ومتى ينتهي! وتولّى «الوسيط» نقل هذا المشروع إلى الرئيس الأسد الذي ما أن اطلع عليه حتى قال: «لنترك موضوع الوجود العسكري جانباً ريثما ننتهي من موضوع الوفاق اللبناني... فالمهم أولاً أن يتفق اللبنانيون على الاصلاحات السياسية، وعلى كيفية إنهاء الحرب، فمتى تمّ ذلك يُنظر في الأمر الثاني».

وبدأت المباحثات بين فريقي عمل، الواحد سوري والآخر لبناني. الأول

مؤلف من وزير الخارجية فاروق الشرع، ورئيس جهاز الأمن والاستطلاع في لبنان العميد غازي كنعان، والثاني، من المستشار الرئاسي الدكتور إيلي سالم ومدير عام مخابرات الجيش العقيد سيمون قسيس. وكان أول اجتماع لهما في السادس من كانون الأول (سبتمبر) ١٩٨٦، في دمشق. وتوالت الجولات بمعدّل واحدة في الأسبوع تقريباً حرص الفريق السوري في خلالها على التأكيد دائماً أنه وسيط لا فريق، والوساطة هي بين الحكم اللبناني ومعارضيه. هذا مع العلم أن المعارضين هم حلفاء سوريا بالذات. ومعنى ذلك أن لدمشق دوراً في هذه المباحثات يتخطّى دور التوسط، أو أنّها ليست علبة بريد تمرّ من خلالها الرسائل المتبادلة من دون أي تدخل. وقد اعترف المفاوض السوري، لاحقاً، بأنّه ليس مجرّد علبة بريد، لكنّه لا يحلّ مكان الفريق المعارض للحكم اللبناني ورئيسه، ولا يستطيع بالتالي أن يرغم هذا الفريق على ما لا يريده. والحقيقة تقال أن فريق العمل السوري أظهر في مرحلة أولى من الجدّية والتفهم وحسن النية ما أوحى بأن التسوية آتية، على رغم الانتكاسة التي حصلت بعد شهرين ونيف تقريباً، حينما ردّ المعارضون على آخر ورقة وضعها الوفدان المفاوضان، بورقة تنسف كلّ ما كان قد اتفق عليه من بنود. فقد أمكن تجاوز هذه الانتكاسة في جولات لاحقة تمّ الاتفاق فيها على كل الأمور تقريباً. ولم يبقَ إلّا أمر واحد يحتاج إلى البت، وهو المتعلّق بمكان انعقاد مجلس الوزراء وهل يكون في القصر الجمهوري أم في «قصر» مستقل. وهل ينعقد برئاسة رئيس الجمهورية أم من دونه، وهل يكون للرئيس حق التصويت أم لا. فعند هذا البند بدا المفاوض السوري يناور أكثر مما يفاوض، بل بدا كما لو أنّه يتعمّد تأخير البت في هذه المسألة، وأوحى أيضاً بأنه يرمي إلي تعليق المباحثات إلى أجل غير مسمّى. ولمّا رأى الرئيس الجميل أنّه ربما سيتخذون من الخلاف المتبقي حول هذه النقطة ذريعة لوقف المفاوضات ولتحميله هو مسؤولية هذا التوقف، فوّض الدكتور إيلي سالم السير في أي تسوية حول هذا الشأن. وكانت هناك صيغ ثلاث يجري تداولها: فقال له: «أنا موافق، سلفاً، على أي صيغة يوافق عليها الجانب السوري». وذهب إيلي سالم وسيمون قسيس إلى العاصمة السورية ليعودا بهذا الانطباع: لا نية في إنهاء هذه الجولات المتتالية باتفاق نهائي.

ففي هذه الأثناء كانت القوّات السورية قد عادت إلى بيروت (٨٧/٢/٢١) استجابة لطلب شارك في تقديمه، قبل يوم واحد، كل الرؤساء: حسين الحسيني، ورشيد كرامي، وسليم الحص، والوزيران نبيه برّي ووليد جنبلاط. وتبع هذه «العودة» حسم للنزاع الدامي الذي كان بين «أمل» والحزب التقدّمي الاشتراكي، وحسم آخر لحرب المخيمات بين «أمل» والمنظمات الفلسطينية. وكان الرئيس الجميل قد استدعى إليه مستشاريه للنظر في ما إذا كان عليه أن يعلن موقفاً من هذا «الاستدعاء» للقوّات السورية أم لا، وكان رأي الرئيس أنه لا يستطيع، بحكم مسؤولياته الدستورية، إلاّ أن يسجّل موقفاً من عمل يتم بالانفراد عن رئيس الدولة وبالاستقلال الكامل عن الشرعية الواحدة. وبين الخوف على سلامة المباحثات الجارية في دمشق منذ ما يزيد على الشهرين من جهة، والخوف من أن يصبح ما قدم عليه المستغيثون بدمشق سابقة تجيز لأي جهة أو منطقة «الاستغاثة»، منفردة، بهذه الدولة أو تلك من جهة ثانية، استقرّ الرأي على نصّ تصدره المديرية العامة لرئاسة الجمهورية كبيان تقول فيه من جملة ما تقوله: «إن رئيس الجمهورية، إذ يقدّر إلحاح الظروف الإنسانية والمأساوية التي حملت بعض القادة المسؤولين على التوجه مباشرة إلى الشقيقة سوريا للمساعدة على مواجهة الوضع، لا يسعه إلاّ أن يسجّل أن هذا التفرّد عمل غير دستوري يعّمق التباعد ويساهم في تفتيت القرار الشرعي، خصوصاً أن إلحاح المسألة لم يكن يمنع التئام مجلس الوزراء لمناقشة الوضع وإعطاء المعالجة، صفتها الشرعية والوطنية. وخصوصاً أيضاً أن اتصالات الحكم بالمسؤولين السوريين بدأت تتبلور عن مشروع انقاذي شامل لجميع المشاكل على كل الأراضي اللبنانية».

فهل هذا البيان هو ما جعل دمشق تعود إلى تحفظها حيال الرئيس أمين الجميل، فتكفّ عن «التوسط» بينه وبين معارضيه ومقاطعيه وتترك المباحثات الجارية في هذا الشأن تتعثر. . . أم لأنها قد أصبحت في غنى عن «غطائه» الدستوري، بعد التغطية التي أمنّها لها النصف الآخر من الحكومة، فتركته يقلّع شوكه بيديه؟!

المهم أنّه بعد ستة أشهر تقريباً من المباحثات وتبادل أوراق العمل بين بعبدا

ودمشق، وبعدما كان قد اتفق على معظم البنود الإصلاحية بين فريقي العمل، اللبناني والسوري، وظنّت الناس، وأُشيع أيضاً، أن القمّة بين الرئيسين آتية ولم يبـقَ إلاّ أن يتحدّد موعدها، وأن لبنان على أبواب تسوية جديدة... بعد هذا كلّه، وفجأة، عُلّقت مباحثات دمشق مع كل ما أسفرت عنه. وكان ذلك في منتصف أيار (مايو) ١٩٨٧، وبهذا التعليق تكون قد فشلت آخر محاولة في عهد الرئيس أمين الجميل لتسوية الأزمة الداخلية، بل آخر محاولة لتمكين لبنان من التعايش مع أزمة الشرق الأوسط، من دون أن يخسر وحدته السياسية، ومن دون أن يسّجل على نفسه تنازلاً ما عن مستقبله كدولة مستقلة وسيدة. ويتأكد من هذه المحاولة أن المسألة ليست مسألة إصلاح سياسي يختلف حولها اللبنانيون. فالمسألة هذه كادت أن تحلّ لو لم تعمد دمشق إلى تعليقها وتعليق المباحثات التي كانت تجري في شأنها خلال النصف الأول من العام ١٩٨٧ مع كل نتائجها. وهذه هي البنود الرئيسة التي كان قد اتفق عليها، والتي هي - إن صحّ ذلك - موضوع الخلاف:

هوية لبنان: «لبنان عربي الهوية والانتماء. وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح المشتركة التي يتمّ ترسيخها باتفاقات ثنائية بعيدة المدى في مختلف المجالات».

إلغاء الطائفية السياسية: «إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي، ولبلوغه يقتضي تحقيق الإنصهار الوطني تبعاً لتبني الإصلاحات الكفيلة بذلك خلال فترة محدودة. تتولى هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وعدد من الأعضاء يتفق عليهم في ما بعد، المهام الآتية:

- تبدأ الهيئة عملها فوراً بتوحيد كتب التربية الوطنية والتاريخ.

- وضع سياسة إعلامية لكل وسائل الأعلام تساعد في تحقيق الإنصهار الوطني وتجاوز الحال الطائفية القائمة في البلاد.

- إلغاء ذكر المذهب على تذكرة الهوية.

- عدم تخصيص وظائف معينة بطائفة معينة».

المشاركة: «إلى أن يتم إلغاء الطائفية السياسية توسع قاعدة التمثيل للميثاق الوطني بحيث تتمثل كل الطوائف في أجهزة الدولة، القائمة والمستحدثة، تمثيلاً متوازناً مبنياً على المشاركة المتساوية».

السلطة الإجرائية: (١) تناط السلط الإجرائية بمجلس الوزراء، (٢) يتألف مجلس الوزراء من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء، (٣) تتم اجتماعات مجلس الوزراء في مقرّ خاص مستقل، (٤) يرئس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء من دون أن يمارس التصويت فيه، وفي حال غياب رئيس الجمهورية ينوب عنه رئيس الحكومة في رئاسة مجلس الوزراء، والقرارات التي تتخذ في هذه الجلسات لا تقترن بالتنفيذ إلّا بعد عرضها على رئيس الجمهورية وموافقته عليها، وفي حال عدم الموافقة لرئيس الجمهورية أن يعرضها في أول جلسة لمجلس الوزراء تعقد برئاسته»، (٥) يعتمد في توزيع الحقائب الوزارية وعدد الوزراء مبدأ المثالثة بين الطوائف الثلاث الكبرى من ضمن المناصفة».

هذا أهم ما كانت قد أسفرت عنه مباحثات دمشق التي تمّ تعليقها من دون سبب معلن. وما نُسِبَ من «عراقيل» إلى رئيس الجمهورية لتبرير هذا التعليق لم يكن صحيحاً أبداً: إن محاضر اجتماعات الوفدين اللبناني والسوري تؤكّد أن تبدّلاً مفاجئاً طرأ على موقف دمشق فتراجعت عن كل ما وافقت عليه لاسباب أخرى. وسيعود الرئيس الجميل، لاحقاً، فيطرح ما كان قد اتفق عليه، بواسطة الإدارة الأميركية، التي نزلت عند رغبة الرئيس اللبناني، وقبلت التوسط لدى دمشق للافراج عن هذه التسوية. وقد تولّى وزير الخارجية الأميركي جورج شولز تسليم هذه المقترحات إلى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في نيويورك في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ مقرونة ببرنامج تنفيذي مفصل لهذه الغاية، ولكن من دون نتيجة. وقد بدا واضحاً أنّ فيما الرئيس اللبناني يحاول أن ينهي عهده بتسوية سياسية لائقة وكريمة، كانت دمشق تحرص، من جهتها، إمّا على حرمان الرئيس الجميل هذا الفضل، وإمّا على إرجاء هذه التسوية إلى ما بعد الاستحقاق الدستوري... وربما على الأمرين معاً. ومهما يكن السبب الحقيقي، لقد تأكّد للرئيس اللبناني أن كل محاولة في هذا السياق ستبوء بالفشل. وأكثر من مرّة خطرت

له فكرة «قلب الطاولة» في وجه الجميع، لكنّه، وفي كل مرّة، كان يتراجع. فالمسألة أكبر من أن تعالج بمثل هذه الغضبة، ودونها أسباب متصلة بالأمر الواقع الناتج عن «الخطيئة الأصلية»، خطيئة تغليب الثورة الفلسطينية على الدولة اللبنانية حتى الانهيار التام. وكل تسوية، في هذه الحال، تقضي، لكي تكون، بالاعتراف بسوريا مسؤولة عن «أمن لبنان وعروبته ووحدة أراضيه»، تماماً كما هدف إليه «الاتفاق الثلاثي» وتضّمنه روحاً ونصًّا.

* * *

كتبتُ في ذلك الحين، اتساءل عن الفائدة من هذا التأجيل المتعمّد لتسوية كان يمكن أن تمّر، مقروناً بمقاطعة للحكم تزيد التقسيم تقسيماً والتشرذم تشرذماً. وحتى الآن لا أريد أن اصدّق أن سوريا رمت إلى ما ما وصل إليه لبنان بعد انتهاء ولاية الرئيس الجميل وتعذر ملء الفراغ الدستوري الذي نتج عنه. كتبت اتساءل: (العمل ٣/١١/٨٧).

«. . . من هو الرئيس الذي سيقوى على ما لم يقوَ عليه الرئيس أمين الجميل طول عهده، ومن أين سيستمدّ القوة اللازمة لتغليب قوى الشرعية على قوى الأمر الواقع. . . واستطراداً من هو الرئيس الذي سيقنع المسيحيين بالقبول بأكثر مما أقنعهم به أمين الجميل، سواء كان في موضوع الإصلاح السياسي أو في موضوع العلاقة مع سوريا؟ . . . في الواقع، أن تأجيل الحلول إلى ما بعد انتهاء هذا العهد، ليس لأن الخَلَف سيكون إفضل وأقوى من السَلَف، بل لأن تكريس الأمر الواقع سيكون أسهل في العهد الآتي منه في هذا العهد.

«فمن الآن وحتى يحلّ العهد الجديد، ستكون «الإدارة المدنية» في الجبل قد رسخت أقدامها ووسعت سلطاتها إلى حدّ الاستقلال الكامل عن الدولة اللبنانية. . . والظاهرة نفسها تكاد تحدث في المناطق الشرقية.

«والحقيقة أن «العهد الجديد» سيرث كل هذه النتائج، مع كل آثار المقاطعة، والتقاليد السياسية وغير السياسية التي نشأت عنها بحكم الممارسة اليومية، وخصوصاً في كل ما يتصل بحرمة الرئاسة وقد تفانى بعضهم في تمزيقها، وفي تمزيق

حرمة الجيش أيضاً وكل الحرمات. لذلك بتنا نخشى ألاّ يكون تأجيل «الحلّ» حتى يتمّ التغيير في العهد، وفي شخص الرئيس، إلاّ محاولة للوصول بالدولة والكيان إلى مرحلة يستحيل بعدها الجمع بين الأجزاء المبعثرة.

«وفي مطلق الأحوال، إنّ ما لا يتمّ في عهد الرئيس أمين الجميل لن يتم في أي عهد لاحق... إلاّ إذا تغيّرت كل «العهود» المحيطة بلبنان أو غيّرت هي نفسها في خططها وطريقة تعاملها مع لبنان وكيانه السياسي».

* * *

ومنذ ذلك الحين بدأت تتكوّن الأسباب التي ستؤدّي إلى مأزق ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ وما تلاه من مآزق وأزمات إضافية. ومنذ ذلك الحين أيضاً بدأنا نسمع الرئيس الجميل يقول: «كفاني التضحية بنفسي من أجل وفاق لن يكون، لا بين اللبنانيين، ولا بينهم وبين سوريا». ومنذ ذلك الحين كذلك قوي اعتماد رئيس الجمهورية على «وحدة الصف المسيحي»، وعلى الوزن الذي تشكله «القوّات اللبنانية». في يوم من الأيام قال لي الدكتور إيلي كرامة، الرئيس السابق لحزب الكتائب: «إنّهم يدفعوننا دفعاً إلى الالتصاق بالقوّات، وهذا ما يثير مخاوفي»! إذ كلّما قرب موعد الإستحقاق الرئاسي، تضاعف شعور الأوساط والقيادات المسيحية بالحاجة إلى التضامن ورصّ الصفوف على رغم كل التناقضات القائمة. بل إن المصالح السياسية المباشرة بدأت تتقارب وإن اختلفت المرامي والأهداف البعيدة. فمقابل حاجة «القوّات اللبنانية» إلى الشرعية الدستورية، تغطّيها، وتنقي صورتها أمام المحافل الدولية والحكومات المعنية بالأزمة اللبنانية، نشأت أيضاً حاجة الرئيس أمين الجميل إلى سند له في المناطق الشرقية، بل إلى تهيئة لعودته إلى العمل السياسي العادي، بعد انتهاء ولايته. وهي تهيئة إطارها الأوساط المسيحية لا الأوساط الأخرى. وفيما الرئيس الجميل يحاول أن يكمّل عهده بأقلّ ما يمكن من الأضرار على مستقبله السياسي، وبأقلّ ما يمكن من الاضطراب في أمن البلاد وأحوالها، مكرّساً وقته وجهوده على تأكيد شرعية لبنان على المستوى الإقليمي والدولي، ومحافظاً على الحدّ الأدنى من التفاهم مع «القوّات اللبنانية وقائدها الدكتور سمير جعجع... فيما هموم رئيس الجمهورية هذه الهموم، كان همّ

«القوّات» ورئيسها الوصول إلى الشرعية عن طريق حكومة جديدة تشارك فيها وتتخذ منها واسطة إلى الارتقاء إلى مستوى السلطة الشرعية، وباعتبار أن السلطة الواقعية لا تنقصها. ومن هنا الشعار الذي أطلقته «القوّات»، في وقت من الأوقات، شعار «حكومة الاستقلال». و«حكومة الاستقلال» تعني أن يعمد رئيس الجمهورية إلى قبول استقالة «الحكومة المستقيلة»، حكومة رشيد كرامي، أو إلى إقالتها، وتشكيل حكومة أخرى تقول بـ«التحرير» قبل «التوحيد». ومثل هذه الحكومة، إذا تشكلت، لا يمكن أن تكون إلاّ فئوية وعلى مستوى المناطق الشرقية وحدها.

ومن المسلّم به أن الرئيس اللبناني ما كان ليتلكأ عن الإقدام على مثل هذه الخطوة فور الاستقالة الشفهية التي أعلنها الرئيس رشيد كرامي على الهواء رداً على الحملة العنيفة التي قادتها «القوّات» ضدّه على مدى أسابيع ـ لو كان البديل موجوداً أو مؤمّناً. والبديل، في الدرجة الأولى، هو رئيس حكومة يقيم في بيروت الغربية سيد نفسه، لا في «الشرقية» لاجئاً وطالب حماية. وفيما «القوّات» لا تسأل عن هذا الشرط الضروري لكي تكون الحكومة، فعلاً، حكومة استقلال، كان الرئيس الجميل يحرص كل الحرص على توافر هذا الشرط وغيره.

بكلام آخر، انّ الترجمة العملية لشعار «حكومة الاستقلال» هي حكومة لا تحكم إلاّ في المناطق المسيحية، ولا تحكم أيضاً إلاّ بنفوذ «القوّات اللبنانية» والسلطة الواقعية التي تقبض عليها وتعمل على تعزيزها. وليس من مصلحة الرئيس الجميل، لا أن يضيف إلى قوة «القوّات» قوة، وشرعية، ولا أن يُسجَّل عليه تقسيم الحكم أيضاً فوق ما هو مقسّم ومشرذم. لذلك لم ينزل عند رغبة سمير جعجع في هذا المجال، مؤثراً التريث، في انتظار العثور على نهاية لولايته غير هذه النهاية.

لكن «القوّات اللبنانية» لم تقطع الأمل، وفي ظنّها أن ما يحاول رئيس الجمهورية اتقاءه وتأجيله سيتم، بالضرورة، عند الاستحقاق الدستوري. وكان كل شيء ينذر بحلول موعد هذا الاستحقاق فيما شروطه غير مؤمنة. بل كان كل

شيء ينذر بتعذر إجراء الانتخاب الرئاسي في موعده الدستوري، الأمر الذي يحتم تشكيل حكومة انتقالية تتولّى السلطة حتى انتخاب الرئيس الجديد. فماذا لو كان هذا الانتخاب سيعّلق إلى أجل غير مسمّى؟

الحكم، في هذه الحال، سيكون من شأن الحكومة الانتقالية تشارك فيها «القوّات» أوسع مشاركة. وهذا ما ظلّ الدكتور سمير جعجع يراهن عليه حتى آخر ساعة من ولاية الرئيس أمين الجميل، فلمّا خسر الرهان قرّر الانتقام ممن كان. في نظره، هو العّلة والسبب.

والخاتمة التي أرادها الرئيس الجميل لعهده، وولايته، ستصبح أسوأ خاتمة. فإلى أي مدى هو مسؤول عما حدث له وللبلاد في عهده. . . وهل صحيح ما قيل فيه وعنه، بل أين الصحيح لا يقوله ويعلنه صاحب الشأن أو يشير إليه بعض من يعرفه؟

كان ذلك في يوم من الأيام اللاحقة لـ «انتفاضة ١٢ آذار»، «انتفاضة» القوّات اللبنانية على حزب الكتائب ورئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل عام ١٩٨٥، وأثر حملة على الرئيس الجميل لا تعرف حدوداً قادها ومدّها بالاخبار والشائعات المثيرة أركان «الانتفاضة» أنفسهم. ولم تبق كلمة ذم وتحقير إلّا قيلت في ذلك الحين، وسط «إعجاب» بـ «الانتفاضة» وعطف عليها شمل معظم القطاعات الشعبية في المناطق الشرقية. فلم يغفر المسيحيون عموماً للرئيس الجميل تخلّيه عن «الخيار الإسرائيلي» من أجل «خيار سوري» لا يحفظون عنه إلّا المساوىء والسلبيات. ولمّا جاءت «الانتفاضة» تطالب باسترداد «القرار المسيحي» من رئيس الجمهورية وحزبه، بحجة أن هذا «القرار» قد تمّ تجييره لسوريا، رَحبت الناس، وأيدت، وباركت، وصفقت وهلّلت، وصدّقت أيضاً أن الرئيس الجميل هو العلّة والسبب، وأنه هو الذي تخلّى عن الأمانة.

كانت الحملة أشبه بصدى لاوركسترا يديرها «مايسترو» في تحقير الناس من الطراز الأول. فعزّ عليّ أن أرى أمين الجميل، ابن بيار الجميل، يحترق على هذه الصورة وتُمرَّغ سمعته في الوحل. وعزّ علي أيضاً وخصوصاً أن تُفجّر الأحقاد في

وجهه كما لم تفجّر في وجه أي رئيس. وقد عزّ علي الأمر لأنني أعرف الشخص تماماً، واعرف فضائله وعيوبه، واعرف كذلك كم هي ظالمة تلك الحملة ومغرضة. قلت في نفسي: «لماذا يعرّض الرجل نفسه لمثل ما يتعرّض له... ومن أجل مَن يأخذ بصدره كل هذه السهام المسمومة»؟!

طلبتُ مقابلته، فدعاني إلى تناول طعام الغداء معه. ولمّا التقينا بادرني فوراً بالسؤال: «ما بك؟ ولماذا هذا الحزن في عينيك؟ قلت: «جئت اقترح عليك الاستقالة... الاستقالة من منصبك... الاستقالة من رئاسة لا تحمي نفسها ولا تحميك». لم ألاحظ أنّه يأخذ كلامي على محمل الجدّ. ويبدو أنه لم يرَ فيه إلّا فورة غضب وتزول. لم يقاطعني، طبعاً، لكنّه فضّل أن يسمعني من دون مناقشة. سألني فقط: «لماذا»؟ قلت: «ثمة فارق كبير بين الاستشهاد والانتحار. وفي اعتقادي أنك تنتحر ولا تستشهد. هذه الحملة عليك، حملة التجّني والافتراء طاولت أيضاً، إضافة إلى شخصك، أفراد العائلة والاسم الذي تحمله». وقلت أيضاً: «أنت تحاول انقاذهم وهم لا يريدون، ولن يدعوك تنقذ لبنان وتنقذهم. وستستمّر الحال على هذا المنوال حتى يرغموك على الرحيل، ولكن، مهشماً، مع كل الإرث الذي تحمله... الشعب معهم لا معك. والشعب أيضاً هو ضدّ الوطن الذي تحاول احياءه، سواء كان الأمر عن وعي أو عن غير وعي».

وأفضتُ في شرح كلامي معدّداً من الأمثلة ما يكفي لتوضيحه. وختمت قائلاً: «المطلوب منك انتفاضة، طالما العصر عصر انتفاضات، ورسالة موجهة إلى اللبنانيين تقول فيها الحقائق كلّها وتعلن من خلالها استقالة لا رجوع عنها إلّا مقابل شروط»!

قال: «ربما إذا أعددت لي مشروع هذه الرسالة وجاء نصّها ومضمونها أكثر وضوحاً وأشدّ إقناعاً، ربما زادتك اقتناعاً بما تقول، أو العكس أظهرت لك مقدار المجازفة وانعدام الفائدة. فهلّا تفرغتَ فوراً لكتابة هذا النص فنقرأه سوية ونختار؟». وودعتُه لأختلي في مكتبي مع نفسي ولأكتب له وعنه رسالة ضاع بعضها وبقي البعض الآخر صدفة. فأنا نفسي غيّرت رأيي، بعد الكتابة، ولم يبقَ لدي إلّا بعض الصفحات منها حيث تقول:

«أيها اللبنانيون،

«إذا شئتُ أن أتكلّم وأرّد على كل ما يقال ويُرَّوج له هنا وهنالك، فماذا علي أن أقول؟

هل أطوف عليكم واحداً واحداً، وأقرع أبوابكم جميعاً، وألاحق الشائعات والأكاذيب، وأطارد ألسنة الدس، وأقيم على كل مفترٍ دعوى؟

«كان مفروضاً أن تكون حرمة الرئاسة هي التي تحمي شرفي وترّد عني التجنّي الرخيص، لكن هذه الحرمة استبيحت هي أيضاً من جملة ما استبيح من حرمات، ومقدّسات، وحصانات في هذا البلد هذا فيما المفترون لا يردعهم رادع، ولا يطالهم قانون، بعدما عطّلوا القوانين كلّها وخطّموا كل الروادع، وحقروا المحاكم أيضاً والقضاء وأخضعوا البلاد وأهلها لشريعة واحدة هي شريعة الغاب.

«كان المتفق عليه أن ثمة مؤسسات ثلاث يجب ألّا تمس: رئاسة الدولة، والجيش، والقضاء، وأراني في غنى عن وصف ما أصاب هذه الحرمات الثلاث. لم يبق إلّا شخصي يهدمونه، أجل، أنا العقبة. أنا الخيط الرفيع الذي لا يزال يحفظ وحدة لبنان... فَلْتُوَّجه إليه السهام المسمومة كلّها ويكون ما هو مقرّر للوطن النموذجي أن يكون.

«طبعاً، لا فائدة من الردّ على الافتراءات والتهم الباطلة. والمطلوب، في هذه الحال، أن أرّد... أن أدافع عن نفسي. فإن فعلت، يكون التجنّي قد أعطى ثماره المرجوة.

«شخصياً، لن أدافع عن نفسي تجاه أي تحقير، وإذا قُيّض لي أن أحكم، فسأجعل من قانون «من أين لك هذا» قانوناً على الجميع، على الكبير والصغير، بل على الكبير قبل الصغير ولن أسمح باستمرار هذا الفلتان.

«أيها اللبنانيون،

«أنا هنا، من موقعي، لكي أشهد للبنان الذي حلمت به، ولكن، على

النحو الذي شهد له أخي وشقيقي، إذا لزم الأمر، لا على النحو الذي تريده المكيافيلية التي تعصف بهذا البلد.

«وأعود إلى والدي لأستوحي كلامه بالمأثور: «أهب حياتي لبلدي لكنّي لا أهبه كرامتي».

«واعترف بأنني ما بقيت حتى هذه الساعة في الرئاسة إلّا لكي أحملكم على الرجوع إلى لبنان الواحد. فكنت كمن يصادر إرادتكم، أو كمن يزّور هذه الإرادة بعدما انقسمت وتوزعت إرادات صغيرة، ضيقة الأفق وممزقة وقد خُيّل إليكم أنكم بذلك تشهدون أكثر لأديانكم ومعتقداتكم. لكن الحقيقة، أن لا المسيحية أوصت بهذه «الشهادة»، ولا الإسلام. عَبَدة الأوثان فقط يفعلون ذلك لا المتعبّدون لله... لا المؤمنون برسوله وبالسيد المسيح.

«أيها اللبنانيون،

«لن أحكمكم بعد الآن إذا لم تكونوا معي. ولكي أبقى في موقعي يجب أن تقولوا معي:

«لا للحرب،

لا للاقتتال،

«لا للدويلات».

* * *

إني إذ استعيد هذه الوقائع والأقوال فللدلالة على أنّني لم أخطىء عندما توقعت ما حدث للرئيس أمين الجميل ومعه، خلال النصف الثاني من ولايته، وعند انتهاء الولاية، ولأنني وجدت في هذه القصة المدخل الأكثر ملاءمة للكلام على تجربة أمين الجميل في الحكم، وعلى تجربته في محاولة إنقاذ لبنان.

فمما لا ريب فيه، هو أن الرئيس الجميل طمح إلى إنقاذ هذا البلد، ورأى في نفسه القدرة والأهلية. وربما كان متأكداً من أنّه سينجح، ولو بعد مشقة. وكان الأمر ثقة في النفس مقرونة بعزم لا يقف عند حدود أو صعوبة. وهل ما هو أحلى

من أن يقال عنه أنه منقذ؟! وقد سمّى محاولته «مسيرة إنقاذ»، وكان فخوراً بهذه التسمية يضفيها على عهده وحكمه. وهو، بالتأكيد، لم يأتِ ليدير الأزمة، كما كانت حال السلف، بل ليحاول إنهاءها في أي شكل من الأشكال. وكان، طبعاً، يفضل أن يبدأ من حيث يكون بادئاً لا مكّملاً، لكن الظروف قضت بأن يكمّل ما بدأ في عهد السَلَف، وفي «عهد» شقيقه بشير الذي لم يدم سوى عشرين يوماً.

فلم يكن في وسع أمين الجميل أن يلغي كل ما تمّ قبله: القوّات الإسرائيلية تحاصر العاصمة بيروت وتقف على أبواب قصر بعبدا. هذا فيما منظمة التحرير الفلسطينية ترحل عن لبنان بموجب «اتفاق فيليب حبيب» المشهور، الذي ينص أيضاً على «ترحيل» كل الجيوش الأجنبية عن كل الأراضي اللبنانية، هذا وغيره في إطار مشروع يرمي إلى حلّ أزمة الشرق الأوسط من خلال حلّ الأزمة اللبنانية لا العكس.وغني عن القول أنّ عندما تنسحب إسرائيل من أراضي لبنان، مقابل صلح معه أو نصف صلح، ومقابل اتفاق وضمانات تنهي أي عمل مسلّح على حدودها الشمالية وضدّ أمنها، تكون نظرية «الكفاح المسلّح» ضدّ الدولة اليهودية قد طُويت. . . ويكون النزاع العربي ـ الإسرائيلي قد دخل مرحلة جديدة، العمل السياسي والدبلوماسي فيها يلغي أو يتقدّم على العمل المسلّح. وماذا يبقى من هذا النزاع متى انتهت حرب الجنوب اللبناني كما انتهت حروب الجولان، وسيناء، وتلك التي كانت على ضفتي الاردن وفي الأغوار؟

جاء أمين الجميل إلى الرئاسة والمشروع المشار إليه في منتصف الطريق، بل في المرحلة الأخيرة من مراحله، مرحلة التفاوض مع إسرائيل من أجل الجلاء. فلا إسرائيل دخلت لكي تبقى، ولا لبنان يتحّمل احتلالاً في هذا الاتساع. ولم يكن وارداً، طبعاً، أن تنسحب القوّات الإسرائيلية من دون أي مقابل، أو من دون قيد أو شرط كما يقال عادة، ولا كان وارداً أن يلجأ لبنان إلى السلاح لارغام أحد أقوى الجيوش في المنطقة والعالم على الانسحاب. وحدها المفاوضات كانت ممكنة، أو السبيل الوحيد لتحقيق الجلاء.

عند هذا المفترق تسلّم الشيخ أمين الجميل سلطاته الدستورية. ومن هذا

الموقع كان عليه أن يبدأ، لا من أي موقع آخر قبله أو بعده. ومن هذه النقطة تبدأ مسؤوليته، إذ ليس لأحد أن يحاسبه على مرحلة سبقت، لا فقط لأنّه لم يكن رئيساً للجمهورية بل أيضاً لأنّه لم يكن من أنصار المشروع الذي اقترن باسم شقيقه «بشير» ولا كان من المشاركين في صياغته. قال لي، أكثر من مرّة، وبصفتي من رفاق «بشير» ومن الذين ساهموا في هذه المغامرة: «مشروعكم أكبر منكم ومن لبنان، ولبنان لا يتحمّل مشروعاً بهذا الحجم». وفي عزّ «التعامل مع إسرائيل» كان أمين الجميل، النائب، لا يفتأ يحاول ترميم العلاقة مع الزعماء الفلسطينيين، وخصوصاً مع رجل «فتح» الثاني «أبو إياد»، ولا يترك مناسبة إلاّ ويرسل فيها كلمة مودّة في اتجاه سوريا. فكان، حقيقة، وفي تلك الفترة كمن يحمل «السلّم بالعرض»: المسيحيون عموماً هم مع «بشير» ومشروعه، لا مع «أمين» وهذا الغزل، من فوق خطوط النار، مع الفلسطينيين والسوريين.

أشير إلى هذه الوقائع للدلالة على أن ما بدأه الرئيس أمين الجميل كان تصفية لتركة لا بدّ من تصفيتها. وهي لا تصّفى إلاّ بالمفاوضات. وإن كان لي أن أشهد، فعلى التشدّد الذي أظهره الرئيس اللبناني في إدارة هذه المفاوضات. فهو، أولاً، ممن لا يثقون في إسرائيل ولا يطمئنون إلى نواياها. وهو، ثانياً، ممن يعتبرون المفاوض الإسرائيلي أصعب مفاوض. وهو، ثالثاً، ممن يفهم مصير لبنان متصلاً بمصير محيطه العربي لا بإسرائيل.

لقد حاول الجانب الإسرائيلي، وحاولت أنا شخصياً ـ ولم يكن الشيخ أمين، بعد، إلاّ مرشحاً للرئاسة ـ حمله على أن يكون مكمّلاً لما بدأه «بشير». وبقيت ألاحقه أياماً حتى نزل عند رغبتي في استقبال الوزيرين الإسرائيليين، شامير وشارون. وكنتُ أراهن على هذا الاتصال الشخصي في إزالة الحذر المتبادل بينه وبين الإسرائيليين. وقد ندمت، لاحقاً، على ما فعلت، إذ تضاعف الحذر بعد اللقاء بدلاً من أن يخفّ ويتضاءل. والجدير بالذكر في هذا المجال إنّ فيما كان المسؤولان الإسرائيليان يحاولان الحصول على تسمية فورية للمفاوض اللبناني، وعلى أن تكون المفاوضات على مستوى سياسيين ووزراء، كان الشيخ أمين يحاول،

من جهته، النزول بهذه المفاوضات إلى المستوى العسكري والأمني فقط. ولشدّ ما كانت خيبة شامير وشارون. . . وخيبتي أنا، عندما «تنازل» الشيخ أمين ووعد بانتداب موظف من موظفي الخارجية اللبنانية ليكون من أعضاء الوفد العسكري المفاوض. ويعبّر هذا الموقف عن حرص لدى أمين الجميل، وقبل أن يصبح رئيساً للجمهورية، على عدم تجاوز الإطار الأمني والعسكري لاتفاق الهدنة، اتفاق ١٩٤٩.

ومن هذا المنطلق الفكري، والروحي والسياسي، قاد الرئيس الجميل المفاوضات مع إسرائيل، متوخياً، في صورة خاصة، تخفيض الثمن، ثمن الجلاء الكامل، إلى أدنى حدّ مستطاع. ولم يكن من المستطاع، كما تأكّد لاحقاً، تخفيض هذا الثمن أكثر مما تيسّر تخفيضه، وهو إنهاء حال الحرب مع إسرائيل مقابل الجلاء الكامل. وبكلام آخر، لقد رمى الرئيس الجميل إلى ما يصح اعتباره إعفاء للبنان من مشقات حرب لم يعلنها هو بل الفلسطينيون، فضلاً عن أنه لا يتحمّلها ولا يتحّمل المضي فيها أكثر مما تحمّل. تماماً كما المحارب الذي إذا ما أصيب على جبهة القتال أُجلي عنها ونُقِل في سيارة إسعاف إلى مستشفى على الخطوط الخلفية لا الأمامية. هذا هو معنى «اتفاق السابع عشر من أيار» ولا معنى له سواه. فهو ليس معاهدة صلح أو سلام. ولا هو تنصل من ارتباط لبنان بمحيطه العربي وقضاياه. انه محاولة لاقفال جبهة الجنوب المفتوحة على إسرائيل، وعلى لبنان بالتالي، لا فقط لأن محاربة إسرائيل شأن عربي بل أيضاً لأن من المستحيل على لبنان أن يستردّ ذاته كدولة مسؤولة عن إنسانها وسلامة أراضيها إلّا إذا بطل الجنوب اللبناني أن يكون ملتقى لكل الذين يفتشون عن بطولات لهم في جنوب لبنان لا في بلدانهم.

ولسوء الحظ، لا إسرائيل كانت راضية بهذا الثمن، بدليل تراجعها عن الاتفاق فور التوقيع عليه، ولا الجهات التي يهّمها الابقاء على الجنوب اللبناني خطّ تماس دائم مع إسرائيل كانوا راضين. وظلّ لبنان بلداً عاجزاً عن أن يكون دولة بالمعنى الصحيح. . . وما من بلد على الأرض يستطيع أن يكون دولة إذا فُرِضَ عليه ما هو مفروض على لبنان منذ فجر السبعينات. وما من رئيس دولة في العالم يستطيع أن يكون رئيس دولة بالمعنى الصحيح ودولته هي هذه الدولة. وكان كلّما

حاول أمين الجميل أن يكون رئيس دولة قوبلت محاولته بحملة عليه شخصية، للنيل من شخصه طبعاً ولكن أيضاً للنيل من الرئاسة نفسها. وتلك هي المأساة المزدوجة.

ولعلّ مأساة أمين الجميل هي أنّه أراد أن يكون منقذاً للبنان، كوطن ودولة، في وقت يحتم إبقاء مصير هذا البلد، كوطن ودولة، معّلقاً. وإذا كان صحيحاً أنه خيّب أمل اللبنانيين من هذا القبيل، إلاّ أن الصحيح أيضاً أن آماله هو التي خابت في الدرجة الأولى: فلم يأت أمين الجميل إلى الحكم لكي يحترق أو لكي يكون كبش محرقة، وأخطاؤه، هنا - إن صحّ أنّها كلّها أخطاء - ليست هي التي نكبت لبنان وأهله. وما كان لبنان لينجو لو كان أمين الجميل معصوماً عن الخطأ. ولعلّ خطيئته السياسية الوحيدة - إن صحّ اعتبارها أيضاً خطيئة - هي أنّه لم يشأ... وربما تعذر عليه، كشخص وكرئيس، أن يعترف بالدولة السورية دولة مكّلفة، أو متطوعة للحلول مكان الدولة اللبنانية ريثما تتمكّن هذه الأخيرة من أن تكون، أو ريثما يُسمَح لها، إقليمياً ودولياً، بأن تكون. ولهذا السبب لم ينجح في أي تسوية مع سورية، شأنه مع إسرائيل.

لا أدّعي، في ما أقول، التجرّد المطلق والموضوعية المطلقة. واعترف بأن من جملة الدوافع عندي هو دافع العلاقة الشخصية التي تربطني بالرجل وبالبيت الذي ينتمي إليه. انّني لا أُنكر هذا الدافع، ولا أتجرّد من بعض «الغرضية»، هنا، إن صحّ اعتبار ذلك غرضية. وفي المناسبة، مَن مِن الناس يستطيع أن يكون موضوعياً في الظروف المأسوية، وأوقات النكبات، وخصوصاً في مثل النكبة التي نزلت بلبنان وأهله؟ ولا أعتقد أبداً أن واحداً من الذين تحاملوا على أمين الجميل، أو انتقدوا أعماله، أو عارضوا مواقفه، كان متجرّداً وغير متأثر بأغراضه أو بآلامه أو بأوجاعه أو بمنحاه الفكري، والسياسي، والديني، والمذهبي، أو بطموحه الشخصي وأحقاده أو بالحساسية التي ابتُلي بها تجاه الشخص أو بالشهوة إلى الثأر والانتقام؟

فكما أجاز كل هؤلاء لأنفسهم أن يحكموا على أمين بيار الجميل من خلال مشاعرهم ومواقفهم ومعتقداتهم الذاتية، أجيز لنفسي الحكم عليه من خلال

معتقدي والعاطفة التي تشدّني إليه، ومن خلال معرفتي به، القديمة والعميقة، ومعرفتي أيضا بالآلام التي عانى والمآساة التي يعيش. ان إدانته متأثرة بالمحبة. وهي إدانة مهما كانت مخطئة، تظلّ أقرب إلى العدالة من أي إدانة أخرى، ولا أظن أن هناك عدالة حقيقية من دون محبة. فالحقد يعمي البصائر والعقول، أمّا المحبة فلا. وفي أي حال، ليكن هناك من يحاول انصاف الرجل طالما أن الكّل يقول: اصلبوه!

لا أنفي أن في أمين الجميل عيوباً، كما في كل إنسان. ومن عيوبه هذا الحرص على مسافة معينة تظلّ تفصل بينه وبين الآخرين، بل بينه وبين أقرب المقرّبين إليه. فهو نادراً ما يترك الغير يقفز من فوق هذه المسافة ويخترق عالمه الخاص. ومن عيوبه أيضاً تلك المسحة الارستقراطية على طلّته ووجهه ومحّياه على رغم أن لا شيء في فكره وطريقة عيشه يتصل بالارستقراطية الحقيقية ويلامسها. ومن عيوبه كذلك ـ إن صحّ اعتبار ذلك عيباً ـ الطموح السياسي كما كل من تعاطى السياسة والتدخل في الشأن العام. والسياسة تعني تعاطياً في شؤون السلطة. ومنافق كل سياسي يقول أنه لا يريد السلطة، أو أنّه زاهد في السلطة لا يستمرىء ممارستها. أجل، أمين الجميل ليس من الهواة في السياسة... أو بكلام آخر ليس هاوي سياسة كما يقال. انه متفرّغ لها كل التفرّغ وقد اختارها لنفسه عملاً دائماً وثابتاً يأخذ كل وقته وجهده وليس الفضلات من جهده ووقته، كما الهواة، مثلاً، أو كما الذين يفتشون عن ملهاة لهم في أوقات الفراغ.

لكنّني لا أذكر، ولا أعرف أيضاً أنّه أتى عملاً سياسياً منافياً لخلقية تربّى عليها منذ صغره. فهو، أولاً، ليس من الذين يأمرون بالقتل والاغتيال، أو بسفك الدم، كما معظم الذين خاضوا حرب لبنان الوسخة. إنه لا يملك هذه «الشجاعة». وقد يكون هذا «العيب» من أسباب الهزائم والانكسارات السياسية التي مُني بها، قبل الرئاسة، وفي أثنائها، وبعدها خصوصاً. فلا انتصارات سياسية وسط الفلتان الغارق فيه لبنان من دون سفك دماء واغتيالات.

وهو، ثانياً، ليس من الذين يصنعون رصيدهم السياسي بذمّ الخصوم وتحقيرهم والنيل من سمعتهم. ولا مرّة شتم أمين الجميل خصماً أو منافساً أو مزاحماً

ولا مرّة أدلى بتصريح أو أذاع بياناً تعرّض فيه لكرامة شخص كما الشائع في الصراع الدائر في لبنان منذ سنوات.

بلى، أمين الجميلُ يناور في السياسة. وقد أمضى عهده وهو يناور، فحيّر الكثيرين. وضلّل الكثيرين ممن يراقبون أعماله ومواقفه، وحكم عليه الكثيرون بالغموض والتبدّل في المواقف وجعلهم يقنطون من معرفة ما يريد، ومن معرفة ما في فكره وعقله وقلبه. فلا ريب في ذلك. غير أنّني اتساءل، وأدعو سواي إلى التساؤل أيضاً، ما إذا كان في استطاعة الرئيس أمين الجميل أن يكمّل ولايته حتى آخر لحظة منها، وأن ينجو من الموت غير مرّة، وأن يجتاز المآسي والنكبات التي اجتازها، وأن يحول دون سقوط المتبقي من الشرعية الواحدة، ودون اضمحلال المتبقى من شرعية لبنان الدولية... بل دون الفراغ الذي وقع فيه لبنان بعد ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، من دون أن يناور، ومن دون أن يضلّل الخصم والعدو والمتآمر، ومن دون أن يحيّر الجهات التي تحاول أن تنتزع منه تنازلاً أو موافقة على تنازل أو مقابلاً تطلبه وتسعى إليه.

ففي خلال أصعب وأدق جولة من جولات الحرب «حكَمَ» أمين الجميل لبنان، ولا أظنّ أنّ لو كان سواه، في خلال هذه الجولة، في قصر بعبدا، كان أقلّ منه مناورة لكي ينجو وينقذ معه ما يمكن انقاذه، أو كان قد نجا ونجت معه الرئاسة والشرعية الواحدة. فماذا لو تذكّرنا أن كلّ الجولات التي توالت على لبنان في عهد أمين الجميل، وسامت أهله شرّ العذاب، هي من صنع كل الأيدي إلاّ يدّ هذا الرجل؟

إن «حرب الجبل» ليست من صنع أمين الجميل، ولا «حرب شرق صيدا» هي من صنع يده وفكره. ولا الانتفاضات والانتفاضات المضادّة التي مزّقت الأرض والطوائف هي من ابتكاره أو من خططه. بل على العكس من ذلك كان عليه هو أن يخفف من عواقب هذه الحرب ونتائجها، وأن يدفع الثمن. وهل هو من صنع «حرب المخيمات»، وحروب «بيروت الغربية» على أنواعها، وحروب «الشرقية» أيضاً على أنواعها، وكل أبطال هذه الحروب معروفون ومعروفة الجهات

التي دبّرتها لمنع الدولة اللبنانية من أن تكون، بل لمنع أمين الجميل من أن يكون رئيس دولة وجمهورية؟ وأين أصابع الاتهام المسلّطة على أمين الجميل لا تدلّ إلى هؤلاء ولا تشير إليهم وإلى مسؤولية ما صنعوه؟

كنت، شخصياً، وبعد النكبة التي حلّت بالرئيس أمين الجميل في الثالث من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، حينما أُقصي عن عرينه المتن الشمالي وعُرّي من أي سلطة أو نفوذ. . . كنتُ ممن صارحوه بهذه الحقيقة السياسية: «ما من حكم أو نفوذ تتحّمله الناس أكثر من سنوات حتى لو كان حكم قدّيسين. وقد طال «حكم» حزب الكتائب أكثر مما تتحمّله الطبيعة البشرية. و«حكم» حزب الكتائب هو «حكم» «القوّات اللبنانية» أيضاً، فالناس لا تميز بين الكتائب و«القوّات». ومنذ نصف قرن تقريباً والكلمة النافذة في الوسط المسيحي هي للكتائب لا لسواها. . . هي لك ولي ولكل من نَعِمَ بهذه السلطة أو بهذا النفوذ لا للغير. فماذا لو كان بعضنا، ممن تستروا باسم الكتائب أو باسم «القوّات» أو باسم آل الجميل، قد أساؤوا الأمانة، وأساؤوا إلى الناس، وأيقظوا الحساسيات على أنواعها ونفّروا الضعفاء والبسطاء، وأثروا أيضاً على حساب كل البسطاء والضعفاء»؟!

وقلت له أيضاً: «آن لنا أن نحتجب ونغيب، ونترك الناس تهتف بأسماء من تاقوا إلى مثل هذا الهتاف. فالمتضرّرون كثر، والمحرومون من الجاه والنفوذ والسلطة كثر. ومن المؤكّد أن كثيرين هم، منذ زمن، يتمنّون لو يدور الزمن دورته عليك وعليّ، وعلى أمثالي وأمثالك، فنعود نحن إلى «الصف» ويرتقوا هم إلى حيث نحن منذ سنوات، بل منذ عقدين من السنين على الأقلّ».

أُجل، ان وراء الصمت عمّا حلّ بأمين بيار الجميل هو هذا الذي قلتُه له، واسّجله هنا أسود على أبيض. فليس اعتباطاً حدّدت ولاية رئيس الجمهورية في الدستور اللبناني بست سنوات. . . وولاية النائب بأربع سنوات، بل ولاية أي رئيس أو مسؤول سياسي بسنة أو سنتين أو ثلاث. هذا على مستوى المؤسسات السياسية العامة والخاصة. ولا مفرّ أمام أي زعيم من المرور في «المطهر» ـ إن جاز القول ـ أو من «عبور الصحراء»، هذه المساحة الجرداء والمحرقة والفاصلة بين عهد

وعهد، بين ماض ومستقبل، بل ربما بين مجد ومجد. . . فلا مجد دائماً أو أبدياً. ولعلّ مأساة أمين الجميل، هنا، ان «حكمه» وقع على هذا المنعطف لا قبله، كأنّه كُتِبَ عليه وله أن يدفع وحده كل الأثمان. قال الشيخ بيار الجميل مرّة ـ رحمه الله ـ: «نال بشير المجد وهو يموت شهيداً، ونال أمين عكسه والقهر وهو حي». وهذا صحيح. إن قصّة الرئيس أمين الجميل يجب أن تحكى كاملة، لا من أجله هو فقط بل من أجل الحقيقة أيضاً.

ومن أجل هذه الحقيقة أكتب ما أكتبه، من دون أن أدّعي، طبعاً، أنه الحقيقة كلّها. في استطاعتي، على الأقل، ومن حقي أيضاً أن أنفي ما ليس من الحقيقة في شيء أو ما هو تزوير فوق تزوير. أفعل ذلك لأنني أعرف كم هو صعب وشاق على البريء أن يدافع عن براءته، أو أن ينزل عند إلحاح متهميه والمفترين عليه بإثبات هذه البراءة. وتلك هي حال الرئيس أمين الجميل في مواجهة حملة الطعن في نزاهته ونظافة كفّه. وأفعل ذلك أيضاً لأنّني أعرف الشخص تمام المعرفة وأعرف أيضاً كيف يعيش هو وأهل بيته. وأعرف كذلك وخصوصاً كم كان على الرئيس الجميل أن يؤمّنه من أموال لكي يحمي نفسه والرئاسة، ولكي يساعد المحتاجين، ولكي يقوم مقام خزينة الدولة في الانفاق على الدولة نفسها بعدما حُجِبَت الأموال عنها بغية إسقاطها.

بلى، لقد جَمَع الرئيس الجميل أموالاً، شأنه شأن كل القوى والفعاليات، وكل الأحزاب والتنظيمات السياسية والعسكرية المتدّخلة في النزاع. وقد تكون خطيئته هنا أنه رضي لنفسه مقاربة هذه المادّة الملوّثة، فخالف بذلك وصايا والده الراحل القائلة: «لا تقربوا المال، فالمال يلّوث». . . «لا تقوموا بأي عمل يفسح في مجال التشكيك في نزاهتكم حتى لو كان عملاً قانونياً ومشروعاً». . . «يجب أن تكونوا مثل امرأة قيصر». غير أن العمل بموجب هذه الوصايا في حرب مثل حرب لبنان كان هو المهمّة المستحيلة عينها، وخصوصاً بالنسبة إلى شخص رئيس الدولة، إلاّ إذا كان متفرّجاً. ولم يكن أمين الجميل هذا الرئيس المتفرّج، أو المستقيل من أدواره ومسؤولياته. فهو محارب على كل الجبهات تقريباً. والمال هو عصب الحرب. والمال «الشرعي» ممنوع عنه كما السلطة، وكما الصلاحيات. و «المقاطعة»

السياسية هي أيضاً مقاطعة مالية. بل قبل أن يقاطعه الوزراء المعارضون، ربط هؤلاء بين موافقتهم على موازنة الدولة وشرط النزول بنفقات رئاسة الجمهورية إلى أدنى مستوى. فأصبحت الرئاسة، من هذا القبيل، رئاسة فخرية. وأصبحت أصغر ميليشيا من الميليشيات المتمردّة على سلطة الدولة والشرعية أقوى من رئاسة الدولة نفسها. وكان على الرئيس أمين الجميل أن يسدّ هذا الفراغ، أو أن يستقيل.

ومَن مِن الناس يعرف أن رئيس جمهورية لبنان، في عهد أمين الجميل، كان عليه أن ينفق من ماله الخاص على رئاسة الجمهورية نفسها؟ ومَن من الناس يعرف أيضاً أنه كان على الرئيس أمين الجميل أن يحلّ مكان الخزينة العامة في الإنفاق على أمنه كرئيس للدولة والجمهورية؟؟

... بلى، لقد جمع أمين الجميل أموالاً وأنفق أموالاً. فهو لم يوّفر نفسه من هذا القبيل غير أن الأكيد أنه لم يمّسها بيده. وفي وسعي أن أقسم على ذلك. وفي أي حال، وكما قال أحدهم رداً على ما يروّج له من افتراءات وأكاذيب للنيل من سمعة الرجل: «دلّوني على سياسي واحد أو على أمير واحد من أمراء الحرب جمع الأموال ليبنيَ بواسطتها صرحاً مثل «بيت المستقبل» لا ليودعها، لحسابه الخاص، في أحد مصارف جنيف أو باريس أو نيويورك؟

والطريف، هنا، أن لا أحد يشير إلى هذا الذي يعدّ مفخرة من مفاخر لبنان، ولا إلى أي مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية التي أنشأها أمين الجميل وأنفق عليها الملايين أو المليارات، والتي هي ملك للمجتمع، بحكم الأنظمة التي وضعه لها، لا ملكه الخاص... لا أحد ينّوه بهذه المآثر. ولا أحد يكّلف نفسه مشقة السؤال... بل مشقة الجواب عن هذا السؤال: من أين لأمين الجميل ملايين الدولارات التي أُنفقت على تشييد «بيت المستقبل»، مثلاً، وعلى تجهيزه، وعلى الارتقاء به إلى مستوى أعلى المؤسسات الثقافية والعلمية في العالم؟ ألا يستحق هذا الانجاز العظيم مثل هذا السؤال؟

قبل أن تستولي «القوّات اللبنانية» على هذا الصرح العلمي والثقافي،

وتصادره كما صادرت كل المؤسسات التي يرعاها الرئيس أمين الجميل كان هناك عقد بملايين الماركات الالمانية الغربية ينتظر توقيع أصحاب العلاقة لإنفاقه على مشاريع ونشاطات ثقافية وعلمية في «بيت المستقبل». كما كانت هناك تعهدات رسمية من قبل مؤسسات عالمية بتبرّعات تحسب بالملايين أيضاً لانفاقها على تأسيس واحدة من كبريات المكتبات العلمية والثقافية في «بيت المستقبل». لكن عمل المصادرة المشار إليه قضى على كل هذه الواردات والمشاريع، وكان قد سبق العقود المذكورة عقود أخرى مماثلة أتيح بواسطتها لهذه المؤسسة الفريدة أن تكون، وأن تقدّم الخدمات المجانية للدوائر الرسمية نفسها، وللجامعات والنقابات، وللهيئات الثقافية والعلمية على أنواعها. ولا خدمات مجانية من هذا الطراز تؤدّى لكل هذه الهيئات إلّا في «بيت المستقبل».

ومَن مِن الناس يعرف أن نفقات هذه الدار تناهز السبعين ألف دولار في الشهر الواحد؟

وهذا نموذج بين نماذج عديدة عن «خطيئة الإثراء غير المشروع» المنسوبة إلى الرئيس أمين الجميل، فهو على هذا النحو أثرى، وابتاع لنفسه «القصور» و «الفيلات»، وأنفق الملايين والمليارات. فما بال أمين الجميل لا يقول «من أين له هذا»؟... أو ما باله لا يردّ على الاقاويل تملأ الأندية والصالونات وتسّد الآذان؟! إن صمته يكاد يجعل الذين يعرفونه تمام المعرفة يصدّقون. وكثيرون منهم صدّقوا أو ساورتهم الشكوك. وقد قيل إن «ما من دخان بلا نار». وقيل أيضاً: لو كان الرجل بريئاً لَدَافع عن نفسه. ولكن، يدافع في وجه مَن، وأمام أي محاكم وقضاء؟ وماذا لو سمّى الأشياء باسمائها... أو بالأصح، هل يمكن تسمية الأشياء بأسمائها، كل الأشياء، بما فيها «المساعدة» التي اضطرّ إلى توفيرها لـ «القوّات اللبنانية» نفسها مثلاً مقابل إعادة الحوض الخامس من مرفأ بيروت للدولة والشرعية؟

وكانت هذه «المساعدة» تحسب بالملايين شهرياً، وتغطّي نفقات «القوّات» كلها. وهي «صفقة» لم تدم سوى بضعة أشهر، وكان الغرض منها توفير سبل النجاح لما اتفق عليه بعد مؤتمر لوزان، من دون أن يؤدّي الأمر إلى تسريح آلاف

المقاتلين، على الأقل لأن تسريحهم يفجّر مشكلة اجتماعية كبرى... وقسْ على ذلك. فأمين الجميل لا يستطيع تسمية الأشياء باسمائها. ففي هذه التسمية فضح لأمور لا ينجم عنه إلّا الكوارث والأزمات الإضافية. هذا فضلاً عن أن الغرض كلّه من حملة التجنّي والافتراء هو وضع أمين بيار الجميل في قفص الإتهام وإرغامه على الدفاع عن نفسه، بلا معنى. واغتيال السمعة هو أهم من اغتيال الروح والجسد.

لماذا أمين الجميل منفي عن بلده؟

أو بالأصح، لماذا مئات الألوف من اللبنانيين منفيون هم أيضاً عن بلدهم ووطنهم؟... إليس لأن لا دولة تحميهم ولا قانون يرعى حياتهم، ولا حرية، طبعاً، ولا كرامة مصانة؟ أليس أيضاً لأن الأبرياء يُقتلون قبل المقاتلين والمحاربين، وأحياناً لا يُقتل إلّا الأبرياء؟ أليس كذلك لأن حقوق المواطن ضائعة، ومصادرة، ومغتصبة في كثير من الأحيان؟... وحبل الأسئلة لا ينتهي.

* * *

إذا جاز لي أن أحاسب أمين الجميل على عهده لقلت: كان ينبغي ألّا يكون رئيساً للجمهورية... بل كان ينبغي أن يترك الجمهورية منذ الساعة التي تأكد له فيها أن مصيرها معلّق، وأن لا فائدة من محاولة انقاذها طالما أنها مسخّرة لحرب تختصر حرب المنطقة العربية والشرق ـ أوسطية وما تفرّع عنها من حروب. وكلّ من يتنطّح لمهمة إحياء الدولة في لبنان، يعرّض نفسه للاغتيال... اغتيال الروح إذا تيسّر، واغتيال السمعة.

فلبنان ليس أحسن من ألمانيا. ولا شعبه هو أشدّ إحساساً بوحدته من الشعب الالماني العريق. ولا الشعب الالماني هو أقلّ همّة من شعب لبنان. وقد قضت الظروف الدولية... وقضى «السلام الدولي» أيضاً بأن تكون ألمانيا دولتين لا واحدة فقط، أو على الأقل بتعليقِ مصير المانيا الواحدة «في شعبها وأرضها ومؤسساتها» حتى إشعار آخر.

ومحكوم على لبنان بالتخلّي عن نفسه كدولة واحدة سيدة حتى يتمّ الاعتراف المتبادل بين دولة إسرائيل... ودولة فلسطين.

١٠ ـ لبنان إلى أين

كانت الساعة تقارب السادسة من مساء يوم الثامن عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، عندما ودّع الرئيس أمين الجميل المبعوث الأميركي «ريتشارد مورفي» على سلّم المقرّ الصيفي الرئاسي في بكفيا، ودخل قاعة الاجتماعات حيث ننتظره نحن الخمسة: إيلي سالم، وجوزف الهاشم، وسيمون قسيس، وجميل نعمة، وأنا. وقد دعانا الرئيس إليه للتشاور في الموقف الذي ينبغي اتخاذه من العرض الذي يحمله مورفي آتياً من دمشق.

كان الرئيس في كلامه مقتضباً. ومن الساعات الأربع التي أمضاها مع ضيفه، لم ينقل إلينا إلّا ما لا يستلزم سوى خمس دقائق. انها الخلاصة. والخلاصة، هي أن بعد مباحثات شاقة وطويلة مع الزعماء السوريين كادت، في وقت من الأوقات، تنتكس وتتوقف، توصل الوسيط الأميركي إلى الاتفاق على شخص النائب مخايل الضاهر كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية. ونقل الرئيس عن «ريتشارد مورفي» قوله، الذي سيصبح على كل الألسنة علامة استياء: إمّا النائب الضاهر... وإمّا الفراغ»! ولم يكن الوسيط الأميركي لينقل إنذاراً بقدر ما كان يبدي رأياً ويعبّر عن مخاوف. غير أن وقع الكلمة كان وقع إنذار، وخصوصاً عندما ستأتي على ألسنة ناقليها، مسلوخة عن كلّ ما عداها من تفسيرات ومبرّرات. فماذا لو جاءت عنواناً ضخماً يتصدّر الصفحة الأولى من الصحف وبداية مختصرة

لكل النشرات الإخبارية في الإذاعات الخاصة والرسمية؟ وثمة من تعمّد نقلها بصفتها تهديداً وإنذاراً. فليس كل ما يقال، عادة، يأتي مجرّداً عن الغرض والهوى، وخالياً من أي إيحاء. وللنبرة تأثير، من دون أن ننسى الفارق الكبير بين الكلمة الحية، والكلمة المكتوبة.

توالت الآراء، خجولة متردّدة. فالاختيار صعب، وخصوصاً أن الرئيس نفسه كان يحاذر الإيحاء بتوجّه معيّن. لكنّه لم يكن مضطرباً، كما يفترض أن يكون في مثل هذه الحال، ولا ظهر عليه أنّه محرج. بل في هدوء تام نقل إلينا وجهة نظر «مورفي». أمّا وجهة نظره هو، فلم يتركها تظهر. ويبدو أن الرئيس الجميل، وقد شارفت ولايته على الانتهاء، وتحرّر، نسبياً، من مسؤولية الرفض أو القبول، راح ينتظر ردود الفعل لدى القيادات والمراجع المسيحية لكي يختار ويقرّر. وكان قد بدأ منذ مدة يمّهد لاسترداد موقعه في «الصف المسيحي»، كموقع توحيد وتضامن لا كأي موقع: إنّه مع ما تجمع عليه كلمة المراجع والهيئات المسيحية. غير أنّه، وكما سيتبيّن لاحقاً، لم يكن ليذهب في استهجانه لهذا الاسلوب في اختيار رئيس الجمهورية إلى حدّ تعريض الجمهورية للفراغ الدستوري القاتل... أو كأنّه يفضل أن يظلّ باب التسوية مفتوحاً حتى آخر لحظة وقد تأكدّ لي ذلك حينما أدليت برأيي في المسألة، المطروحة، فكان كمن يهمّه سماع هذا الرأي، أو كمن يهمّه أن يكون هناك رأي مخالف للتيار... وكان التيار تيار رفض، بل كان رفض التسوية المعروضة تياراً جارفاً.

قلت: «كان رأيي، المتواضع، أن نمشي في ترشيح الرئيس سليمان فرنجية منذ اللحظة التي أعلن فيها الرئيس الأسبق ترشيحه. لذلك أراني الآن مؤيداً لما توصل إليه الوسيط الأميركي لا رافضاً. والأسباب عندي هي هي لم تتغيّر، فضلاً عن أن عافية النائب الضاهر تفضل على عافية الرئيس فرنجية المتراجعة مع تقدّمه في السن. وليس عندي ما أقوله، مشككاً، في مارونية نائب عكار أو في لبنانيته. وكلّ الموارنة متساوون من هذا القبيل. وأكثر الموارنة، بل أكثر اللبنانيين، عموماً، تساهلاً في مسائل السيادة والاستقلال والكيان يصبح أكثرهم تزمتاً في هذه المسائل متى أصبح رئيساً للدولة والجمهورية».

وقلت أيضاً: «المسألة، بالنسبة إلى سوريا، تكاد تكون مسألة موت أو حياة. فهي، بالتأكيد، تفضّل تعطيل الاستحقاق الدستوري إذا لم يُـوظّف على الإتيان برئيس تطمئن إليه، ويكون عوناً لها على مواصلة دورها في لبنان لا عقبة. وواضح أن تعطيل جلسة الانتخاب أمر متيّسر لها كما هو متيّسر لكل قوّة من القوى العاملة على الأرض. وبين ترشيح النائب مخايل الضاهر، والفراغ الدستوري، أفضّل هذا الترشيح».

وخاطبتُ الرئيس الجميل قائلاً: «أناشدك، يا فخامة الرئيس، ألّا تعلن أي موقف لك من هنا، من القصر الجمهوري، لا بالرفض ولا بالقبول. وليكن الموقف مشتركاً بين كل المراجع المسيحية ومن بكركي لا من أي مكان آخر. وإذا كان لي أن اقترح موقفاً من هذا النوع، فهو ألّا يكتفى بالرفض، كما لدى إعلان الرئيس فرنجية ترشيحه، بل أن يقترن ذلك بطرح اسم شخص بديل لا يكون مغموراً ولا تنقصه الصدقية، داخلياً وخارجياً. وأسمّي ريمون إدّه كنموذج، فإذا أجمعَت عليه الفعاليات المسيحية وقدّمته كبديل كان لموقفها الصدى الذي تريده، وتستحقه أيضاً في الأوساط اللبنانية وغير اللبنانية المعنية بهذا الشأن».

ويدخل مرافق الرئيس ليقول «إن الدكتور سمير جعجع والمحامي كريم بقرادوني في غرفة الانتظار». فأومأ الرئيس قائلاً: «ليدخلا». وبعد دقائق قدم المهندس داني شمعون، رئيس «الوطنيين الأحرار» يرافقه المهندسان أيضاً مارون حلو ونبيل كرم، ويكتمل العقد. ويتبارى كل الحاضرين تقريباً في التعبير عن استهجانهم لما تبلغـوه عن مهمة مورفي». وحينما يسيطر جوّ معّين على اجتماع ما، أو تيار معّين، تصبح مخالفته صعبة على من كان مخالفاً له. وتلك هي عقدة «الأقلية» تجاه «الأكثرية». وقد قيل أن شرط الديموقراطية الحقيقية هو ألّا يعتبر صوت الأقلية صوتاً نشازاً. لكن نادراً ما لم يعتبر هذا الصوت صوتاً نشازاً يبعث على الهزء والسخرية والاستخفاف لا على التقدير والاحترام. ولما رأيت هـذا «الإجماع» على التنديد بـ «اتفاق مورفي ـ الأسد» لزمتُ الصمت تهيّباً. وقلت في نفسي: «ربما كنت دون الحاضرين إطلاعاً وحسن تقدير». بل كدت أحكم على ما سبق وعبّرت عنه في بداية الاجتماع، وقبل حضور من حضر لاحقاً... كدت

أحكُم على رأيي بالسطحية والسذاجة حينما قال الرئيس: «ثمة رأي آخر لـ «أبو خليل» أتمنّى لو تسمعوه». ودعاني إلى الكلام وفهمتُ من دعوته أنه يقيم وزناً لما أدليتُ به ـ خلافاً لشكوكي ـ وأنّه قد لا يكون بعيداً عما ذهبتُ إليه. ومع ذلك لم أتجرّأ وأعبّر عن اقتناع عندي، بل تظاهرت بدور «محامي الشيطان» للتدليل على أن الرأي ليس رأيي الشخصي بل واحد من الخيارات التي يجب أن تكون مطروحة كلّها، وأن تناقش كلّها، تلافياً لأي قرار يأتي مرتجلاً. وعرضتُ لوجهة نظري ولكن، قبل أن أهمّ بطرح اسم ريمون إدّه كمرشح إجماع، وظنّاً مني أن الاسم قد لا يلقى قبولاً لدى «القوّات اللبنانية»، همستُ في أذن الدكتور سمير جعجع، الجالس إلى يميني: «ماذا لو اقترحتُ الجنرال عون مرشح اجماع»؟ فأجابني للتوّ، وهمساً طبعاً: «إياك وهذا الاقتراح» وعدتُ إلى اقتراحي الأساسي، وهو أن يكون ريمون إدّه هو البديل، فوافقوا جميعاً ولكن، على نحو ما تكون الموافقة، عادة، على أمر ليس في أهمية سائر الأمور. واستفدتُ من صمت الجميع للحظات لأعود إلى «اتفاق مورفي ـ الأسد» متسائلاً: «ماذا لو استدعينا إلينا النائب مخايل الضاهر بالذات، وتأكّدنا منه من الالتزامات المنسوبة إليه تجاه السوريين، وأخذنا منه الضمانات التي نراها لازمة وضرورية، وتفاهمنا معه أيضاً على تخفيف الأضرار والأثمان»؟!

وانتهى الاجتماع من دون أي قرار أو موقف نهائي وواضح. لكن الاتجاه الغالب ظلّ اتجاه رفض للاتفاق المذكور، على أن تكون الكلمة الأخيرة لـ «الاجتماع المسيحي الموسع» في بكركي.

وينعقد الاجتماع المذكور ويقول «لا» لاتفاق مورفي ـ الأسد على رغم ما في هذه الكلمة من مجازفة.

* * *

أعود إلى هذه الحكاية لأنني أرى فيها الصورة التي تختصر المأزق الذي وصل إليه لبنان. ولم يبالغ «مورفي» عندما قال: «إمّا الضاهر. .. وإمّا الفراغ». وقد قال ذلك ناصحاً لا مهدّداً، ومن موقع العارف بحقيقة الأزمة اللبنانية. وهي حقيقة مرّة قاسية يستطيع هو أن يعترف بها لكن اللبنانيين، وخصوصاً المسيحيين، لا

يستطيعون. ومن المؤكد أن كثيرين من الذين شاركوا في اجتماع بكركي المشار إليه آنفاً وقالوا «لا» قالوا ذلك لأنّ عكسها لا يُقال. ووجهة النظر التي عبّرتُ عنها أنا في اجتماع بكفيا يقولها فقط من كان مثلي لا يخسر شيئاً إن قالها ولا تترتب على قوله أي مسؤولية سياسية. فبلا ريب، القبول باتفاق مورفي ـ الأسد يعني قبولاً واعترافاً بما يشبه الوصاية السورية على لبنان، وصاية تعترف بها واشنطن هي أيضاً ولا ترى بديلاً منـها إلّا الفراغ. فمَن مِن اللبنانيين يجرؤ على الاعتراف بهذه الوصاية؟ ومن المؤكّد أن الفراغ حاصل، وباق، ومتطوّر إلى ما هو أسوأ وأشدّ مرارة إن ظلّ اللبنانيون يقدّمون السيادة على البقاء. وخائن، طبعاً، أو متخاذل على الأقل، كل من يقدّم البقاء على السيادة. أما من مخرج لهذا النفق الذي حُشِرَ فيه لبنان وأهله؟

ولنعد إلى أساس الأزمة اللبنانية ونستعرض هذه الحقائق:

الحقيقة الأولى، هي أن لبنان بطل أن يكون دولة منذ بداية الحـرب اللبنانية، بل منذ انتزعت منه المنظمات الفلسطينية قرارات الحرب والسلم بالنسبة إلى إسرائيل. وما الدخول السوري العسكري عـام ١٩٧٦، إلّا لأن الدولة اللبنانية، بمؤسساتها السيـاسية والعسكـرية أصبحت مغيّبـة، وقد غـاب عن اللبنانيين، يومذاك، وعن المسيحيين الذين أيدوا المبادرة السورية ورحبوا بها... غاب عنهم أن الأمن المستعار يعني، في الوقت عينه، سلطة مستعارة، كي لا نقول دولة مستعارة. فمع دخول القوّات السورية يوم ذاك، دخلت أيضاً السلطة السورية، العسكرية والسياسية. وكان لا مفرّ من ذلك. وما أفاد شيئـاً أن توضع قوّات الردع العربية ـ التي ستعود سورية صرفة في مرحلة لاحقة ـ تحت إمرة رئيس الجمهورية اللبنانية، فالامرة الحقيقية ظلت في يد السلطات السورية. والعكس كانت مستغرباً.

الحقيقة الثانية هي أن إحياء لبنان، كدولة، أمر موقوف على أقفال الجرح المفتوح في خاصرته، جرح الجنوب. ففي الجنوب اللبناني تدور رحى حرب، لا تنتهي إلّا بانتهاء الحرب العربية ـ الإسرائيلية، وهي، في أي حال، جزء منها لا يتجزأ. بل الصحيح أن حرب الجنوب اللبناني هي «الحرب العربية ـ الإسرايلية نفسها، ولكن، بدلاً من أن تكون في سيناء أيضاً، وعلى ضفة الأردن، وفي

الجولان، تمّ حصرها في لبنان، وعلى النحو الذي لا يجعلها تتطوّر إلى حرب شاملة. . . ولا يُسمَح أيضاً بأن تنطفىء. وإن لم يكن ذلك عن سابق تصوّر وتصميم، فهو، على الأقل، إنعكاس لواقع الصراع في المنطقة منذ «حرب اكتوبر» ونتيجة له. وكل من أراد مواصلة «الكفاح المسلّح» في وجه الدولة العبرية يأتي إلى جنوب لبنان. والمسألة ليست أن تنسحب إسرائيل من الجنوب اللبناني أو لا تنسحب بل أن يكفّ أصحاب نظرية «الكفاح المسلّح» عن إزعاجها وتهديد أمن حدودها ومستعمراتها الشمالية. فماذا لو صحّ أن لإسرائيل مطامع في ما يشكّل من أرض لبنان، وفي نظرها طبعاً، امتداداً طبيعياً استراتيجياً للجليل الفلسطيني؟! ولو يدري الذين فتحوا النار على إسرائيل من جنوب لبنان، في العام ١٩٦٩ أي خطيئة يرتكبون لكانوا اليوم ينتحرون. فما فعلوه في ذلك الحين هو أنهم كانوا يقدّمون لدولة إسرائيل الفرصة التي تنتظرها منذ تأسيسها، فرصة «تصحيح» الحدود التي تمُ رسمها بموجب اتفاقات سايكس ـ بيكو، بعد الحرب العالمية الأولى، والتي لم يؤخذ فيها، لا بمطالب الحركة الصهيونية، ولا بمقتضيات أمن الدولة اليهودية.

انّ ما يُسمى بـ «الشريط الحدودي»، أو بـ «المنطقة الأمنية»، ليس إلّا مشروع «تصحيح» للحدود المشتركة مع لبنان، باعتبار أنها حدود سياسية لا طبيعية، رُسِمت قياساً على المصالح الفرنسية ـ البريطانية، لا قياساً على مستقبل الشعب اليهودي، ولا لأنّ جبلاً أو ممرًّا مائياً يفصل بين أرض لبنان وأرض فلسطين!

وفي مطلق الأحوال، انّ الحرب الدائرة في الجنوب اللبناني منذ عقدين من السنين، تقضي بمواصلة تغييب الدولة اللبنانية تغييباً كاملاً لأنها، إذا وُجدت، تصرّفت على نحو ما كان تصرّف كل «دول المواجهة»، ومنعت أي توريط لها في حرب لا تريدها أو لا تقوى عليها. حتى ليصح القول أن مقابل الاحتفاظ بهذا السيف المسلط فوق رأس إسرائيل، يجب أن تظلّ الدولة اللبنانية مغيّبة. والعكس بالعكس.

الحقيقة الثالثة هي أن اللبنانين، عند سقوط «دولتهم»، لم يكونوا، بعد، قد

ارتقوا إلى مرتبة «الأمة» المتجانسة المتماسكة. وهم لو كانوا وصلوا إلى هذه المرحلة في نشوء الأمم والأوطان، لكانوا قد منعوا سقوط الدولة مهما بلغ تراجعها أمام المعتدي على سيادتها. فكان من المحتم، بعدما تداعت مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية، أن يتفرّقوا، وأن يتورّطوا في الحروب القبلية والطائفية على أنواعها يستعينون فيها بالقوى الخارجية، وخصوصاً بالقوتين العظيمين ـ إقليمياً ـ وبسواهما لاحقاً.

قياساً على هذه الحقيقة الاجتماعية والسياسية، يكون من السذاجة بمكان المراهنة على انتفاضة وطنية شاملة في وجه الظلم اللاحق بلبنان وأهله. وكل «مقاومة» في لبنان، في ظروفه الراهنة، هي مقاومة فئوية، ومرتهنة لسوريا، أو لإسرائيل، أو لإيران، أو للشيطان.

في ضوء هذه الحقائق، يكون محكوماً على لبنان، لكي يحافظ على نفسه، وعلى مستقبله، بأن يستنبط «بديلاً مؤقتاً» لما يُسمّى دولة مكتملة الشروط والأوصاف والإمكانات. وليس في القاموس السياسي، لسوء الحظ، بديلاً من هذه «الدولة». انّ مجتمعاً لا ينتظم في دولة هو مجتمع سائب أو تحت الوصاية، أو بالأصح لا يستحق بأن يسمّى مجتمعاً. . . أو في أحسن الأحوال، هو معرّض للزوال والأنحلال. وليست مبالغة القول أن حال لبنان اليوم هي، تقريباً، حاله في أعقاب الحرب الكونية الأولى عندما لم يكن، بعد، قد استقرّ في كيان سياسي واحد. . . وعندما لم يكن «الحلفاء»، بعد، قد اتفقوا على الكيانات السياسية التي يجب أن تقوم على انقاض الامبراطورية العثمانية. فما أتاح الجمع بين الجبل و«الأقضية الأربعة» ومدن الساحل في كيان سياسي واحد هي طبعاً إرادة بعض أبناء هذه المناطق لا كلّهم ولكن ملتقية مع إرادة دولية متمثلة في النفوذ الفرنسي الآتي منتصراً إلى هذه المنطقة من العالم. انها إرادة المسيحيين، والموارنة خصوصاً، وقد رموا من وراء ذلك إلى الاستقرار في وطن، إن لم يكن «وطناً قومياً مسيحياً»، فعلى الأقل الوطن الذي يضمن لهم حرياتهم مع الأمن والاستقرار. وليس ما يؤكّد أن إرادة الموارنة وحدها كانت كافية لخلق الكيان اللبناني الحديث، بل بمساعدة

فرنسا كان هذا الكيان، وبعدما تأكدت فرنسا، طبعاً، من أنه لا يتعارض، على الأقل، مع مصالحها.

ولا أدري لماذا لا تقال هذه الحقائق التاريخية لاطفالنا وصغارنا، أو لماذا التعتيم عليها، في الكتب المدرسية، كما لو أنها عيوب ونقائص، وبخاصة بعدما بانت محاسن الوطن المشترك بين المسيحيين والمسلمين، وبعدما أثبتت التجربة حسن ذلك الاختيار التاريخي، وضرورته أيضاً. وليس عيباً أن يُشار إلى المساعدة الفرنسية التي كان لا بدّ منها. والقول أن الكيان اللبناني هو من صنع الأجنبي قول ينطبق على معظم الكيانات السياسية القائمة في المنطقة الشرق ـأوسطية. بل إن كل الكيانات السياسية تقريباً في العالم تأسست وتكوّنت في ظروف دولية وإقليمية معينة. وكم مرّة تغيّرت خريطة العالم... بل كم مرّة أُلغيت كيانات، بعد الحروب الشاملة، وقامت كيانات أخرى مكانها، في الشرق والغرب وفي كل زوايا الأرض؟!

وإن صحّ أن شعوب هذه المنطقة هي، في الأصل، شعب واحد، ففي وسعها أن تؤكّد ذلك في المستقبل، ولكن مروراً بالكيانات القائمة وقد أصبحت حقائق سياسية وتاريخية لا يمكن إنكارها والقفز من فوقها. العالم كلّه يمشي في اتجاه التوحيد، على المستوى الإقليمي والقاري، عبر المنظمات الإقليمية والدولية التي تقرّب بين الدول المستقلّة وترسم حدوداً جديدة للاستقلالات السياسية في عصر بطلت الاستقلالات فيه أن تكون مطلقة. في أثناء ذلك، الكيان اللبناني موجود، حقوقياً على الأقل، ومثل كل كيانات المنطقة العربية. ويجب أن يبقى لألف سبب وسبب وخصوصاً لأنه أُنشيء لكي يكون وطن حريات. فلماذا التعتيم على ظروف تأسيسه وأسباب هذا التأسيس؟ بل لماذا لا نقول كيف تأسس، فنعرف لماذا متى انهارت «دولته» يعود كما لو أنّه لم يكن أبداً؟!

وواضح أن لبنان، بعد الذي حدث له، يحتاج إلى إعادة تأسيس، شرط أن يظلّ طبعاً وطن مسلمين ومسيحيين، ووطن حُريات. ومن المؤكّد أن إعادة تأسيسه يتفق هذه المرّة مع إرادة مسيحّييه ومسلميه لا فقط مع إرادة مسيحّييه؛ ويتفق أيضاً مع إرادة محيطه العربي ومع إرادة دولية واضحة. لقد أصبح هذا الوطن، بعد

التجربة، ضرورة لبنانية، وإقليمية، ودولية، غير أنّه دون تحقيق هذه الإرادة المشتركة صعوبات، أهمها صعوبة إقامة دولة لبنانية سيدة فيما هو خطّ تماس وحيد بين العرب وإسرائيل، أو بين سوريا وإسرائيل. وقد كان على اللبنانيين ألاّ يسمحوا بهذا الشذوذ. وكان عليهم خصوصاً ألاّ يضحّوا بوجود دولتهم من أجل دولة فلسطينية لن تكون إلاّ بعد عقود من السنين على الأقل. أمّا وقد فعلوا، فبات عليهم أن يعرفوا كيف يحافظون على البقية الباقية من وجودهم السياسي، محافظة هي الشرط الأساسي لاحياء دولتهم، والتي من دونها لن يكون لبنان أبداً دولة سيدة مستقلّة.

بكلام آخر، يتعذر على لبنان، كما على أي بلد آخر ـ وعلى لبنان أكثر من أي بلد خصوصاً ـ أن يستردّ استقلاله قبل أن يستردّ ذاته، أو قبل أن تعاد له وحدة شعبه وأراضيه. وهذا الجدل حول أيهما يتقدّم على الآخر، «التوحيد»، أو «التحرير»، لا طائل تحته ولا معنى له. فلا هذا ولا ذاك ممكن أو مستطاع بمعزل عن الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بالأزمة اللبنانية. وإذا كان صحيحاً أن الاحتلالات الأجنبية والغريبة هي التي تقسم لبنان، في أرضه وشعبه، إلاَّ أن الصحيح أيضاً أن إزالة هذه الاحتلالات، إضافة إلى كونها لا تكفي لإعادة توحيد البلد، ولا لانبعاث الدولة الواحدة السيدة، ليست متيسّرة الآن لألف سبب وسبب، وبصرف النظر عما إذا كان هذا الأمر جائزاً أو لا. فهو، بالتأكيد، غير جائز، وغير عادل، بل ظالم إن لم يكن أعلى نماذج الظلم في هذا العصر. غير أن التشهير بهذا الظلم، على رغم ضرورته اثباتاً للحق، لا يغني عن الرؤية الواضحة والسليمة والموضوعية لكيفية رفع الظلم وإحقاق الحق. وحتى الآن لم يطرح أحد رؤية من هذا الطراز، أو على الأقل لم يتفق اللبنانيون على هذه الرؤية. بل كانت دائماً حروب «توحيد» أو «تحرير» من هنا تقابلها حروب مماثلة ومضادة من هناك.

ثمة أسئلة مهمة وخطيرة تطرح نفسها في هذا المجال ولا تجد من يجيب عنها إجابة واضحة: هل يمكن إخراج كل القوّات المسلحة غير اللبنانية من لبنان قبل إنهاء الحرب في جنوبه، وكيف؟... أو كيف سيصير إرغام إسرائيل على الإنسحاب من دون صلح معها أو من دون «ترتيبات أمنية» هي بالضرورة نصف

صلح، أو على الأقل نهاية لكلّ عمل مسلّح ضدّها وضمانة رسمية لحدودها الشمالية التي هي وحدها الباقية من دون ضمانة أو حماية؟ . . . أو كيف سيصير إرغام سوريا أيضاً على الإنسحاب، وهل إذا انسحبت مرغمة ستترك الطريق معبّدة أمام السلطة اللبنانية وصولاً إلى الشمال والبقاع ووصولاً إلى كل الحدود المشتركة معها؟ . . . أو كيف سيصير إرغام المنظمات الفلسطينية، والإيرانية، على الانسحاب؟ . . . وفي اختصار، أين هي القوّة المحلية والدولية التي سترغم كل هذه الجيوش على التراجع والانسحاب من دون أي مقابل، ومن دون أن تؤدّي هذه الانسحابات إلى ما أدّت إليه الانسحابات الإسرايلية من الجبل، ومن شرق صيدا، من حروب وفتن، ومن تفتت مضاعف، ومن ضياع، ومن «أشرطة أمنية» تحكمها جيوش محلية من مثل «جيش لبنان الجنوبي» أو «جيش سعد» أو «جيش لحد»؟ فقبل أن تسقط الدولة اللبنانية كانت أطرافها كلّها متروكة أو تكاد. وكانت حدودها مع الدولة السورية معابر وممّرات للمسلّحين المتطوعين للإخلال بأمنها وسلامتها. فماذا لو خرجت سوريا من لبنان بموجب «حرب تحرير» لا بموجب مفاوضات واتفاقات ترسي العلائق اللبنانية ـ السورية على أسس واضحة وسليمة، ومطمئنة للبلدين، ولاغية لكل أسباب العلاقة المتوترة القائمة بينهما منذ تأسيسهما؟!

وفي المقابل، كيف يكون التوحيد قبل التحرير ومقدّمة له، وبموجب أي شروط، ومقابل أي اثمان . . . وأين هي هذه القوّة الذاتية التي ستوحّد البلد من دون أن تقهر أبناءه أكثر مما هم مقهورون، والتي ستعيد إليه، بالتالي، سيادته واستقلاله؟

لا أدّعي، هنا، الأهلية لتقديم «خطة انقاذ» تكون بديلاً من كل الخطط والمشاريع التي قدّمت أو عُمِلَ لها لهذا الغرض. كما لا أدَّعي الحق في إدانة هذه الخطة أو تلك، هذه التسوية أو تلك. اعرض فقط خلاصة تجربة، بل خلاصة سلسلة تجارب عشتها في كل مراحلها وتفاصيلها، وشاركت فيها في صورة مباشرة في معظم الأحيان، وانتهيت منها إلى جملة اقتناعات ليس لأحد أن يلومني إذا جاهرت بها، أو أن يمنعني من الجهر بها في كل يوم، وأهمّها الاقتناع بأن انقاذ لبنان

متعذر إذا لم تتأمن التهيئة له في نفوس اللبنانيين وعقولهم أولاً، تهيئة تبدأ بالكشف عن الحقائق وإعلانها كما هي حتى لو جاءت مرّة وجارحة. ولهذا السبب رأيت نفسي اجاهر بهذه الحقائق السياسية عبر هذا البحث الطويل، وأراني الآن أعود إليها كخاتمة له. وأنا في أي حال، لم أعِد بأكثر من مراجعة، ونقد ذاتي، وخلاصة.

والخلاصة، كما سبق وقلت، هي أن لبنان لا يستطيع أن يكون كما يتمنّاه كل أهله، وطناً سيداً حراً مستقلاً إلّا إذا كان دولة بالمعنى الصحيح. فالسيادة هي لدولة مكتملة البنية والمؤسسات السياسية والعسكرية لا لبلد يستعين بأمن مستعار للقيام بأبسط أدوار الدولة، دور الشرطي العادي والبديهي بالنسبة إلى حياة الناس والمجتمعات البشرية. وقد لا يكون في ما أقوله جديداً من حيث المعنى والجوهر، لكنّه مهمّ جداً أن تُسمّى الأشياء باسمائها، كي لا تظل الناس تظن أن الدولة في لبنان موجودة ولا تنقصها إلّا السيادة، أو أن الحرية والسيادة والاستقلال أمور ممكنة من دون دولة مكتملة الشروط والأوصاف الأساسية.

والخلاصة أيضاً هي أن لا دولة حقيقية في لبنان حتى يزول السبب المباشر الذي أسقطها قبل عقدين من السنين تقريباً، والذي لا يزال المانع المادي الرئيسي لإحيائها وهو المتمثل في الحرب المعلنة على إسرائيل من الجنوب اللبناني، والسابقة لكل الاحتلالات، والباقية معها حتى يُسوّى النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على الأقل. ومن يقدر على إزالة هذه الاحتلالات يكون قادراً، في الوقت عينه، على الجمع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى تسوية النزاع بينهما وتحقيق الاعتراف المتبادل. والعكس بالعكس. واقصد بذلك أن المطالبة بالانسحابات الإسرائيلية أو السورية أو الفلسطينية أو الإيرانية تظل مطالبة طوباوية حتى تنتفي الحاجة إلى جنوب لبنان لابقاء النزاع المذكور مشتعلاً.

والخلاصة كذلك هي أن على لبنان، وإلى أن يتم إعفاؤه من عبء الجنوب، أن يظلّ يحافظ على نفسه، وبالحدّ الأدنى لوجوده السياسي، من خلال صيغة سياسية مؤقتة تضع حدًّا نهائياً للحروب الداخلية ولعهد الدويلات، وتسمح للبنانيين باستعادة أمنهم وعافيتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتحدّ من الهجرة إلى

الخارج هرباً من الموت أو طلباً للارتزاق، وتهيئهم أيضاً للمشاركة في تقرير مصيرهم وسائر المصائر المرتبطة به متى حان موعد هذا التقرير وهو موعد قد لا يكون بعيداً، لكن أحوال لبنان باتت لا تتحمّل أي تريّث أو تردّد أو حيرة أو انتظار.

أمّا ما هي هذه الصيغة، فإنّي أتجرأ وأدلّ إليها: هي القبول بسيادة واستقلال منقوصين.

أتجرّأ لأن الجهر بهذا الكلام يتطلّب جرأة سياسية فائقة لم تتأمّن في أي محاولة انقاذية أو وفاقية من المحاولات التي تمّت حتى الآن. وهي لو تأمنت لما كانت كل هذه المحاولات قد فشلت أو لكانت واحدة قد نجحت. وفي يقيني، المبني على سلسلة تجارب مرّة، وعلى حال الانحلال التي وصل إليها لبنان، أن هذا البلد لن يبقَ إذا لم تساعده دولة ما على وقف الحروب الداخلية فيه وإزالة كل أسباب التقسيم ومظاهره. ومن يقول «مساعدة» يقول أيضاً إنتقاصاً من السيادة والاستقلال، لا فقط لأن لا مساعدات مجانية على هذا الصعيد، بل أيضاً لأن المساعدة نفسها لا تتمّ من دون تدخل صاحبها، سواء في تحديد إطارها وتعيين أشكالها أو في وضعها موضع التنفيذ. ومهما بلغ تجرّد المتفضّل بهذه المساعدة يظلّ له دور ينتقص من أدوار لبنان وسلطاته السياسية والعسكرية.

أمّا من هي هذه الدولة، فعلى اللبنانيين أن يختاروها، أو أن يدلّوا إلى الدولة التي تقوى على هذه المهمّة وتريدها وتتحمّل اعباءها. ومن جهتي، كنتُ ولا أزال من الذين يفضلون على «حرب التحرير» المعلنة على سوريا حرب تحرير من نوع آخر، تبدأ بإعادة توحيد لبنان بمساعدة سوريا لا سواها. لماذا؟ لأن سوريا وحدها من بين الدول الشقيقة والصديقة تريد ذلك وتتشبث به لألف سبب وسبب وتقوى عليه إذا قَبِل بها اللبنانيون. . . ولأنّها تستطيع منع أي دولة أخرى من الحلول مكانها. . . ولأنها، عند الضرورة، تستطيع منع قيام لبنان من بين الانقاض إذا لم يعتمد على ساعدها. وهذا، طبعاً، ليس دليل تجرّد وعفة في النفس بل تعبيراً عن مصلحة ذاتية، وربما أيضاً عن مطامح ومطامع ـ وأين هي الدولة التي تملك القدرة على توحيد لبنان وتكون متحرّرة من أي شهوة؟ ـ غير أنني، بين إنقاذ لبنان بغية

تمكينه من مقاومة هذه الشهوة لاحقاً واسترداد السيادة والاستقلال. . . وتركه يموت الآن، أفضل الأمر الأول، فالاستحقاق الأول مؤجّل، أمّا الاستحقاق الثاني فلا يمكن تأجيله أكثر مما تأجّل. والأدلّة على ذلك هي أكثر من أن تحصى فضلاً عن أنها في متناول الجميع. ثم أن الاستقلال هو عمل كل يوم في حياة الدول والشعوب وليس محطة تستريح عندها الشعوب إلى الأبد. وحرب التحرير حرب طويلة. وهي ليست بالضرورة حرباً عسكرية، وبخاصة إذا كان اللبنانيون هم الذين سمحوا للوجود الفلسطيني المسلّح بأن يصبح دولة من ضمن دولتهم بل فوق دولتهم. وليس في يوم أو يومين يعاد ترميم دولة منهارة. وليس من انهيار كامل للدولة يستعاد الاستقلال، وتُستردّ السيادة.

إنّ في الأمر قهراً للنفس لا يقدّر، ولا يقاس بأي مقياس. لكن مشروع وطن مثل الوطن اللبناني يستحق هذا القهر وغيره. والمسؤولية، مرّة أخرى، مسؤولية المسيحيين والموارنة خصوصاً في الدرجة الأولى. والمصير أيضاً مصيرهم في الدرجة الأولى. وهم الذين يجب أن يحاوروا سوريا لا سواهم. فالحوار عادة والمباحثات والمفاوضات، أمور تتم بين مختلفين لا بين متفقين. وكيفما تتطوّر النزاع مع سوريا، فهو بالتأكيد واصل إلى مرحلة حوار ومباحثات ومفاوضات. والاستعداد لهذه المرحلة لا يكون حتماً بالقصف المدفعي، ولا يكون خصوصاً بتعميق العداء حتى يصبح التفاهم مستحيلاً.

اكتب هذه السطور من «قلب المعركة»، المعركة التي تخوضها سوريا ضدّ العماد ميشال عون أو التي يخوضها العماد ضدّ سوريا. وقياساً على أجواء هذه المعركة المحمومة، بل قياساً على الأجواء المهيمنة على المناطق الشرقية المسيحية، والمسّماة «مناطق محرّرة»، يُعتَبر كلامي هرطقة وربما في نظر البعض خيانة. فبأي حق أدعو إلى قبول المساعدة السورية على إعادة توحيد لبنان وقت المعركة «معركة تحرير» من «الاحتلال السوري»، ووقت الكلام كلام طعن في الدور السوري في لبنان، ووقت الدعوات كلها دعوات صارخة إلى إخراج القوّات السورية من بلدي لكي يتاح لهذا البلد أن يتنفس ويستريح؟!

وفوق هذا أنا نفسي لا أُنكر كم كان تصرّف سوريا مع لبنان وأهله فظًّا في كثير من الأحيان. بل انّني من الذين يشعرون بالذلّ حينما يُستدعى الزعماء اللبنانيون إلى دمشق تماماً كما كان يُستدعى أسلافهم، في عهد مضى، إلى «حضرة السلطان»، ارقاء، مقصوفي الظهر، مسلوبي الكرامة. فالتدخل السوري في شؤون بلدي، حتى أدق التفاصيل، تخطّى كل الحدود المعقولة، سياسياً ودولياً... وأخوياً أيضاً. بل أستطيع القول إنني أنا كذلك من الذين قَهَرهم هذا التدخل، وأذلّهم، وحرمهم نعمة التمتع بعزة الانتماء إلى وطن حرّ وسيد ومستقل. فكيف... كيف اتجرأ، واسمح لنفسي بالدعوة إلى التفاهم مع سوريا، لا إلى محاربتها ومقاضاتها على ما فعلت وأذنبت؟؟

الحقيقة أنّني مقتنع حتى الأعماق بأنّ لبنان زائل لا محالة إذا أصرّ على إنقاذ نفسه بمعزل عن سوريا... فكيف رغماً عنها؟!

والحقيقة أيضاً أنّني مقتنع حتى أعمق أعماق نفسي بأن تحرير لبنان يبدأ بقبول أي مساعدة تمكّنه من إنهاء الحروب الداخلية فيه في أقرب وقت، ومهما كان الثمن، وبالتالي، من إزالة خطوط التماس كلّها وكل الحواجز والسواتر الترابية التي تفصل بين مناطقه كلّها وبين أهله وسكانه أجمعين. وبكلام آخر تحرير لبنان يبدأ بإزالة الأسباب التي تهدّد وجوده حتى لتكاد تلغي هذا الوجود، مع علمي الأكيد بأن ثمن ذلك سيكون انتقاصاً من السيادة والاستقلال. فلا مفرّ من دفع هذا الثمن. ومن هذا المنطلق يكون تحرير لبنان. ومن هذا المنطلق تكون معركة الاستقلال لا قبله. وهي معركة آتية إذا تأمّن لها منطلقها المشار إليه، سواء كانت ضدّ سوريا أو ضدّ إسرائيل أو ضدّ إيران أو ضدّ الشيطان.

إن القول بإزالة الاحتلالات، كشرط لأنهاء الحروب ولتوحيد البلد، قول في الظاهر صحيح لكنّه في الحقيقة والواقع غير صحيح. فالاحتلالات باقية ما بقيت حرب الجنوب. وهذه باقية ما بقيت إسرائيل لا تعترف بـ «دولة فلسطين». ولو كان من المستطاع المساواة بين سوريا وإسرائيل لقلت أن إنقاذ لبنان ممكن مع «المساعدة الإسرائيلية» أيضاً. هذا مع العلم بأن «المساعدة الإسرائيلية» هي أيضاً

هيمنة ووصاية وارتهان. وقد تكون أشدّ وأدهى. ولم أنس، بعد، بأي نبرة كان مناحيم بيغن يخاطب الرئيس المنتخب بشير الجميل، في لقاء «نهاريا»، ويطالبه بدفع الفاتورة المستحقة. كما لا أزال أذكر بأي نبرة كان يخاطبنا رجال الانتداب، الانتداب الفرنسي، أو انتداب «الأم الحنون». ويخطىء من يظن أن هذه «المساعدة» أرقى وأرحم من تلك. وربما «المساعدة الأرقى» هي الأكثر هيمنة والأشدّ تسلّطاً. ثم ان سوريا هي على حدود بلدنا المباشرة، بل انها داخل هذه الحدود وداخل البيت لا تغادره ولا يرغمها أحد على المغادرة وهي إذا أرغِمت على ذلك بقدرة قادر وفي ظروف إقليمية ودولية نادرة وتاريخيّة، خلّفت وراءها فوضى عارمة لا يردعها رادع. وأخيراً. إلى متى، بل إلى أي جيل نظلّ في هذا النزاع القاتل الفتّاك مع سوريا؟

واعترف، هنا، بأن قصة المطامع السورية في لبنان بطلت أن تكون عندي قصة أو عقدة حقيقية منذ أن تبينّ لي أن كل دولة قوية هي بالنتيجة ذات مطامع في بلدي وفي أي بلد لا يعادلها قوة، وخصوصاً الدولة الطامحة أبداً إلى أدوار سياسية في محيطها. وغباء مفرط التصدّي لهذه المطامع بالتشهير بها بالقصائد الشعرية ـ بالاذن من الشعراء ـ أو بالعداء أو بالحروب الدائمة. وحدها البلدان المعنية دائماً بتقوية ذاتها في شتى شؤون الحياة، والمعنية دائماً بتطوير علائقها بمحيطها، تقوى على صدّ المطامع عنها وعلى تحجيمها، تدريجاً، حتى تصبح متفقة مع روح العصر، روح التضامن الإقليمي والدولي. وأنا على يقين بأن لبنان، إذا عرف كيف يحفظ نفسه في هذه المرحلة، عرف أيضاً كيف يستردّ سيادته واستقلاله من كل الذين تصرّفوا بهذا الاستقلال، وهذه السيادة.

الخُلاصَة

كان ذلك ما يشبه الردّ على تحدٍّ.

فاليوم هو آخر يوم لي (٨/١٠/٨٨) في صحيفة «العمل»، الناطقة بلسان حزب الكتائب، بعدما قررّت قيادة الحزب إعفائي من مسؤولية رئاسة التحرير التي أمارسها منذ منتصف شهر أيار (مايو) ١٩٦٨. فلم أشأ أن يمرّ هذا اليوم من دون أن «أنتقم» لنفسي، ولمعتقدي الذي كان هو سبب إعفائي من مهمتي. فمنذ سنتين تقريباً وأنا على «سوء تفاهم» مع القيادة الحزبية بدا واضحاً في الفارق بين كتاباتي اليومية في «العمل»، والبيانات أو المواقف الصادرة عن هذه القيادة. وهو فارق يكاد يكون من المتعذر تضييق مساحته. فالقيادة المذكورة قيادة منبثقة عن انتخابات كان لـ «القوّات اللبنانية» فيها والدكتور سمير جعجع خصوصاً اليد الطولى والنافذة في توجيه نتائجها فلم يكن منتظراً منها أن تخالف وجهة سير «القوّات» أو أن تشذّ عنها في سياستها. أمّا أنا فقد كان صعباً عليّ جداً أن أضرب على الاوتار نفسها التي تضرب عليها «القوّات»، بل كان صعباً عليّ أيضاً ألاّ أقول، كتابة، ما أنا مؤمن به، فكراً، وسياسة عامة، ونظرة إلى المستقبل والمصير. وكنت من جملة الذين ساءتهم هذه التبعية لـ «القوّات اللبنانية»، تحجب فكر الكتائب الحقيقي على الصعيد الوطني، وتحرم الحزب دوره التاريخي المعروف في ظروف تقتضي مثل هذا الدور وتتطلّبه. وقد حاولنا، غير مرّة، حمل القيادة الحزبية على تأكيد استقلالها عن «القوّات»، توصلاً إلى استقلال الحزب عن «القوّات» وتمكينه من إظهار تمايزه

عنها في المواقف الوطنية، فلم نفلح. لا لأنّ من هم في هذه القيادة يؤمنون إيمان سمير جعجع، بل لأنّهم في حال من هو مرغم على مجارات التيار كما يقال. والتيار كان تياراً «قوّاتياً» ـ إن صح القول ـ أبرز ما فيه المناداة باللامركزية السياسية، لا فقط كمشروع مستقبلي بل أيضاً وخصوصاً كأمر واقع يحلو لـ «القوّات» أن تحافظ عليه نظراً لما لها فيه من سلطة، ونفوذ، وموارد مالية، وأوراق سياسية. وقد كان صعباً عليّ أنا، أن أحذو حذو القيادة الحزبية في تعاملها مع هذا التوجّه. وبقيت أكتب ما تعودّت الكتابة في إطاره منذ سنوات. وبدلاً من أن أكون مدافعاً عن توجّه «القوّات» أو متجاوباً معه، كنت معارضاً له، ومشككاً فيه، بل معترضاً عليه اعتراضاً لا يخلو من الشدّة، أحياناً، والصراحة. فكان لا بدّ من حسم هذا الأمر. فالصحيفة الناطقة باسم الحزب، أساساً، لا تنطق باسمه منذ أصبحت سياسته على سياسة «القوات» لا سياسته. لكن، بدلاً من أن تستدعيني القيادة الحزبية إليها كما كان يفعل الشيخ بيار الجميل ـ طيّب الله ثراه ـ كلما لاحظ عندي بعض الخروج على السياسة المقرّرة، وتناقشني الرأي والموقف توصلاً إلى اقتناع مشترك وكامل، لاذت بالصمت. ولمّا اشتدّت عليها الضغوط، كلّفت أمين عام الحزب، المحامي منير الحاج، مفاوضتي أمر التخلّي عن رئاسة التحرير لسواي، وقد قبلتُ هذا التخلّي مقابل شرط واحد وهو أن تعترف لي القيادة الحزبية، ولو في السرّ، بأنني لم أخرج في كتاباتي كلّها عن الخطّ الوطني والتاريخي الذي عُرِفَ به حزب الكتائب. وكي لا أُحـرج من فاوضني وأقول ما قاله لي جواباً عنْ طلبي، أكتفي بهذا التلميح، وبالعودة إلى ما كتبته في آخر يوم من أيامي الطويلة في «العمل»، أي في الثامن من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، وكان ذلك كما لو أنّني أثأر لنفسي قلت:

«سنظلّ نؤمن بلبنان الواحد،
«نحبّه،
«نشهد له،
«ونحلم بغدٍ له مشرق ودافىء وجميل.

«فالأمر الواقع، مهما قسا، يظلّ أضعف من أن يحرمنا نعمة الإيمان هذا،

على الأقل لأنه هو نفسه لا يستحق أي إيمان به وأي محبة.

«أو نستبدل الحلم الكبير بهذا السجن، بل بهذا القفص حتى لو كان مطلياً بالذهب؟

«صحيح أن الأمر الواقع يفرض نفسه بقوة: يُمسك بالأرض والناس، ويقبض على كل شروط العيش والحياة تقريباً ويوحي إلى الناس أيضاً بأنّه هو الحقيقة الجديدة: فلا لبنان إلّا هو، وما كان قبله مات.

«. . . ومع ذلك سنظلّ نؤمن بلبنان الوطن الواحد، من الناقورة إلى النهر الكبير، نحبّه، ونشهد له، ونحلم بغدٍ له مشرق وجميل. على الأقل تمسكاً بنعمة الإيمان التي لا تعوّض ولا تحلو الحياة من دونها ولا تستقيم.

«قاسية هي الحياة التي لا تنضح بالإيمان، وفارغة، ومملّة، وتعيسة، وقاتلة لقدرة الخلق في الإنسان.

«وغني عن القول أن الأمر الواقع التقسيمي هو من صنع الحرب لا من صنع مؤمنين به، فضلاً عن أنّه لا يستحق أي إيمان. وما فضلنا عليه، بل ما فضلنا إذا قبعنا في إطاره وارتضيناه كينونة لنا ومصيراً؟ وأي دور سيكون لنا من خلاله وأي شأن بين الأمم والشعوب؟

«وهو، فوق ذلك، مشروع ديكتاتوريات لا ترحم. وحده لبنان الواحد، لبنان العيش المشترك بين مسلمين ومسيحيين، كان هو الواقي من الديكتاتوريات ونظام الحزب الواحد، إذا زال، ساد الفكر التوتاليتاري على هذه الرقعة من الأرض وتقاسمها دويلات متقاتلة حتى الموت. لهذا كلّه لن نضيّع على الأمر الواقع أي حبّة إيمان، ولن نحبّه. ولن نشهد له. وسنوقف إيماننا كلّه، وكل الشهادة، وكل المحبة، على لبنان الذي. . . يستحق الإيمان والشهادة والمحبة، حتى لو كان حلماً. . . حتى لو كان مجرّد فكرة أو إيديولوجية غير متجسّدة، بعد، في أي كيان مادي أو مجرّد مشروع مستقبل لن يأتي إلّا بعد زمن. . .»

كان ذلك آخر مقال لي في «العمل»، وقد غادرتها بعد عشرين سنة ونيف

صرفتُها . . . أو بالأصح صرفتُ معظم أوقاتها في التأمل في القضية اللبنانية، وفي مخاطبة الناس في أمرها. وكانت، عندي، التجربة الأكثر غنى، والأكثر أثراً في ذاتي وفي نظرتي إلى مستقبل لبنان ومصيره. وهل هو قليل أن يجد المرء نفسه مُجبَراً على هذا التأمل اليومي أو المتواصل في قضية واحدة لا غير، وأن يدوّن، يومياً، خلاصة تأملاته أسود على أبيض؟؟

والصحيح أنّني عشت هذه القضية منذ فتوّتي، إن لم يكن قبلها أيضاً بسنوات. كنت في الرابعة عشرة من عمري عندما بدأت أمشي في صفوف الكتائب مأخوذاً بشعاراتها، وفي السادسة عشرة عندما طلبتُ الانتماء إليها وهي لمّا تزل حركة شباب فتية. ولم أصبح «عضواً عاملاً» إلّا بعد سنتين تقريباً. فأنا، في الأساس، ابن البيئة عينها التي وُلِدَت فيها «منظمة الكتائب اللبنانية»، من حيث اللون الطائفي، ومن حيث الانتماء الوطني. فلم يكن غريباً أن أجد في الحركة الناشئة نفسي، أو أهم ما في نفسي. فبيني وبينها تلاقٍ قبل أن نلتقي وخصوصاً على مستوى عزّة الانتماء إلى وطن وقد عَبَّرَتْ عنها ابلغ تعبير وأيقظتها في صدور الآلاف من الشبّان والفتيان. ولكن. أي وطن؟

لم يكن هذا السؤال، عندي، مطروحاً، فلبنان الذي وُلدت فيه هو وطني، وبما هو معروف فيه من أرض وحدود. فلماذا السؤال؟ وهل يُطرح السؤال عن «أي فرنسا» أو «أي بريطانيا» أو «أي سوريا» أو «أي مصر» أو «أي عراق»؟ فقط بعد ما يقارب الثلاثين عاماً سيصبح السؤال مطروحاً. أطرحه على نفسي وعلى الآخرين وأحاول أن أجد عنه جواباً. قبل هذه الفترة الزمنية لم يكن السؤال مطروحاً.

بلى، كان علينا أن نردّ على الدعوات الرامية إلى الضمّ والإلحاق، من مثل الدعوة إلى سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب وما إليها، مدفوعين بروح وطنية بريئة طاهرة. لكن التساؤل حول ما هو لبنان، ولماذا كان، فقد كان ولاؤنا له ولاءً لوطن عريق في التاريخ، و«أزلي سرمدي»! هكذا قيل لنا في الكتب المدرسية، وهكذا علمتنا الكتائب. ولمّا جاء موعد الثورة على الانتداب الفرنسي وجدتُ نفسي كتفاً إلى كتف مع ابن البسطة، المحلّة الإسلامية الذائعة الصيت، أمشي

وإياه في التظاهرات الشعبية كما لو أنّ لا شيء يميّز بيني وبينه، أو كأنّ ما كان يبعدني عنه هو فقط الموقف من الانتداب. فلمّا تصدّرت الكتائب الثورة الشعبية على هذا الانتداب زالت كل أسباب الفرقة والتباعد... أو هكذا قيل لنا، وهكذا تراءى لي أنا أيضاً. كانت الاثنا عشر يوماً من أيام تشرين (نوفمبر) ١٩٤٣، بالنسبة إلي، أشبه بأعراس متتالية.

لا أنفي، هنا، إن انتمائي الوطني كان يمتزج بانتمائي الطائفي، فأنا ماروني الدين والمذهب، ومن الذين نشأوا وترعرعوا حول كنيسة الضيعة ودرجوا على «خدمة القدّاس» وخدمة كاهن الرعية. ولم أكن لأميّز بين الانتماءين أو أفرّق بينهما، كما المواطن الكاثوليكي في أسبانيا مثلاً، أو كما المواطن المسلم في مصر أو باكستان. فهل لأن الدولة كانت «دولة الموارنة» أو هم الكثرة فيها أو هم مؤسسوها وحكّامها؟!

والحال أنّني كنت أجد طبيعياً أن يكون رئيس الجمهورية مارونياً، وأن يكون لبنان نفسه مسيحي الوجه والطابع، أو هكذا يجب أن يكون. و«مطالب المسلمين» التي عمرها عمر الكيان اللبناني مطالب لا يُستجاب لها لأنّها، من جهة، مطالب غير محقة، ومن جهة ثانية، تشكل خطراً على لبنان!

وباختصار، أنا ابن البيئة التي منها انبثق الكيان اللبناني، أو التي صنعته، فربطت مصيرها بمصيره وحاولت دائماً أن تحافظ عليه كما هو، رافضة أي مساس به وبالأسس التي يقوم عليها، وبالاهداف التي كان من أجلها. وغني عن القول أن لبنان الحديث، أو «لبنان الكبير»، وُجدَ لكي يكون ضمانة للمسيحيين وحمىً، ولولا ذلك لما كان. وستظلّ هذه الحاجة تحكم الفكر السياسي عند المسيحيين، كما عند بعض المسلمين الذين رأوا في الاستجابة لها واسطة إلى «تعريب» لبنان ومسيحييه وخدمة للعروبة نفسها. ويقال إن رياض الصلح كاد يكتب في بيان الوزارة الاستقلالية الأولى «أن لبنان بلد عربي ذو وجه مسيحي»، بدلاً من «لبنان ذو وجه عربي» فقد كان همَّ بطل الاستقلال أن يطمئن المسيحيين إلى العروبة، وفي سبيل ذلك كان على استعداد للاعتراف بالوجه المسيحي للبنان وتكريس هذا الاعتراف في البيان ـ «الميثاق أو في أي بيان مماثل. ولن يصبح هذا التوافق الضمني موضع

جدل، بل موضع اعتراض إلّا في مرحلة لاحقة عندما بدأت بنية لبنان المجتمعية تتغيّر، تأثراً بالحركة الديموغرافية وتأخذ وجهاً آخر مختلفاً. قبل هذه المتغيّرات، مقرونة بمتغيّرات أخرى في المحيط العربي، لم أكن لألحظ أي فارق في نفسي بين الانتماء إلى المارونية والانتماء إلى لبنان، فكلاهما واحد. . . أو على الأقل لم تكن هذه المسألة مسألة مطروحة. لذلك سأجد نفسي، كما السواد الأعظم من الموارنة، ومن المسيحيين عموماً، متمسكاً بما اتفق عليه في الاربعينات، لجهة التوزيع المتبع في السلطة والصلاحيات، متشبثاً بصلاحيات رئيس الجمهورية، مدافعاً بين المدافعين عنه في وجه المعترضين على السلطة التي أُعطيت له، رافضاً بين الرافضين لأي نعت ينعت به لبنان من مثل العروبة وما إليها، ومشككاً خصوصاً في ولاء المسلمين للوطن اللبناني، وأنا، في أي حال، حزبي ملتزم أرى ما يراه حزبي. وكانت مواقف حزب الكتائب أصدق تعبير عما في نفسي ونفوس السواد الأعظم من المسيحيين من هذا القبيل.

فقط بعد الزلزال الذي هزّ لبنان، ولا يزال يهزّه حتى الآن، بدأت اتساءل مع المتسائلين: «أي لبنان نريد». بل فقط مع الزلزال بدأت اكتشف ما سيصبح عندي لاحقاً نعمة أُنزلت على هذا البلد، وهو أن يكون بلد مسيحيين ومسلمين لا بلد مسيحيين ولا بلد مسلمين. وكان للشيخ بيار الجميل ـ رحمه الله ـ فضله الكبير عليّ من هذا القبيل يوم كان لا يفتأ يحدثني عن «الصيغة» صيغة التعايش الإسلامي ـ المسيحي، من دون أن يملّ. وكان بذلك كمن يحاول ردعي عما انسقت إليه من تشكيك في مشروع الوطن اللبناني المشترك، شأني شأن السواد الأعظم من المسيحيين، بدأ يظهر في كتاباتي اليومية في «العمل». وهي كتابات يفترض أن تكون معبّرة عن توجّه الحزب العام لا عن مشاعر الغضب والنقمة عندي، ولا خصوصاً عن شكوكي الذاتية. ومع هذا الرجل الكبير بدأت أفهم ماهية وجود لبنان وطن الحريات والعيش المشترك. فأنا رفيقه الدائم، ومعاونه الدائم، وقد اختارني لأكتب له بياناته وتصريحاته. وكان كلّما كتبت له تصريحاً أو بياناً ازددت قرباً من حقيقة لبنان وتضاعف إيماني بها.

والسؤال «أي لبنان نريد» الموجّه أساساً، إلى المسلمين، سيصبح موّجهاً إلى

المسيحيين أيضاً وخصوصاً. فهُمُ الذين بدأوا يتساءلون حول جدوى «الصيغة» وفائدتها وقابليتها للحياة. وهم الذين راحوا يفتشون عن البديل. وكان الشيخ بيار يردّ على المتسائلين بقوله: «هاتوا البديل إن كان عندكم بديل». غير إنّي، وقد أصبحت مؤمناً بهذه النعمة، نعمة التلاقي بين مسيحيين ومسلمين على أرض لبنان، وجدت نفسي، يوماً، أردّ على معّلمي ورئيسي بهذا الكلام: «ولكن، يا رئيس، نظرية العيش المشترك تعني مساواة بين المسيحيين والمسلمين، واحتراماً متبادلاً، واعترافاً متبادلاً، وهذا غير موفور». ولم أحصل على جواب منه، للتوّ عن هذا الكلام. فقط قبل رحيله عن هذه الدنيا ببضعة عشر يوماً، وكنت أقرأ له إحدى أوراقي بهذا المعنى وهو يستريح على شرفة منزله في بكفيا، قال لي، بعدما استمع إلى قراءاتي: «لو أتيح للبنان، في السنوات العشر الأولى من عمر الاستقلال، أن يُحكَم من قبل رجال مؤمنين بصيغة العيش المشترك، إيمان الرسل الحقيقيين، لما كانت مسألة المساواة مطروحة، ولكان لبنان، ربما، قد نجا من الكارثة».

وأضاف شارحاً: «لو أتيح للبنان أن يُحكم على هذه الصورة، مدة عشر سنوات، لكانت قد نشأت أعراف وتقاليد سياسية تغني المسلمين عن المطالبة بتعديل الدستور، مثلاً، تحقيقاً للمساواة. ان لبنان ليس دستوراً ولا مساحة من الأرض فقط، انه أيضاً وخصوصاً... روح. ولسوء الحظ لم يُحكَم لبنان بموجب هذه الروح».

ولا أدري ما إذا كان الشيخ بيار يشير بذلك إلى ممارسة رؤساء الجمهورية لصلاحياتهم الدستورية فهو لم يُفصح عما يعنيه في هذا السياق، ولا أنا طلبتُ منه توضيحاً. وتقديري أن الرجل كان كمن يحاول التوفيق بين تمسّكه الدائم بالصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية من جهة، وحرصه على إنجاح تجربة العيش المشترك من جهة ثانية. فالصلاحيات، في نظره، ضمانة للمسيحيين، ولكن ليس لكي تمارس كما مُورست في معظم العهود. وربما كان يرى أن من المستطاع الإبقاء على النصوص الدستورية كما هي، مع ممارسة للسلطة تنصف المسلمين،

وتساوي بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، مثلاً، وتساوي بين كل اللبنانيين.

* * *

ويموت بيار الجميل قهراً وحزناً.
ويموت، بعده، كميل شمعون.

وبموت هذين الكبيرين، تكون كل القيادات المسيحية التي ساهمت في صنع لبنان تقريباً قد أصبحت في العالم الآخر لتقوم مكانها قيادات جديدة لم تبرهن، بعد أو لم يُتحَ لها أن تبرهن، على أنها قادرة على السير بالمسيحيين نحو تسوية أخرى تكمّل تسوية الاربعينات أو تخلفها.

طبعاً، الحلّ الحقيقي للأزمة اللبنانية لم يحن أوانه بعد. ولا حلّ حقيقياً لهذه الأزمة إلّا في الجنوب. . . إلّا بإعادة الجنوب إلى ما كان عليه قبل أن يصبح جبهة القتال العربية الوحيدة مع إسرائيل. وكل «الحلول» الأخرى، المطروحة وغير المطروحة، هي حلول جزئية أو فرعية، لأنَّ ولا واحد منها يحقق عودة الدولة اللبنانية السيدة. وهذا يعني أن مصير لبنان. في هذه الأثناء، معلّق، وبالتالي، في خطر، ومسؤولية المسيحيين من هذا القبيل مسؤولية تاريخية ومضاعفة. فهم الذين أسسوا لبنان الحديث، أو على الأقل، هم الذين طالبوا بتأسيسه فكان لهم ما أرادوا. وغني عن القول أن إعادة تأسيس هذا الوطن لن تتمّ إذا لم تكن المبادرة أيضاً مبادرة مسيحية، كما في السابق تماماً. والمسألة تتطلّب تهيئة ذاتية للتسوية النهائية، عندما يحين موعد تحرير لبنان من عبء الحرب المفروضة عليه، عربياً، وإسرائيلياً، ودولياً، كما تتطّلب أيضاً سهراً دائماً ودؤوباً على المتبقي من مقومات الدولة والوطن كي لا يتبـدّد ويزول والمهّمتان في نهاية المطاف، مهّمة واحدة. والمنطلقات واحدة.

ثمة حقائق سياسية جديدة يجب أن يأخذ بها المسيحيون، بعدما أصبحت الحقائق القديمة أو السابقة أوهاماً. وفي أي حال، لا بدّ من إجراء مراجعة شاملة لكل ما كان وصار، منذ تأسيس لبنان حتى حدوث الزلزال في العام ١٩٧٥. إذ

ليس معقولاً أن يكون المسيحيون على حق في كل ما فعلوا وصنعوا، أو انّهم لم يشذوا عن الطريق السوي ولم يرتكبوا أخطاءاً أبداً. كما ليس معقولاً أن يكون المسيحيون وحدهم الذين ظُلِموا في هذه الحرب ونُكِّلَ بهم وأُرغموا على الهجرة والتشرّد.

وينطبق هذا الكلام على المسلمين. فهؤلاء أيضاً ارتكبوا أخطاء وتعاموا عن حقائق وصنعوا ظلامات. لكن الحديث، هنا، لا يتناولهم، فضلاً عن أنّني ما زلت اعتبر لبنان مبادرة مسيحية، بل مارونية. فإن بقي لبنان بقي المسيحيون، وإن لم يبق كان على هؤلاء الرحيل. ولكي يبقى هؤلاء، ويكون لهم في الوقت عينه حضورهم السياسي الفاعل والضروري، يجب أن يقوموا بإعادة نظر شاملة في كل توجهاتهم، السليم منها وغير السليم. وفي تقديري أن من هذه التوجهات ما بانت عوراته في هذه المحنة ما فيه الكفاية فيجب الرجوع عنه.

وفي أي حال، لست هنا لأطلق أحكاماً أو لأوزع أحكاماً. بل ان كل أحكامي - إن صحّ اعتبارها كذلك - هي على نفسي بصفتي مارونياً وكتائبياً عاش التجربة اللبنانية وهي لمّا تزل بحبوحة وازدهاراً وأعراساً متتالية، وعاشها أيضاً وهي مآتم، وحروب قبلية، وموتى بالآلاف، وحرائق، وقصف عشوائي سواء كان بالمدافع والراجمات الصاروخية أو بالكلام. وما زلت على مارونيتي وانتمائي الحزبي لا أتنازل عنهما ولكن، بمضامين ومفاهيم مختلفة أو متميّزة عما كانت عليه قبل الزلزال. وهل هو معقول ألّا أكون قد تغيّرتُ، ذاتياً، وتبدّلَتْ عندي مفاهيم بعد هذا الزلزال؟!

واتساءل أيضاً، نتيجة لما أحدثته التجربة المرّة في ذاتي: هل هو معقول ألّا يتغيّر الموارنة هم كذلك، وألّا يتغيّر حزبي، وألّا يتغيّر كل اللبنانيين؟!

مكابر كل من لم يتغيّر، أو كل من يدّعي «الثبات على مواقفه» ولا يتغيّر أبداً ولا يقبل على نفسه أي تغيّر وتغيير. والتغيّر لا يعني تنكّراً للذات وعودة إلى نقطة الصفر واعتبار الوطن اللبناني كأنّه لم يكن أبداً. من جهتي، أنا باق على المنطلقات الأساسية... باق على مارونيتي، وعلى كتائبيتي، ولكن كما ينبغي، في نظري، أن

يكون دور الموارنة، وكما ينبغي أن يكون دور الكتائب، بل كما ينبغي أن يحقق لبنان كينونته بعد الزلزال. حتى ليصح القول أن محاولتي هي محاولة تصحيح للخُطى لا محاولة رجوع عن كل الخطوات. كان عليّ، مثلاً، أن اعترف للمواطن المسلم، شريكي في الوطن، لا فقط بحقوقه كاملة بل أيضاً وخصوصاً بحقّه الطبيعي في التمايز والاختلاف. وهذا شرط أساسي من شروط مشروع الوطن اللبناني. وهذا ما لم أفعله قبل المحنة. وإذا كان صحيحاً أن ولاء المسلمين لمشروع الوطن هذا لم يكن، في البدء، كاملاً، إلّا أن الصحيح أيضاً أن ولاءهم له اليوم هو أقوى من ولاء المسيحيين. حتى ليصح القول أيضاً أن «لبننة» المسيحيين أصبحت اليوم هي المسألة!

فَمِن المسيحيين من لا يزال يفتش عن البدائل وقت لا بديل، عند المسلمين، من لبنان الواحد، ولبنان العيش المشترك!!

كان عليّ أيضاً أن أفهم دور الموارنة والمسيحيين عموماً دوراً ريادياً في العالم العربي لا دور خائفين فقط على مصيرهم، وبالتالي، دور جماعة تحفر في صخور هذا الجبل مغاور تحتمي فيها ضدّ «الغزاة». وهذا ما لم أفعله أيضاً. وكان عليّ كذلك أن اعتبر بلدي، حقيقة، جزءاً لا يتجزأ من محيطه العربي لا يستقلّ عنه إلّا لكي يكون، بالفعل، نموذجاً عن كيف يكون وطن الحريات. فعِوضاً عن هذا المفهوم الواسع والمنفتح للكيان اللبناني كنت أرى الكيان بيتاً حلواً طبعاً لكنّه مغلق النوافذ على البيوت المحيطة به بحجة أنّها دونه حلاوة ربما، أو دونه رقيًّا، أو دونه تحضّراً، أو دونه ترتيباً من الداخل، أو دونه اتصالاً بالغرب والحضارة الغربية. أن مقولة «لبنان سويسرا الشرق» هي للتفاخر طبعاً لكنّها تحمل أيضاً أبعاداً وخلفيات أساءت إلى مشروع الوطن اللبناني من دون أن تجعله، حقيقة، سويسرا الشرق. في أي حال، وإن كان صحيحاً أننا ما زلنا أوفياء للميثاق الوطني، ميثاق الاربعينات، فالميثاق نفسه يعتبر لبنان جزءاً من محيطه العربي لا امتداداً للغرب حتى هذا المحيط أو جسر عبور له لا يترك لنا فيه ومنه إلّا دور الفَعَلة **والسخرة**. فلبنان «ذو الوجه العربي» هو أيضاً لبنان العربي. ذلك أن ما من وجه إلّا معبّراً عن ذات صاحبه، باستثناء الكَذَبة، طبعاً، والمنافقين، والباطنيين، وذوي الشخصية المزدوجة أو

المغشوشة. والذين كتبوا هذه العبارة كتبوها مراعاة لمشاعرنا الموروثة عن العهود السود لا تعبيراً عن مشاعرهم. وكانوا صادقين في ما كتبوا. وأخص بالذكر هنا رياض الصلح، بطل الاستقلال، وكل «الصلحيين» من «كاظم» إلى «تقي الدين»، إلى كل الذين تكوكبوا حول هذا الفكر السياسي الذي بفضله كان لبنان السيد الحرّ المستقل يعترف به العرب أجمعين وتعترف به سوريا خصوصاً.

كان ينبغي أن نأخذ بهذا الوصف لوجه لبنان كما هو في ما يرمز إليه لا كأنّه تسوية لفظية أو ترضية كلامية عابرة نشتري بها القبول العربي بوجودنا السياسي. ثم، ومن نكون نحن الموارنة في هذا الشرق... وهل نحن بقايا الغزوات السابقة في العهود السابقة أم من صميم هذه المنطقة؟ هل نحن أُصلاء فيها أم دخلاء؟ هل نحن من أهلها أم من سلالات المرتزقة الآتين مع كل الجيوش التي عبرت من هنا وتركت في كل زاوية ورثة لها واتباعاً؟ أنا لا أتحدث هنا عن الأصول والاعراق، وهل نحن من أصول عربية أم لا. فهذه قصة مطوية منذ زمن. ولا أوطان مبنية على الاعراق والأصول. ولكن، ما الذي يميزنا عن إسرائيل وشعبها... أليس لأنها تأتي إلى المنطقة العربية من البعيد البعيد وتحار كيف تحمل هذه المنطقة وشعوبها على الاعتراف بها، نختلف عنها، أو على الأقل ندّعي الاختلاف عنها والتمايز ونقول «لا نريد أنفسنا جسماً غريباً في وسط هذا المحيط»؟ أن الترجمة العملية لهذا الكلام هي أن نكون، على الأقل «شرقيين» لا «غربيين»... ولا «مُستَغْرِبين» خصوصاً، نقلّد الغرب وننسى هويتنا الأصيلة. والحال أننا لم نأخذ من الغرب وعنه إلّا عيوبه أمّا قِيَمَهُ فلم نأخذ بها، ولم نفهمها، ولم نعمل بمقتضاها. ومقولة «لبنان ملتقى الشرق والغرب» تعني الكثير والكبير من الأدوار... إلّا دور «السمسرة». فإلى أي حدّ كان لبنان هذا الملتقى الحقيقي، وبمعنى أن لبنان هو هنا في وسط الشرق العربي لا معلّقاً في الهواء، ولا في أوروبا طبعاً ولا في أفريقيا ولا في الاميركيتين؟!

وأكثر من مرّة تساءلت: «لماذا المسيحية في هذا الشرق، ولماذا المارونية... بل ما دور هذه وتلك، وهل نحن هنا فقط لكي نكون شهداء، جيلاً بعد جيل، حتى تكتمل التصفية؟ وأكثر من مرّة تساءلت أيضاً: «هل هي مصادفة أن نكون هنا فنذهب أو نبقى كما تشاء الصدف... وأي خدمة نؤدّيها لمحيطنا وأي صورة

نقدّمها له عن المسيحية؟

وكان كلّما تساءلت على هذا النحو توضّحت لي عظمة ما صنعه رجال الاربعينات ولم نكمّله. ان «وجه لبنان العربي» كان ينبغي أن يتأكدّ أكثر في كل نواحي الحياة، لا فقط على مستوى «لبنان الرسمي» الذي لا يستطيع إلاّ أن يشارك في المحافل والمؤتمرات والقرارات العربية كعضو مؤسس في جامعة الدول العربية، بل أيضاً على مستوى «لبنان الشعب» الذي ظلّ على هامش التوجّه الرسمي لا يمشي فيه إلاّ مرغماً: في البيت والمدرسة، في الأحزاب السياسية والهيئات الخاصة على أنواعها. ففي العائلة والمدرسة، كما في المؤسسات الخاصة، يتربّى الشخص ويعيش هذه المناخات بدلاً من تلك. فإلى أي مدى يتقن أولادنا اللغة العربية مثلاً، كما الآباء والأجداد، بل كما رجال النهضة الذين هم في معظمهم مسيحيون وموارنة؟! الطريف هنا أن بعضنا يفاخر بكونه يتقن الفرنسية أو الانكليزية من دون العربية، ويفتش عن اسم لمولوده الجديد بين اعرق الأسماء الفرنسية أو الانكليزية للتدليل على «تحضّره» و «رقيّه»!

أجل، إن «وجه لبنان العربي» لم يكن وجهاً حقيقياً لشخصية ذات هوية معينة بقدر ما كان قناعاً يحجب وجهاً آخر يستحي به صاحبه أو يتهيّب الكشفَ عنه حتى لا يلام. فلا كان الوجه، ولا كانت الشخصية،والهوّية خليط من هوّيات عدة. وهي حال توحي إلى الغير بالحذر والارتياب وسوء الظن لا بالثقة. أنا لا أبرىء المحيط العربي الإسلامي من خطاياه الكثيرة في هذا المجال، وخصوصاً خطيئة التعامل مع المسيحيين اللبنانيين، وغير اللبنانيين، بمنطق «الأكثرية» و «الأقلية». فهو أيضاً مسؤول عن الإخلال بالميثاق الوطني اللبناني وقد كان شريكاً فيه، أو على الأقل شاهداً على صحته وموقعاً عليه من خلال ميثاق جامعة الدول العربية وسائر العهود والمواثيق. لكن الكلام هنا كلام على مسؤولية المسيحيين، تاركاً لغيري، أو لمناسبة أخرى، مراجعة ما صنعه المسلمون أو لم يصنعوه. والكلام، هنا كلام على مصير المسيحيين، الموقوف على مصير لبنان، وعلى ما أراه لازماً أن يكون هؤلاء لكي يسلم لبنان ويسلم حضورهم السياسي وغير السياسي، إضافة إلى حريّاتهم طبعاً التي هي المسألة. ولن يسلَمَ لبنان، ولن يسلم الوجود

المسيحي الحرّ إن ظلّ المسيحيون يعتمدون على الغرب، في شتى نواحي الحياة، أكثر مما يعتمدون على أنفسهم. والاعتماد على النفس يعني عملاً دؤوباً للوصول إلى «تفاهم» حقيقي مع المحيط العربي الإسلامي، من دون وسطاء، ومن دون مترجمين.

إن أي «مساعدة» غربية للمسيحيين هي مساعدة موقتة. ومن المتفق عليه أن عهد الحمايات الأجنبية ولّى إلى غير رجعة.ومهما بلغ حضور الغرب في المنطقة العربية وفي لبنان خصوصاً، فهو حضور موقت وعابر غالباً ما تعقبه فترات غياب تمتد على أجيال!

وما فضل المسيحيين في لبنان إن ظلّوا على «سوء تفاهم» مع محيطهم؟ بل ما فضلهم أيضاً وخصوصاً إن ظلّوا على سوء تفاهم مع البلد العربي الأقرب إليهم وإلى لبنان، عنيت سوريا في كل عهودها؟ وأي إنجاز يكون قد حققه المسيحيون، والموارنة خصوصاً، إن عجزوا عن التأثير، إيجاباً، في مشاعر سوريا، وفكرها، وطموحها، ومخاوفها كذلك وظنونها؟

المهمّة، بلا ريب، شاقة. لكنّها ليست أكثر مشقة من سائر المهمّات والدروب وفي أي حال، أن مشروع وطن مثل الوطن اللبناني يتطلّب عافية فكرية وبشرية وإنسانية تبذل عليه من دون أي تحفظ. وقد يكون الوطن الوحيد الذي لا يُبنى لا على عنصرية ولا على عصبية قومية أو قبلية ولا على عرق ولا على دين. وهو بالتأكيد لا يبنى على العداء، كما بعض الأوطان، أو على الأحقاد المتبادلة. وخطأ كبير إن يتصور عقل سياسي أن بتنمية المخاوف وروح العداء تجاه سوريا يصبح اللبنانيون أمّة!

وإلى متى نؤجّل المساواة الكاملة بين اللبنانيين، بين المسيحيين والمسلمين؟ ولماذا يترك المسلمون يستعينون، تارة، بالمنظمات الفلسطينية، وطوراً بسوريا، لبلوغ هذه المساواة؟ إن كان صحيحاً إن ثمة تبدّلاً في مواقف المسيحيين من هذا القبيل، وإجماعاً على تحقيق المساواة بعد اختلاف، فدلالة على أن هذا التبدّل كان ينبغي أن يتمّ قبل المحنة، أو على الأقل قبل سنوات، بل دلالة على تقصير سببه تقصير

العقل السياسي لدى المسيحيين والموارنة خصوصاً عن استباق الأمور، وعن استباق المحن والأحداث. كأنه عقل عاجز عن انضاج الحلول والتسويات إلّا على نار حقيقية. واتخذ من تجربتي الشخصية ومعاناتي وقصوري دليلاً على ذلك. فلماذا، مثلاً، ما أقوله اليوم لم أقله قبل سنوات... بل لماذا تقصيري؟

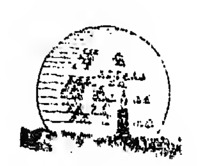
لا أنفي انني أتساءل أحياناً إن لم أكن، في ما أقوله اليوم، على خطأ أو ضحية ترهيب أو طالب سلم بأي ثمن. وأنا، بلا ريب، في نظر بعضهم، متراجع، متخاذل، مستسلم للارهاب، أو على الأقل متقلّب لا استقرّ على موقف، وتنقصني روح المقاومة والصمود كما كل الذين ما زالوا يقاومون ويصمدون. والحقيقة أنني، وإن كنت متأكداً من شجاعتي في مقاومة الترهيب على أنواعه، ومتأكدّاً أيضاً من قدرتي الذاتية على الصمود والمقاومة حتى آخر العمر، إلّا أنّني في الحقيقة لا أعتبر نفسي كاملاً لا في الأمس ولا اليوم. أمر واحد اتمسّك به، ألا وهو حقي في التعبير عما اعتبره حقاً، وفي مناقشة ما هو مطروح، وفي مناقشة آرائي ومواقفي السابقة أيضاً وعلى مسمع من الجميع. فأنا لست ممن يخجلون بأخطائهم إذا أخطأوا ولا من الذين يكابرون. ولم يكن الغرض مما كتبت في هذه الفصول إلّا مناقشة نفسي على مرأى ومسمع من كل الناس. ولعلّ هذا ما ينقص العقل السياسي في هذه الأيام، في لبنان كلّه طبعاً ولكن خصوصاً في المناطق والأوساط المسيحية والمارونية. فالحرية معطّلة. والتوعية السياسية مؤجّلة. فمن أين لهذا العقل أن يستبق الأمور ويتدارك المحن والتجارب المرّة ويكون في مستوى الظروف المستحيلة التي يواجهها لبنان؟

آمل أن تكون هذه «المراجعة» حافزاً للآخرين على القيام بمثلها. فكلّما تكرّرت هذه المحاولة وتعّددت، وتنوعت أيضاً، كان لبنان هو المستفيد، وكان العقل هو الذي يقرّر المصير، لا الغرائز والمشاعر الفالتة.

الفهرس

الفهرس

الجزء الخامس : «السلام السوري»



№ 31323

مِنَ الكتاب

ــ موردخاي تسيبوري: إن التزام إسرائيل الدفاع عن المسيحيين في لبنان عسكرياً، لا يطول إلاّ سكان «الجيب» في الجنوب.

ــ بشير الجميل لأبيه: «ليتني لم أكن إبناً لك».

ــ عبد الحليم خدام: «قل لبشير أن إسرائيل تستطيع أن تصنع منه جنرالاً، ولكن لا تستطيع أن تصنع منه زعيماً وطنياً.

ــ عبد الحليم خدام لصائب سلام: «كنتم موارنة في الحكم أكثر من الموارنة يا صائب بك».

ــ ليس صحيحاً أنه إذا انفصل المسيحيون عن محيطهم تقل المخاطر التي تهددهم، بل العكس هو الصحيح.

ــ إن اللقاء الذي تم بين اسحق رابين وبيار الجميل على ظهر بارجة حربية (١٩٧٦)، خرج بأكبر نسبة من سوء التفاهم.

ــ قال لي رجل المخابرات الإسرائيلي الملقب «أبو ابراهيم»: نحن نعرفك ونعرف متى كنت في دمشق ومتى كنت في القاهرة، فعندنا من المعلومات عنك ما يُغنينا عن السؤال: من أنت؟

ــ عازر وايزمن لبشير الجميل: «وهل تريدوننا أن نحارب عنكم»؟

ــ مسؤولون أردنيون كبار من أصل فلسطيني: «لا مكان لفلسطينيي لبنان في الضفة الغربية، فهم ليسوا منها، ولا هي على استعداد لاستقبالهم... ابحثوا عن حل لمشكلة بلدكم غير هذا الحل، فهو لن يكون».

ــ قلت لبشير الجميل: «ماذا يبقى من روح المقاومة، إذا أصبح لكل مسؤول سكرتيرته الخاصة وسيارته الخاصة، وموازنته الخاصة أيضاً، ينفق منها على هواه وحسب تقديره الشخصي، وربما أيضاً حسب نزواته».

ــ لم يبالغ مورفي عندما قال: «إما الضاهر... وإما الفراغ». وقد قال ذلك ناصحاً لا مهدداً. ومن موقع العارف بحقيقة الأزمة اللبنانية.

ــ قلت لإيلي حبيقة: يجب أن نوحي لأمين الجميل بالمحبة. فقال: «وهل هو امرأة لنحبه»؟

ــ من المؤكد أن الفراغ حاصل وباقٍ وستطور إلى ما هو أسوأ وأشدّ مرارة، إذا ظلّ اللبنانيون يفقدون السيادة على البقاء.

ــ تسلسل الوقائع يدل على أن محاولة تهجير المسلمين من «عبرا» كانت هي البداية، الذي فجرّ الفتنة وأشعل نارها. والمتطوعون لهذه المهمة هم بضعة أشخاص يعملون لحساب جهاز الأمن في القوات اللبنانية...».

ــ إن هذا البلد لن يبقَ إذا لم تساعده دولة على وقف الحروب الداخلية فيه... وهذه الدولة هي سوريا... لأنها وحدها تريد ذلك وتتشبث به لألف سبب وسبب، وتقوى عليه إذا قبل به اللبنانيون.

الطبعة الأولى ١٩٩٠
الطبعة الثانية ١٩٩٠
الطبعة الثالثة ١٩٩٠